

باررسی شد
۲۷ - ۳۶

مالک ملک الملک
ملک ملک الملک

صد اول شرح
صد اول شرح
صد اول شرح

تبع اول
تبع اول
تبع اول

ملک ملک الملک
ملک ملک الملک

۱۸

رای مالی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۷۷۰۶۴

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب روضه البیضاء فی شرح لمعة الدمشقیة
مؤلف
موضوع
شماره ثبت کتاب
۱۲۹۴
۶۲۰۰۳
۴



شماره ثبت کتاب
۱۲۹۴
۶۲۰۰۳
۴

۱۸۸۵

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

ملک الملک الملک
ملک الملک الملک

صلوات

صمد اولی
صمد اولی
صمد اولی

المعاصر
المعاصر
المعاصر



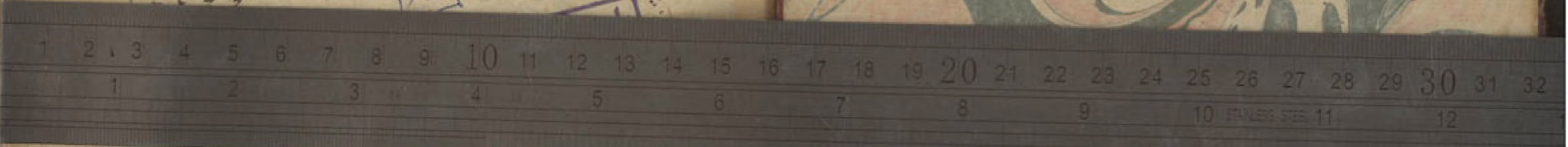
ملک الملک الملک
ملک الملک الملک

کتاب
کتاب
کتاب

کتاب
کتاب
کتاب



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب روضه البیضاء فی شرح لمعة الدمشقیة جلد اول	
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	۱۲۹۲
شماره قفسه	۹۲۰۰۳
۵۶۴۳	۹



۱۸۸۵

بازرسی شد
۳۶ - ۲۷

مالک ملک المکار
عزت ملک المکار

جلد اول شرح

معهده اساتذہ عالیہ
حکومت ہندوستان
۱۳۰۵



کتابت ملک المکار
کتابت ملک المکار

کتابت ملک المکار
کتابت ملک المکار

کتابت ملک المکار
کتابت ملک المکار

کتابت ملک المکار

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابت ملک المکار

الدرجہ
نائبہ و سربراہ
الدرجہ
نائبہ و سربراہ

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۷۷۰۶۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	روضۃ البیت فی شرح لکھ الدمشقیہ جلد اول
مؤلف	
موضوع	شماره ثبت کتاب ۱۲۹۴
شماره قفسه	۵۶۴۱
	۹۲۰۰۳
	۱۷



شماره ثبت کتاب

۱۲۹۴

۹۲۰۰۳

۱۷

۱۸۸۵



الجلد الأول كتاب المستطاب المسمى بشرح اللمعة الدشقية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقى
الحمد لله الذى شرح صدورنا باللمعة من شرايع الاسلام
كافية في بيان المطالب ونور قلوبنا بالجامع دروس الاحكام
بما فيه تذكير وذكرى لا على الابواب وكذا ما يقوله
مشتبه بما يقوله الارشاد وغاية المراد في المعاش والمآب
والصلوة على من اقبل الخيرات قواعد الدين وتهدى سبيلك
الصواب محمد الكامل في مقام الفخار الجامع من سرر الاستطاب
للحجب الخجائب وعلى اله الائمة النجباء واصحابه الاجلة لا
تقيا خيرا ونسلك اللهم ان تنور قلوبنا بانوار هدايتك
ونظرك وجودنا بعين عنايتك انك انت الوهاب وبعد
هذه تعلية لطيفة وقواعد خفيفة اصغتها الى المختصر
الشريف والمؤلف المنيب المشتمل على امهات المطالب
الشرعية الموسوم باللمعة الدشقية من مضافات

هذا الكتاب هو شرح اللمعة الدشقية
الموسومة باللمعة الدشقية
المؤلف بها السيد محمد باقر
المرعشي النجفي
الطهراني
الطبع في المطبع
الطهراني
في شهر ربيع الثاني
سنة ۱۳۰۲

۱۱

المينق الزرق العاني

شيخنا وامانا المحقق البديع والمدقق الجامع
بين منقاة العلم والسعادة ومرتبة العمل والشهادة
الامام العبداني عبد الله الشهيد محمد بن مكي على الله
كما شرف خامته جعلتها اجارة له مجرى الشرح الفاع
لمغلقه والمقيد لمطلقة والمتم لفوائده والمهذب
لقواعد يتفقد به المبتدى ويستمد منه المتوسط و
المنتهى تقررت بوضعه الى ربنا الارباب واجبت به
ملتزم بعض فضلاء الاحباب ليقيم الله تعالى معونه
وفقيه لطاعته اقترنت فيه على بحث الفوائد وجعلتها
ككتاب واحد ومبتمية الروضة البتية في شرح اللمعة
الدشقية سائلا من الله جل اسمه ان يكتب في صحايف
الحسن وان يجعله وسيلة الى رفع الدرجات وتقرير فضاه
ويجعله خالصا من شوب سواه فهو حسبي ونعم الوكيل
قال المصنف قدس الله روحه لطيفه واجزل تشريفه
بسم الله الرحمن الرحيم الباء للهامة والظرف مستقر
حالة من ضمير ابتدا الكتاب كما دخلت عليه بتياب السفر
اولا سغارة والظرف لغو كما في كبت بالفلم والاول

هذا الكتاب هو شرح اللمعة الدشقية
الموسومة باللمعة الدشقية
المؤلف بها السيد محمد باقر
المرعشي النجفي
الطهراني
الطبع في المطبع
الطهراني
في شهر ربيع الثاني
سنة ۱۳۰۲

ادخل في التعظيم واليك التمام الانقطاع لاشعان بالالفعل
لا يتم بدون اسمه تعالى واصناف اسم الى الله تعالى دون
باقي اسماء لانها معان وصفات وفي التبرك بالاسم والاستعانة
به كالك التعظيم للشيء لا يدل على اتحادها بل بعبادته
الاضافة على تغيرها والرحمة الرحيم اسمان بنيا للمبالغة
من رحم كالغضب من غضب والعليم من علم والاول والبالغ
لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به تعالى
لا لايز من الصفات الغالية لانه يقتضي جواز استعماله في غير
تعالى بحسب الوضع وليس كذلك لان معناه المنع الحقيقة
البالغ في الرحمة غاية تبار وتعظيمه بالرحيم من قيل التسميم
فانه لما دل على جلال النعم واجودها ذكر الرحيم لتناوله
ما خرج منها الله احمد جمع بين التسمية والتحميد في الابدان
جريا على قضية الامر في كل امر ذي بال فان لا ابتداء يعتبر
في العرف متدا من حين الاخذ في التصنيف الى السمع وفي
المقص يقارن التسمية والتحميد وخونها ولهذا يقدر
الفعل المحذوف في واياها النصاينفا تبادا سواء اعتبر
الظرف مستقرا لمفعولا لان فيه امثالا للحد لفظا

جاء به من اسم الله تعالى
بمعنى الله تعالى
بمعنى الله تعالى
بمعنى الله تعالى

اللفظ المحذوف في واياها
النصاينفا تبادا سواء اعتبر
الظرف مستقرا لمفعولا لان فيه
امثالا للحد لفظا

ومعنى وفي تقدير غير معنى فقط وقدم التسمية اقتناء لما
نطق به الكتاب واتفق عليه اولوا الالباب وابتهاد في اللفظ
باسم الله لمناسبة مرتبة في الوجود والعين لا تفي فيه فتاسب
كون اللفظ وعنه كل وقدم ما هو الاله وان كان حقا
التاخير باعتبار المعولية للتبني على اعادة الحصر على تيقنه
اي ان قصد وصف الحد اليه نعم باعتبار لفظه الله لا باسم
لذات المقدسة خلاف باقي اسماء الله نعم لانها صفات
كأمر ولهذا يحمل عليه ولا يحمل على شيء منها ونسبة الحد الى
الذات باعتبار وصفه بغير فعلية وجعل الحد المعنوية
لجوده حال لا لا يحجب جوده محجود عليه وخبرية لفظا
انشائية مع الشئ وعلى الله نعم بصفات كاله ونعوت جلاله
وما ذكره من افراده ولما كان المجود محتارا مستحقا للحد
على الاطلاق اختار الحد على المدح والشكر استيملا
لنعمته نصيب على المفعول له تنبها على كونه من غايات
الحمد والمراد به هنا الحمد الشكر لا راسه وظهر افراده
وهو فاعل القول ليس شكرتم لانزيمكم لان الاستتمام
طلب التمام وهو مستلزم للزيادة وذلك باعث على

اللفظ المحذوف في واياها
النصاينفا تبادا سواء اعتبر
الظرف مستقرا لمفعولا لان فيه
امثالا للحد لفظا

اللفظ المحذوف في واياها
النصاينفا تبادا سواء اعتبر
الظرف مستقرا لمفعولا لان فيه
امثالا للحد لفظا

رجاؤه المريد وهذه اللفظة مأخوذة من كلام علي ع
 في بعض خطبه والنعمة هي المنفعة الواصلة الى الغير على
 جهة الاحسان اليه وفي موجبة للشكر المستلزم
 للمزيد ^{وحدّها} والثناء على ان نعم الله تعالى اعظم من ان
 تستتم على عبد فان قصته غير متناهية ولا كفاية ^و
 فيها يتصور طلب تمام النعمة التي تصل الى القبول بحسب
 استعدادهم ^{والحمد فضلها} اشار الى العجز عن القيام بحق
 النعمة لان الحمد اذا كان من جملة فضله فيستحق عليه حمدا
 وشكرا فلا ينقص ما يستحقه من الحمد لعدم تنامي
 نعمه واللام في الحمد يجوز كونه العهد الذكري وهو المحمود
 اولا والذم هي الصادرة عنه او عن جميع الحامدين
 والاستغراق لا ثباته مطلقا اليه بواسطة اوبدوه
 فيكون كله فطرة من فطرات محار فضله ولحمية
 من نجات جوده ^{والحسن هو راجع الى السابق} بلعقبها
 واياه اشكر على سبل ما تقدم من التركيب المفيد لا
 خصوصا والشكر فيه لوجوع النعم كلها اليه وان قيل
 للعبد فعل اختاري لا الية واساية التي تقدر

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله تعالى ان نعم الله تعالى اعظم من ان تستتم على عبد فان قصته غير متناهية ولا كفاية
 في قوله تعالى ان نعم الله تعالى اعظم من ان تستتم على عبد فان قصته غير متناهية ولا كفاية
 في قوله تعالى ان نعم الله تعالى اعظم من ان تستتم على عبد فان قصته غير متناهية ولا كفاية

قوله الحمد
 والثناء

قوله الحمد
 والثناء

بها على الفعل لا بد ان ينتهي اليه فهو الحق بجميع افراد الشكر
 واردف الحمد بالشكر مع انه لا يحل له الا التثنية عليه
 بالخصوصية ولح تمام الية استسلاما الى ابتداء النعمة
 وهي غاية اخرى للشكر كما قرأ ان العبد يستعد بكمال
 الشكر لمعرفة المشكور وهي مستلزمة للانقياد لغرض
 والخضوع لخطمته وهو ناظر الى قوله تعالى ان كفرتم
 ان عذابي لشديد لما يشتمل عليه الية من التخويف
 المانع من مقابلة نعم الله بالكفران فقد جمع مدحها
 وعجزها بين رتبتي الخوف والرجاء وقدم الرجاء لا يرسو
 النفس الناطقة المحرك لها نحو الطماح والخوف زمامها
 العاطف فيها عن الجماع والشكر طوله اي من جملة فضله
 الواسع ومثله السابغ فان كلما تعاطاه من افعاله
 مستند الى جوارحنا وقد رتنا وارادتنا وساير اسباب
 حركاتها وهي باسرها مستندة الى جوده ومستفادة
 من نعمه وكل ما يصدر عنا من الشكر وسائر
 العبادات نعمة منه فكيف تقابل نعمة بنعمته
 وقد روى ان هذا الخاطر خطر لداود ع وكل ملوئي

شكره

اي اتي بالشكر عقيب الحمد للملازمة التي ذكرها في قوله تعالى ان نعم الله تعالى اعظم من ان تستتم على عبد فان قصته غير متناهية ولا كفاية
 وفي قوله تعالى ان نعم الله تعالى اعظم من ان تستتم على عبد فان قصته غير متناهية ولا كفاية

ان نعم الله تعالى اعظم من ان تستتم على عبد فان قصته غير متناهية ولا كفاية

ان نعم الله تعالى اعظم من ان تستتم على عبد فان قصته غير متناهية ولا كفاية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

غیب

وانه قولنا الى اراضي حقا اي دأمة يدوام الدهور
 واما الحق بضم الحاء وسكون القاف وهو ثمانون سنة
 فجعة حجاب بالكسر مثل قف وقفاض على الجحش
 اما بعد الحمد والصلوة واما كلمة فيها معنى الشرط وهذا
 كانت الفاعل لازمة في جوابها والتقدير مهما يكن من شيء بعد
 الحمد والصلوة فهو كذا ف وقعت كلمة اما موقع اسم هو
 المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلزها الصوق
 الاسم اللام المبتدأ ولا ولا فاعل لم يحجب الامكان و
 لزما الفاعل الثاني وبعد ظرف زمان وكثر ما يحذف منه
 المضاف اليه وينوي معناه فبقى على الصم فمذ اشارة
 الى العبارات الذهبية التي يريد كتابتها ان كان وضع الخطبة
 قبل التصفية او غيرها ان كان بعد ترتيبها منزلة الشخص الشاهد
 المحسوس فاشارة اليه هذه الموضوع للشار اليه المحسوس
 البقعة بضم اللام وفي لغة البقعة من الكلام اذا
 تيسرت قصارها بياض واصلة من اللعان وهو الاجزاء
 والبريق لان البقعة من الارض ذات الكلام المذكور
 كانها تضيء دون سائر البقاع وغدت ذلك الى الحان

الكلام وبلغه لاستنات الازهار به وتتم عن سائر
 الكلام فكان في نفسه ذوصياء ونور الدمشقية بكسر
 الدال وفتح الميم يسميها الى دمشق المدينة المعروفة لانها
 صنعها بها في بعض اوقات قامت بها في فقه الامامية
 الاثني عشرية ايدهم الله تعالى اجابة منصوب على المعقول
 لاجله والعامل محذوف في صنعها اجابة لالتماس و
 هو طلب المساوي وتثنية ولو بالاعانة كما في ابواب الخطابة
 بعض اللدنيين اي المطيعين لله في حروا ونية وهذا البعض
 هو محمد بن الحسين بن محمد بن محمد بن الحسين بن علي بن
 مؤيد ملك خراسان وما والاها في ذلك الوقت الى ان
 استولى على بلادهم بنو ركنك فصار رعية قسرا الى ان توفي
 في حدود سنة خمس وتسعين وسبع مائة بعد ان استشهد
 المقدس سر بقتل سنين فكان بينه وبين الميم مودة
 ومكانة على العبد الى العراق ثم الى الشام وطلب منه اخيرا
 التوجه الى بلاده في مكانة شريفة اكثر فيها من التلطف
 والتعظيم والحث الممنوع على ذلك فاجب واعتذر راسية
 وصنف له هذا الكتاب بدمشق في سبعة ايام لا غير على

الكلام

اول من كتب هذا الكتاب
 في سنة ١١٩٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٩٠

ما نقله عنه ولد الميرور وبوطالب محمد واخذ شمس الدين الاوى
 نسخة الاصل فلم يكن احدا من نسخها منه لضيقه بها واما
 نسخها بعض الطلبة وهي في يد الرسول تعظمها لها وساقوها
 قبل المقلابة فوقع فيها سبب ذلك خلل ثم صلى الله
 بعد ذلك بما يناسب المقام وربما كان مغايرا للاصل
 بحسب اللفظ وذلك في ستة اشهر وثلاثين وسبعة
 ونعل عن المصنف ان مجلسه بدشق ذلك الوقت ما كان
 يخلوا غالبا من علماء الجهر ويخططون فيهم قال فلما شرعت
 في تصنيف هذا الكتاب خاف ان يدخل على احد منهم
 فيراهم داخل على احد قد شرعت في تصنيفه الى ان
 فرغت منه وكان ذلك من خفي اللطاف وهو من جملة
 كراماته قد تراءى الله روحه وتورض به وحسنا انتهى
 بحسنا وكافنا ونعم المعين عطف ما على جملة احسنا
 بتقدير المعطوف خبره بتقدير المستد ما بوجهه اي
 مقول في حقه ذلك والتقدير المعطوف عليها الانتائية
 او على خبر المعطوف عليها خاصة فيقع الجملة الانتائية
 خبرا لمبتدأ فيكون عطف مفرد متعلق بجملة انتائية

الغنية
الغنية

هذا هو المتن الذي نقله عنه ولد الميرور وبوطالب محمد واخذ شمس الدين الاوى نسخة الاصل فلم يكن احدا من نسخها منه لضيقه بها واما نسخها بعض الطلبة وهي في يد الرسول تعظمها لها وساقوها قبل المقلابة فوقع فيها سبب ذلك خلل ثم صلى الله بعد ذلك بما يناسب المقام وربما كان مغايرا للاصل بحسب اللفظ وذلك في ستة اشهر وثلاثين وسبعة ونعل عن المصنف ان مجلسه بدشق ذلك الوقت ما كان يخلوا غالبا من علماء الجهر ويخططون فيهم قال فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب خاف ان يدخل على احد منهم فيراهم داخل على احد قد شرعت في تصنيفه الى ان فرغت منه وكان ذلك من خفي اللطاف وهو من جملة كراماته قد تراءى الله روحه وتورض به وحسنا انتهى بحسنا وكافنا ونعم المعين عطف ما على جملة احسنا بتقدير المعطوف خبره بتقدير المستد ما بوجهه اي مقول في حقه ذلك والتقدير المعطوف عليها الانتائية او على خبر المعطوف عليها خاصة فيقع الجملة الانتائية خبرا لمبتدأ فيكون عطف مفرد متعلق بجملة انتائية

هذا هو المتن الذي نقله عنه ولد الميرور وبوطالب محمد واخذ شمس الدين الاوى نسخة الاصل فلم يكن احدا من نسخها منه لضيقه بها واما نسخها بعض الطلبة وهي في يد الرسول تعظمها لها وساقوها قبل المقلابة فوقع فيها سبب ذلك خلل ثم صلى الله بعد ذلك بما يناسب المقام وربما كان مغايرا للاصل بحسب اللفظ وذلك في ستة اشهر وثلاثين وسبعة ونعل عن المصنف ان مجلسه بدشق ذلك الوقت ما كان يخلوا غالبا من علماء الجهر ويخططون فيهم قال فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب خاف ان يدخل على احد منهم فيراهم داخل على احد قد شرعت في تصنيفه الى ان فرغت منه وكان ذلك من خفي اللطاف وهو من جملة كراماته قد تراءى الله روحه وتورض به وحسنا انتهى بحسنا وكافنا ونعم المعين عطف ما على جملة احسنا بتقدير المعطوف خبره بتقدير المستد ما بوجهه اي مقول في حقه ذلك والتقدير المعطوف عليها الانتائية او على خبر المعطوف عليها خاصة فيقع الجملة الانتائية خبرا لمبتدأ فيكون عطف مفرد متعلق بجملة انتائية

او بنى

او بنى الجملة التي عمل من الاصل في علمها كما جعل
 الواو معجمة لا لامطية مع ان جاز من النسخ الجاز والخط
 الانتائية على الخبر والعكس واستعمل في علمها بالانتائية
 وشواهد عربية وهي بنية اي مرتبة او ما هو اعلم من
 الترتيب على كني بضم التاء وسكن هاجع كتاب وهو فعال
 من الكتب بالفتح وهو الجمع سمي المكتوب لخصوص الجمع المسما
 المكتوب والكتاب ايضا مصدر مبدئ شق من الجذر الواقعة له
 في حروفه الاصلية ومعناه **كتاب الطهارة** مصدره ان يظفر
 العين وفتحها واللام الطهر والضم وفي لغة النظار والمزاهة من
 دناس وشربا بناء على شق الحاقق الشرعية استعمال الطهور بشرط
 بالنية فالاستعداد بمنزلة الجنس والطهور بالغة في الطاهر والمراد
 منه هنا الطهارة في الطهر لغو غير محمول على استعماله مقديا
 ان كان محمول على الوضع لغوي لا زاما لا كولا وخرج بقوله شرط
 بالنية ازالة الطهارة من الوضوء والبدن وغيرها فان النية
 ليست شرطا في تحقيقه بل هي شرطية في كماله وتبين الثواب
 على فعله وتبين الطهارة ان تلك مندرجة في التعريف واجبة
 وسندية مكية وغير شجرة ان اليد الطهور مطلقا للماء

هذا هو المتن الذي نقله عنه ولد الميرور وبوطالب محمد واخذ شمس الدين الاوى نسخة الاصل فلم يكن احدا من نسخها منه لضيقه بها واما نسخها بعض الطلبة وهي في يد الرسول تعظمها لها وساقوها قبل المقلابة فوقع فيها سبب ذلك خلل ثم صلى الله بعد ذلك بما يناسب المقام وربما كان مغايرا للاصل بحسب اللفظ وذلك في ستة اشهر وثلاثين وسبعة ونعل عن المصنف ان مجلسه بدشق ذلك الوقت ما كان يخلوا غالبا من علماء الجهر ويخططون فيهم قال فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب خاف ان يدخل على احد منهم فيراهم داخل على احد قد شرعت في تصنيفه الى ان فرغت منه وكان ذلك من خفي اللطاف وهو من جملة كراماته قد تراءى الله روحه وتورض به وحسنا انتهى بحسنا وكافنا ونعم المعين عطف ما على جملة احسنا بتقدير المعطوف خبره بتقدير المستد ما بوجهه اي مقول في حقه ذلك والتقدير المعطوف عليها الانتائية او على خبر المعطوف عليها خاصة فيقع الجملة الانتائية خبرا لمبتدأ فيكون عطف مفرد متعلق بجملة انتائية

هذا هو المتن الذي نقله عنه ولد الميرور وبوطالب محمد واخذ شمس الدين الاوى نسخة الاصل فلم يكن احدا من نسخها منه لضيقه بها واما نسخها بعض الطلبة وهي في يد الرسول تعظمها لها وساقوها قبل المقلابة فوقع فيها سبب ذلك خلل ثم صلى الله بعد ذلك بما يناسب المقام وربما كان مغايرا للاصل بحسب اللفظ وذلك في ستة اشهر وثلاثين وسبعة ونعل عن المصنف ان مجلسه بدشق ذلك الوقت ما كان يخلوا غالبا من علماء الجهر ويخططون فيهم قال فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب خاف ان يدخل على احد منهم فيراهم داخل على احد قد شرعت في تصنيفه الى ان فرغت منه وكان ذلك من خفي اللطاف وهو من جملة كراماته قد تراءى الله روحه وتورض به وحسنا انتهى بحسنا وكافنا ونعم المعين عطف ما على جملة احسنا بتقدير المعطوف خبره بتقدير المستد ما بوجهه اي مقول في حقه ذلك والتقدير المعطوف عليها الانتائية او على خبر المعطوف عليها خاصة فيقع الجملة الانتائية خبرا لمبتدأ فيكون عطف مفرد متعلق بجملة انتائية

او بنى

[illegible][illegible]

و هو
المراد
مع
الاول
المراد

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ

1

المحقق حيث اجتزأ بالنساء والنساء ولو تغير ما البئر بوقوع
 نجاسة لها فقد رجع من المقدس وزوال النجس يعني وجوب كثير
 الامرين جميعا من المنصوص وزوال النجس المعبر في طهارة ما لا
 يفعل كثير فنهنا اولى بالعلم كمن لم يمتد في الكفاية بغير النجس
 او وجوب تنجس الجميع والراجع مع تعذر قولنا لاجوبها الثاني
 ولو اوجبنا في ثلثين او اربعين اجزاء اكثر الامرين ايضا **سائل**
الاولى الماء المضاف ما اى الشئ الذى لا يصدق عليه اسم
 الماء باطلا مع صدق عليه مع الفيد كما لم يصدق من النجاسة
 والمتمزج بها من جايه سلبه الاطلاق كالأوراق دون المتمزج
 على وجه سلبه الاسم وان تغلظ كالمتمزج والرابط طهره
 كالمتمزج بالمع والنجس اليهما وهو اى المضاف طهره
 ذاته بحسب الأصل غير مطهر غيره مطلقا من حدث ولا حيث
 اختار اواضطرنا على القول الاصح ومقابل قول الصدوق
 بجواز الوضوء وغسل الجنابة بمااء الورد وأشار الى رواية
 مردودة وقول المرتضى برفع مطلق النجس ونجس المضاف
 وان كثر بالانضام النجس اجماعا وطهره اذا صار ماء مطلقا
 مع اتصاله بالكثير المطلق لا مطلقا على القول الاصح ومقابل

في قوله ولو تغير ما البئر بوقوع
 نجاسة لها فقد رجع من المقدس
 وزوال النجس يعني وجوب كثير
 الامرين جميعا من المنصوص
 وزوال النجس المعبر في طهارة ما لا
 يفعل كثير فنهنا اولى بالعلم
 كمن لم يمتد في الكفاية بغير النجس
 او وجوب تنجس الجميع والراجع
 مع تعذر قولنا لاجوبها الثاني
 ولو اوجبنا في ثلثين او اربعين
 اجزاء اكثر الامرين ايضا

طهره باطنية الكثير المطلق عليه وزوال اوصافه وطهره
 مطلق لا اتصال به وان بقي الاسم ويذهبها مع اصالته بقاء
 النجاسة ان المطهر غير الماء مشروط ومول الماء الى كل جزء من
 النجس وما دام مضافا لا يتصور وصول الماء الى جميع اجزائه
 النجسة والا لما بقي مكان وسبب التحقيق لغيره في باب الاطعمة انشا
 الله والسور وهو الماء القليل الذى ياشبه جسم حيوان
 تابع للحياة الذى ياشبه في الطهارة والنجاسة والكراهة
 ويكون سور الحلال وهو المعتنى بعذرة الانسان محضا
 الى ان يثبت عليه لحم واشتد عظمه او شئ في العرف
 قبل ان يستبدل بما ينزل الجمل وأكل الجف مع الحلو اى حلو
 موضع الملاحة الماء عن النجاسة وهو سور الجاهل المتهمة
 بعدم التنزه عن النجاسة والحق المص في لبيا كل شئ بما هو
 هو حسن وسور القيل والحمار وهما داخلان في تبعيته
 الحيوانية والكراهية وانما خصهما لتأكيد الكراهة فيهما وسور
 الحية والفان وكل ما لا يוכל لحم الا اللحم وللملأنا
 قبل بلوغه وبعد مع اظها ان الاسلام **الثاني** في نجس
 التباعد بين البئر والبالوعة التى يرمى فيها ماء البئر نجس

ولعله في قوله فليسكنه الله الملك الطلق عليه وزوال اوصافه
 والاسم والاسم لا يذهبها مع اصالته بقاء
 النجاسة ان المطهر غير الماء مشروط ومول الماء الى كل جزء من
 النجس وما دام مضافا لا يتصور وصول الماء الى جميع اجزائه
 النجسة والا لما بقي مكان وسبب التحقيق لغيره في باب الاطعمة انشا
 الله والسور وهو الماء القليل الذى ياشبه جسم حيوان

من خصه سور الماء الوضوء بما هو فيه الماء النجس وما لا يكون
 في شئ من غير النجس وهو سور الجاهل المتهمة
 بعدم التنزه عن النجاسة والحق المص في لبيا كل شئ بما هو

في قوله فليسكنه الله الملك الطلق عليه وزوال اوصافه
 والاسم والاسم لا يذهبها مع اصالته بقاء
 النجاسة ان المطهر غير الماء مشروط ومول الماء الى كل جزء من
 النجس وما دام مضافا لا يتصور وصول الماء الى جميع اجزائه
 النجسة والا لما بقي مكان وسبب التحقيق لغيره في باب الاطعمة انشا

32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533
 534
 535
 536
 537
 538
 539
 540
 541
 542
 543
 544
 545
 546
 547
 548
 549
 550
 551

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

ظاهره فانتج في الحكم الاسم ولو غيرهما فان شق المماثل فالاقوى لها
وان خرج له الأصل فيما والكافر أصليا ومردا وان نخل
الاسلام مع حجب بعض ضرورياته وضابطه من اكل الآية
او الرألة وبعض ما علم بثبوت من الدين ضروريه والسك
المابع بالاصالة والفقاع بضم الفاء ولا اصل فيه ان يتخذ
من ماء الشعير لكن لما ورد الحكم فيه معلقا على التسمية
ثبت لما اطلق عليه باسمه مع حصول خاصيته او اشتباها
ولم يذكر المص هنا من الخجاسات العصار الغني اذا غلا واشتد
ولم يذهب ثلثه لعدم وقوفه على دليل يقتضي نجاسته كما
اعترف به في الذكوة واليا لكن شيئا ان ذهاب ثلثه مظهر
هو يد على حكمه تنجيسه فلا عذر في تركه ويكون في حكم المسكر
كما ذكر في بعض كتبه لا يقتضي دخوله فيه حيث يطلق وان
دخل في حكمه حيث يذكر وهذا الخجاسات العصار نجس بالان
لاجل الصلوة عن الثوب واليدن وسجد الوجهة وعن الاول
لاستعمالها فيها توقف على طهارة وعن المساجد والخراج
المقدسة والمصاحف المشرفة وعن في الثوب واليدن
عن دم الخنزير والقرح مع السيلان دائما الى وقت لا

[illegible][illegible]

يسع من قوائمه الصلوة اما لو انقطع وقفا يسعها فقد اشترى
 المص في الذكرى وجوب لزالة لانها الصبر الذي يستفاد
 من الاخبار عدم الوجوب مطلقا براء وهو قوي
 وعن دون الدم البغلي سعة وقدر بعة الحصى الوا
 وبعد الالبام العليا وبعد التساير ولا منافاة لان
 مثل هذا الاختلاف يتفق في الدوام بغير واحد ولما
 يتغير هذا المقدار من الدم غير الدماء الثلثة والحقا
 بعض اصحاب دم يحس العين لتضاعف الخاصة ولا
 تفرق وقصة الاصل يقتضي دخوله في العموم والعقود
 هذا المقدار مع اجتماعه موضع وفاق ومع تفرقه اقال الجود
 الحاقه بالجمع ويكفي في النادر من المعفو منه ان لا يزيد خاصة
 والثوب والبدن يقيم بعضها البعض على الصق القولين ولو اصاب الدم
 وحبي الثوب فان تفتش من جانب الى جانب اخر فواحدة والا
 فاثنتان واعتبر المص في الذكرى في الوحدة مع التفتش في التو
 ولا تعدد ولو اصاب ما يع طاهر ففي بقاء العفو وعنده
 قولان المص في الذكرى والبيات احودهما الاول نعم يعتبره
 التقدير بهما وبقي مما يعطى عن نجاسه شيان احدهما

في المص في الذكرى وجوب لزالة لانها الصبر الذي يستفاد من الاخبار عدم الوجوب مطلقا براء وهو قوي
 وعن دون الدم البغلي سعة وقدر بعة الحصى الوا
 وبعد الالبام العليا وبعد التساير ولا منافاة لان
 مثل هذا الاختلاف يتفق في الدوام بغير واحد ولما
 يتغير هذا المقدار من الدم غير الدماء الثلثة والحقا
 بعض اصحاب دم يحس العين لتضاعف الخاصة ولا
 تفرق وقصة الاصل يقتضي دخوله في العموم والعقود
 هذا المقدار مع اجتماعه موضع وفاق ومع تفرقه اقال الجود
 الحاقه بالجمع ويكفي في النادر من المعفو منه ان لا يزيد خاصة
 والثوب والبدن يقيم بعضها البعض على الصق القولين ولو اصاب الدم
 وحبي الثوب فان تفتش من جانب الى جانب اخر فواحدة والا
 فاثنتان واعتبر المص في الذكرى في الوحدة مع التفتش في التو
 ولا تعدد ولو اصاب ما يع طاهر ففي بقاء العفو وعنده
 قولان المص في الذكرى والبيات احودهما الاول نعم يعتبره
 التقدير بهما وبقي مما يعطى عن نجاسه شيان احدهما

ثوب المربة للولد الثاني ما لا يتم الصلوة للجل وصد
 لكونه لا يسترد عودته وسيحكم الاول في لباس المصلي ولما
 ظم يذكره لانه لا يتعلق ببدن المصلي ولا ثوبه الذي هو شرط في
 الصلوة مع مراعاة الاختصار ونفسل الثوب من بينهما
 عقر وهو ليس الثوب بالمعنى لا يخرج الماء المغسول به وكذا
 يعتبر العقر بعدهما ولا وجه لذكره والتفتش مضمومة في البول
 وحمل المص في عليه من باب منوم الحاقه لا غير شديدا خاصة
 وهو ممنوع بل في ما ساءوا به او اضعف حكما من ثم عفى عن قلبه
 الدم ونية فالكفا بالمرء في غير المص الا في بطلان المص
 وهو اختيار المص في المباحة وفي الذكرى والرد من بغير
 من الرد ويستثنى من ذلك البول الرضيع فلا يحس عقره و
 لا تعدد غسله وهما ثابان في غير الا في الكثير والجارى بناء
 على عدم اعتبار كثرة فيسقطان فيما ينبغي في موضع فاما
 مع اصابه الماء محل النجاسة وزوالها عنها ويصيب البدن
 مرتين في غيرهما بناء على اعتبار التعدد مطلقا وكذا ما اشبه
 البدن مما يفصل الفسالة عنه بهما والحل والحسنة
 وكذا الا بناء ونريد ان يكون صب الماء فيه بحيث يصيب

في المص في الذكرى وجوب لزالة لانها الصبر الذي يستفاد من الاخبار عدم الوجوب مطلقا براء وهو قوي
 وعن دون الدم البغلي سعة وقدر بعة الحصى الوا
 وبعد الالبام العليا وبعد التساير ولا منافاة لان
 مثل هذا الاختلاف يتفق في الدوام بغير واحد ولما
 يتغير هذا المقدار من الدم غير الدماء الثلثة والحقا
 بعض اصحاب دم يحس العين لتضاعف الخاصة ولا
 تفرق وقصة الاصل يقتضي دخوله في العموم والعقود
 هذا المقدار مع اجتماعه موضع وفاق ومع تفرقه اقال الجود
 الحاقه بالجمع ويكفي في النادر من المعفو منه ان لا يزيد خاصة
 والثوب والبدن يقيم بعضها البعض على الصق القولين ولو اصاب الدم
 وحبي الثوب فان تفتش من جانب الى جانب اخر فواحدة والا
 فاثنتان واعتبر المص في الذكرى في الوحدة مع التفتش في التو
 ولا تعدد ولو اصاب ما يع طاهر ففي بقاء العفو وعنده
 قولان المص في الذكرى والبيات احودهما الاول نعم يعتبره
 التقدير بهما وبقي مما يعطى عن نجاسه شيان احدهما

للنجس واذا غمر منه ولو بالية لا تعود اليه ثانيا الا طاهرة
 سواء في ذلك الميت وغيره ما يتوق فلهه فان وقع فيه اي
 في الاثاء كلب بان شرب مما فيه لم يسهه قديم علمه الى على
 الفصلين بالماء مستحبه بالزباد الطاهر ومن غير مما شبهه
 وان تغدنا وخفف ضاها الحل والحلق بالولوع لطعة الاثاء
 مباشرة له بساير مضاه ولو تكرر بالولوع تداخل قيم من
 الجمعية وفي الاثاء شيئا فلو غسله في الكثرة كذا من بعد
 التعفير وسحب السبع بالماء فيمدا في الولوع من صباع
 من اوجها وكذا يصح السبع في الغارة والخير لا امر بها
 في بعض الاجزاء التي لم تنهض حجة على الوجوب ومقتضى تلك
 العنان لاجزاء فيما لم يتركها ولا قوي في ولوع
 الخنزير وجوب السبع بالماء لجهة روايته وعليه المهره
 في باقي كتبه ويصح ذلك في الباسر النجاسات للامر به
 في بعض الاجزاء والعسالة وفي الماء المنفصل من الحل
 المستعمل بنفسه وبالغمر كالحل قلها اي قبل خروج
 تلك العسالة فان كانت من العسالة الاولى وجب غسل
 ما اصابته تمام العدد او من الثانية فنقص واحدة

لهكذا

هذا هو الوجه في النجاسة
 والنجاسة هي التي لا تطهر
 بالزباد الطاهر ومن غير مما شبهه
 وان تغدنا وخفف ضاها الحل والحلق بالولوع لطعة الاثاء
 مباشرة له بساير مضاه ولو تكرر بالولوع تداخل قيم من
 الجمعية وفي الاثاء شيئا فلو غسله في الكثرة كذا من بعد
 التعفير وسحب السبع بالماء فيمدا في الولوع من صباع
 من اوجها وكذا يصح السبع في الغارة والخير لا امر بها
 في بعض الاجزاء التي لم تنهض حجة على الوجوب ومقتضى تلك
 العنان لاجزاء فيما لم يتركها ولا قوي في ولوع
 الخنزير وجوب السبع بالماء لجهة روايته وعليه المهره
 في باقي كتبه ويصح ذلك في الباسر النجاسات للامر به
 في بعض الاجزاء والعسالة وفي الماء المنفصل من الحل
 المستعمل بنفسه وبالغمر كالحل قلها اي قبل خروج
 تلك العسالة فان كانت من العسالة الاولى وجب غسل
 ما اصابته تمام العدد او من الثانية فنقص واحدة

وهكذا وهذا يتم فيما يغسل مرتين بالخصوص النجاسة اما
 الخصوص بالولوع فلا لان العسالة لا تنسج ولو غامر من ثم
 لوقع لغاية في الاثاء بغيره لم يوجب حكمه وما ذكره المصنف
 اجود الا قوله في المسئلة وقيل ان العسالة كالحل قبل الغسل مطلقا
 وقيل بعد فكون طاهرة مطلقا وقيل بعينها ويستثنى من
 ذلك ما لا يشاء فغسله طاهرة مطلقا ما لم يشاء
 او يصبه نجاسة خارجة عن حقيقة الحدث المستثنى منه
 او غسله **الرابع** المطهر غير الماء وهو مطهر مطلقا
 من ساير النجاسات التي قبل الظهير والارض تطهر باطن
 القل وهو اسفل الملاصق للارض واسفل القدم مع زوال
 النجاسة عنها بهاء بالمشي والذالك وغيرها والحجر والصل من
 اصناف الارض ولو لم يكن النجاسة حرق ولا طوبى كفى مسي
 لها من ولا فرق في الارض بين الحاية والوطية ما لم
 يخرج من اسم الارض وهل يشترط طهارتها وجها واطلاق
 التصرف والفتوى يقتضي عدمه ولم اراد بالقل ما يتجمل
 اسفل الرجل المشي وقاية من الارض ونحوها ولو من
 خشب وخشب الا قطع كالقلع والزراد في الولوع

هذا هو الوجه في النجاسة
 والنجاسة هي التي لا تطهر
 بالزباد الطاهر ومن غير مما شبهه
 وان تغدنا وخفف ضاها الحل والحلق بالولوع لطعة الاثاء
 مباشرة له بساير مضاه ولو تكرر بالولوع تداخل قيم من
 الجمعية وفي الاثاء شيئا فلو غسله في الكثرة كذا من بعد
 التعفير وسحب السبع بالماء فيمدا في الولوع من صباع
 من اوجها وكذا يصح السبع في الغارة والخير لا امر بها
 في بعض الاجزاء التي لم تنهض حجة على الوجوب ومقتضى تلك
 العنان لاجزاء فيما لم يتركها ولا قوي في ولوع
 الخنزير وجوب السبع بالماء لجهة روايته وعليه المهره
 في باقي كتبه ويصح ذلك في الباسر النجاسات للامر به
 في بعض الاجزاء والعسالة وفي الماء المنفصل من الحل
 المستعمل بنفسه وبالغمر كالحل قلها اي قبل خروج
 تلك العسالة فان كانت من العسالة الاولى وجب غسل
 ما اصابته تمام العدد او من الثانية فنقص واحدة

هذا هو الوجه في النجاسة
 والنجاسة هي التي لا تطهر
 بالزباد الطاهر ومن غير مما شبهه
 وان تغدنا وخفف ضاها الحل والحلق بالولوع لطعة الاثاء
 مباشرة له بساير مضاه ولو تكرر بالولوع تداخل قيم من
 الجمعية وفي الاثاء شيئا فلو غسله في الكثرة كذا من بعد
 التعفير وسحب السبع بالماء فيمدا في الولوع من صباع
 من اوجها وكذا يصح السبع في الغارة والخير لا امر بها
 في بعض الاجزاء التي لم تنهض حجة على الوجوب ومقتضى تلك
 العنان لاجزاء فيما لم يتركها ولا قوي في ولوع
 الخنزير وجوب السبع بالماء لجهة روايته وعليه المهره
 في باقي كتبه ويصح ذلك في الباسر النجاسات للامر به
 في بعض الاجزاء والعسالة وفي الماء المنفصل من الحل
 المستعمل بنفسه وبالغمر كالحل قلها اي قبل خروج
 تلك العسالة فان كانت من العسالة الاولى وجب غسل
 ما اصابته تمام العدد او من الثانية فنقص واحدة

فانجز علة الظهور فهو مطر في الجملة والحيطاط غير الريح ولا
 الصيف في غير المعنى من الغايط والشمس ما حقيقته باشرافها
 عليه وزالت عن نجاسة عنه من الحصر والباري من المنقوش
 وما لا ينقل فادة مطلقا من الارض ولجزائها والنباتات
 لا خفا ولا اوباء المشبه والافاد الداخلية والاشجار
 والفواكه الباقية عليها وان حان ولين قطاها ولا يكون تخفيف
 طيارا لانها لا تشبه ساء ولا الهواء المتفرق بطريق اولي نعم
 لا يفر انضمامها اليها ويكنى في ظهر الباطن لا شارق على الظامع
 جفاف الجميع بخلاف المقدرة المتلاصق اذا شرفت على عينه
 والناية ما حالته رماذا ودخاها لاخر فاقول في اصح القولين
 والمجر في غير البيا وفيه قوى قول الشيخ بالطهارة فيما ونقص
 البريق المقدم منه وكما يظهر البريد لئلا جافا فانه لا
 الترح والمباشر وما يصحبه حاشية وذهاب على العيصر مطر الثلث
 الاخر على القول بخاسية والاول والزلزل في الاستحالة الكالمية
 والعدنة يصير تلبا وودنا والظفر والعلة نصير حيا غير
 الثلثة والماء الغرض بل الحيوان ما كوله ولينا ونحو ذلك وانفلا
 الموحلا وكذا العيصر بعد غليانه واشتداده والاسلام مطر

الصغير

في قوله المطر في الجملة
 هو المطر في الجملة
 وهو المطر في الجملة
 وهو المطر في الجملة

لبيد المسلم من نجاسة الكفر وما يتصل به من شر ونحوه لا يغير
 كسايه وقطر العين والاشق والغم باطنها وكل البطن كالاذن
 الفرج نزول العين ولا يظهر ذلك ما فيه من الاجسام الخارجية
 عنه كالطعام والكحل اما الرطوبة العادية فيه كالريق والمدمع
 يحكمه ويظهر ما خلف في الفم من بقايا الغذاء ونحوه لا يغير
 بالمضمضة من بين ما يختل من المص من العدد مرة في غير نجاسة
 البول على اخرناه ثم **الطهارة** على ما علم من تعريفها اسم
 للوضوء والغسل والتيمم الراجع للحدث والمبج للصلى
 على المشور ومطلقا على ظاهر التيمم فمافصول ثلثة الاول
 في الوضوء بضم الواو اسم للمصدر فان مصدره الوضوء على
 وزن العلم واما الوضوء بالفتح فهو الماء الذي يتوضأ به واصله من
 الوضاعة هي النظافة والنظا من ظلمة الذنوب وموجبه
 البول والغايط والريح من الموضع المعتاد او من غيره مع
 اشتداده واطلاق الموجب على هذه الاسباب باعتبار
 احكامها الوضوء عند التكليف بما هو شرط فيه كما يطلق عليها
 انما قض باعتبار عدمها المتطهر والسبب اعلم منها
 مطلقا كما ان بينهما عموم من وجه فكان التغير بالسبب

واعلم ان المطر حال اوله المطر من زوال الكون بعده
 انما من فمخيل لم يكن له ادخل تراب البول من الارض
 والاحلال النار والاشجار اوله ادخل احد عافضة وذكر
 طهر الباطن السطوح ابرزت قوله وتطهر العين ولم يأت
 بلفظ الطهر فليس كذلك
 انما هو من فمخيل بالخطا فاما ما بين يدي قبل فليس
 بين الانسان وبين فمخيل الا بصل الرب الماء جان

هو من الاستدلال في الاعيان
 فلهذا لا يثبت فيها تحت البرقة
 على

هو من وجودها وانما هذه العلة من فمخيل ومبج
 انما هو من وجودها وانما هذه العلة من فمخيل ومبج
 انما هو من وجودها وانما هذه العلة من فمخيل ومبج
 انما هو من وجودها وانما هذه العلة من فمخيل ومبج

اولى والنوع الغالب على الحاشيتين غلبة متملكة على النقص
 بل على مطلق الاحكام ولكن الغلبة على النقص يقتضي الغلبة على
 سائرهما فلما خضعه واما البحر وهو اضعف من كثير منها فلا
 وجه لتخصيصه ومزيل العقل من جنون وسكر واغواء والاشغال
 على وجهين تفصيلي او واجبه اي واجب الوضوء النية وهي
 القصد الى فعله مقابلة لفعل الوجه المعبر شرعا وهو الواجب
 من اجلا لان مادونه لا يسمى غلا شرعا ولا يعبر المقارنة بل
 افعال الوضوء ولا ابتداء بفعل الاعمال لا يتفصلا متملكة على قصد
 الوجوب ان كان واجبا بان كان في وقت عبادة واجبة
 مشروطة به والافق للندب ولم يكن لان خارج عن الغرض
 والتقرب الى الله تعالى بان كان يقصد فعله ليعاملا لا امر
 او موافقة لطاعته او طلبا للرضا عنه وبواسطة تشيكا
 بالقراب المكا او غير ذلك من ذلك فانه غاية كل مقصد
 والاستباحة مطلقا او الرفع حيث يمكن والمراة رفع حكم
 الحدث والافلا حدثا ووقع لا يرتفع ولا شبهة في اجزاء
 النية المتمكنة على جميع ذلك وان كان في وجوب ما بعد القربة
 نظر عدم تنوض دليل عليها القربة فلا يفتي باعتبارها في كل

في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة

في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة

في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة

في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة

في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة

عبادة وكذا غير العبادة عن غيرها حيث يكون الفعل مشتركا
 الا انه لا اشراك في الوضوء حتى في الوجوب والندب لانه في وقت
 العبادة الواجبة المشروطة به لا يكون الا واجبا وبذلك يتقضى
 وجوب الماء بان يتقضى كل جزء من الماء عن محله الى غيره بنفسه
 او معين على ما دار عليه الا بهام بكسر السين والوسطى
 من الوجه عرضا وما بين القصاص مثلث القاف وهو
 مبيت شعر الرأس الى اخر الدقن بالذال البجمة والقاف
 المفتوحة منه طول امر عيا في ذلك مستوى الخلقه في الوجه
 واليدين ويدخل في الجزء موضع الخديف وهي ما بين شح
 العذار والنزعة المتصلة بشعر الرأس والعذار والعارض
 لا التزخيم بالتحريك وهما البياضان المكتنفان للناحية
 وتخليل خفيف الشعر وهو ما ترى البشيرة من خلا ليه في
 مجلس الخطاب دون الكيف وهو خلافه والمراة بتخليله
 ادخال الماء خللا ليه لفصل البشرة المسقونة به اما الظاهلا
 فلا يدين فسادا كما يجب غسل آخر مما جاورها
 من المسقونة من باب المقدمة والاقوى عدم وجوب تخليل
 الشعر مطلقا وفاقا للمصنف في الذكرى واللدوس والمغظم

في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة
 في وقت عبادة واجبة

في وقت عبادة واجبة

ويستوى في ذلك شعر الحية والشايب والحد والغدار والمخاض
 والعنققة والهدب ثم غسل اليد اليمنى من المرفق بكم الميم
 وفتح الفم وبالعكس وهو جمع عظمي الذراع والعقد
 لا تفصل المفصل الى اطراف الاصابع ثم غسل اليسرى كذلك
 وغسل ما اتمت عليه الحدود من لحم زائد وشعر وبيد واصبع
 دون ما خرج وان كان يد الا ان تشبهه بالاصليه
 ففصلان معاً من باب المقدمة ثم مسح مقدم الرأس اشر
 الذي لا يخرج عن من حده واكتفى المص بالراس تغليبا لاسمه
 على ما ثبت عليه بسماء اي عسي المسح ولو تجزء من اصبع
 فمزاله على المسح ليتحقق اسمه لا يجرد وضعه ولا حد لا يكثر
 نعم يكن الاستيعاب الا ان يقتد شعرة فيجوز وان كان
 الفضل في مقدار ثلث اصابع ثم مسح بشره ظهر الرجل الرجل اليمنى
 من رقبته الى الكعبين وهما قتا القدمين على الاصح
 وقيل الى اصل الساق وهو مختاره في الالفية ثم مسح ظهر اليسرى
 لك بسماء في جانب العرض ببقية البلال الكاين على اعضا
 الوضوء من مائه فيما اى في المسحين وقوم من طلاقه المسح
 لا ترتيب فيما في نفس العضو فيجوز التمسك فيه دون الفصل

شعر من الشعر
 المتعلق باليد من

الاصابع

للدلالة عليه غير الى وهو كغيره ما على ارجح القولين وقيل
 رجح منع التمسك في الاراس دون الرجلين وفي البيان عكس
 في الالفية مرتين بين اعضا الفضل والمسح بان يستد قبل
 الوجه ثم باليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الاراس ثم الرجل اليمنى ثم
 الرجل اليسرى ولا عكس عاد على ما يحصل معه الترتيب مع بقا
 الموالات واسقط المص في غير الكتاب الترتيب بين الرجلين
 موافقا في فعل بحيث لا يخلف السابق من لا اعضا على العضو الذي
 هو فيه مطلقا على شهر الاقوال والمعتبر في الجفاف المحي القعدة
 ولا فرق فيه بين العاقد والناسي والجاهل وسنة السواك
 وهو ذلك الاسنان بعود وخرقة واصبع ونحوها واعتل
 العضن لا خضر والجلد الاراء وتحلية قبل غسل العضو الواجب
 والندبة كالمفضضة ولو اخرج عنها اجزاء واعلم ان السواك
 سنة مطلقا ولكن يالذي في مواضع منها الوضوء والصلوة
 وقراءة القرآن واصفر الاسنان وغيره والسمية وصي
 بسم الله وبالله ويستحب اتباعه بقوله اللهم اجعله
 من التوابين واجعله من المتطهرين ولو اقر على دله
 لجزاء ولو فيها ابتدأ تاركها حيث ذكر قبل الفراغ

مثله

عن
 مشير فضله
 ان السواك
 لا بد من
 ان السواك
 لا بد من
 ان السواك
 لا بد من

ان السواك قبل الوضوء
 وهو السواك المتقدم
 عليه قبل الوضوء

كالأكل وكذا الموت كما عداً وغسل الدين من الزنديق
مرتين من حدث اليوم والغايط لا من مطلق الحدث كما
يرجع على المشهور وقيل من الأولين مرة ومقطع في الذكر وقيل مرة
وفي الجمع وأحياناً للمفسر في الغلبة ونسب التفصيل إلى المشهور
وهو الأقوى ولو اجتمعت الأسباب تداخلت إن تداخلت
والأدخل الأقل تحت الأكثر ولكن الفصل قبل ادخالهما
الأناء الذي يمكن الاعتراض منه لمنع النجاسة الوهمية أو
تعبداً ولا يعتبر كون الماء قليلاً لإطلاق النضج خلاف العلل
حيث اعتبر المضمضة وهي ادخال الماء في الفم وإدارته
فيه والاستنشاق وهو جذب الماء إلى داخل الأنف وتغليتها
بأن التلث بعد تمام الغسلة الأولى في المشهور وأكثرها
الصدوق والدعاء عند كل فعل من الأفعال الواجبة
يفعل كل واحد منهما ثلاثاً ولو بغيره واحدة وثبتت أفضل
كذا يستحب تقديم المضمضة أجمع على الاستنشاق والعطف
بألف ولا يقتضيه وتنشئة الفسلات الثلاث بعد
الغسلة الأولى في المشهور وأكثرها الصدوق والدعاء
عند كل فعل من الأفعال الواجبة والمحمية المتقدمة

၁၇၇၇ ခုနှစ် ဇန်နဝါရီလ ၁ ရက်

ایمان نور

بالمأثور ونبأ الرجل فوعش اليدين بالظهر وفي الغسل الثانية
 بالبطن عكس المرأة فان السنة لها البدأة بالبطن والختم بالظهر
 وكذا ذكر الشيخ ^{عليه} وسبعة المعرضات وجاعة والموجود في الضرب
 بناء الرجل بظهر الذراع والمرأة بإبطه من غير فرق بينهما بين
 الغسلتين وعليه الأكثر وتخيير الحنفي بين البدأة بالظهر
 البطن على المهور وبين الوظيفتين على المذكور والشاك فيما
 في الوضوء في اثنا عشر سنة والمستأنف والمراد بالشك فيه شبهة في الا
 ثناء للشك فثبتت لانه اذا شك في اياها فالرجل عدمها ومع ذلك
 لا يعتد بما وقع من الافعال البديها وهبدا صدق الشك
 في ثنائيه واما الشك في انه هل قوضي وهل شرع فيه ام لا
 فلا يتصور تحقيقه في الاشياء وقد ذكر المصنف في مختصره
 الشك في النية في اثناء الوضوء وانما يستأنف ولم يغيره
 بالشك في الوضوء الا هنا والشاك فيه بالمعنى المذكور
 بعد اي بعد الفراغ لا يلتفت كما لو شك في غيرهما من الافعال
 والشاك في البعض ياتي ^{اي} بذلك البعض المستكروه فيه
 اذا وقع الشك على حاله اي حال الوضوء بحيث لم يكن
 فرغ منه وان كان قد تجاوز ذلك البعض لا مع الجفاف

يا الله هذا خطي الى النابيين سلطان
صلى الله عليه وسلم

والأول قوله وما الذي فيكم من كونه في الأثر ما كان من قبله
فلا يكون ذلك في الأثر في الموضوع ويدرأه الشيء له لم لا فانه من قبله
المعنى هذا وادخل الزمان في الأثر ما كان من قبله فانه من قبله
فما هو الذي فيكم من كونه في الأثر ما كان من قبله فانه من قبله
وهذا بعده فافاده من الحل على غير ما فيكم من كونه في الأثر ما كان من قبله

للأعضاء الساقية عليه فيعيد لغوات الموالاة ولو شك
 في غيرهما من الأعضاء بعضه بعد اشتغاله عنه فإيه مستل
 يلتفت والحكم مضمون متفق عليه والشاك في الطهارة
 مع يقين الحدث محدث لأصالة عدم الطهارة والشاك
 في الحدث مع يقين الطهارة منقطع أخذاً بالمتيقن والشاك
 فيهما في المناخر منهما مع يقين وقوعهما محدث لشك في الإ
 حتمالين إن لم يستفد من الاتحاد والتعاقب حكم آخر هذا
 هو الأقوى والمشهور ولا فرق بين أن يعلم حاله قبلها
 بالطهارة أو بالحدث ويشك وربما قيل بأنه يأخذ مع علمه
 بحالها عندما علمه لأن كان منقطعاً فقد علم يقين تلك
 الحالة وشك في ارتفاع الناقض لجواز تعاقب الطهارة
 وإن كان محل ثاقب علم اشتغاله عنه بالطهارة وشك
 في اشتغالها بالحدث لجواز تعاقب الأحداث ويشكل
 بأن المتيقن من ارتفاع الحدث السابق ما لا لاحق
 المتيقن وقوعه فلا وجوز تعاقبه مثله كما في تناخره
 عن الطهارة ولا مرجح ولو كان المتحقق طهارة رافعة
 وقتنا بان الحدث لا يرفع أو قطع بعده توجه الحكم بالطهارة

في غيرهما من الأعضاء بعضه بعد اشتغاله عنه فإيه مستل
 يلتفت والحكم مضمون متفق عليه والشاك في الطهارة
 مع يقين الحدث محدث لأصالة عدم الطهارة والشاك
 في الحدث مع يقين الطهارة منقطع أخذاً بالمتيقن والشاك
 فيهما في المناخر منهما مع يقين وقوعهما محدث لشك في الإ
 حتمالين إن لم يستفد من الاتحاد والتعاقب حكم آخر هذا
 هو الأقوى والمشهور ولا فرق بين أن يعلم حاله قبلها

في غيرهما من الأعضاء بعضه بعد اشتغاله عنه فإيه مستل
 يلتفت والحكم مضمون متفق عليه والشاك في الطهارة
 مع يقين الحدث محدث لأصالة عدم الطهارة والشاك
 في الحدث مع يقين الطهارة منقطع أخذاً بالمتيقن والشاك
 فيهما في المناخر منهما مع يقين وقوعهما محدث لشك في الإ
 حتمالين إن لم يستفد من الاتحاد والتعاقب حكم آخر هذا
 هو الأقوى والمشهور ولا فرق بين أن يعلم حاله قبلها

في الأول كما أنه لو علم عدم تعاقب الحدثين يجب عادة ما
 في هذه الصورة تحقق الحكم بالحدث في الثاني إلا أنه خارج
 موضع النزاع بل ليس من حقيقة الشك قيل في شيء من المحجب
 ابتداءً وبهذا يظهر ضعف القول باستصحاب الحالة
 السابقة بل بطلانها **مسائل** يجب على المحل ستر العورة
 قبله ودبراً عن ناظر محرم وترك استقبال القبلة بمقادير
 يذنب ودبرها كذلك في البناء وغرم وغسل البول مرتين كما في
 وكذا يجب غسل الغائط باليد مع التقدي الخارج بان تجاوز
 حواشيه وإن لم يبلغ الآية والآية وإن لم يتعد الغائط
 الخارج فقلته احتجاجاً بقاءه لآفة اللجاسة ابتكارها لم يستج
 بها بحيث تجسست بها وبعد طهارتها أن لم يكن ابتكاراً
 ولو لم تجس كالمسألة للعدد بعد نقاء المحل كفت من غير
 اعتبار الطهر وضاعداً عن الثالث أن لم ينق المحل بها
 أو شبهها من ثلث حرقاً وخرقات وأعواد ونحو ذلك
 من الأجسام القابلة للجاسة غير المحترمة وبغير العدد
 في ظاهر النص وهو الذي يقتضيه إطلاق الغبار فلا
 يحزى ذوالجهاث الثلث وقد قطع المص في غير الكتاب

في غيرهما من الأعضاء بعضه بعد اشتغاله عنه فإيه مستل
 يلتفت والحكم مضمون متفق عليه والشاك في الطهارة
 مع يقين الحدث محدث لأصالة عدم الطهارة والشاك
 في الحدث مع يقين الطهارة منقطع أخذاً بالمتيقن والشاك
 فيهما في المناخر منهما مع يقين وقوعهما محدث لشك في الإ
 حتمالين إن لم يستفد من الاتحاد والتعاقب حكم آخر هذا
 هو الأقوى والمشهور ولا فرق بين أن يعلم حاله قبلها

بالماء

خاصة

في

باجزاء ويمكن ادخاله على مذئبة في شبهها واعلم ان الماء
 مجزئ مطلقا بل هو افضل من الاجزاء على تقدير اجزائها وليس في
 عبارة هنا ما يدل على اجزاء الماء في غير المعنى نعم يمكن استغناء
 عن قوله سابقا الماء مطلقا واعلم اجزاءه ويشتهر التباين
 الناس بحيث لا يرى تاشبا بالتي صام فان لم يقطع على
 ولا غايط ولا الجمع بين المطهرين الماء والاجزاء مقدما
 للاجزاء في المعنى وغير مباث لا زالة العين ولا اثر على
 تقدير اجزاء الحجر ويظهر من اطلاق المطهر استحباب عدد
 الاجزاء يطهر ويمكن تأديبه بدونه لحصول الغرض وتلك
 استقبالات جرم الترتين الشمس والقمر بالفرج اما جزمها فلا
 وتلك استقبالات الريح واستبدارها بالبول والغايط لا فلا
 الخبز ومن ثم اطلق المصرون قيد في غير البول ونقطة
 الراس ان كان مكشوفاً خدرا من وصول الريح الخبيثة
 الى ما غير ورى التفتع معها والدخول بالرجل اليسرى ان
 كان نبيا والاعمال الاخر ما يقتضيه الخروج بالرجل اليمنى
 كما وصفناه عكس المسجد والدعاء في احواله التي ورد
 استحباب الدعاء فيها وهي عند الدخول وعند الفعل وروية

A detail from a manuscript showing a page of text in an Indic script, likely Tamil. The text is written in a cursive style on a light-colored background. A small illustration of a figure is visible on the left margin.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

20

الماء والاستبراء وعند مسع بطنه اذا قام من موضعه
وعند الخروج بالماء والاعتدال على الرجل اليسرى وفتح
اليمنى والاستبراء وهو طلب براءة المحل من البول بالاختيار
الذي هو مسع ما بين المقعدة واصل القضيب ثلثاً
ثلثاً ثم عصر الحشفة ثلثاً والتغص ثلثاً حال الاستبراء فسيب
المص في الذكرى الى السكدة لعدم وقوفه على ما خلفه والا
ستبراء باليسار لانها موضوعة للادنى كما ان اليمين للادنى
كالاكل والشرب والوضوء ويكره باليمين مع الاختيار لانه
من الجفاء ويكره البول كما حذر من تحصيل الشيطان و
مطبخه في الهواء الذي عنه وفي الماء جاروا وراكداً التعليل
في اخبار النبي بان الماء اهلا فلا يؤخذ منه تلك العلة
في الشارع وهو الطريق المسلك والمرجع وهو طريق الماء
للوردة والقناة بكر الفاء وهو ما امتد من جوانب البلد
وهو حرمها خارج المملوك فيها والمكعب وهو مجمع
الناس ومنزلهم او قارة الطريق وابواب الدود ومحت
الشجرة المثمرة وهي ما من شأنها ان تكون مثمرة وان
لا يكون كذلك بالفعل ومحل الكراهة ما يمكن ان يلغى التمار

اولم الزواجر منصوص مقصود بالكتابة
وهذا ما سطره بالخط السليم والاعراب النورية

واعتبرتم بغيره والله اعلم

[illegible]

موقوفه المصطفى عليه السلام
بالتفصيل

والطريق والبر والبحر
والطريق والبر والبحر

عاده وان لم يكن وفي الترتيب موضع الظل المعتدل لهم
 او ما هو اعظم منه كالحل الذي يرجعون اليه وينزلون
 به من فاء يعني اذا رجع والحج بكسر الجيم وفتح الحاء والراء
 المهملتين جمع نحو الضم والسكون وهي بيوت الحشاد
 والسواك حالته وروى انه يورث البحر والكلام لا يكاد الله
 تعالى ولا كل الشرب لما فيه من الممانعة والخير ويجوز حكاية
 الاذان اذا سجد على المنبر وذكر الله لا يشمله اجمع خروج
 الحجعات منه ومن ثم حكمه المص في الذكرى وقيل
 وقراءة آية الكرسي وكذا مطلق حمد الله وشكره وذكره لانه
 حسن على كل حال والضرورة ان التكلم بالحاجة يخاف في بالوحي
 الى ان يفرغ ويستثنى ايضا الصلوة على النبي صلعم عند سماع
 ذكره والحمد لله عند العطاس منه ومن غير وهو من الذكر
 وربما قيل باستحباب التسميت منه ايضا ولا يخفى وجوب
 رد السلام وان كره السلام عليه وفي كراهة رده مع
 نادى الواجب برده غير وحمان واعلم ان المراد الجواز
 في حكاية الاذان وما في معناه الا ان لا يستحب الاستئذان
 طرفاه والمراد منه هذا الاستحباب لانه عبادة لا تقع الا في

انه يجوز في كل وقت من وقت الصلاة ان يذكر الله تعالى في كل وقت من وقت الصلاة

لا يجوز في كل وقت من وقت الصلاة ان يذكر الله تعالى في كل وقت من وقت الصلاة

لا يجوز في كل وقت من وقت الصلاة ان يذكر الله تعالى في كل وقت من وقت الصلاة

وان وقعت معك وهه تفكيفا اذا اشقت الكراهة **الفصل الثاني**
 في الغسل وموجبه ستة الجاية فتح الجيم والحض والاستحاضا
 مع غير القطنه سواء سال عنها ام لا لانه موجب في
 الجملة والغفار ومس الميث التمس في حال كونه آدميا فخرج
 الشهيد المعصوم ومن ثم غسله الصبي وان كان متقدما
 على الموت كن قدومه ليقتل فقتل بالسبب الذي اغتسل له وخرج
 بالمدى غير من الميتات الحيوانية فانها وان كانت نجسة الا
 ان تمسها لا يوجب غسلها بل يوجبها من النجاسات في احو
 القولين وقيل يجب غسلها وان لم يكن برطوبة والموت
 المعهود شرعا وهو موت المسلم ومن حكمه غير الشهيد و
 موجب الجناية شيان احدهما انزال اللبنة نقطة ونوما
 والثاني غيبوبة الحشفة وما في حكمه كقتلها من
 مقطوعها قبل او دبرها من ادمي وغيره خاومتا فلا غلا
 وقابل انزال الماء او لا ومتى حصلت الجناية لمكفأ احد
 الامرين تعلقت به الاحكام المذكورة فحرم عليه الوضوء
 الغرايم الاربع واعاينها حتى السبيلة وبعضها اذا
 فصلها لاحدها واللبث في المساجد مطلقا والمجواز

عبر من الصلاة قد تنقض ما ذكرناه من انها اقل قولها
 ما يشاء النافذة في الاوقات المخصوصة وما علم انه
 ليس المراد من الجاية الحسن الخاص وهو الشرايط عليه
 لعدم تحققها فالجاية على تقدير انكارها تكتفي بالوجه
 وان كان له ما يستغنى عنه

لا يجوز في كل وقت من وقت الصلاة ان يذكر الله تعالى في كل وقت من وقت الصلاة

لا يجوز في كل وقت من وقت الصلاة ان يذكر الله تعالى في كل وقت من وقت الصلاة

لا يجوز في كل وقت من وقت الصلاة ان يذكر الله تعالى في كل وقت من وقت الصلاة

في المسجدين كالأعظمين مكة والمدينة وضع شي غيها اي
 في المساجد طلقا وان لم يستلزم الوضع اللبس بل
 لو طرح من خارج ويجوز الخدمها وفسل المصنف و
 هو كالماتة وحرقة المفردة وما قام مقامها كالشد
 والمهنة يجز من بدنه تحل الحيوان واسم الله تعالى مطلقا
 أو اسم واحد الأئمة المقوم بالكتابة ولو على درهم أو
 دينار في المشهور ويكفي الأكل والشرب حتى يتبعض و
 يستنشق ويتوضأ فان كل قبل ذلك خفيف عليه الرص و
 روى انه توجب الفقر وتعدد يتعدى الأكل والشرب مع
 التراخي عادة لامع الاتصال والنوم لا بعد الوضوء غايته
 هنا ايقاع النوم على الوجه الكامل وهو غير صحيح اما لان
 غايته الحدث وان البس الخشب هو الفصل خاصة
 والخضاب مجتباء وغيره كذلك ان يجب وهو
 وقراءة ما زاد على سبع آيات في جميع اوقات حياته
 وهل يصدق العدد بالآية المكررة سبعا وحيا وحواء
 في المساجد غير المسجدين بان يكون المسجد بان يدخل
 من احداهما ويخرج من الاخر وفي صدقه بالواحد

في المسجدين كالأعظمين مكة والمدينة وضع شي غيها اي
 في المساجد طلقا وان لم يستلزم الوضع اللبس بل
 لو طرح من خارج ويجوز الخدمها وفسل المصنف و

هو كالماتة وحرقة المفردة وما قام مقامها كالشد
 والمهنة يجز من بدنه تحل الحيوان واسم الله تعالى مطلقا

أو اسم واحد الأئمة المقوم بالكتابة ولو على درهم أو
 دينار في المشهور ويكفي الأكل والشرب حتى يتبعض و

يوتار

في المسجدين كالأعظمين مكة والمدينة وضع شي غيها اي
 في المساجد طلقا وان لم يستلزم الوضع اللبس بل

هو كالماتة وحرقة المفردة وما قام مقامها كالشد
 والمهنة يجز من بدنه تحل الحيوان واسم الله تعالى مطلقا

غير مكث وجوزهم ليس لالتزاد في جوانبه بحيث يخرج عن
 الجواز ولوجه النية وفي القصد الى فعله متقربا وفي اعتبار
 الوجوب والاستباحة والرفع ما من مقدار تجزء من
 الرأس ومنه الرقبة ان كان مرتبا وجزء من المدينة ان كان متصفا
 بحيث يتبعه الباقي بغير ملة وغسل الرأس والرقبة أولا ولا
 ترتيب بينهما الا انها فيه عضو واحد ولا ترتيب في غسل أعضاء
 الفصل بل بينهما كاعضاء مع الوضوء بخلاف أعضاء غسله فانه
 فيها وبينها غسل الجانب الايمن ثم الايسر كما وصفتنا والعورة تارة
 الجانبين ويجب دخول جزء من حدود كل عضو من باب المقدمة
 كالوضوء وتحليل مانع وصول الماء الى البشرة بان يدخل الماء خلافا
 الى البشرة على وجه الغسل ويشحب الاستبراء للمبطل لا لمطلق الحب
 بالبول ليزيل اثر المني الخارج ثم الاجتهاد بما تقدم من الاستبراء
 وفي استحباب المرأة قول فقهي عرضا اما بالبول فلا لاختلاف
 المخجين والمضمضة والاستنشاق كما تقدم غسل اليدين
 ثلثا من الزندين وعليه المص في الذكرى وقبل من الموقنين و
 اخذان في التقلية وأطلق في غيرها كما هنا وكلاهما مؤيد للغة
 وان كان الثاني أولى والموا لا يبين لأعضاء بحيث كل افرغ

في المسجدين كالأعظمين مكة والمدينة وضع شي غيها اي
 في المساجد طلقا وان لم يستلزم الوضع اللبس بل

هو كالماتة وحرقة المفردة وما قام مقامها كالشد
 والمهنة يجز من بدنه تحل الحيوان واسم الله تعالى مطلقا

أو اسم واحد الأئمة المقوم بالكتابة ولو على درهم أو
 دينار في المشهور ويكفي الأكل والشرب حتى يتبعض و

من عضو شرج في الآخر وفي غسل نفس العضو لما فيه من المداواة
 الخيرة والحفظ من طرائق المنفذ ولا يجب المشورة الا لما مضى
 كغيبق وقت العبادة المشرفة به وخوف ثبات الحدث المستحاضة
 ونحوها وقد يجب بالذلة راجح ونقص المرأة النضاي جمع
 صغيرة وهي العقيقة المجدولة من الشعر وحض المرأة لانها مؤنة
 النض والافانج كذلك لانها راجح غسل لا البشرة دون الشعر
 وانما استحباب النقص للاستظهار والنض وتبليغ الغسل لكل
 عضو من اعضاء البدن الثلاثة بان يغسل ثلاث مرات وفعلة
 اى الغسل جميع سنتها الذي من حلة ثلثة بضاع لا يزيدو
 قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الوضوء بماء الغسل بضاع
 وسباق اقوم يستلون ذلك فاؤمرك على خلاف سنتي وثابت
 على سنتي معنى في حظيرة القدس ولو وجد الحجب بالانزال
 بلا مشيتها بعد الاستبراء بالبول والاجتهاد مع تعذر لم
 يلتفت وبدونه اى بدون الاستبراء باحد الاخرين يقتل
 لو وجد بعد البول من دون الاستبراء وجب الوضوء خاصة
 اما الاجتهاد بدون البول مع امكانه فلا حكم له والصلوة الساقطة
 على خروج البول المذكور صحيحة لارتفاع حكم السابق والحاج

وهو من الموضع الذي لا بد منه في كل وضوء
 وهو من الموضع الذي لا بد منه في كل وضوء
 وهو من الموضع الذي لا بد منه في كل وضوء

حدث حين يدوان كان قد خرج عن حلة الى محل اخر وفي حله ما
 لو خرج وجهه فامسك عليه وصلى ثم اطلقه ويحيط الترتيب
 بين الاعضاء الثلاثة بالارقياس وهو غسل البدن اجمع دفعة واحدة
 عرفية وكذا ما شبهه كالوقوف تحت المجرى والمطر الغزيرين لان
 البدن يصير بربعضوا واحدا ويغادر غسل الجنابة بالحدث لا
 في اثنائه على الاقوى عند المص رحمه الله وجازة وقيل لا اثر له مطلقا
 وفي ثالثه يوجب الوضوء خاصة وهو الاقرب وقد حققنا
 القول في ذلك برأيه مفردة اما غير غسل الجنابة من الاعضاء
 فيكفي اتمامه مع الوضوء قطعاً وارجح بعضهم بطلانها
 وهو ضعيف جداً **واما الحصر** فنوأي الدم الذي تراه المرأة بعد
 اكمل سبع سنين هلالية وقيل اكل ستين سنة ان كانت المرأة
 قربية وهي المنسوبة بالاب الى الثمنين ثمانية وهي من الهاشمية
 فرع علم انتسابها الى قریش بالابنة من اهلها والا فالاصل عدم كونها
 منها نظرية منسوبة الى البطون وهم على ما ذكره الجوهري قوم غير لون
 البطون بين العراقيين والكم فها مشهور ومستند غير معلوم
 اعترف المصنف وقوفه على ان اصله يقتضي كونها كغيرها
 والا كمن كذلك فالحسن سنة مطلقاً غاية امكان حضاها

اي وان لم
 في كل وضوء
 في كل وضوء
 في كل وضوء

في كل وضوء
 في كل وضوء
 في كل وضوء

وهو من الموضع الذي لا بد منه في كل وضوء
 وهو من الموضع الذي لا بد منه في كل وضوء
 وهو من الموضع الذي لا بد منه في كل وضوء

واقله ثلاثا بام متواليه فلا يكفي كونها في جملة عشرة على الصحيح
 واكثره عشر ايام فما زاد عنها ليس يحض اجاماً وهو اسود واحمر
 خال لدقيق ووقوع عند خروجه غالباً بقيد الغالب ليندج فيه
 ما امكن كونه حيضاً فان حكم به وان لم يكن كذلك كما به عليه
 بقوله وتحي امكن كونها كون الدم حيضاً حجب المارة
 بان تكون بالغة غير بائسة ومقدار ان لا تنقص عن ثلاثة
 ولا تزيد عن عشرة ودوامه كونه الى ثلاثة ووضعه كالقوة
 مع التميز وحمله كالجانب ان اعتبرناه ونحو ذلك حكم به
 وانما يعتبر لا مكان بعد استقراره فيما يوقف عليه كايام
 الاستظهار فان الدم فيها يمكن كونه حيضاً الا ان الحكم به
 موقوف على عدم عبور العشرة ومثله القول في اول رؤيته
 مع انقطاع قبل الثلاثة ولو تجاوزت العشرة فذات
 العادة الحاصلة باستوله الدم مرتين اخذا وانقطاعاً مملو
 كان وقت واحد بان رأت في اول شهرين سبعة مثلاً
 او في وقتين كان رأت السبعة في اول شهر واخره فان السبعة
 قصيرة عادة وقتية عديدة في الاول وعددية في الثاني فاذا
 تجاوزت عشرة تأخذها الى العادة فتجعلها حيضاً والفرق بين

من رأت في اول شهرين سبعة مثلاً او في وقتين كان رأت السبعة في اول شهر واخره فان السبعة قصيرة عادة وقتية عديدة في الاول وعددية في الثاني فاذا تجاوزت عشرة تأخذها الى العادة فتجعلها حيضاً والفرق بين

العادة بين الاتفاق على حيض الا في برؤيتها الدم والخلاف والثانية
 فيقول انما فيه كالمضطرة لا تحض الا في ذلك ولا في غيرها ولا في
 لو اعتادت وقتاً خاصة بان رأت في اول شهر سبعة وفي الثاني
 ثمانية فهي مضطرة العدد لا يرجع اليه عند التجاوز وان فاد
 الوقت يحضها برؤيته فيه بعد ذلك كالا في ان الحيض ذلك
 المضطرة وذات التميز هي التي ترى الدم يومين او ثلثاً فاحد
 القوى حيضاً والضعيف استخاضة بشرط عدم تجاوز حدية
 قلة وكثرة وعدم قصور الضعيف وما يضاف اليه من ايام الظاهر
 عن اقل الشهر ويعتبر القوت ثلاثاً للون فالاسود قوي الاحمر وهو
 قوي الاشقر وهو قوي الاصفر وهو قوي الكدر والرايحة قدوا
 الرايحة الكد منه قوي بالارائحة وما لا رايحة اضعف والقوام
 فالخفيف قوي الرقيق وذو الثلاث قوي ذي الاثنين وهو قوي ذي
 الوحدة وهو قوي الغادم ولو استوى للعدد وان كان مختلفاً فلا
 تميز وحكم الرجوع الى التميز ثابت في المبدأ بكسر الداء وفتحها
 وهي من المستقرها عادة لما لا بدائها او بعد مع اختلافه
 عدة او وقتاً والمضطرة وهي من شئت عادتها وقتاً او
 عدد او معاً وربما اطلعت على ذلك وعلى من يتكرر لها

من رأت في اول شهرين سبعة مثلاً او في وقتين كان رأت السبعة في اول شهر واخره فان السبعة قصيرة عادة وقتية عديدة في الاول وعددية في الثاني فاذا تجاوزت عشرة تأخذها الى العادة فتجعلها حيضاً والفرق بين

من رأت في اول شهرين سبعة مثلاً او في وقتين كان رأت السبعة في اول شهر واخره فان السبعة قصيرة عادة وقتية عديدة في الاول وعددية في الثاني فاذا تجاوزت عشرة تأخذها الى العادة فتجعلها حيضاً والفرق بين

من رأت في اول شهرين سبعة مثلاً او في وقتين كان رأت السبعة في اول شهر واخره فان السبعة قصيرة عادة وقتية عديدة في الاول وعددية في الثاني فاذا تجاوزت عشرة تأخذها الى العادة فتجعلها حيضاً والفرق بين

الدم مع عدم استقرار العادة وتخص المبتدأة على هذا من
 رارة أو قسوة ولا ولا شهر وتظهر فائدة الاختلاف في
 ذات القسم الثاني من المبتدأة إلى عادة أهلها وعده ومع
 فقد أي فقد الثمانيان لتحال الدم النجاسات ولو بأوضاعها واختلف
 ولم يحصل شرطه تأخذ المبتدأة عادة أهلها وأما فإنها
 من الطرفين واحدهما كالاحت والعمرة والحالة وبها
 فإن اختلفت في العادة وإن قلب بعضهن فارقاها وهن من
 قارنا في السن عادة واعتبر الملم في كسبه الثلاثين في
 أهل الخاد البلد لاختلف الامتجة باختلاف واعتبر
 الذكرى إلى الرجوع إلى الأكثر عند الاختلاف وهو الجود
 وأما اعتبر في الاقران الفقدان دون الأهل لا مكانة فيهن
 دون من اذلا أقل من الأم لكن قد يقع الفقدان بموتهن و
 عدم العلم بماتتهن فلذا اعتبر في غير الفقدان والاختلاف
 فيهما فإن فقدت الاقران واختلفت فكالمصطربة
 في الرجوع إلى الروايات وهي أخذ عشرة أيام من شهر وثلاثة
 من آخر مخيرة في الابتداء بما شاءت منها أو سبعة
 من كل شهر وستة وستة مخيرة في ذلك وإن كان لأفضل

في الشهرين
 في الشهرين
 في الشهرين

لها اختيار ما يوافق مزاجها منها فاخذت المزاج الحار السبعة
 والبارد السنة والمتوسط الثلاثة والعشرة وتخير في وضع ما
 اختارته حيث شاءت من أيام الدم وإن كان لا قبله ولا
 لا اعتراض للزوج في ذلك هذا في الشهر الأول أما ما بعده فتأخذ ما
 يوافقها وقا وهذا إذا نسبت المصطربة الوقت والعدد معا ما لم
 نسبت لحددها خاصة فإن كان الوقت أخذت العدد كالروايات
 أو العدد جعلت ما يتقن من الوقت حضا أو لا أو آخر أو ما بينهما
 وأكثته بأحدى الروايات على وجه يطابق فإن ذكرت أو لم تذكر
 ثلثة متقنة وأكثته بعد مرقى أو آخر تحضت بيومين
 واختارت رواية قبل متقنة وقبلها تمام الرواية أو وسطه
 المحفوظ بمساويين وإن يوم حقه بيومين واختارت رواية
 السبعة ليطابق الوسط أو يومان حقه ما بينهما فيقتن أربعة
 واختارت رواية الستة فيجعل قبل المتقن يوما وبعد يوما
 أو الوسط بمعداة ثناء مطلقا حقه بيومين متقنة وأكثت أحد
 الروايات مقدمة أو متأخرة أو بالتزويق ولا فرق هنا بين متقن
 يوم أو زيد ولو ذكرت عدد في الجملة فهو المتقن خاصة و
 أكثته بأحدى الروايات قبل أو بعده أو بالتزويق ولا احتياط

في الشهرين
 في الشهرين
 في الشهرين

لما جمع بين التكليفات عتدا وان جاز فله ويحرم عليها على
 الحايض مطلقا الصلوة واجبة ومندوبة والصوم وتغتنيبه
 دونها والفارق النص لا شقها بتكررها ولا غير ذلك والصلوة
 الواجب والمندوب وان لم يشترط فيه الطهارة لتحريم دخول المسجد
 مطلقا عليها وسن كتاب القرآن وفي معناه اسم الله تعالى واسماء
 والائمة عليهم السلام تقدم ويكون حكمه ولو بالعلامة وليس لها مشقة
 وبين سطون كالجنب ويحرم عليها البت في المساجد غير المحرمين
 وفيما يحرم الدخول مطلقا كمن وكذا يحرم عليها وضع شيء فيها
 كالجنب وقراءة العرايم وابغاضها وطلاتها مع حضور الزوج
 او حكمه ودخوله بها وكونها نالا والاح والاطلاق التحريم في
 الجملة ومحل التفصيل باب الطلاق وان عتد هذا احوالا و
 وطؤها قبل غامدا عالما فحجب الكفان ولو فعل الحياطا لا وجوبا
 على الاقوى وكفان عليها مطلقا والكفان بدنيا وان شقلا
 ذهب خالص مضروب في الثلث الاول ثم نصفه في الثلث الثاني
 ثم ربه في الثلث الاخير ويختلف ذلك باختلاف المادة و
 ما في حكمها من التميز والروايات فالاولان اول الثلث السرة و
 الوسطان وسط والاخيران آخر وهكذا ومصرها مستحق

لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة

لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة
 لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة
 لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة

لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة
 لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة
 لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة

لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة

لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة

الكفان ولا يستر فيه القعدة ويكره الحاقه باق القصران غير العرايم
 من غير اشتنا للصبح وكذا يكون الاستماع بغير القبل مما يستر
 السرة والركبتين كمن لها عاتقها لا ان يطلبه فينتفي الكراهة
 عنها الوجوب الاجابة ويظهر من العبادات كراهة الاستماع بغير
 القبل مطلقا والمعروف ما ذكرناه من استحباب الحاق العرايم بصلاتها
 ان كان لها محل بعد لها والاحتياط شأون بعدا لوضوء
 المنوي به التقرب دون الاستباحة وتذكر الله تعالى بقدر الصلوة
 لبعاء التمرين على العبادة فان الخيرة عادة ويكره لها الخطاب بالحناء
 وغيره كالجنب وتترك ذات العبادة المستقرة وقتا وعددا او قتا
 خاصة العبادة المتروكة بالطهارة بروية الدم اما ذات النجاسة
 العددية خاصة في كل مضطرة في ذلك كما سلف وغيرهما من
 المتبذاة والمضطرة بتدبيره لحياتها ولا اقوى جوازها
 بروية ايض خصوصا اذا طنته حياضا وهو اختياران في
 الذكرى واقصر في الكبايين على الجواز مع طهارة خاصة ويكره
 وطؤها قبل غامدا عالما فحجب الكفان ولو فعل الحياطا لا وجوبا
 للصوف رحمة الله حيث حرره واستند القولين لا الخيل
 المختلفة ظاهرا والمحل على الكراهة طريق الجمع والاحتياط في

لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة

لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة

لا يجوز للمرأة ان تلبس ما يسترها من الثياب في الصلاة

التحريم قابله للشاويل وتخصي كل صاوغ تمكنت من فعلها قبله
 بان معنى من اول الوقت مقدار فعلها وفعل ما يعتبر فيها ما ليس
 بحاصلها طاهرة او فعل ما مع الطهارة وغير الشرائط المنقولة
 بعد **واما الاستحاضة** فهي اي الدم الخارج من الرحم
 زاد على العشرة مطلقا او العادة ستم الى ان تجاوز العشرة فيكون
 تجاوزا كما شاع عن كون السابق عليها بعد العادة استحاضة
 او بعد الياس بلوغ الحسنيين والستين على التفصيل او بعد
 كما لم يوجد بعد العشرة او فيها بعد ايام العادة مع تجاوز العشرة
 اذا لم يتجمله نساء اقل الطهرات ونساء ايام العادة في الحيض بعد
 مضي عشرة فضا عن ايام النفاس ويحصل فيه تميز بشرايطه
 ودمها اي دم الاستحاضة اصفر بارد رقيق فان رأى يخرج
 وفقر لا يدع غالبا ومقابل الغالب ما تجده في الوقت المذكور
 فانه يحكم بكونه استحاضة وان كان بصفة دم الحيض لعدم امكان
 ثم الاستحاضة تنقسم الى قليلة وكثيرة ومتوسطة لانها
 اما ان لا تعمس القطعة طاهرا او باطنا ونفسها كذلك ولا
 تسيل عنها بنفسه او غيرها او يسيل عنها الى الخثرة فان لم يسيل
 القطنة تنزعها لكل صلح مع غيرها القطنة لعدم العفون

في الاستحاضة ما يخرج من الرحم من غير وقت الحيض
 او من غير ما كان عليه من العادة او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس

ما يخرج من الرحم من غير وقت الحيض
 او من غير ما كان عليه من العادة او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس

ما يخرج من الرحم من غير وقت الحيض
 او من غير ما كان عليه من العادة او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس

هذا الدم مطلقا وغسل ما ظهر من الفرج عند الجلوس على الفل من
 وانما تركه لانزاله حيث قد علم ما سلف وما يتبعها بغير سبل
 تزيد على ما ذكر في الحالة الاولى الغسل السبع كان الغسل قبلها
 ولو كانت عاصمة قد تمت على الفرج واجترأت به الصلوات ولو باخر
 الغسل عن الصلوات فكلاهما لا يسيل بحبله جميع ما وجب في الصلاة
 وينديعهما انها تقتل اي الظاهر يتجمع بينهما ثم العشائين
 كذلك وتغير الخثرة فيما هي في الحالتين الوسطى والاخيرة لان الغسل
 يوجب وطية ملاصقة للوقت من القطنة وان لم يسيل اليها ينقض
 ومع السيل واضح وفي حكم تغيرها نظيرها وانما يجب الغسل في
 هذه الاحوال مع وجود الدم الموجب قبل فعل الصلوات وان
 كان في غير وقتها اذ لم يكن قد اغتسل له بعد كما يدل عليه خبر
 والقحاف ورد بما قبل باعتبار وقت الصلوات ولا شاهد له
واما النفاس بكسر النون قدم الولادة معها بان يقارن
 خروج جزء وان كان منفصلا مما يقاد ديا او مبداء شواذ
 وان كان مضغعة مع الله اليقين اما العلقه وهي القطعة
 من الدم الغليظ فان فرض العلم بكونها مبداء شواذ ان
 كان دما نفاسا لا ينعيد او بعدها بان يخرج الدم

في الاستحاضة ما يخرج من الرحم من غير وقت الحيض
 او من غير ما كان عليه من العادة او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس

ما يخرج من الرحم من غير وقت الحيض
 او من غير ما كان عليه من العادة او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس
 او من غير ما كان عليه من النفاس او من غير ما كان عليه من النفاس

بعد خروجه اجمع ولوقد دل على مفصلا والولد لكل ^{من} نفثا
وان ^{من} نفثا ويتداخل منه ما اتفقا فيه واحترز القديين
على ^{من} نجب قبل الولادة فلا يكون نفاسا بل استخاضة الامع امكا
كونه حيضا واقله سماء وهن وجوده في لحظة فحج العن ^{من} النفثا
بعدها ولعلم ترد ما فلا نفاس عندنا وكثر قدر العادة في
الحيض المعتادة على تقدير تجاوز العشرة والا فالجميع نفاس
ان تجاوزها كالحيض فان لم تكن عادة فالعشرة اكثر على المشهور
واعما يحكم به نفاسا في ايام ^{من} العادة وفي مجموع العشرة مع وجود
فيها او في طرفيها اما الورثة في الدوائر فمن خاصة او فيه
وفي الوسيط فلا نفاس لها في العالي عنه متقدما ومتاخرا بل في
وقت الدم والدمين ضاعدا وما بينهما فلورثة ^{من} وله لحظة
ولآخر السبعة لمعتادتها فالجميع نفاس ولورثة اخرها
خاصة فهو النفاس ومثله رؤية المبتداء والمضطربة في
العشرة بل المعتادة على تقدير انقطاعها عليها ولوتجاوز فما
وحدها في العادة وما قبله الى اول زمان الرؤية نفاس خاصة
كالورثة رابع الولادة مثلا وسابعها لمعتادتها واستمر الى
ان تجاوز العشرة فنفسها الاربعة الاخير من السبعة خاصة

10

[illegible][illegible][illegible]

الملك فاما قبل الفخاكي صيغها وارب روث على الفخا
العدة والاولا عندت بقرش ثم هلت من شجرة
استخرج منها على الفخاكي عهد الولادة صيغها
معودة الى بومست

[illegible]

وكان قبل الانشقاق لا يمكن منزه الرافض
والانتماء من غير تعيين الانتماء
لكنه مع فلسفة المنهجية الاولى
التي هي فلسفة المنهجية الاولى
التي هي فلسفة المنهجية الاولى

منطقة النجاسة ويجوز غسله فيه بل هو افضل عند اكثر ^{طهارة} الاكثر
 يظهر من غير محض وعلى تقديس نزع شدة عورة به وجوز
 برا وخفة وهو يمكن للفعل الا ان يكون الغاسل غير مجرد
 ولا تقا من نفسه بكنة البصر فيستحب استظهاره وتفضيله
 على الحاجة وهو لوح من خشب مخصوص والمراد وضعه
 عليها او على غيرها ما يودي فايدها حفظ الحسد من
 التلخخ ولكن على مرتفع ومكان الوطين من غير استقبال
 القبلة وفي الدوس ^{من ركب} لا استقبال برومال اليه في الذكرى
 واستقرب عنه في البيان وتثليث الفصالات بان يغسل كل
 عضو من الاعضاء الثلاثة ثلثا ثلثا في كل غسل وغسل يده
 اي يدي الميث الى نصف الذراع ثلثا مع كل غسل وكذا يستحب
 غسل الغاسل بيده مع كل غسل الى المرفقين ومسح بطنه في
 الفسلتين الاوليين قبلها تحفظا من خروج شئ بعد
 لعدم القوة الماسكة ^{التي} لا الحامل التي مات ولدها فانه لا يمتنع
 خذها من الاجالين ^{في} في شئ منه بعد الفراغ من الغسل يتوب
 صونا للكفن من البلل وارسال الماء في غير الكيف ^{للمعد} المعد للنجاسة
 ولا افضل ان يحصل في حفرة خاصة به وتركه كبريا عن جعله

في موضع من موضع
 في موضع من موضع

الغاسل بين رجله واقفاده ^{وقلم} وقلم فطره وتبجيل شعره وهو تحريم
 ولو فضل ذلك دون ما ينصل من شعره وظفره ^{معد} معد **الثالث**
 والواجبة ثلاثة اثواب ^{منها} من غير يكسر الميم ثم الحنة الساكنة
 يستمر ما بين الشرة والركبة ويستحب ان يستمر ما بين صدره وقدره
 وقبض يصل الى نصف الساق والى القدم افضل ويجزى مكانه
 ثوب ساتر لجميع البدن على الاقوى وازداد بكسر الحنة وهو ثوب
 شامل لجميع البدن ويستحب زيادة على ذلك طولاً بما يمكن شدة
 من قبل راسه ورجليه وعرضاً بحيث يمكن جعل احد جانبيه
 على الآخر ويراعى في جنبه التقيد بحال الميت ولا يجب
 الاقتصار على الادون وان مأكس الوان لو كان غير مكلف
 ويعتبر في كل واحد منها ان يستمر البدن بحيث لا يحكي الحنة
 وكونه من جنس ما يصل في الرجل ^{والفضل} والفضل الفطن لا يبيض في
 الجلد وجبر المنع مالا اليه المص في البيان وقطع بر في الذكرى
 لعدم فهمه من اطلاق الثوب ولتزعده عن الشهيد وفي
 الدروس اكثر في جواز الصلوة فيه ^{لما} كما ذكرناه هذا كله
 مع الغدق اما مع العجز فيجزي من العدد ما امكن ولو ثوباً
 واحداً وفي الجنبس يجزى كل مباح لكن يقدم الطلوع على البصر

الكفن

للمرأة الميتة

وهو قوله وهو من جنس
 ما يصل في الرجل

المرء ميتاً ضد المقصد لا ما يباع له من العدة
 في غسل الاجناس الزينة وقدم بعضه
 على بعض وقال القزويني سلطان

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

30
هو على غير الماكول من وبر وشعر وجلد ثم النخس ويعمل
تقديمه على الجريد وما بعده وعلى غير الماكول خاصة والمنع من
غير جلد الماكول مطلقا ويتحجب ان ينادى الميت بالخبر على ما وضع
الباب الموحدة وهو ثوب مقي وكونها عبرة تكبر العين نسبة الى اليد
بالعين جردا لو تعذر ذلك لوصافا وبجها سقطت واقعة على الباب
ولو لم يافد بها والعمامة للرجل وقدها ما يودي هيبتها المطلق
شرا بان يتدل على حنك وذواتين من الجانبين لبيان على صفة
على خلاف الجانب الذي خرجت منه بحسب الطول واما العين
فيعتبر فيه اطلاق اسمها **والخامسة** هي خفة طولها ثلث ذراع و
نصف وعرض نصف ذراع الى ذراع ينصرف بها الميت ذكر الانثى
ويلف بالباقي حقويه وتغذبه الى حيث ينتهي ثم يفعل طر فها تحت
الجزء الفخشي اليه سميت خامسة نظرا الى انها انتهى عدد الكفن
الواجب وهو الثلث والذهب وهو الجرة والخامسة واما العمامة
فلا تقدر اجزاء الكفن اصطلاحا ولا يستحب للمرأة القناع
يستبرأ راسها بلباغ العمامة وتزاد عنه للثوب وهو ثوب من
صوف فيه خطط يخلف لونه شامل لجميع البدن فوق الجميع
وكذا تزداد عنه خفة اخرى تلف بها ثيابها ونشد الى ظهرها على

المشهور ولم يذكرها للصحناء ولا في البيان ولعله لضعف المستند
فانه خبر من سئل مقطوع وروى به سهل بن زياد ويجب لباس
مساجد السبعة بالكافور واقله سماه على سماها ويستحب
ثلثة عشر درهما وثلاثا ودونه في الفضل اربعة دراهم ودونه
مثقال وثلث ودونه مثقال ووضع الغاقل منه عن المساجد
على صدره كانه مسجد في بعض الاحوال وكما يراه اسم وان يشهد بالشهادتين
واسما ولائمة عليهم السلام بالترتيب الحسينية ثم بالتالي لا يبيض على
العمامة والقميص والازار والجر يدتين المعمولتين من سق
الخلل ومن السدرا ومن الخلاف ومن القمان ومن شجر طيب
مرتبا في الفضل كما ذكر يجعل احدهما من جانب اليمين والاخرى
من الايسر فاليمين عند الترقق وواحدة التراقي وهي العظام
المكتشفة لشفره الخبز من القميص ويشترط في القميص
والازار من جانبه الايسر فوق الترقق وليكون خضرين
ليتدفع عنه بهما العذاب مادامتا كذلك والمشهور ان قدر
كل واحد طول عظم ذراع الميت ثم قد يشترط ثم اربع اصابع
واعلم ان الوارد في الخبرين الكناية ما روى ان الصادق ع
كتب على خاشية كفن ابنه اسمعيل **يهدى الله لاه الله والله** وزاد

اشهر ما يقع من الشعر الذي
بين القميصين

الاصحاح الباقي كتابة ومكتوبا عليه ومكتوبا به للتبرك ولانه
 خير محض مع ثبوت اصل الشرعية وبهذا اختلفت عباراتهم
 فيما يكتب عليه من اقطاع الكفن وعلى ما ذكر لا يختص الحكم
 بالمدكو بل جميع اقطاع الكفن في ذلك سواء بل هو الواجب
 لدخولها في اطلاق الفسخ بخلافها ولحيط الكفن ان احتاج
 الحياطة بخيوط مستحبة ولا يخل بالترقي على المشهور فيهما ولم
 تقف فيهما على التزويك الا كلام المبتدئ ^{المتطهر} للتميز
 احتريزه عما لو كفن في قبصه فانه لا كراهة في كنهه بل يقطع
 منه الاثر وقطع الكفن بالحديد والشيخ سمعناه من ذلك
 من الشيوخ وعليه كان عملهم وجعل الكافر في جمعه وبصر
 على الاثر خلافا للصدوق حيث استجده استنادا الى رواية
 معارضة باصح منها واشهر ويستحب اغتسال الغاسل قبل التكفين
 غسل المران اذ هو التكفين ^{على الوجه} او الوضوء الذي
 يجامع غسل المس للصلوة فينوي فيه الاستباحة والرفع او
 اتقاء التكفين على الوجه الاكمل فانه من جملة الغايات الموقوفة
 على الطهارة لظلالها وضطر الحرف على الميت او تعذرت
 الطهارة غسل يديه من المتكفين ثلاثا ثم كفته ولو كفته

في غسل الميت
 في غسل الميت
 في غسل الميت
 في غسل الميت

غير الغاسل قالوا لا يوجب استحباب كونه متطهر الفوى لغتسال
 الغاسل ووضوءه **الرابع الصلوة عليه** وبجسب الصلوة
 على كل من بلغ اهل استامنه حكم الاسلام من اطلاق المذ
 في غسله عدا الفرق المحكوم بكفرها من المسلمين وواجبها القيا
 مع الفدية فخرج عنه صلى بحسب المكتبة كاليومية وهل يقط
 فرض الكفاية عن القادر بصلوات العاجز نظر من صدق الصلوة
 الصحيحة عليه ومن نقصها مع الفدية على الكاملة وتوقف في
 الذكر كذلك واستقبال المصلي القبلة وجعل يده الميمنة
 يمين المصلي مستطفا على ظهره بين يديه الا ان يكون مأموما
 فيكفي كونه عريفا وفي سائر العرف بين يدي الايام وشاهدته
 له وتعتبر الحيلولة بما موم مثله وعدم تباعد عنه بالمعتد
 عرفا وفي اعتبار شرعونة المصلي وطهارته من الخبث
 ثوبه وبدنه وجسمه والنية المتمثلة على قصد الفعل وهو الصلوة
 على الميت المحذور والمعتد وان لم يعرف من حقه لو جهل ذكره
 او انوشته جاز تذكره الضمير وتامينه ما ولا بالميت والجماع
 تقرأ وفي اعتبار رتبة الوجه من وجوب وندب كغيرها من
 العبادات فيلان المص في الذكرى مقارنة للتكبير مستداه حكم

في غسل الميت
 في غسل الميت
 في غسل الميت
 في غسل الميت

في غسل الميت
 في غسل الميت
 في غسل الميت
 في غسل الميت

الى اخرها وتكرار خمس احدا كثيرة الاحكام في غير الخالف
 يشهد الشهادتين عقيب الأولى ويصل على النبي والعقيب
 الثانية ويستحب ان يضيف اليها الصلوة على باقي الانبياء
 ويدعو للمؤمنين والمؤمنات داي دعا اتفق وان كان المنقول
 افضل عقيب الثالثة ويدعو لكيف المؤمن عقيب
 الرابعة وفي المستضعف وهو الذي لا يعرف الحق ولا يعا
 فيه ولا يولي احد بعينه بعبادة الله اغفر الذي تاروا وتبعوا
 سبيلك ودم عذاب الحجيم ويدعو في الصلوة على الطفل
 المتولد من مؤمنين لا قوية او من مؤمنين ولو كانا غير مؤمنين
 دعا عقيبها ما احب والظاهر عدم وجوب اتصال المراد
 بالطفل غير البالغ وان وجبت الصلوة عليه والمنافق وهو
 هنا المخالف يقتصر في الصلوة عليه على أربع تكبيرات ويلبسه
 عقيب الرابعة وفي وجوب حجاب ظاهر هنا وفي البيا
 الوجوب رجع في الذكرى والدرس عدمه ولا ركان
 من هذه الواجبات ستة اوسبعة النية والقيام القادر
 والتكبيرات لا يشترط فيها الطهارة من الحدث لاجاء ولا
 التسليم عند اجماع بل لا يشترط بخصوصه الامع الثنية

اللهم صل

فيجب لو توقفت عليه ويستحب اعلام المؤمنين بموتهم ولو
 على تشيعه ويحضره فكذلك لهم الاحكام والمغفرة بعبادتهم و
 الجمع فيه من وظيفة التجيل والاعلام فيعلم منهم من لا ياتي
 التجيل عرفا ولو استلزم التجيل ومنه شي التجيل خلقا والى الحد
 حاشية وكين ان تقدمه لغرضية والتبريع وهو حلة باجبة
 رجال من جوانب السر لا ربة كيف اتفق ولا فضل التناوب و
 افضل ان يبدأ في الجوانب السرية لا من وهو الذي يلجس المي
 فيحمله بكفه لا من ثم ينقل الى مؤخره الا غير فيحمله باليمن كذلك ثم
 ينقل الى مؤخره لا من فيحمله بالكف لا يسر ثم ينقل الى مقدمه لا يسر
 فيحمله بالكف لا يسر كذلك والذات حال الجمل يقول بسم الله اللهم صل على
 محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات وعند شهادة بقوله
 الله اكبر هذا ما وعد الله ورسوله وسعد الله ورسوله اللهم زنا
 ايماننا وتسليما الحمد لله الذي تعززنا بقدرته وقهر العباد بالموت
 الحمد لله الذي لم يحط من السواد المحترم وهو الطالاء من الناس على
 غير بصير او مطلقا اشارة الى الرضا بالواقع كيف كان والنقص
 الى الله ثم بحسب الامكان والطهارة ولو تنبها مع القدرة على
 المائنة مع خوف الموت وكذا بدوز على المشهور والوقوف اي

منه من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه

الا وقوف الامام او المصل وحده عند وسط الرجل وصدرة الملة
 على الاثر ومقابل المشهور قول الشيخ في الخلاف انه يقف عند
 راس الرجل وصدرة الملة وقوله في الاستبصار انه عند راسها و
 صدره والخشع هناك الملة والصلوة في المواضع المعتادة لها
 للتبرك بها كثر من صلى فيها اولان السماع بموتة قصدها ورفع
 اليدين بالتكبير على الاقوى ولا كثر على اختصاصه بالاولى وكلها
 مروية ولا منافاة فان المندوب قد ينزل احياها وبذلك يظهر
 وجه القبول ومن فاته بعض التكبير مع الامام اتم الباقي بعد طمعه
 ولا امر عليه ولو على التبرع على تقدير رفعها ووضعها فيه وان
 بعد الفرض وقد اطلق المصنف وجماعة حواز الراجح على اطلاق
 النص وفي الذكرى لو دعا كان جائزا اذ هو في صعب لا في حاز
 وقيد بعضهم بخوف الغفوت على تقدير الدعاء والا وجب ما يمكن
 منه وهو ايجاد ويصل على من ان يصل عليه يوما وليلة على شهر
 القولين واما على القول الاخر وهو الاقوى ولا على قراءة
نصلي في الفطرين منبأ العام اي يصل على من اراد الصلوة على
 الميت اذا لم يكن هذا المريد قد صلى عليه ولو بعد الدفن المثلث
 الممكن فاودا بما سئل كان قد صلى على الميت ام لا هذا

المر

الذي اختار المصنف في المسئلة ويكفي قوله منبأ الحيوي فيكون الحكم مختصا
 لم يصل عليه اما من صلى عليه فلا تشرع الصلوة عليه بعد دفنه وهو قول
 لبعض الاصحاب جميعا بين الاخبار واختار المصنف اقرى ولو حصرناه
 في الانتفاء الى في ابتداء الصلوة على جبانة اخرى تمام استثناء الصلوة
 عليها الى على الثانية وهو الافضل مع عدم الخوف على الثانية وربما
 قيل بتعيينها اذا كانت الثانية صدقة من جهة الاختلاف في الوجه وليس
 وذهب العلامة وجماعة من المتقدمين والمتأخرين الى ان يخرج من
 قطع الصلوة على الاولى واستاها عليها ما ويرى كمال الاولى و
 افراد الثانية يصلون ثانية محبتين برؤية على بن جعفر عليه
 عليهما السلام في قوم كبر على جبانة كبرى او كبرى من ووقع معهما الخ
 قال ان شافا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخرة وان شافا
 رفعوا الاولى وانما التكبير على الاخرة كل ذلك لا بأس به فكل
 المصنف في الذكرى والرواية قاصرة عن افادة المدعى اذ ظاهرها
 ان ما بقي من تكبير الاولى محسوب للجائتين فلذا في غير من تكبير
 الاولى تخير ما بين تركها انما لها حتى يكملوا التكبير على الاخرة ومن
 رفعها من مكانها ولا تمام على الاخرة وليس في هذا كلفة
 على ابطال الصلوة على الاولى بوجوه هذا مع تحريم قطع الصلوة

منه من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه

منه من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه

منه من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه

منه من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه

الواجبة نعم لو خيف على الجنازة قطعت الصلوة ثم استأنف عليها لانه
 قطع الصلوة الى ما ذكرنا اشارت هنا بقوله والمحدث الذي رواه
 علي بن عبيد الله يدل على احتساب ما بقي من التكبير لما ثم باقي الباقي
 للثانية وقد حققناه في الحديث فما حكيناه عنها ثم استشكل احد
 ذلك الحديث بعيننا والنية اولا للثانية فكيف يصرف الباقي
 التكبير اليها مع توقف العمل على النية والجايب ما كان جملة على الجنازة
 نيته من ان لا يشترك باقي التكبير على الجنازة وهذا الجواب لا يفتقد
 عندنا ولم يصرح بالنية في الرواية لانها امر قلبي يكون في غير العمل
 الصلوة على الثانية الى اخر ما يستبرهها وقد حققنا في مواضع ان
 الصدقة اول ما كانوا يرفعون النية لذلك وانما احسن الحديث عنها
 المتأخرين فيندفع الاشكال وقد ظهروا من ذلك ان لا دليل على
 القطع وبدونه فيجوز عزمه وما ذكره المصنف من جواز القطع على
 تقدير الخوف على الجنازة غير واضح لاختلافه وان كان على الجمع
 او على الاول فالقطع يزيد الصلوة على الاولى ولا يزيد لانها ما قد
 سمي من صلواتها الموجبة لزيادة مكنتها وان كان الخوف على
 فلا يبطا من المكنت مقدار الصلوة وحيث تختار التكبير عليها
 وهو محتمل مع الشك في ان لا يستأنف نعم يمكن وقضية

والجواب ان التكبير على الجنازة
 لا ينافي مع التكبير على الجنازة
 بل هو من التكبير على الجنازة
 كما في الحديث الذي رواه
 علي بن عبيد الله

والجواب ان التكبير على الجنازة
 لا ينافي مع التكبير على الجنازة
 بل هو من التكبير على الجنازة
 كما في الحديث الذي رواه
 علي بن عبيد الله

فادرا بالخوف على الثانية بالنظر الى تعدد الدعاء مع اختلافهما فيه
 بحيث يزيد ما يتكرر منه على المصنف من الصلوة وحيث تختار
 التكرار بينهما فيما بقي يؤول تقبله على الثانية ويكررها
 مشتركا بينهما كما لو حترنا ابتداء ويدعو لكل واحدة بوظيفتها من
 تحري في التقدمة الى ان يكمل الاولى ثم يكمل الباقي من الثانية ومثله ما لو
 اتفق على صلوة واحدة على متعددة فانه يترك بينهم فيما يخص لفظه
 ويراعى في الخلف كما لا بد لو كان فيهم مؤمن ومجمل ومنافق
 وطفل وظيفته كل واحد مع اتحاد الصف راعي شية الغير
 وجمعة وتكرار واثباته او يترك مطلقا مولا كما لميت او يوثق
 مؤلا بالجنان والا والاولى الخامسة والواجبات
 في الارض على وجه يحرس حجبته عن السباع ويكتم راحته
 عن الانتشار ولا حذر بالارض عن وضعه في بناء ونحو وان
 حصل الوصفان مستقبل القبل في جملة ومقادير بدنه على انية
 الامين مع الامكان ويختار ان يكون عمه اى الدفن مجازا او
 القبر المعلوم بالمقام نحو قامة معتدلة واقل الفضل الى الترقوة
 ووضع الجنازة عند قدام من القبر يفرع عن اوثان عند جليبه
 اولا ونقل الرجل بعد ذلك في ثلث دفعات حتى يتأهب للقبر

والجواب ان التكبير على الجنازة
 لا ينافي مع التكبير على الجنازة
 بل هو من التكبير على الجنازة
 كما في الحديث الذي رواه
 علي بن عبيد الله

والجواب ان التكبير على الجنازة
 لا ينافي مع التكبير على الجنازة
 بل هو من التكبير على الجنازة
 كما في الحديث الذي رواه
 علي بن عبيد الله

وانزاله في الثالثة والسبع مائة حالة الانزال والمرأة تمنع
مما يلي القبله وتقل دفعة واحدة وتنزل عرضها هذا هو المسمى
والخيار جالس عن الدفات ونزل الاجسي معك الرحم
وان كان ولما لا فيها فان نزول الرحم معها افضل والزوج
اولي به منه ومع تعدد ما فاعلم اتصاله ثم اجبي صالح
وحل عند الاكلان من قبل ناسه ورجليه ووضع خد
اليمين على التراب خارج الكفن وجعل شي من ثوبه على عينه
معه تحت خده او في مطلق الكفن وتلفاء وجهه ولا يفتح
في مصاحبة لها احتمال وصول نجاسة اليها اتصاله عديمه
مع ظهور طهارته الان وتلقينه التهادين ولا تقل بالالة
عليكم واحدا فاحد من نزل معه وان كان وليا والا
استاذنه من ثيابه اذ انه فايلا لاسمع تلك قبله والدعاء
بقوله بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله
اللهم عبدك نزل بك وانت خير منزول به اللهم افتح لي قبري
والحقه بينته اللهم انا لا تعلم منه الاخير وانت اعلم
به والخروج من قبل الرجلين لانه باب القبر وفيه احرام
الحيت والاهالة للقلوب من الحاضر غير الختم بظهور الكفن

هذا هو المسمى بالخيار جالس عن الدفات ونزل الاجسي معك الرحم وان كان ولما لا فيها فان نزول الرحم معها افضل والزوج اولي به منه ومع تعدد ما فاعلم اتصاله ثم اجبي صالح وحل عند الاكلان من قبل ناسه ورجليه ووضع خد اليمين على التراب خارج الكفن وجعل شي من ثوبه على عينه معه تحت خده او في مطلق الكفن وتلفاء وجهه ولا يفتح في مصاحبة لها احتمال وصول نجاسة اليها اتصاله عديمه مع ظهور طهارته الان وتلقينه التهادين ولا تقل بالالة عليكم واحدا فاحد من نزل معه وان كان وليا والا استاذنه من ثيابه اذ انه فايلا لاسمع تلك قبله والدعاء بقوله بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم عبدك نزل بك وانت خير منزول به اللهم افتح لي قبري والحقه بينته اللهم انا لا تعلم منه الاخير وانت اعلم به والخروج من قبل الرجلين لانه باب القبر وفيه احرام الحيت والاهالة للقلوب من الحاضر غير الختم بظهور الكفن

هذا هو المسمى بالخيار جالس عن الدفات ونزل الاجسي معك الرحم وان كان ولما لا فيها فان نزول الرحم معها افضل والزوج اولي به منه ومع تعدد ما فاعلم اتصاله ثم اجبي صالح وحل عند الاكلان من قبل ناسه ورجليه ووضع خد اليمين على التراب خارج الكفن وجعل شي من ثوبه على عينه معه تحت خده او في مطلق الكفن وتلفاء وجهه ولا يفتح في مصاحبة لها احتمال وصول نجاسة اليها اتصاله عديمه مع ظهور طهارته الان وتلقينه التهادين ولا تقل بالالة عليكم واحدا فاحد من نزل معه وان كان وليا والا استاذنه من ثيابه اذ انه فايلا لاسمع تلك قبله والدعاء بقوله بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم عبدك نزل بك وانت خير منزول به اللهم افتح لي قبري والحقه بينته اللهم انا لا تعلم منه الاخير وانت اعلم به والخروج من قبل الرجلين لانه باب القبر وفيه احرام الحيت والاهالة للقلوب من الحاضر غير الختم بظهور الكفن

منرجعين قائلين ان الله وانما اليه راجعون حالة الاها التيقا
رجع واسترجع اذا قال ذلك وهو رفع القبر عن وجه الارض مقدار
ارباع اصابع مغرجات الى شبر لا ان يدعى فيزار ويحترم والمخلو
سطوح الارض تحفر في قعرها عن اعلاها وتادب السنة باذناها
وتسطيحه لا يجعل في ظهره من لانه من شعار الى ناصية وبك
الحديث مع اعراقهم بان خلا في السنة مراغة للفرقة المحقة وصيب
الماء عليه من قبل ناسه الى جلبيه دور الى ان ياتي اليه ويصب الفاضل
على وسطه ويكون الصاب مستقبلا ووضع اليد عليه بعد تصديه
بالماء مؤثر في التراب مفرجا الاصابع وظاهر الاخبار ان الحكم
يختص هذه الحالة فلا يستحب تأخيرها بعد روي من اقرع
ان يجعل على كماله قال اذا حفر عليه التراب وسوى قبره فضع كفاك
على قبره عند ناسه وفتح اصابعك واغمر كفاك عليه بعد ما يضيغ
بالماء ولا جعل لهم الاستحباب في غيره وامانا تأثير اليد في غير التراب ليس
بسنة مطلقة بل اعتقاده سنة مدعاه من رجاء عليه بما شاء من
الاعطاء وافضل اللهم خافوا من جنبيه واصعد اليك
روحهم واقدم منك رضوانا واسكن قبرهم من دحناك ما تقنيه
عن رجس من سواك ولنا بقوله طارده مستقبلا وتلقين

هذا هو المسمى بالخيار جالس عن الدفات ونزل الاجسي معك الرحم وان كان ولما لا فيها فان نزول الرحم معها افضل والزوج اولي به منه ومع تعدد ما فاعلم اتصاله ثم اجبي صالح وحل عند الاكلان من قبل ناسه ورجليه ووضع خد اليمين على التراب خارج الكفن وجعل شي من ثوبه على عينه معه تحت خده او في مطلق الكفن وتلفاء وجهه ولا يفتح في مصاحبة لها احتمال وصول نجاسة اليها اتصاله عديمه مع ظهور طهارته الان وتلقينه التهادين ولا تقل بالالة عليكم واحدا فاحد من نزل معه وان كان وليا والا استاذنه من ثيابه اذ انه فايلا لاسمع تلك قبله والدعاء بقوله بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم عبدك نزل بك وانت خير منزول به اللهم افتح لي قبري والحقه بينته اللهم انا لا تعلم منه الاخير وانت اعلم به والخروج من قبل الرجلين لانه باب القبر وفيه احرام الحيت والاهالة للقلوب من الحاضر غير الختم بظهور الكفن

نفع من سفل الرقعة او جاز تركه وفيه عدم الجسد العالي
والسنة تحصيل فخر المقادير المذكور عزاد في الارض
والجسد في رفق عزاد على الحق ابرار الموت فلا يستجاب
ولم يزل الادب في ان يرفع

الولي أو من ياتر بعد المضاف بصورت حال الاعم الفقية و
تتجر الملقب في الاستقبال والاستبدال لعدم ورود معين
ويستحب التفرقة لاهل المصيبة من وهي تغفل عن الغرض وهو الصبر
ومنه احسن الله عزك اي صبرك وسؤلك عند يقصر والمراد بها
الحمل على الصبر والتشليم عن المحاب باسناد الامر الى حكم الله تعالى
وعلة وتذكرون بما وعد الله الصابرين وما فعله الاكابر من المصابين
فمن عزا مصابا فله شل الحزن ومن عزم على كل شيء برزنا في الجنة وهي
مشروعة قبل اللغو اجماعا وعنده عندنا وكل احكامنا الى احكام
الميت من فرض الكفائة ان كانت واجبة او نهيها ان كانت
ضدوية ومعنى الفرض الكفائي محاطة الكل بابتداء على وجهه
وقوعه من ايتهم كان وسقوط بقيام من فيه الكفائة فحق ايتهم
من يمكنه القيام بسقط عن غيره سقوطا عاما بأكمله وصحوا
تتفقد ذلك المجمع في التأخر عنه سواء في ذلك الولي وغيره من علم
بموتهم من المكلفين القادرين عليه **الفصل الثالث في التيمم**
وشرط عدم الماء ان لا يوجد مع طلبه على الوجه وعدم الوصلة
اليهم كونه موجودا اما التجزؤ عن الحركة المحتاج اليها في تحصيل الكبر
او عرضا وضعف قوة ولم يلزم معاونا ولو ما حتم مقدورة او

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

لنفس الوقت بحيث لا يهلك منه معه سائر الطوائف ركنية الكثرة
في بعض الأعمدة والحوال إليه بدون الإله وهو عاجز عن تحملها
ولو يعوض أو شق ثوب نفيس أو أمان أو كونه موجودا في محل آخر
من العلى على طرف أو مال محترمة أو نفع أو عرض أو
ذات عقل ولو مجرد الخبز والوجود بعضهم عن بذله عرضا
حيث يجب حفظ الأول وهذا الثاني من التكاليف والكثرة والنفاد
النفس لم تحصل بالأول العوض على الغائب وهو منقطع في
الثاني الثواب وهو دائما يحقق الثواب فيما مع بذلهما اختيارا
طلبا للعبادة ولو لم يجمع ذلك بل يجمع في الأول العوض والثواب
بخلاف الثاني والخوف من استعماله من حاصل الخاف زيادته أو
أوبطؤه أو عسر علاجه أو وقوعه أو بؤس شديد يشق تحمله أو خوف
عطش حاصل أو وقوعه في زمان لا يحمل فيه الماء عادة أو بغيره
الحوال النفس محترمة ولو حيوانا أو بحية طلبة مع فقد في كل جانب
من الجوانب الأربع علوة سهم نفع الفين وهو مقدار مائة من
الذمى بالإله المتعدين في الأرض الحرة بسكون الزمان المحبته
خلاف السهولة وهي تتم على نحو الأشجار والأشجار والعلو والحوط
المانع من رؤيته ما خلفه وغلق سهمين في السهولة ولو اختلفت

عشق عن قولہ
اما العجز

البرق بالضم الجاع
والزبانقوسه

والتاريخ بين المال الخوف
تغلب والواجب يدرك في امره
شعب مظلوم وبذل الثاني
سواء كانا قديسين او كذابين سلطان

هو مستقيم وانما العوض على السواحل من الجانبين الى الشمال
ان رماح البحر في الشرق من الماء والبر والبحر في الغرب
للباشا للعبادة لولا ان سباحا من قريته في صورة ذكره للساحب
فلازم الوقف

في الحرورية والسهولة توزع مجسمها وانما يجب الطلب كذلك
 مع احتمال وجوده فيها فالعلم عدمه مطلقا وفي بعض الجهات
 الطلب مطلقا وفيه كما انه لو علم وجوده في ازيد من النصاب ^{الطلب}
 قصده مع الامكان ما لم يخرج الوقت ونحو الاستبانة فيه بل قد
 غلبه ولو اجتمع مع القصد ونشر عدالة الناس ان كانت اختيار
 والافق امكانا ويجب لهما على التقديرين ^{الطلب} ويجب طلب التراب كذلك
 لو تعذر مع وجوبه ويجب التسليم بالتراب الطاهر والحر لانه حلال
 الارض لتماما والصعيد المأمور به هو جميعها ولا يترتب التراب
 رطوبة لانه وجب فيه الحرارة فانه فادية استسكا ولا فرق
 بين انواعه من الحرام ولا يرام وغيرهما خلافا للشيخ ^{عليه السلام}
 حيث اشترط في جواز استعماله قصد التراب اما المع منه مطلقا
 فلا فائلا به ومن جواز الحجر فيقتاد جواز الحجر في مطبق اولي
 لعدم خروج الطين عن اسم الارض وان خرج عن اسم التراب
 كما لم يخرج الحجر انما قوي استسكا منه خلافا للمفسر محتجا
 بخبر وجه مع اعترافه بجواز السجود عليه وما يخرج عنها بالاشارة
 يمنع من السجود عليه وان كانت حائرة السجود اوسع بالنسبة
 الخيرية لا المعادن كالكل والزورخ والتراب الحديد ونحو

ولا النور والجص بعد خروجهما عن الارض بالاحراق
 قبل فلا يكون التجمد بالبنية الفرك فتحا وكسرا والسنكون
 هي الارض الملتجة الناشئة على شرف القولين ماله بغيرها لا يمنع
 اصابتها بغير الارض فلا بد ان الله والزل هلهما بالارض
 المعدن ووجه الجوز بقا اسم الارض ويتجبن العوالى وفي ما
 ارتفع من الارض للفض ولبعدها من الحاجة لان المهايط تعقد
 للحدث ومنه تسمى الغايطة لان اصله المنخفض تسمى الحال اسم يقوم
 فيه كثير والواجب في التجمد النية وهي التعبد الى فعله وسياق
 بقية ما يغير فيها مقارنة لا قول افعاله وهو الفرب على الارض يثا
 سعا وهو وضعها بمسمى لا اعتمادا فلا يفي مسمى الوضع على الظك
 خلافا للم في الذكرى فانه حمل الظاهر لا كفا بالوضع ومنشاء
 الاختلاف بغير النصوص بكل منهما وكذا عبارات الاصحاب فمن
 جوزهما جعله الاعلى المؤدى واحد من غير الضرب حمل
 المطلق على المقيد وانما تقرر البدان معام الاختيار فلو تعدت
 احدهما القطع او مرض او ربط اقصر على المشور ومنه
 بسقط مع اليد ويحتمل قويا سمحا بالارض كما يسمع
 الجهة بها لو كانتا مقطوعتين وليس كذلك لو كانتا تحت

والصلوة تامة الافعال علما او ظاهرا ولا يؤثر فيه ظهور الخلاف
وحوايل الطمع في الماء ورجا حصوله ولو بالاحتمال البعيد ولا
استحبابا على شهر الاقوال بين المتأخرين والثاني وهو الذي اختار
المحقق في الذكرى وادعى عليه المرتضى والشیخ الإجماع مراعاة الضيق
مطلقا والثالث حوايل مع السعة مطلقا وهو قول الصدوق رحمه الله
والاخبار بعضها دال على اعتبار الضيق مطلقا وبعضها غيرنا
له فلا وجه للجمع بينهما بالتفصيل هذا في التيسر المبتدأ أما المتأخر
كما لو تيسر لعبادة عند ضيق وقتها ولو بنذر كعتين في وقت
معين تعذر فيه الماء او عبادة راجحة بالطهارة ولو ذكر
احراز فعل غير فاب مع السعة ولو تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه
عن الطهارة التي تمكن منها فلو تمكن من عليه غير غسل الخبايا من
خاصة انتقض تيممه خاصة وكذا الغسل والحلم بانتقائه
بجود التمكن مني على الظاهر وأما انتقائه مطلقا فشرط
بعض زمان يقع فعل المائية متمكنا منها فلو طهر بعد التمكن
مانع قبله كشف عن عدم انتقائه سواء شرع فيها أم لا كوجوب
الصلوات بأول الوقت ولحق المستطيع بغير التقاطع مع اشتراط
استقرار الوجوب بمعنى زمان يسع الفعل لاستحالة التكليف

في الصلاة تامة الافعال علما او ظاهرا ولا يؤثر فيه ظهور الخلاف

وحيث كان لا بد من الماء او الطهارة ولو بنذر كعتين في وقت معين تعذر فيه الماء او عبادة راجحة بالطهارة ولو ذكر احراز فعل غير فاب مع السعة ولو تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه عن الطهارة التي تمكن منها فلو تمكن من عليه غير غسل الخبايا من خاصة انتقض تيممه خاصة وكذا الغسل والحلم بانتقائه بجود التمكن مني على الظاهر وأما انتقائه مطلقا فشرط بعض زمان يقع فعل المائية متمكنا منها فلو طهر بعد التمكن مانع قبله كشف عن عدم انتقائه سواء شرع فيها أم لا كوجوب الصلوات بأول الوقت ولحق المستطيع بغير التقاطع مع اشتراط استقرار الوجوب بمعنى زمان يسع الفعل لاستحالة التكليف

في الصلاة تامة الافعال علما او ظاهرا ولا يؤثر فيه ظهور الخلاف

وحيث كان لا بد من الماء او الطهارة ولو بنذر كعتين في وقت معين تعذر فيه الماء او عبادة راجحة بالطهارة ولو ذكر احراز فعل غير فاب مع السعة ولو تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه عن الطهارة التي تمكن منها فلو تمكن من عليه غير غسل الخبايا من خاصة انتقض تيممه خاصة وكذا الغسل والحلم بانتقائه بجود التمكن مني على الظاهر وأما انتقائه مطلقا فشرط بعض زمان يقع فعل المائية متمكنا منها فلو طهر بعد التمكن مانع قبله كشف عن عدم انتقائه سواء شرع فيها أم لا كوجوب الصلوات بأول الوقت ولحق المستطيع بغير التقاطع مع اشتراط استقرار الوجوب بمعنى زمان يسع الفعل لاستحالة التكليف

بعبادة في وقت لا يسعها مع احتمال انتقائه مطلقا كما يقتضيه
ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب وحيث كان التمكن من الماء
ناضا فان نفق قبل دخوله في الصلوة انتقض اجماعا على الوجوب المذكور
وان وجد بعد الفراغ صحت وانتقض بالنسبة الى غيرها ولو وجب
في انتهاء الصلوة ولو بعد التكليف مطلقا على الأصح علايا بشر الاول
واجبها سندا واعتقادا بالنفي الوارد عن قطع الاحمال ولا
فوق في ذلك من الزينة والنافلة وحيث حكم بالتمام فهو
للوجوب على مذهب وجوب الجحيم قطعها والعدول بها الى النافلة
لان ذلك مشروط باسباب سوغية والحمل على ناسي الاذان
قياس ولو جاز الوقت فلا اشكال في التيمم وهل ينقض التيمم
بالنسبة الى غيره من الصلوات على تقدير عدم التمكن منه بعدها
الا قروب لعدم ما تقدم من انه مشروط بالتمكن والحصول ولما
الشرع في القفل ومقابل الاصح اقول انها الوجوع مالم يركع و
منها الوجوع مالم يقرأ ومنها التفصيل لسبعا الوقت وضيقه
والاخر ان لا شاهد لها ما اول مستند الى رواية معارضة
بما هو اقوى منها **كتاب الصلوة** وفصوله
احد عشر الاول في اعدادها والواجب سبع صلوات **النية**

في الصلاة تامة الافعال علما او ظاهرا ولا يؤثر فيه ظهور الخلاف

وحيث كان لا بد من الماء او الطهارة ولو بنذر كعتين في وقت معين تعذر فيه الماء او عبادة راجحة بالطهارة ولو ذكر احراز فعل غير فاب مع السعة ولو تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه عن الطهارة التي تمكن منها فلو تمكن من عليه غير غسل الخبايا من خاصة انتقض تيممه خاصة وكذا الغسل والحلم بانتقائه بجود التمكن مني على الظاهر وأما انتقائه مطلقا فشرط بعض زمان يقع فعل المائية متمكنا منها فلو طهر بعد التمكن مانع قبله كشف عن عدم انتقائه سواء شرع فيها أم لا كوجوب الصلوات بأول الوقت ولحق المستطيع بغير التقاطع مع اشتراط استقرار الوجوب بمعنى زمان يسع الفعل لاستحالة التكليف

في الصلاة تامة الافعال علما او ظاهرا ولا يؤثر فيه ظهور الخلاف

وحيث كان لا بد من الماء او الطهارة ولو بنذر كعتين في وقت معين تعذر فيه الماء او عبادة راجحة بالطهارة ولو ذكر احراز فعل غير فاب مع السعة ولو تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه عن الطهارة التي تمكن منها فلو تمكن من عليه غير غسل الخبايا من خاصة انتقض تيممه خاصة وكذا الغسل والحلم بانتقائه بجود التمكن مني على الظاهر وأما انتقائه مطلقا فشرط بعض زمان يقع فعل المائية متمكنا منها فلو طهر بعد التمكن مانع قبله كشف عن عدم انتقائه سواء شرع فيها أم لا كوجوب الصلوات بأول الوقت ولحق المستطيع بغير التقاطع مع اشتراط استقرار الوجوب بمعنى زمان يسع الفعل لاستحالة التكليف

في الصلاة تامة الافعال علما او ظاهرا ولا يؤثر فيه ظهور الخلاف

و سبع و عشرين ا

معتلا بانها زيادة في الخمين تطوعا لئلا يتيم بها بدل كل ركعة من الفريضة
 ركعتان من التطوع قال لهم في الذكرى وهذا أقوى لانه خاص
 معلل الا ان يعتقد الاجماع على خلافه وبه بالاستثناء على دعوى
 ايراد ريس الاجماع عليه مع ان الشيخ في النهاية صرح بعينه في قوله في
 غلة وكل ركعتين من المناظرة تهدد وتسلم هذا هو الاصل وقيل
 عنه مواضع ذكر المص منها موضعين بقوله وللوتر بانقائه تهدد
 وتسلم والصلوات الاخرى من التسليم والتسليم ترتيب الظاهر بعد
 الثانية في عشر ركعات بخمس تهدات وثلاث تسليما كالجموع
 الظهريين وبقى صلوات آخر ذكرها الشيخ في المصباح والتسليم في
 الذين من طائفتين في تمامته يفعل منها التسليم واحدان بين
 ركعتين تلك المص والجماعة استثناءها لعدم اشتهاها وجمالة
 طريقها وصلوات الاخرى توافقها في الثاني في دور الاول **فصل الثاني**
في شرطها وهي سبعة الاول الوقت والمراد هنا وقت اليومية
 مع ان السبعة شرط لمطلق الصلوات غير الاموات في الصلاة فيجوز عود
 ضمير شرطها الى المطلق لكن لا يلائم تخصيص الوقت باليومية الا
 ان يؤخذ كون مطلق الوقت شرطا وما يقيد به مجازا من التفصيل
 حكم آخر اليومية ولو لم يرد ضمير شرطها الى اليومية لاجل عدم

هذا هو الاصل وقيل
 عنه مواضع ذكر المص منها موضعين
 بقوله وللوتر بانقائه تهدد
 وتسلم والصلوات الاخرى من التسليم
 والتسليم ترتيب الظاهر بعد الثانية
 في عشر ركعات بخمس تهدات وثلاث
 تسليما كالجموع الظهريين وبقى
 صلوات آخر ذكرها الشيخ في المصباح
 والتسليم في الذين من طائفتين في
 تمامته يفعل منها التسليم واحدان
 بين ركعتين تلك المص والجماعة
 استثناءها لعدم اشتهاها وجمالة
 طريقها وصلوات الاخرى توافقها
 في الثاني في دور الاول

المميز مع اشتراك الجميع في الاشتراط بقوله وطالب ان عوده الى التوبة
 او في الظلم الشرط بقرينة تفصيل الوقت وعدم اشتراطه للطواف
 والاموات والمنازلة لا يتكافؤ ويجوز وعدم اشتراطه الطهارة
 من الحدث والخروج في صلوات الاموات وهي احد السبعة واختصاص
 اليومية بالضمير مع اشتراك كونها الفرد الظاهر من بينها والاكمل مع
 انضمام قارئ الخفية بعد ذلك فالظاهر من الوقت زوال الشمس عن
 وسط السماء وميلها عن دائرة نصف النهار والمعلوم بزيادة الظل الى
 زيادة مصدرك ان زاد الشيء بعد نقصه وذلك في الظل المبسوط
 وهو الحادث من القاشش القائم على سطح الافق **فصل الثالث** فان الشمس
 اذا طلعت ونعت كل شخص قائم على سطح الارض بحيث يكون عمودا
 على سطح الافق ظل طويل الى الجهة المغرب ثم لا يزال ينقص كلما انقضت
 الشمس حتى تبلغ وسط السماء فينتهي النقصان ان كان عرض المكان
 المنسوب اليه المقاييس محل القاشش الميل للشمس في المقدار ويعدم الظل
 اصلا ان كان بقداره وذلك في كل مكان يكون عرضه مساويا
 للميل الاعظم للشمس وانقص عن ميلها بقدره وموافقت ميله في
 الجهة وتبقى في طول ايام السنة تقريبا في مدينة الرسول ص
 وما فان باق العرض وفي مكة قبل الانها اربعة وعشرين يوما

هذا هو الاصل وقيل
 عنه مواضع ذكر المص منها موضعين
 بقوله وللوتر بانقائه تهدد
 وتسلم والصلوات الاخرى من التسليم
 والتسليم ترتيب الظاهر بعد الثانية
 في عشر ركعات بخمس تهدات وثلاث
 تسليما كالجموع الظهريين وبقى
 صلوات آخر ذكرها الشيخ في المصباح
 والتسليم في الذين من طائفتين في
 تمامته يفعل منها التسليم واحدان
 بين ركعتين تلك المص والجماعة
 استثناءها لعدم اشتهاها وجمالة
 طريقها وصلوات الاخرى توافقها
 في الثاني في دور الاول

قال الشيخ في شرح الارشاد وهو مذهب المبسوط والفضل
 المتكسر من الاخرة ثم الخلق المقاس بالوزن
 لافق فانه زيادة تحصل في اول النهار وينتشر
 استثناء المبسوط فهو ضد فلامر من الامر لا منه

انما قال في قوله لان عرض مدينة الرسول ص
 نحو سبب الميل الاعظم للشمس في مكة فيكون
 لا يباين ذلك في قوله

الميز

آخر والعايط ما كان عرضه زائدا ثم يحس ظل جنوبي في تمام
 الميل ويعد الى ذلك المقدار ثم يعيد يوما آخر والمضابط ما
 كان عرضه زائدا على الميل الا عظم لا يعدم الظل فيه اصلا بل
 يبقى عند ذوال الشمس منه بقية تختلف زيادة ونقصانا بعد
 من مسافة رؤس اهله وقرنها وما كان عرضه مساويا للميل
 يعدم فيه يوما وهو اطول ايام السنة وما كان عرضه ناقصا
 منه مكملة وصفا يعدم فيه يومين عند مسامتة الشمس
 اهلها عنك وما يبطئ كل ذلك مع موافقته في الجهة كما
 مر اما الميل الجنوبي فلا يعدم ظله من ذى العرض طلقا لا
 كما قال المصنف في المنكوى بغا للامحة للعلامة من كون
 ذلك بمكة وصفا في اطول ايام السنة فان من اقبح الحمل القسا
 واقل من وقع فيه الرافعي من الشافعية ثم قل في جملة
 متا ومنهم من غير تحقيق وقد خردنا البحث في شرح الارشاد
 وانما لم يذكر المصنف هنا حكمه لعدم كونه نادر فاقصر على العلامة
 الغالبة ولو غير ظهور الظل في جانب المشرق كما صنع في الرسالة
 الالذية لكسا الشمل القمين بعبارة وجيزة والعصر الفراعنة
 ولو تقديرا بتقديره لا يكون قد صلاها فان وقت العصر يدخل

في هذا الموضع من الكتاب
 في بيان ما كان عرضه زائدا
 في بيان ما كان عرضه ناقصا
 في بيان ما كان عرضه مساويا
 في بيان ما كان عرضه مكملا
 في بيان ما كان عرضه ناقصا
 في بيان ما كان عرضه مساويا
 في بيان ما كان عرضه مكملا
 في بيان ما كان عرضه ناقصا
 في بيان ما كان عرضه مساويا
 في بيان ما كان عرضه مكملا

يتبقى مقدار فعل الظهر حسب جال من قصر وقام وخفي ونطو وخصو
 الشرايط وقد هاجبنا لو اشغل بها لانتها ليعتجز جاز فعل العرج
 مطلقا ان ظهر الفايقة لوصلاها ناسيا قبل الظهور فانها تقع صحيحة
 ان وقعت بعد حلول وقتها المذكور وكذا لو دخل قبل ان ينها
 تاخيرها الى العصر الى ميعاد لظل الحادث بعد الزوال مثلكي مثل
 ذى الظل وهو المقياس افضل من تقديرها على ذلك الوقت كما
 ان فعل الظهر في هذا المقدار افضل بل قيل تعيينه بخلاف تاخير العصر
 والمغرب ذهاب الحرة المتفرقة وهي الكائنة في جهة المشرق وذلك
 قبة الرأس والعشاء المرفوعة منها ولو تقديرا على ما قرره الظاهر لا انه
 هذا الوتر في العشاء تماماتة لافعال فلا بد من دخول المشرق
 وهو فيا فيصنع مع السبا جلا في العصر وتأخيرها الى ذهاب الحرة المتفرقة
 افضل بل قيل تعيينه كقدوم المغرب عليه اما الشفق الاصغر ولا يبين
 فلا عبرة بهما عندنا للمصنف طبعه الخ الصادق وهو الثاني المقصود
 في الاخر وعند وقت الظهورين الى المغرب اختيارا على شهر القولين
 لا يبعد ان الظهور تشارك العصر في جميع ذلك الوقت بل يخص العصر
 من آخر بمقدار اداها كالحقصر الظهور من اوله واطلاق امتداد
 وقتها باعتبار كونها لفظا واحدا اذا امتد وقت مجموع من

في هذا الموضع من الكتاب
 في بيان ما كان عرضه زائدا
 في بيان ما كان عرضه ناقصا
 في بيان ما كان عرضه مساويا
 في بيان ما كان عرضه مكملا
 في بيان ما كان عرضه ناقصا
 في بيان ما كان عرضه مساويا
 في بيان ما كان عرضه مكملا

حيث هو مجموع الى الغرب لم يناف عدم امتداد بعض اجزاء
وهو الظاهر الى ذلك كما اذا قيل تمتدعت العصر الى الغرب
لا يناف عدم امتداد بعض اجزائها وهو اولها اليه وح فلا
الامتداد على وجهها هذا المعنى بطريق الحقيقة لا الجواز اطلاقا
الحكم بعض الاجزاء على الجميع او نحو ذلك وقت العشاءين الى
نصف الليل مع اختصاص العشاء من آخر بمقدار ادائها على
نحو ما ذكرناه في الظهورين ويمتد وقت الصبح حتى تطلع الشمس
على اقل مكان المصلي وان لم تظهر للاختيار ووقت نافلة
الظهر من الزوال الى ان تصير النوى وهو الظل الحادث بعد
الزوال سماه في وقت الفريضة فلا هو نائما وهو لوجود
لانما مأخوذ من فاذا رجع مقدار قد بين ان ينبغي قامة
المقياس لانها اذا قسمت سبعة اقسام يقال لكل قسم قدم
والاصل فيه ان قامة الانسان غالبا سبعة اقسام تقبلة
وللعصر اربعة اقسام فعلى هذا تقدم نافلة العصر بعد صلوة
الظهر اول وقتها وفي هذا المقدار وتوخر الفريضة الى
وقتها وهو ما بعد المثل هذا هو المشهور رواية وفوقه
في بعض الاخبار ما يدل على امتدادها بامتداد وقت فضيلة

الفرق

الفريضة وهو زيادة الظل بمقدار شل التحض الظهر وشبهه العصر
وفيه قوت^{ون} ويناسب المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وغيرهم
من السلف من صلح^{وا} ناقلة العصر قبل الفريضة متصلة بها وعلى
ما ذكره من الأقدام لا يجتمعان أصلا كما مر من إدا صلح العصر
وقت الفضيلة والروى أن النبي صلى الله عليه وآله كان يبيع الظهور^ب بكتبتين
من سنة العصر ويؤخر الباقي إلى الزيادة صلح العصر وبقا بقعها
بأربع وست وأخر الباقي وهو الشر في اختلاف المسلمين في إعداده
ناقلتيهما ولكن أهل البيت أدرى بما فيه ولو أخر المتقدمة على
الفرز عند الأعداء بنصر الفضل وبقيت ذاء ما بقى وقتها بخلاف
المتأخر فان وقتها لا يدخل بدو فعله والمغرب إلى ذهاب الحمرة
المغربت والعشاء كوقتها فبقى إدا^ع إلى أن ينصف الليل وليس
الخوف ما يتعدا مقدار وقت الفريضة على المشهور وأما الليل
بعينه فله الأول إلى طلوع الفجر الثاني والشفع والثالث من حيلة
صلح الليل هنا وكانت أدها في الزاخرة بعد الفجر وأدرك من
الوقت مقدار أربع كما ترجمه ناقلة الظهورين^ب وأدرك من
ركعة أما المغربية فلا يزاحم بها مطلقا إلا أن يتلبس منها بكتبتين
نستمها مطلقا والشمع حتى تقطع الحمرة من قبل المشرق وهو آخر

حله
 فلو ان التبرع عليه صلحاً فانه قد اتمى التبرع وقتئذ
 ولو قبله فله ان يغيره بما يشاء من امواله ولو كان
 راضياً فانه قد تبرع وان فسخه فليس بالمانع ان اتمى التبرع في
 الزمان والاربعين في صلحها ولو كانت الاولين ايام الاربعين
 فله ان يغيره الى ان كان في العدة علة فاقبض عليه
 والى هذا ان ابن تيمية لا يفرق بين تبرع في العدة
 صلحاً أو سوكاً كانت الاولين والاربعين او لا
 حين التبرع او قبل التبرع او بعده
 ابن ادریس التبرع كان قد تبرع في الاربعين او في العدة
 لا فرق قال فله ان يغيره في الاربعين او في العدة
 لا فرق بينهما وظاهر ان الفسخ طاعة في التبرع في
 يناسب الحجة اجماعاً وقد عدل عنه ابن تيمية

السلامة والهدوء في كل وقت
والصحة والنعمة في كل حين
والخير والبر في كل يوم
والعزة والشرف في كل ساعة

و بعد از این که از این کتاب

للخطا والمراد بقوله البلاء محاب سجد وقوعه قوره وسجوده ولا ذوق
 بين الكبر والصغير والمراد به بلال المسلمين فلا يجزى بحراب الجبولة
 كعبورها كما لا يجزى نحو القبر والقبرين المسلمين ولا بحراب المعصوبين
 طريق قليلة المارة منهم ولو فقد الامارات الدالة على الجيرة المذكورة
 هنا وغیرها قلنا لعدا الغاريف بهار لا كان ام لم لا حل ام عبدا
 ولا فرق بين فقدها لما منع من رؤيتها الكيم ورؤيتها كيم وتجل بها
 كالعامى مع ضيق الوقت عن التعل على الجرد الاقوال وهو الذى
 يقضيه اطلاق العيان والملم وغيره في ذلك التكلف ولو فقد
 التقليد صلى الى اربع جهات متقاطعة على وياقوام مع الامكان
 فان عجزا كفى بالممكن والحكم بالاربع جهات مشهور ومستند ضعيف
 واعتباره حسن لان الصلوة كذلك تستلزم اما القبلة او لا فاعلم
 عنها بما لا يبلغ اليقين واليسار وهو موجب للحنه مطلقا و
 يجوز ان يدعى الصلوة الواحدة واجبا من باب المقدمة لتوقف
 الصلوة على القبلة او ما في حكمها الواجب عليه كوجوب الصلوة الواحدة
 في الثياب المتعددة المشبهة بالفسخ لخصب الصلوة في واجرها
 ومثل هذا يجب بدون النص فيمنى القول شاهدان كان
 مرسلان وذهب السيد في الدين بن طاووس رحمه الله تعالى الى

والمراد بالصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده
 والصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده

والمراد بالصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده
 والصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده

العمل بالقبلة استعفا فالسنة لا يرد مع ورودها ككل امرئ شته وهذا
 وهو نادروا واكتشف الخطا بعد الصلوة بالاجتهاد او التقليد حيث يكون
 او ناسيا للمراعاة لم يجد ما كان بين اليقين واليسار اى ما كان دون
 اليقين القبلة وان قل ويعيد ما كان اليقين محضا في وقت لا خارج
 والمستدير وهو الذى لا ما يقابل من القبلة الذى يجوز الصلوة
 اليه لاختيار اربعة ولخرج الوقت على المشهور وجماهير الاختيار
 الدال كشرها على طلاق الاعادة في الوقت وبعضها على تخصيصه بالمتا
 والتماس واعادة المستدين طلقا ولا قوي الاعادة في الوقت مطلقا
 لضعف مستند التفصيل الموجب لتقييد الصحيح لاختياره وباطلاقه
 موضع التزم وعلى المشهور كما خرج عن دين القبلة الى ان يصل الى
 اليقين واليسار يلحق بهما ما خرج عنهما نحو القبلة يلحق بهما
سنة العروق وهي القبلة والدير للرجل والمراد بالقبلة القنيت
 ولا يثنان وبالدير المخرج لا لانيان في المشهور وجميع الدين عدا
 الوجه وهو ما يجب غسله في الوضوء واصالة الكفوف ظاهرهما
 وبالظنهما من الزندين وظاهر القديمين دون الظنهما واحدهما
 متصل الشاق وفي الذكرى والمدوس الحق بالظنهما بظاهرهما
 وفي لبيان استقر ما هنا وهو لحظ المرأة ويجب مترئى لا

والمراد بالصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده
 والصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده

والمراد بالصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده
 والصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده

والمراد بالصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده
 والصلوة الواحدة الواحدة
 من قولهم صلوا لله وحده

من الوجه والكف والقدم من باب المقدمة وكذا في صورة الجبل
والمراد بالمرأه الانثى البالغة لانها كانت المرء وهو الرجل فيدخل
فيها الآية البالغة وسياق جواز كشفها لاسما ويدخل الشعر فيها
يجب ستره هنا وبه قطع المصنف في كتبه وفي الاثرية جعله أولى
ويجب كون الساتر ظاهراً فلو كان نجساً لم يقع الصلوة وعنه عامر
من ثوب صاحب الفروع والمروغ بشرط ما يحسن بدون ذلك
من الدم وعنه نجاسة ثوب المرسى للقبيل المطلق الولد هو مورد
النظر فكان التعيم او لذات الثوب الواحد فلو قد رت على غير
ولو بشره واستجار واستغارة لم يقع عنه ولو على المربي في
الولد المتعدد ويشترط نجاسة بول خاصة فلا يقع عن غيره
كما لا يقع عن نجاسة البول وإنما اطلق المصنف نجاسة المربة
من غير ان يقيده بالثوب لان الكلام في الساتر وما التقييد
بالبول فهو مورد النظر ولكن المصنف اطلق النجاسة في كتبه كلها
ويجب على كل يوم من ويضع كونه الغزاله ان يغطي فيه اربع
صلوات متتالية بطلان او نجاسة خفيفة وكذا عني عما تقدم
اذ الله فيمكنه الضرورة ولا يتعين على الصلوة عارياً خلافاً
للمشهور ولا قريبه من الخمار وهو الذي لا يضطر اليه لغيره

هذا هو الوجه والكف والقدم من باب المقدمة وكذا في صورة الجبل والمراد بالمرأه الانثى البالغة لانها كانت المرء وهو الرجل فيدخل فيها الآية البالغة وسياق جواز كشفها لاسما ويدخل الشعر فيها يجب ستره هنا وبه قطع المصنف في كتبه وفي الاثرية جعله أولى ويجب كون الساتر ظاهراً فلو كان نجساً لم يقع الصلوة وعنه عامر من ثوب صاحب الفروع والمروغ بشرط ما يحسن بدون ذلك من الدم وعنه نجاسة ثوب المرسى للقبيل المطلق الولد هو مورد النظر فكان التعيم او لذات الثوب الواحد فلو قد رت على غير ولو بشره واستجار واستغارة لم يقع عنه ولو على المربي في الولد المتعدد ويشترط نجاسة بول خاصة فلا يقع عن غيره كما لا يقع عن نجاسة البول وإنما اطلق المصنف نجاسة المربة من غير ان يقيده بالثوب لان الكلام في الساتر وما التقييد بالبول فهو مورد النظر ولكن المصنف اطلق النجاسة في كتبه كلها ويجب على كل يوم من ويضع كونه الغزاله ان يغطي فيه اربع صلوات متتالية بطلان او نجاسة خفيفة وكذا عني عما تقدم اذ الله فيمكنه الضرورة ولا يتعين على الصلوة عارياً خلافاً للمشهور ولا قريبه من الخمار وهو الذي لا يضطر اليه لغيره

هذا هو الوجه والكف والقدم من باب المقدمة وكذا في صورة الجبل والمراد بالمرأه الانثى البالغة لانها كانت المرء وهو الرجل فيدخل فيها الآية البالغة وسياق جواز كشفها لاسما ويدخل الشعر فيها يجب ستره هنا وبه قطع المصنف في كتبه وفي الاثرية جعله أولى ويجب كون الساتر ظاهراً فلو كان نجساً لم يقع الصلوة وعنه عامر من ثوب صاحب الفروع والمروغ بشرط ما يحسن بدون ذلك من الدم وعنه نجاسة ثوب المرسى للقبيل المطلق الولد هو مورد النظر فكان التعيم او لذات الثوب الواحد فلو قد رت على غير ولو بشره واستجار واستغارة لم يقع عنه ولو على المربي في الولد المتعدد ويشترط نجاسة بول خاصة فلا يقع عن غيره كما لا يقع عن نجاسة البول وإنما اطلق المصنف نجاسة المربة من غير ان يقيده بالثوب لان الكلام في الساتر وما التقييد بالبول فهو مورد النظر ولكن المصنف اطلق النجاسة في كتبه كلها ويجب على كل يوم من ويضع كونه الغزاله ان يغطي فيه اربع صلوات متتالية بطلان او نجاسة خفيفة وكذا عني عما تقدم اذ الله فيمكنه الضرورة ولا يتعين على الصلوة عارياً خلافاً للمشهور ولا قريبه من الخمار وهو الذي لا يضطر اليه لغيره

بينه اي في صلوة تامه الاطفال ومن الصلوة عارياً في كل نوع و
الصلوة كغيره من العزاة قائم مع أمن المطلاع وجائز مع عدمه والا
الصلوة فيه من عادة التماسه وتقدم الغوات الوصف على فوات اصل
الستر ولو لا الجمع على جواز الصلوة فيه عارياً بل الشبهة بتعيينه كما
القول بتعيين الصلوة فيه متوجهاً الى المضطر اليه فلا شبهة
في وجوب صلوة فيه ويجب كونه اي الساتر غير مضروب مع العلم
بالغيب في جلد وصوف شعر وغيره المأكول الا للضرورة وهو
دائر فانه يصح نقاد من الماء كما تكاداة التمسك في جلد
سلاوير واجامع النجاسات مع تذكيره لانه ونفسه في المصنف المذكور
وقد اشهر بين التجار والمسافرين انه غير مكروه ولا عبرة بذلك لصلوة
المسلمين على ما هو الاصل وغيره منة فيما يقبل الحيوان كالجمل اذا ما
لا يقبلها كالشعر والصفوف فيصير الصلوة فيه من حيث اذا احب حراً
او غسل موضع الاقبال وغيره من المحض او المخرج على وجهه من تلك
الخطية لقلته للجل واللتني واستثنى من باب اتم الصلوة في مكانه
والقلنسوة وما يجعل منه في اطراف الثوب ويحونها مما لا يزيد
عن اربعة اصابع مضمومة اما الاقواس فلا يعد لها كالتدبير
ير والنوسد والركوب عليه ويسقط ستر الرأس وهو الآفة

هذا هو الوجه والكف والقدم من باب المقدمة وكذا في صورة الجبل والمراد بالمرأه الانثى البالغة لانها كانت المرء وهو الرجل فيدخل فيها الآية البالغة وسياق جواز كشفها لاسما ويدخل الشعر فيها يجب ستره هنا وبه قطع المصنف في كتبه وفي الاثرية جعله أولى ويجب كون الساتر ظاهراً فلو كان نجساً لم يقع الصلوة وعنه عامر من ثوب صاحب الفروع والمروغ بشرط ما يحسن بدون ذلك من الدم وعنه نجاسة ثوب المرسى للقبيل المطلق الولد هو مورد النظر فكان التعيم او لذات الثوب الواحد فلو قد رت على غير ولو بشره واستجار واستغارة لم يقع عنه ولو على المربي في الولد المتعدد ويشترط نجاسة بول خاصة فلا يقع عن غيره كما لا يقع عن نجاسة البول وإنما اطلق المصنف نجاسة المربة من غير ان يقيده بالثوب لان الكلام في الساتر وما التقييد بالبول فهو مورد النظر ولكن المصنف اطلق النجاسة في كتبه كلها ويجب على كل يوم من ويضع كونه الغزاله ان يغطي فيه اربع صلوات متتالية بطلان او نجاسة خفيفة وكذا عني عما تقدم اذ الله فيمكنه الضرورة ولا يتعين على الصلوة عارياً خلافاً للمشهور ولا قريبه من الخمار وهو الذي لا يضطر اليه لغيره

فافقوا عن لامة المحنة التي لم يبق منها شيء وان كانت مدية او
 مكتوبة مشروطة او مطلقة لم تؤدى شيئا او لم ولد ولو انفق منها شيء
 فكله والقبية التي لم تبلغ فخرج صلواتها ثم ما مكشوف الرأس ولا
 غيرة المصلاة فيما يستر ظهر القدم الامع الساق بحيث يغطي شيئا من
 فوق المفصل على المشهور ومستند المتع ضعيف جدا والقول الجواز
 قوي منين ويستحب المصلاة في الغلبة للأناس وترك التسويع عند الحاجة
 والكسب الخلف فلا يمكن المصلاة منها شيء وان كان البياض افضل
 مطلقا وترك الثوب الذي لم يبق في البدن والام تصح اثناء الصلاة
 والمشورة لا تخاف بالازالة وادخال طرفي يديهما وجعهما على
 منكبيهما ويكره ترك الحنك وهو اداة جزم من العامة في الحنك
 مطلقا للامام وغيره بقرينة القيد في الرداء ويمكن ان يريد به
 تركه في الحال كان وان لم يكن مصليا لا مطلقا في التصور باختيار
 والتقدير من تركه كقول الصادق عليه السلام من تعتم فلم يتعنت فاصابه
 دالا واداه فلا يلزم من لاقته حتى ذهب الصدوق الى عدم جواز
 تركه في المصلاة وترك الرداء وهو ثوب ما يقوم مقام الجعل على الكفين
 ثم يرد ما على الايسر على الامين للامام ما يخرج من المصليين فيجب له
 الرداء ولكن لا يمكن تركه بل يكون خلاف الاولى والنعاب المرأة و

في قوله لا يستر
 من غير وجهه

في قوله لا يستر
 من غير وجهه

في قوله لا يستر
 من غير وجهه

الكلام لهما الى الرجل والمرأة وانما يذكر هاهنا اذا لم ينعاشيا من وجب
 القراءة وان منع القراءة حرما وفي حكمها الاذكار الواجبة تكون
 الصلوة في ثوب للتميم والحجاسة او الفضة الباسر وفي الثوب ذي النعل
 اتم من كونها مثل الحيوان وغيره او حاتم فيه صون حيوان يمكن
 ان يريد بها ما يعم المشاة وغيره منها صانعا ولا في الوقت للعبادة
 او كما أشهد وفيه دليل على المشيور قل **الشيء** ذكره على ما يلو
 وجمعنا من الشيخ من ذكره ولم اجد من قبله شيئا قال المصنف في
 الذكرى بعد حكاية قول الشيخ قلت قد روي العاقلان التيمم رافعا
 لا يصلح احدهم وهو محتمل وهو كذا في من شد الوسط وظاهر استدلاله
 لذلك الحديث حجة دليلا على كراهة الثوب المشدود وهو بعيد في نقل
 في البيان عن الشيخ كراهة شد الوسط ويمكن ان كفا في دليل الكراهة
 بمثل هذه الرواية **الرابع المكاز** الذي يصلي فيه والمراد به هنا
 ما يشغل من الغيرة ويعتمد عليه ولو بواسطها ووسائطها ويجب
 غير معصوب المصلي ولو جازلا يحكم الشرع في الوضوء لا يصلح له
 ناسيا الا لا يصلح له ما يقتضيه اطلاق العيان وفي الاخيرين
 للمصقول آخر الصحة وبالك بها في خارج الوقت خاصة وبمثل
 القول في اللباس وحرزنا ليكون المصلي هو الغاصب عما كان

في قوله لا يستر
 من غير وجهه

في قوله لا يستر
 من غير وجهه

في قوله لا يستر
 من غير وجهه

على المنع مما خرج عنها بالاستحالة وتعليل من حكم بطريقه بالكل
 لما كان القول بالاستحالة بذلك ضيعا مكان جواز السجود
 عليه قويا ويجوز السجود على القواطس في الجملة لاجاء للنسج
 الدال عليه ويخرج عن اجله المقتضى لعدم جواز السجود عليه
 لا يترك من حيث لا يري السجود عليها وماها النون ومامازها
 من القطن والكتان وغيرها فلا مجال للتوقف في حكمها والمهر
 هنا حجة بالقواطس المتخذ من الكتان كالفطن والكتان والقنب
 فلا تخذ من الحرير لم يبع السجود عليه وهذا انما يبنى على القول
 باسقاط كون هذه الاشياء لا يلبس بالفعل حتى يكون المتخذ منها
 غير ممنوع او كونه غير ممنوع اطلاقا ان جوازها فمادون للغير
 وكلاهما لا يقول كالمصنوع اما اخراج الحرير نظرا على هذا الامر
 لا يبيع السجود عليه حال وهذا الشط على تقدير جواز السجود على
 هذه الاشياء ليس بواجب لا يتقيد بطول القصر وتخصيص
 من غير فائدة لان ذلك لا يزيل عن حكم مخالفه الاصل فان اخرج
 النون المنبثقة فيه حيث لا يميز من جوه الخياط حتى يبيع عليه
 السجود كافي في المنع فلا يميز ما عاها لها من الحرير التي
 يبيع السجود عليها منفردة وفلا ذكرى جواز السجود عليها المتخذ

هذا هو الحق في الاستحالة
 لا يترك من حيث لا يري
 السجود عليها وماها النون
 ومامازها من القطن والكتان
 وغيرها فلا مجال للتوقف
 في حكمها والمهر هنا حجة
 بالقواطس المتخذ من الكتان
 كالفطن والكتان والقنب
 فلا تخذ من الحرير لم يبع
 السجود عليه وهذا انما يبنى
 على القول باسقاط كون هذه
 الاشياء لا يلبس بالفعل حتى
 يكون المتخذ منها غير ممنوع
 او كونه غير ممنوع اطلاقا
 ان جوازها فمادون للغير وكلاهما
 لا يقول كالمصنوع اما اخراج
 الحرير نظرا على هذا الامر لا
 يبيع السجود عليه حال وهذا
 الشط على تقدير جواز السجود
 على هذه الاشياء ليس بواجب
 لا يتقيد بطول القصر وتخصيص
 من غير فائدة لان ذلك لا يزيل
 عن حكم مخالفه الاصل فان اخرج
 النون المنبثقة فيه حيث لا يميز
 من جوه الخياط حتى يبيع عليه
 السجود كافي في المنع فلا يميز
 ما عاها لها من الحرير التي يبيع
 السجود عليها منفردة وفلا ذكرى
 جواز السجود عليها المتخذ

هذا هو الحق في الاستحالة
 لا يترك من حيث لا يري
 السجود عليها وماها النون
 ومامازها من القطن والكتان
 وغيرها فلا مجال للتوقف
 في حكمها والمهر هنا حجة
 بالقواطس المتخذ من الكتان
 كالفطن والكتان والقنب
 فلا تخذ من الحرير لم يبع
 السجود عليه وهذا انما يبنى
 على القول باسقاط كون هذه
 الاشياء لا يلبس بالفعل حتى
 يكون المتخذ منها غير ممنوع
 او كونه غير ممنوع اطلاقا
 ان جوازها فمادون للغير وكلاهما
 لا يقول كالمصنوع اما اخراج
 الحرير نظرا على هذا الامر لا
 يبيع السجود عليه حال وهذا
 الشط على تقدير جواز السجود
 على هذه الاشياء ليس بواجب
 لا يتقيد بطول القصر وتخصيص
 من غير فائدة لان ذلك لا يزيل
 عن حكم مخالفه الاصل فان اخرج
 النون المنبثقة فيه حيث لا يميز
 من جوه الخياط حتى يبيع عليه
 السجود كافي في المنع فلا يميز
 ما عاها لها من الحرير التي يبيع
 السجود عليها منفردة وفلا ذكرى
 جواز السجود عليها المتخذ

فلا يترك من حيث لا يري
 السجود عليها وماها النون
 ومامازها من القطن والكتان
 وغيرها فلا مجال للتوقف
 في حكمها والمهر هنا حجة
 بالقواطس المتخذ من الكتان
 كالفطن والكتان والقنب
 فلا تخذ من الحرير لم يبع
 السجود عليه وهذا انما يبنى
 على القول باسقاط كون هذه
 الاشياء لا يلبس بالفعل حتى
 يكون المتخذ منها غير ممنوع
 او كونه غير ممنوع اطلاقا
 ان جوازها فمادون للغير وكلاهما
 لا يقول كالمصنوع اما اخراج
 الحرير نظرا على هذا الامر لا
 يبيع السجود عليه حال وهذا
 الشط على تقدير جواز السجود
 على هذه الاشياء ليس بواجب
 لا يتقيد بطول القصر وتخصيص
 من غير فائدة لان ذلك لا يزيل
 عن حكم مخالفه الاصل فان اخرج
 النون المنبثقة فيه حيث لا يميز
 من جوه الخياط حتى يبيع عليه
 السجود كافي في المنع فلا يميز
 ما عاها لها من الحرير التي يبيع
 السجود عليها منفردة وفلا ذكرى
 جواز السجود عليها المتخذ

القطن

من القنب واستظهر المنع من المتخذ من الحرير وبني المتخذ من الكتان
 على جواز السجود عليها ويشكل يجوز القنب على اصله حكمه فيما يكون
 ملبوسا في بعض البلاد فان ذلك يوجب عموم الحرير وقال في غير
 في القنب من القواطس شي من حيث استماله على النون المستحالة عن
 اسم الارض لا يخلق فله الا ان تقول القالب جوه القطن
 او تقول جوه النون اليها اسم الارض وهذا الامر في نفسه لو
 خرج القواطس بالنص الصحيح وعمل الاجاب وما وقع به من
 غير واضح فان اطلاقه المتزوج لا يكفي مع اعتبار غيره وانما
 اجزاها بحيث لا يميز وكون جوه النون يرد اليها اسم الارض
 وغاية الضعف وعلى قوله احرار الله لوشك في جنس المتخذ منه
 كما قولنا على بيع السجود عليه للشك في حصول شرط النجاسة وهذا
 يستدري السجود عليه قالوا وهو ممنوع في مقابل النص وعمل الا
 ويكره السجود على المكتوب منه مع ملاقاته للجبهة لما يقع عليه
 اسم السجود خاليا من الكتانية وبعضهم لم يعتبر ذلك بناء على
 كون المبدأ دعوى لا يحول بين الجبهة وجوه القواطس و
 ظاهر الحامس طهارة البدن من الحدث والنجس وقد سبق
 بيان حكمها مفصلا سادس ترك الكلام في اثناء الصلوة

هذا هو الحق في الاستحالة
 لا يترك من حيث لا يري
 السجود عليها وماها النون
 ومامازها من القطن والكتان
 وغيرها فلا مجال للتوقف
 في حكمها والمهر هنا حجة
 بالقواطس المتخذ من الكتان
 كالفطن والكتان والقنب
 فلا تخذ من الحرير لم يبع
 السجود عليه وهذا انما يبنى
 على القول باسقاط كون هذه
 الاشياء لا يلبس بالفعل حتى
 يكون المتخذ منها غير ممنوع
 او كونه غير ممنوع اطلاقا
 ان جوازها فمادون للغير وكلاهما
 لا يقول كالمصنوع اما اخراج
 الحرير نظرا على هذا الامر لا
 يبيع السجود عليه حال وهذا
 الشط على تقدير جواز السجود
 على هذه الاشياء ليس بواجب
 لا يتقيد بطول القصر وتخصيص
 من غير فائدة لان ذلك لا يزيل
 عن حكم مخالفه الاصل فان اخرج
 النون المنبثقة فيه حيث لا يميز
 من جوه الخياط حتى يبيع عليه
 السجود كافي في المنع فلا يميز
 ما عاها لها من الحرير التي يبيع
 السجود عليها منفردة وفلا ذكرى
 جواز السجود عليها المتخذ

وهو على اختيار المص والجماعة ما تركب من حرفين فصاعداً
وان لم يكن كلاماً مألوفاً ولا اصطلاحاً وفي حكم الحرف الواحد المفيد
كلاماً من الافعال المعتدلة الطرفين مثل في من الوقاية ومع من
الوعاية لا شتماً على مقصود الكلام وان خطب في هذا السكت
وحرف المكاشاة على حرفين فصاعداً ويشكل بان النصوص
عن هذا الاطلاق فلا أقل من ان يرجح فيه الى الكلام لغة او
اصطلاحاً وحرف المدح طالعاً متعجباً يكون بعد الحرف
يخرج عن كونه حرفاً واحداً في نفسه فان المدح على ما حققه الشيخ
والحركة وانما هو زيادة في طرف الحرف والغرض من ذلك لا الحجة
بالكلام والجماع انهم خبروا الحكم الاول مطلقاً وتوقفوا في الثاني
المعظم من حيث كون المبتل الحرفين فصاعداً مع ان كلامهم لا يتوقف
واصطلاحاً وفي اشهر كون الحرفين بوضوحين لمعنى جماع
وقطع المص بعد اعتبار ونظير الفائدة في الحرفين
الحادين من التسخيع ونحوه وقطع العلامة بكونها غير مطلية
محتجاً بانها ليس من جنس الكلام وهو حسن واعلم ان في
جعل هذه التريكة من الشرط يجوز ظاهره فان الشرط يعتبر في
تقدمه على الشرط ومقارنه والامر هنا ليس كذلك وترك الفعل

هذا الكلام هو الذي في المتن من ان الحرفين فصاعداً مع ان كلامهم لا يتوقف
واصطلاحاً وفي اشهر كون الحرفين بوضوحين لمعنى جماع
وقطع المص بعد اعتبار ونظير الفائدة في الحرفين
الحادين من التسخيع ونحوه وقطع العلامة بكونها غير مطلية
محتجاً بانها ليس من جنس الكلام وهو حسن واعلم ان في
جعل هذه التريكة من الشرط يجوز ظاهره فان الشرط يعتبر في
تقدمه على الشرط ومقارنه والامر هنا ليس كذلك وترك الفعل

الكثرة عادة وهو ما يخرج بمفاعله عن كونه مصلياً عفا ولا يحرم بالعدد
فقد يكون الكثير فيه قليلاً كونه الاصابع والقليل فيه كثيراً كونه
الفاصلة ويعتبر فيه التوالي فلو تفرقت حيث حصلت الكثرة في
جميع الصلوات ولم يتحقق النقص في المجمع منها لم يضر ومن هناك
التي هي محل المأية وهي اربعة اشرية ويضربها كل واحد بمثلها اذا
قام ولا ينعى القليل لطول العامة والرد او سبع الجبهة وقيل الحجة
والعقب وهما منصوبان وترك السكوت الطويل الخرج عن
كونها مصلياً عادة ولو خرج عن كونه قادراً بطلت القراءة خاتمة
وترك البكاء بالمد وهو ما اشتمل عليه على صوت لا يخرج
السمع مع احتمال لانه البكاء مفقود او الشك في الوارد منه في
النفس مفقوداً او ممدوداً او مائة عدم المدحاض باهالة صحة
الصلوة في الشك في عروض المبتل مقتضياً لبقاء حكم الصحة و
اعايشه بترك البكاء للدين كذا في مال وقد عرفت ان
وقع على وجهه قرحى في وجهه واخره باعاً عن الشك فان البكاء
لهذا ذكر الجبهة والارادة بركات المظهرين الى حضرة ودرجات
المبتلين عن رحمة من افضل الاعمال ولو خرج منه حروفان
فكاسلف وترك الحقيقة وهي الضحك اشتمل على الصوت

قوله ولا يحرم بالعدد
حيث اعتبر في العمل بالعدد والعدد
هو التمام

اي نوقل من جانب الاستحسان المرموز اليه وهو
الظن ان الحرفين فصاعداً مع ان كلامهم لا يتوقف
واصطلاحاً وفي اشهر كون الحرفين بوضوحين لمعنى جماع
وقطع المص بعد اعتبار ونظير الفائدة في الحرفين
الحادين من التسخيع ونحوه وقطع العلامة بكونها غير مطلية
محتجاً بانها ليس من جنس الكلام وهو حسن واعلم ان في
جعل هذه التريكة من الشرط يجوز ظاهره فان الشرط يعتبر في
تقدمه على الشرط ومقارنه والامر هنا ليس كذلك وترك الفعل

انما انما هو من كذا

وان لم يكن فيه ترجيح ولا شدة ويكون فيها وفي الكفاية متساوية
الاطلاق ولو وقعت على وجه لا يمكن فيه ترجيح دفعه فيه وجها
واستقربا لمصر في الكثرة والجلال والتطبيق وهو وضع
احد الملحقين على الاخرى كالعائين ركبته لما روي عن
النبي عنه والمستند ضعيف والمنافاة بين من حيث الفعل
متينة فالقول بالجواز قوي وعليه المص في الكثرة والكثرة
وهو وضع احد المدين على الاخرى بحال وغيره فوق التبرع
وتحريمها بالكتاب عليه وعلى الزند لا طلاق الذي عن التكليف المشا
لجميع ذلك لا التيقن في زمنه ما تابت به بالجب وان كان
عندهم مستزعم طعن الضمير بها لكن لا تبطل الصلوة بتركها
لو خالف لعلق الذي باع خارج بخلاف مخالفة في غسل الوضوء
بالمسح فلا لتفات الى ما ولاة ان كان يبدن اجمع وكذا جوبه
عند المصر وان كان الغرض بعيدا اما الى دون ذلك كاليدين
واليار فبكره بالوجه وبطلان المدين عدا من حيث الاختلاف
عن القبلة والاكل والتشرب وان كان قليلا كاللغة انا
لنفاها بها وضع الصلوة اولان تناول الماكول والمشرب
ووضعه في الفم وازداد ما فعالا كثيرة وكلها ضعيف لا

في قوله لا تبطل الصلوة بتركها
فان قيل لا تبطل الصلوة بتركها
فان قيل لا تبطل الصلوة بتركها
فان قيل لا تبطل الصلوة بتركها

الارزاق
بالحق والبرهان

الم

في معنى هذه الكثرة فانها
الصلوة فانها من الكثرة

دليل على اصل المنافاة فالاقوى اعتبار الكثرة فيها عرفا فيرجحها
الى الفعل الكثير وهو اختيار المص في كتبه الثلاثة لا في الوقت
لم يرد الصوم وهو عطشان فيشرب ان لم يستدع منافع اخرى
وخاف نجاسة الصبح قبل اكمال غرضه منه ولا فرق فيه بين الواجب
والندب وعلما ان هذه المذكورات اجمع انما هي في الصلوة
مع تعديها عند المص ومطلبا وبعضها الجاء وانما لم ينفذها
اكتفا باشرطه تركها فاذ ذلك يقتضي التكليف بالمتوقف على
الذكر لان التام في غير كلفا ابتداء الفعل الكثير بما توقف
المص في تقيده بالعملاية اطلعه في البيان ونسب التقييد في الكثرة
الى الاحتباب وفي المدروس المشهور وفي الرسالة الالفية جعل
من قلم المنافي مطلقا ولا يخفى اطلاقا من دلالة على التيقن
الحاقا بالباقي نعم لو استلزم الفعل الكثير ناسيا انما هو في الصلوة
راسا توجه البطلان ايضاحا لاحتباب اطلاق الكثرة في الصلوة
الاسلام فلا تنفع العبادة مطلقا فتدخل الصلوة من الكفاية مطلقا
وان كان من قدامها او فطريا وان وجبت عليه كما هو قول
الاكثر خلا فالاي حقيقه حيث نزع اية عن كلف الغرض
فلا ينافي على تركها وتحقيق المسئلة في الاصول والتميز بان يكون

بمعنى كلامه قدس سره او لا بيان ان هذه المذكورات
هي سواء الفعل الكثرة والصلوة مع تقدم عند المص
الصلوة الكثرة والكثرة والكثرة والكثرة والكثرة
بمعنى كلامه قدس سره او لا بيان ان هذه المذكورات
هي سواء الفعل الكثرة والصلوة مع تقدم عند المص
الصلوة الكثرة والكثرة والكثرة والكثرة والكثرة

المراد ما عرفت وهو المولد على الاطلاق فلهذا يجب
تكملة في قوله وقد عرفت انما هو في الصلوة
من كلفه في قوله وقد عرفت انما هو في الصلوة
من كلفه في قوله وقد عرفت انما هو في الصلوة
من كلفه في قوله وقد عرفت انما هو في الصلوة

منها الصلوة ثلاثا

منها الصلوة ثلاثا نفسا اولها وورفعها او التفرقة اداء و
 قضاء والمنفرد والجامع وقيل والقائل بر المرتضى والشيخان
 يجان في الجماعة لا يجمع اشتراطهما في التبعة بل في ثواب
 الجماعة على ما صرح به الشيخ في المبسوط وكذا في غير المبسوط
 الدروس عدم مطلقا وتلك الدان في الجهرية فخصوصا التوا
 والمغيب بل اوجبهما فيما الحسن مطلقا والمغيب فيهما على
 الرجال وضاف اليهما الجماعة وشكرا من الجيد وضاف
 الاول لاقامة مطلقا والثاني في حال مطلقا و
 يستحبان للنساء سرا ويجوزان حرا اذا لم يسمع للمعانيب الرجال
 ويعتد باذانهم لا يقرن ولو يسمعهما المصطفى ولم يذكر حتى افتح الصلوة
 تداكهما مالم يسمع في الاصح وقيل يرجع العلم مذون الناسي و
 يرجع انهم لا إقامة لو يسمعها لا الاذان وحده ويسقط
 عن الجماعة الثانية اذ حضر في الصلاة في مكان فوجدت جماعة
 اخرى قد اذنت فاقابت واعيت الصلوة مالم تفرق الاولي
 بان يتي منها ولو لم يسمعها فلو لم يسمع منها الحكديك وان
 لم تفرق بالامان لم يسقطا عن الثانية وكذا يسقطان عن
 المنفرد بطريق اولي ولو كان السابق منفردا لم يسقطا عن

منها الصلوة ثلاثا نفسا اولها وورفعها او التفرقة اداء و
 قضاء والمنفرد والجامع وقيل والقائل بر المرتضى والشيخان
 يجان في الجماعة لا يجمع اشتراطهما في التبعة بل في ثواب
 الجماعة على ما صرح به الشيخ في المبسوط وكذا في غير المبسوط
 الدروس عدم مطلقا وتلك الدان في الجهرية فخصوصا التوا
 والمغيب بل اوجبهما فيما الحسن مطلقا والمغيب فيهما على
 الرجال وضاف اليهما الجماعة وشكرا من الجيد وضاف
 الاول لاقامة مطلقا والثاني في حال مطلقا و
 يستحبان للنساء سرا ويجوزان حرا اذا لم يسمع للمعانيب الرجال
 ويعتد باذانهم لا يقرن ولو يسمعهما المصطفى ولم يذكر حتى افتح الصلوة
 تداكهما مالم يسمع في الاصح وقيل يرجع العلم مذون الناسي و
 يرجع انهم لا إقامة لو يسمعها لا الاذان وحده ويسقط
 عن الجماعة الثانية اذ حضر في الصلاة في مكان فوجدت جماعة
 اخرى قد اذنت فاقابت واعيت الصلوة مالم تفرق الاولي
 بان يتي منها ولو لم يسمعها فلو لم يسمع منها الحكديك وان
 لم تفرق بالامان لم يسقطا عن الثانية وكذا يسقطان عن
 المنفرد بطريق اولي ولو كان السابق منفردا لم يسقطا عن

الثاني مطلقا ويشترط لتعاد الصلوتين الوقت والمكان
 عرفا وفي اشتراط كونهما سجدا وحجرا وظاهرا لا مطلقا في عدم
 الاشتراط وهو الذي اختار المصنف في الذكرى ويظهر من
 فحوى الاخبار ان الحكمة في ذلك لجملة جانب الامام السابق في
 عدم تصوير الثانية بصوت الجماعة ومراياها ولا يشترط العلم
 باذان الاولي واقامتها بل عدم العلم باها للمعانيب احتمال السقوط
 عن الثانية مطلقا لا باطلاق النص ومراعاة الحكمة ويسقط
 الاذان في حصره ومن كان بها والجمعة وعشائرية المرد لعدة
 وهي المشعر والحكمة فيه مع النقل استصحاب الجمع بين الصلوتين و
 الاصل في الاذان الاعلام فمن حضر الاولي صلى الثانية فكانتا
 كالصلوة الواحدة وكذا يسقط في الثانية عن كل جامع ولو حادا
 ولا اذان لصاحبه الوقت فان جمع في وقت الاولي والاذان
 اقام ثم اقام الثانية وان جمع في وقت الثانية اذن اولانية
 الثانية ثم اقام للاولي ثم الثانية وهل يسقط في هذه الموا
 رضة فيحوز الاذان لم عزمة فلا يشترط وجها من ان
 عبادة توقعية ولا نص عليها هنا بخصوصه والعموم
 مخصوص بفعل النبي فان جمع بين الظهرين والعشاءين

منها الصلوة ثلاثا نفسا اولها وورفعها او التفرقة اداء و
 قضاء والمنفرد والجامع وقيل والقائل بر المرتضى والشيخان
 يجان في الجماعة لا يجمع اشتراطهما في التبعة بل في ثواب
 الجماعة على ما صرح به الشيخ في المبسوط وكذا في غير المبسوط
 الدروس عدم مطلقا وتلك الدان في الجهرية فخصوصا التوا
 والمغيب بل اوجبهما فيما الحسن مطلقا والمغيب فيهما على
 الرجال وضاف اليهما الجماعة وشكرا من الجيد وضاف
 الاول لاقامة مطلقا والثاني في حال مطلقا و
 يستحبان للنساء سرا ويجوزان حرا اذا لم يسمع للمعانيب الرجال
 ويعتد باذانهم لا يقرن ولو يسمعهما المصطفى ولم يذكر حتى افتح الصلوة
 تداكهما مالم يسمع في الاصح وقيل يرجع العلم مذون الناسي و
 يرجع انهم لا إقامة لو يسمعها لا الاذان وحده ويسقط
 عن الجماعة الثانية اذ حضر في الصلاة في مكان فوجدت جماعة
 اخرى قد اذنت فاقابت واعيت الصلوة مالم تفرق الاولي
 بان يتي منها ولو لم يسمعها فلو لم يسمع منها الحكديك وان
 لم تفرق بالامان لم يسقطا عن الثانية وكذا يسقطان عن
 المنفرد بطريق اولي ولو كان السابق منفردا لم يسقطا عن

في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له

غير مانع باذان عاقبتين وكذا في تلك المواضع والظاهر ان
 الجمع لخصوصية البقعة وبين ان ذكر الله تعالى فلا يصح لفظ
 اصلا بل تخفيفا وخصه وبشكل يمنع كون جميع اصوله
 وبيان الكلام في خصوصية العبادة لا في مطلق الذكر وقد مر
 جامع من الاحكام من العلامة تحريمه في الثلاثة الاول
 واطلاق الذكر الباقي من مطلق الجمع واختلف كلام
 المصنف في الله في الذكرى توقفت في كراهته في الثلاثة استنادا
 الى عدم وقوفه فيه على نص ولا فتوى ثم حكم بغير الكراهة وخرج
 باستثناء التحريم فيها وبقاء الاستحباب للجمع فيها ما لا ينافي
 بانه اذان الاعلام وان الباقي اذان الذكر والاعظام وفي
 الدوس قريب من ذلك فانه قال وما قبل كراهته في
 الثلاثة وانع من قال بالتحريم وفي البيان لا قربان الاذان
 في الثلاثة حرام مع اعتقاد شرعية وتوقف في غيرها والظاهر
 التحريم في ما لا الخلق على استحبابه منها لما ذكرناه وما قسم
 الاذان الى القسمين فاضعف كراهته خاصة اصلها
 الاعلام وبعضها ذكر وبعضها غير ذكر وما بدى في طينته
 بايقاعه سرايا في اعتبار اصله والجملة انما في كونه

في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له

في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له

في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له

بل هو قسم تلك وسنة متبعة ولم يوقعها الشارع في هذه الموا
 يكون بدعة نعم قد يقال ان مطلق البدعة ليس محرم بل هو ما فيها
 معهم الى الاحكام الحسنة ومع ذلك لا يثبت الجواز ويحب رفع
 للرجل بل يطلق الذكر كما لا يخفى فتسريهما كما تقدم وكذا الخشوع
 والتبريل في بيان سرور وطاعة وقوف من خيل استجاء
 والحد وهو الاسراع فيها بقصر الوقف على كل فصل لا ترك
 كراهة اعلم بما احتجوا بترك الوقف اصلا فالسكينة والحيث
 الاعراب لانه لغة عربية والاعراب من عيوب شرعا ولو اصر
 ح تركه افضل ولم يقبل ما لا يلحق في بطلانها به وجه
 وتيجها بطلان كونها لغوية كسبب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لجملة بغيوت المشركين بدلالة وقصده اذ لا يكفي قصد العبادة
 اللغوية عن اقطارها والمؤذن الرابع يقف على منفع ليكون
 ابلغ في رفع الصوت ولا يلاعه المصلين وغيره بقصر عن عمل
 الجانح فيكون سقده بما لم يقرب بالخير واستقبال القبلة في
 جميع الفصول خصوصا الاقامة ويكفي الالتفات ببعض فصول
 يمينا وشمالا وان كان على المنار عندنا والفضل بينهما
 كبريايين ولو من الالة او حجة او جليلة والنص ورد

في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له

في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له
 في قوله تعالى وانما نزلنا القرآن فليست له حكمة ولا حكمة له

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

كان قصدا لغرض يستدعي تميز الواجب مع احتمال ان يبدى الواجب
 المميز ويكون الغرض اشارة الى ^{تميز الواجب} ~~تميز الواجب~~ الصلوة لان الغرض قد يولد
 بهذا الكلام لا يغير من طبعه شيئا ولقد كان الى بناء على ان الواجب
 الغائي لا دليل على وجوبه كما يتبين على الخصوص في الذكرى ولكنه شهيد
 فخرى عليه هذا والندب اذا كان مستغنيا اما بالعارض ^{الغائي}
 لا ياتي في الغرض الاول الذي في الملاقاة الفرض كونه كذلك لا محل
 اما هو ان يولد الغرض ^{الغائي} ~~الغائي~~ من الواجب كما ذكر في الاحتمال
 وهذا اوجه اخرى عليه وهذه الامور كما ميزت بالفعل المنوي
 لا الجزئية لانها امر واحد بسيط وهو التقدير دائما الترتيب متعلق
 ومعرضه وهو الصلوة الواجبة او المندوبة او المؤداة او المتعاضدة
 وعلى اعتبار الواجب المعلق يكون آخر المميزات ما قبل الواجب ويكون
 قصدا لوجوبه اشارة الى ما يقول المتكلمين من ان يجب فعل الواجب
 لوجوبه او نذبه او لوجوبها من التكرار واللفظ والامر والمركب
 منها او من بعضها على اختلاف الالوه ووجوب ذلك امر مرغوب
 عنه اذ لم يتحققه المحققون فكيف يكلف به غيره ^{الغائي} ~~الغائي~~ وهي
 غاية الفعل المتعبدية في الشرف لا الزمان والمكان ^{الغائي} ~~الغائي~~ ^{الغائي}
 نعم وانها لو رويها اكثر في الكتاب والسنة ولو جعلها الله

مع
 ادى الى حصول المحققين على احوالها
 واعية المستكشفة في العالم من مائة وثمانين
 وكذا اربعة واثني عشر في كل كتاب العلوم المتفق
 باعتبارها في جميع العلوم ما عند المحققين
 ان المحققين قد وافقوا في احوالها
 المذكورة التي هي احوالها في احوالها
 في احوالها في احوالها

[illegible]

هذا هو الحق الصلوة بل كان مقدما فاما ان كان الجوهر ليس
بالصلوة فيكون الجوهر هو جوهره من غير ان يكون الجوهر

كفي وقد خلاص من ذلك ان المختبر في النية ان يحضر بالمثل الصلوة
 الظاهر الواجبة المأخوذة ويصعد فعلها الله تعالى وهذا امر سهل وكليف
 يسير قل ان يفتك من ذهن المكلف عند الاداء الصلوة وكذا غير
 وتجسمها زائدة على ذلك وسائر شيطاني قد لا يراها بالاستفادة
 منه وان بعد عنه **ونكبة الاجرام** نسبت اليه لان جهيل
 الدخول في الصلوة ويحرم ما كان محلا قبلها من الكلام وغير
 ويجب التناظر بها باللفظ المشهور بالعربية تأسيًا بصالح الشيع
 على علم حيث فعل كذلك وامر بالتأسي به وكذا تعتبر العربية في
 سائر الاذكار والواجبة اما المندوبة فتصح بها وغيره في اشد
 القولين هذا مع القيد عليها اما مع العجز وضيق الوقت على تعلم
 فيأتي بها حسب ما يعرف من اللغات فان تعدد تخير مرأيا ما
 اشتملت عليه من المعنى ومنه لا فضلية ويجوز للمقارنة للنية
 بحيث يكون عند حضور القصد المذكور بالانكسار عن غير ذلك
 زمان وان قل على المشهور والمعتبر حضور القصد عند ادائه
 من التكبر وهو المضموم من المقارنة بما في عبارة **المكبر**
 في غيره اعتبر استدارته الى آخره الامع القصر ولا قول قوي واستد
 حكمه بعبارة لا يحدث نية تضاف اليه في بعض مميزات المنوى

للتوبة

في قوله المكبر وهو المضموم من المقارنة بما في عبارة المكبر في غيره اعتبر استدارته الى آخره الامع القصر ولا قول قوي واستد حكمه بعبارة لا يحدث نية تضاف اليه في بعض مميزات المنوى

الى الوفاء من الصلوة فلو تولى اربع منها ولو تولى في الحال لا يعقل
 بقول المنافيات كذا والاولى ولو بعض الافعال ونحو ذلك يطرد
وقراء الحمد وسورة كاملة في شهر القولين الامع الضرورة
 كصيق وقت وجاه خيرة فوجها وحجالة مع العجز عن التعلم
 فتقط الشوق من غير تعويض عنها لهذا في الكيفية الاولى
 سواء لم يكن غيرها كالشبهة ان كان غيرها ويجزى في غيرها
 من الركعات الحمد وحدها والتسبيح بالاربع المشهورة اربعان
 يقو لها مرة او قعها باسقاط التكبير من الثلاث على ما دل عليه
 رواه خريز او عشر باثباته في الاخرة او اثني عشر تكبيرا اربع
 ثلثا وجز الاجتناب بالجمع ورود النص القوي بها ولا يقدح اسقاط
 التكبير في الثاني للثلاث والقيام غير مقابلة وزيادة وحيث يرد
 الواجب بالاربع جاز تركه الزائد فيقول كونه مستحبا نظر الى ذلك
 وواجبا تحملا لانتفاء الزيادة احلها الواجب وجواز تركه الى
 بدل وهو الاربع وان كان جزءا من الكيفية والاربع في مواضع
 التحمير وظاهر النص والقوى العجوب وبصح المحضر في
 الذكرى وهو ظاهر العبارة هنا وعليه فالوشرع في الزائد
 عن مرتبة فعل يجب على الملوغ الى اخرى بحملة قصية العجز

مراد بقوله في قراءة الحمد وسورة كاملة في شهر القولين الامع الضرورة كصيق وقت وجاه خيرة فوجها وحجالة مع العجز عن التعلم فتقط الشوق من غير تعويض عنها لهذا في الكيفية الاولى سواء لم يكن غيرها كالشبهة ان كان غيرها ويجزى في غيرها من الركعات الحمد وحدها والتسبيح بالاربع المشهورة اربعان يقو لها مرة او قعها باسقاط التكبير من الثلاث على ما دل عليه رواه خريز او عشر باثباته في الاخرة او اثني عشر تكبيرا اربع ثلثا وجز الاجتناب بالجمع ورود النص القوي بها ولا يقدح اسقاط التكبير في الثاني للثلاث والقيام غير مقابلة وزيادة وحيث يرد الواجب بالاربع جاز تركه الزائد فيقول كونه مستحبا نظر الى ذلك وواجبا تحملا لانتفاء الزيادة احلها الواجب وجواز تركه الى بدل وهو الاربع وان كان جزءا من الكيفية والاربع في مواضع التحمير وظاهر النص والقوى العجوب وبصح المحضر في الذكرى وهو ظاهر العبارة هنا وعليه فالوشرع في الزائد عن مرتبة فعل يجب على الملوغ الى اخرى بحملة قصية العجز

اعتبار

۱۰
 این کتاب در کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 تهران ثبت شده است
 شماره ثبت ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰

۱۰۰

فان الذي
منه العزاة
الطام

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

فوفی

نقل الشيخ في هذا المعنى وقال ابن الجوزي لو جهلوا لغة
بما كانت لها فافت في كثير من ذلك ولا يلزم
للمعنى ذلك والتمسك وهو ممنوع في اللغة
عنه

[illegible]

في المشرق واليمن والهند والحبشة
والبحر الأحمر والخليج العربي

يجب نظير السورة في الصبح كل في وعزم لا مطلق المظنول في
 توسطها في الظهر والعشاء كل اناك والا على كذلك وقصرها
 في العصر والمغرب بما دون ذلك وانما اطلق ولم يخص التفصيل
 بسور المفصل لعدم النص على تعيين مخصوصه عندها وانما
 الوارد في خصوصها هذه السور وامثالها لكن النص وغيره
 في الاقسام بالمفصل والمراد بها بعد سجدة الفتح والحجرات
 والصفاء والصفاء الى آخر القرآن وفي مبداء قول آخر
 اشهرها الا قول انتهى مفصل لكثرة فواصله بالجملة بالاضافة
 الى باقي القرآن وما فيه من الحكم المفصل لعدم المنسوخ منه
 وكذا يجب قصر السور مع خوف التصيق بل قد يجب واختيار
 هل وهل تلك في صبح الاثنين وصبح الخميس فمن قولها في
 اليومين وفاة الله شرهما وسورة الحجعة والمنافقين في
 ظهرهما وجمعتا على طريق الاختتام ودوى ان من تركهما
 فيها متعبا فلا صلوة لمحتى بل يعجب قرأتها في الحجعة
 وظهرها لذلك وجعلت لارادة على ذلك لاستحباب جمعا
 والحجعة والتوحيد في صبحا وقبل الحجعة والمنافقين وهو
 مروي ايضا والحجعة والا على في عشاء المغرب والعشاء وروى

في صبح الاثنين وصبح الخميس
 في عشاء المغرب والعشاء وروى

في المغرب للحجعة والتوحيد لا مساحة في ذلك لانه مقام
 استحباب ويحرم قراءة الغزمية في الغزبية على اشر القولين قبل
 بحر الشروع فيها عبد الله ولو شرع فيها ساهيا عندك عنها وان
 تجاوز موضع نصفها لما لم تجاوز موضع السجود ومعه ففي
 العبدول وكلها والاختيار بما مع قضاء السجود بعدها وحيث
 وحل المص في الذكر الى الاول واخرها لفريضة عن التافه في
 قراءتها فيها ويجوز لها في محله وكذا الاستيعاب فيها الى قارى او
 يبيع على احوال القولين ويحرم استماعها في الفريضة فان فعل
 او مع اتفاقا وقتنا فوجوب لها وكلها وقضاها بعد الصلوة
 ولو صلى مع مخالفة بقية فقرأها تابعها في السجود لم يعتد بها على
 الاقوى والقابل بحجتها ما لا يقول بالسجودها في الصلوة فلا
 منع من الاعتدال من هذه الجهة بل من حيث فعل ما يعتد به
 الماسوم لا يطال به استحباب السجود بالقراءة في نوافل الليل
 والشرقي ونوافل النهار وكذا قيل في غير هاتين الفريضتين
 استحباب السجود بالليل منها والشرقي تطهيرها ما كان الكسوف
 ذلك لعدم اختصاص الخوف بالليل وجاهل الحديث عليه
 التعليم مع امكانه وسعة الوقت فان ضاق الوقت قراءتها

عو
 الحائض من الجنه يقول ان كان في فريضة
 او ما كان في فريضة او ما كان في فريضة

عو
 ما زاد من الاصل وبسبب الخوف من الكسوف
 فاعادها في الاصل فاعادها في الاصل

عو
 وقع لما يقع من المفسر ظاهره بالحق
 لا يبعد ان من منعه من سجدة فقرأه

عو
 فان اخطأ في سجدة فقرأه
 وان اخطأ في سجدة فقرأه

يحسن منها أي من الجاهل هذا إذا سمي قريشا فان لم يستلقت فهو
 كالجاهل بها الجمع وهل يقتصر عليها ويعوض عن الغاية
 ظاهر العيان الأول ولد دوس الثاني وهو الأشهر ثم إن لم يعلم
 غيرها من القرآن كونه ما يعلم بقدر الغاية وإن علم ففي التعديل
 منها ومنه قولان ما أخذوا كون لا بغاض قريب إليها والثاني
 الواحد لا يكون أصلا وبلا على التقديرين فيجربها واتر
 له في الحروف وقيل في الآيات والأول أشهر ويجب مراعاة
 الترتيب بين البنية والمبدئ فان علم الأول الآخر البنية والآخر
 قدومه أو الطرفين وسطا أو الوسيط حجة به وهكذا ولو أمكنه
 الترتيب قد علم ذلك لا في حكم القراءة تامة ومثل ما لو
 أمكن متابعة قارئ القراءة مع المصحف بل قبل بأخراجه
 اختيارا والأول اختصاصه بالنافذة فان لم يحسن شيئا منها
 قرأ من غيرها بقدرها أي لم يتقيد بالحد حروفا وحروفها
 مائة وخمسة وخمسون حرفا بالسبعة إلا لمن قل مالك
 فانها تزيد حرفا ويجوز الإقتصار على الأقل ثم قرأ السورة إن
 كان يحسن سورة تامة ولو تكلم بها عتقا عيا في اليد
 المساواة فان تعدد ذلك ولم يحسن شيئا من التلاوة ذكره

في قوله تعالى ولا تأخروا بها قرآنكم
 أي لا تأخروا عن تلاوتها ولا تأخروا
 عن تلاوتها عن غيرها من القرآن
 أي لا تأخروا عن تلاوتها عن غيرها
 من القرآن أي لا تأخروا عن تلاوتها
 عن غيرها من القرآن

في قوله تعالى ولا تأخروا بها قرآنكم
 أي لا تأخروا عن تلاوتها ولا تأخروا
 عن تلاوتها عن غيرها من القرآن
 أي لا تأخروا عن تلاوتها عن غيرها
 من القرآن

بقدرها أي بقدر الحاجة خاصة أما السورة فساقتة كما وهل
 يتجزئ بمطلق التلاوة بغير الواجب في الأخير من قولان اختار
 ثانيهما المصحف الذكرى لثبوت بدلية عنها في الجملة وقيل أخرى
 مطلق الذكر وإن لم يكن بقدرها على إطلاق الأمر ولا أولى
 ولعل يحسن الذكر قيل لا وقف بقدرها لأن كان يلزم عند القاء
 على القراءة قيام وقوله فإذا فات أحد ما بقي الآخر وهو حسن
 والفتح واللمشج سورة واحدة والفضل وليلا في سورة في المثنى
 فلو قرأ أحدهما في ركعة وجبت لأخرى على الترتيب والاختار
 خاليتين للدلالة على وحدتها وانما دلت على عدم الجزاء
 وفي بعضها تصريح بالتقدم مع الحكم المذكور وحكم حيث
 القول واحد وانما تظهر الفائدة في غيرها وتبين السجدة
 بينهما على التقديرين فالأصح لثبوتها بينهما قولان وكثيرا
 في المصحف المخرج عن القرآن حتى النقطة والأعراب ولا ينافي
 ذلك الوجه لو سلمت كما في سورة التمل ثم **يجب الجمع** متخيا
 إلى أن يصل كقائه معا كنية فلا يكفي ووجهها بغير إغناء
 كالأغناس مع إخراج الركبتين أو بينهما والمراد بوجهها
 بلوغها قدر الوارد أيضا لهما وصلتا إذا لاحت الملاحظة

في قوله تعالى ولا تأخروا بها قرآنكم
 أي لا تأخروا عن تلاوتها ولا تأخروا
 عن تلاوتها عن غيرها من القرآن
 أي لا تأخروا عن تلاوتها عن غيرها
 من القرآن

في قوله تعالى ولا تأخروا بها قرآنكم
 أي لا تأخروا عن تلاوتها ولا تأخروا
 عن تلاوتها عن غيرها من القرآن
 أي لا تأخروا عن تلاوتها عن غيرها
 من القرآن

في قوله تعالى ولا تأخروا بها قرآنكم
 أي لا تأخروا عن تلاوتها ولا تأخروا
 عن تلاوتها عن غيرها من القرآن
 أي لا تأخروا عن تلاوتها عن غيرها
 من القرآن

صبيته كلها وهي مجزية بالجملة الا انه غير معين عند المص بل
يكون عند حذف واحد لا يشرك له ولفظ عدم مطلقا ومع
اضافة الرسول الى المظهر على هذا هذا فإدراكنا يجب تحييد كزيادة
التسليم ويمكن ان يزيد الخضار في هذه الآية النص الصحيح وفيه
تردد في وجوب ما حذفناه ثم اختيار وجوبه بخير ويجب التمسك
بالسالمين بقدره وشجب التورك حاله كما مر ولان زيادة
في الثناء والثناء قبله وفي ثناءه وبعده بالمنقول **ثم يجب التسليم**
على احوال القولين عند ولحوظهما عندنا وله عبارتان
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته بخير فيما وباتهما بدا كان هو الواجب
وخرج بين الصلوة واستحب الاخر ما العبارة الاولى فعل
لا لا جرائها والخرج من الصلوة في الاخبار الكثيرة واما الثانية
فخرجية بالجماع ففعل المص وغيره وفي بعض الاخبار تقديم الاول
مع التسليم المستحب والخرج بالثاني وعليه المص في الذكرى
البيان وما جعل الثاني سخيا كما كان كما اختار المص هنا
فليس عليه دليل واضح وقد اختلف في كلام المص واختار هنا
وهو من آخر ما ضفناه وفيه بالآلة الالقية وهو من اوله وفي

في قوله التسليم المستحب
فخرجية بالجماع ففعل المص وغيره
وفي بعض الاخبار تقديم الاول
مع التسليم المستحب والخرج بالثاني
وعليه المص في الذكرى

البيان انكم غاية الانكار فقال بعد البحث عن الصيغة الاولى
واوجها بعض المتأخرين وخبر بها وبين السلام عليكم وجعل
الثانية منها مستحبة واذا ركب جواز السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين بعد السلام عليكم ولم يذكر ذلك في خبر ولا يصح
بالقائلون بوجوب التسليم واستحبوا يجعلونها مقدمة عليه
وفي الذكرى نقل وجوب الصغتين بخبر عن بعض المتأخرين و
قال انه قوي منين الآية لا قائل من القدماء وكيف يحق عليهم
مثل لو كان حقا ثم قال ان الاحباط للدين الايمان بالمتقين
جميعا بآية السلام علينا لا بالعكس في لم يأت بخبر منقول ولا
مص مشهور سوى ما في بعض كتب المحقق ويعتقد بآية السلام
وجوب الصيغة الاخرى وما جعله احتياطا قد ابطا في الرأى
الالقية فقال فيها ان من الواجب جعل المخرج ما يقدمه من احد
العبارتين فلو جعله الثانية لم يخرج وبعده ذلك كذا في الاقوى الاجزاء
في المخرج بكل واحدة منهنما والمشهور في الاخبار تقديم السلام
علينا النوع التسليم المستحب لانه ليس لحياطا ذكرى في الذكرى
لما قد عرفت من حكمه بخلاف فضلا عن غير ويستحب فيه
التورك كما مر واما المنزلة التسليم الى القبلة ثم بوجوبه

في قوله التسليم المستحب
فخرجية بالجماع ففعل المص وغيره
وفي بعض الاخبار تقديم الاول
مع التسليم المستحب والخرج بالثاني
وعليه المص في الذكرى

في قوله التسليم المستحب
فخرجية بالجماع ففعل المص وغيره
وفي بعض الاخبار تقديم الاول
مع التسليم المستحب والخرج بالثاني
وعليه المص في الذكرى

عنه غرضه اما الاول فلم تقف على مستند وانما النص
القول على كونه الى القبلة بغير ايمان وفي الذكرى لا على الاجماع على
نفي الايمان الى القبلة بالصغيرين وقد اشتهر هذا وفي رواية
القبلة واما الثاني فذكر الشيخ وتبعه عليه الجماعة واستدلوا
عليه بما لا يفيده ولا نام يوم في صفحة وجهه ميتا بمعنى انه
يبتدى به الى القبلة ثم يشير ببقية الى اليمين وجهه والمأموم
كذلك الثاني يرمى الى عيبه بصفحة وجهه كالامام مقصرا على تسليمه
واحد ان لم يكن على يمين احد ان كان على يمين احد سلم
اخرى بصفحة السلام عليكم مؤبدا وجهه الى يمين احد
جعل ايتابويه الحائط كما في استحباب التسليمين للمأموم والملا
فيه وفي الايام بالصفحة كالايمان بخمس العين من عدم الدلالة عليه
ظاهر لكن مشهور بين الاصحاب لا راد له ويقصد المصنف بصفحة
الخطاب في تسليم الانبياء والملائكة والائمة والمسلمين من
الانس والجن ان يحضهم بiale ويخاطبهم بما لا كان تسليما
بصفحة الخطاب لخوا وان كان مخرجا عن العهد ويقصد المأموم
مع ما ذكره الرد على الامام لا يداخل فيمن جازا بل يستحب للامام
فصل المأمومين عن على الخصوص مضافا الى غيرهم ولو كانت

بالعينين

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

وظيفة المأموم التسليم مرتين فليقصد ذلك في كل ركعة وعلى الإمام
والثانية قصد مقصود وليتحب السلام المشهور قبل الصلاة
وهو التسليم عليك يا النبي ورحمته وبركاته السلام على أنبياء
الله ورسالة السلام على جبرئيل وميكائيل والملائكة المقربين والسلام
على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا ينبي بعده **الفصل الرابع في**
باقى سجاتها وقد ذكر في تضاعيفها وقبلها حلة منها وبقي حلة أخرى
وهي ترتيب التكبير تسعين حريرة وظاهرها شافيا وبقي الدين في
حدائقه اذنية كما ترى في تكبير الركوع ولقد كان بيان في تكبير الاحرام
اولى منه فيه لايزاؤها والقول بوجوبه فيه زيادة مستقبل القبلة
يبطون الدين حال الرفع مجموعا للاصابع مبسوطة الابهاميين
على شبر القولين وقيل يصحبها اليها مبتدأ بعند انتهاء الرفع والوضع
عند انتهاء على صح الاقوال والتوجه سبست بركت اقل الصلوة
قبل تكبير الاحرام وهو الافضل وبعدما اوبالتهوية في كل صلوة
فهر وتصل على الاقوى سرا مطلقا بركت ثلثتها ويدعو بقوله اللهم
اننا الملك الحق المبين لا اله الا انت لا شريك لك ويدعو بركت
ليك وسعديك الخ وواحدة ويدعو بقوله يا محسن قد تابك الله
الخ وروى في هذا الدعا قبل التكبيرات ولا يدعو عبد السادة

[illegible]

اضاف الى الكتاب إنشاء المطبعة
وهو انشائها

تذکرہ اولیٰ انبیا علیہ السلام
تذکرہ اولیٰ انبیا علیہ السلام
تذکرہ اولیٰ انبیا علیہ السلام

از انقول بوجهی باشد و فی خبره الامور ظاهر
از این انجمنه و فی خبره الامور ظاهر
المعبره و فی خبره الامور ظاهر
و فی خبره الامور و فی خبره الامور

واقفة
قاله والرضى ما

لا خلاف في هذا القول بل هو منصوص عليه في كتابي
في الأصول وفي فروع الفقه كذا في كتابي في الأصول
وفي فروع الفقه كذا في كتابي في الأصول

في بطلان الصلوة به بين وقوعه عليها وسواء على شهر القبول
 ويحرم قطعها أي قطع الصلوة الواجبة اختياراً الذي هو بطلان
 العمل المقصود لا إلا ما أخرجه الدليل وأحرز بالاختيار من قطعها
 لفروقه كقبحه وحفظه من محرمه من تلويحها وقيل جاز
 بخلافها على نفس محرمه وأحرز ما لا يخاف ضياعه ولو لم يكن فيها
 ضرراً مأكداً ولو لم يكن إلا النجاسة التي توجب اوبئة فيجوز القطع
 في جميع ذلك وقد يجب أكثر من هذه الأسباب ويباح لبعضها
 كحفظ المال اليسير الذي لا يضره وقيل الحية التي لا يخافها إذا
 يمكن لأحرار زير المال الذي لا يبالى بموته وقد يستحق استدراك
 الأذان المنع وقلة الجمع في ظهره وخوفها من قسمها
 الأحكام الخمسة ويجوز قتل الحية والعقرب في أثناء الصلوة
 من بطلان إذا لم يتلزم فعلاً كثيراً الأذن فيه نصاً وعملها
 بالحصى وشبهها خصوصاً الكثير السوء والقتل وهو الأصوب
 فيه من القضاء على كراهية ويكره الالتفات عما لا
 بالبصر والوجه في الصلاة لما تمت وحمل على فعل الكمال
 جمعاً وفي خبر عن علي بن أبي حمزة عليه وآله أنه يخاف الذي يحول
 وجهه في الصلوة أن يحول الله وجهه وجهه حار والمزاحمة

وقيل
 في بطلان
 الصلوة
 به بين
 وقوعه
 عليها
 وسواء
 على
 شهر
 القبول

والصلاة
 في بطلان
 الصلوة
 به بين
 وقوعه
 عليها
 وسواء
 على
 شهر
 القبول

وحية قلبه كوجه قلبه الحار في عدم اطلاع على ظهور العلوية وعدم
 أكرامه بالكال لأن العلوية والتشاؤم بالحكمة يقال تأؤب ولا
 يقال تأؤب قال الجوهري والتأؤب وهو التأؤب فعل الصلوة
 على علم أنها من الشيطان والعيب شيء من أعضائه لما قاله الخشوع
 المأمور به وقد لا ينسج من رجل يعين في الصلوة فقال الخشوع
 قلب هذا الخشوع جوارحه والتأؤب مثل الدعاء وحضوره إلى
 القبلة واليه من بين يديه والفرقة الأصابع والتأؤب بحرف
 واحد وأصل قولهم أؤب عند الشكاية والتأؤب والمراد هنا التأؤب
 به على وجه لا يظهر منه حرفان ولا من به أي الحرف الواحد
 هو مثل التأؤب وقد يحسن التأؤب بالمرضى وما أفيد من التأؤب
 والغالب والرجح ما فيه من سلب الخشوع ولا يقال بالتأؤب الذي
 هو روح العبادة وإنما مدعاة النوم وإنما ذكره إذا وقع ذلك
 قبل التلبس بها مع سعة الوقت ولا حرم القطع إلا أن يخاف
 ضربه المرأة كالرجل في جميع ما سلف إلا ما استثنى من
 عنه ما يستحب للمرأة قال المصنف في البيان ولا يجبر فضيلة المرأة
 أو شرف البقعة وفي نفي الكراهة باحتياجه إلى التيمم نظر
تمت المرأة كالرجل في جميع ما سلف إلا ما استثنى من

تأؤب به من تركه كمن تركه
 تأؤب به من تركه كمن تركه

تأؤب به من تركه كمن تركه

تأؤب به من تركه كمن تركه

تأؤب به من تركه كمن تركه

تأؤب به من تركه كمن تركه

في قوله تعالى

عنه ان يفتح المائدة حرة كانت امه ان يجمع بين قديها في
 القيام والجل يغرب بينهما في الية ودون قدر ثلثا ما يجمع
 متجارت وتقيم نية الى هديرها يد بها وضع يد بها فوق
 ركنها ركنها ظاهر انها تفتح قد اخذنا القول وتما في الوضع
 وظاهر التوبة ان يجمع بين الاغنياء ان يجمع كمالها ما فوق يكتفي بالآلة
 على ما يقوله لئلا متطاما ان يفتح يفتح غير ثلثا في الاختلاف
 باختلاف وضعها بل باختلاف الاغنياء او يجمع حال ثلثها
 ويجمع على التباين من دون قاء بينهما على غير قياس
 تشية الية بفتح الحصة فيها والتا في الواحدة وتبدا القعود
 تلك الحالة قبل التجود ثم تفتح فاذا انتمت تمت فغنيا
 ودعت ركنها من الارض فاذا انتمت افسلت اسللا
 معتد على حبتها يد بها من غير ان يفتح غير ثلثا ويجمع لفتح
 بين هيئة الرجل والمرأة **الفصل السادس في حقبة الصلاة**
 الواجبة وما يحتاج من المندوبة فيها الوجبة وهي كتمان
 كالصبر عوض الظهور فلا يجمع بينهما لفتح تقع الجملة صحيحة
 تجزئ عنها وربما استفيد من حكمها عوضها مع عدم تقيده
 لوقتها ان وقتها وقت الظهور فضيلة واجزا وبه قطع في الدوس

في قوله تعالى

في قوله تعالى

في قوله تعالى

في قوله تعالى

والبيان فظاهر القصور يدل عليه وذهب جماعة الى امتداد وقتها
 الى الخلق خاصة ومال اليه المعص في الالفية ولا شاهد له الا ان
 يقال بانه وقت الظهور اي وجب فيها تقديم الخطيبين **المستعملين**
 على جملة ائمتهم بصيغة التثنية والتثنية بما سأل في وجوب الشاكر
 على الهيئة وعادة كثير منهم المص في الذكرى خالية عنه نعم هو موجود
 في الخطيب المنفرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على زيادة على قول القائل
 والصلوة على النبي والصلوة على الله على السلم بلفظ الصلوة اي وجب
 يقر بها باشاء من النبي والوعظ من الوصية تقوى الله واكثر
 على الطاعة والتخدير من المعصية والاعتذار بالذات وما شاكل
 ذلك ولا يعين لفظه ويخرج مباح فيكفي طيعوا الله او
 اتقوا الله ونحوه ويحتمل وجوب الخطيب على الطاعة والرجوع عن المعصية
 للناس وقوله سورة خفيفة قصيرة او آية تامة الفائدة بان
 يجمع معنى مستقلا بعد من وعلا وعلا وحكم وقصة تدخل
 في معنى الحال فلا يجرى مثل مدتها هاتان والقرى التي ساجدة
 ويجب فيها التنية والعربة والترتيب بين الاجزاء كما ذكر والمولا
 وقيام الخطيب مع القعدة والجلوس بينهما وسماع العدد
 المعبر والطهارة من الحدث والخشب في اصح القولين والوقت

في قوله تعالى

في قوله تعالى

في قوله تعالى

في قوله تعالى

في قوله تعالى

كل ذلك للاتباع واضحا من يمكن معاهد من المؤمنين وترك
الكلام مطلقا وشيخ بلاغة الخطيب ^{بمعنى} جمعة بين القضاة
التي هي ملكة يقتدر بها على التعبير عن مقصوده بلفظ فصيح ^{حاشا}
عن ضعف التأليف وتنال الكلمات والتعقيد وعن كونه
غريبة وحشية وبين البلاغة التي هي ملكة يقتدر بها على التعبير
عن الكلام الفصح المطابق لمقتضى الحال بحسب الزمان والمكان
والسامع والحال ونزاعته عن الزايل الخلقية والذوقية ^{التي}
بحيث يكون مؤثرا بما يأمر به من غير ان يعمى عن مقتضى
في القلب فان الموعظة اذا خرجت من القلب دخلت في القلب
واذا خرجت من مجرد اللسان لم تجا ولا تزان ^{بمعنى} ومحافظة على
او بل الاوقات ليكون وفق لقبول موعظته والتعظيم ^{بمعنى}
وصيغ التأني مضيئا الى الخلق والردا وليس افضل ^{بمعنى}
والخطيب ولا عتدا على شيء حال الخطبة من سيف او قوس
او عصا للاتباع ولا يعتقد الجمعة الا بالامام العادل عليه السلام
او نائبه جبرضا او عموما ولو كان نائبه فيها جابعا للترابط
الفتوى مع امكان الاجتماع في الغيبة هذا في الاجتزاء ^{بمعنى}
بالغيبه حال الغيبة لا منصوص من الامام عليه السلام

هذا هو الحق
بمعنى جمعة بين القضاة
بمعنى جمعة بين القضاة

بمعنى جمعة بين القضاة

بقوله انظر الى رجل قد روى حديثا لا يخرج من أصل
الربع حضور الامام ^{بمعنى} لا يعتقد الجمعة الا بالامام او نائبه الخاص
المقصود بالجمعة او ما هو اعلم منها وبتدوينه تسقط وهو موضع فاق
واما في حال الغيبة كذا الزمان فقد اختلف الاحزاب في وجوب
الجمعة وتخرجها فالمصنف اوجبها مع كون الامام في حال التحقيق
الشرط وهو اذا كان الامام الذي هو شرط في الجملة واجما وهذا القول
صريح في الدور ايضا وما قيل بوجوبها حيث كان الامام
يخرجها فقيهه ^{بمعنى} علا باطلاق الأدلة واشترط الامام او نائبه
ان سلم ثم يختص بحال المحض ولو كان في غير عهده يبقى عموم الأدلة
من الكتاب والسنة خالين عن المعارض وهو ظاهر اكثر من
المصنف في البيان فانهم يكفون بان كان الاجماع مع باقي الشرط
وربما جرحوا عن حكمها حال الغيبة بالجواز تارة وبلاستحباب
اخرى نظرا الى اجماعهم على عدم وجوبها جبرضا ^{بمعنى} وتماحبا على
تقديم تخيير ابنها وبين الظاهر لكن اعتمدوا فضل من الظاهر
مع الاستحباب بمحضها او واجبة تخير سحبة غيبا كما في جميع
اؤاد الواجب الخیر اذا كان بعضها واجبا على الباقي وعلى هذا
ينوي بها الوجوب بخبر عن الظاهر وكثيرا ما يحصل الانسحاب

بمعنى جمعة بين القضاة
بمعنى جمعة بين القضاة

بمعنى جمعة بين القضاة
بمعنى جمعة بين القضاة

بمعنى جمعة بين القضاة
بمعنى جمعة بين القضاة

اقامتها عند او فساد من فسخ ولا يتعد جمعان في اقل من
 فسخ بل يجب على من يشترط في الفسخ الاجتماع على جهة واحدة
 كفاية ولا يختص بحضور يقوم الا ان يكون الامام فيه في كل يوم
 اثني اثنين او محصل هذا الشرط وما قبله ان من بعدهما بعد
 فسخ يتعين عليه الحضور ومن زاد عنه في فسخين يتعين
 ومن اقامتها عند ومن زاد عنها يجب اقامتها عند او
 في مادن الفسخ مع الامكان ولا سقطت ولو صلوا ازيد
 جمعة في مادن الفسخ تحت السابقة خاصة وبعد الاخرة
 ظهر وكذا المشبهة مع العار في الجارية ما لو اشبهه التيق
 الاوان وجبا فاذ للجمعة مع بقاؤها خاصة على المخرج
 محققين او متفرقين بالمعسر والظاهر مع مخرجه ويحكم
 الى مسافر اذا لم يحضرها بعد الا ان كان على المكلف بها انما
 لتعويته الواجب وان امكنه اقامتها في طريقه لان تجوز على
 تقديمه وقد تضمن معنى ذلك في سفره فيصير لا يقيم فيه مع احتمال الجوا
 فيما لا تصرفه مطلقا لعدم العنوان وعلى تقدير المنع في السفر الطويل
 يكون عاصيا به الى محل لا يمكنه فيه العود اليها فيعتبر المسافر مخرج
 ولو انظر اليه شرعا كالج حيث تغوت الرفقة او الجاه حيث لا

هذا هو الوجه في صحة الفسخ
 في كل يوم اثني اثنين
 او محصل هذا الشرط
 وما قبله ان من بعدهما بعد
 فسخ يتعين عليه الحضور
 ومن زاد عنه في فسخين
 يتعين ومن اقامتها عند
 ومن زاد عنها يجب اقامتها
 عند او في مادن الفسخ
 مع الامكان ولا سقطت
 ولو صلوا ازيد جمعة
 في مادن الفسخ تحت
 السابقة خاصة وبعد
 الاخرة ظهر وكذا
 المشبهة مع العار في
 الجارية ما لو اشبهه
 التيق الاوان وجبا
 فاذ للجمعة مع بقاؤها
 خاصة على المخرج
 محققين او متفرقين
 بالمعسر والظاهر مع
 مخرجه ويحكم الى
 مسافر اذا لم يحضرها
 بعد الا ان كان على
 المكلف بها انما لتعويته
 الواجب وان امكنه
 اقامتها في طريقه لان
 تجوز على تقديمه وقد
 تضمن معنى ذلك في
 سفره فيصير لا يقيم
 فيه مع احتمال الجوا
 فيما لا تصرفه
 مطلقا لعدم العنوان
 وعلى تقدير المنع في
 السفر الطويل يكون
 عاصيا به الى محل لا
 يمكنه فيه العود اليها
 فيعتبر المسافر مخرج
 ولو انظر اليه شرعا
 كالج حيث تغوت
 الرفقة او الجاه حيث لا

هذا هو الوجه في صحة الفسخ
 في كل يوم اثني اثنين
 او محصل هذا الشرط
 وما قبله ان من بعدهما بعد
 فسخ يتعين عليه الحضور
 ومن زاد عنه في فسخين
 يتعين ومن اقامتها عند
 ومن زاد عنها يجب اقامتها
 عند او في مادن الفسخ
 مع الامكان ولا سقطت
 ولو صلوا ازيد جمعة
 في مادن الفسخ تحت
 السابقة خاصة وبعد
 الاخرة ظهر وكذا
 المشبهة مع العار في
 الجارية ما لو اشبهه
 التيق الاوان وجبا
 فاذ للجمعة مع بقاؤها
 خاصة على المخرج
 محققين او متفرقين
 بالمعسر والظاهر مع
 مخرجه ويحكم الى
 مسافر اذا لم يحضرها
 بعد الا ان كان على
 المكلف بها انما لتعويته
 الواجب وان امكنه
 اقامتها في طريقه لان
 تجوز على تقديمه وقد
 تضمن معنى ذلك في
 سفره فيصير لا يقيم
 فيه مع احتمال الجوا
 فيما لا تصرفه
 مطلقا لعدم العنوان
 وعلى تقدير المنع في
 السفر الطويل يكون
 عاصيا به الى محل لا
 يمكنه فيه العود اليها
 فيعتبر المسافر مخرج
 ولو انظر اليه شرعا
 كالج حيث تغوت
 الرفقة او الجاه حيث لا

لا يحتمل الحال تأخير او عقلا باءا الخلف الى فوات فرضه بغيرها
 لم يحرم والتحريم على تقديمه مؤكدا وقد وثق قوما سافروا كذلك
 تحسيف بهم واخرى من اعطى عليهم خباؤهم من غير ان يروا
 ويزاد في فواتها عن غيرها من الايام اربع ركعات مضافة الى اقلها
 الظهور في عصر الجمع عشرين كلها للجمعة فيها ولا يفضل جعلها
 اى العشرين سدا من مائة مستان في الاوقات الثلاثة هو
 المعهودة وهي انبساط الشمس عقدا ما يذهب شعاعها وارتقاها
 وقيامها وسط النهار قبل الزوال وركعتان وهما الباقيتان من
 العشرين عن الاوقات الثلاثة تغفل عند الزوال بعد على افضل
 او قبله يدير على رواية ودون سطها كذلك جعلت الانبساط
 بين الفريدين ودون فعلها الجمع يوم الجمعة كغيره من الايام
 للجمعة عن السجود في الركعة الاولى بعد قيامهم عنه و
 يلحق ولو بعد الركوع فان لم يتمكن منه الى ان يجد الامام في الثانية
 وسجد مع ثمانية الامام نوى بها الركعة الاولى لا انه لم يجد لها
 تعبدا ويطلق فيمنصرف الى ما في ذمته ولو نوى بها الثانية
 بطلت الصلوة لزيادة الركعة في غير محله وكذا لو روجع عن
 ركوع الاولى وسجد بها فان لم يديه كهما مع ثمانية الامام

خشوا الارض لا يفتنوه

الحاكم في تفسيره قوله لا يفتنوه

هذا هو الوجه في صحة الفسخ
 في كل يوم اثني اثنين
 او محصل هذا الشرط
 وما قبله ان من بعدهما بعد
 فسخ يتعين عليه الحضور
 ومن زاد عنه في فسخين
 يتعين ومن اقامتها عند
 ومن زاد عنها يجب اقامتها
 عند او في مادن الفسخ
 مع الامكان ولا سقطت
 ولو صلوا ازيد جمعة
 في مادن الفسخ تحت
 السابقة خاصة وبعد
 الاخرة ظهر وكذا
 المشبهة مع العار في
 الجارية ما لو اشبهه
 التيق الاوان وجبا
 فاذ للجمعة مع بقاؤها
 خاصة على المخرج
 محققين او متفرقين
 بالمعسر والظاهر مع
 مخرجه ويحكم الى
 مسافر اذا لم يحضرها
 بعد الا ان كان على
 المكلف بها انما لتعويته
 الواجب وان امكنه
 اقامتها في طريقه لان
 تجوز على تقديمه وقد
 تضمن معنى ذلك في
 سفره فيصير لا يقيم
 فيه مع احتمال الجوا
 فيما لا تصرفه
 مطلقا لعدم العنوان
 وعلى تقدير المنع في
 السفر الطويل يكون
 عاصيا به الى محل لا
 يمكنه فيه العود اليها
 فيعتبر المسافر مخرج
 ولو انظر اليه شرعا
 كالج حيث تغوت
 الرفقة او الجاه حيث لا

يختار

عقب خمسة صلوة للناسك بمضي وعقب عشر بغيرها من بركات
 ولما ظهر يوم النحر واخرها صبح آخر التشرية او ثمانية ولو كانت بعض
 هذه الصلوات كبر مع قضاها ولو في التكبير خاصة اني حيث
 ذكر وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الا الله والله اكبر
 اكبر على ما هدانا ويزيد في تكبير الاصح على ذلك الله اكبر على ما رزقنا
 من بركة الامام وروى في ما غر ذلك بزيادة ونقصان وفي
 الدرر اجتناب الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله
 على ما هدانا وله الشكر ما اولانا والكل جائز قد كثر الله حسن على
 كل حال ولو اتفق عميد جمعة خير القري التي الذي حضرها في
 البلد قريته قربة كانت ام بعيدة بعد حضور العبد في حضور
 الجمعة فيصليها واجبا وعدمه فيسقط ويصلي الظهر فيكون
 وجوبها عليه تحييرا ولا قوي عموم التحجير لايام وهو الذي
 اختار المصنف في غير ما هو فوجب عليه الحضور فان تمت
 الشرايط صلاحها ولا انقطعت عنه ويستحب لاي اعلام الناس
 بذلك في خطبة العيد وهذه الصلوة الايات جمع اية وهي
 العلامة سميت بذلك لاسباب المذكورة لانها علامات
 على احوال التباعة واخا ويعنيها ولا زلها وتكوير الشمس

من

والقمر والايات التي تجلبها الضلوع وهي الكسوف وكسوف الشمس
 وكسوف القمر فاما ايام احدها تغلب الايام او لاطلاق الكسوف
 عليها حقيقة كما يطلق المحوف على التواريخ والام للعهد الذي
 وهو الشايح من كسوف القمر دون باقي الكواكب وانكساف الشمس
 بتمامها والزلزلة وهي خفية الارض والريح السوداء والصفراء و
 كل محوف سماوي كالظلمة السوداء والصفراء المتعكر عن
 الريح والريح العاصفة زيادة على المعهود ولان اوقات الارض
 او انشفت بلون نال في وضائط ما الخاف معظم الناس و
 نسبة الخاف الى السماء باعتبار كون بعضها فيها واراد بالتمه
 مطلق الغلو والمنسوبة الى خالق المياه ونحو لاطلاق فيستر
 الى الله تعالى كثيرا وجه وجوب الجمع في تحييد زارة عن الباقي
 المفيدة لكل وبها يصف قول من حصها بالكوفين وايضا
 اليها شيئا مخصوصا كالمص في الالية وهذه الصلوة ركعتان
 في كل ركعة سجدة واحدة وخمس ركعات وقيامات وقراءات ووجوبها
 الية والتحريم وقراءة وسورة ثم الركوع ثم يرفع رأسه منه
 الى ان يصير قائما مطمئنا ويقرأها هكذا خمساً ثم يجلس
 ثم يقوم الى الثانية ويضع كاحضه ولا هذا هو الافضل

عقب خمس عشرة صلوة للناسك بمضي وعقب عشر بغيرها من بركات
 ولما ظهر يوم النحر واخرها صبح آخر التشرية او ثمانية ولو كانت بعض
 هذه الصلوات كبر مع قضاها ولو في التكبير خاصة اني حيث
 ذكر وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الا الله والله اكبر
 اكبر على ما هدانا ويزيد في تكبير الاصح على ذلك الله اكبر على ما رزقنا
 من بركة الامام وروى في ما غر ذلك بزيادة ونقصان وفي
 الدرر اجتناب الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله
 على ما هدانا وله الشكر ما اولانا والكل جائز قد كثر الله حسن على
 كل حال ولو اتفق عميد جمعة خير القري التي الذي حضرها في
 البلد قريته قربة كانت ام بعيدة بعد حضور العبد في حضور
 الجمعة فيصليها واجبا وعدمه فيسقط ويصلي الظهر فيكون
 وجوبها عليه تحييرا ولا قوي عموم التحجير لايام وهو الذي
 اختار المصنف في غير ما هو فوجب عليه الحضور فان تمت
 الشرايط صلاحها ولا انقطعت عنه ويستحب لاي اعلام الناس
 بذلك في خطبة العيد وهذه الصلوة الايات جمع اية وهي
 العلامة سميت بذلك لاسباب المذكورة لانها علامات
 على احوال التباعة واخا ويعنيها ولا زلها وتكوير الشمس

ويجوز له الاقتصار على قراءة بعض السورة ولو آية لكل ركوع ولا
 يحتاج الى قراءة الفاعلة الا في القيام الاول ومنه اختيار البعض
في كل ركعة مع الحمد بان يقرأ في الاولى وآية
ثم يقرأ الآيات على باقي القيامات بحيث يكملها في آخرها
لو اتم مع الحمد في ركعة سورة اى قرأ في كل قيام منها الحمد وسورة
تامة وبعض في الركعة الاخرى كما ذكرنا في الايام السورة
في بعض الركعات وبعض في آخرها جاز والضابط انه متى
ركع عن سورة تامة وجب في القيام عند الحمد تغيير بين
الحال سوت معها وتبعضها ومتى ركع عن بعض سوت
تجزئة القيام بعد بين القراءة من موضع القطع ومن غير السورة
متقدما ومتأخرا ومن غيرها ويجب عادة الحمد بعد الاول
مع احتسابه عدم الوجوب في الجميع ويجب مراعاة سورة فصاعدا
في الحمد ومتى تبدل وجبا عادة الحمد سواء كان سجدة عن سورة
تامة ام بعض سوت كالوكان قد اتم سورة قبلها في الركعة ثم
لذان بقي على ما مضى ويشترع في غيرها فان بقي عليها وجب سورة
غيرها كاملة في سجدة الحمد ويشترع القنوت عقب كل روج من
القيامات تنزلا لها منزلة الركعات فيقنت قبل الركوع
 آيات

في كل ركعة مع الحمد بان يقرأ في الاولى وآية ثم يقرأ الآيات على باقي القيامات بحيث يكملها في آخرها

الثاني والاربع وهكذا والتكبير للركع من الركوع في الجميع عند الخلق
 والعاشر من غير شمع وهو قنية كونها ركعات والتبع ^{عشر}
 وهو قول مع الله لمن حمد في الخامس والعاشر خاصة تنزلا للقنوت
 منزلة ركعتين هكذا ورد النص بما يوجب اشتباه حالها ومن ثم
 حصل الاشتباه لو شك في عددها نظر الى انها ثمانية او
 ازيد ولا قوى انها في ذلك ثمانية ^{او ازيد} وانها ركعات فقال
 فالتك فيهما في محلها يوجب فعلها وفي عددها ^{او ازيد} فالحال
 على الأقل وفي عدد الركعات مطلق وقراءة السور الطوال كما
 الانبياء والكهف مع السعة ويعلم ذلك بالارصاد واجبا
 من يقيد قوله الظن الغالب من اهلها والعلمين والافتقار
 اول جند من خروج الوقت خصوصا على القول بانها اخذ في
 الاجزاء نعم لوجعلنا في تمامها ^{او ازيد} النظر الى الحسوس
 والحج فيهما وان كانت نهائية على الراجح وكذا الحمد في الجمعة و
 العيدين احتسابا بالجماع ولو جامع صلى الآيات الحاضرة
 اليومية قد تم ما شاء منها مع سعة وقبها ولو قضيت
 احديهما خاصة قد تمها الى المصنعة جمعا بين الحين ولو
 قضيتا معا فالحاضرة مقدمة لان الوقت لها بالاحالة ثم

ان بقي وقت الايام صلاها اداء والاستطقت ان لم يكن قوط
 في تأخير احدهما والا فلا قوي وجوب القضاء وتصل في هذه الصلوة
 على الرحلة وان كانت معقولة الا لعذر كمن غلبت عليه
 معها التزول شقة لا يتحمل عادة فيصل على الرحلة كمن غلبها
 من الغرائض ويقضي هذه الصلوة مع الغزوات وجوبا مع تعذر التزول
 او نسيان بعد الغزاة لا يسقط مطلقا او مع استيعاب
 الاصل في وقت الفجر اجمع مطلقا سواء علم بتمامه لم يعلم حتى خرج الوقت
 اما لو لم يعلم به فلا استوعب الاحتراق فلا قضاء وان ثبت بعد ذلك
 وقوعه بالنسيان او التواتر في المشهور وقيل يجب القضاء مطلقا وقيل لا يجب
 مطلقا وان تعذر ما لم يستوعب وقيل لا يقضي اناسي ما لم يستوعب
 لو قيل بالوجوب مطلقا في غير الكسوفين وفيهما مع الايات كان قويا
 عملا بالقرآن في الكسوفين وبالعصومات في غيرها ويستحب الغسل
 للقضاء مع التعمد والاستيعاب وان تركها جهلا بل قيل بوجوبه
 وكذا استحباب الغسل للجمعة استلزاما لذكر الاغسال المسنونة
 لمناسبة ما ووقته ما بين طلوع الفجر يومها الى الزوال وافضل
 ما قرب الى الاخرى ويقضي بعده الى آخر السبب كما يجعله خائفا
 عدم التمكن منه في وقته من الخميس ويوم العيدين وفراى

استيعاب
 لا يقضي في يوم الجمعة
 لا يقضي في يوم الجمعة

شهر رمضان الخمس عشر وهي العدد الفرد من اولها الى آخره
 ليلة الفطر اولها وليلة نصف رجب وشعبان على المشهور في
 الاول والمروى في الثاني ويوم المبعث وهو السابع والعشرون
 من رجب المشهور والعذير وهو الثامن عشر من ذي الحجة ويوم
 المباهلة وهو رابع عشرين من ذي الحجة على الاصح وقيل خامس عشرين
 يوم عرفة وان لم يكن بها ويترز القرب والمشيور لان يوم
 نزول النزل المحل وهو الاعتدال الربيعي والاحرام للحج والعمرة
 والطواف واجبا كان ام ندبا وزيارة احد المعصومين و
 لواجبها في مكان واحد داخل كما يدخل باجتماع اسبابه مطلقا
 والسعي الى زوية المصلوب بعد ثلاث ايام من تملكه مع الزوية
 سواء في ذلك مصلوب الشجر وغيره والتوبة عن فحشاء او قبح
 مطلق الذنب وان لم يوجب الفسق كالصغيرة الساذجة وبنيه
 بالتوبة على خلاف المفيد حيث حصد بالكبائر وصلوة الحاجة
 وصلوة الاستحسان لا مطلقا بل في موارد مخصوصة من اصنافها
 فان منها ما يفعل قبل وما يفعل بعده على ما فعل في محله
 الحرم بمكة مطلقا او دخول مكة والمدينة مطلقا وقيل المفيد
 المدينة باداء فريضة ونفل ودخول المسجد الحرامين وكذا دخول

عليه السلام

شرقه الله تعالى

الكعبة وإن كان جزءا من المسجد لا أنه يشعخص بخصيص دخولها
 وتظهر الفارق فيما لو لم يؤد دخولها عند الفصل السابق فإنه لا
 لا يدخل فيه كما لا يدخل عند المسجد في غسل دخول مكة الأبيدية
 عنده وهكذا ولجميع المقاصد قد اختلفت **ومنها التعلق**
الندوة **وتشبهها** من المعاهد والمخالفات وفيها
 للندوة المشرع وتشبهه في نهضة مشروعة في وقتها
 او عدا مشروعا فقدت واحترام المشرع فالوند ما عدا
 ترك واجب وفعل محرم شكل او عكسه زجرا او ركعتين
 بركوع واحد وسجدتين ونحو ذلك ومنه نذر صلوات العبد
 في غير ونحوها ونشاط المشرع ما كان فعلا جائزا قبل
 التذرع في ذلك الوقت فلونذركعتين جائزا وما شيا وبغير
 سورة او الى غير القبلة ما شيا او ركعا ونحو ذلك انعقد ولو
 اطلق شرطها شرط الوجبة في جود القولين **ومنها صلوة**
التياب باجادة عن الميت بربما او بوصية النافذة او بحمل
 من الولي وهو اكبر العاقل الذكور عن الاب لما فات من الصلوات
 في مرضه او سقيا او مطلقا وسقيا في تحريم وهي بحسب
 ما يلتزم به كيفية واكينة **ومنها المندوبات صلوة**

في وقتها
 في وقتها
 في وقتها

في وقتها

في وقتها

وهو طلب الشئ وهو انواع اذناه اذنا بالصلوة ولا خلف صلوة
 واوسطه اذناه خلف الصلوة وافضل الاستسقاء بركعتين
 خطبتين وهي كالعبدتين في الوقت والتكبير والزيادة في
 الركعتين والمجرى والقراءة والخروج الى الصلوة وغير ذلك الا ان
 القنوت هنا طلب الغيث وتوفير المياه والتخفيف والامام
 وغيره الرادائيا ويا راعيا الفراغ من الصلوة فيجعل يديه
 وبالعكس للاتباع والتعالي ولوجعل مع ذلك علاه اسفله
 ظاهر باطنه كان حسنا وبترك نحو لا تحيى نبي ولكن الصلوة
 بعد صوم ثلاث ايام اطلق بعدتها عليها تعظيلا لأنها تكون في
 اول الثالث آخرها الاخير وهو مخصص فلذا قد يه او الوجبة
 لا ينها وقت لا جازية الدعاء حتى يرضى ان العبد يسأل الحاجة
 فيخرج قضاها الى الوجبة وبعد التوبة الى الله تعالى من الذنوب
 الاخلاق من الرذائل ورد المظالم لان ذلك عار على الجانبة وقد
 يكون الخطيئ بسبب هذه كما زوى والخروج من المظالم من جمل
 التوبة جزاء او شرطا وخصها اهتماما بشارتها ولخرجوا خفاة
 وتعالهم بايديهم في ثياب بيضاء ونحوه ويخرجون الصبيان
 والشيوخ والهائم لانهم مظنة الرجوع على المذنبين فان

يفرغ فله

في وقتها

تسعوا والآحاد فاني اقول انك من غير قوط باني من على الصوم
 انما يقطر ما بعد ولا يقصوم مستأنف **ومنها فاطمة بنت محمد**
 وكل شهر الرطبات الف ركة موزعة على الشهر غير انما لا يتر في الليالي
 العشر من كل شهر من كل ليلة ثمان بعد المغرب واثني عشر بعد
 العشاء ويجوز العكس وفي كل ليلة من العشر الاخر ثلثون ركة ثمان
 منها بعد المغرب والباقي بعد العشاء ويجوز اثني عشر بعد المغرب
 والباقي بعد العشاء وفي ليل الاقرا ذلك وهي التاسعة عشرة
 والحادية والعشرون والثالثة والعشرون كل ليلة مائة مضاف
 الى ما قبلها سابقا وذلك تمام الالف حسنة والعشرين و
 حسنة والعشرين ويجوز الاقتصار عليها في الثمانين المختلفة وهي
 العشرون والثلاثة عشرة والستون والثلثين بعدها على الجمع
 الاربع فيصلي في يوم كل جمعة عشر صلوة على وفاطمة وجعفر
 عليهم السلام ولو اتفق فيه خمسة تحية الساقط ويجوز ان يجعل لها
 قسطا بخير فكتبه وفي ليلة الجمعة عشرون صلوة على ابي بكر
 وفي ليلة آخر سب عشرون صلوة فاطمة عليها السلام واطلق تفرق
 الثمانين على الجمع مع وقوع عشرين منها ليلة السبت تغليا و
 لانها عشية جعفر نسب اليها في الجملة ولو نقص الشهر سقطت

وطيفة

وثلثية ليلة الاثنين ولو فات شيء منها استحب قضاء ولو بنا راو
 وغيره والافضل قبل خروجه **ومنها فاطمة بنت محمد**
عليهم السلام وانما ركعتان يندى للزود وقتها بعد الدخول والسلام
 ومكانها شهد موسى فادبر وفضل عند الرأس بحيث تجعل القبر على
 ولاه يستقبل شامته وصلوات الاستحباب بالرفع اليه وغيرها
 وصلوات الشكر عند تجديد نعمتها ورفع نعمة على ما رسم في كتب مطوية
 او مختصة به وعرف ذلك من الصلوات المسنونة كصلوة النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم الجمعة وعلى وفاطمة وجعفر وغيرهم عليهم السلام **واما الباقيل**
المطلقة فلا حصر لها فانها قيان كل قوي وغير موضع فمن شاء
 استقل ومن شاء اشكر **الفصل السابع في بيان احكام الخلل**
 الواقع في الصلوة الواجبة وهو الخلل اما ان يكون صادرا
 عن عذر وقصد للخلل سواء كان عالما بحكمه ام لا او سهوا لغو
 المعنى عن الذهن حتى حصل بسببه اهلان بعض الافعال او شيك هو
 تردد الذهن بين طرفي التيقض حيث لا يحجان لاحدهما على الآخر
 المراد بالخلل الواقع عن عذر وهو ترك شيء من افعالها و
 ما الواقع عن شك النقض الحاصل للصلوة بنفس الشك لانه
 كان سببا لترك التيقض ففي العذر بطل الصلوة للخلل

عن عذر وقصد للخلل
 سواء كان عالما بحكمه ام لا
 او سهوا لغو المعنى عن
 الذهن حتى حصل بسببه
 اهلان بعض الافعال
 او شيك هو تردد
 الذهن بين طرفي
 التيقض حيث لا
 يحجان لاحدهما
 على الآخر المراد
 بالخلل الواقع
 عن عذر وهو ترك
 شيء من افعالها
 وما الواقع عن
 شك النقض الحاصل
 للصلوة بنفس الشك
 لانه كان سببا
 لترك التيقض
 ففي العذر بطل
 الصلوة للخلل

سورة الاحقاف

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الركعة الواحدة هي ركعة واحدة لا ركعتين
 لانها جازية في كل وقت من اوقات الصلاة وانما ركعتان في وقت واحد
 لانهما جازيتان في كل وقت من اوقات الصلاة وانما ركعتان في وقت واحد
 لانهما جازيتان في كل وقت من اوقات الصلاة وانما ركعتان في وقت واحد

اي بسبب الخلط بين الشك كالطهارة والشك في الركعة وان كان
 ركعا للقراءة واجزاها حتى لو اختلفت في الركعة
 لا يجرى تصويري ولو كان الخلل جاهلا بالمعنى الشرعي كالجواب
 او الوضعي البطلان لا يلزم ولا يخفى في مواضعها فاعلم
 بالجاهل بحكمها وان علم به في عمله كما لو ذكر الناس وفي الشك
 ما سلف من النوعين احدا ركعا للركعة اذا لم يذكر حتى تجاوز
 عمله وفي الشك في شيء من ذلك لا يلتفت الى تجاوز ركعة والمرا
 تجاوز وعمل الجزء المستكمل فيه الاشتغال الى جزء اخر بعد بان
 شك في الثانية بعد ان كبر او في التكرار بعد ان قراء او شرع فيها او
 في القراءة وابعاضها بعد الركوع او فيه بعد التجرود او فيه او في
 في التثنية بعد القيام ولو كان الشك في التجرود بعد التثنية وفي
 اثنا او لما بقى في العود اليها لان جودها العدم اما بعد
 الجزء كالموتى ولا اخذ في القيام قبل اكتمال فلا يعد اشتغالا
 الى جزء وكذا الفعل المنتهى كما تفتوت ولو كان الشك فيه
 اي في عمله ان لا مالة عدم ضله فلو ذكر عمله سابقا ساقط
 فاما بطلان الصلوات ان كان ركعا للتحقق زيادة الركعة المبطله وان
 كان سببا منه ما لو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر عمله

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الركعة الواحدة هي ركعة واحدة
 لانها جازية في كل وقت من اوقات الصلاة وانما ركعتان في وقت واحد
 لانهما جازيتان في كل وقت من اوقات الصلاة وانما ركعتان في وقت واحد

قبل رفعه في الصلوات لان ذلك هو الركوع والرفع منه اخر اياه
 عليه كزيادة الذكر والطهارة والركعة وانما بطلان الركعة
 الزيادة سواء ولو نسي غير الركعة من الافعال ولم يذكر حتى تجاوز ركعة
 فلا التفات ببعض ان الصلوة لا تبطل بذلك ولكن قد يجب له شيء
 آخر من سجود وقضاء اوها كما سيأتي ولو لم يتجاوز ركعة اتي به والمرا
 بحال المتني ما بينه وبين ان يصير في ركعا ويستلزم العود الى المتني
 زيادة ركعة فعمل السجود والتشهدا المنسيين ما لم يركع في الركعة
 اللاحقة له وان قام ولان القيام لا يتخص للركعة الى ان يركع
 كما ذكر وكذا القراءة وابعاضها وصغاتها ساطرة او في وماذا ذكر
 السجود وابعاضها عن وضع الحية فلا يعود اليها من رفع رأسه
 وان تبطل في ركعة وواجبات الركوع كذلك لان العود اليها
 يستلزم زيادة الركعة وان لم يدخل في ذلك وكذا الركعة المنسية
 به ما لم يدخل في ركعة اخرى فرجع الى الركوع ما لم يصير واجبا والى
 التجرود ما لم يبلغ حد الركوع الرابع وما نسي ان التجرود الى
 ان شرع في القراءة فانه وان كان تبطل مع انه لم يدخل في ركعة
 الا ان البطلان مستند الى عدم انعقاد الصلوة من حيث
 فوات المقارن بينهما وبين التثنية ومن ثم جعل بعض الاصحاب

اي لو نسي غير الركعة فان كان تجاوز ركعة لم يركع ركعة اخرى
 لانها جازية في كل وقت من اوقات الصلاة وانما ركعتان في وقت واحد
 لانهما جازيتان في كل وقت من اوقات الصلاة وانما ركعتان في وقت واحد

وهو السبب من بن جعفر

المقارن ركننا فلا يحتاج الى الاختراع عنه لان الكلام في الصلوة
 الشخصية وينبغي من الاجزاء المتينة التي كانت عليها بعد اكمال
 الصلوة التجدد الواحد والشهد لجمع ومنه الصلوة على عهد الله
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ما لا ينفك عنه ومثله ما لو بني احد الشهادتين
 فانه اولى بالطلاق التمسك عليه اما لو بني الصلوة على النبي خاصة
 فالاجودانه لا ينبغي كما ينبغي غيرها من اجزاء الشهادتين على الحق
 بل انكر بعضهم قضاء الصلوة على النبي بغيره لعدم الضرورة منه المص
 الذكرى بان التمسك بقضاء الصلوة فكذا ابعاضه تتوحد بينهما فيه
 نظرا لمصلحة الكبرى ويبدو ان لا ينفك عنه وان الصلوة تمامه
 ولا ينبغي اكثر اجزا او غير الصلوة من اجزاء الشهادتين لا يقول هو قضاء
 مع ورود دليله فيه نعم قضا احد الشهادتين في وقت صدق اسم
 الشهادتين عليه لا يكون حرجا الا ان يحمل التمسك على المعهود والمراد
 بقضاء هذه الاجزاء الايتان بان ينفكها من باب فان قضيت
 الصلوة لا نقض المعهود الا مع خروج الوقت قبله ويجعل
 كذا في الشيخ يشبه الضمير جعل الشهادتين والصلوة بمنزلة واحد
 لا ينفك اجزاه ولو جمعه كان اجود صدق التمسك والاولى بتقديم
 الاجزاء على التمسك لهما كقديما عليه بسبب غيرها وان

هذا هو وجهه
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم

فان قيل
 على من
 في وقت
 الصلاة

يعدم

تقديم وتقدم بوجودها على غير وان تقدم سببه ايها واجب المص
 ذلك كله في الذكرى لا يتبادر الاجزاء بالصلوة وبوجودها بها وبج
 ايضا منها قال ما ذكر لكم ناسيا والتسليم في الاولتين ناسيا
 بل التسليم في غير محله مطلقا والاضابط وجوبها للزيادة او القصة
 غير المخطئة للصلوة لولا زيادة تسعين بين العطاء العطاء الصادق
 عليه لم يتنازل ذلك زيادة المنهيب ناسيا ونقصان حيث يكون
 قد غرم على محله كالقبول والاجود خروج الثاني اذ لا ينبغي
 نقصانا وفي دخول الاول نظر لان السهو لا يزيد من العدد في التمسك
 ان القول بوجوبها لكل زيادة ونقصان لم ينظر بعامله ولا بماخذ
 والمأخذ ما ذكرناه وهو من جملة القائلين به وقيله الغاضل و
 قبلهما الصلوة والقيام في موضع قعود وعليه ناسيا و
 كانا داخلين في الزيادة والنقصان وانما خصهما تأكيد الاز
 قد قال بوجوبهما من اجل بوجوبهما مطلقا وللشك
 بين الاربعة والخمس حيث يقع معه الصلوة ويجب فيها الشية
 الشتم على قعودها وتيقن التسبب لا تقتد ولا فلا واستقرب
 المص في الذكرى اعتبارا وفي غيرها عده مطلقا ويختلف
 ايضا اختيارا في اعتبارية الاداء او القضا فيها وفي الوجه

هذا هو وجهه
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم

انما قال حيث يقع معه الصلوة لان الذكرى في الاربعة
 والخمس بعد التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم

انما قال حيث يقع معه الصلوة لان الذكرى في الاربعة
 والخمس بعد التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون التمسك على النبي صلى الله عليه وسلم

شكا بين الثلاث ولا ريب فيلزمه حكمه ويؤيد عنه سجدتي
 التمسوا الهدى من القيام وصالحه من الذكر وبعد أي
 بعد الركوع سواء كان قد سجد أم لا يجب سجدة التمسوا لطلوع
 الشمس ^{بأن} لا يربطها برباع أصلي أم خصال تشهد ويسلم ويسجد
 التمسوا قبل بطل الصلوة لو شك ولما يكمل السجود إذا كان قد ركع
 لم يخرج من المنصوص فإن لم يكمل الركعة حتى يصدق عليه أنه شك بينهما
 وتردده بين المحدثين ^{لأن} الحال المعترض للزيادة والهدم المعترض
 للفقان ^{والأصح} الصحة لقولهم عليهم السلام ما أعاد الصلوة فنية
 سجد فيها ويديرها حتى لا يعيدها ولا صالة عدم الزيادة و
 اجتماعها ^{لأن} لا أثر في جميع صورها والمجدور إنما هو زيادة
 الركعة ^{بأن} لا أثر في المحتمل لزيادة ^{سابع} الأولى لو
 غلب ظنك بعد الترتيب ^{الرائع} في أحد طرفيها شك فيه أو طرفيها علم
 أي على الطرف الذي غلب عليه ظنك والمراد أنه غلب ظنك عليه
 ثانيا بعد أن شك فيه ^{لأن} لا شك لا يجتمع غلب الظن لما
 قد عرفت من إقضاء الشك تساوي الطرفين والظن بحمان
 أحدهما ولا فرق في البناء على الطرف الرابع بين الأولين وغيرها ولا
 بين الرابعة وغيرها ومعنى البناء عليه فرضه واقعا والبرهان

حكم من جحد وطلد في زيادة ونقصان فان كان في الاعتقال
وطلب الفعل بنى على وقوعه وأعمدة فقله ان كان في محله وفي
الركعات يجعل الواقع ما منه من غير احتياط فان غلب لا قبل بنى
عليه وأهل وان غلب لا أكثر من غير زيادة في عدد الصلوات كالاربع
ثلاثة وسلم وان كان زيادة كما لو غلب ظنه على الجس صا كان زاد
ركعة آخر الصلوة فبطل ان لم يكن جازع غير المربعة بقدر
الشك وهكذا ولو احدث قبل الاحتياط ^{من صلاة الربعة} او الاجزاء المضافة
التي تلا في بعد الصلوة تطهر واتى بها من غير ان يطل الصلوة
على الاقوى لا يبرأ صلوته منفردة ومن ثم وجب فيها التيمم والخيمية
والفاتحة ولا صلوة الا بها ولو ^{بغير احتياط} اجبر لما يحتمل نقض من التيمم
ومن ثم وجب المطابقة بينهما لا يقتضي الجزئية بل يحتمل ذلك والبدل
اذ لا يقتضي المساواة من كل وجه ولا جالة الفحة وعليه المعنى
في تخرصاته واستضعفه في الذكرى بناء على ان شرعته تكون
استدراكا للفايت منها هو على تقدير وجوبه حتى يكون
الحديث واقعاً في الصلوة ولعل الالة ظاهر الاجبار عليه وتوقع
دلالة البدلية والاجباراً اعتماداً على الغورية ولا تنزع فيها
انما الكلام في انه مخالفتها أهل بأثم خاصة كما هو متفق على

نصفه
 بل عيسى والاسباط الطاهرة نام كبريت خريستيا و
 النسخ قبل بالاول لاسا صولة منفردة و قبل بان سر
 لاسا صا كبريت تمام فانك ورايو كبريت خريستيا كبريت
 ورايو كبريت ورايو كبريت

هذا هو المذهب
الذي هو المذهب
الذي هو المذهب

يدري اذ كان صلواته اربع قال السلام ويصلي ركعتين يفتحه
الكتاب ويتشهد ويقرأ وفي معناها غيرها ويكره حمل
المقطوعة على من شك قبل اكمال السجود او على الشك في
غير الركعة **الثالثة** اوجب الصدوق في الاحتياط ركعتين
حاليا لو شك في المغرب بين الاثنين والثلاث وذهب عنه
أي ظنه الى الثالثة على رواية عمار بن موسى الساباطي عن الصادق
عليه السلام وهو أي عمار فليذهب منسوب الى الفحجة وهم
القالون بامامة عبد الله بن جعفر الا فطح فلا يقدر بها
مع كونها شاذة والقول بها نادر والحكم ما تقدم من انه مع
احد الطرفين شيء عليه غير ان يلزمه شيء واوجب الصدوق
اي ركعتين حلوسا للشك بين الاربع والخمس وهو قول
واما الحق فيه ما سبق من التفصيل من غير احتياط ولا احتياط
جبر لما يحتمل ان يقصه وهو ما نفى قطعا ووربما حمل على
الشك فيما قبل الركوع فانه يوجب الاحتياط بها كما مر
الرابعة حيز ابن الجنيده رحمه الله الشك بين الثلاث
والاربع بين البناء على الاقل ولا احتياط او على الاكثر و
يحيط بركعة قائما او ركعتين جالسا وهو خير الصدق

نقده

نقده

الاحتياط

بن بابويه حماد بن الاخير المذكور ورواية سهل بن اليسع عن
الرضا عليه السلام انه قال ينبغي على نفسه ويجوز التوسيع على الخبير و
ليتساويهما في تحصيل الغرض من فعل ما يحتمل فواته ولا ضالة
عدم فعله فيخير بين وبينه وتزده هذا القول لروايات المشهور
الدالة على البناء على الاكثر ما مطلقا كما رواه عمار بن موسى عليه السلام
قال اذا سمعت غايين على الاكثر فاذا غرغرت وسلمت فقم فصل ما
ظننت انك نقصت فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان كنت
انك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت وفيها ما
مخصوص المسئلة كرواية عبد الرحمن بن سيار والعباس بن
عليه السلام اذا لم تدرك ثلثا صليت اربعا وتقع عليك على الثلاث غايين
على الثلاث وان وقع عليك على الاربع فسلم وانصرف والاحتياط
وهك فانصرف وصل ركعتين وانت جالس وفي اخره عنه عليه السلام
هو الحيا بل ان شاء صلى ركعة قائما او ركعتين جالسا ورواية اليسع
مطروحة موافقة للمذهب العامة او محمولة على غلبة الظن بالنقص
الخامسة قال علي بن بابويه رحمه الله في الشك بين الاثنين و
الثلاث ان ذهب للوهم وهو الظن الى الثالثة اسمها رابعة
فتم احتياط بركعة وان ذهب للوهم الاثنين يعني عليه السلام في كل

في قوله تعالى
فليجوز ان يكون
واحد من اثنين
فان كانا معا
فان كانا معا
فان كانا معا

ركعة يتق عليها بعد ما على الثانية فظاهر واما على الثالثة
فلجوز ان يكون رابعتان يكون صلوة عند شككنا وعلى الرابعة
ظاهر ومجد السهو وان اعتدلا الوهم بخير بين البند على الأقل والشك
في كل ركعة وبين البناء على الأكثر والاحتياط وهو القول مع نداه
لوقف على مستند والشك بين الاحباب فان حكم هذا الشك
مع اعتدال وجه البناء على الأكثر والاحتياط المذكور تدعيه و
التحقق ان لا يصح من الجانبين على النصوص والعموم يدل على التمسك
بين الثلث ولا يصح منصوص وهو ما سبر واعلم ان هذا المسألة
مع السابقة خارجة عن موضوع الكتاب لا التزامه فيها ان لا
يذكر الا المشهور بين الاحباب لانها من شواذ الاقوال ولكنها
اعلم بما قال **السادسة** لا حكم للسهو مع اكثر الصلح
الدال عليه معلل بان اذا لم يلتفت تركه الشيطان فانما يريد
ان يطاع فاذا عصي لم يعتد بالجمع والكثرة الى العرف وتخص
بالقول بثلثا وان كان في فريض والمرد بالسهو ما يشك الشك
فان كلامهما بطولي على اخر استعمالا شرعيا او مجوزا التقارب
المعنيين ومعنى عدم الحكم معهما عدم الالتفات الى ما شك
فيه من فعل وركعة بل ينفي على وقوعه وان كان في محله حتى

في قوله تعالى
فليجوز ان يكون
واحد من اثنين
فان كانا معا
فان كانا معا
فان كانا معا

في قوله تعالى
فليجوز ان يكون
واحد من اثنين
فان كانا معا
فان كانا معا
فان كانا معا

والشك

في قوله تعالى
فليجوز ان يكون
واحد من اثنين
فان كانا معا
فان كانا معا
فان كانا معا

لوقفة فقلت نعم لو كان المتركة ركعاً لم تتركه اكثر في عدم البطالة
كما انه لو ذكر ترك الفعل في محله استدركه وينبغي على الأكثر في الركعة
ما لم يتلزم الزيادة على المطلوب منها فينبغي على المصحح وسقوط
مجرد التوكل في فعل ما يوجب بعد ما او تركه وان يجب ترك
المتركة بعد الصلوة تلافاه من غير سجود وتتحقق الكثرة
في الصلوة الواحدة بخلاف الذكر لا التوكل في افعال متعددة مع
استمرار تلك الفعالة ومتى ثبت بالتلاصق سقط الحكم في الرابع و
يتم الى ان يخرج من التوكل والشك في ان يتحقق فيها الوصف فيعلق
بحكم السهو الطائفي وهكذا ولا التوكل في التوكل في موجب من
صلوة وسجود كنسائيا ذكره وقراءة فاتة لا سجود عليه نعم لو كان
مما يتلوا في تلافاه من غير سجود ويمكن ان يتبين التوكل في كل منهما الشك
او ما يشك على وجه الاشتراك ولو بين حقيقة الشيء ومجان فحان
حكمه هنا صحيح فان استعمل في الاول فالمراد به الشك في وجوب
التهن من فعل او عدد ذكره في الاحتياط فانه ينفي على وقوعه الا
ان يستلزم الزيادة كما مر او في الثاني فالمراد به موجب الشك كما مر
وان استعمل فيها فالمراد به الشك في موجب الشك وقد ذكر
ايضا والشك في حصوله وعلى كل حال لا التفات وان كان

في قوله تعالى
فليجوز ان يكون
واحد من اثنين
فان كانا معا
فان كانا معا
فان كانا معا

في قوله تعالى
فليجوز ان يكون
واحد من اثنين
فان كانا معا
فان كانا معا
فان كانا معا

في قوله تعالى
فليجوز ان يكون
واحد من اثنين
فان كانا معا
فان كانا معا
فان كانا معا

في قوله تعالى
فليجوز ان يكون
واحد من اثنين
فان كانا معا
فان كانا معا
فان كانا معا

القصد والاختيار وعدم الحاجة وتبادل فيه المحصى عليه
 فان لا شئ يحرم القضاء عليه وان كان يتناول الغناء المؤدى اليه
 مع الجهل بحالها والا لكان عليه الحاجة اليه كما قد نرى في
 الذكرى بخلاف الحايض والنفساء فانها لا تقضان مطلقا
 ان كان السبب من قبلها او الفرقا بينهما غزمية وفي غيرها
 وخصة وهي لا تطأ المعصية والمردا بل كراهية هنا ما يخرج
 عن قول المسلمين منه فاسلم يقتضي ما تركه وان حمل بغيره كالنكاح
 وان سبقت وكذا ما صلا فاساعدته ويريد في هذا في
 القضاء الترتيب بحسب الفوائد فيقدم الاول منه فالاول مع العلم
 هذا في اليوتية اما غيرها ففي ترتيبه ونفسه وعلى اليوتية وهي
 عليه قولان ومال في الذكرى الى الترتيب واستقر في البيان
عنده وهو اقرب ولا يجب الترتيب بينه وبين الحايض فيجوز
تقديمها عليه مع سعة وقتها وان كان الغاية محذرا اوليه
 على الاخرى نعم شحبت ترتيبها على ما دام وقتها واسعا جمعا
 بين الاخبار التي دل بعضها على المعافاة وبعضها على غيرها
 بحمل الاول على الاستحباب ومتى تقضى وقت الحاضرة قد تدرج
 لجمعا ولان الوقت لها بالاصالة ولو حمل الترتيب قط

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with '...'. The text is written on aged, slightly stained paper.

مسجد النبی ص

سید القیوم
والیو فیضی
یا فیضی
علیہ السلام

في الاجود لان الناس في سعة مما ماتوا بقلوا ولا يستلزم فعله
بتكرير الغرائض على وجه يحصل المرح والعسر المتبين في كثير من موارد
وسهولة في بعض مثل ما يجابه في احداث قول ثالث ^{للمعسر}
قولان وهو تقديم ما ظهر سببه ثم السقوط اختاره في ذلك
وثالث وهو العمل بالظن والوهم فان شفا سقط اختاره في
الدرس وبعض الاحكام بلع وهو وجوب تكرير الغرائض
حتى يحصل فصالي من فاة الظهور ان من يومين ظهر بين عصيرين
او بالعكس حصول الترتيب بينهما على تقدير سبق كل واحد ^{لظهور} ولو جا
مغربيين ثالث قبل المغرب وبعدها او عشائهما افضل
السبع قبلهما وبعدها او صبح معهما فعل الحسن عشر قبلها وبعدها او
هكذا والضابط تكريرها على وجه يحصل للترتيب على جميع الاحتمالات
وهي اثنان في الاول وستة في الثاني واربع وعشرون في
الثالث ومائة وعشرون في الرابع خالص من ضرب الجمع
سابقا في عدد الغرائض المطلوبة ولو اضيف اليها سادسة
صار ثمانية الاحتمالات سبعة وعشرين وصحته على القول
من ثلث وستين فريضة وهكذا ويمكن صحتهما من ذلك
بان يصلي الغرائض جميع كيف شاء مكررة عدد ينقص عنها

Love

[illegible]

من المصدقة ويجوز على الولي وهو الولد الذكر الأكبر وقيل
 كل وارث مع تمتع بقضاء ما فات أباه من الصلوات في مرضه الذي
 مات فيه وقيل ما فات مطلقا وهو الحوط وفي ولد من قطع
 بقضاء مطلق ما فات وفي الذكرى نقل عن الحق وقيل
 ما فات لعذر كالمرض والشفقة والخص لا ما تركه عدا مع قدرته
 عليه ونقصه البأس وقيل عن شيخه عميد الدين رحمه الله
 في المسئلة ثلاث أقوال والاوليات تدل باطلاقتها
 على الوسط والموافق للاختصاص اختار هنا وقيل الصلوة
 على غير الوجه المجزئ شرعا كتركها بعد الترتيب واحترام المص
 بالاب من الأم ونحوها من الأقارب فلا يجب القضاء عنهم
 على الوارث في المشهود والروايات مختلفة ففي بعضها ذكر الرجل
 وفي بعض الملتزمين حمل المطلق على الميت خصوصا في
 الحكم المخالف للأصل ونقل في الذكرى عن الحق وجوب
 القضاء عن المرأة ونقصه البأس خدنا بظاهر الروايات
 وحمل اللفظ الرجل على التمثيل ولا فرق على القولين بين الرجل
 والعبد على الأقوى وهل يشترط كمال الولي عند موته فلا
 واستقر في الذكرى اشتراطه لرفع العلم عن الصبي والمجنون

من المصدقة ويجوز على الولي وهو الولد الذكر الأكبر وقيل كل وارث مع تمتع بقضاء ما فات أباه من الصلوات في مرضه الذي مات فيه وقيل ما فات مطلقا وهو الحوط وفي ولد من قطع بقضاء مطلق ما فات وفي الذكرى نقل عن الحق وقيل ما فات لعذر كالمرض والشفقة والخص لا ما تركه عدا مع قدرته عليه ونقصه البأس وقيل عن شيخه عميد الدين رحمه الله في المسئلة ثلاث أقوال والاوليات تدل باطلاقتها على الوسط والموافق للاختصاص اختار هنا وقيل الصلوة على غير الوجه المجزئ شرعا كتركها بعد الترتيب واحترام المص بالاب من الأم ونحوها من الأقارب فلا يجب القضاء عنهم على الوارث في المشهود والروايات مختلفة ففي بعضها ذكر الرجل وفي بعض الملتزمين حمل المطلق على الميت خصوصا في الحكم المخالف للأصل ونقل في الذكرى عن الحق وجوب القضاء عن المرأة ونقصه البأس خدنا بظاهر الروايات وحمل اللفظ الرجل على التمثيل ولا فرق على القولين بين الرجل والعبد على الأقوى وهل يشترط كمال الولي عند موته فلا واستقر في الذكرى اشتراطه لرفع العلم عن الصبي والمجنون

وأصل البراءة بعد ذلك وجبنا الوجوب عند بلوغه الطلاق
 النص وكونه في متابلة الحق ولا يشترط خلوة متبه من صلواته
 لتغير القلب فلزم بان معا وهو يجب تقديم ما سبق به وجها
 اختار في الذكرى الترتيب وهل الاستحباب غيره محتمل لا المطلق
 القضاء هو ما يقبل النيابة بعد الموت ومن علقها بالحي واستأنبه
 متمسكة واختار في الذكرى المنع وفي صوم الذكر الجواز علم
 يتفرع بترع غيره بولاة أقرب اختصاص الحكم بالولي فلا تجلها
 وليه وان تحمل ما فات من نفسه ولو وصى الميت بقضاء ما على
 وجه تنفيذ سقط من الولي وبالبعض وجب الباقي ولو فاق
 المكلف من الصلوات ما لم يجزئه أكثر من غيري أي اجتهدي في تحمل
 ظن بقدر روي على ظنه وقضى لك القدر سواء كان القايته متعديا
 كأيام كثير أم متعديا كغزوة مخصوصة متعديا ولو اشتبه
 القايته في عدد متعديا وجب قضاء ما يقرب البراءة كما
 لشك بين غير وغير من وفيه وجب البناء على الأقل ضعيف
 ويعتدل إلى الغزوة السابقة لو شرع في قضاء اللاحقة ناسيا
 مع إمكانه بان لا يزيد عليه ما فعل من عدد السابقة أو
 تجاوزا ولا يركع في الزايدة من إغاة للترتيب حيث يمكن

وأصل البراءة بعد ذلك وجبنا الوجوب عند بلوغه الطلاق النص وكونه في متابلة الحق ولا يشترط خلوة متبه من صلواته لتغير القلب فلزم بان معا وهو يجب تقديم ما سبق به وجها اختار في الذكرى الترتيب وهل الاستحباب غيره محتمل لا المطلق القضاء هو ما يقبل النيابة بعد الموت ومن علقها بالحي واستأنبه متمسكة واختار في الذكرى المنع وفي صوم الذكر الجواز علم يتفرع بترع غيره بولاة أقرب اختصاص الحكم بالولي فلا تجلها وليه وان تحمل ما فات من نفسه ولو وصى الميت بقضاء ما على وجه تنفيذ سقط من الولي وبالبعض وجب الباقي ولو فاق المكلف من الصلوات ما لم يجزئه أكثر من غيري أي اجتهدي في تحمل ظن بقدر روي على ظنه وقضى لك القدر سواء كان القايته متعديا كأيام كثير أم متعديا كغزوة مخصوصة متعديا ولو اشتبه القايته في عدد متعديا وجب قضاء ما يقرب البراءة كما لشك بين غير وغير من وفيه وجب البناء على الأقل ضعيف ويعتدل إلى الغزوة السابقة لو شرع في قضاء اللاحقة ناسيا مع إمكانه بان لا يزيد عليه ما فعل من عدد السابقة أو تجاوزا ولا يركع في الزايدة من إغاة للترتيب حيث يمكن

Handwritten signature: *John C. Smith*

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

ما كان اقتضاه الفاضل بان الحرة المجردة ليس لها
 سلطة ان تذهب الي طاعة عبدة والى ان تترك
 التجدد لو كان ناقضا لا يخلل الصلوة الا ان الحرة
 الصلوة وهو شرط على هذا التجدد ورمع الثاني على
 التجدد فانه لم يكن لم يخرج الى الوضوء والى ان تترك
 الاضطرار والى ان يخلل الحرة مثل الصلوة فلو كان
 لا يسلح له الحرة الصلوة فلو كان يخلل الصلوة فلو كان
 الثاني فان الاضطرار لا يسلح له الحرة مثل الصلوة فلو كان
 الحرة المذكور فيها لا يسلح له الحرة مثل الصلوة فلو كان
 وانما الثاني الحرة مثل الصلوة فلو كان يخلل الصلوة فلو كان
 يخلل الصلوة فلو كان يخلل الصلوة فلو كان يخلل الصلوة فلو كان
 الصلوة فلو كان يخلل الصلوة فلو كان يخلل الصلوة فلو كان
 التجدد وانه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

سوی
عیت
رابطه نه
اصول
بافتنه و
فعل اسم
وحدت
میلان
لا تقطع
و نه را
الین
النسب
الاصحیح
سبح

نقطه

استحياء محار

وذكر في هذا الكتاب من الاقضية على الخليفة
والسنة كان في سنة ١٠٠٠ ووجه الاقضية انهم لم يذكروا الا
الا في الحديث الا في بيان الحكماء في

فوق بين ذات الاسباب وغيرها **الفصل التاسع وصلوة**
الخوف وهي مفقوت سفل الجأ وحضر على الابع النض و
 حجة مشرط الشرط ظاهر الاية حيث اقتضت الجمع من دفعه بال
 للفرج من الخوف والنض حكم فيها جماعة اجماعا فرادى على
 الاثر لا طلاق النض واستناد شرطها الى فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يدل على الشرطية فيبقى ما دل على الاطلاق سالما وهي انواع ثلثة
 تبلغ العشرة اشهر اصلوة ذات الرقام فلذا لم يذكر غيرها ولما
 شروط اثارها ليقوله ومع امكان الامتزاق فرقتين كثر
 المسلمين او توهم بحيث يقاوم كل فرقة العدو حالة اشتغال
 الاخرى بالصلوة وان لم يتاوا بعدا او كون العدو في خلا
 جهة القبلة انا في دبرها وعلى احد جانبيها بحيث لا يمكن القتال
 مصلين الا بالاحتراف عنها او في جهتها مع وجود حائل يمنع من
 قتالهم واشترطنا ان يكون العدو ذاق نخا وهو
 عليهم حال الصلوة فلا ومن صلوا بغير تغيير لم يذكر هنا وج
 تركه اختصارا واشعارا برب الخوف ورايع وهو عدم الاحتيا
 الى الزيادة طرقتين لاختصاص هذه الكيفية بالترك كل
 فرقة ركعة ويمكن الغنا عنه في المغرب ومع اجتماع الشروط

وهو ان يكون العدو في جهة القبلة
 او في جهة اليمين او في جهة الشمال
 او في جهة الخلف او في جهة الدبر
 او في جهة الجنب او في جهة الارض

وهو ان يكون العدو في جهة القبلة
 او في جهة اليمين او في جهة الشمال
 او في جهة الخلف او في جهة الدبر
 او في جهة الجنب او في جهة الارض

يصلون صلوة ذات الرقام سميت بذلك لان القتال كان في فتح رجل
 فيه جبهة ثم وضعوه سوكتا الرقام اولان الصلابة كانوا احفادهم
 فلقوا على ارجلهم الرقام من جلود وخرق واشد الحار لان الرقام
 كانت في الوقت اولى وروى قوم برفاعة فتشقت ارجلهم فكانوا
 يلقون عليها الرق اولانها اسم شجرة كانت في موضع الغزوة
 وهي على ثلثة اميال من المدينة عند بئر اوقما وقيل موضع عند
 وهي ارض غطفان بان يصل الى امام بفرقة ركعة في مكان لا
 لا يلغهم مهام العدو فيفردون بعديا ثم يمتحنون ركعة اخرى
 تخففة وصلون ويأخذون موقف الفرقة المعاتلة ثم تأتي
 الفرقة الاخرى والامام في قراءة الثانية فيصلون بهم ركعة الى ان
 يرتفعوا من سجود الثانية فيفردون ويمتحنون صلواتهم ثم
 ينظرهم الامام حتى يمتوا ويسلم بهم وانما حكمنا بانفرادهم
 مع ان العبارة لا يقتضيه بل تبادل سلامه بهم على بقا القديرة
 تبع المص حيث ذهب في كتبه الى انفرادهم وظاهر الاحجاب
 ويرجح كثير منهم بقاء القديرة ويقع عليه يحمل الامام هو
 او هامر على القولين وما اختار المصالح من قوق وفي
 المغرب يصل باحدهما ركعتين وبالاخرى ركعة فخر في

وهو ان يكون العدو في جهة القبلة
 او في جهة اليمين او في جهة الشمال
 او في جهة الخلف او في جهة الدبر
 او في جهة الجنب او في جهة الارض

وهو ان يكون العدو في جهة القبلة
 او في جهة اليمين او في جهة الشمال
 او في جهة الخلف او في جهة الدبر
 او في جهة الجنب او في جهة الارض

ذلك والافضل تخصيص الاولى بالاولى والثانية بالثانية
 على علم ليلة الهزير ولتقاربا في ذلك الا كان والقارة
 المتعينة وتكليف الثانية بالجلوس للتشهد الاول مع بناء على
 التخفيف يدفع باستدانة زمانا على التقديرين فلا يحصل
 باثارة الاولى تخفيف وتكليف الثانية بالجلوس للتشهد الاول
 على التقديرين لاخر يجب على المصلين اخذ السجدة للآخرين
 المتعزى له وهو آلة القتال والذبح من السيف والسكين
 والرمح وغيرها وان كان نجسا الا ان يمنع شيئا من اللوحات
 او يؤذى غيره فلا يجوز اخيارا ومع الشدة المانعة من
 فراق كذلك والصلوات جميعا بعد الوجوه المقررة في هذا
 الباب يصلحون بحسب المكان زمانا ومناة جماعة وفردى
 ويعتبر اختلاف الجهة من الخلاف الخليلين في الاجتهاد لان
 الجهات فله في حرمها نعم يشترط عدم تقدم المأموم على
 الامام بخير مقصد والافعال الكثيرة المقتضية اليها معتقده
 هنا ويؤمنون ايماء معتد الركوع والتجويد ولو على القربون
 بالراس ثم باليمينين فتجا وعضا كما مر ويجب الاستقبال
 بما امكن ولو بالتحية فان عجز سقط ومع عدم الاستقبال

هذا هو الوجه في صحة ما تقدم ذكره من وجوب السجدة للآخرين
 في كل ركعة من ركعات الصلوات الخمس في كل وقت من اوقات الصلوات
 في كل مكان من اماكن الصلوات في كل جماعة من جماعات الصلوات
 في كل فرد من افراد الصلوات في كل حال من احوال الصلوات
 في كل وقت من اوقات الصلوات في كل مكان من اماكن الصلوات
 في كل جماعة من جماعات الصلوات في كل فرد من افراد الصلوات
 في كل حال من احوال الصلوات في كل وقت من اوقات الصلوات
 في كل مكان من اماكن الصلوات في كل جماعة من جماعات الصلوات
 في كل فرد من افراد الصلوات في كل حال من احوال الصلوات

امكان الصلوة بالقرارة والايام للركوع والتجويد يخرجهم من كل
 ركعة بدلا للقرارة والركوع والتجويد ووجباتها سبحانه الله
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مقدا عليها الشدة والتكبير
 خاتما بالتشهد والتسليم قل هكذا صل على ابيك واجهه ليلة الهزير
 والعشائين ولا فرق في الخوف الموجب لشدة الكمية وتغير الكيفية كونه
 من عدو وليس فسخ لا من وجيل وعرق بالنسبة الى الكمية اما
 الكيفية فتجارية حيث لا يمكن غيرها مطلقا وجوب في الذكرى لها
 قصر الكمية مع خوف التلطف بدونه ورجاء السلامة به وضيق
 الوقت وهو يقتضي جوار الترك لو توقف عليه اما سقوط التقاض
 بذلك فلا لعدم الدليل **الفصل العاشر في صلوات المسافر**
 تجب قصرها كمنه وشرطها قصد المسافر وهي ثمانية فانه كل فرسخ
 ثلثة اميال كل ميل اربعة آلاف ذراع فيكون المسافر مسته وتعين
 الف ذراع حاصله من ضرب ثلثة في ثمانية ثم المرتفع في اربعة وكل
 ذراع اربع وعشرون اصبع كل اصبع سبع شعيرات متلاحقات
 بالسطح الاكبر وقيل ست عرض كل شعيرة سبع شعيرات من شعيرات
 البرذون ويجعلها سبع يوم متصلا الوقت والمكان والسير
 لا لثقال الابل وسبب التقديرين آخر خطبة البلد المقصد

هذا هو الوجه في صحة ما تقدم ذكره من وجوب السجدة للآخرين
 في كل ركعة من ركعات الصلوات الخمس في كل وقت من اوقات الصلوات
 في كل مكان من اماكن الصلوات في كل جماعة من جماعات الصلوات
 في كل فرد من افراد الصلوات في كل حال من احوال الصلوات
 في كل وقت من اوقات الصلوات في كل مكان من اماكن الصلوات
 في كل جماعة من جماعات الصلوات في كل فرد من افراد الصلوات
 في كل حال من احوال الصلوات في كل وقت من اوقات الصلوات
 في كل مكان من اماكن الصلوات في كل جماعة من جماعات الصلوات
 في كل فرد من افراد الصلوات في كل حال من احوال الصلوات

وتخفيف البنا وهو من يكرى دابة ^{التي} يوم ما تزداد ^{التي} اقل
او حاز ما بالسفر من دونه ومن يكرى سفره كما لما كرى بجمع الميم
وتخفيف البنا وهو من يكرى خاتبة ^{التي} ويذهب معها فلا يقيم
بلد غلبا لاعداده نفسه لذلك والملاح وهو صاحب الشفة
والاجير الذي يوجر نفسه للافتاد ^{الذي} والبريد ^{الذي} المقدر
الرسالة او امين البند ^{الذي} ولا شفقان وضابطه من يضاف اليه
المسافر ولا يقيم العشرة كما مر ولا يكون سفره معصية ^{ان يكون} بل يكون
غايته معصية او شرك ^{الذي} او بين الطاعة او مستلزمة لها
كالناجر في الحرم والآفة والناشر ^{الذي} والناشر على حرمة ومالك
طريقه ^{الذي} في المصلح ^{الذي} ولو على المال ^{الذي} والحقبة ^{الذي} بل يوجب فيه
ينافيه وهي انفة استاء واستدامة ^{الذي} فلو عرض قصد بها في اثباته
انقطع التحريم ^{الذي} وبالعكس ^{الذي} فثبت طاح كون الباقي مسافرا ولو كان
لا يقيم باقي الذهاب اليه وان يتوارى عن جبهته بل بالقرن
فلا يرضى لاطلاق الملال ^{الذي} راء او يخفى عليه اذ ان ولو تقديرا
كالبلد المنخفض والمرتفع ومختلف الارض وعاد المجد راو
الاذان والسمع والبصر والمخير ^{الذي} اخر البلد المتوسط فمادون
ومحلته في المشع وموئل الجبار والقوت لا الشيخ والكلام

هذا هو الذي مر في كتابنا من ان السفر هو الخروج من بلد الى بلد ولو كان في بلد واحد

هذا هو الذي مر في كتابنا من ان السفر هو الخروج من بلد الى بلد ولو كان في بلد واحد

هذا هو الذي مر في كتابنا من ان السفر هو الخروج من بلد الى بلد ولو كان في بلد واحد

والاكتفاء باحد الامر من مذهب جماعة والا قوى لاعتبار خفاها
معاذها با وعود اليه في سائر كتبه ومع اجتماع الشرائط
فتعين القصر بخلاف آخره الرباعية الا في اربع مواطن ^{المكان}
والمدنية المعوين وسجدة الكوفة ^{التي} والحياء ^{التي} الحسين ^{التي} على شرف السناد
وهو ما دار عليه سور حضرت الشريفة ^{التي} فيجوز فيها من الاتمام
القصر والاتمام افضل ^{التي} ومستند الحكم اخبار كثيرة وفي بعضها
ان من يخرج عن علم الله وسعة الي التغيير ^{التي} ابو جعفر ^{التي} من تابعه
وحرم القصر فيها ^{التي} والاعذار ^{التي} العصبية ^{التي} حجة عليه ^{التي} وطرد المرفق
وابر الحيلة ^{التي} في شاهدة ^{التي} لا ائمة ^{التي} عليهم السلام ^{التي} ولم يتفق على ما خذ
وطرد اخرون الحكم في البلدان الاربع وثالث في بليد ^{التي} المحبين
الحسين دون الاجرين ^{التي} ورابع في البلدان الثلاثة ^{التي} في الحائر و
مال اليه المصنف في الذكرى ^{التي} ولا قصر عليها موضع ^{التي} اليقين ^{التي} فما
خالف الاصل ^{التي} ولو دخل عليه ^{التي} الوقت ^{التي} حاضر ^{التي} بحيث ^{التي} من مضمونه
قد المصالح ^{التي} بشرائطها ^{التي} المفتوحة ^{التي} قبل مجاوزة ^{التي} للدين ^{التي} او
ادرك بعد انتهائها ^{التي} سفره ^{التي} بحيث ^{التي} ادرك ^{التي} منه ^{التي} ركعة ^{التي} فضا ^{التي} عدا ^{التي} التمس
الصلوات ^{التي} فيما في ^{التي} الاقوى ^{التي} علام ^{التي} الاصل ^{التي} ولذلك ^{التي} لم يفعل ^{التي} الخبا
عليه ^{التي} والقول ^{التي} الاخر ^{التي} القصر ^{التي} فيما وفي ^{التي} ثالث ^{التي} التغيير ^{التي} ورابع ^{التي} القصر

هذا هو الذي مر في كتابنا من ان السفر هو الخروج من بلد الى بلد ولو كان في بلد واحد

في الاصل والاهتمام في النافذ والاختيار معاوضة والحصل ما
 هنا ويختبر كل مضمون وقيل كل صلوة تصلي بها بالتسبيح
 الأربع مائة مرة عقيبها والموتى التقييد وقد ورد في استجابتها
 فعلها عقيب كل فريضة في صلاة التعقيب فاستجاب بها عقيب
 المقصود يكون أكد وهل يتناول اليأس والتعقيب لم يستجب
 بكنها وجهان لوجودها الاول والتحقق الامتثال فيها
المعنى الثاني عشر في الجماعة وهي سبعة في الفريضة
 مطلقا مائة في النية حتى ان الصلوة الواحدة منها
 تعدل حسا او سبعا وعشرين صلوة غير العالم ومعها الفا
 ولو وقعت في مسجد ضعيف بمضروب عدد في عدد
 ففي الجماعة مع غير العالم الفان وسبعا مائة ومعها مائة الف
 وروى ان ذلك مع اتحاد المأموم فلو تعدد ضعيف في كل واحد
 بقدر المجموع في سابقه الى العشرة ثم لا يخصصه الا الله تعالى وقوله
 في الجمعة والعديد من وجوبها وبدورها في المناظر مطلقا الا في
 الاستسقاء والعديد المندوبة والغدير في قول لم يجز به المص
 لها ونسب في غير التقييد وتعلل واحد شرعية في صلوة العيد
 وانه عيد ولاعادة من الامام او المأموم او غيرها وان ترات

لم يثبت في الجماعة
 في الجماعة
 في الجماعة

في الجماعة
 في الجماعة

في الجماعة
 في الجماعة

على الاقوى وبهذه الى الركعة بادر الكركوع بان يجتمع في
 حد الكركوع ولو قيل ذكر المأموم اما ان الجماعة فيساقى ان يحصل
 بدون الكركوع ولو شك في ادراك الحد الحزاء لم يجز ركعة لاصالة
 عزمه فيجوز في السجود ثم يتألف ويشترط بلوغ الامام الا ان
 يوم مثل اوفى نافذة عند المص في الدوس وهو يتم مع كون
 صلوة شرعية لا قرينية وعقل حال الامامة وان كان بعض
 المجنون في غيرها كذا لا لاوار على كراهية وعدا الله وفيه ملكة
 فسايقا عشرة على ملازمة التقوى التي هي القيام بالواجبات
 وترك المنهيات الكيرة مطلقا والصغيرة مع الاصرار عليها و
 ملازمة المروءة التي هي اتباع محاسن العادات واجتناب
 مساوئها وما يتفرع من المباحات ويؤذن بحسنة النفس
 ودناءة الحسنة ويعلم بالاجتناب المستفاد من التكاليف المطلق على
 الخلق من الخلق والطبع من التكلف غالبا وبشيءا عدلين
 لها وشيا عنها واقتداء العدلين به في الصلوة بحيث يعلم ان يكون
 اليه تركية ولا يقدح المصافة في الفروع الا ان تكون صلوة
 باطلا عند المأموم وكان عليه ان يذكر اشتراط طهارة مؤبد
 الامام فان شرط اجماعا كما ادعاء في الذكرى فلا يصح امامة

في جمعة بدر

في الجماعة
 في الجماعة

في الجماعة
 في الجماعة

ولذلك ان كان عدلا اما ولد الشبهة ومن ثمة لا ينشأ عن
تحقيق فان وذكره ان كان المأموم ذكرا او خنثى وثمة المرأة
مثليا ولا تقوم ذكرا او خنثى لاحتمال ذكره وثمة ولا تقوم الخنثى
غير المرأة لاحتمال نوثيته وذكره المأموم لو كان خنثى
ولا يتحقق مع جم حائل بين الامام والمأموم يقع المشاهد
اجمع في سائر الاحوال الامام او من يشاهد من المأمومين ولو
بوساطتهم فلو شاهد بعضه في بعضها كفي لا يمنع حلوله
الظلمة والعيب الا في المرأة خلف الرجل فلا يمنع الخائيل
مطلقا علمها بافعال التي يجب فيها المتابعة ولا مع كون
الامام اعلى من المأموم بالمعتمد عرفا في المشهور وقديما
في المدوس بما لا يخفى وقيل يبر ولا يفرقوا المأموم مطلقا
ما لم يؤد الى العبد المقطر ولو كانت له رخص تخلف اغفر فيها
ولم يكن كراثة لاعتد تقدم المأموم ولا بد منه والمعتبر فيه
العقب قائما والمقعد وهو الية جالس والجنب نائما
وتكن القراءة من المأموم خلفه في الجهرية التي يسمعها ولو
همهمة لا في السرية ولو همهمة وهي الصوت الخفي غير تفصيل
لخوف في الجهرية فواء المأموم المحدث استحبابا هذا هو

هذا هو الوجه الصحيح
فيما لا يخفى

ولو لم يسمع

هذا هو الوجه الصحيح
فيما لا يخفى

الاقوال في المسئلة اما تلك القراءة في الجهرية المجموعة فعليه
الكل لكن على وجه الكراهة عند اكثر والتحريم عند بعض الآخر
بالاضاف لاسماع القرآن واما مع عدم سماعها وان قل فالمشهور
الاستحباب في اولها والاحود لما في اخرها بها وقيل لمحققان
بالسرية ولما السرية فالمشهور كراهة القراءة فيها وهو اختيار
للص في ما يركبه ولكن هذا ذهب الى عدم الكراهة والاحود
المشهور ومن الاصحاب من اسقط القراءة وجوبا واستحبها
مطلقا وهو احوط وقد ورد في الصحيح عن الباقر عليه السلام
قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من قل خلفا امامي يوم يبعث
علي غير القطر ويحب المأموم ثمة الايتام بالامام المعين
بالاسم والصيغة والفصل الذهني فلو اخل بها واقتدى باحد
هذين او بما وان اتفقا فعلا لم يرحم ولو اخطأ نعت به بطلت
وان كان اهلها اما الامام فلا يجب عليه ثمة الامانة
الا ان يحجب الجماعة كالمجعة في قول نعم يجب ولو خذل المأموم
في انشاء صلوة نزلها فقلده متفرا ويقطع النافلة اذا الحرم
الامام بالغزبية وفي بعض الاخبار قطعها متى اقيمت الجماعة
في مجموع الصلوة وهو قوي واختار المصنف في غير ذلك

هذا هو الوجه الصحيح
فيما لا يخفى

ولما كانها لغو فضيلة الجمع وقيل ويقطع الفريضة ايضاً
 لو خاف الفتوى ان توثق الجماعة في مجموع الصلوة وهو قوي
 واختار المصنف في غير الكتاب وفي البيان جعلها كالنافلة
 وانما ما يذكره من هذا جرح الجمع بين فضيلة الجماعة وتركها
 العمل هذا اذا لم يخف الفتوى ولا قطعها بعد التثنية الى التثنية
 لو كان قد تجا وزكوا من الفريضة في الاستمرار او الدوام الى
 التثنية خصوصاً قبل ركوع الثالثة وجمان وفي القطع قوي فم
 يقطعها الى الفريضة لا امام الاصل مطلقاً استحباباً في الجمع
 ولو اذ ركع بعد الركوع بان لا يجتمع معه بعد التثنية في واحد
 سجدة معه بغير ركوع ان لم يكن ركع او ركع طلباً لادراكه فله
 يدركه ثم استأنف التثنية مؤتماً ان بقي الامام ركعة اخرى ونحوها
 بعد تسليم الامام ان ادركه في الاخرة بخلاف ادراكه بعد الجحوى
 فانه يجلس معه ويتشهد سحياً ان كان تشهد ويكمل صلاته فانما
 تجزيه ويدرك فضيلة الجماعة في الجملة في الموضعين وهما ادراك
 بعد الركوع وبعد السجود لا مرفعاً وليس الا لادراكها وما كونها
 كفضيلة من ادراكها من اولها في غير معلوم ولو اتم في الصورة
 قائماً الى ان فرغ الامام اقام او جلس معه ولم يجده ايمن

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في هذه الحالة
 لان الجماعة لا تجوز في هذه الحالة
 لان الجماعة لا تجوز في هذه الحالة

غير استئناف والضايف انه يدخل معه في باية الاحوال فان زاده
 كذا استأنف التثنية ولا فلا وفي زيادة سجدة واحدة وجمان لهما
 الاستئناف وليس لمن يدرك الركعة قطع الصلوة بغير المتابعة
 اختياراً ويجب على المأموم المتابعة لا مامه في الافعال لجماعاً
 بمحض ان لا يتقدم فيها بل ان يتأخر عنه وهو الافضل او
 يتأخر لئلا يركن مع المقادير فتوثق فضيلة الجماعة ولين صحتها الصلوة
 وانما ضابطها مع المتابعة اما الاقوال فقد قطع المصنف بوجوب
 المتابعة فيها ايضاً في غيره واطلق هنا بما يشمله وعدم الوجوب
 اوضح لا في تكبير الاحرام في غير آخره بل اطلقاً وانه وسبقه لم
 ينعقد وكيف يجب المتابعة فيما لا يجب سماعه ولا الجماعة لجماعاً
 مع انما يجب عليه بافعاله وماذا لا لا لوجوب المتابعة فيها
 فلو تقدم المأموم على الامام فيما يجب فيه المتابعة ناسياً
 تدارك ما فعل مع الامام وعامداً ياتم ويسير على حاله فله
 حتى يلحقه الامام واليه لا حجة في ترك المتابعة لانها الصلوة او غيرها
 ومن ثم لم يشرط ولو عايد بطلت الزيادة وفي بطلان صلوات التثنية
 لو لم يعد قولاً ناجزها عدمه والظان كالناسي والجاهل عامداً
 ويجب له سماع الامام من خلفه اذ كان لمتابعه فيها وان كان

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في هذه الحالة
 لان الجماعة لا تجوز في هذه الحالة
 لان الجماعة لا تجوز في هذه الحالة

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في هذه الحالة
 لان الجماعة لا تجوز في هذه الحالة
 لان الجماعة لا تجوز في هذه الحالة

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في هذه الحالة
 لان الجماعة لا تجوز في هذه الحالة
 لان الجماعة لا تجوز في هذه الحالة

مسوقا الى قوله الى الجبل المظفر فسقط الاسماع المؤيد الى
 ويكون العكس بالاحتياج لما مومر ان اسماع الامام مطلقا على كونه
 الاحرام لو كان الامام منتظرا في الركوع وغضه وما يقع به
 الامام والقنوت على قول وان ياتى كل من المأخر والمساو فيصاحبه
 مطلقا وقبل في فرضه مقصورة وهو مذهب في السليان ^{ساي}
 في الحضر والسفر في الفريضة غير المقصورة وان يؤم الاجم من كل
 الصحيح للثبوت منه وعاقلة في الاخبار الجمل على الكراهة جمعا والمحدود
 بعد ثبوته للنهي كذلك وسقوط محله من القلوب والاعراب
 هو المنسوب الى الاعراب وهم سكان البادية بالمهاجر وهو
 المقابل للاعرابي والمهاجر حقيقة من بلاد الاسلام ووجه الكراهة
 في الاصل مع الضيق عن مكارم الاخلاق في محاسن الشيم
 المستفاد من الحضر وحرم بعض الاحتجاب امامة الاعراب على
 بظاهر النبي ويمكن ان يراد به من لا يعرف محاسن الاسلام وتفاصيل
 الاحكام منهم المعنى بقوله تعالى الاعراب اشكركم ونفاقا او على من
 عرف ذلك وترك المهاجرة مع وجوبها عليه فانرجح تمتع امامته
 لا خلا له بالواجب من التعلم والمهاجرة والميتم بالمتطهر لما
 للنهي ونقصه لا بمثله وان يستتاب المسوق بركعة او مطلقا اذا

هذا هو الوجه في الاحتياج الى الامام
 في الركوع والغض وما يقع به

هذا هو الوجه في الاحتياج الى الامام
 في الركوع والغض وما يقع به

الكفر بالادب

عرض الامام مانع من الاتهام بل ينبغي استنابة من شهدا فاما
 ومعي بطلت صلوات الامام فان يؤم مكلفا فالاستنابة له ولا
 قلنا بمومر وفي الثاني يقتضون اليقظة لا يتهم بالثاني
 لا يقتضيهما سوى القصد الى ذلك ولا تقوى في الاصل ذلك وقيل لا
 خليفة الامام فيكون بحكمه ثم ان حصل قبل الفريضة قول المستخلف
 او المنفرد وان كان في اثنا في البناء على ما وقع من الاول والا
 او لا يكتفي بما عاده السورة التي فارق فيها او بعد احوالها الاخر ولو
 كان بعضا في اعادةها وجمان احوالها العدم ولو تبين
 للماموم عدم الاهلية من الامام للامامة بحديثا ونسقا
 في الاثناء انفرج حين العلم والقول في الفريضة كما تقدم وبعد الفريضة لا
 اعادة على الاصح مطلقا لا امتثال وقيل بعد في الوقت لغز الشط
 وهو منع مع عدم افضائه الى المديني ولو عرض للامام مخرج
 من الصلوة لا يخرج من الاهلية كالحدث استناب هو وكذا
 لو تبين كونه خارجا ابتداء لعدم الطهارة ويمكن شمول المخرج
 في العبارين طهريا ويكون الكلام للماموم والامام يعيد قول
 المؤذون قد قامت الصلوة لما روي عنهم بعدها كالمصلين
 والمصلي خلفه لا يقتضي بكونه عالفا فيكون لنفسه ويقع ان

هذا هو الوجه في الاحتياج الى الامام
 في الركوع والغض وما يقع به

هذا هو الوجه في الاحتياج الى الامام
 في الركوع والغض وما يقع به

هذا هو الوجه في الاحتياج الى الامام
 في الركوع والغض وما يقع به

ان لم يكن وقع منهما ما يخبر عن فعله كالاذان للبلد اذا سمعه
او مطلقا فان تعدد اذان الحرف فوجوب القراءة اقصر عليه
قد قامت الصلوة مرتين الى اخر الاقامة ثم يدخل في الصلوة منفردا
بصورة الاقامة فان سبق الامام بقراءة السورة سقطت
وان سبقه بالغلبة او بعضها في الرجل الكمع وسقط عنه
ما بقي وان سبق الامام سجدته استجاب الى ان يكبر فاذا فعل
ذلك غير له بعد من خلفه وخرج بحسناته تعالى ذلك على الصادق
ولا يؤم القاع والتمام وكذا جميع المرات لا يؤم الناقص فيها
الكامل الذي والنقص ولو عرض العجز والانشاء انفراد المأموم الكامل
ح ان لم يكن استخلاف بعضهم ولا ائمة وهو لا يحسن قراءة
الحمد والسورة او بعضها ولو خفا او تشددا او جعة
واجبة القارى وهو من يحسن ذلك كله ويجوز تجلعه معهما
في شخص المحبوا ونقصان المأموم وعجزها عن تعلم الفيتن
الوقت وعن الاتمام بقارى واتم منهما ولو اختلفا فيه
لم يجز وان نقص قد جهل الامام الا ان يقتدى جاهل الاول
بجاهل الاخر ثم يزد عنه بعد تمام معلومه كاقراءه على السورة
خاصة بجاهلها ولا يتعاكسان ولا المؤمن واللسان كالانفخ

هذا هو الوجه في كون قراءة السورة واجبة على كل مأموم ولو كان جاهلا بها

هذا هو الوجه في كون قراءة السورة واجبة على كل مأموم ولو كان جاهلا بها

بالثنية وهو الذي يتبع في غيره وبالثنية من تحت وهو الذي
لا يبين الكلام والتمتاع والمفاة وهو الذي لا يحسن تأنيده
بالصحيح اما من لا تبلغ آفته اسقاط الحرف ولا ابداله او يكون
يمكن امامته بالمقتن خاصة ويقدم القراءة الاقر من غيره
لو تشاحوا او فتاح المأمومون وهو لا يوجد له او اثنان
للقراءة وسعة احكامها ومحاسنها وان كان اقل حفظا
تساووا فالأفضل فان تساوا فافاقه في احكام الصلوة
فان تساوا فافاقه في غيرها واسقط المص في الذكر الى اعتبار
الرائي من وجع كل الصلوة وفيما المرجح لا يخصصها لكثرتها
كما في تفسير وهذا منافع ثلث الاصل فان تساوا فافاقه
في القراءة فالأقدم هجرة من دار الحرب الى دار الاسلام هذا
هو الأصل وفي زماننا قيل هو السابق الى طلب العلم وقيل الى سبيل
مجانا عن الهجرة الحقيقية لانها مظنة الانصاف بالاخلاق و
الفاضلة والكمالات النفسية بخلاف القرى والبلدية
وقد قيل ان الجنا والقوة في الفنادين بالشدائد وحذف
المصاف وقيل يقدم اولاد من تقدمت هجرة عليهم وفي تساوى
في ذلك فالأحسن مطلقا وفي الاسلام كما قيل في غيره فان

هذا هو الوجه في كون قراءة السورة واجبة على كل مأموم ولو كان جاهلا بها

هذا هو الوجه في كون قراءة السورة واجبة على كل مأموم ولو كان جاهلا بها

هذا هو الوجه في كون قراءة السورة واجبة على كل مأموم ولو كان جاهلا بها

هذا هو الوجه في كون قراءة السورة واجبة على كل مأموم ولو كان جاهلا بها

هذا هو الوجه في كون قراءة السورة واجبة على كل مأموم ولو كان جاهلا بها

قال في زكاة المال
في زكاة المال
في زكاة المال

تأوا في فكاكهم وتجاهل الله على من يدعي أنه تعالى أو ذكرا
من الناس لا يثبت على الصالحين بما جرى عليه على السنة
عباده ولم يذكروا ترجيح لها شيء لعدم دليل صالح لرجحانها
في المدوس بعد الأفضة وزاد بغضهم في المرحجات بعد ذلك
الافتقار والأقبح ثم القرعة وفي المدوس جعل القرعة بعد
الأصبع وبعض هذه المرحجات ضعيف المستند لاكتفاءه
والأمام الراتب في محدد مخصوص أولى من الجميع لو اجتمعوا
وكذا صاحب المنزل أولى منهم ومن الراتب وصاحب الأمان
في مائة أولى من جميع من ذكر المحصر وأولوية هذه الثلاثة
سياسة أو سيرة لا فضيلة ذاتية فلو أدنو الغيرهم انتقلت
ولا يتوقف أولوية الراتب على حضور بل يتصرفون آخره
الذي يتيقن وقت الفضيلة فيسقط اعتبارها ولا فرق في صاحب
المنزل بين المالك للمعين والمنفعة وغيره كالمستعير ولو اجتمعوا
فالملك أولى ولو اجتمع مالك الأصل والمنفعة فالملك أولى
ويكون إمامة الأبرص والأجنم والأعمى فيهم من لا ينفك
بصفته من الذي عنه المحمول على الكراهة جمعاً وقد تقدم **كما**
الزكاة وفيه فصول أربعة **الأول** تجب زكاة المال

في زكاة المال
في زكاة المال
في زكاة المال

في زكاة المال
في زكاة المال
في زكاة المال

على البالغ العاقل فلا زكاة على الصبي والمجنون في التقيدين لجماع
ولا في غيرهما على أصح القولين نعم ينفك وكذا لو أخرج الولي شاذونه
للطفل واجتمعت شرائط التجان لم يرد لا يجب على العبد لو كان
يملك ولو أعدم فكأنه من القف بالخير عليه ولما كان له المولى لم
ولا فرق بين القن والمبيد والم ولد والمكاتب الذي لم يحرره
شيء من تقيده رقيقه فيجب نفي الحرية بشروط التملك من
في أصل المال فلا زكاة على الممنوع منه شرعاً كالراهن غير المتمكن
من فكاه ولو بيعه وناذر الصدقة بعينه مطلقاً أو شرطاً وإن لم
يحصل شرطه على قول والموقوف عليه بالنسبة إلى الأصل ما لا يحتاج
في زكاة بشرطه أو قصره كالمعصوب والمرفوق والمجور إذا لم يكن
تخليصه ولو بيعه فبيع فيما زاد على الفداء لا استعانة
ولو بطل أو كفيته بضلال أو زلت لم يقبض ولو بوكيله
في الأعيان الجارية تعلق بالفعل السابق فيجب الزكاة بشرطها
في الأعيان الثلاثة الأبل والبقر والغنم بأنواعها من عربيات
وبقر وجواميس ومغر فزان وديابا وبابل البداءة بها في الجند
ولأن الأبل أكثر أموال العرب والغنم الأربعة الجمل
بأنواعها ومنها العلس والشعر ومنها السلت والتم والنب

في زكاة المال
في زكاة المال
في زكاة المال

في زكاة المال
في زكاة المال
في زكاة المال

تزد الواحدة ولم يقل بذلك احد من الاصحاب والمصنف فنقل في
العدد والبيان قولنا نادرة وليس من جعلها ذلك بل
اتفق الكل على ان النصاب بعد الاحدى وتسعين لا يكون
اقل من مائة واحد وعشرين وانما الخلاف فيما زاد و
الحاصل على الاطلاق ان الثمانين النصاب للمائة عشر لا
يجب الا بثمانين كالمائة وما زاد عليها ومع ذلك فيه حقا
وهو صحيح وانما يخلف في المائة وعشرين والمصنف توقف في
البيان في كون الواحدة الزائدة جزءا من الواجب او شرطا في
من حيث اعتبارها في العدد او قوتى ومن لا يجاب بنت
اللبون في كل اربعين يخرجها فيكون شرطا لجزءا وهو الاقوى
فحق هنا واطلق عنه باجدها واعلم ان القيمة في عدد واحد
العدد من اعمائهم مطابقة ههنا كالمائتين ولا نقى للطلاب
كالمائة واحد وعشرين بالاربعين والمائة وثمانين بال
الخمسين والمائة وثلثين بهما ولوم يطابق احدهما تحري
اقلها مع احتمال القيمة مطلعا وفي القدر بثمانين ثلث
فتصح او هو ان ستة الى ستين او تسعة تحية في ذلك
سمى بذلك لانه يتبع قوته اذ تاتي مع امه في المائة واربعين

هذا هو الوجه في كون النصاب للمائة عشر لا بثمانين
والوجه في كون النصاب للمائة وثمانين بالخمسين
والوجه في كون النصاب للمائة وثلثين بهما

والوجه في كون النصاب للمائة وثمانين بالخمسين
والوجه في كون النصاب للمائة وثلثين بهما

والوجه في كون النصاب للمائة وثمانين بالخمسين
والوجه في كون النصاب للمائة وثلثين بهما

فئة اثني عشر مائة من ستين الى ثلث ولا تجزى لستين وهكذا
يعبر بالمطابقة من العددين وبهما مع مطابقتها كالمائتين بال
والسبعين بهما والثمانين بالاربعين ويخبر في المائة وعشرين والعنم
خمس نصاب اربعون فتاة ثم مائة واحد وعشرون فتاة كان
ثم ثمانين وواحدة فتاة ثم ثمانمائة واحدة فادع على الاقوى
وقيل انظر الى ان النصاب وان في كل مائة شاة بالغنا ما
بلغت ومنشأه الخلاف في اختلاف الروايات ظاهر واصحابنا سندا
ماد لم على الثاني واثمها بين الاصحاب ما دل على الاول ثم اذا
بلغت اربع مائة فصاعدا في كل مائة شاة وفيه لجمال كما سبق في
ان نصاب لابل الشول ما زاد عن الثمانمائة واحدة ولم تبلغ الاربع
مائة فانه يستلزم وجوب تلك شاة خاصة ولكنه الكفى بالنصاب
المشهور لا ذاقيل الواسطة وكلما نقص عن النصاب في العلامة
وهو ما بين النصابين وما دونه لا قول فحقوا الاربع من
بين النصب الخمسة وقبلها والتسع بين غيرها في القدر والتسع عشرة
بعدها والثمانين بين نصابي العنم ومعنى كونها عفا عدم خلق
الوجوب بها فلا يقط تلهاها على الحول شي بخلاف تلف بعض
النصاب فيقتضي بطلانها فيستلزم من الواجب بحساب ومنه

هذا هو الوجه في كون النصاب للمائة عشر لا بثمانين
والوجه في كون النصاب للمائة وثمانين بالخمسين
والوجه في كون النصاب للمائة وثلثين بهما

والوجه في كون النصاب للمائة وثمانين بالخمسين
والوجه في كون النصاب للمائة وثلثين بهما

والوجه في كون النصاب للمائة وثمانين بالخمسين
والوجه في كون النصاب للمائة وثلثين بهما

والوجه في كون النصاب للمائة وثمانين بالخمسين
والوجه في كون النصاب للمائة وثلثين بهما

فائدة النصاب من الاخيرين من الغنم على القولين فان وجوب البيع
 في الازيد ولا ينقص بخلاف حكمه مع تلف بعض النصاب كذلك
 فيسقط من الواجب بقية ما اعتبر من النصاب فبالواحدة من
 الثلثمائة وواحدة جزء من ثلثمائة جزء وجزء من اربع شياه و
 من اربع ما يجرى من اربعة اجزاء منها ويشترط فيها اى في
 مطلقا السوم واما الزرع والمراد هنا الزرع من غير المملوك
 والمرجع فيه الى العرف ولا غيره بعلها يوما في السنة ولا في
 الشهر ويحقق العلف اطعامها المملوك ولو بالزرع كما لو ذرع
 لها قصيل لا ما استاجر من الارض لزرع فيها او دفعا الى الظاهر
 عن العلف وفاقا للدروس ولا فرق بين وقوعه عند غيره
 وفي تحقيقه بعلها غير المالك لها على وجه لا يستلزم عزمه المالك
 وجهان من اتفاق السوم والحكمة واجودها التحقيق لتعلق
 الحكم على الاسم لا على الحكمة وان كانت مناسبة وكذا يشترط فيها
 ان لا تكون عوامل عشر فلو في بعض الحول الثاني عشر وان لم
 يكمل ولا يستقر الوجوب وان كانت سائبة وكان عليها يدرك
 والحول ويحصل هنا عشرين اربعة عشر اهلالية فيجب بدخول
 الثاني عشر وان لم يكمل وهل يستقر الوجوب بذلك ام يتوقف

هذا هو الوجه في وجوب النصاب
 في النصاب من الغنم على القولين
 فان وجوب البيع في الازيد ولا ينقص
 بخلاف حكمه مع تلف بعض النصاب
 كذلك فيسقط من الواجب بقية ما اعتبر
 من النصاب فبالواحدة من الثلثمائة
 وواحدة جزء من ثلثمائة جزء وجزء
 من اربع شياه ومن اربع ما يجرى من
 اربعة اجزاء منها ويشترط فيها اى في
 مطلقا السوم واما الزرع والمراد هنا
 الزرع من غير المملوك والمرجع فيه الى
 العرف ولا غيره بعلها يوما في السنة
 ولا في الشهر ويحقق العلف اطعامها
 المملوك ولو بالزرع كما لو ذرع لها
 قصيل لا ما استاجر من الارض لزرع فيها
 او دفعا الى الظاهر عن العلف وفاقا
 للدروس ولا فرق بين وقوعه عند غيره
 وفي تحقيقه بعلها غير المالك لها على
 وجه لا يستلزم عزمه المالك وجهان
 من اتفاق السوم والحكمة واجودها
 التحقيق لتعلق الحكم على الاسم لا على
 الحكمة وان كانت مناسبة وكذا يشترط
 فيها ان لا تكون عوامل عشر فلو في
 بعض الحول الثاني عشر وان لم يكمل
 ولا يستقر الوجوب وان كانت سائبة
 وكان عليها يدرك والحول ويحصل
 هنا عشرين اربعة عشر اهلالية فيجب
 بدخول الثاني عشر وان لم يكمل
 وهل يستقر الوجوب بذلك ام يتوقف

على تايده قولنا لجودها الثبا في يكون الثاني عشر من الاول فلم
 استرجاع العين الواحدة احتلت الشريط فيه مع بقائها او علم
 القايض بالمحال كما في كل دفع شتر لا ويجعل او غيرهما صاحب
 للمنة والمحال وهي الاول لا بد حول باقترادها ان كانت نصابا
 مستقلا بعد نصاب الامهات كالمولود خمس من الابل خمسة او
 اربعون من الابل اربعين وثلثون ما لو كان غير مستقل ففي
 ابتداء حوله مطلقا او مع كمال النصاب الذي بعد علمه او عدم
 ابتداءه حتى يكمل الاول في الثاني لهما اوجه لجودها الاخير
 فلو كان عند اربعين شاة فولدت اربعين لم يجب فيها شيء و
 على الاول فشاة عند تمام حولها او ثمانون فولدت اثنين و
 اربعين فشاة للاول خاصة ثم يتناف حول الجميع بعب تمام
 الاول وعلى الاولين يجب اخرى عند تمام حول الثانية و
 ابتداء حول النخال بعد فناءها بالزرع لانها زرع الارض معقولة
 من مالك وان رعت معه وقيد المص في البيان يكون
 اللين معاقفة ولا فرق حين التناج نظر الى الحكمة في العلف
 وهو الكلفة على المالك وقد عرفت ضعفه واللين مملوك
 على التقديرين وفي قولنا الثانيان مبداء التناج مطلقا

هذا هو الوجه في وجوب النصاب
 في النصاب من الغنم على القولين
 فان وجوب البيع في الازيد ولا ينقص
 بخلاف حكمه مع تلف بعض النصاب
 كذلك فيسقط من الواجب بقية ما اعتبر
 من النصاب فبالواحدة من الثلثمائة
 وواحدة جزء من ثلثمائة جزء وجزء
 من اربع شياه ومن اربع ما يجرى من
 اربعة اجزاء منها ويشترط فيها اى في
 مطلقا السوم واما الزرع والمراد هنا
 الزرع من غير المملوك والمرجع فيه الى
 العرف ولا غيره بعلها يوما في السنة
 ولا في الشهر ويحقق العلف اطعامها
 المملوك ولو بالزرع كما لو ذرع لها
 قصيل لا ما استاجر من الارض لزرع فيها
 او دفعا الى الظاهر عن العلف وفاقا
 للدروس ولا فرق بين وقوعه عند غيره
 وفي تحقيقه بعلها غير المالك لها على
 وجه لا يستلزم عزمه المالك وجهان
 من اتفاق السوم والحكمة واجودها
 التحقيق لتعلق الحكم على الاسم لا على
 الحكمة وان كانت مناسبة وكذا يشترط
 فيها ان لا تكون عوامل عشر فلو في
 بعض الحول الثاني عشر وان لم يكمل
 ولا يستقر الوجوب وان كانت سائبة
 وكان عليها يدرك والحول ويحصل
 هنا عشرين اربعة عشر اهلالية فيجب
 بدخول الثاني عشر وان لم يكمل
 وهل يستقر الوجوب بذلك ام يتوقف

شعير او موطه هي ستة دواين تقرأ بعون الله تعالى بالغ
 فلا ذكوة فيما نقص عنهما والخرج في التقدير ربع العشر في ثلثين
 مثقالا نصف مثقال ومن الاربعه قيراطان ومن المائتين
 دراهم ومن الاربعين درهم ولو اخرج ربع العشر من حبله ما عدت
 من ثمران يغير مقدار مع العلم بانتماله على النصاب الاول والآخر
 زاد خبر الطواحيب لاخراج من العين وغري القيمة كغيرها **الصلوات**
 الاربع فيشترط فيها التملك بالزراعه ان كان ما يندفع الا الا
 اي لا اشغال للزراع او الثمره مع التجرة او منقذه الى ملكه قبل انعقاد
 الثمره في الكرم ونبه الصلاح وهو الاجراء والاصغر في الغل
 وانعقاد الحنفي الزرع فحب الذكوة ح على المنتقل اليه ولو
 لم يكن نلدا عا وربما اطلقت الزراعة على تملك الحب والثمره
 على هذا الوجه وكان عليه ان يذكر به الصلاح في الخلل لانه
 يدخل في الانعقاد مع ما لا قائل به في الجواب فيه وان
 كان الحكم بكون الاشغال قبل الانعقاد مطلقا فيجب الذكوة
 على المنتقل اليه **الصحيح** الا انه في الخلل خال عن الفائدة انه هو
 كغيره من الحالات السابقة وقد استبعد من نحوى للشرط
 ان تعلق الجواب بالعلات عند انعقاد الحب والثمره

هذا هو الوجه في الجواب عن قوله في الخلل خال عن الفائدة انه هو كغيره من الحالات السابقة وقد استبعد من نحوى للشرط ان تعلق الجواب بالعلات عند انعقاد الحب والثمره

وبدو صلاح الخلل وهذا هو المشهور بين الاحباب وذهب بعضهم
 الى ان الجواب لا يتعلق بها الا ان يصير لحد الاربعه حقيقه وهو
 بلوغها حد البس الموجب للاسم وظاهر النصوص ان عليه
 بها التي لا يجب فيها بلوغه واكتفى عن اعتبار شرط
 بذكر مقدار يتجاوز الفان وسبعا ثم رطل بالعراق في اصله حقه
 اوسق ومقدار الوسق ستون صاعا والصاع تسعة ارباع
 بالعراق ومضروب ستين في خمسة ثم في تسعة تبلغ ذلك وتجب
 الزكوة في الرايد عن النصاب مطلقا وان قل بمسئان **الصلوات**
 واحدا لا عنونه والخرج من النصاب وما زاد العشر ان سويجا
 بالماء الجاري على وجه الارض سواء قبل الزرع كالنيل ام بعده او لا
 وهو بحر وقه القريه من الماء وعذبا بكرة العين وهو ان يبقى بالمطرو
 نصفه **الشرعية** بان سقى بالدله وان اناخ والدالية ونحوها ولو
 سقى بهما فالأغلب عدم تساويهما في المنفع او نفعا ونوا
 لو اختلفا ولو فاقا للمص في تحمل اعتبار العند والزمان مطلقا
 ومع التساوي فيما اعتبر التفاصل فيه فالواجب ثلثه ارباع
 العشر لان الواجب في ثمنه العشر وفي نصفه نصفه وذلك
 ثلثه ارباع من الجميع ولو اشكل الأغلب لتحمل وجوب الاصل

هذا هو الوجه في الجواب عن قوله في الخلل خال عن الفائدة انه هو كغيره من الحالات السابقة وقد استبعد من نحوى للشرط ان تعلق الجواب بالعلات عند انعقاد الحب والثمره

شرعية

هذا هو الوجه في الجواب عن قوله في الخلل خال عن الفائدة انه هو كغيره من الحالات السابقة وقد استبعد من نحوى للشرط ان تعلق الجواب بالعلات عند انعقاد الحب والثمره

الأصل والعقد الاحتياط والحاقه بتأويلها الحق تأويلها والأصل
 عدم التفاضل وهو الأقوى وأعلم حكم الطلاق الحكم بوجوده
 فيما ذكره فون عديم اعتبارا تشا المؤنة وهو قول الشيخ رحمه الله
 عتجا بالاجماع عليه منا ومن العامة ولكن المشهور بعد الشيخ تشا
 وعليه النص في ما يكتبه فتاواه والنص مرخالة من استثنائها
 مطلقا ورد استثناء حصه السلطان وهو إخراج عن المؤنة
 وان ذكرت منها في بعض العبارات يجوز والمردب المؤنة ما يقر
 المالك على العتلة من ابتداء العمل لاجلها وان تقدم على ما لها إلى
 تمام التصفية وتيسر الثمرة ومنها اليد ولو اشتراه اعتبر المثل
 أو القيمة ويعبر بالضاب بعد ما تقدم فيها على تعلق الوجوب
 وما تأخر عنه يشترى ولو من نفسه ويترك الباقي وان قل حصه
 السلطان كالثاني ولو اشترى الزرع أو الثمرة فالثمر من
 ولو اشترى مع الأصل فزغ الثمر عليه كما يؤنوع المؤنة على الزرع
 وغيره لو جمعها ويضرب ما غرمه بعد ويسقط ما قبله كما يسقط
 اعتبار المتبرع وإن كان غلامه أو ولد الفصل الثاني في
تخريب زكاة التجار مع مضي الحول السابق وقيام راس المال
 فضاء طول الحول فلو طرأ للمتعاض بانقص منه وإن قل في

وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء

وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء

وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء

وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء

بعض المول فلا تركة وضاب للمالية وهي التقليل ما بينهما بل إن
 أصله وضاب لا تضاب أصله وإن نقص بالآخر وقم من المثل
 قصد الكتاب عند التملك ليس بشرا وهو أقوى وبصرح في الرد
 وإن كان المشهور خلافه وهو خيرة البيان ولو كان التجار يبد
 عامل فضيل المالك من الربح يتم إلى المال ويعبر بلوغ حصه
 نصا باقي ثوبه عليه بحيث يجمع الشرايط فيخرج ربع عشر القيمة
 كالنقدين وحكم باقي جناس الزرع الذي تخب فيه الزكوة تحكم
 الوجوب في اعتبار الضاب والزراعة وما في حكمها وقد روي الوجوب
 وغيرها ولا يجوز تأخير الدفع الزكوة عن وقت الوجوب إن جلتا
 وقته وقت الإخراج ولما وهو التسمية بأحد الأربعة وعلى الشو
 فوقت الوجوب معيار لوقت الإخراج لأنه بعد التصفية ونسب
 الثمرة ويمكن أن يريد بوقت الوجوب وجوب الإخراج لا وجوب
 ليناسب مذهبه إذ يجوز على التفصيل تأخير عن أول وقت الوجوب
 إجماعا إلى وقت الإخراج أما بعده فلا مع إمكان قلوت قدر لعدم
 التمكن من المال والخوف من المتعطل أو عدم المستحق حال التمام
 إلى زوال الغدر فيضمن بالتأخير لا الغدر وإن تلف المال الغير
 تفرط ويأثم لا لخلال العفوية الواجبه وكذا الوكيل ولو

وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء

وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء

وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء

وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء
 وهو الأصل في كل شيء

ولو زاد احداهما في احدهما تقييداً لا يقتصر على الايقاع وينبغي ذو
الصنعة اللايقعة بجالة والصنعة وخوها من العقار الذات انضمت
لحاجته والمعيرة الصنعة بما لا اصلا في المشهور وقيل
يعبر بالاصل ومستند المشهور ضعيف وكون الصنعة
بالنسبة الى الالات ولما اشغل عن الكسب بطلب علم بني
حاذله تناولها وان قد عليه لو ترك نعم او امكن المجمع على لا
بما فيه تعيين والا يخضع لحاجته تناول التسعة لثورة الشد
لا غير ان اخذهما دفعه او دفعات مالوا اعطى ما يزيد دفعه صح كفره
الكتب عقل الفرق واستخذ المصر في البيان وهو ظاهر الظاهر
هنا وترد في الدروس والعلمون علماء وهم البيات في
تحصيلها وتخصنها بمناية ولا تيرة وكتاية وخط حسنا
وقسمه وغيرها ولا يشترط فقرهم لانهم قسمهم ثم ان
صينهم قد يجعالة او اجان تقين وان قصرها م
حقلوه عنه في كل لهم من بيت المال والا اعطوا اعجب
براه الانام والمؤلفة قلوبهم وهم كفار ليست الون الى المبا
بالاسهام لهم منها اقل والقائل المفيد والفنا لون وسلوا
ايهم وهم اربع وقوم لم نظر المن المشركين اذا اعطى السلون وغير

بجوابه
 في قوله
 وكون الصنعة
 بالنسبة الى
 الات ولما اشغل
 عن الكسب بطلب
 علم بني حاذله
 تناولها وان قد
 عليه لو ترك نعم
 او امكن المجمع
 على لا بما فيه
 تعيين والى
 يخضع لحاجته
 تناول التسعة
 لثورة الشد
 لا غير ان
 اخذهما دفعه
 او دفعات مالوا
 اعطى ما يزيد
 دفعه صح كفره
 الكتب عقل
 الفرق واستخذ
 المصر في
 البيان وهو
 ظاهر الظاهر
 هنا وترد
 في الدروس
 والعلمون
 علماء وهم
 البيات في
 تحصيلها
 وتخصنها
 بمناية
 ولا تيرة
 وكتاية
 وخط حسنا
 وقسمه
 وغيرها
 ولا يشترط
 فقرهم لانهم
 قسمهم ثم ان
 صينهم قد
 يجعالة او
 اجان تقين
 وان قصرها
 م حقلوه
 عنه في كل
 لهم من بيت
 المال والا
 اعطوا اعجب
 براه الانام
 والمؤلفة
 قلوبهم وهم
 كفار ليست
 الون الى
 المبا
 بالاسهام
 لهم منها
 اقل والقائل
 المفيد والفنا
 لون وسلوا
 ايهم وهم
 اربع وقوم
 لم نظر
 المن
 المشركين
 اذا اعطى
 السلون
 وغير

نظروهم في الاسلام وقوم ياتهم ضعيفة في الدين يحجبوا عاظم
 قوتهم وقوم باطراف بلاد الاسلام اذا اعطوا منعوا
 الكفار من الدخول وروغوبهم في الاسلام وقوم جاؤوا
 من غيرهم الكفوة اذا اعطوا منها اجوبوها منهم واشتوا عن
 وبسببهم القيل لعم افضا ذلك الام اذ يمكن ان لا مانع
 الى سبيل الله كسر والخر الى العالة وحيث لا يوجب السط فيجعل الآلية
 لبيان المصنف كما هو المنصور ثقل فائدة ذلك لا يجوز ان اعطوا المجمع
 من الزكاة في الجملة وفي الرقاب جعل الرقاب غرضا للاحتقاق
 تبعاً للآية وتبينها على ان احتقاقهم ليس على وجه الملك او
 الاختصاص كغيرهم اذ يتعين عليهم صنفان في الوجه الخاص
 بخلاف غيرهم وشملهم سبيل الله والمناسبات لبيان المستحق
 التغير بالرقاب وسبيل الله في جرف البحر وهم المكاتبون
 مع قصور كسبهم عن اداء مال الكتابة والعبد تحت الشدة
 عند ولاهم او من سلطه عليهم والرجع فيها الى العرف فيقتضيه
 منها ويعتقون بعد الشراء وفيه الزكوة متعارضة لدفع الثمن الى
 البائع او للعقود ويجوز ثمة العبدوان في شدة مع تعدد الشقوق
 مطلقا على الاقوى ومعهم من سهم سبيل الله ان جعلناه كل قرينة

بجوابه
 في قوله
 وكون الصنعة
 بالنسبة الى
 الات ولما اشغل
 عن الكسب بطلب
 علم بني حاذله
 تناولها وان قد
 عليه لو ترك نعم
 او امكن المجمع
 على لا بما فيه
 تعيين والى
 يخضع لحاجته
 تناول التسعة
 لثورة الشد
 لا غير ان
 اخذهما دفعه
 او دفعات مالوا
 اعطى ما يزيد
 دفعه صح كفره
 الكتب عقل
 الفرق واستخذ
 المصر في
 البيان وهو
 ظاهر الظاهر
 هنا وترد
 في الدروس
 والعلمون
 علماء وهم
 البيات في
 تحصيلها
 وتخصنها
 بمناية
 ولا تيرة
 وكتاية
 وخط حسنا
 وقسمه
 وغيرها
 ولا يشترط
 فقرهم لانهم
 قسمهم ثم ان
 صينهم قد
 يجعالة او
 اجان تقين
 وان قصرها
 م حقلوه
 عنه في كل
 لهم من بيت
 المال والا
 اعطوا اعجب
 براه الانام
 والمؤلفة
 قلوبهم وهم
 كفار ليست
 الون الى
 المبا
 بالاسهام
 لهم منها
 اقل والقائل
 المفيد والفنا
 لون وسلوا
 ايهم وهم
 اربع وقوم
 لم نظر
 المن
 المشركين
 اذا اعطى
 السلون
 وغير

بجوابه
 في قوله
 وكون الصنعة
 بالنسبة الى
 الات ولما اشغل
 عن الكسب بطلب
 علم بني حاذله
 تناولها وان قد
 عليه لو ترك نعم
 او امكن المجمع
 على لا بما فيه
 تعيين والى
 يخضع لحاجته
 تناول التسعة
 لثورة الشد
 لا غير ان
 اخذهما دفعه
 او دفعات مالوا
 اعطى ما يزيد
 دفعه صح كفره
 الكتب عقل
 الفرق واستخذ
 المصر في
 البيان وهو
 ظاهر الظاهر
 هنا وترد
 في الدروس
 والعلمون
 علماء وهم
 البيات في
 تحصيلها
 وتخصنها
 بمناية
 ولا تيرة
 وكتاية
 وخط حسنا
 وقسمه
 وغيرها
 ولا يشترط
 فقرهم لانهم
 قسمهم ثم ان
 صينهم قد
 يجعالة او
 اجان تقين
 وان قصرها
 م حقلوه
 عنه في كل
 لهم من بيت
 المال والا
 اعطوا اعجب
 براه الانام
 والمؤلفة
 قلوبهم وهم
 كفار ليست
 الون الى
 المبا
 بالاسهام
 لهم منها
 اقل والقائل
 المفيد والفنا
 لون وسلوا
 ايهم وهم
 اربع وقوم
 لم نظر
 المن
 المشركين
 اذا اعطى
 السلون
 وغير

والغارمون وهم المدينون وغير معصية ولا يتكفون من
القضاة واستدانوا وانفقوا في معصية معوا من هم الغارمون
وجاز من هم الفقراء ان كانوا منهم بعد التوبة ان اشتراطها اكون
هم سبيل الله والمرى عن الرضا عليم مرسلاته لا يعطى نحو
الحال فيما انتقل هل هو في طاعة او معصية ولشك في الشرط و
اجاز جماعة من علماء المسلمين على الجائز وهو قوي ويقاضى القس
بما كان يحبس صاحب الدين لان كانت عليه واجدتها مقامه
من دينه وان لم يقضها المدينون ولم يوكل بقضائها وكذا يجوز
لمن هو عليه نفعها الى نسيان الدين كذلك وان مات المدينون مع
قصور تركته عن الوفاء او جعل الوارث بالدين او نحو ذلك وهم
امكان اثباته شرعا والاخذ منه مقامه وقيل يجوز مطلقا ان
على انتقال التركة الى الوارث فيصير فقيرا وهو ضعيفا متوقفا
تمكنه منها على قضا الدين ولو قيل به او كان ولو انفقته اي
كان الدين على من يجب نفقته على ربه المدين فانه يجوز مطلقا
بمنها ولا يمنع وجوب نفقته لان الواجب هو المؤنة لا وفا
الدين وكذا يجوز له الدفع اليه منها ليقضيه اذا كان لغيره كما
يجوز اعطاؤه غيره مما لا يجب بذله كفقة الزوجة **وفيل**

انفقوا بها

عليه
شأنه
بموجب

وهو القربى كلها على جميع القولين لان سبيل الله ائمة الطريق اليه طرقات
هنا الطريق الى ضوائه وثوابه لا يستحق التميز اليه فيدخل فيه ما كان
وصيله الى ذلك كعمارة المساجد ومعونة المحتاجين واصلاح
ذات البين واقامة نظام العلم والدين وينبغي تقييده بما لا
يكون فيه معونة لغنى لا يدخل في الاضاف وقيل يخص بالمجاهد
النايغ والمرى لا قول **وامر القليل** وهو المنتفع برؤيته بل
ولا يمنع غناه في بلد مع عدم تمكنه من الاعتياض عنه ببيع او
او غير ذلك او غيرها وح يعطى ما يلحق بحاله من المأكول والملبوس
والمرى كولي ان يصل الى بلد بعد قضاء الوطر او الى محل يمكنه
الاعتياض فيه فيمنع ح و قد اوجبه دينه وان كان مأكولا على
ماله او كلفه فان تعدد في العلم فان تعدد رغبته لا يستحق
الزكوة ومشي السفر مع حاجته اليه ولا يقدر على ما يبلغه
ان سبيل على الاقوى ومنه اي من ابن السبيل الضيف بل قيل
بالخصاص فيه اذا كان نائما عن بلده وان عثا فيها
مع حاجته الى الضيافة والنية عند شروعه في الاكل ولا
يجب عليه الا ما اكل وان كان مجبولا ونشطر العدالة
فمن عد المولفة قلوبهم من اضاف المستحقين ما المولفة

كان

فلا لأن كفرهم مانع من العدالة والعرض عنهم يحصل ^{بذلك}
 أما اعتبار عدل العالم في وضع وفاق وأما غيره فاشتراط
 عدلته احدا لا قول في المسئلة بل ادعى الرضا فيه الإجماع و
 لو كان السفر من ابن اليسل معصية منع كما يمنع الفاسق في غيره
 ولا تعتبر العدالة في الطفل لعدم إمكانها فيه بل يعطى ولو كان
 أبوه فاستثنى اتفاقا وقيل المعبر في المصحح غير من استثنى
 باشتراط العدالة أو بعد ما تجنب الكبار دون غيرها
 من الذنوب وإن وجبت فتقالا لأن النص ورد على من شارب
 الخمر وهو من الكبار ولم يند على منع الفاسق مطلقا والحق
 غير من الكبار للمساواة وفيه نظر لمنع المساواة وبطلان
 القياس والصغار ليس لهم عليها الحنفية بالكبار ولا لهم وجوب
 والمرق غير مغيرة في العدالة هنا على ما صرح به المصنف شرح الأثر
 فلم من اشتراط تجنب الكبار اشتراط العدالة ومع ذلك لا
 دليل على اعتبارها ولا إجماع ممنوع والمصنف لم يخرج اعتبار
 العدالة إلا في هذا الكتاب فلو اعتبرنا من مع الطفل تعدلها
 منه وتعد الشراط غير كاف في سقوطه وخروجها بالإجماع موضع
 تأمل وفيه المخالف لكونه لو أعطاهما مثله لغير المصحح مطلقا

العدل

ولا يفيها في العبادات التي وقعها على وجهها بحسب معتقد
 والفرق أن يكون ذنبا وقد دفعه إلى غير محققه والعبادات حتى الله
 وقد استغفها عنه رجع كما استغفها عن الكافر إذا سلم ولو كانت
 المخالف قد تكلم أو فعلها على غير الوجه فضاها طرفة عين وبين الكافر
 قد وثق على العصية بذلك والمخالفة لله بخلاف ما لو فعلها على
 الوجه كالكافر إذا تركها بشرط في المصحح أن لا يكون واجب الثقة
 على المعنى من حيث العقل ما من حجة الغرم والعقوبة والرجوع
 ونحوه إذا اتفق بوجبه فلا يدفع اليه ما يؤتيه غيره قلنا من
 دفعه الحضر والضايط أن واجب الثقة إنما يمنع من هم الفقراء لقول
 مفسر مشقرا في وطنه كذا هي أئمة الأمن قبيلة وهوها شئ مثله
 وإن خالفه في النسب وتعد كفايته من الحسن بخلافه وتنازل قد
 الكفاية منهاج ويخير بين زكوة مثله والخمس مع وجودها
 ولا فضل الخمس لثا الزكوة أو سائر في الجملة وقيل لا يجاوز من
 زكوة غير قبله غير حق نوم والمزلة الأملع عدم اندفاع المروءة
 كأن لا يجحد في اليوم الثاني ما يدفعها به هذا كلف في الوجبة أما
 المندوبة فلا يمنع منها وكذا غيرها من الواجبات على الأقوى ويجب
 دفعها إلى الامام مع الطلب بنفسه وبيعها لوجوب طاعة

فيكون المصنف في الدليل على ما ذكره في قوله من هو الذي
 وقال في قوله من هو الذي ذكره في قوله من هو الذي

فإنه من باب في قوله من هو الذي ذكره في قوله من هو الذي

وذكر في المتن في قوله من هو الذي ذكره في قوله من هو الذي

مطلقا قل كذا يجب دفعها الى الفقيه الشرعي في حال الغيبة
 لو طلبها بنفسها ^{او وكيلها} ولا يثبت الامام ^{في كل حال} كالساعي بالقوى
 ولو خالف للمالك وقرعها بنفسه لم تجزى للفقير المفسد للعبادة
 وللمالك استعان العين مع بقائها او علم الغايض وقصها
 اليهم ابتداء من غير طلب افضل من تقديمها بنفسه ^{او وكيلها} لانهم امر
 بمواقعتها واخرجوا وضعها وقيل والقبول المفيد للفقير في دفعها
 ابتداء الى الامام او نائبه ومع الغيبة الى الفقيه المأمور ^{بالقبول}
 التقي المحسن ^{بالتقوى} بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ^{او غيرها} ولا يشترط
 عليه يستلزم الايجاب عليهم والنائب كالموكل ولا يشترط
 ونصدق المالك في الاجماع بغيره ^{لان ذلك على كماله} ولا يعلم
 الا من قبله وجاز احتسابه بالامرين وغيرهما عند الاشهاد عليه
 وكذا يقبل دعواه عدم الحول في المالك ما يقتضى المضاب ^{في العلم}
 كذبه ولا يقبل الشهادة عليه ذلك لا مع الحول ^{لان التقوى} وتحتجب
 على الاصناف الثمانية لما فيهم من فضيلة الشورى بين المستحقين
 وعمل بظاهر الاشتراك واعطاء جماعة من كل صنف اعتبارا
 بصيغة الجمع ولا يجب الشورى بينهم ^{بل الافضل} التفضل للرجح
 ويجوز الدفع الى الصنف الواحد والفرز الواحد منه ^{لما}

في دفعها الى الفقيه الشرعي في حال الغيبة
 لو طلبها بنفسها او وكيلها ولا يثبت الامام في كل حال كالساعي بالقوى
 ولو خالف للمالك وقرعها بنفسه لم تجزى للفقير المفسد للعبادة
 وللمالك استعان العين مع بقائها او علم الغايض وقصها اليهم ابتداء من غير طلب افضل من تقديمها بنفسه لانهم امر بمواقعتها واخرجوا وضعها وقيل والقبول المفيد للفقير في دفعها ابتداء الى الامام او نائبه ومع الغيبة الى الفقيه المأمور بالتقوى المحسن بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ولا يشترط عليه يستلزم الايجاب عليهم والنائب كالموكل ولا يشترط ونصدق المالك في الاجماع بغيره لان ذلك على كماله ولا يعلم الا من قبله وجاز احتسابه بالامرين وغيرهما عند الاشهاد عليه وكذا يقبل دعواه عدم الحول في المالك ما يقتضى المضاب في العلم كذبه ولا يقبل الشهادة عليه ذلك لا مع الحول لان التقوى وتحتجب على الاصناف الثمانية لما فيهم من فضيلة الشورى بين المستحقين وعمل بظاهر الاشتراك واعطاء جماعة من كل صنف اعتبارا بصيغة الجمع ولا يجب الشورى بينهم بل الافضل التفضل للرجح ويجوز الدفع الى الصنف الواحد والفرز الواحد منه لما

ذكرناه من كون لبيان المصرف فلا يجب الشريك ويجوز الاغناء
 هو الخطأ فوق الحكاية اذا كان مودعة واحدة لا استحقاقا طوال
 الدفع والغنا متأخر عن الملك فلا ينافيه ولو اعطاه دفعت
 استغنى المتأخر عن الحكاية واقل ما يعطى المحتج استحقاقا تاما
 فاول نصيب المقتدين ان كان المدفوع منهما وامكن بلوغ القدر
 فلو تعدد كالموكل على ما في الاول لو احدث سقط الاحتياج الثاني
 اذا لم يجتمع منه نصيب كثيرة تبلغ الاول ولو كان المدفوع من المقتدين
 ففي تقديم واحد منهما مع الامكان وجهان ومع تعدد كالموكل
 عليه شاء واحدة لا تبلغ سقط قطعا وقيل ان ذلك على سبيل التخييل
 مع امكانه وهو ضعيف ويشترط دعاء الامام او نائبه للمالك عند
 قبضها منه لا حصر في قوله ثم وصل عليهم بعد علمه بانها بينهم
 والثاني كما لم يوجب قبله الا لا امر عليه وهو قوي وقيل قطع
 المصرف للندوس ويجوز بصيغة الصلوات للتبليغ ولا يلزم الامر بغيرها
 لانه معناه الغلة والامل هنا عدم القتل وقيل يقتضي لفظ الصلوات
 لذلك ولم اراد بالنائب هنا ما يشل الساعي والفقيه فجهل ما بينهما
 او يجب اما السحق فيجب له بغير خلاف ومع الغيبة لا ساعي
 فلا مؤلفه الا لمن يحتاج اليه وهو الفقيه اذا تمكن من نصيب

في دفعها الى الفقيه الشرعي في حال الغيبة
 لو طلبها بنفسها او وكيلها ولا يثبت الامام في كل حال كالساعي بالقوى
 ولو خالف للمالك وقرعها بنفسه لم تجزى للفقير المفسد للعبادة
 وللمالك استعان العين مع بقائها او علم الغايض وقصها اليهم ابتداء من غير طلب افضل من تقديمها بنفسه لانهم امر بمواقعتها واخرجوا وضعها وقيل والقبول المفيد للفقير في دفعها ابتداء الى الامام او نائبه ومع الغيبة الى الفقيه المأمور بالتقوى المحسن بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ولا يشترط عليه يستلزم الايجاب عليهم والنائب كالموكل ولا يشترط ونصدق المالك في الاجماع بغيره لان ذلك على كماله ولا يعلم الا من قبله وجاز احتسابه بالامرين وغيرهما عند الاشهاد عليه وكذا يقبل دعواه عدم الحول في المالك ما يقتضى المضاب في العلم كذبه ولا يقبل الشهادة عليه ذلك لا مع الحول لان التقوى وتحتجب على الاصناف الثمانية لما فيهم من فضيلة الشورى بين المستحقين وعمل بظاهر الاشتراك واعطاء جماعة من كل صنف اعتبارا بصيغة الجمع ولا يجب الشورى بينهم بل الافضل التفضل للرجح ويجوز الدفع الى الصنف الواحد والفرز الواحد منه لما

في دفعها الى الفقيه الشرعي في حال الغيبة
 لو طلبها بنفسها او وكيلها ولا يثبت الامام في كل حال كالساعي بالقوى
 ولو خالف للمالك وقرعها بنفسه لم تجزى للفقير المفسد للعبادة
 وللمالك استعان العين مع بقائها او علم الغايض وقصها اليهم ابتداء من غير طلب افضل من تقديمها بنفسه لانهم امر بمواقعتها واخرجوا وضعها وقيل والقبول المفيد للفقير في دفعها ابتداء الى الامام او نائبه ومع الغيبة الى الفقيه المأمور بالتقوى المحسن بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ولا يشترط عليه يستلزم الايجاب عليهم والنائب كالموكل ولا يشترط ونصدق المالك في الاجماع بغيره لان ذلك على كماله ولا يعلم الا من قبله وجاز احتسابه بالامرين وغيرهما عند الاشهاد عليه وكذا يقبل دعواه عدم الحول في المالك ما يقتضى المضاب في العلم كذبه ولا يقبل الشهادة عليه ذلك لا مع الحول لان التقوى وتحتجب على الاصناف الثمانية لما فيهم من فضيلة الشورى بين المستحقين وعمل بظاهر الاشتراك واعطاء جماعة من كل صنف اعتبارا بصيغة الجمع ولا يجب الشورى بينهم بل الافضل التفضل للرجح ويجوز الدفع الى الصنف الواحد والفرز الواحد منه لما

في دفعها الى الفقيه الشرعي في حال الغيبة
 لو طلبها بنفسها او وكيلها ولا يثبت الامام في كل حال كالساعي بالقوى
 ولو خالف للمالك وقرعها بنفسه لم تجزى للفقير المفسد للعبادة
 وللمالك استعان العين مع بقائها او علم الغايض وقصها اليهم ابتداء من غير طلب افضل من تقديمها بنفسه لانهم امر بمواقعتها واخرجوا وضعها وقيل والقبول المفيد للفقير في دفعها ابتداء الى الامام او نائبه ومع الغيبة الى الفقيه المأمور بالتقوى المحسن بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ولا يشترط عليه يستلزم الايجاب عليهم والنائب كالموكل ولا يشترط ونصدق المالك في الاجماع بغيره لان ذلك على كماله ولا يعلم الا من قبله وجاز احتسابه بالامرين وغيرهما عند الاشهاد عليه وكذا يقبل دعواه عدم الحول في المالك ما يقتضى المضاب في العلم كذبه ولا يقبل الشهادة عليه ذلك لا مع الحول لان التقوى وتحتجب على الاصناف الثمانية لما فيهم من فضيلة الشورى بين المستحقين وعمل بظاهر الاشتراك واعطاء جماعة من كل صنف اعتبارا بصيغة الجمع ولا يجب الشورى بينهم بل الافضل التفضل للرجح ويجوز الدفع الى الصنف الواحد والفرز الواحد منه لما

الساعي وجباتها واذا وجب لها في حال الغيبة واجتج
 الى التايف بعدن وهو ضعيف والخص زكاة النعم المتحمل
 زكاة الفقير والغلات غيرهم رطه عليه بن شان على الصادق
 عليهم معلا بان لعل التخلل يحون من الناس في دفع اليهم اجل الامر
 عند الناس ولا يصلح الى المستحقين من قواها هدية واجتجها
 عليه بعد صولها الى يد اوريد ويكلمه مع بقا عليها **الفصل**
الرابع في زكاة الفطرة وتطلق على الخلفة وعلى الاسلام والملا
 بها على الاول زكاة لا يدين مقابل المال وعلى الثاني زكاة
 الدين والاسلام ومن ثم وجبت على من اسلم قبل الحلال
 وجب على البالغ العاقل الحر الا على الصبي المجنون والعبد بل على
 من يعولهم ان كان من اهله ولا فرق في العبد بين الدين والمذنب
 والمكاتب الا اذا اخبر بعض المطلق فنجب عليه بحسبه وفي غيره
 الرق والمثروط قولان اشهرهما وجبها على المولى ما لم يعل
 غيره المالك في سنة فعلا او توق فلا تجب على الفقير وهو
 من تسحق الزكاة لفقره ولا يشترط في مالك في السنة ان يخل
 عنه اصول بعد من يخرج عن ذمها جميعا عنه وعن عياله من ولد
 وزوجة وصفي ولغيره والمعبر في الصنف وشبهه صدق

الموقوف بعد موت المالك
 الموقوف على الجهاد واستحقاقه
 الموقوف على الفقير والمحتاج

الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج
 الموقوف على الفقير والمحتاج

وقيل الحلال لا يولبططة ومع وجوبها عليه تسقط عنهم وان لم
 يخرجها حتى لو اخرجوها بغير اذن لم يترأى من وجبت عليه فوط
 عن ملوكا بان لا تشترط في وجوب فطرة الزوجة والعبد المملوك
 بل تجب الفطرة مطلقا ما لم يعلمها غيره ممن تجب عليه نعم يشترط ان
 الزوجة واجبة النفقة فلا فطرة للناسر والصغيرة ونحو الفطرة
 على الكافر كالتجب عليه زكاة المال ولا تقع منه حال الكفر مع انه لو
 اسلم بعد الحلال سقطت عنه وان استجبت قبل الزوال كما فسقط
 المالية لو اسلم بعد وجوبها وانما تظهر الفايده في عقابه
 على تركها لو مات كافرا في غير هذه العبادات ولا اعتبار بالشروط
 عند الحلال فلو اعتق العبد بعد اواسغنى الفقير واسلم الكافر
 او اطاعت الزوجة لم تجب وتجب الزكاة لو تجدد السبب المحجب
 ما بين الحلال وهو الغروب ليلة العيد الى الزوال من يومه و
 قدرها طالع عن كل انسان من الحنطة او الشعير او التمر او الزبيب
 و الا من زرع القمح او اعدا او لا قط وهو ليس باق او اللين
 وهذه الاصول مجزية وان لم تكن قوا غالبا اثنائها فاما المجزى
 مع غلبته في وقت الخرج وافضلها التمر لا يارسع منفعة واقل
 كلفة ولا احتمال على الغوت ولا دلم ثم الزبيب لقرين التمر

ما بين الحلال وهو الغروب ليلة العيد الى الزوال من يومه و
 قدرها طالع عن كل انسان من الحنطة او الشعير او التمر او الزبيب

في اوصاف ثم ما يغلب على قوة من الاجناس وغيرها فالصاع
شعة ابطال ولو من اللين على الاقوى هذا غاية الوجوب
 لا تقديس فان مقابل الاقوى اجزائه الخصائص فيهم على
الصالح ابطال ولا يصح ان الصاع منه قدر آخر ويجوز
 لغز القيمة لسعر الوقت من غير الخضار في درهم على الصاع
 او ثلثي درهم وما ورد منها مقداراً من ثلث على سعر ذلك الوقت
 وجب النية فيما في المالمية من المالك او وكيله عند دفع
 الى المستحق او وكيله عوضاً كالامام ونايبة عاملاً او خاصاً
 او خصوصاً كوكيله فلم يبق للمالك عند دفعها الى غيره
 الحق وكيلا الخاص فحق القايض عند دفعها اليه احراراً
 ومن غير الجديهما بان يثبتا في ما يخص بقدرها بالنية عند
 مانع من تحيل الخبايا ثم تلفت بعد الغزل بغير قسط ان يضمن
 لانه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ولو كان لا تقديس الله
 ضمن ان يجوز نال الغزل معه ونظم فايدة الغزل في الخضارها
 في الميزول فلا يجوز التعريف فيه وفادته تابع وضمانه كذا ذكر
 ومصرفها مصرف المالمية وهو الاضناف الثمانية ويجب ان
 لا يقصر العطاء الواحد من صاع على الاقوى والمشهور ان ذلك

في اوصاف ثم ما يغلب على قوة من الاجناس وغيرها فالصاع
 شعة ابطال ولو من اللين على الاقوى هذا غاية الوجوب
 لا تقديس فان مقابل الاقوى اجزائه الخصائص فيهم على
 الصالح ابطال ولا يصح ان الصاع منه قدر آخر ويجوز
 لغز القيمة لسعر الوقت من غير الخضار في درهم على الصاع
 او ثلثي درهم وما ورد منها مقداراً من ثلث على سعر ذلك الوقت
 وجب النية فيما في المالمية من المالك او وكيله عند دفع
 الى المستحق او وكيله عوضاً كالامام ونايبة عاملاً او خاصاً
 او خصوصاً كوكيله فلم يبق للمالك عند دفعها الى غيره
 الحق وكيلا الخاص فحق القايض عند دفعها اليه احراراً
 ومن غير الجديهما بان يثبتا في ما يخص بقدرها بالنية عند
 مانع من تحيل الخبايا ثم تلفت بعد الغزل بغير قسط ان يضمن
 لانه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ولو كان لا تقديس الله
 ضمن ان يجوز نال الغزل معه ونظم فايدة الغزل في الخضارها
 في الميزول فلا يجوز التعريف فيه وفادته تابع وضمانه كذا ذكر
 ومصرفها مصرف المالمية وهو الاضناف الثمانية ويجب ان
 لا يقصر العطاء الواحد من صاع على الاقوى والمشهور ان ذلك

في اوصاف ثم ما يغلب على قوة من الاجناس وغيرها فالصاع
 شعة ابطال ولو من اللين على الاقوى هذا غاية الوجوب
 لا تقديس فان مقابل الاقوى اجزائه الخصائص فيهم على
 الصالح ابطال ولا يصح ان الصاع منه قدر آخر ويجوز
 لغز القيمة لسعر الوقت من غير الخضار في درهم على الصاع
 او ثلثي درهم وما ورد منها مقداراً من ثلث على سعر ذلك الوقت
 وجب النية فيما في المالمية من المالك او وكيله عند دفع
 الى المستحق او وكيله عوضاً كالامام ونايبة عاملاً او خاصاً
 او خصوصاً كوكيله فلم يبق للمالك عند دفعها الى غيره
 الحق وكيلا الخاص فحق القايض عند دفعها اليه احراراً
 ومن غير الجديهما بان يثبتا في ما يخص بقدرها بالنية عند
 مانع من تحيل الخبايا ثم تلفت بعد الغزل بغير قسط ان يضمن
 لانه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ولو كان لا تقديس الله
 ضمن ان يجوز نال الغزل معه ونظم فايدة الغزل في الخضارها
 في الميزول فلا يجوز التعريف فيه وفادته تابع وضمانه كذا ذكر
 ومصرفها مصرف المالمية وهو الاضناف الثمانية ويجب ان
 لا يقصر العطاء الواحد من صاع على الاقوى والمشهور ان ذلك

في اوصاف ثم ما يغلب على قوة من الاجناس وغيرها فالصاع
 شعة ابطال ولو من اللين على الاقوى هذا غاية الوجوب
 لا تقديس فان مقابل الاقوى اجزائه الخصائص فيهم على
 الصالح ابطال ولا يصح ان الصاع منه قدر آخر ويجوز
 لغز القيمة لسعر الوقت من غير الخضار في درهم على الصاع
 او ثلثي درهم وما ورد منها مقداراً من ثلث على سعر ذلك الوقت
 وجب النية فيما في المالمية من المالك او وكيله عند دفع
 الى المستحق او وكيله عوضاً كالامام ونايبة عاملاً او خاصاً
 او خصوصاً كوكيله فلم يبق للمالك عند دفعها الى غيره
 الحق وكيلا الخاص فحق القايض عند دفعها اليه احراراً
 ومن غير الجديهما بان يثبتا في ما يخص بقدرها بالنية عند
 مانع من تحيل الخبايا ثم تلفت بعد الغزل بغير قسط ان يضمن
 لانه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ولو كان لا تقديس الله
 ضمن ان يجوز نال الغزل معه ونظم فايدة الغزل في الخضارها
 في الميزول فلا يجوز التعريف فيه وفادته تابع وضمانه كذا ذكر
 ومصرفها مصرف المالمية وهو الاضناف الثمانية ويجب ان
 لا يقصر العطاء الواحد من صاع على الاقوى والمشهور ان ذلك

على وجه الوجوب وما لا ينبغي البيان ولا فرق بين صاع نفسه
 ومن يعوله الامع الاجتماع اي اجتماع المتحققين وضيق المال
 فيسقط الوجوب والاختيار بل سيطر الموجود عليهم بحسب
 ولا يجب التسوية وان اخذت مع عدم الرجوع وليست ان يخص
 بها الحق من القرابة والمنازعة وتخصيص اهل الفضل بالعلم والزهادة
 وغيرها وترجيحهم في ما يراى المراتب ولو بان لا اخذهم يستحق
 او تجتعت عينا او بكلام مع الامكان ومع التقدير تجزى الى اجتهاد
 الدافع بالحق عن حاله على وجه لو كان بخلاف لظهر عادة لا
 بدعية بان اعتمد على دعواه الاستحقاق مع قدرته على الحق
 لان يكون المدفع اليه عبداً فلا تجزى مطلقاً الا ان يخرج
 عن ملك المالك وفي الاستثناء نظر لان العلة في نفس المشتري
 فان القايض مع عدم استحقاقه لا يملك مطلقاً وان برى الدافع
 بل يبقى المال مضموناً عليه وتعدى الارجاع مشترك والنص
 مطلقاً **في النجس** ويجب في سبعة اشياء **الاول** الغيبة وهي
 ما يجوز للمملون باذن النيا ولا امام عليه السلام اموال اهل الحرب
 بغير سرقة ولا غيلة من منقول وغيره ومن مال البغاة اذا حوّلها
 العسكر عند الاكثر ومنهم المصنف المندوس وخالف في

في اوصاف ثم ما يغلب على قوة من الاجناس وغيرها فالصاع
 شعة ابطال ولو من اللين على الاقوى هذا غاية الوجوب
 لا تقديس فان مقابل الاقوى اجزائه الخصائص فيهم على
 الصالح ابطال ولا يصح ان الصاع منه قدر آخر ويجوز
 لغز القيمة لسعر الوقت من غير الخضار في درهم على الصاع
 او ثلثي درهم وما ورد منها مقداراً من ثلث على سعر ذلك الوقت
 وجب النية فيما في المالمية من المالك او وكيله عند دفع
 الى المستحق او وكيله عوضاً كالامام ونايبة عاملاً او خاصاً
 او خصوصاً كوكيله فلم يبق للمالك عند دفعها الى غيره
 الحق وكيلا الخاص فحق القايض عند دفعها اليه احراراً
 ومن غير الجديهما بان يثبتا في ما يخص بقدرها بالنية عند
 مانع من تحيل الخبايا ثم تلفت بعد الغزل بغير قسط ان يضمن
 لانه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ولو كان لا تقديس الله
 ضمن ان يجوز نال الغزل معه ونظم فايدة الغزل في الخضارها
 في الميزول فلا يجوز التعريف فيه وفادته تابع وضمانه كذا ذكر
 ومصرفها مصرف المالمية وهو الاضناف الثمانية ويجب ان
 لا يقصر العطاء الواحد من صاع على الاقوى والمشهور ان ذلك

في اوصاف ثم ما يغلب على قوة من الاجناس وغيرها فالصاع
 شعة ابطال ولو من اللين على الاقوى هذا غاية الوجوب
 لا تقديس فان مقابل الاقوى اجزائه الخصائص فيهم على
 الصالح ابطال ولا يصح ان الصاع منه قدر آخر ويجوز
 لغز القيمة لسعر الوقت من غير الخضار في درهم على الصاع
 او ثلثي درهم وما ورد منها مقداراً من ثلث على سعر ذلك الوقت
 وجب النية فيما في المالمية من المالك او وكيله عند دفع
 الى المستحق او وكيله عوضاً كالامام ونايبة عاملاً او خاصاً
 او خصوصاً كوكيله فلم يبق للمالك عند دفعها الى غيره
 الحق وكيلا الخاص فحق القايض عند دفعها اليه احراراً
 ومن غير الجديهما بان يثبتا في ما يخص بقدرها بالنية عند
 مانع من تحيل الخبايا ثم تلفت بعد الغزل بغير قسط ان يضمن
 لانه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ولو كان لا تقديس الله
 ضمن ان يجوز نال الغزل معه ونظم فايدة الغزل في الخضارها
 في الميزول فلا يجوز التعريف فيه وفادته تابع وضمانه كذا ذكر
 ومصرفها مصرف المالمية وهو الاضناف الثمانية ويجب ان
 لا يقصر العطاء الواحد من صاع على الاقوى والمشهور ان ذلك

في اوصاف ثم ما يغلب على قوة من الاجناس وغيرها فالصاع
 شعة ابطال ولو من اللين على الاقوى هذا غاية الوجوب
 لا تقديس فان مقابل الاقوى اجزائه الخصائص فيهم على
 الصالح ابطال ولا يصح ان الصاع منه قدر آخر ويجوز
 لغز القيمة لسعر الوقت من غير الخضار في درهم على الصاع
 او ثلثي درهم وما ورد منها مقداراً من ثلث على سعر ذلك الوقت
 وجب النية فيما في المالمية من المالك او وكيله عند دفع
 الى المستحق او وكيله عوضاً كالامام ونايبة عاملاً او خاصاً
 او خصوصاً كوكيله فلم يبق للمالك عند دفعها الى غيره
 الحق وكيلا الخاص فحق القايض عند دفعها اليه احراراً
 ومن غير الجديهما بان يثبتا في ما يخص بقدرها بالنية عند
 مانع من تحيل الخبايا ثم تلفت بعد الغزل بغير قسط ان يضمن
 لانه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ولو كان لا تقديس الله
 ضمن ان يجوز نال الغزل معه ونظم فايدة الغزل في الخضارها
 في الميزول فلا يجوز التعريف فيه وفادته تابع وضمانه كذا ذكر
 ومصرفها مصرف المالمية وهو الاضناف الثمانية ويجب ان
 لا يقصر العطاء الواحد من صاع على الاقوى والمشهور ان ذلك

في الجهاد وفي هذا الكتاب ومن الغنيمة فدا المشركين وما سوا
 عليه وما اخذناه من الغنيمة بغيا من الامام والسرقة والغيلة
 من اموالهم في الجبل ايضا لكنه لا يدخل في اسم الغنيمة بالمعنى
 المشهور لان الاصل الامام خاصة والثاني كاذب نعم هو
 هو غنيمة بقول مطلق فيخرج اخراجه منها وانما يخرج في
 الغنيمة بعد اخراج المؤمن وهي ما اتفق عليها بعد تحصيلها
 بحفظ وحمل ورعي ونحوها وكذا تقدم عليه الجبال على الاقوى
وب المعدن بكمال الدال وهو ما استخرج من الارض مما كانت
 اصله ثم اتمت على خصوصية عظم الاشغال بها كالملح والقص
 وطين القليل وجماد الرجا والجواهر من الزبرجد والعقيق
 واليافوخ وغيره **ج** الغوص اي ما اخرج من بين اللؤلؤ و
 المرجان والذهب والفضة التي ليس عليها سكر الاسلام
 والغير المعروف من داخل الماء فلو اخذت
 من ذلك من الساحل وعن وجه الماء لم يكن غوصا وفاقا
 للمص في الدوس وخلافا للبيان وحيث لا يلحق بكون
 من المكاسب ونظير الغاية في الشرايط وفي الحاق صيد
 الجرب الغوص والمكاسب وجماد وانما تفصيل حسن لما قاله

في الجهاد وفي هذا الكتاب
 من الغنيمة فدا المشركين وما سوا

بتحقيقه **ود** ارباح المكاسب ارباح المكاسب من تجارة
 وزراعتها وغيره من غيرها مما يكتب من غير انواع المذكورة
 قيمها ولو بنائها وتولوا ارتفاع قيمة وغيرها خلافا للحرر
 نفاه من الارتفاع **و** الحلال الحلال بالحرام ولا يميز ولا يعلم
 صاحبه فلا قدع بوجه فان اخراج خمسه من طهر المال من الحرام
 فلو تميز كان للحرام حكم المال المحلول الجوهل لما لا حيث لا يعلم
 ولو علم صاحبه ولو في جملة قوم مخبرين فلا يميز التخلل منه ولو
 يصلح والخبر فان في قول في التذكرة دفع اليه خمسة ان لم يعلم
 زيادته او ما يملك غلظته ان علم زيادته وانقصته ولو علم قدع
 كالربع والثالث وجب اخراجه اجمع صدقة لانهما ولو علم قدع جملة
 لا تفصيلا فان علم ان من من خمس صدقة بالزيادة ولو طنا و
 يحتمل قويا كون الجميع صدقة ولو علم نقصانه عنه افقر على ما يتقن
 به البراءة صدقة على الظاهر وخلاف وجه وهو لحوط ولو كان الحلال
 الحليل مما يجب فيه خمس بعد ذلك بحسبه ولو بين المالك
 بعد اخراج الخمس في الضمان لم يجان لحد هذا ذلك ولا كثر وهو
 المال المذكور تحت الارض صدقة في الحرب مطلقا او دار الاسلام
 ولا اثر عليه ولو كان عليه اثم فلفظ على الاقوى هذا اذ لم

في الجهاد وفي هذا الكتاب
 من الغنيمة فدا المشركين وما سوا

على ما اختاره فطرية معزة الخصال تقوم متعولة بما فيها باجرة
 للمالك فيغير الحكم بين اخذ من العين ولا ارتفاع ولا حول هنا
 ولا تضارب ولا ينة ويحتمل وجوبها عن الاخذ لا عنه وعلى النص
 والمدرس على قول في البيان ولا يقطر بع الذي لم يبق قبل الخروج
 وان كان المسلم ولا باقية المسلم في البيع الاول مع احتمال هنا
 بناء على انها فسخ لكن لما كان من جهة ضعف وهذا الارض لم
 يذكرها اكثر من الاصحاب كابن ابي عمير وابن الجني والنفيد
 وسائر النقي والمتأخرون لجمع والشيخ من المتقدمين
 على وجوبها ودوله ابو عبيدة الحنا في الحق عن الباقر
 واجبا بالصالح للميراث والصدقة والهبه محتجا
 بانه نوع اكتساب فائدة فيدخل تحت العموم ولكن ابن ابي
 والعلامة للأصل والشك في السبب والافضل من ظهور كونها
 غنمية بالمعنى الاعم فالحق المكاتب ان لا يشترط فيها حصول اختيار
 فيكون الميراث منه واما العقود المتوقفة على القبول فاعلم ان
 قبولها نوع من الاكتساب ومن ثم يجب ان لا يشترط في اكتساب
 للنفقة وينبغي حيث ينبغي كاللاكتساب ليجب وكثيرا ما يذكر الاصحاب
 ان قبول الهبة ونحوها اكتساب وفي صحة على بن مهران عن

هذا النوع من الاكتساب
 هو الذي لا يشترط فيه
 اختيار ولا قبول
 بل هو من قبيل
 ما لا يشترط فيه
 اختيار ولا قبول
 بل هو من قبيل
 ما لا يشترط فيه
 اختيار ولا قبول

ابن جعفر الثاني عاقل ما يرشد الى الوجوب فيها والمصلح يرجح
 هذا القول الا هنا بالافضل في الكاين على محذور نقل الخلاف وهو شعر
 بالتوقف واعتبر المنفعة في القيمة والعوض والغیر وذكره بعد
 الغرض تخصيص بعد التعميم او كونه عام منه من وجه لا مكان
 تحصيله من احوال او عن وجه الما فلا يكون عموما كما سلف في
 دينار عين الوقعة والمشهور ان لا تضارب القيمة لهم الادلة
 ولم نقف على ما اوجب اخراجه لها من فائدة ذكرها المجردة عن حجة
 واما الغرض فقد عرفت ان تضاربه دينار للرعاية عن الكاظم
 عليم واما الغرضان دخرا في محله والا فحكم المكاتب وكذا
 كلما اتفق في الخمس من هذه المنكوبات في فقد شرط ولو ان تضارب
 عن تضارب ويعتبر في وجوب الخمس في الارباح اخراج مؤنة
 ومؤنة عماله الواجب النفقة وغيرهم حتى الصنف تقصدا في اى
 متوسطا بحسب الاثر بحاله عادة فان ارفح عليه ماله
 وان فترحب له ما نقص ومن المؤنة هذا الهدية والصلوة
 الا لثيان بحاله وما يؤخذ منه في السنة قهرا او بغيره
 الظالم الاختيار والمقوق اللازمة له بنده وكذا في
 مؤنة تزويج ودايرة وامة ورجح ولجبان استطاع في

هذا النوع من الاكتساب
 هو الذي لا يشترط فيه
 اختيار ولا قبول
 بل هو من قبيل
 ما لا يشترط فيه
 اختيار ولا قبول

هذا النوع من الاكتساب
 هو الذي لا يشترط فيه
 اختيار ولا قبول
 بل هو من قبيل
 ما لا يشترط فيه
 اختيار ولا قبول

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب عليه من الصدقة في كل سنة من كل مال له من غير ان يكون له مال من غير ما كان له من قبل

عام الاكتساب ولا وجه في الفضل السابقة على عام الاستطاعة
والظاهر ان الحج المنسوب والزيارة وسفر الطاعة كذا للعلماء المتقدمين
والمقارن لمول الاكتساب من الموت ولا يجزئ التالف من المال بالبيع
وان كان في عامه وفي جرحه ان تجازر به في الحول وجده قطع
به المص في الدروس ولو كان له مال آخر اخبر فيه في اخذ الموتة من
او من الاكل من مال النسبة او في الاول الاحتياط وفي الاخر
وفي الاوسط قلة ولو زاد بعد تخميسه زيادة متصلة او منفصلة وجب
خمس الزائد كما يجب من مالا خمس اصله سواء خرج الحول والامن
العين ام القيمة والمراد بالموتة هنا مائة السنة وسببها وهو
الريح وتغيره من تحصيل الخراج ما يعلم زيادته عليها والصبر الى تمام الحول
لان الحول يغفر فيه بل الاحتمال زيادة الموتة ونقصاها فاما مع
تجمله تخمينه ولو حصل الريح في الحول تدعيها غير كل خارج الحول
بانقراضه نعم توزع الموتة في المدة المشتركة بينه وبين
سبق علمها وتخص الباقي وهكذا وكما لا تغفر الحول هذا لا يغفر
النصاب بل يخمس الفاضل وان قيل وكذا غير ما ذكره نصابها
الحول فغنى عن الجميع والوجوب غير الادب ان نصق ونقسم الحول
سنة اقسام على المشهور على نظام الآية وصريح الرواية فقلت

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب عليه من الصدقة في كل سنة من كل مال له من غير ان يكون له مال من غير ما كان له من قبل

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب عليه من الصدقة في كل سنة من كل مال له من غير ان يكون له مال من غير ما كان له من قبل

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب عليه من الصدقة في كل سنة من كل مال له من غير ان يكون له مال من غير ما كان له من قبل

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب عليه من الصدقة في كل سنة من كل مال له من غير ان يكون له مال من غير ما كان له من قبل

منها الامام م وهي بم الله ورسوله وذو القربى وهذا المسمى وهو نصف
الحول صرف اليه عليه السلام ان كان حاضرا او بالتقايير وهم الفقهاء
العدول الاما ميون المجامعون لشروط القنوي لانهم وكلاؤ
ثم يجب عليهم فيه ما يقتضيه مذهبه من مذهبهم من الجواز
الى الاصناف على سبيل القيمة كما هو المشهور من المتأخرين
نتم بغيره على حسب ما يراه من بيط وغيره ومن لا يرى ذلك يجب
عليه ان يشترط عمله المظهر فاذا حضرته الوفاة او غرقت
وهكذا ما دام غائبا او يحفظ اي يحفظه من يجب عليه بطريق
الاستيداع كما ذكرناه في التائب وليس له ان يتولى اخراجه بنفسه
الى الاصناف مطلقا ولا لغيره كما لا شرعي فان تولاه غيره ضمن
ويظهر من اطلاقه صرف حقه على كل مال له من غير ان يخل منه حال
الغيبه شي يغفره بغيره والمشهور ان لا يصحاب ومنهم المصنف باقى
كتبه وقتا وميراستثناء المالك والمساكين والمتاجر من ذلك
فباح هذه الثلاثة مطلقا والمراد من الاول الآية النسبة
حال الغيبة ومنها وهو الزوجه من الادب ومن الثاني من الممكن
منها ايض ومن الثالث الشراء من لا يقتضيه الحول او من لا يجزئ
مخوذ ذلك ويتركه هنا اما اختصارا واختيارا لا في قول الجماعة

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب عليه من الصدقة في كل سنة من كل مال له من غير ان يكون له مال من غير ما كان له من قبل

من الاصحاب والظاهر لا يلازم ادعى البيان الطباق الامامية
لهم على منظر الى شذوذ المخالف وثلاثة اقسام وهي بقية الستة
التي هي وهم الاطفال الذين لا يلزمهم المساكين والمراد بهم هنا ما
يشمل الفقراء في كل موضع يذكر ومنه من يدين وابتداء السبل على الوجه
المذكور في الزكاة من الهاشمتين المنتسبين الى هاشم بالاب دون
الام ودون المنتسبين الى المطالب اخي هاشم على شتر القولين
ويدل على الاول استعمال اهل اللغة وما خالفه يحمل على الجواز
لا يخبر عن الاشتراك في الرتبة عن الحكم ما يدل عليه وعلى
الثاني اصاله عدم الاستحقاق مضافا الى ما دل على عدمه من
الاجاز واستضعافا لما استدلل به القائل بضمها وقصود عن
الدلالة وقال المرتضى رضي الله عنه يستحق المنتسب الى هاشم ولو
بلازم استنادا الى قوله صلى الله عليه واله عن الحسين ع هذا اني
امام والاصل في الاطلاق الحقيقة وهو ممنوع بل هو اعلم بها
ومن الجواز خصوصاً مع وجود المعارض وقال المفيد وابن
الحسين يستحق المطالب ايضا وقديناه ويشترط فقره شركا الامام
عليه السلام اما المساكين فظاهر واما التياح فالمشهور باعتبار
فقرهم لان الخمس عوض الزكاة ومصرفها الفقراء في موضعين

في قوله صلى الله عليه واله
عن الحسين ع هذا اني
امام والاصل في الاطلاق
الحقيقة وهو ممنوع بل هو
اعلم بها

نص على عدم اعتبار فقره وكذا العوض لان الامام عليه السلام
يقسم بينهم على قدر حاجتهم والفاضل له والمعوذ عليه فاذا
انتفت الحاجة انتفى النصيب وفي نظر من ومن ثم ذهبوا
الى عدم اعتبار قيمهم لان القيمة قيم المسكين في الآية وهو
يتقضى المغايرة ولم يلمع عدمه نظر الى عدم انها لا تقتضي المساواة
فعدم الخصص بقي الغيوم وتوقف المص في الدروس
ويكفي في بيان السبل للفقرة في بلد التسليم وان كان غنيا في بلد
بشرط ان تعذر وصوله الى المال على الوجه الذي قدناه في الزكاة و
ظاهره من عدم الخلاف فيه والا كان دليل التيم ايتافه ولا
يعبر العدالة لاطلاق الادلة وبغير الايمان لا اعتبار في المقصود
بغير خلاف مع وجوده ولا يصلحة ومواد والخالف بعين
وفيها نظر ولا يرب ان اعتبار اولي واما الاعتقال الذي ايد
الشي والامام عليه السلام بعد على قبيلها وقد كانت رسول
الله صلى الله عليه واله في حياة كالاية الشريفة وهي بعد
للإمام ع القائم مقامه وقد اشار اليها بقوله وفي الامام
عليه السلام الذي يزيد عن قبيله ومنه سمي نقلا ارض الخلي عنها
اهلها وتركوها او سلمت للمسلمين طوعا من غير قتال كبلاد

في قوله صلى الله عليه واله
عن الحسين ع هذا اني
امام والاصل في الاطلاق
الحقيقة وهو ممنوع بل هو
اعلم بها

في قوله صلى الله عليه واله
عن الحسين ع هذا اني
امام والاصل في الاطلاق
الحقيقة وهو ممنوع بل هو
اعلم بها

في قوله صلى الله عليه واله
عن الحسين ع هذا اني
امام والاصل في الاطلاق
الحقيقة وهو ممنوع بل هو
اعلم بها

الجوزين او باداهما اي هلكوا مسلمين كانوا ام كفارا مطلق
 الارض للموات التي لا يعرف لها مالك ولا اقليم بغير الحرة و
 فتحها مع المذبح اجماعا للحول المفتوح وهي الارض المملوكة من
 القصب ونحوه في غير الارض المملوكة ورؤس الجبال ويطون
 الاودية والمراجع فيما الى العرف وما يكون به من شجر ومعدن
 وغيرها وذلك في غير ارضه المختصة به وصواني ملوك الجلب و
 قضايعهم وضابطه كلها اصطفاها ملك الكفار لنفسه و
 به من الاموال المنقولة وغيرها غير المنقولة من مسلم او مسلم و
 ميراث فاقد الوارث الخاص وهو من عد الامام ولا يورث
 وارث من يكون كذلك والغنيمة بغير اذنه فايها كان ام حائل
 على المشهور وبه رواية منسلة الا لا في اهل الجبل فما ظاهرا
 والمشهور ان هذه الانتفال مباحة حال الغنية فتصح التصرف
 في الارض المذكورة بالاحياء واخذ ما فيها من شجر وغيره نعم
 يختص ميراث من لا وارث له بفقراء بلد الميث وجيرانه والارث
 وقيل بالفقراء مطلقا لضعف الخصص وهو قوي وقيل
 مطلقا كغيره واما المعادن الظاهرة والباطنة في غير
 ارضه عليه السلام فالناس فيها شرع على الاصح لاصالة الاختصاص

في الارض المملوكة من القصب ونحوه في غير الارض المملوكة ورؤس الجبال ويطون الاودية والمراجع فيما الى العرف وما يكون به من شجر ومعدن وغيرها وذلك في غير ارضه المختصة به وصواني ملوك الجلب وقضايعهم وضابطه كلها اصطفاها ملك الكفار لنفسه وبه من الاموال المنقولة وغيرها غير المنقولة من مسلم او مسلم وميراث فاقد الوارث الخاص وهو من عد الامام ولا يورث وارث من يكون كذلك والغنيمة بغير اذنه فايها كان ام حائل على المشهور وبه رواية منسلة الا لا في اهل الجبل فما ظاهرا والمشهور ان هذه الانتفال مباحة حال الغنية فتصح التصرف في الارض المذكورة بالاحياء واخذ ما فيها من شجر وغيره نعم يختص ميراث من لا وارث له بفقراء بلد الميث وجيرانه والارث وقيل بالفقراء مطلقا لضعف الخصص وهو قوي وقيل مطلقا كغيره واما المعادن الظاهرة والباطنة في غير ارضه عليه السلام فالناس فيها شرع على الاصح لاصالة الاختصاص

في الارض المملوكة من القصب ونحوه في غير الارض المملوكة ورؤس الجبال ويطون الاودية والمراجع فيما الى العرف وما يكون به من شجر ومعدن وغيرها وذلك في غير ارضه المختصة به وصواني ملوك الجلب وقضايعهم وضابطه كلها اصطفاها ملك الكفار لنفسه وبه من الاموال المنقولة وغيرها غير المنقولة من مسلم او مسلم وميراث فاقد الوارث الخاص وهو من عد الامام ولا يورث وارث من يكون كذلك والغنيمة بغير اذنه فايها كان ام حائل على المشهور وبه رواية منسلة الا لا في اهل الجبل فما ظاهرا

علمه

وقيل هي من الانتفال ايضا اما الارض المختصة به فانيها من مملوك
 تابع لها لانه من جملتها واطلاقها على كون المعادن للناس من
 غير تفصيل والتفصيل احسن هذا كله في غير المعادن المملوكة تبعا
 للارض او بالاحياء فانها مختصة بما لكها **كتاب**
الصوم وهو الكف بها راجعا في التنبه عليه عن كل
 والشرب مطلقا المعتاد منها وغيره والجماع كل قبلا ودبرا
 لادى وغيره على احوال القولين والاعتناء وهو طلب الامناء
 بغير الجماع مع حصوله لا مطلقا طلبه وان كان محرما ايضا لا
 ان الاحكام الآتية لا تجري فيه وفي حكمه النظر ولا يتنا
 بغير الجماع والتخييل المعتاد معه كسائي وايصال الفجار
 المتعدى الى الحلق غليظا كان ام لا لمجمل الدين وغيره كتراب
 وتقيد بالفيلط في بعض العيارات ومنها الدوس ولا وجه
 له وحده الخلق مخرج الخاء المتجمة والبقاء على الحياة مع علمه
 به بالبداء سواء نوى الفصل ام لا ومعاودة الصوم جنبامع استباهتين
 متاخيتين عن العلم بالحياة وان نوى الفصل اذا طلع الفجر طيب
 جنبامع الجهد الصوم كذلك فيكفر من لم يكف عن احد هذه السبعة
 اختيارا في صوم واجب متعين او في صوم شهر رمضان مع

في الارض المملوكة من القصب ونحوه في غير الارض المملوكة ورؤس الجبال ويطون الاودية والمراجع فيما الى العرف وما يكون به من شجر ومعدن وغيرها وذلك في غير ارضه المختصة به وصواني ملوك الجلب وقضايعهم وضابطه كلها اصطفاها ملك الكفار لنفسه وبه من الاموال المنقولة وغيرها غير المنقولة من مسلم او مسلم وميراث فاقد الوارث الخاص وهو من عد الامام ولا يورث وارث من يكون كذلك والغنيمة بغير اذنه فايها كان ام حائل على المشهور وبه رواية منسلة الا لا في اهل الجبل فما ظاهرا

في الارض المملوكة من القصب ونحوه في غير الارض المملوكة ورؤس الجبال ويطون الاودية والمراجع فيما الى العرف وما يكون به من شجر ومعدن وغيرها وذلك في غير ارضه المختصة به وصواني ملوك الجلب وقضايعهم وضابطه كلها اصطفاها ملك الكفار لنفسه وبه من الاموال المنقولة وغيرها غير المنقولة من مسلم او مسلم وميراث فاقد الوارث الخاص وهو من عد الامام ولا يورث وارث من يكون كذلك والغنيمة بغير اذنه فايها كان ام حائل على المشهور وبه رواية منسلة الا لا في اهل الجبل فما ظاهرا

في الارض المملوكة من القصب ونحوه في غير الارض المملوكة ورؤس الجبال ويطون الاودية والمراجع فيما الى العرف وما يكون به من شجر ومعدن وغيرها وذلك في غير ارضه المختصة به وصواني ملوك الجلب وقضايعهم وضابطه كلها اصطفاها ملك الكفار لنفسه وبه من الاموال المنقولة وغيرها غير المنقولة من مسلم او مسلم وميراث فاقد الوارث الخاص وهو من عد الامام ولا يورث وارث من يكون كذلك والغنيمة بغير اذنه فايها كان ام حائل على المشهور وبه رواية منسلة الا لا في اهل الجبل فما ظاهرا

وجوبه بقرينة المقام ويقضي الصوم مع الكفارة لو ثبت
 الإخلال بالكفارة المؤدية إلى فعل أحدها والحكم في السنة
 قطعي وفي التابع مشهور ومستند به في صالح ودخل في القدر
 الجاهل بحرمها فاسأدها وفي وجوب الكفارة عليه خلاف
 والذي قواه المصنف في الذنوب وعدمه وهو المروي و
 خرج الناس فلا قضاء عليه ولا كفارة والممكن عليه ولو
 بالتخفيف فيما شره نفسه على الأقوى وأعلم أن ظاهر العبارة
 كون ما ذكره نفي الصوم كما هو عادة ثم ولكنه غير تام إذ
 ليس مطلق الكفر من هذه الأشياء وما كان لا يخفى ويمكن
 أن يكون يجوز فيه بيان أحكامه ويؤيد أنه لم يعرف
 غيره من العبادات ولا غيرها في الكتاب تعالى ولما دخل
 من حيث جعلها وهو امر عادي فقابل الإخلال لا يفعل
 فلا بد من رده إلى فعل القلب وإنما اقتصر على الكفر لمرعاة
 لمعناه اللغوي ويقضي خاصة من إمكانه لو عاد إلى
 النوم ما وبالعقل ليلا بعد انتباهه واحدة فاصح جنبا
 ولا بد مع ذلك من احتمال الانتباه عادة فلو لم يكن من عادة
 ذلك ولا احتمال كان من أول نومه كسعى البقاء عليها وأما

والصوم لا يفسد بالاحتياط في وجوبه بقرينة المقام ويقضي الصوم مع الكفارة لو ثبت الإخلال بالكفارة المؤدية إلى فعل أحدها والحكم في السنة قطعي وفي التابع مشهور ومستند به في صالح ودخل في القدر الجاهل بحرمها فاسأدها وفي وجوب الكفارة عليه خلاف والذي قواه المصنف في الذنوب وعدمه وهو المروي وخرج الناس فلا قضاء عليه ولا كفارة والممكن عليه ولو بالتخفيف فيما شره نفسه على الأقوى وأعلم أن ظاهر العبارة كون ما ذكره نفي الصوم كما هو عادة ثم ولكنه غير تام إذ ليس مطلق الكفر من هذه الأشياء وما كان لا يخفى ويمكن أن يكون يجوز فيه بيان أحكامه ويؤيد أنه لم يعرف غيره من العبادات ولا غيرها في الكتاب تعالى ولما دخل من حيث جعلها وهو امر عادي فقابل الإخلال لا يفعل فلا بد من رده إلى فعل القلب وإنما اقتصر على الكفر لمرعاة لمعناه اللغوي ويقضي خاصة من إمكانه لو عاد إلى النوم ما وبالعقل ليلا بعد انتباهه واحدة فاصح جنبا ولا بد مع ذلك من احتمال الانتباه عادة فلو لم يكن من عادة ذلك ولا احتمال كان من أول نومه كسعى البقاء عليها وأما

لأنه لا يفسد بالاحتياط في وجوبه بقرينة المقام ويقضي الصوم مع الكفارة لو ثبت الإخلال بالكفارة المؤدية إلى فعل أحدها والحكم في السنة قطعي وفي التابع مشهور ومستند به في صالح ودخل في القدر الجاهل بحرمها فاسأدها وفي وجوب الكفارة عليه خلاف والذي قواه المصنف في الذنوب وعدمه وهو المروي وخرج الناس فلا قضاء عليه ولا كفارة والممكن عليه ولو بالتخفيف فيما شره نفسه على الأقوى وأعلم أن ظاهر العبارة كون ما ذكره نفي الصوم كما هو عادة ثم ولكنه غير تام إذ ليس مطلق الكفر من هذه الأشياء وما كان لا يخفى ويمكن أن يكون يجوز فيه بيان أحكامه ويؤيد أنه لم يعرف غيره من العبادات ولا غيرها في الكتاب تعالى ولما دخل من حيث جعلها وهو امر عادي فقابل الإخلال لا يفعل فلا بد من رده إلى فعل القلب وإنما اقتصر على الكفر لمرعاة لمعناه اللغوي ويقضي خاصة من إمكانه لو عاد إلى النوم ما وبالعقل ليلا بعد انتباهه واحدة فاصح جنبا ولا بد مع ذلك من احتمال الانتباه عادة فلو لم يكن من عادة ذلك ولا احتمال كان من أول نومه كسعى البقاء عليها وأما

النومة الأولى فلا شيء فيها وإن طلع الفجر شرطية واحتقن
 بالمابع في قول ولا أقوى عدم القضاء بها وإن حرمت أما
 بالجامد كالتأويل قال على الأقوى وأرقس إن غرس راسه
 لجمع في الماء دفعة واحدة عرقية وإن بقي البدن متعبا والأقوى
 تخريمه من دون فساد ليق في الذنوب ولو جوب به القضاء والكفارة
 بحيث يكون لا راس في غسل شرع يقع فاسد مع التعذر
 للنهي ولو نسي صح أو تناول المفطر من دون مرعاة ممكنة
 للفجر أو الليل طالما حصل خطأ كان ظهر تناوله ناسيا أو
 مستحيا الليل بأن تناول آخر الليل من غير مرعاة بناء على
 عدم طلوع الفجر أو النهار بأن كل آخر النهار ظنا أن الليل
 دخل فظهر عدمه واكتفى عن قسط الليل بظهور الخطأ فإنه
 يقتضي اعتقاد خلافه واخترنا المرعاة الممكنة عن تناول
 كذلك مع عدم إمكان المرعاة لغيره أو جبر أو عجز حيث
 لا يجد من يتقاه فإنه لا يفتي لأنه متعذر بظنه ويفهم من
 ذلك أنه لو راعى ظن فلا قضاء فيها والخطأ ظنه و
 في المدوس استقرب القضاء في الثاني دون الأول فارقا
 بينهما باعتقاد ظنه بالأصل في الأول وبخلافه في الثاني

والصوم لا يفسد بالاحتياط في وجوبه بقرينة المقام ويقضي الصوم مع الكفارة لو ثبت الإخلال بالكفارة المؤدية إلى فعل أحدها والحكم في السنة قطعي وفي التابع مشهور ومستند به في صالح ودخل في القدر الجاهل بحرمها فاسأدها وفي وجوب الكفارة عليه خلاف والذي قواه المصنف في الذنوب وعدمه وهو المروي وخرج الناس فلا قضاء عليه ولا كفارة والممكن عليه ولو بالتخفيف فيما شره نفسه على الأقوى وأعلم أن ظاهر العبارة كون ما ذكره نفي الصوم كما هو عادة ثم ولكنه غير تام إذ ليس مطلق الكفر من هذه الأشياء وما كان لا يخفى ويمكن أن يكون يجوز فيه بيان أحكامه ويؤيد أنه لم يعرف غيره من العبادات ولا غيرها في الكتاب تعالى ولما دخل من حيث جعلها وهو امر عادي فقابل الإخلال لا يفعل فلا بد من رده إلى فعل القلب وإنما اقتصر على الكفر لمرعاة لمعناه اللغوي ويقضي خاصة من إمكانه لو عاد إلى النوم ما وبالعقل ليلا بعد انتباهه واحدة فاصح جنبا ولا بد مع ذلك من احتمال الانتباه عادة فلو لم يكن من عادة ذلك ولا احتمال كان من أول نومه كسعى البقاء عليها وأما

والصوم لا يفسد بالاحتياط في وجوبه بقرينة المقام ويقضي الصوم مع الكفارة لو ثبت الإخلال بالكفارة المؤدية إلى فعل أحدها والحكم في السنة قطعي وفي التابع مشهور ومستند به في صالح ودخل في القدر الجاهل بحرمها فاسأدها وفي وجوب الكفارة عليه خلاف والذي قواه المصنف في الذنوب وعدمه وهو المروي وخرج الناس فلا قضاء عليه ولا كفارة والممكن عليه ولو بالتخفيف فيما شره نفسه على الأقوى وأعلم أن ظاهر العبارة كون ما ذكره نفي الصوم كما هو عادة ثم ولكنه غير تام إذ ليس مطلق الكفر من هذه الأشياء وما كان لا يخفى ويمكن أن يكون يجوز فيه بيان أحكامه ويؤيد أنه لم يعرف غيره من العبادات ولا غيرها في الكتاب تعالى ولما دخل من حيث جعلها وهو امر عادي فقابل الإخلال لا يفعل فلا بد من رده إلى فعل القلب وإنما اقتصر على الكفر لمرعاة لمعناه اللغوي ويقضي خاصة من إمكانه لو عاد إلى النوم ما وبالعقل ليلا بعد انتباهه واحدة فاصح جنبا ولا بد مع ذلك من احتمال الانتباه عادة فلو لم يكن من عادة ذلك ولا احتمال كان من أول نومه كسعى البقاء عليها وأما

والصوم لا يفسد بالاحتياط في وجوبه بقرينة المقام ويقضي الصوم مع الكفارة لو ثبت الإخلال بالكفارة المؤدية إلى فعل أحدها والحكم في السنة قطعي وفي التابع مشهور ومستند به في صالح ودخل في القدر الجاهل بحرمها فاسأدها وفي وجوب الكفارة عليه خلاف والذي قواه المصنف في الذنوب وعدمه وهو المروي وخرج الناس فلا قضاء عليه ولا كفارة والممكن عليه ولو بالتخفيف فيما شره نفسه على الأقوى وأعلم أن ظاهر العبارة كون ما ذكره نفي الصوم كما هو عادة ثم ولكنه غير تام إذ ليس مطلق الكفر من هذه الأشياء وما كان لا يخفى ويمكن أن يكون يجوز فيه بيان أحكامه ويؤيد أنه لم يعرف غيره من العبادات ولا غيرها في الكتاب تعالى ولما دخل من حيث جعلها وهو امر عادي فقابل الإخلال لا يفعل فلا بد من رده إلى فعل القلب وإنما اقتصر على الكفر لمرعاة لمعناه اللغوي ويقضي خاصة من إمكانه لو عاد إلى النوم ما وبالعقل ليلا بعد انتباهه واحدة فاصح جنبا ولا بد مع ذلك من احتمال الانتباه عادة فلو لم يكن من عادة ذلك ولا احتمال كان من أول نومه كسعى البقاء عليها وأما

وقيل القابل للشيخ والغافلان لو افطر الظلمة سوف اتي
 لظن دخول الليل فلانا دخوله من غير مراعاة بل استناد الى
 مجرد الظلمة المتيقن للظن فلا تضاد استناد الى الخبر نقص عن
 الدلائل من تقصير في المراعاة فلذلك ليس القبول واقفي على
 السابق وجوب القضاء مع عدم المراعاة وان ظن ويصرح
 في المدروس وظاهر القائلين بان الكفارة مطلقا ويشكل عدم
 الكفارة مع امكان المراعاة والقدرة على تحصيل العلم في القسم
 الثاني لعدم التناول على هذا الوجه وقومته في ما يجب
 صومه عما اذ ذلك يقتضي بحسب الاصول الشرعية وجوب
 الكفارة بل ينبغي وجوبها وان لم يظهر الخطاب لمتراها
 لاصالة عدم الدخول مع النبي عن الاضطرار ولما في القسم الاول
 فوجوب القضاء خاصة مع ظهور الخطاب متوجدا بين لفظان
 في المنها ولا يخبر لكن الكفارة عليه لجواز تناول ما على
 اصالة عدم الدخول ولو التمس على القضاء لمكان القول بعد
 لاذن المذكور وما وجوب الكفارة على القول المحل
 فافهم وقد اتفق لكثير من الأصحاب في هذه المسئلة
 عبارات قاصرة عن تحقيق الحال جدا فتامليا وعناية

تذكر ان في خبرك انما هو

منه انما هو خبرك انما هو

منه انما هو خبرك انما هو

منه انما هو خبرك انما هو

المصر هنا جديرة لولا اطلاق عدم الكفارة واعلم ان المص
 نقل القول المذكور بما بين توهم الدخول بالظلمة وظنه
 مع ان المصوب لغزو اصطلاح ان الوهم اعتقاد وجوب ولا
 الظن وعباراتهم وقعت انه لو افطر الظلمة الموهبة وجب القضاء
 ولو ظن لم يضر اي لم يفسد صومه ففعلوا الظن فيما لوهم فجمع
 هنا بين الوهم والظن في نقل كلامهم اشارة الى ان المراد من الوهم
 في كلامهم اي الظن اذ لا يجوز الاضطرار مع ظن عدم الدخول قطعا
 واللازم منه وجوب الكفارة وانما يقتصر على القضاء كوحصل الظن
 ثم ظهرت المخالفة واطلاق الوهم على الظن صحيح اي لا يحد
 معانيه لانه لا يمتنع في كلامهم سؤال الفرق بين المسائلتين حيث
 حكموا مع الظن بان لا افساد الا ان يفرق بين ملق بالظن
 فيراد من الوهم اول ما به ومن الظن حق الاحكام ولهذا
 المص صرح بعضهم وفي بعض تحقیقات المص على كلامهم
 ان المراد من الوهم ترجيح احد الطرفين لا مانع غير شرعية
 ومن الظن الترجيح لا مانع شرعية فترك بينهما في الاحكام
 وذكرا بما ذكر وهو مع غرابته لا يتبع لان الظن المجوز لا
 لا يفرق فيه بين الاسباب المتيقنة له وانما ذكرنا ذلك للشيخ

منه انما هو خبرك انما هو

نقص

منه انما هو خبرك انما هو

والجماع ونظايرها ولا فرق بين المحللة والحرمه الا في
 الائم وعدمه وتكرار الكفان مع فعل موجب بابتكار الكف
 مطلقا ولو في اليوم الواحد وتحقيق تكرر بالعود بعد التمتع
 او تغاير الجنس بان وطئ واكل والاكل والشرب غيرا باختلال
 التكثير بين الفعلين وان اتحد الجنس والوقت واختلا فلا
 يام وان اتحد الجنس ايضا والا يكن كذلك بان اتحد الجنس في
 غير الجماع والوقت ولم يتخلل التكثير فواجبة على المشهور وفي
 الدوس قطعاً وفي المذهب الجاهل ما قبل تكرر مطلقاً وهو متجه
 ان لم يثبت الاجماع على خلافه لتعدد السبب الموجب لتعدد
 المسبب الاما نفيه على التداخل وهو منفي هنا ولو لو خط
 زوال الصوم بفساده بالسبب الاول لزم عدم تكررها في
 اليوم الواحد مطلقاً ولو وجد الواسطة ضعيفة وتحقيق
 تعدد الاكل والشرب بالازدراء وان قل ويجه في الشرب
 الاتحاد مع اتصاله ولا يطال للعرف فيتحمل عن الزوجة
 المكروهة على الجماع الكفان والتعزير المتعدد على الواطئ بحسنة
 وعشرين سوطاً غير خمسين ولا يتحمل في غيره للكراهه
 الائمة والاجنبية والاجنبى لهما والزوجة والاكراه على

انما يثبت الاجماع على خلافه لتعدد السبب الموجب لتعدد المسبب

في الجماع ونظايرها ولا فرق بين المحللة والحرمه الا في الائم وعدمه

في الجماع ونظايرها

غير الجماع ولو بالزوجة وقوامه ان يضرب كونه الحكم في الاجنبية
 الفحش لا يفيد ولو لم يتخلل لان الكفان مخففة للذنب فكذا
 يثبت في الاقوى كتكرار الصيد عما نعم لا فرق في الزوجة بين
 الدائم والمتعمد باوقد يجمع في حالة واحدة الاكراه والمطابقة
 ابتداء واستدامة فيلزمه حكمه ويلزمها حكمها ولا فرق في الاكراه
 بين المجبورة والمضروبة ضراً ما مضى مكنت على الاقوى وكما
 تنقضي عنها الكفان ينقضي القضا مطلقاً ولو طأ وعنه فعليه الكفان
 والتعزير مثله **القول في شروطه** اي شرط وجوب الصوم
 وشروطه خمسة ويعتبر في الوجوب البلوغ والعقل فلا يجب على
 الصبي والمجنون والمعنى عليه واما السكران فيحكم العاقل في
 الوجوب لا الصحة والخالوس الحيز والنفس والسفر المحجب
 للقصر فيجب على كثيره والعاصي به ونحوها واما نأوى
 الإقامة عشرا وس مضي عليه ثلثون يوماً متزداً ففي معنى
 المقيم ويعتبر في الصحة التميز وان لم يكن مكلفاً ويعلم مثله ان
 صومه المميز صحيح فيكون شرعياً وبجهر في الدوس
 ويمكن الفرق بان الصحة من احكام الوضوء فلا تنقضي بشرط
 والاولى كونه تمهيداً لا شرعياً ويمكن معه الوصف بالصحة

في الجماع ونظايرها ولا فرق بين المحللة والحرمه الا في الائم وعدمه

في الجماع ونظايرها

في الجماع ونظايرها ولا فرق بين المحللة والحرمه الا في الائم وعدمه

في الجماع ونظايرها ولا فرق بين المحللة والحرمه الا في الائم وعدمه

في الجماع ونظايرها ولا فرق بين المحللة والحرمه الا في الائم وعدمه

في الجماع ونظايرها ولا فرق بين المحللة والحرمه الا في الائم وعدمه

كما ذكرناه خلافا لبعضهم حيث نفى الامر بما لا يحون
 فيستبان في حقه لا تنفيا التميز والتميز في حقه ويشكل ذلك
 في بعض الجائز لوجود التميز فيهم والجلوس من الحيض و
 النفاس وكذا يغبر فيما الفصل بعد عند المص كان عليه ان يذكر
 انما جلوسهما لا يقضيه كالم يقضيه في شرط الوجوب اذا المراد
 بهما فيه نفس الدم لوجوبه على المنقطة وان لم تقبل من
 الكيف فان الكافر يجب عليه الصوم كغيره ولكن لا يصح
 معه ويصح من المستحاضة اذا فعلت الواجب من غسل
 النجاسة وان كان واحدا بالنسبة الى الصوم الحاضر وطلق
 الغسل بالنسبة الى الغسل ويمكن ان يكون مطلقا شرط فيه
 مطلقا نظرا الى الطلاق النص والاول الجود لان غسل العتاة
 لا يجب الا بعد انقضاء اليوم فلا يكون شرط في صحته نعم
 شرط في اليوم الاتي ويدخل في غسل الصبح لو اجتمعا ومن
 المسا في دم المتعة بالنسبة الى الثلاثة لا البعثة وبذلك
 وهو ثمانية عشر يوما للنفيس من عرفات قبل الغروب
 والتذلل المقيد بباي السفر اما بان نذر سفر او سقرا و
 حضرا وان كان النذر في حال السفر لا اذا اطلق ولان كان

هذا هو الوجه في صحة الصوم
 في حال الحيض والنفاس
 والجماع في حال الحيض

هذا هو الوجه في صحة الصوم
 في حال السفر

الاطلاق يتناول السفر الا انه لا بد من تخصيصه بالقبض
 منفردا او متعينا خلافا للمرضى من جهة الله حيث اكفى بالاطلاق
 لذلك والمفيد حيث جاز الصوم الواجب مطلقا عندنا
 قيل والقائل انا بابويه وجزء الصيد وهو ضعيف
 انتهى وعدم ما يصلح التخصيص ويمتنع الصيد وكذا الصبية
 على الصوم لسبع لعناده فلا يشغل عليه عند الموضع واطلاق
 جماعة من جهة قبل البيع وجعلوا بعد البيع شذوذا وقالوا
 بابويه والشيخ في النهاية يترك التسع والاول الجود ولكن يشترط
 التسع ولو اطلق بعض النصارى خاصة فعل ويخبر بين بنية الوجوب
 والندب لان الغرض التميز على فعل الواجب ذكره المص
 وغيره وان كان الندب اولى والمرضي تبع طه فان
 ظن الضرر بافطر والاصام وانما يتبع طه في الافطار
 اما الصوم فيكون فيه اشتباه الحال والمرجع في الظن الى ما
 تجده ولو بالبحر في مثله سابقا او يقول من يفيد قوله الظن
 ولو كان كافرا ولا فرق في الضرر بين كونه لزيادة المرض
 الا بحجته لا يحتمل عادة ومن يطوئ بره حيث يحصل الضرر
 ولو بالظن لا يصح الصوم الذي عنه فلو تكلف مع ظن

الضرر قضى ويجب فيه النية وفي القصد الى فعله المتعمد على
 الوجه من وجوب لؤدب والقرية اما القرية فلا خصة في وجوب
 واما الوجه ففيه ما مر خصوصا في شهر رمضان لعدم
 وقوعه على وجهين وتعتبر النية لكل ليلة اي فيهما والمقارنة
 بها الطلوع الفجر مخيرة على الاقوى لان النية في النية
 مقارنتها للعبادة المنوية وانما اغتفر هذا المعنى ظاهر اخر
 فتحتم ابقاؤها لئلا ولعل لتعدد المقارنة فان الطلوع لا يعلم
 الا بعد الوقوع فتقع النية بعد ذلك خيرا للمقارنة المعبر
 فيها وظاهر الاصحاب ان النية للفعل المستغرق للزمان المتيقن
 يكون بعد تحققه لا قبله لتعد كذا ذكرناه ومن صرح به
 المصنف في المدونة في بيان اعمال الحج والوقوف بعرفة فاما
 جعلها مقارنتها لما بعد الزوال فيكون هنا كذلك وان كان
 الاحوط جعلها لئلا لا اتفاق على جوازها فيه والثاني
 لئلا يجزئها الى الزوال يعني ان وقتها يتدلى اليه ولكن
 يجب الفور بها عند ذكرها فلو اخرها عند غامدا بطل الصور
 هذا في شهر رمضان والصوم المعين ما غير كالقضاء
 الكفارة والنداء المطلق فيكون تجديدها قبل الزوال وان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

تركها قبله عمدا بل ولو نوى لا فطار واما صوم النافلة فالشهر
 انكذلك وقيل بامتنادها فيمال الغروب وهو حسن وهو خير
 المصنف في الدوس والتميز بين القدماء الاكثانية واحدة للتميز
 شهر رمضان وادعى المرتضى في المسائل الرئيسية في الاجماع و
 انما ادعاء الشيخ رحمه الله ووافقهم من المتأخرين المحقق في
 المعبر والعلامة في المختلف استادا الى الزيادة واحدة و
 الاول وهو ايقاعها لكل ليلة او في هذا يدل على اختياره
 الاجتزاء بالوحدة ويصرح ايضا في شرح الامداد وفي الكتابين
 اختار التعدد وفي قوله تعدها عند الجزري بالوحدة
 نظر لان جعله عبادة واحدة يقتضي عدم جواز تفرقة النية
 على اجزائها خصوصا عند المصنف فانه قطع بعدم جواز تفرقة
 على اعضاء الوضوء وان نوى الاستباحة المطلقة فضلا
 عن غيرها لذلك لعضو ينقسم فرق بين العبادات وجعل
 بعضها مما يقبل الاتحاد والتعدد كجواز تفرقها في الوضوء
 تأتي عند هذا الجواز من غير اولى لانه لا يأتي تاسيسا
 وهو شقي وانما الاحتمال هنا للجمع بين نية المجموع و
 التي لكل يوم ومثله تأتي عند المصنف في غسل الاموات

وفي البيان على قوله
 الى القوم

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في غير ذلك من النسخ
سواء في المتن أو في الهوامش
وهو من غير النسخ

حيث اجتناب في الخلافه بنيت لو اراد الاحتياط بتعدد هذا
لكل غسل فانه لا يتم الاجمعها ابتداءً النية للآخرين ويشترط
فيما عدا شهر رمضان التعيين لمصلحة الزمان ولو يجب
الاصل له ولغيره بخلاف شهر رمضان لتعينه شرعا للصوم
فلا اشتراك فيه حتى يميزه بغيره وشمل ما عدا النذر للعين
ووجه دخوله ما اشترأ اليه من عدم تعينه بحسب الاصل
والاقوى الخاقه بشهر رمضان الحاقا للعين العرضي الاصل
لاشترائها في حكم الشارع به ورخصه في البيان والحق به
النسب المعين كايام البيض وفي بعض تحقيقاته مطلق المنقذ
لتعينه شرعا في جميع الايام الا ما استثنى فيكفي نية القرية
فيهما على الاقوى لعدم نيته وهو حسن وانما يكفي في
شهر رمضان بعدم تعينه بشرط ان لا يعين غيره والاطل
فيهما على الاقوى لعدم نية المطلوب شرعا وعدم وقوع غيره
فيهما مع العلم اما مع الجهل بركوم اخر شعبان بنيت
النسب والنسيان فيقع عن شهر رمضان ويعلم شهر رمضان
برؤية الهلال فيجب على من رآه وان لم يثبت في حق غيره او
شهادة عدلين برويته مطلقا او شياع برويته وهو

وهو من غير النسخ

وهو من غير النسخ

جماعة بما تأمن النفس من توليهم على الكذب ويحصل بخبر
الظن المتأخر للعلم لا ينصرف في عدد نعم يشترط زائدتهم عن اثنين
ليفرق بين العدل وغيره ولا فرق بين الكبير والصغير والذكر
والأنثى والمسلم والكافر ولا بين هلال رمضان وغيره ولا
يشترط حكم الحاكم في حق من علم به او سمع الشاهدين او مضي ثلثين
يوما من شعبان لا بالشاهد الواحد في اوله خلافا للسلطان رضي
حيث اكتفى به فيه بالنسبة الى الصوم خاصة فلا يثبت لو كان
منتهى أجل دين او عدا او مدة ظهار ونحوه نعم يثبت هلال
شوال بمضي ثلثين منه بتعاوان لم يثبت اصله بشهادته ولا
يشترط الخمسون مع الصحو كما ذهب اليه بعضهم استنادا الى رواية
خولت على عدم العلم بعد اليتم وتوقف الشياخ عليهم للتممة كما
يظهر من الرواية لان الواحد مع الصحو اذا رآه جماعة
غالبا ولا عبرة بالجدول وهو حساب مخصوص ماخوذ
من ذيل القمر ومرجعه الى عهد شهر تاما وشهر ناقصا في جميع السنة
بشدا بالتمام من المحرم لعدم ثبوته شرعا بل ثبوت ما ينافيه
ومخالفته مع الشرع للحساب ايضا لا يحتاج تقييد بغير
السنة الكبيسة اما فيما يكون ذو الحجة تاما والعدد هو

هو

وقد شعبان ناقصاً ابداً ورمضان تاماً ابداً وبه فتر في الدوس
 ونطلق على خمسة من هلال المانع جعل الناس والخاص
 وعلى عشرين تاماً واخر ناقصاً مطلقاً وعلى عشرين وخمسين
 من هلال يجب وعلى عشرين ثلثين والكل لا يجزئ بغير اجرة
 بالمعنى الثاني جامعهم المص في الدوس مع ثمة الشوكيها
 مقيداً بعد ستة في الكيسة وهو موافق للعادة وببوابها
 ولا بأس برأئنا لثمة شهران خاصة فعد بها ثلثين اقوى
 وفيما زاد نظرين تعارض الاصل والظاهر فظاهر الاصل صحيح
 الاصل والفقو وان تأخرت غيبوبة الى بعد العشاء والاعتناخ
 وهو عظم جرمه المستنير حتى رضى بسبه قبل ان قال او رضى
 لاس الظل في ليلة رقبته والتطوق بظهور النور في جرمه
 مستنداً لخلقه البعض حيث حكم في ذلك بكونه ليلة الماضية
 ولحقا لثنتين في الحكم ببعدها خلافاً لما روى في ثلثة الاخبار
 من اعتبار ذلك كله والخوس حيث تمت عليه جميع الشهور
 اي تحري شهر اربع على ظنه انه هو في جميعه فان وافق
 او ظهر متأخر او استمر الاشتباه اجزاً وان ظهر المتقدم اعاد
 ويلحق ما ظنه حكم الشهر في وجوب المكثان في فساد يوم منه

في شهر رمضان ناقصاً ابداً ورمضان تاماً ابداً وبه فتر في الدوس
 ونطلق على خمسة من هلال المانع جعل الناس والخاص
 وعلى عشرين تاماً واخر ناقصاً مطلقاً وعلى عشرين وخمسين
 من هلال يجب وعلى عشرين ثلثين والكل لا يجزئ بغير اجرة
 بالمعنى الثاني جامعهم المص في الدوس مع ثمة الشوكيها
 مقيداً بعد ستة في الكيسة وهو موافق للعادة وببوابها
 ولا بأس برأئنا لثمة شهران خاصة فعد بها ثلثين اقوى
 وفيما زاد نظرين تعارض الاصل والظاهر فظاهر الاصل صحيح
 الاصل والفقو وان تأخرت غيبوبة الى بعد العشاء والاعتناخ
 وهو عظم جرمه المستنير حتى رضى بسبه قبل ان قال او رضى
 لاس الظل في ليلة رقبته والتطوق بظهور النور في جرمه
 مستنداً لخلقه البعض حيث حكم في ذلك بكونه ليلة الماضية
 ولحقا لثنتين في الحكم ببعدها خلافاً لما روى في ثلثة الاخبار
 من اعتبار ذلك كله والخوس حيث تمت عليه جميع الشهور
 اي تحري شهر اربع على ظنه انه هو في جميعه فان وافق
 او ظهر متأخر او استمر الاشتباه اجزاً وان ظهر المتقدم اعاد
 ويلحق ما ظنه حكم الشهر في وجوب المكثان في فساد يوم منه

ووجوب متابته وكمال ثلثين لولم يري الحلال واحكام العيد
 من الصلوة والقطر ولولم يظن شهر اخير في كل سنة شهر اربعاً
 للمطابقة بين الشهرين والكهف عن الامور السابقة وقته من طلع
 الفجر الثاني الى هاب الجمة الشرقية في الاخير ولقد قدم المسافر
 او مانوي فيه الاقامة عشر سابقاً على الدخول او مقارنته او
 لاحقه قبل الزوال ويتمحق قدمه برؤية الجدار وسماع الا
 في بلد ومانوي فيه الاقامة قبل المانوي بعد فن حثين
 الية او يرى للمري المرض قبل الزوال طرف اللقدم والبرو
 لم يتنا ولا شيئاً من فساد الصوم اخرها الصوم بل وجب عليها
 خلاف الصبي اذا بلغ بعد الفجر والكافر اذا اسلم بعد والمخاض
 النفس اذا ظهر او المجنون والمغص عليه فان رجع زوال العذر
 في الجمع قبل الفجر في محته ووجوبه وان احتج بهم الاشك بعد
 الا انه لا يسمى صوماً ويقضي اى صوم شهر رمضان كل تارك له
 عمداً او سهواً او لعذر من سفر وعرض وغيرها الا الصبي والمجنون
 اجماً والمغص عليه في الاصح والكافر الاصل اما العارض كالمرقد
 فيدخل في الكلية ولا تدبر فسد ما نعيم قيام غير القضاء مقامه
 ليخرج الشيخ والشيخ وذو العطار ومن اتم به المرض الى رمضان

في شهر رمضان ناقصاً ابداً ورمضان تاماً ابداً وبه فتر في الدوس
 ونطلق على خمسة من هلال المانع جعل الناس والخاص
 وعلى عشرين تاماً واخر ناقصاً مطلقاً وعلى عشرين وخمسين
 من هلال يجب وعلى عشرين ثلثين والكل لا يجزئ بغير اجرة
 بالمعنى الثاني جامعهم المص في الدوس مع ثمة الشوكيها
 مقيداً بعد ستة في الكيسة وهو موافق للعادة وببوابها
 ولا بأس برأئنا لثمة شهران خاصة فعد بها ثلثين اقوى
 وفيما زاد نظرين تعارض الاصل والظاهر فظاهر الاصل صحيح
 الاصل والفقو وان تأخرت غيبوبة الى بعد العشاء والاعتناخ
 وهو عظم جرمه المستنير حتى رضى بسبه قبل ان قال او رضى
 لاس الظل في ليلة رقبته والتطوق بظهور النور في جرمه
 مستنداً لخلقه البعض حيث حكم في ذلك بكونه ليلة الماضية
 ولحقا لثنتين في الحكم ببعدها خلافاً لما روى في ثلثة الاخبار
 من اعتبار ذلك كله والخوس حيث تمت عليه جميع الشهور
 اي تحري شهر اربع على ظنه انه هو في جميعه فان وافق
 او ظهر متأخر او استمر الاشتباه اجزاً وان ظهر المتقدم اعاد
 ويلحق ما ظنه حكم الشهر في وجوب المكثان في فساد يوم منه

في شهر رمضان ناقصاً ابداً ورمضان تاماً ابداً وبه فتر في الدوس
 ونطلق على خمسة من هلال المانع جعل الناس والخاص
 وعلى عشرين تاماً واخر ناقصاً مطلقاً وعلى عشرين وخمسين
 من هلال يجب وعلى عشرين ثلثين والكل لا يجزئ بغير اجرة
 بالمعنى الثاني جامعهم المص في الدوس مع ثمة الشوكيها
 مقيداً بعد ستة في الكيسة وهو موافق للعادة وببوابها
 ولا بأس برأئنا لثمة شهران خاصة فعد بها ثلثين اقوى
 وفيما زاد نظرين تعارض الاصل والظاهر فظاهر الاصل صحيح
 الاصل والفقو وان تأخرت غيبوبة الى بعد العشاء والاعتناخ
 وهو عظم جرمه المستنير حتى رضى بسبه قبل ان قال او رضى
 لاس الظل في ليلة رقبته والتطوق بظهور النور في جرمه
 مستنداً لخلقه البعض حيث حكم في ذلك بكونه ليلة الماضية
 ولحقا لثنتين في الحكم ببعدها خلافاً لما روى في ثلثة الاخبار
 من اعتبار ذلك كله والخوس حيث تمت عليه جميع الشهور
 اي تحري شهر اربع على ظنه انه هو في جميعه فان وافق
 او ظهر متأخر او استمر الاشتباه اجزاً وان ظهر المتقدم اعاد
 ويلحق ما ظنه حكم الشهر في وجوب المكثان في فساد يوم منه

في شهر رمضان ناقصاً ابداً ورمضان تاماً ابداً وبه فتر في الدوس
 ونطلق على خمسة من هلال المانع جعل الناس والخاص
 وعلى عشرين تاماً واخر ناقصاً مطلقاً وعلى عشرين وخمسين
 من هلال يجب وعلى عشرين ثلثين والكل لا يجزئ بغير اجرة
 بالمعنى الثاني جامعهم المص في الدوس مع ثمة الشوكيها
 مقيداً بعد ستة في الكيسة وهو موافق للعادة وببوابها
 ولا بأس برأئنا لثمة شهران خاصة فعد بها ثلثين اقوى
 وفيما زاد نظرين تعارض الاصل والظاهر فظاهر الاصل صحيح
 الاصل والفقو وان تأخرت غيبوبة الى بعد العشاء والاعتناخ
 وهو عظم جرمه المستنير حتى رضى بسبه قبل ان قال او رضى
 لاس الظل في ليلة رقبته والتطوق بظهور النور في جرمه
 مستنداً لخلقه البعض حيث حكم في ذلك بكونه ليلة الماضية
 ولحقا لثنتين في الحكم ببعدها خلافاً لما روى في ثلثة الاخبار
 من اعتبار ذلك كله والخوس حيث تمت عليه جميع الشهور
 اي تحري شهر اربع على ظنه انه هو في جميعه فان وافق
 او ظهر متأخر او استمر الاشتباه اجزاً وان ظهر المتقدم اعاد
 ويلحق ما ظنه حكم الشهر في وجوب المكثان في فساد يوم منه

آخر فان الغنية تقوم مقام القضا ويستحب المتابعة في القضا الصحيحة
 عبد الله بن سنان ورواية عمار عن الصادق عليه السلام فيمن استجاب
 لتفريقه وعمل بما افضل الاخطاب لكانت تقدر عن متاومة تلك فكا
 القول الاول اقوى وكما لا يجب المتابعة لا يجب للترتيب فلو قدم آخره
 وان كان افضل وكذا لا ترتيب بين القضا والكفارة وان كان متبوعا
سأل الاول من متى غسل الجنبات في الصلوة والصوم في النهار
 اما الصلوة فوضع وفاق واما الخلاف في الصوم من حيث عدم
 اشتراطه بالطهارة من الاكبر الامع العلم ومن ثم لو نام جنبا
 او لا فاصح يصوم به وان تعذر تركه طول النهار فصحا والى وجه
 القضا فيه صحة الجلب عن الصادق ومغيرها ومقتضى الاطلا
 عدم الفرق بين اليوم والايام وجميع الشر في حكم الجنبات لمحض
 والنفاس لو نيت غسلها بعد الانقطاع وفي حكم رمضان
 المنذوق للمعين وفي كل الفرق على هذا بينه وبين ما ذكر من
 عدم قضا ما نام فيه واصح ورجحان في هذا على
 الناس وتخصيص ذلك بالنائم عالما عازما فضعف حكمه
 والغرم او يحمله على ما عدا النوم الاول ولكن لا يدفع الاطلاق
 وانما هو مخرج حكم آخر والا قول او فويل لا تخصيص فيه لاحد

من غلبت عليه الحاجة فليصوم

النسيئة لتصرح بذلك بالنوم عامدا عازما وهذا باناسي
 ويمكن الجمع ايضا بان مضمون هذه الرواية نسيته الغسل حتى خرج
 الشهر فيفرق بين اليوم والجمع علة بمطوقها الا ان لكل ابن قضاء
 للجمع يتلزم قضاء الانقاض لا شتر لهما في المعنى ان لم يكن اولى
 وفي اصل القول الى الشهر دون التقوى وما في معناه ايضا
 بذلك فقد قد ابن ادريس والحقوق لهذا ولا غير ويتحقق في
 شهر رمضان بين البقاء عليه والاطار ما بينه الضمير يعود
 الى الزمان الذي هو ظرف المكلف المخير وما ظرفية زمانية اي
 يتخير في المدة التي يبيح حال حكما عليه بالتخير وبين الروايات
 حتى لو لم يكن هناك نية بان كان فيه او بعده فلا يتخير اذ
 لا مدة ويمكن عوده الى الجبر بدلالة الظاهر يعني تخير ما بين
 الجبر والزوال هذا مع سعة وقت القضا اما الوضوء في دخول
 شهر رمضان المقبل لم تجز الاطوار وكذا الوضوء الوفاة قبل
 فعله كما في كل واجب موسع لكن لا مكان هنا لسبب الاطوار
 وان وجبت الغنية مع تاخير عن رمضان المقبل ولحق
 بقضا رمضان عن غيره كقضا التندلعتين حيث لخل
 به في وقته فلا تحريم فيه وكذلك واجب غير معين كالندل للطلق

قوله من غلبت عليه الحاجة فليصوم
 الزمان الذي هو ظرف المكلف المخير وما ظرفية زمانية اي
 يتخير في المدة التي يبيح حال حكما عليه بالتخير وبين الروايات
 حتى لو لم يكن هناك نية بان كان فيه او بعده فلا يتخير اذ
 لا مدة ويمكن عوده الى الجبر بدلالة الظاهر يعني تخير ما بين
 الجبر والزوال هذا مع سعة وقت القضا اما الوضوء في دخول
 شهر رمضان المقبل لم تجز الاطوار وكذا الوضوء الوفاة قبل
 فعله كما في كل واجب موسع لكن لا مكان هنا لسبب الاطوار
 وان وجبت الغنية مع تاخير عن رمضان المقبل ولحق
 بقضا رمضان عن غيره كقضا التندلعتين حيث لخل
 به في وقته فلا تحريم فيه وكذلك واجب غير معين كالندل للطلق

والكفارة الا قضاء رمضان ولو تعذر لم يجز الخروج منه
 مطلقا وقيل حرم قطع كل واجب عمدا بعموم النهي عن ابطال
 العمل ومقتضى ذلك التحريم قطع قضاة فان افطر بعد الطعم
 عشرة ساكنين كل سكين مائة اشباعه فان عجز عن الاطعام
 صام ثلاثة ايام ويجزى المضى فيه مع افادته والظاهر تكررها
 بتكررها السبب كاصل **الثانية** الكفارة في شهر رمضان
 والنذر المعين والعهد فاح الاقوال فيها عقوبة او صيا
 شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيا وقيل هي مرتبة بين
 الخصال الثلاث والاول شهر ولو افطر على حرم اى افسد حرم
 به مطلقا اصلها كان تحريمه كالزنا والاشتماء وتناول مال الغير
 بغير اذنه وغبار الايجوز تناول ونخامة الرأس اذا صارت
 في الخمر عارضا كوطأ الزوجة في الحيض وماله الجرح فذلك كفارات
 وهي افراد الحجرة سابقا مجتمعة على اجود القولين للرواية
 الصحيحة عن الرضا عليه السلام وقيل واحد كغيره امتدادا
 الى الطلاق كثر من النصوص وتقسيد هذا بغير طريق الجمع
الثالثة لو استمر المرض الذي افطر معه في شهر رمضان الى
 رمضان اخر فلا قضاء لما افطره ويفدى عن كل يوم بمدين

هذا هو الوجه في الكفارة
 في شهر رمضان
 ولو تعذر لم يجز الخروج منه
 مطلقا وقيل حرم قطع كل واجب عمدا بعموم النهي عن ابطال العمل ومقتضى ذلك التحريم قطع قضاة فان افطر بعد الطعم عشرة ساكنين كل سكين مائة اشباعه فان عجز عن الاطعام صام ثلاثة ايام ويجزى المضى فيه مع افادته والظاهر تكررها بتكررها السبب كاصل الثانية الكفارة في شهر رمضان والنذر المعين والعهد فاح الاقوال فيها عقوبة او صيا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيا وقيل هي مرتبة بين الخصال الثلاث والاول شهر ولو افطر على حرم اى افسد حرم به مطلقا اصلها كان تحريمه كالزنا والاشتماء وتناول مال الغير بغير اذنه وغبار الايجوز تناول ونخامة الرأس اذا صارت في الخمر عارضا كوطأ الزوجة في الحيض وماله الجرح فذلك كفارات وهي افراد الحجرة سابقا مجتمعة على اجود القولين للرواية الصحيحة عن الرضا عليه السلام وقيل واحد كغيره امتدادا الى الطلاق كثر من النصوص وتقسيد هذا بغير طريق الجمع الثالثة لو استمر المرض الذي افطر معه في شهر رمضان الى رمضان اخر فلا قضاء لما افطره ويفدى عن كل يوم بمدين

هذا هو الوجه في الكفارة
 في شهر رمضان
 ولو تعذر لم يجز الخروج منه
 مطلقا وقيل حرم قطع كل واجب عمدا بعموم النهي عن ابطال العمل ومقتضى ذلك التحريم قطع قضاة فان افطر بعد الطعم عشرة ساكنين كل سكين مائة اشباعه فان عجز عن الاطعام صام ثلاثة ايام ويجزى المضى فيه مع افادته والظاهر تكررها بتكررها السبب كاصل الثانية الكفارة في شهر رمضان والنذر المعين والعهد فاح الاقوال فيها عقوبة او صيا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيا وقيل هي مرتبة بين الخصال الثلاث والاول شهر ولو افطر على حرم اى افسد حرم به مطلقا اصلها كان تحريمه كالزنا والاشتماء وتناول مال الغير بغير اذنه وغبار الايجوز تناول ونخامة الرأس اذا صارت في الخمر عارضا كوطأ الزوجة في الحيض وماله الجرح فذلك كفارات وهي افراد الحجرة سابقا مجتمعة على اجود القولين للرواية الصحيحة عن الرضا عليه السلام وقيل واحد كغيره امتدادا الى الطلاق كثر من النصوص وتقسيد هذا بغير طريق الجمع الثالثة لو استمر المرض الذي افطر معه في شهر رمضان الى رمضان اخر فلا قضاء لما افطره ويفدى عن كل يوم بمدين

في المشهور والمروى وقيل القضاء لا يخرج من الجمع وهما نادران
 وعلى المشهور لا ينكر الفدية بتكرار السنين ولا فرق بين رمضان
 واحد واكثر وحمل الفدية مستحق الزكاة حاله وان لم يحد
 وكذلك فدية وفي تعدي الحكم الى غير المرض كالسفر المستمر وحجته
 اجودها وجوب الكفارة مع التأخير لا العذر وجوب القضاء
 مع دوامه ولو ثبت بينهما وتمت في القضاء بان لم يغير عليه
 في ذلك الوقت وعزم في السعة ولما ضاق الوقت عزم على السعة
 فدى وقضى ولو لم يتهاون بان عزم على السعة في السعة
 واخر اعتمادا على ما افطره في الوقت عرض له مانع عنه قضى
 لا غير المشهور والاقوى ما دلل عليه النصوص الصحيحة من
 وجوب الفدية مع القضاء على من قدر عليه ولم يفعل حتى دخل
 الثاني سوا عزم عليه اطلاقا واختار المصنف في الدرر
 واكتفى ابن اديب بالقضاء مطلقا اعلاما لاية وطرح الرواية
 على اصل وهو ضعيف **الرابعة** اذا تمكن من القضاء ثم مات
 قضى عنه اكبر ولي الذكر وهو من ليس له اكبر منه وان لم
 يكن له ولد متعدد ون مع بلوغه عند موته ولو كان صغيرا
 ففي الوجوب عليه بعد بلوغه قولان ولو تعذر وتساهل في السن

هذا هو الوجه في الكفارة
 في شهر رمضان
 ولو تعذر لم يجز الخروج منه
 مطلقا وقيل حرم قطع كل واجب عمدا بعموم النهي عن ابطال العمل ومقتضى ذلك التحريم قطع قضاة فان افطر بعد الطعم عشرة ساكنين كل سكين مائة اشباعه فان عجز عن الاطعام صام ثلاثة ايام ويجزى المضى فيه مع افادته والظاهر تكررها بتكررها السبب كاصل الثانية الكفارة في شهر رمضان والنذر المعين والعهد فاح الاقوال فيها عقوبة او صيا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيا وقيل هي مرتبة بين الخصال الثلاث والاول شهر ولو افطر على حرم اى افسد حرم به مطلقا اصلها كان تحريمه كالزنا والاشتماء وتناول مال الغير بغير اذنه وغبار الايجوز تناول ونخامة الرأس اذا صارت في الخمر عارضا كوطأ الزوجة في الحيض وماله الجرح فذلك كفارات وهي افراد الحجرة سابقا مجتمعة على اجود القولين للرواية الصحيحة عن الرضا عليه السلام وقيل واحد كغيره امتدادا الى الطلاق كثر من النصوص وتقسيد هذا بغير طريق الجمع الثالثة لو استمر المرض الذي افطر معه في شهر رمضان الى رمضان اخر فلا قضاء لما افطره ويفدى عن كل يوم بمدين

هذا هو الوجه في الكفارة
 في شهر رمضان
 ولو تعذر لم يجز الخروج منه
 مطلقا وقيل حرم قطع كل واجب عمدا بعموم النهي عن ابطال العمل ومقتضى ذلك التحريم قطع قضاة فان افطر بعد الطعم عشرة ساكنين كل سكين مائة اشباعه فان عجز عن الاطعام صام ثلاثة ايام ويجزى المضى فيه مع افادته والظاهر تكررها بتكررها السبب كاصل الثانية الكفارة في شهر رمضان والنذر المعين والعهد فاح الاقوال فيها عقوبة او صيا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيا وقيل هي مرتبة بين الخصال الثلاث والاول شهر ولو افطر على حرم اى افسد حرم به مطلقا اصلها كان تحريمه كالزنا والاشتماء وتناول مال الغير بغير اذنه وغبار الايجوز تناول ونخامة الرأس اذا صارت في الخمر عارضا كوطأ الزوجة في الحيض وماله الجرح فذلك كفارات وهي افراد الحجرة سابقا مجتمعة على اجود القولين للرواية الصحيحة عن الرضا عليه السلام وقيل واحد كغيره امتدادا الى الطلاق كثر من النصوص وتقسيد هذا بغير طريق الجمع الثالثة لو استمر المرض الذي افطر معه في شهر رمضان الى رمضان اخر فلا قضاء لما افطره ويفدى عن كل يوم بمدين

فقط عليهم
وقيل لا
عظيم الانتفاع
بالاكثر من
الضرر

اشتركا فيه على الاقوى فيعطى عليهم بالسوية فان انكسره
ثمن فكفر من الحكاية ولو اخضع لخدمهم بالبلوغ والآخر
بكبر السن فالاقرب تقديم البالغ ولو لم يكن له ولد بالوصف لم يجب
القضاء على باقي الاولياء وان كانوا ولا قضاءا فيما خالفوا
على محل الوفاق والتعليل بان في مقابل الجوع وقيل يجب القضاء على
الولي مطلقا من مراتب الارث حتى لا يجهل والمفقود وضام للحرية
ويقدم الاكبر من ذكرهم فالاكبر ثم الاناث ولحقاق في المند
ولا يمانر احوط ولو مات المريض قبل التمكن من القضاء سقطت
القضاء عن المسافر ما فات منه بسبب السفر خلاف قوله هل امانة
تمككه من المقام والقضاء ولو بالاقامة في اثناء السفر كما المرض
وقيل يقضى عنه مطلقا لاطلاق النص وتمككه من الاداء
بخلاف المريض وهو ممنوع لجواز كونه ضروريا كالسفر والولي
فالتفصيل الجود ويقضى عن المرأة والعبد ما فاتهما على الوجه
السابق النص كالمطلقات النص ومساواتهما للرجل المرفي
كثير من الاحكام وقيل لصالة البراءة وانقضاء النص الصحيح والاول
في المرأة اولى وفي العداقوى والولي فيها كما تقدم والاشي
من الاولاد على ما اختار لا تنقض لصالة البراءة وعلى القول

الآخر تنقضي مع فقد وحيث لا يكون هناك ولا يلزم عليه
القضاء بتصدق من التركة عن اليوم مبدئي المشهور هذا اذا لم
يوص الميراث بقضاء والاستقطت الصدقة حيث يقضى عنه و
يجوز في الشهرين المتتابعين صوم شهر والصدقة عن آخر مال
على المشهور وهذا الحكم تخفيف عن الولي بالاقضاء على قضاء
الشهر وسند التغيير رواية في سندها ضعف وجوب قضاء
الشهر بقوى وعلى القول ببقاء الصدقة عن الشهر الاول والقضاء
لثاني لا يرد لول الرواية ولا فرق بين الشهرين كونهما وليين
يعينا كالمندوبين وتغيير الكهانة رمضان ولا يقضى الا عن
الشهرين وقوفامع النص لو عمل به **الخاتمة** لوصام للمسافر حيث
يجب عليه النص عالما اعدا في الثاني المنسد للعبادة ولو كان
جاهلا بوجوب النص فلا اعادة وهذا احد المواضع التي يعتد
فيها جاهل الحكم والناسي للحكم او القصر يلحق بالعامد في قصر
في التحفظ ولم ينعزل في الاكثر مع ذكرهم له في قصر الصلوة
بالاعادة في الوقت خاصة للنص والذي ياسب حكمها فيه
عدم الاعادة لقوات وقته ومنع قصر الناسي ولو وقع الحكم
عنه وان كان ما ذكره اولى ولو علم الجاهل والناسي في اثناء

لميت

البتة لقطر وقضيا قطعاً وكلما قصر الملتصق قصر الصوم للرواية وفي
 بعض الاحكام بينهما في بعض المواضع ضعف الآفة في شرط وقصر الصوم
 المخرج قبل الزوال بحيث يجازي والمدين قبل الزوال وان قصر الملتصق
 على اصح الاقوى كالدلالة على الصلح عليه ولا اعتبار بتسعين سنة
 التفريق **القائمة** الشيخان ذكروا في اذ الشرح الصوم
 اصلاً ومع مشقة شديداً فداً لم يمتنع عن كل يوم ولا قضاء عليها
 لتعذر وهذا مني على الغالب من ان يحجزها عنه لا يجرى زواله
 لانها في نقصان والا لو فرض قدمت على القضاء وجب
 بجمع الفدية معه قطع من الملتصق والاقوى انهما ان عمل
 عن الصوم اصلاً فلا فدية ولا قضاء وان طاقاه بشقة شديداً
 لا يتحمل شأها عادة فعليها الفدية ثم ان قيل على القضاء وجب
 والاجودح ما اختار في الدوس من وجوبها معه لانها آفة
 بالانقطاع ولا بالقصص **والصحيح** والقضاء واجب بتعذر الفدية والاصل
 بقاء الفدية لا مكان الجمع ولو كان ان يكون عوضاً عن الانقطاع
 لا بد لامن القضاء وذو الطاش بضم واو وهو الاقوى **حاشا**
 ولا يمكن من ترك شرب المأطول البنا را المايوس من بر كذا
 يقطع عنه القضاء ويجب عليها الفدية عن كل يوم بمذلولين اقبى

من كان في الصوم
 من كان في الصوم
 من كان في الصوم

من كان في الصوم
 من كان في الصوم
 من كان في الصوم
 من كان في الصوم
 من كان في الصوم

وانما ذكر هذا الامكانه حيث ان المرض مما يمكن زواله عادة بخلاف
 المرض وهل يجب مع القضاء الفدية للمابة الاقوى ذلك بتعذر
 ما تقدم وبقطع في الدوس ويحتمل ان يزيد هذا القضاء من غير
 فدية كما هو مذهب المرتضى واختار المايوس من بر عن يمكن
 برؤى عادة فانه يطر ويحب القضاء حيث يمكن كالمريض من غير
 فدية والاقوى ان حكمه كالشيخين يسقطان عنه مع العجز راساً
 ويجب الفدية مع المشقة **القائمة** الحامل المقرب والمرضعة
 القليلة اللبن اذا خافت على الولد تقطران وتعدان بما تقدم
 تقضيان مع زوال العذر وانما يذكر القضاء مع القطع بوجوبه
 لظهور حيث ان عذرهما اقل من الزوال فلا يزيدان عن المريض
 وفي بعض النسخ وتعدان بدله وتعدان وفيه تصريح بالقضاء والحكم
 بالفدية وعكس ما وضع لان الفدية لا يستفاد من استنباط اللفظ
 بخلاف القضاء ولو كان خوفهما على انفسهما فكالمريض تقطران وتعدان
 من غير فدية وكذا كل من خاف على نفسه ولاقوى في ذلك بين
 الخوف للجمع وعطش ولا في المرتضع بين كونه ولداً من النسب
 والرضاع ولا بين المستأجر والمبتدعة نعم لو قام غيرها مقامها
 متبرعا او اخيراً مثلاً او انقص امتنع الانقطاع والفدية من

ما لها وان كان لها نفع والولد الحكم بافطارها اجبرناه
 الامام بعد الضرر ولا يجب صوم النافلة بشره وفيه لافاضلة
 عدم الوجوب انتهى عن قطع العمل بخصوص بعض الوجوب
 نعم يمكن نقضه بعد ان قال المروية المرحمة بوجوبه المحمول
 على ان كان الاستحباب لقصورها عن الاجاب سندا وان صرح به
 الامام يدعي الطعام فلا يمكن لمقطعه مطلقا بل يمكن المضي عليه
 وروى لنا افضل من الصيام بسبعين ضعفا ولا فرق بين صومه
 طعاما وغيره ولا بين من يتوق عليه الخافدة وغيره نعم بشرط كونه
 مؤثرا والحكمة ليست من حيث الاكل بل الجائدة دعاء المؤمن وعدم
 رد قوله وانما تحقق الثواب على الافطار مع قصد الطاعة لذلك
 ونحوه لا يجزئه لانه عبادة يتوقف ثوابها على النية **الثانية**
 يجب اتباع الصوم الوجوب الا اربعة النذر المطلق حيث لا يضيق
 وقته بغير الوفاة او طرأ العذر لما منع من الصوم ومما في
 معناه من العهد واليمين وقضا الصوم الوجوب مطلقا
 كرمضان والنذر المعين وان كان الاصل متابعيا لقضية
 الحلاق العيان وهو قول قوي واستقر في التدوين
 متابعته كالاصل وخير الصيد وان كان بدلا للنعامة على

في الصوم
 في النذر
 في العذر
 في النية

في النذر
 في العذر
 في النية

الاشهر والسبعة في يد العبد على الاقوى وقيل بشرط فيها النية
 كالثلاثة وبشرط نية حسنة وكل ما اخل بالمتابعة حيث يجب
 كخبر ومريض وسفر ضروري عند زواله الا ان يكون الصوم
 ثلاثا فجب استيفاءه مطلقا كصوم كفارة اليمين وكفارة قضاء
 رمضان وثلاثة الا كفارة وثلاثة المتعدي لا يكون الفاضل
 العبد بعد اليمين ولا له اى التعدي يستأنف الا في ثلاثة موافق
 الشهرين المتتابعين كفارة ونذرا وما في مناه بعد صوم شهر
 يوم من الثاني وفي النذر الوجوب متابعيا بنذر وفي كفارة على عبد
 بظهار او قتل خطا بعد صوم خمسة عشر يوما وفي ثلاثة المتعدي
 في الحج بدلا عن الدم بعد صوم يومين ثالثهما العبد سوا علم ابتدأ بوقوع
 بعدها الملافات المتتابع سقط في باقي الاثنين مطلقا وفي الثالث
 الى انقضاء ايام الترتيب **التاسعة** لا يفسد الصيام بمسح بعض الحافق
 وشبهه اما من النواة فكروى وزق الطائر ومضع الطعام وفي
 المرق وكل ما لا يتعدى الى الحلق ويكون مباشرة النساء بغير
 الجماع الامن لا يخرج ذلك شتمه والاكتمال عما فيه مسك
 او صبر وخارج الدم المضعف ودخول الحمام المضعف
 شتم الرياحين ومضوضا الرجز بفتح النون مكنون الرأى

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان

وكسر الخيم ولا يكن الطيب بل دوى استحبابه للصائم وتختبر
والاحتقان بالحامد في الشرب وقيل يحرم ويجب به القضاء و
جلوس المرأة والغشي في الماء وقيل يجب القضاء عليهما به وهو
نادر والظاهر ان الخصى الممسوح كذلك لما وثقهما في
قربا المتقذلي الخوف وقيل التوب على الجسد دون بل الجسد بالماء
وجلوين الرجل فيه وان كان أقوى تبريدا للجسد وهو الكافور
بغير فائدة دينية وكذا اتماعه بل ينغيان فيتم معه ويبرم
وجواحه بصومه الا يطاعة الله تعالى من تلاوة القرآن او
ذكر او دعا **العاشرة** يستحب من الصوم على الخصوص اول
خمس من الشهر والخميس منه واول اربع من العشر الوسط
فالمواطبة عليها تعدل صوم الدهر وتذهب بوجع الصدر وهو
وسوءه وتختص باستحباب قضاء ما من فاته فان قضاها
في مثلها آخر فضيلتهما وايام البيض بخلاف الموصوف الى ايام
الياء الى البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل
شهر سميت بذلك لياض لياها اجمع فضو القمر هذا
بحسب اللغة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ادم عليه السلام اصابته
للخطيئة اسود لونه فالتهم صوم هذه الايام فاقبض بكل

على الشئ
والمشقة
والتي هي
التي هي

وقال النبي انه يوم انزل فيه
وهو الذي هو في الجسد وروى ان
يخرج من جوفه الموتى

وهو الذي هو في الجسد وروى ان
يخرج من جوفه الموتى

يوم تلك فسميت بذلك وعلى هذا الكلام جاز على ظاهره من غير
حذف وسواء النبي صلى الله عليه وسلم وهو عندنا سابع عشر شهر ربيع الاول و
بعثه ويوم الغدير والدخول الى ارضه في بيئتها من تحت الكعبة
وهو يوم الخامس والعشرون من ذي الحجة القعدة وعرفة بل لا
يضعفه عن الدعاء الذي هو عازم عليه في ذلك اليوم كونه
كيفية ويستفاد منه ان الدعاء في ذلك اليوم افضل من الصوم مع تحقق
الحلال فلو حصل في ايام التماس لغيره او غيره كرم صومه لاي يقع
في صوم العيد والمباهلة والخمس والجمعة في كل اسبوع وستة
ايام بعد عيد الفطر بغير فصل متواليه فمن صامها مع شهر رمضان
عدلت صيام السنة وفي الجوزان المواظبة عليها تعدل صوم الدهر
وعلى في بعض الاجبا بان الصدقة بغير امثالها فيكون رخصا
بعضه اشهر السنة شهرين وذلك تمام السنة فدل على انها
كذلك يعدل صوم الصائم والتعليل وان اختلفت عدم الفرق بين فعلها
متواليه ومتفرقة بعد بغير فصل ومتأخره الا ان في بعض الاجبا
اعتبار القيد فيكون فضله زائدا على القدر وهو اما تخفيف
للمتمين السابق او عود الى العبادة للرغبة ودفع احتمال السآ
واول ذي الحجة وهو مولد ابراهيم الخليل عليه السلام وباقي العشر غير

المستثنى وجب كله وسبعان كله **الحادية عشرة** يستحب الاكل
 بالنية لانه عبادة في المسافر والمريض نزول عند ما بعد التناول
 وان كان قبل النزول والاعمال وان كان قبل التناول ويجوز
 للمساكين التناول قبل بلوغ محل التخص وان علم بوصول قبله فيكون
 ايجاب الصوم منوطا باحتيان كما يخبر من نية المقام المستوفى
 للصوم وعدمها وكذا يستحب الاكل من سلف من ذوى
 الاضداد التي تنزل في اثناء النهار مطلقا كذا الدم والصبي
 والمجنون والمعتق عليه الكافر فيسلم **الثانية عشرة** للصوم
 الضيف بدون اذن فيفسد وان جاءها اذ انزل الشمس مع طهارة
 مطلقا لا باطلا في النض وقيل بالعكس وهو مرئي لا يمكن
 قل من ذكره ولا المرأة والعبد بل وطلق المملوك بدون اذن
 الروح والمالك ولا الولدان نزول بغير اذن الولدان ولا
 ويحق التخصيص بالانثى فان صام احد هم بدون اذني
 والاولى عدم انعقاد مع النبي لما روي من ان الضيف يكون
 جاهلا والولد عاقا والزوجة عقيمة والعبد ابقا وجعله
 اولى يؤذن ما انعقاده وفي الدوس استقر باشرط اذن
 الولد والنزوح والمولى في محنة والاقرى الكراهة بدون

المستثنى وجب كله وسبعان كله
 المستثنى وجب كله وسبعان كله
 المستثنى وجب كله وسبعان كله
 المستثنى وجب كله وسبعان كله

الاذن مطلقا في غير الزوجة والمملوك استنصفا للمستند
 الشريعة وما اخذ التحريم اما فيها فبشرط الاذن فلا يعقد بغيره
 ولا فرق بين كون الزوج والمولى حاضرين وغائبين ولا بين ان يضعفه
 عن حق ولا موعده **الثالثة عشرة** يحرم صوم العيلة ^{مطلبا}
 وايام التشريق وهي الثلاثة بعد العيد لمن كان بمنى ماسكا وغيره
 ماسك وقيل بمنى الاحباب وهو العلامة رحمة بالناسك
 حج او غيره والنس مطلق تقييد يحتاج الى دليل ولا يحرم
 على من ليس بمنى لاجاء وان اطلق تحريمها في بعض العبارات كما مصر
 في الدوس فهو من اذن من قيد بتمسك المطلقان جميعا كافي
 عن تقييد كونها بمنى لان اقل الجمع ثلاثة وايام التشريق لا يكون
 ثلاثة الا بمنى وانما في غيرها يومان لا غير وهو لطيف وصوم
 يوم الشك وهو يوم الثلثين من شعبان اذا حدث الناس
 بروية الهلال وشهدوا من لا يشك بقوله بنية الفرض المعقود
 وهو رمضان وان ظهر كونه منتهى اما الوضوء واجبا عن
 كالتضامن والتدبير محرم واما بنية النفل فتستحب عندنا
 ان لم يصم قبله ولو صام بنية النفل اجزا ان ظهر كونه من رمضان
 وكذا كل واجب تعيين فعل بنية التدبير مع عدم عليه وفاقا

الصيام

المستثنى وجب كله وسبعان كله
 المستثنى وجب كله وسبعان كله
 المستثنى وجب كله وسبعان كله

المستثنى وجب كله وسبعان كله
 المستثنى وجب كله وسبعان كله
 المستثنى وجب كله وسبعان كله

للمصطفى المدون ولوردته يوم الشك بل يوم الاثنين
 مطلقا بين الوجوب كان رمضان والندب لم يكن فقولان
 اثنى بها الخبر الحاصل اليه المطابقة للواقع وفيه من الآخر
 غير قاضية لانها غير ضافية ولا نه لوجوبه بالندب لجزء من رمضان
 لاجاغا فالصحة المتردية فيها ادخل في المظن ووجوبه عدم استلزام
 للجزم في اليقينة حيث يمكن وهو هنا كذلك بنية التسليم
 كون بنية الوجوب ادخل على تقدير الجهل ومن ثم لم يخرج لوجوبه
 بالوجوب فظهر مطابقا ويشكل بان التردد ليس بالمتلزم
 بما على التدينين وانما هو الوجه وهو على تقدير اعتبار امر
 آخر ولا نه تجزؤ فيه على كل واحد من التدينين اللذين
 على وجه منع الخلو والفرق بين الجزم بالوجوب والتزديد
 فيه التي من الاول شرعا المقتضى للفساد بخلاف الثاني ويحرم
 نذر المعصية بمحتمل الجزم انما على ترك الواجب او فعل المحرم و
 زجر على العكس وصحة الذي هو الجزاء لفساد الغاية و
 عدم التقرب به وصوم الصمت بان ينوي الصوم ساكنا فانه
 محرم في شرعنا الا الصوم ساكنا بدون جعله وصفا للصوم
 بالنية والوصال بان ينوي صوم يومين فصاعدا لا يفضل

بينهما فطر او صوم يوم الى وقت شراخ عن الغروب ومنه ان
 يجعل عشاء محوزة بالنية لا اذا اخر الا فطر يغيرها ويترك ليلا
 وصوم الواجب مفرا على وجه موجب القصر ويماقر المتدبر
 المتقيد به وثلاثة الهدى وبذلك البينة وجزا الصيد على القول
 وفهم من تقيد بالواجب جواز المتدبر وهو الذي اختار
 فغيره على كراهية وببر واثان يمكن ان يثبت الستة بهما وقيل
 يحرم لاطلاق النفي في غيرها ومع ذلك يستثنى ثلاث ايام
 للحاجة بالمدينة المشرفة قتل والمشاهد الرابعة عشر يغير
 من افطر في شهر رمضان عامدا عالما بالتحريم لان افطره عند
 كلامه من غرق وانقضاء شهر غريق والنية قبل الغروب
 رمضان واول مع الانقضاء على ما ينادى به الضرورة ولو زاد
 فمكن لا عدله فان عاد الى الاطعام ثانيا بالقيدين عشر ايضا
 فان عاد اليه ثالثا بما قتل ونبت في الدوس قتل في الثالثة
 الى مقطوعة سماعة وقيل يقتل في الرابعة وهو احوط وانما
 يقتل فيهما مع تحلل الثغرين من اوثانك لا بدنية ولو كان متحلا
 للافطار اى معتقدا كونه حلالا لا يتحقق بالافطار قتل
 باول مرة ان كان ولد على الفطرة الاسلامية بان انقعد

وهو

للمص في الدوس ولوردته يوم الشك بل يوم الاثنين
 مطلقا بين الوجوب كان رمضان والندب لم يكن فقولان
 اثنى بها الخبر الحاصل اليه المطابقة للواقع وفيه من الآخر
 غير قاضية لانها غير ضافية ولا نه لوجوب الندب لجزء من رمضان
 لاجاغا فالتعمية المترد فيها ادخل في المظن ووجوب عدم اشتراط
 للجزم في ائنة حيث يمكن وهو هنا كذلك بنية التسبب
 كون بنية الوجوب ادخل على تقدير الجهل ومن ثم لم يجز لوجوب
 بالوجوب فظهر مطابقا ويشكل بان التردد ليس بالتلخيص
 بما على التدينين وانما هو الوجه وهو على تقدير اعتبار امر
 آخر ولا نه تجزؤ فيه على كل واحد من التدينين اللذين
 على وجه منع الخلو والفرق بين الجزم بالوجوب والتزديد
 فيه التي من الاول شرعا المقتضى للفساد بخلاف الثاني ويجز
 نذر المعصية بمحتمل الجزم انكرا على ترك الواجب او فعل المحرم و
 زجرا على العكس وصوبه الذي هو الجزاء لفساد الغاية و
 عدم التقرب به وصوم الصمت بان ينوي الصوم ساكنا فانه
 محرم في شرعنا الا الصوم ساكنا بدون جعله وصفا للصوم
 بالنية والوصال بان ينوي صوم يومين فصاعدا لا يفضل

بينهما فطر وصوم يوم الوقت مشايخ عن الغروب ومنه ان
 يجعل عشاء محوزة بالنية لا اذا اخر الاطوار غيرها وتكريرا
 وصوم الواجب مفرا على وجه موجب القصر ويماقر المتدبر
 المتقيد به وثلاثة الهدى وبذلك البينة وجزا الصيد على القول
 وفهم من تقيد بالواجب جواز المتدبر وهو الذي لختا
 فغيره على كراهية وببر واثان يمكن ان يثبت الستة بهما وقيل
 يحرم لاطلاق النفي في غيرها ومع ذلك يستثنى ثلاث ايام
 للحاجة بالمدينة المشرفة قتل والمشاهد **الرابعة عشر** يعز
 من افطر في شهر رمضان عامدا عالما بالتحريم لان افطر بعد
 كلامه من غرق وانقاد غمر غريق والنية قبل الغروب
 رمضان واول مع الاقضاء على ما ينادى به الضرورة ولو زاد
 فمكن لا عدله فان عاد الى الاططار ثانيا بالقيدين عشر ايضا
 فان عاد اليه ثالثا بما قتل ونبت الدوس قتل في الثالثة
 الى مقطوعة سماعة وقيل يقتل في الرابعة وهو احوط وانما
 يقتل فيهما مع تحلل التفرير من اوثك لا بدنية ولو كان محلا
 للاططار اى معتقدا كونه حلالا لا يتحقق بالافطار قتل
 باقولة ان كان ولد على الفطرة الاسلامية بان انعقد

الكوفة والبصرة والمدائن بديله والخسنة المذكورة بناء على
 اشترط صلوات بنى وامام فيه ضعيف لعدم ما يدل على الجبر
 ان ذهب اليه الاكثر والاقامة بمعنفة فيطل الاعتكاف
 بخروجه منه وان قصر الوقت الا لضرورة كتحصيل ما كول
 وشرب وعمل الاول في غير ما كان عليه فيه ضيقا في قضاء ما
 وغتسال ولجلا يمكن فعله في غير ذلك مما لا ينبغي ولا
 يمكن فعله في المسجد ولا يتعدى معها قد لا زوالها نعم لو
 خرج عن كونه معتكفا بطل مطلقا وكذا لو خرج ما يافطال
 والارجح حيث ذكر فان خرج بطل وطاعة كعبادة مريض مطلقا
 ويلتزم عند محبة العادة لا ازيدا وشهادة تحملا وقامة
 ان لم يكن بدون الخروج سوا تعينت عليه ام لا او شيع مؤمن
 وهو قد يعيها اذا راد سفر الى ما يعتاد عرفا وقيد بالموطن
 تبع النص بخلاف المريض لا طلاق ثم لا يجلس لو خرج
 ولا يمشي تحت ظل الخيشان قديما او في الاخير لان المظلة
 فيه اظهر بان لا يجزئها الى مظلة الاحتظال ولو وجد
 طريقتين احدهما لا ظل فيها سلكها وان سبقت ولو جبهتها
 قدم اقلها ظلًا ولو اتفقا قدم الاقرب والموجود في الحصون

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

هو الجالس تحت المظلال اما المشي فلا وهو الاقوى وان كان
 ما ذكره احوط فعلى ما اخترناه لو تعارض المشي في الظل بطريقين
 وفي غير بطريقين قدم القصر ولو لم يكن القصر طولها
 ظلًا ولا يصلح الا بمعنفة فيرجع الخارج الضرورة اليه وان
 كان في مسجد مع اخر افضل منه الامع الضرورة كضيق الوقت
 فيصلي ما حيث يمكن مقدما للمجدد مع الامكان ومن الضرورة
 الى الصلوات في غير قامة الجمعة فيبدؤ به فيخرج اليها ويؤدون
 الضرورة لان تعطل الصلوات ايضا للمني الا في مكان فيصلي اذا خرج
 بها حيث شاء ولا يختص بالمجدد يجب الاعتكاف بالندوة
 من عهديين وبنية عن الايمان وجبت واستبحار عليه
 يشترط في الندوة واخرى لطلا فليعمل على ثلاثة اوتعيين
 بثلاثة مضاعفا او بما لا ينافي الثلاثة كند يوم لا ازيد
 اما الاخران فيجب الملزم فان قصر عنها اشغل الكاهن في صحنه
 ولو عن عن فضة ومضى يومين ولو سبقت بينه فيجب الثالث
 على الاشهر لدلالة الاخبار عليه وفي المسوط يجب الترتيب
 مطلقا وعلى الاشهر يتعدى الى كل ذلك على الاقوى كالسادس
 والتاسع لو اعتكف خمسة وعشائة وقبل بحض الاول خاصة

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

وقيل في المندوب دون ما لو نذخسته فلا يجب السادس
وما لايه المض في بعض تحقیقاته والفرق ان التوبين في
التوبين في المندوب منفصلان عن الثالث شرعا ولما كان
اقله ثلاثا كان الثالث هو المتمم للشرع بخلاف الواجب
فان الخمسة فعل واحد واجب فصل شرعا وانما نسب الحكم الى
الثمرة لان مستند من الاخبار غير في السدس ثم ذهب
جمع الى عدم وجوب الفتل مطلقا وبسبب الاعتكاف لا بشرط
في ابتداء الرجوع فيه عند العارض كالحجر فيرجع عند
وان مضى يومان وقيل يجوز اشتراط الرجوع فيه مطلقا
فيرجع متى شاء وان لم يكن لعارض واختار في الدوس والاشترط
الاول وظاهر العيان يرشد اليه لان الحجر يخص شرطه
بالعارض لان يجعل التثنية في اصل الاشتراط ولا فرق في
جواز الاشتراط بين الواجب وغيره لكن محل في الواجب وقت
النذر والآخر لا وقت الشرع وفائدة الشرط في المندوب سقوط
الثالث لو عرض بعد وجوبه بالجواز الرجوع وابطال الواجب
مطلقا فان شرطه خرج فلا اعتناء في المندوب مطلقا وكذا
الواجب للمعنيين اما المطلق فيقال هو كذلك وهو ظاهر الكتاب

وقفت الدوس وقطع الحق بالقضاء وهو وجود ولو لم يشترط
ومضى يومان في المندوب اتم الثالث وجوبا كذا اذا اتم الخامس
وجب السادس وفكنا كافر ويحرم عليه نهارا ما يحرم على الصائم
حيث يكون الاعتكاف واجبا والا فلا وان فسد في بعضها لم يفسد
وليلته نهارا للمعجم قبله ودبره وشيم الطيب والريحين على الا
لوزودها معه في الخبر وهو مختار في الدوس والاشترط
بالفساد ملبسا وتقيلا وغيرهما ولكن لا يفسد الاعتكاف على
الاقوى بخلاف المعجم ويفسد ما يفسد الصوم من حيث
فوات الصوم الذي هو شرط الاعتكاف ويكفر للاعتكاف نهارا
على ما يجب للصوم ان فسد الثالث مطلقا او كان واجبا وان
لم يالكوا يجب للمعجم في الواجب نهارا كذا ان كان في شهر
احدهما عن الصوم والاخرى عن الاعتكاف وقيل يجب
الكفارتان للمعجم في الواجب مطلقا وهو ضعيف نعم لو كان
وجوبه متعينا بنذر وشبهه وجب بافاده كفارة فيه وهو
آخر وفي الدوس الحق المعين برمضان مطلقا وفي المعجم
ليلا كفارة واحدة في رمضان وغيره الا ان يتعين بنذر
شبهه فيجب كفارة بسبب افساده ولو كان افساده بغيره

مفسدات الصوم بغير الجماع وجب بها كذا في واحدة ولا شيء
 ليلاً إلا أن يكون مشعياً بنذره شبهه فنجس كذا في ولو فعل غير
 ذلك من الجماع على المعكف كالنطير والبيع والمهارة أثم ولا
 كفارة ولو كان بالخروج في وجب معين بالنذر وشبهه وجبت
 كفارة وفي ثالث النذور بالاثم والقضا الأخير وكذا لو ائتم
 بغير الجماع وكان الاعتكاف مكفراً في رمضان في قول وكفارة
 ظاهر في آخر الأول الشهر والثاني في صحيح رواية فإن كره المعكفة
 عليه نماز في شهر رمضان مع وجوب الاعتكاف فأربع اشياء
 يتحملها عنها على الأقوى بالقال في الدوس من لا يعلم في ثلثها
 سوى صاحب الخبر وفي الجمع أن القول بذلك لم يظهر لغيره
 ومثل هذا هو الحجة والأصل يقتضي عدم التحمل فيما لا
 نص عليه وحج عليه ثلاث كفارات اشتان عنه
 للاعتكاف والصوم وواحدة عنها الصوم لأنه مضمون التحمل
 ولو كان الجماع ليلاً فكفارة أن عليه على القول بالتحمل **كتاب**
الرجوع في فصول الأول في شرائط وأسباب يجب
 الرجوع المستطيع بما ساقى من الرجال والنساء والفتاوى
 على الفور بإجماع الفرة المحقة وتأخير كبره مؤبده والمعاد

عنه
 وحسنه

بالفورية وجوب المبادنة اليه في قول عام الاستطاعة مع الاستطاعة
 والاقضية اليه وهكذا ولو توقف على مقداره من سفره
 غير وجب الفور بها على وجوبه كره مع التالى كذا في ولو
 تعددت الرقعة في العام الواحد وجب السير مع أولها فإن آخر
 عنها وأدركه مع التالى والأكثر من هذا في استقرار قوله واحدة
 بأصل الشرع وقيل يجب بالنذر شبهة من العهد واليمين والاستحباب
 والافساد في عدة وجود السبب في تحريم كراهه لمن آذاه ولجأ
 ولغافد الشرايط متكلفاً ولا يخفى ما فعل مع فقد الشرايط
 عن الإسلام بعد حصولها كالفقير الحج ثم استطاع والعبيد
 بأذن مولاه ثم يفتقروا فيطيع في الحج ثانياً وشرط وجوب البلوغ
 والعقل والحرية والزاد والرحلة بما يناسبه قوه وضعفاً
 لا شراً فوضعفها في فقره إلى قطع المسافر وإن سهل المشى وكان
 معاقداً للزاد والسؤال ويستثنى من جملة الزاد دابة وحياته وخادمه
 ووابته وكتب علمه الأخرى بحاله كما وكيفاً عيناً أو قيمة ولكن
 من المسير بالتحفة ونخلة الطريق وسعة الوقت وشرط
 صحته الإسلام فلا يصح من الكافر وإن وجب عليه وشرط
 مباشرة مع الإسلام وما في حكمه التميز مباشرة فاعاله المميز

الثانية في

بحسب

باذن المولى ^{الوصي} فحرم الى عن غير الميزان ان رد الحج بند اطفالا
 كان او مجنونا او غائبا كان المولى ام محلا لا بدفعها او محرمين
 بفعل لا نايبا عنهما فيقول اللهم ان حرمت بند هذا الى آخر
 الية ويكون المولى عليه حاضرا واحييا او يامر بالتولية
ان احيا والا تبي عنه ويطلبه فوق الاحرام ويحتمه تروكه واذا
طاف بها وقع به صورة الوضوء وحمل ولو على المشي وساق
او قاده او استناب فيه ويصل عليه ركعتيه ان نقصت
عن سنت ولو امر بصوم الصلوة فحسن وكذا القول في سائر
الافعال فاذا فعل بهذا لك فله الرجعة وشروط صحة من العبد
اذن المولى وان تثبت بالحرم كالمندوب والمجس فلو فعله بند
اذن لغا ولو اذن له فله الرجوع قبل التلبس لا بعد وشروط صحة
التلبس من المادة اذن الزوج اما الواجب فلا ينظر من اللائق
ان الولد لا يتوقف حجه سند على ان الاب والابوين هو
قول التحريم رحمة الله وما اليه المقصود فيه في الدروس وهو
حسن ان لم يتلزم السف المتمثل على الخط والا فاشترط
اذن الحسن ولو اعتق العبد التلبس بالج باذن المولى
او بلغ الصلى وافاق المجنون عبد تلبس بها بصح ما قبل الحد

الموقوفين صح واجز اخر حجة الاسلام على المشهور ويجوز ان
نية الوجوب بعد ذلك اما العبد المكلف قلبه ببرئوى
الوجوب بما في افعال الافعال فيه اوضح ويشترط استقامتهم
له سابقا واحقا لان الكامل الحاصل الشرائط فالاجزاء من
حجته ويشكك ذلك في العبدان احدا ملكه ور بما قبل
بعد اشترطها فيه للسابق اما اللاحقة فقط قطعا
ويكفي البذل للزاد والراحلة في تحقق الوجوب على المندوب
له ولا يشترط صيغة خاصة للبذل من هبة وغيرها من الامور
اللازمة بل يكفي بجزمه بأي صيغة اتفقت سواء وثق بالبذل
ام لا الطلاق النفس ولزوم تعلق الواجب بالحايث ينفع بان
المعتنع منه انما هو الواجب المطلوب لا المشروط كما لو نهى المال
قبل الاكمال او منع من البر ونحو من الامور الحايث المستقطعة للعبد
الثابت اجماعا واشترط في الدروس التملك والوثوق ببرئوى
آخرون التملك او وجوب ببذل بند وشبهه والا الطلاق
يدفعه نعم يشترط بذل عين الزاد والراحلة فالو بذل له
ائما لم يجب القبول وقولا فانما خالف الاصل على موضع
اليتين ولا ينع الدين وعدم المستثنيات الوجوب بالبذل

نعم لو بطلت الاستطاعة اشترطت زيادة الجميع عن ذلك
 وكذا لو وجب ما لا مطلقا اما الوترط في كماله ولا يجب
 عليه القول ان كان عين الزاد والاحاطة خلافا للردوس
 ولا يجب لو كان ما لا غيرهما لان قبول الحصة الكسب وهو غير
 واجب له وبذلك يظهر الفرق بين البند والحصة فاما ما يجب
 فيها الاتباع ولا فرق بين هذا الواجب ليج نفسه او لغيره
 فينفق عليه فلو حج به بعض اخوانه اجزاء من الفرض لتحقيق
 شرط الوجوب بشرط مع ذلك كله وجود ما يؤمن به عياله
 الواجب النفقة الى حين رجوعه والمراد بها ما لا يمكن
 ونحوها حيث يحتاجون اليها ويعتبر فيها القصد بحسب حالهم
 وفي وجوب استنابة الممنوع من مباشرة نفسه بكبر
 او مرض او علق قولان والمراد في جميعهما على ذلك حيث
 اجر شغل المخرج ولم يطيقه من كبره ان يجزى رجلا فيج عنه
 وغيره من الاخبار والقول الآخر عدم الوجوب والا حيث
 لفقد شرط الذي هو الاستطاعة وهو ممنوع وموضع الخلاف
 ما اذا عرض المانع قبل استقرار الوجوب والاوجب قول
 واحدا وهل يشترط في وجوب الاستنابة الياسر من الشر

ام يجب مطلقا وان لم يكن مع عدم الياسر فورا ظاهرا للردوس
 وفي الاول قول فيجب الفور ترك الاصل حيث يجب ثم ان استمر العقد
 اجزا ولو في العقد ولكنه لم يجز بنفسه ثانيا وان كان قد يسر
 منه لتحقيق الاستطاعة وما وقع ياتيا ثانيا وجب للنفس والا
 لم يجب لو قوه قبل شرط الوجوب ولا يشترط في الوجوب با
 لاستطاعة زيادة على ما تقدم الرجوع الى كفاية من صناعة او حرفة
 او بضاعة او صنعت ونحوها على الاقوى على عدم النقص
 وقيل بشرط وهو المشهور بين المتقدمين رواية ابي الربيع الشافعي
 وهي لا تدل على مطلوبهم وانما تدل على اعتبار المونة ذاهبا وقائما
 ومؤنة عياله كذلك ولا شبهة فيه وكذا لا يشترط في المنة مضا
 المحرم وهو هنا الزوج او من يحرم نكاحه عليها مؤبدا بنسب
 او رضاع او مصاهرة وان لم يكن مسلما ان لم يستحل المحارم
 كالمجوس ويكفي ظن اسلامه بل عدم الخوف على البضع او
 العرض بتركه وان لم يحصل الظن ببيعها لظاهر النص فافاقا
 للنص في الردوس ومع الحاجة اليه بشرط في الوجوب عليها
 سفره معها ولا يجب عليه اجابته اليه تبرعا ولا بالجرم وله
 طلبها فيكون جزا من استطاعها ولو ادعى الزوج الخوف

عليها وعدم امانتها وانكرت ابتداء الحال مع اشفا الفيتو
مع فقد ما يقدم قوله وفي المين نظرت انما الواقعة
ففعة وقرب الدروس عدمه واجتمعها باطنا لا يحق
عند نفسه والحكم من عمل الظاهر والمستطع بخير الحج متكما
اي متكلما البغير زاد ولا رجلة لوجود شرط الوجوب وهو لا
سقطا عه بخلاف ما لو تكلفه غير المستطع والحج مشيا
افضل منه ركوبا الامع الضعف عن العبادة فالركوب افضل
فقدح الحرس على اكل ما شاءا من اقلها خمس وعشرون حجة
وقيل عشرون رواه الشيخ في التهذيب ولم يذكر في الدرر
والحامل تاقين يديه وهو اعلم بنية حجة عليكم من غيره
لانه اكثر ثقة وافضل الاعمال احزمها وقبل الركوب افضل
مطلقا ناسيا بالنبي ولم يقدم رابكا قلنا فقد ملأ رابكا
ولا يقولون بافضليته كذلك فيقضي ان فعله صلح وقع لسان
الجواز لا الاضحية والاقوى التفضيل الجامع بين الادلة با
لضعف عن العبادة من الدعاء والقراءة ووصفها من التشيع و
عدمه والحق بعضهم بالضعف كون الحامل على المشي توفيرا
المال لان دفع رذيلة الشح عن النفس من افضل الطاعات

وهو حسن ولا فوق بين حجة الاسلام وغيرهما من مات بعد
الاحرام ودخل الحرم اخرا من الحج سواء مات في الحل أم الحرم ^{محا}
أم محلا لموات بين الاحرامين في احرام الحج أم العمرة ولا يكتفى
بمجرد الاحرام على الاقوى وحيث اخرا الاحرام الاستتابة في كماله
وقيل يجب من الميقات ان كان مستقرا واسقط سواء تلبس ^{بغيره}
أم لا ولو مات قبل ذلك وكان الحج قد استقر فذمته بالاجتماع
له شرائط الوجوب ومعنى عليه بعد مدة يمكنه فيها استيفاجع
افعال الحج فلم يفعل قضى عنه الحج من بلد في ظاهر الرواية الاولى ان
يراد بها الجنس لان ذلك ظاهر اربع دوايل في الكافي فظهر هاديات
رواية احمد بن محمد بن محمد بن عبد الله قال بالكاتب الحسن الرضائي
عن الرجل يموت فيوصى بالحج من اين الحج عنه قال على قدر ماله ان وسعه
ماله من منزله وان لم يسعه ماله من منزله فمن الكوفة فان لم يسعه
الكوفة فمن المدينة وانما جازاه ظاهر الرواية لا مكان ان يراد بماله
ما عينه اجزء الحج بالوصية فان ينعين الوفاة مع خروج
ما زاد عن اجرة من الميقات من الثلث لجا عا واما الخلاف
فيما والاطلاق الوصية واعلم ان عليه حجة الاسلام ولم يؤيد
بها والاقوى الحق انه من الميقات خاصة لاصالة البراءة

[illegible]

من الزيد لان الواجب للرجوع والطريق لادخالها في حقيقة
 وجوب ساوكلها من باب المقدمة وتوقفه على موثوقيتها
 قضاؤها عنه ينفع بان مقدمة الواجب لادخالها في حقيقة
 لا ويجب وهو هكذا ذلك ومن ثم لو سافر الى الحج لا يثبت اوبنته
 غيره ثم ينال بعد الوصول الى ميقات الحج اجزا وكذا لو سافر ذاهلا
 او محققا ثم قبل الاحرام او اجر نفسه في الطريق لغيره او حج
 مسكعا بدون العزامة او في نفقة غيره او غير ذلك من الصواف
 عن جعل الطريق مقدمة الواجب ويكثر من الاخبار ورد مطلقا
 في وجوب الحج عنه وهو لا يقتضي زيادة على فعله الخصوصية والاول
 حمل هذه الاخبار على ما عيّن قد راى يمكن حمل هذا الخبر منها
 على اخرج مع ضعف سندها واشتراك محمد بن عبد الله في سند هذا
 الخبر بين الثقة والضعيف والمجهول ومن اعجب العجب هناك
 ابن اديس ادعى تواتر الاخبار بوجوبه من غير البلد ورد في
 المختلف بان لم يقف على خبر واحد فضلا عن المتواتر وهذا جعله
 ظاهر الرواية والموجود منها اربع فتأمل ولو صح هذا الخبر كان حمل
 على اطلاقه او على ان ماله المضاف اليه يشمل جميع ما يملكه او
 حلت له لمعارضته للدلالة الدالة له على خلافه مع عدم صحة

جاهل ذلك

سند وفيه الحكم هنا الى ظاهر الرواية فيه نوع ترجيح مع توقف
 ولكنه قطع به في الدرر وس وعلى القول به فلو ضاقت التركة
 عن الاجرة من بلد في حيث بلغت ان يمكن الاستيثار من الطريق
 ولو من الميقات ان لم يحتمل سواه وكذا لو لم يمكن بعد فوات البلد
 او ما يصح منه الا من الميقات ولو عيّن كونها من البلد فالاولى
 بالتيقن من تعيين مال بيعه منه وشمله بالودائع الثرائين على
 ارادته ويعتبر الزيد من الثالث مع عدم اجابة الوارثان لم
 يوجبه من البلد متبدا والافضل لا حيث يقع من الميقات
 يجب من الزيد ولو من البلد حيث يتعدى من اقرب منه من باب
 مقدمة الواجب الا الواجب في الاصل ولو حج مسلما ثم اريد
 ثم عاد الى الاسلام لم يعد حجه السابق على الاقرب للاصل و
 الاية والخبر وقيل بعد الاية الاحياط لان المسلم لا يكفر ويندفع
 باشرطه بالمواظفة عليه كما اشترط في ثواب الايمان ذلك ومنع
 عدم كفره للاية المثبتة للكفر بعد الايمان وعكسه وكلا لا
 يبطل مجموع الحج كذا بعضه مما لا يعتبر استدامته حكما كالا
 يؤبى عليه لو ان تدعى ولو حج محالفا ثم استبصر لم يعد
 الا ان يحل بكن عندنا لا عند غيره على ما قيد المصنف في الدرر

تعيين ذلك

وهو مستحسن فخرنا فانكفوا عنه
 ان يكون مسلما متبدا او غير ذلك
 ولا كلام في كون حجه مستلما

بعد ان كان مطلقا ويراعى وجوب حجة الاسلام
الاستطاعة بعدها وظاهر النص والقوى كون استطاعة
الذئذ عقلية فيخرج عليه سابقا ولو اهل حجة الله في العالم
الاول قال المصنف فيما تفرعا على مذهبه وجبت حجة الاسلام
ايضا ويشكل بصيرورة كالدليل فيكون من المؤنة وكذا حكم
العهد واليمين ولو نذر الحج ماشيا وجب مع امكانه
سواء جعلناه ارجح من الركوب ام لا على الاقوى وكذا لو نذر
راكبا وقيل لا يعتقد غير المراج منها ومبدأه بل لا نذر على
الاقوى علما بالعرف لان يدل على غيره فيقع ويحمل اول الافعال
لدلالة الحال عليه واخر انتهى افعاله الواجبة وهي رمي الجمار
لان المشي وصف في الحج المركب من الافعال الواجبة فلا يتم الا بها
والمشهور وهو الذي قطع المصنف في الدروس ان الحرام طواف النية
ويقوم في الحج ولو اضطر الى عبور وجوبا على ما يظهر من العباد
ويخرج جماعة استناد الى رواية يقصر لضعف سندها عنه
الدروس جعله أولى وهو اول خروج من خلاف من وجبه
وتساهل في ادلة الاستحباب وتوجهه جيبه بان المشايخ
عليه القيام وحركة الرجلين فاذا اعتد لحدتها لاشفاء فانتهت

سواء جعلناه ارجح من الركوب ام لا على الاقوى وكذا لو نذر راکبا وقيل لا يعتقد غير المراج منها ومبدأه بل لا نذر على الاقوى علما بالعرف لان يدل على غيره فيقع ويحمل اول الافعال لدلالة الحال عليه واخر انتهى افعاله الواجبة وهي رمي الجمار لان المشي وصف في الحج المركب من الافعال الواجبة فلا يتم الا بها والمشهور وهو الذي قطع المصنف في الدروس ان الحرام طواف النية ويقوم في الحج ولو اضطر الى عبور وجوبا على ما يظهر من العباد ويخرج جماعة استناد الى رواية يقصر لضعف سندها عنه الدروس جعله أولى وهو اول خروج من خلاف من وجبه وتساهل في ادلة الاستحباب وتوجهه جيبه بان المشايخ عليه القيام وحركة الرجلين فاذا اعتد لحدتها لاشفاء فانتهت

بقى الاخر شرعا لاشفاء الغاية فيها وامكان فعلها ما يغير الفا
قوة ركيب طريقا جامع او بعضه فضا ماشيا للاختلال بالصفة
فلم يخرج ثم ان كانت السنة معينة فالقضاء بعناء المتعارف ولما
مع ذلك كفاية بسببه وان كانت مطلقة فالقضاء بمعنى الفعل
ثانيا ولا مكان وفي الدرر لو ركب بعضه فضا ملتقا فيش
ما ركب ويخبر فيما مشى منه ولو اشبهت الاماكن احتاطا بالمشي
في كل ما يجوز في ان يكون قد ركب وما اختار هنا الجود ولو
عجز عن المشي ركب مع تعيين السنة او الاطلاق والياسر القدرة
ولو تضييق وقت لظن الوفاة والاقوى المكروه حيث حاز الركوب
ساقية تخرج الوصف الغاي وجوبا على ظاهر العيان ومذهب
جماعة واستحبابا على الاقوى جميعا بين الادلة وتزداد في الدروس
هذا كل مع اطلاق نذر الحج ماشيا او نذر بها الا على معنى جعل المشي
قيدا لان ما في الحج بحيث ولا يرد الاجماع ما لا ينقطع الحج الا مع العجز
عن المشي ويشترط في اليد في الحج البلوغ والعقل والخلو اي خلوه
ذمة من حج واجب في ذلك العام مع التفكير منه ولو مشيا حيث
لا يشترط فيه الاستطاعة المستقر من حج الاسلام ثم ذهب
المال فلا يصح نيابة الصبي ولا المجنون مطلقا ولا مشغول الذمة

به في عام النيابة المتناهي ولو كان في عام بعد مكن ذلك كذا
 او استوجله صحت نيابته قبل وكذا المعين حيث يعجز عنه
 لو شيا سقوط الوجوب في ذلك العام للعجز وان كان ايقا
 في الذمة لكن يراد في جواز استنابه ضيق الوقت بحيث لا يحتمل
 تجديد الاستطاعة عادة فلوا استوج ذلك ثم تقف الاستطاعة
 على خلاف العادة لم ينفع كالتجديد الاستطاعة في الاسلام بعد
 تقديم حج النيابة ويراد في وجوب حج الاسلام بقاؤها الى
 القابل والاسلام ان يحسن عبادة الخائف لا اعتبر الايمان
 ايم وهو الاقوى وفي الدوس على صحة نيابة غير المؤمن عنه فلا
 مشعرا بغيره ولم يرد شيئا واسلام المنيوب عنه واعتقاده
 الحق فلا يصح للحج المخالف مطلقا الا ان يكون بالنيابة وان
 لا بل لا لام يقع وان كان ناصيا واستقر في الدول فخصاص
 المنع بالناصب ويستثنى منه الاب والاحود الاول والرواية
 الشبهة ومنع بعض الاحكام مطلقا وفي الخلق باقي العبادات
 به وجه خصوصا اذ لم يكن ناصيا ويشترط نيابة النيابة بان يقصد
 كونها نيايا ولما كان ذلك عام من تعيين من نيوب عنه شبه على
 اعتبار ايم بقوله وتعيين المنيوب عند قصد في نيابة كل فعل

يفتقر اليها ولو لفتقر في نيابة على تعيين المنيوب بان ينوي له
 عن فلان اجزا لا ذلك يستلزم النيابة عنه ولا يستلزم التلقظ
 بدلول هذا العقد وانما يشترط تعيينه لفظا عند اتي
 الافعال وفي المواطن كلها بقوله اللهم ما اصابني من
 تعب ولعوب وانصب فأجر فلان بن فلان وأجرني في
 نيابتي عنه وهذا امر خارج عن نيابة مقدم عليها او بعدها
 وتبرأ ذمته اي ذمة النائب من الحج وكذلك ذمة المنيوب عنه
 ان كانت مشغولة لومات النائب محرم بعد دخول الحرم ظفر
 للموت لا الاحرام وان خرج منه من الحرم بعد تعدي دخوله و
 مثله ما اخرج من الاحرام ايضا لومات بين الاحرامين الا
 ان يدخل في العبادة لغرض الموت في حالة كونه محرما ولو كان
 بعد الاحرام ودخول الحرم شملهما الصدق المجدي بعدهما و
 اولوية الموت بعد منه حالته ممنوعة ولو مات قبل ذلك
 وكان قد احرم ام لا لم يصح الحج عنه ما وان كان النائب
 اجيرا وقد قبض الاجر استعده من الاجر بالنسبة اي يستمر
 ما بقي من العمل المستأجر عليه فان كان الاستيجار على فعل
 الحج خاصة او مطلقا وكان موته بعد الاحرام استحق نيابته

هذا السؤال مفيد في معرفة ما اذا كان
 بعد الاحرام بالمرتب حاله الاحرام كغيره من الاحكام
 وانما هو في الطريق الاول لا في غيره (الاشكال في ذلك)
 فانما هو في الطريق الاول لا في غيره (الاشكال في ذلك)
 وانما هو في الطريق الاول لا في غيره (الاشكال في ذلك)

الى بقية الافعال الجارية وان كان عليه وعلى الذهاب يستحق
 الذهاب والاحرام ففي الاولين لا يستحق شيئا عليهما وعلى القول
 واستعيد الباقي وان كان عليها وعلى القول يستحق بنسبة ما قطع
 من المسافة الى ما بقي المستاجر عليه واما القول بان يستحق مع الا
 اجرة ما فعل من الذهاب بنسبة الى المجموع منه ومن افعال الحج
 والعمرة كما ذهب اليه جماعة في غاية التعقيل لان مفهوم الحج
 يتناول غير المجموع المركب من افعال له الخاصة دون الذهاب
 اليه وان جعلناه مقدمة للواجب والعمرة الذي لا مدخل
 له في الحقيقة ولا ما يتوقف عليها بوجه ويجوز على الوجه الثاني
 مباشرة عليه من نوع الحج ووصفه حتى الطريق مع الفرض
 قد في غير الطريق بالتعيين بمعنى انه لا يتعين به الامع الفرض
 المتعقبي لتخصيصه كشيءه وبعد حيث يكون دخلا في
 الاجابة لاستلزامها زيادة الثواب او بعد مسافة الاحرام وان
 كونه قيدا في وجوب الوفا بمسافة مطلقا فلا يتعين النوع كذلك
 الامع الفرض كقيد افضل وتعيينه على المنوب عنه دفع
 اشتباها كالمندوب والواجب المحرك كعدم مطالبة التوازي من
 المنوب في الاقامة بخور العدول عن المعين الى الافضل والعدول

فثبت ان الحج والعمرة لا يكونان
 من الاجزاء بل من الاجزاء
 والاولى لا يستحق شيئا
 من الاجزاء بل من الاجزاء

من الافراد الى القران ومنها الى التمتع لانهما ولا من القران
 الى الافراد لكن بشكل ذلك في الميقات فان المص وغيره اطلقوا
 تعيينه بالتعين من غير تفصيل بالعدول الى الافضل وغيره وانما جاز
 ذلك في الطريق والنوع بالنسبة وما استثنى في الميقات اطلقوا
 تعيينه ببولن كان التفصيل فيه متوجها ايضا الا انه لا قابل حيث
 يعدل الى غير المعين مع جواز يستحق جميع الاجرة ولا مدخل
 يستحق في النوع شيئا وفي الطريق يستحق بنسبة الحج الى المسعى
 للجميع وتسقط اجرة ما تركه من الطريق ولا يؤخذ للطريق
 المسلول لا يزعمها استوجره عليه واطلق المص وجماعة الجوع
 عليه بالتفاوت بينهما وكذا القول في الميقات ويقع الحج عن المنوب
 عنه الجميع وان لم يستحق في الاول اجرة وليس له الاستئابة الا
 مع الاذن له فيها صريحا من يجوز له الاذن فيها كما استأجر عن
 نفسه او الوصي لا الوكيل الامع الاذن الموكل به في ذلك واقعا
 التقيد بقيد بالاطلاق لا ايقاعه مطلقا فانه يقتضي مباشرة
 بنفسه والمراد بتعيينه بالاطلاق ان يستأجره لغيره فان
 هذا الاطلاق يقتضي مباشرة لا استئابة فيه وحيث يجوز
 او غيره او بما يدل عليه كان يستأجره لتفصيل الحج عن المنوب

فثبت ان الحج والعمرة لا يكونان
 من الاجزاء بل من الاجزاء

وبإيقاعه مطلقا ان يتأخر ليح عنده فان هذا الاطلاق
 يقتضي مباشرة الاستثناء فيه وحيث يجوز الاستثناء
 بشرط في تأييد العدالة وان لم يكن هو عدلا ولا يحج عن اثنين
 في عام واحد لان الح والي تعددت افعاله عبادة واحدة فلا
 يقع عن اثنين هذا اذا كان الح واجبا على كل واحد منهما او
 اريدا لقاعده عن كل منهما اما لو كان مندوبا واريدا لقاعده عنهما
 ليشترك في تأويلهما واجبا عليهما كذلك بان ينه الاشتراك في حج
 يستبان فيه كذلك في الظاهر الصحة فيقع في العام الواحد
 عنهما وفاقا للص في الدوس وعلى تقدير المنع لوضعها
 لم يقع عنهما ولا عنه اما استيجان لعمرين او جهة مفردة وعمر
 مفردة فجاز لعدم المتافاة ولو استأجر لعام واحد فبقا احدهما
 بالاجاز صح السابق وبطل اللحق وان افترقا بان واجبا معا
 فقبلهما او وكل احدهما الاخر وكلا ثالثا فوقع صيغة
 واحدة عنهما بطلا لاستحالة التجميع من غير حج ومثلهما لو
 استأجر مطلقا لاقتضاء التحيل اما لو اختلف زمان الاتقاء
 صح وانفق العقد الا مع قربة المتأخر ومكان استاينتين
 تبعا فيطل ويجوز النيابة في اباض الحج التي قبل النيابة كالطواف

ولو استأجر لعام واحد فبقا احدهما بالاجاز صح السابق وبطل اللحق وان افترقا بان واجبا معا فقبلهما او وكل احدهما الاخر وكلا ثالثا فوقع صيغة واحدة عنهما بطلا لاستحالة التجميع من غير حج ومثلهما لو استأجر مطلقا لاقتضاء التحيل اما لو اختلف زمان الاتقاء صح وانفق العقد الا مع قربة المتأخر ومكان استاينتين تبعا فيطل ويجوز النيابة في اباض الحج التي قبل النيابة كالطواف

وركعتيه والسعي والرمي لا الاحرام والوقوف والخلع المبيت
 بمعنى مع العجز عن مباشرة ما بنفسه لغيبه او مرضه عجز مجبر
 ولو لم يكن يطاق او يسهل به وفي الحاق الخضر به فيما يقتضي الطهارة
 وجه وحكم الاكثر بعد وجوبها الى غير النوع لو تعدد كماله
 لذلك ولو لم يكن حله في الطواف والسعي وجب مقدا على
 الاستثناء ويحسب لهما كونهما الا ان يتأخر الحامل
 لا في طواف او مطلقا فلا يحسب الحامل لان الحرام مع الاطلاق
 قد صارت مستحقة عليه لغيره فلا يجوز صرفها الى نفسه واقصر
 في الدوس على الخط الا وكما ان الاحرام اللازمة بسبب فعل
 الجبر موجبها الى نفسه في مال الجبر لا المتنب لا ينفاع
 الب وهي كناية للذنب لا الحوبة ولو لم يندحج قضى في العام
 القابل لو جبر بسبب الاضداد وان كانت معينة بذلك العام
 والا قرب الاجزاء عن فرضه المتأخر عليه بما على ان الاولى فرضه
 والنقصا عقوبة ويملك الاجزاء مع عدم الاخلال بالمعنيين والتأخر
 في المطلق ويجز عدم الاجزاء والمعينة بما على ان الثانية فرضه
 ظاهر للاخلال بالمشرط وكذا في المطلق على الختان المصرف
 الدوس من تأخيرها عن السنة الاولى لا العذر بوجوب عدم

ولو استأجر لعام واحد فبقا احدهما بالاجاز صح السابق وبطل اللحق وان افترقا بان واجبا معا فقبلهما او وكل احدهما الاخر وكلا ثالثا فوقع صيغة واحدة عنهما بطلا لاستحالة التجميع من غير حج ومثلهما لو استأجر مطلقا لاقتضاء التحيل اما لو اختلف زمان الاتقاء صح وانفق العقد الا مع قربة المتأخر ومكان استاينتين تبعا فيطل ويجوز النيابة في اباض الحج التي قبل النيابة كالطواف

الاجرة بناء على ان الاطلاق يقتضي التحيل فيكون كالمعينة فاما
 جعلنا الثانية فوضه كان كاخ المطلق فلا يخفى ولا يستحق اجرة
 ولم يرد في حصة زارة ان الاولى فرضه والثانية عقوبة
 وتسميتها فاسدة مجاز وهو الذي مال اليه المصنف لكن الرواية
 منقولة ولولا معتبرها لكان القول بان الثانية فوضه اوضح كما
 ذهب اليه ابن ادريس وفصل العلامة في العقوبات بما وافق
 في المطلقة قضا الفاسدة في السنة الثانية والرجوع عن الثانية بعد ذلك
 وهو خارج عن الاعتبار لان غايته ان يكون العقوبة هي
 الاولى فيكون الثانية فرضه فلا وجه لثالثه ولكنه نبى على ان
 الافساد يوجب الجناية وهو سبب في كمال استيجار فاذا اجلنا
 الاولى في الفاسد لم يقع عن المذنب والثانية وجبت بالافساد
 وهو خارج عن الاجان فيجب لثالثه فعلى هذا ينوب الثانية
 عن نفسه وعلى جعلها القرض ينوبها عن المذنب وعلى القول
 ينبغي ان يكون عنه مع احتمال كونها عن المذنب ايحى ويستحب للرجع
 اعادة فاضل الاجرة عما اتفقته في الحج ذهابا وعودا والائتمام
 لمن استاجر عن نفسه ومن الوصي مع النفس لا بدعية لواعز
 وهل يستحب لكل منهما الاجابة الاخر الى ذلك نظر المصنف في اللق

من اصاله المراءة ومن ازم معاونة على البر والتقوى وتترك يات
 يات المراءة الصورية وهي التي لم يحج للنهي عنه في اجاز حتى ذهب
 بعضهم الى المنع لذلك وجعلها على الكراهة طريق الجمع بينهما
 ما دل على الجواز وكذا المحقق في الصورية لما قلنا بالامتنان في
 الذكورية ويحتمل عدم الكراهة لعدم تناول المراءة التي هي مورد
 النهي لها ويشترط علم الاجير بالمانع ولو اجمالا لا يتمكن من تعليمها
 تفصيلا ولو حج مع مرشد عدل الاجرة وقد تبيها على الوجه
 الذي تميز فلو كان خارجا عن الطواف بنفسه واستوجب على المباشرة
 لم يصح وكذا لو كان لا يستطيع القيام في صلوة الطواف نعم لو فرض
 المشاجر بذلك حيث يصح منه الرضا جاز وحدا انه حيث يكون
 الاجارة عن ميت ومن يجب عليه الحج فلا يستاجر فاسق مالم
 استاجر له عن نفسه بقرائه تعبد العدالة لصحة حج الفاسق وانما
 المانع عدم قبول اجرة ولو حج الفاسق عن غيره اجاز عن المذنب
 عنه في نفس الامر وان وجب عليه استنابة غيره لو كان حيا
 وكذا القول في غيره من العبادات كالصوم والزكاة
 المتوقفة على النية والوصية بالحج مطلقا من غير تعيين مالم يفر
 الجيرة المثل وهو ما يبدل غالبا للفعل المخصوص لمن استخرج

مع من يفره فلو لم يستناب
 انما هو ان كان في غير ذلك
 فلو كان في غير ذلك

النية في اقل ما يلزم ويحتمل اعتبار الاوسط هذا اذا لم يوجد
 من يأخذ اقل منها والا فصر عليه ولا يجب كلف تحصيله ^{فيما}
 ذلك من البلدان والمقات على الخلاف وكيفي مع اطلاق المدة
 الامع اداة التكرار فيكون حسب ما دل عليه النقطان فادع
 الثالث اقرار عليه ان لم يحز الوارث ولو كان بعضه او جميعه فله
 فمن الاصل ولو عين القدر والتائب تقيان ان لم ير القدر
 عن الثالث في المندوب عن اجرة المثل في الواجب كما اعتبرت
 الزيادة من الثالث مع عدم اجازة الوارث ولا يجب على التائب
 القبول فان اضيق طلبا للزيادة لم يجب اجابته ثم يشترط
 بالعدول ان يعلم ارادة تخصيصه به والا فاجرة المثل ان لم يرد
 عنه او يعلم ارادة خاصة فيسقط ما استأجره بالقدر وطلقا
 ولو عين التائب خاصة اعطى اجرة مثل من يحجز او يحتمل
 اجرة مثله فان استغنى عنه او طلقا استوجر غيره ان لم يعلم اداة
 التخصيص والاسقط ولو عين كل سنة قدرا منفصلا كالقفا ولا
 كغلة بستان وضر كل من الثانية فان لم تنفع الثانية فالثالثة
 فصاعدا ما يتم اجرة المثل ولو حجز ومصرف الباقي مع ما بعد
 كذلك ولو كانت السون معينة فضل منها فبفضل لا نفي بالبحر

في حصة
 من حصة
 من حصة
 من حصة

في حصة
 من حصة
 من حصة
 من حصة

اصلا ففي عودها الى الورثة او غيرها في وجوب الزوجان ^{فيها}
 الاول ان كان القصور ابتداء والثاني ان كان طاريا والوجوه
 آيتان فيما لو قصر المعين بحجة واحدة وقصره الاجمع عن الحجة
 الواجبة ولو امكن استئجاره او رخصه اخرجاه في وقت لم يجب
 مقدما على الامرين ولو زاد المعين السنة عن اجرة حجة ولم
 يكن مقبدا بواحدة حج عنه بغيره من فصاعدا ان وضع في عام
 واحد من اثنين فصاعدا ولا يضر اجتماعهما في الفعل في وقت
 واحد لعدم وجوب الترتيب هناك الصوم بخلاف الصلوة وفضل
 عن واحد جزأين الى ما بعد ان كان والا فقيه ما مر والودع
 لما الانسان العالم بامتاع الوارث من اخراج الحج الواجب عليه عنه
 يستاجر عنه من الحج او حج عنه هو بنفسه وغيره ^{من الحقوق}
 المالية حتى الغيب حكمها حكم غيره من الحقوق التي يخرج اصل
 المال كالزكوة والتمس والكفان والندركم والخبر هنا معناه
 الامانة ذلك الواجب عليه في لو دفعه الى الوارث لاختار
 فمن ولو علم ان البعض يؤدي فان كان نصيبه في يد محب
 يحصل العرض منه وجب الدفع اليه والاسان من يؤدي
 مع الامكان والاسقط والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الغالب

قلت لا يخفى ان القصور يعمل الا في اول الامر
 بمصر من امساك ان اقرأ اول سنة ولان ياد القصور
 في سنة او اكثر لاقول في الحجة والوجوه في وقت الحال
 بغيره من امساك الى التخصيص ام

انظر الى ما ذكره في بعض من ذكره في الاصل
 على بعض القصور وادام ما كان لا يغير
 في حصة وخرج من الحال ولا يغير في حصة
 عليهم سلطان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بیل

مع
فمنه المطلق الغرض من تأمل الفقه في غير الامام
المسائل وهو ان لا يكون الجواب بان الغرض المطلق
من جملة تلك المسائل

المرءة المتعبد بها أي النفس بما إلى أن يكون هو الذي
يستريح بالمرءة إلى أن يكون النفس الانفعال بها من
والغريب بما إلى العتق قبل الانفعال إلى الوقوف بالانفعال
إلى الوقوف والنفس والوقوف بها من العتق والوقوف
والوقوف بالنفس إلى أن يكون العتق والوقوف
والوقوف بالنفس إلى أن يكون العتق والوقوف

لعام واحد فلو اخرج الحج عن سنتها صارت منزلة مقبها بطريق
 النساء اما قبيها فلا يشترط ايقاعها في سنة في التور خلافا
 للشيخ حيث اعتبرها في القرآن كالتع والاحرام بالحج اى التمتع من
 مكة اى موضع شأنها وفضلها المجدد بالحرام ثم افضل منه المقام
 او تحت الميزاب بخبرينها وظاهره تساويها في الفضل وفي القدوة
 الاقربان فعلى افضل من تحت الحج تحت الميزاب
 كلاهما مروي ولو لحرم التمتع لحج بغيرها اى غير مكة لم
 يجز الا مع التقدير المتحقق بقدر الوصول اليها ابتداء وتقدر
 العود اليها مع تركها بانها انا او جلا لا عودا في وقتين مروي
 على احد المواقف وعدمه وتقلب بعض التمتع وضاق الوقت عن
 اتمام العترة قبل الاكل وادراك الحج بحضر وقاس وعذر مانع
 عن الاكل بنحو ما عرعد بالنية من العترة المتع بها الحج
 الافراد وكل الحج باينا على ذلك الاحرام والى بالعمرة المفردة بعد
 اكمال الحج واجزا عن فوضه كما جرى لى اشتغل ابتداء للعند وكذا
 يعدل من الافراد وقسمه الى التمتع للضرورة اما اختيارا فليست
 الكلام فيه ونية العمدول عندا لانه قصد الانتقال الى النسك
 المخصوص تقربا ويشترط في حج الافراد النية والمرد بها

من

من لم يجد مكة فليجئ الى مكة
 من لم يجد مكة فليجئ الى مكة

من لم يجد مكة فليجئ الى مكة
 من لم يجد مكة فليجئ الى مكة

نية الاحرام بالنسك المخصوص وعلى هذا يمكن التمتع عنها بذلك
 الاحرام كما يستفاد عن باقي النيات بافعالها ووجه تخصيصه
 انه الركز الاعظم باستمراره ومصاحبه لاكثر الافعال وكثرة
 احكامه بل هو في الحقيقة عبارة عن النية لان قولهم النفس
 على ترك المحرمات المذكورة لا يخرج عنها اذ لا يعتبر استدامته
 ويمكن ان يبينه بنية الحج لجله ونية الخروج من المنزل كما ذكر
 بعض الصحابة وفي وجوبه ما نظا القربا لعدم وهو الذي لفتنا
 المصحح الدورس لا قول واحرامه من الميقات وهو واحد
 السبب الاية وما في حكمها او من دونها فله ان كانت
 اقرب من الميقات الى عرفات اعتبر القربا الى عرفات العترة فان
 لان الحج بعد الاحلال من الميقات لا يتعلق الفرض فيه بغير
 عرفات بخلاف العترة فان قصد مقصدها بعد الاحرام
 مكة فينبغي اعتبار القربا فيما الى مكة ولكن لم يذكر هنا وفي
 الدورس اطلق القربا وكذا اطلق جماعة والمصحح به في الاجاز
 الكثيرة هو القربا الى مكة مطلقا فالعمل به متعين وان كان بها
 ذكر هنا متوجها وعلى اعتبر المصحح من مراعاة القربا الى عرفات
 فاهل مكة سيحرمون من منطلق لان دونهم هم اقرب من الميقات

عقد
 من لم يجد مكة فليجئ الى مكة
 من لم يجد مكة فليجئ الى مكة

[illegible]

بأنية اطراح الرواية وعلا بالحكم الثابت من جواز النقل
بأنية والتبعية ذكر الاثر في المنع ولا يجوز العدول للقانون
نأسيا بالنبي صلعم حيث بقى على حجة كونه قارنا واعلم ان لم يبق
الهدى بالعدول وقيل لا يختص جواز العدول بالافراد المنذرة
بل يجوز العدول عن الحج الواجب لغيره سواء كان متعينا لم غير
منه وبين غيرهم كالناذر ومطلقا وذي المتزولين المتساوين
لعموم الاخبار الدالة على الجواز كما امره النبي صلعم من سبق
من الصحابة من غير تقييد يكون المعدول عنه مندوبا لغيره
مندوب وهو قوي لكن فيه سؤالان الفرق بين جواز العدول عن
المعين اختيارا وعدم جواز تبدل به مكان لا يتبدل اولى
للأحرار تمام الحج والعمرة لله ومن ثم خص بعض الأصحاب بما
اذم المتعين عليه الأفراد وقسمه كالمندوب والواجب المخرج
بين مادل على الجواز مطلقا ومادل على اختصاصه من كل قوم
بنوع وهو اولى ان لم نقل بجواز العدول على الانفراد الى التمتع
ابتداء **الثانية** يجوز للقائمين والمفردة اذا دخلوا مكة الطواف
والسعي للمض على جوارحه مطلقا اما الواجب والندب يمكن
ذلك على وجه التغيير للاطلاق والتعدد يمنع بعضه من تقديم الواجب

صیفت حکیم بنیاد و بیس تعیین علیه نوع اول
اول جزء علی الاصح سلطان

عبد
شاه و تقي محمد طوفان و اسمع على الحسن بن عرفان و غلام
البن ابراهيم بن التقي و محمد بن الاخير و محمد بن الهادي
على الجوز و الاول على بقية السليمة و در حرس

والأول مختار في الدوس وعليه فلو لم يخص بطواف الحج دون
طواف النساء فلا يجوز تقديمه إلا في وقت مخصوص بالخض للناحر
وكذا يجوز لها تقديم صلاة طواف يجوز تقديمه كما يدل
عليه قوله لكن يحيد أن التلبية عقيب صلوة الطواف وتعد
بها الأحكام لئلا يحلها فلو تيممها الصلاة على الأشهر للصوم الدالة
عليه وقيل لا يحل إلا بالنية وفي الدوس جعلها أولى و
على المشهور ينبغي القوية بها عقيبها ولا يفتى في إعادة نية
الأحكام بناء على ما ذكره المصنف من أن التلبية تكسر الأحكام
تعتبر بدعها لعدم الدليل على ذلك بل الخلاف في هذا دليل على ضعف
ذاك ولو خلا بالتلبية صار حجها عمدة وانقلب قضاء لا يرى
عن فرضها لأنه عدل اختياراً وواحدة بينهما عن المتع فلا
يجوز تقديمها على الوقوف اختياراً ويجوز مع تقديم الطواف
خاصته وكيفية مع النظر في خوف الخوض للناحر وجب
عليه التلبية لاطلاق النص وفي جواز طوافه ذهاب وجهان
فان فعل جدد التلبية كغيره **الثالثة** لو سئل المكي عن الميقات
شرج على ميقات الحرم منه وجوباً لأنه قد صار ميقاتاً بسبب
مروره كغيره من أهل المواقيت إذا تغير ميقاته وإن كان ميقاته

فإن سئل عن الميقات في مكة
فإن سئل عن الميقات في مكة
فإن سئل عن الميقات في مكة

تمتعاً

دورة أهله ولو كان لمنزلاً بمكة أو ما في حكمها وبالأفاق
الموجبة للتمتع وغلبت قامة في الأفاق تمنع وإن غلبت
بمكة وما في حكمها قرن وأفرده ولو توافر في الإقامة تمنع في
الثلاثة هذا إذا لم يحصل من إقامة بمكة ما يوجب انتقال
حكمه كالإقامة بمنزلة الأفاق ثلث سنين وبمكة سنتين متواليات
وحصلت الاستطاعة فيها فأنجز يلزمه حكم مكة وإن كانت
إقامته في الأفاق أكثر لما ساق ولا فرق في الإقامة
بين ما وقع منها حال التكليف ولا غير وبين ما أتم الصلوة فيها وغير
ولا بين الاختيارية والاضطرارية ولا بين المنزل المملوك وبين
منفعة والمقصود لا يبرهن أن يكون بين المنزلين مسافة القصر
عده لاطلاق النص في ذلك كله ومسافة السفر إلى كل منهما لا
يحتسب عليهما متى حكم بالوقوف بأحد المنزلين اعتبرت الاستطاعة
منه ولو اشتبه الأغلب تمنع والمجاورة بمكة بنية الإقامة
على الدوام أو لأحدهما من أهل الأفاق مستثنى من القصر
في الثالثة إلى الأمل والقرآن وقبل الثالثة تمنع
هذا إذا تجددت الاستطاعة في زمن الإقامة والالم يقتل ما
وجب من الفرض والاستطاعة تابعة للفرض فيما انكأ

عنا كغيره من المكلفين في المسافة المقررة في الميقات
ولا يكتفي بمسافة من الأفاق في فرضه بمنزلة حيث
المكي في نحو مكة من قول من قد مر على مكة في
مسافة الأقاليم من الأفاق في فرضه من المسافة المقررة
عنه
فإن سئل عن الميقات في مكة
فإن سئل عن الميقات في مكة
فإن سئل عن الميقات في مكة

الاقامة بنية الدوام والا اعتبرت من بلد ولواعظك الغرض
 بان اقام المكى في الافاق اجبرت فيه بنية الدوام وعدمه في
 الغرض والاستطاعتان لم يتبوا لعم ستطاعتكم كما كان يعتبر
 ذلك في الافاق او انقل من بلد الى اخر كما ذكر في الغرض ولا
 فرق بين اقامة زمن التكليف وغيره ولا بين الاختيارية
 والاضطرارية للاطلاق ولا يجزى الهدى على غير المتع و
 ان كان قارنا لان هدى القرآن غير واجب ابتداء وان كان
 بعد الانتفاء والتقليد للذبح وهو الهدى المتع فسلك كغيره
 من مناسك الحج وهو اجزاء من الطواف والسبع وغيرهما
 لا يجزى لما فات من الاحرام له من الميقات على المشهور
 بين اصحابنا والشيخ رحمه الله قول بان يجزى وجعله تعالى من
 الشعائر وامر بالكل منه على الاول فقطه الفأيد فيها
 لو احرم به من الميقات وحرره بعد احرام من مكة فيقط
 الهدى على الجبلان لحصول الغرض ويحى على النساء لما لزم
 من مكة وخرج المعرفان من غير ان يمر بالميقات وجب الهدى
 على القولين وهو موضع وفاق ~~الاصح~~ لا يجوز الجمع بين التسلين
 الحج والعمرة بنية واحدة سواء في ذلك القرآن وغيره على

هذا هو المشهور في قولنا بان يجزى
 لان الميقات من حيث هو لا يوجب احراما
 بل هو من شعائر الحج

المشهور في بطل كل منهما الذي المفسد للعبادة كما لو نوى صلاتين
 خلافا للخلاف حيث قال يعقد الحج خاصة والحج خاصة يجوز
 ذلك وجعله تفسير القرآن مع سياق الهدى ولا ادخالها
 على الاخر بان يروى الثاني قبل كل فصل من الاول وهو الفراغ
 منه لا طواف الفصل فيطال الثاني ان كان عن مطلقا اخر لوانها
 قبل الميقات بنية الى التشرية ان كان الداخل اجماعا على العمرة
 قبل السعي لهما ولو كان بعد وقبل التقصير وتعد ذلك فالمراد
 صحيحا عن ابى بصير عن ابى عبد الله ع انه يرقى على حجة مفردة بمعنى
 بطلان عمرة التمتع وصيرورتها بالاحرام قبل كل ما احجته مفردة
 فيكاهما ثم يعتمر بعدها عمرة مفردة ونسبته الى المروى بغير تنوين
 في حكمه من حيث اتى عن الاحرام الثاني وبوقوع خلاف
 مانوا ما ان دخل حج التمتع وعدم صلاحية التماسك الى ادخل
 غيره فبطلان الاحرام انب مع ان الرواية ليست صحيحة
 في ذلك لانه قال المتع اذا طاف وسعى ثم لم يقبل ان يقصر
 فليس له متعة في المص في الدوس يمكن حملها على تمتع
 عدل من الاقارب ثم لم يعد السعي لانه روى التقريع بذلك
 في رواية اخرى والشيخ رحمه الله حملها على المتعمد جمعا

مع انه قريب بان اقام
 فلو بقى من الحج
 اقام الحج

مع انه قريب بان اقام
 فلو بقى من الحج
 اقام الحج

بينها وبين حسن عار المتقنه ان من دخل في الحج قبل التقدير
 لا شيء عليه وحيث حكينا وجهه الثاني ونقلنا به من قال
 يخرج من فوضه لانه عدول الخيتاري ولم يأت بالمأمور
 على وجهه والجاهل بما د لو كان ناسيا مع احرامه الثاني
 وجهه ولا يلزمه قضا التقدير لا يلزم خرابا محلا ويحب
 جبر ثبته للرواية المحوزة على الاستصحاب جمعا ولو كان الاحرام
 قبل الكمال السعي بطل ويجعل الكمال العمدة واعلم انه لا يحتاج
 الى اشتان من تقدر عليه اتمام شكه فانما يجوز الاشتك
 الى الآخر قبل الكمال لان ذلك لا يسيء الى خال بل الشك لا و
 ان كان المص قد استنائه في الدروس **الفصل الثالث**
المواقيت واحدها ميقات وهو لغة الوقت المضروب
 للفعل والموضع المعين له والمراد هنا التاليف الاحرام
 قبل الميقات الا بالند وشبهه من العهد واليمين اذا
 وقع الاحرام في اشهر الحج هذا شرط لما يشترط وقوعه فيها هو
 الحج مطلقا وعمره التمتع ولو كان عمره مفرد لم يشترط وقوع
 احرامها في اشهر الحج وانما يطلق السنة فيقع تقديمه بالند
 وشبهه فاح القولين واشهرها وبها اخبار بعضها صحيح فلا يجمع

في هذا الموضع المعين له والمراد هنا التاليف الاحرام
 قبل الميقات الا بالند وشبهه من العهد واليمين اذا
 وقع الاحرام في اشهر الحج هذا شرط لما يشترط وقوعه فيها هو
 الحج مطلقا وعمره التمتع ولو كان عمره مفرد لم يشترط وقوع
 احرامها في اشهر الحج وانما يطلق السنة فيقع تقديمه بالند
 وشبهه فاح القولين واشهرها وبها اخبار بعضها صحيح فلا يجمع

انكار بعض الاححاب له استضعافا المستند ولو خاف حديد
 الاعتماد في حجب تقسيمه بين الاحكام قبل الميقات اي
 ليدرك فضيلة الاعتماد في حجب الذي يلحق في الفضل ويحصل
 بالاهلال فيه وان وقعت الافعال في غيره وليكن الاحرام
 اخبره من يجب تقريبا بالتحقيق ولا يجب اطلاقه فيه في المعين
 في اصح القولين للاشتك المقتضى الاجراء نعم يجب خراجا
 من خلا فاسر او غيرها ولا يجوز كلفان تجاوزا لميقات
 بفرا حرام عما استثنى من المتكررو من دخلها القتال
 ومن لم يقصد مكة عند عروده على الميقات وتجاوز غير ذلك
 بفرا حرام فيجب الرجوع اليه مع الامكان فلو تعد بطل مكان
 تعد اي تجاوزه بفرا حرام عالما بوجوبه ويجب عليه قضاء
 وان لم يكن مستطيعا بالكان سبب اعادة الدخول فان ذلك حجب
 له كما تقدم فلم يوجب قبل دخول الحرم فلا قضا عليه وان اشتر
 بتأخير الاحرام ولا يكن متعمدا بل نسي او جهل ولم يكن قاصدا
 مكة ثم بدا له قصد ما الحرم من حيث يمكن ولو دخل مكة بعد
 ثم زال عنه بذلك وعلمه ونحوها خرج الى الدار الحلال وهو
 ما خرج عن تنهي الحرم ان لم يمكن الوصول الى احد المواقيت

فان تغذر الخرج الى ادى الحاقن موضعه بمكة ولو كانت
 الى الميقات وجب لانه الواجب بالاصالة وانما غير متعام
 للضرورة ومع امكان الرجوع اليه لضرورة ولو كان غير المكلف
 بالباوع والعقل والعقوبت بما في الميقات يمكن لا يريد انك
 والمواقف التي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله الا فاشم قاله
 له من اتي علي من غير اهل من ستة ذوالخليفة بضم
 الحاء فتح اللام والتاء بعد الفاء فيفضل بضمير الحلفه فتح الماء
 واللام واحد الحلفا وهو البات المعروف قال الجوهري
 او تصغير الحلفه وهي اليمين للحالف قوم من العرب به هو
 على ستة اميال من المدينة والمراد الموضع الذي فيه الماء
 وبه مسجد البصرة والاحرام منه افضل واحوط للتأنيق
 بل تعيين منه لتفريدي الحليفة به في بعض الاخبار وهو ما
 بينها المدينة والحفة وهي في الاصل مدينة محجب بها الليل
 على ثلث مراحل من مكة للشام وهي الآن لاهل مصر ويقيم
 ويقال للملح وهو جبال القمامة اليمن وقرن المنازل بفتح
 القاف فمكون الداء وفيه الصحاح بفتحها وان اوياما بها
 وخطاؤها فاما ان اوياما منسوب الى قرن بالتحريك

فان تغذر الخرج الى ادى الحاقن موضعه بمكة ولو كانت الى الميقات وجب لانه الواجب بالاصالة وانما غير متعام للضرورة ومع امكان الرجوع اليه لضرورة ولو كان غير المكلف بالباوع والعقل والعقوبت بما في الميقات يمكن لا يريد انك والمواقف التي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله الا فاشم قاله له من اتي علي من غير اهل من ستة ذوالخليفة بضم الحاء فتح اللام والتاء بعد الفاء فيفضل بضمير الحلفه فتح الماء واللام واحد الحلفا وهو البات المعروف قال الجوهري او تصغير الحلفه وهي اليمين للحالف قوم من العرب به هو على ستة اميال من المدينة والمراد الموضع الذي فيه الماء وبه مسجد البصرة والاحرام منه افضل واحوط للتأنيق بل تعيين منه لتفريدي الحليفة به في بعض الاخبار وهو ما بينها المدينة والحفة وهي في الاصل مدينة محجب بها الليل على ثلث مراحل من مكة للشام وهي الآن لاهل مصر ويقيم ويقال للملح وهو جبال القمامة اليمن وقرن المنازل بفتح القاف فمكون الداء وفيه الصحاح بفتحها وان اوياما بها وخطاؤها فاما ان اوياما منسوب الى قرن بالتحريك

التي كانت للمكة اجل نفع او وارحلت من طريق مكة
 او من طريق مكة او من طريق مكة او من طريق مكة

بطن من مراد قرن جبل صغير ميات للطائف والحق
 وهو ولد طويل يزيد على يدين للعراق وفضله المسبح وهو
 من جهة العراق وروى انه اوله وزيته اميال وليس بخط
 المسبح شئ يعتمد وقيل بالسين والحاء المهملة ولحد مكة
 وهو المواضع العالية والحاء المعجمة لتنزع الشيا بضم
 يليه في الفضل عمره وهي في وسط الوادي ثم ذات عرق وهي
 آخره الى حجة المغرب وبعدها من مكة مرحلتان فاصدتان
 كبعد ايام وقرن عنها وميقات حج التمتع مكة كما روي في الخبر
 منزلة لانه اقرب الى عرفات من الميقات مطلقا لما عرفت من
 ان اقرب المواقف الى مكة مرحلتان هي ثمانية واربعون ميلا
 وهي تنقي مسافة محاذي مكة سابق من ان كان منزلة القرى
 الى عرفات فيقارن منزله وشكلها ما كان زيادة منزلة النساء الى
 عرفات والمساواة فتعين الميقات فيما وان لم يتفق ذلك بمكة وكل
 من حج على ميقات كالشامي يبنى الحليفة فلوله وان لم يكن
 من اهلها ولو قد دنت المواقف في الطريق الواحد كذا الحليفة
 والحفة والعقوبت بفتح ياء الميم احرم من اولها مع الاختار
 من ثنائها مع الاضطرار كمرض شيق معه التريد وكشف الاراس

والذي مر في الخبر
 وهو من طريق مكة
 او من طريق مكة
 او من طريق مكة

اضعف واحرا وبر يجب لا يحمل ذلك عادة ولو عدل عنه
 حازا التأخير الى اخر اختيارا ولو اخلا اخر عدا ثم واخر اعل
 الاقوى ولو حج على غير ميقات كفته المحافات الميقات و
 في مسامته بالاضافة الى قاصده مكره ان انقضى ولو كان
 له محاذ ميقاتا احرم من قدر يشترك فيه المواقف وهو قدر
 بعد اقربا المواقف من مكة وهو مرحلتان كما سبق علما او
 ظنا في بر او بحر والعبارة اعم مما اعتبرناه لان المشترك بينهما
 يصيد في الياسر وكان تارادف تمام المشترك ثم ان تبين
 الموافقة واستمر الاشتباه اجزا ولوتين تقدمه قبل
 تجاوزه اعادة وتبعه او تبين تأخر وجها من المخالفة
 وتقدم بظنه المقصدي للجزاء **الفصل الرابع في الاعمال**
العمرة المطلقة وهي الاحرام والطواف والسعي والتقصير
 هذه الاربعة يشترك فيها عمرة الافراد والتمتع وينبغي
 عمرة الافراد بعد التقصير طواف النساء وكعبته والثلاثة
 الاول منها الركان دون الباقي ولم يذكر التلبية من الافعال
 كما ذكره في الدروس لما قالها بوجبات الاحرام كلبس ثوبه
 ويجوز فيها اي في العمرة المفردة للخلق محلي بغيره **التقصير**

في كل سنة او في كل عام
 او في كل شهر او في كل يوم
 او في كل ليلة او في كل ساعة
 او في كل دقيقة او في كل لحظة

لا في عمرة التمتع بل تعيين التقصير لتوفر الشعر في احرام حجة
 للمرتب بها **التقوى في الاحرام** يستحب تقوى شعر الرأس من اراد
 الحج متعاضدا من اول ذي القعدة والذمة تقوى عند
 ذي الحجة وقيل يجب التوقر لا لخلال بدم ساة لمن اراد العمرة
 تقوى شعره واستكمال التظليل عند ازالة الاحرام بقص الاظفار
 واخذ الشارب ولا بطلا لما تحت ريشته من بطنه وان تقوى العهد
 به ولو سبق الاطلاع على يوم الاحرام اجر في اصل السنة ولو كان
 الاعادة افضل ما لم يمض خمسة ايام فبعد الغسل بالليل
 بوجوبه ومكانه الميقات لا يمكن فيه ولو كان مسجدا فخر
 عرفا ووقته يوم الاحرام بحيث لا يتخلل بينه ما حدثا وكل
 او طيب وليس لاجل الحرم ولو خاف عوز المأوى قبله
 اقربا وقاة امكانه اليه فيلبس ثوبه بعد وفي التيمم
 لفاقد الماء بدلا قول الشيخ لا بأس به وان جهل ما خذ
 وصلوات سنة الاحرام وهي ست ركعات ثم ان يع ثم
 ركعتان قبل الفريضة فان جمعها والاحرام عقيب فريضة
 الظهر او فريضة ان لم تنفك الظهر ولو بقبضة ان لم تنفك
 وقت فريضة موداة وكفى النافذة المذكورة عند عدم

عنه

حاز قتل

او الاشعار والمقلد المتقدمين وايها بدأ استحباب الاخر
 ومعنى عقد بما على تقدير المقارنة واضح فبدون الاستحباب
 أصلاً وعلى المشهور يقع ولكن لا يحرم به محرمان الاحرام
 بدون احدهما ويجوز الاحرام في الحرير والخيط للنساء في
 اصح القولين على كراهية دون الرجال والخنثى ويجزى ليس
 القبول القبيص قتلوا يجعل زيارته على الكفين او باطنة ظاهره
 من غير ان يخرج يديه من كفيه والاول اولى وفقاً للبدن ومن
 الجمع لا كل وانما يجوز ليس القبول كذلك لو قد اردوا يكون
 بلائسه ولو اخل بالقليل او دخل يد في كفه فكل من الخيط وكذا
 يخزي السرويل لو قد تدار من غير اعتبار طبعه لا فدية في
 الموضعين ويستحب الرجل راحته اليسار كما بطريق المدينة
 بل مطلق الذكر رفع الصوت بالثنية حيث يحرم ان كان حلاً
 بطريق المدينة او مطلقاً بغيرها ولذا عانت راحته اليسار كما
 بطريق المدينة ولذا اشرف على البطح متمتعاً وشاء المرأة والخنثى
 ويجوز لغيره ان يسمع لا يجنب وهذه التلية غير ما يعقده
 الاحرام ان اعتبرنا المقارنة والاجاز العقد بها وهو في الاحرام
 ويجوز عند مختلف الاحوال كبعب وتزول وعلى هبوط

في قوله او الاشعار والمقلد المتقدمين
 اي في الاشعار والمقلد المتقدمين
 اي في الاشعار والمقلد المتقدمين

في قوله ويستحب الرجل راحته اليسار
 اي في قوله ويستحب الرجل راحته اليسار
 اي في قوله ويستحب الرجل راحته اليسار

وملافة احد وتقطعه وخصوصاً بالاشعار وادبار الصلوات
 يضاف اليها التلبيات المستحبة وفيه لك هذا المعارج لبيك
 الخ وقطعها المتمتع اذا شامد ميتة واحدة عاقبة المد
 ان دخلها من علاها وعاقبة زى طوى من اسفلها والملاح
 الى قوله عرف والمعمرة مودة اذا دخل الحرم ان كان يحرم بهاء
 من احد المواقيت وان كان قد خرج لها من مكة الى خارج الحرم
 فاذا شامد ميتة اذا لا يكون حرم بين الحرم وموضع الاحرام
 مسافة والاشراط قبلية الاحرام متصل بالان يحمله حيث
 حبه ولو قطعه المولى المأم ان اراد التمتع بالعمرة الى الحج على كفاك
 وسنة شريك صلح فان عرض لشيء يجنبني فليجئ حيث جئستني
 لقد لك الذي قد رعت على الام ان لم تكن حجة فعمرة احرم لك شعري
 وبشري ولحمي ودمي وعظامي ونحى وعصب من النساء والفتيات
 والطيبات بقى بذلك والجمك والدار الآخرة ويكره حجة
 الاسلام وغيرهما من مات قبل الاحرام في الثياب السود بل يطلق
 الملوثة بغير البياض كالحرا والمصغرة وشبهها وقيدها في الدوس
 بالمتبعة فلا يكره بغيره والفضل في البيض من غير القطن والنوم
 عليها اي نوم الحرم على الفرش المصبوقة بالسواد والمصغرة

نيين

المعصية

في قوله ويستحب الرجل راحته اليسار
 اي في قوله ويستحب الرجل راحته اليسار
 اي في قوله ويستحب الرجل راحته اليسار

وشبهه من الألوان والوضوح اذا كان الوسخ ابتداءً أو قسراً
 في أثناء الاحرام كونه غساقاً من الانجاسة والمعلقة بالناء
 للجمل وهي المشتمة على لون آخر يخالف لونها حال علمها
 كالثوب المحكوم بلبين او بعد بالطرز والبيع ودخول الماء
 حاله الاحرام ولبية المناوي بان يقول اليك لاني في مقام
 التلبية لله فلا يشرك غيره فيها بل يحبه غيرها من الالفاظ
 كقولها يا سعدا ويا سعديك **واما الترويض والحجوة فثلاثون**
 وصيد البر وضايفه الحيوان المحلل للمنع بالاضالة والحرم
 الثعلب والانب والضب واليربوع والقنفذ والقمل
 والزنبور والعطاش فلا يحرم قتل الانعام وان توثقت ولا
 صيد الضبع والتمر والصغر وشبهها من حيوان البر ولا الفأر
 والحية وخجوها ولا يختص التحريم بمباشرة قتلها بل يحرم
 الاعانة عليه ولو دلت عليه واشان اليها باحد الاعضاء
 وهي لحض من الدلالة ولا فرق في تحريمها على الحرم بين كون
 المدلول محرماً ومحللاً ولا بين الحفية والواضحة نعم لو كان المدلول
 عالمياً بحيث لم يقدر زيادة ابعاء عليها فلا حكم لها وانما
 اطلق المصير صيد البر مع كونه مخصوصاً بما ذكر تعالى لا يبرحها

للمجبول

الطائفة
من
الحيوان

الشيء الذي هو المحلل

على ما اشتر من التخصيص ولا يحرم صيد البر وهو ما يفسر
 معاقبه لا اذا تخلف احداهما وان لازم الماء كالطير والتمولد
 بين الصيد وغيره يتبع الاسم فان اتقيا عنه وكان متغافوا
 صيدان لم يحرم احدهما فاده والنساء بكل استمتاع من الجماع
 حتى العقد والشهادة عليه واقامتهما وان تحلها محلاً لو كان
 العقد بين محلين والاشتماء وهو استدامة المتعة للجماع
 ليس الخيط وان قلت الخياطة وشبهه مما احاط كالدمع للمفوح
 واليد الموعول كذلك عقد الرد وتخليله وزرعه ونحو ذلك
 دون عقد الارز ونحوه فانه جائز ويستثنى منه الهيمان
 فيعفى عن خياطته ومطلق الطيب وهو الحميم والريح
 الطيبة المتخذة للشم غالباً غير الزا حين كالمسك والعود
 الزعفران وماء الورد وخرج بغير الاتخاذ للشم ما يطلب منه
 الاكل والتداوي غالباً كالقنقل والدارجيني وسائر الا
 بازير الطيبة فلا يحرم شمه وكذا ما لا يثبت للطيب كالغوث
 والحناء والعصفر وما ما يقصد شمه من النباتات الوطية
 كالورد والياسمين فهو حلال والاقوى تحريم شمه اي
 وعليه المصير في الدوس وظاهره هنا عدم التحريم و

انما يحرم اقامته اذا لم يترتب عليه تركها من فوائدها
 وقسها الا اذا وسبب عليه تنبيهه فان لم يتركها من فوائدها
 شمه لا يترتب عليه تركها من فوائدها
 اذا انقضت الزواجر والعقد فانه من جملة ما يفسر
 في قوله تعالى ولا تأكلوا مما اصابه السوء من الثمرات
 الاصل في تحريمها ما يفسر في قوله تعالى ولا تأكلوا مما اصابه السوء من الثمرات
 سلكان
 تحليل البراءة
 حيث لو فسد منه
 والمصدر من قوله
 فلو كان من الثمرات
 بغير فائدة
 التحليل العود الذي يفسر
 وما يلقى به القوسية
 وفي قوله
 ثمرة الجلال

استثنى منه الشيخ والزنا والآخر والقبوح ان سميت
 ربحا نوابه بالاطلاق على خلاف الشيخ خصه بارتبة المسك
 والعبر والزعفران والودس وفي قول اخر له بستر باضافته
 العود والكافور اليها ويستثنى من الطيب خلق الكعبة
 والعطر في السعي والقبض من كبر الرائحة لكن لو قل فلا شيء عليه
 غير الاثم بخلاف الطيب والاحتفال بالسواد والمطيب لكن
 لا فدية في الاول والثاني من اوقاد الطيب والادخان بمطيب
 وغيره اختيارا ولا كفارة في غير المطيب منه الاثم ويجوز
 اكل اللذنه غير الطيب اجمالا على الجبدال وهو قول لا والله
 وبلى والله وقيل مطلقا للمين وهو خير الدوس وانما
 يحرم مع عدم الحاجة اليه فلو اضطر اليه لاثبات حق او
 نفى باطل فالاقوى جوازه ولا كفارة والفسوق وهو الكذب
 مطلقا والسياب المسلم وتجرمهم ثابت في الاحرام وغيره
 ولكنه فيه الكك الصوم والاعتكاف ولا كفارة فيه سوى
 الاستغفار والنظر في المرأة بكر الم بعد الحنة الف
 فلا فدية له واخراج الدم اختيارا ولو بجلد الجسد
 والسواك والاقوى انه لا فدية له واختر بالاختيار عن

استثنى منه الشيخ والزنا والآخر والقبوح ان سميت ربحا نوابه بالاطلاق على خلاف الشيخ خصه بارتبة المسك والعبر والزعفران والودس وفي قول اخر له بستر باضافته العود والكافور اليها ويستثنى من الطيب خلق الكعبة والعطر في السعي والقبض من كبر الرائحة لكن لو قل فلا شيء عليه غير الاثم بخلاف الطيب والاحتفال بالسواد والمطيب لكن لا فدية في الاول والثاني من اوقاد الطيب والادخان بمطيب وغيره اختيارا ولا كفارة في غير المطيب منه الاثم ويجوز اكل اللذنه غير الطيب اجمالا على الجبدال وهو قول لا والله وبلى والله وقيل مطلقا للمين وهو خير الدوس وانما يحرم مع عدم الحاجة اليه فلو اضطر اليه لاثبات حق او نفى باطل فالاقوى جوازه ولا كفارة والفسوق وهو الكذب مطلقا والسياب المسلم وتجرمهم ثابت في الاحرام وغيره ولكنه فيه الكك الصوم والاعتكاف ولا كفارة فيه سوى الاستغفار والنظر في المرأة بكر الم بعد الحنة الف فلا فدية له واخراج الدم اختيارا ولو بجلد الجسد والسواك والاقوى انه لا فدية له واختر بالاختيار عن

عن اخراجه لضرته كبطيخ وجشوق قتل وحجامة وقصد
 عند الحاجة اليها فيجوز اجمالا وقيل الضرس والرواية
 بمحولة مقطوعة ومن باب احدا جماعه خصوصاً مع الحاجة
 نعم يحرم من حمة اخراج الدم ولكن لا فدية له وفي رواية
 ان فيه شاة وقيل للظفر بل مطلقا والله او بعضه اختيارا
 فلو انكر فله ان الله والاقوى ان الفدية كغيره للرواية
 واذالة الشعر بحلق وتنف وغيرهما مع الاختيار فلو اضطر
 كما لو نبت في عينه جاز ان الله ولا شيء عليه ولو كان النكاح
 بكثرة تحرا وقل جاز ايضا لكن يجب الفداء لانه محل التؤذي
 لانفسه والمعتبر ان الله بنفسه فلو كسح جلده عليها
 شعر فلا شيء له في الشعر لانه غير مقصود بالابانة ونقطة
 الرأس لا جل ثوب وغيره حتى بالطين والحنا والازمان
 وحمل متاع يستعمله وبعضه نعم يستثنى حصام القربة
 وعصاة الصداق وما يشتر من مال الوصاة وفي صدقه
 باليد وجهاً وقطع في التذكرة بجوازه وفي الدوس
 جعل تركه اولى والا فاقوى للجواز لصحة معاوية بن عمار
 والمركب بالارس هنا منابث الشر حقيقة او حكما فالادنا

عن اخراجه لضرته كبطيخ وجشوق قتل وحجامة وقصد عند الحاجة اليها فيجوز اجمالا وقيل الضرس والرواية بمحولة مقطوعة ومن باب احدا جماعه خصوصاً مع الحاجة نعم يحرم من حمة اخراج الدم ولكن لا فدية له وفي رواية ان فيه شاة وقيل للظفر بل مطلقا والله او بعضه اختيارا فلو انكر فله ان الله والاقوى ان الفدية كغيره للرواية واذالة الشعر بحلق وتنف وغيرهما مع الاختيار فلو اضطر كما لو نبت في عينه جاز ان الله ولا شيء عليه ولو كان النكاح بكثرة تحرا وقل جاز ايضا لكن يجب الفداء لانه محل التؤذي لانفسه والمعتبر ان الله بنفسه فلو كسح جلده عليها شعر فلا شيء له في الشعر لانه غير مقصود بالابانة ونقطة الرأس لا جل ثوب وغيره حتى بالطين والحنا والازمان وحمل متاع يستعمله وبعضه نعم يستثنى حصام القربة وعصاة الصداق وما يشتر من مال الوصاة وفي صدقه باليد وجهاً وقطع في التذكرة بجوازه وفي الدوس جعل تركه اولى والا فاقوى للجواز لصحة معاوية بن عمار والمركب بالارس هنا منابث الشر حقيقة او حكما فالادنا

ليتامنه خلافا للحرر وتغطية الوجه وبعض الملة
 ولا يصدق بالبيكال رأس ولا بالنوم عليه ويستثنى عن الحجر
 ما يتم بهستر الرأس لان مراعات الشراوى وحول الصلوة
 اسبق ويجوز لها سد القناع الى طرفاتها بغير اصابة
 وجهها على المشهور والنص خال من اعتبار عدم الاصابة
 ومعه لا يختص الانف بل يجوز زيادة وتغيير الخشبي بين وظيفة
 الرجل والملة فيغطي الرأس والوجه ولو جمعت بينهما كقرب
 واللقاب للملة ونصه مع دخوله في تحريم تغطية الوجه بعبا
 للرواية والا فهو كما المستغنى عنه والخنا للزينة لا للستر
 سواء الرجل والملة والمرجع فيها الى القصد وكذا يحرم قبل الا
 اذا بقي اثره اليه والمشهور فيه الكراهة ولا كان التحريم اولى
 ولحقم للزينة لا للستر والمرجع فيها الى القصد وليس الملة
 ما لم تعتد من الحلي واظهار المعتاد منه للزوج وغيره من
 المحارم وكذا يحرم عليها السبب للزينة مطلقا والثقل التحريم
 كذلك هو المشهور ولا فدية له سوى الاستغفار وليس التحريم
 للرجل وما يستر ظهره فيه مع تسمية لباسا او الظاهر ان
 بعض الظاهر كالحج اما يتوقف عليه لبس الثقلين والظليل

في سائر
 في سائر
 في سائر

للرجل الصحيح سائر افعال يحرم نازلا اجماعا ولا ما شيا اذا
 مرت تحت الحمل ونحوه والمعتبر منه ما كان فوق راسه فلا
 يحرم الكون في ظل الحمل عند ميل الشمس الى جانبيه و
 احتراز بالرجل عن الملة والصب فيحوز لهما الظل اتفاقا و
 بالصحيح عن العليل ومن لا يحتمل الحر والبرد بحيث يثقل عليه
 مما لا يتحمل عادة فيحوز له الظل كرجل الغدنة وليس السلاح
 اختيارا في المشهور وان ضعف دليله ومع الحاجة اليه
 يساج قطعا ولا فدية فيه مطلقا وقطع شجر الحرم وحديثه
 الاخضرين الا الاخر وما ينبت في ملكه وعودى المحالة
 بالفتح وهي البكرة الكبيرة التي تستقي بها على الابل قاله الجوهري
 وفي معنى الحكم المطلق البكرة نظير من ورد في الفقة مخصوصة
 وكون الحكم على خلاف الابل وشجر الفواكه ويحرم ذلك على
 المحل ايضا ولذا لم يذكر في المدون من حرمان الاحلام وقتل
 هوان الجسد بالتقديس جمع هامة وهي رواية القتل و
 القراء وفي الحاق البرغوث بما قول لان اجدعها العدم ولا
 فرق بين قتله مباشرة وتسييا كوضع داء او قتل ويجوز
 نقله من مكان الى آخر من جسد قطاه النص والفقوى

وانما يحرم ما كان الكرم من مشر
 تحت الظل كما لو كانت تحت الظل
 والرجل ما ينبت

في سائر
 في سائر
 في سائر

في سائر
 في سائر
 في سائر

يجوز ان ينادى القراء او الخواص في الزوا
 والكلم ويجوز ان ينادى الخواص في الزوا
 ان ينادى الخواص في الزوا

عدم اختصاص الموقول اليه بكونه مساويا للاول والآخر
 نعم لا يكفي ما يكون معرضا لسقوطه قطعا او غالبا **القول**
في الطواف ويشترط فيه رفع الحدث مقتضاه عدم صحته
 من المتخاضة والمتيمع لعدم امكان دفعه في جهتها وان
 استباحا العبادة بالطهارة وفي الدوسر ان الاستباح لا يجزئ
 بطهارة المتخاضة والمتيمع مع تعذر المائنة وهو المعتقد
 والحكم مختص بالواجب ما المندوب فالاقوى عدم اشتراط
 بالطهارة وان كان اكمل وبرج المص في غير الكتاب ورفع
 الحجب وطلاقة رايه يقتضي عدم الفرق بين ما يعنى عنه في
 في الصلوة وغيره وهو يتم على قول من منع من ادخال مطلق
 النجاسة المحجبة يكون تنبها من العبادة به واختار المصنف
 المأثورة خاصة فيمكن هناك ذلك وظاهر الدوسر القطع بوقوع
 هو حسن باقيل العفو عن النجاسة هنا مطاوعا للفتان في
 العمل مع امكانه فلو تعذر وضاق وقت سقط ولا يقرب
 في المرأة واما الحنيفة فظاهر البقاء عدم اشتراطه في حبه
 واعتبار قوي العموم التصلا ما اجمع على خروجه وكذا
 القول في المصنف وان لم يكن مكفرا كالتطهارة بالنسبة الى

في الطواف يشترط فيه رفع الحدث مقتضاه عدم صحته من المتخاضة والمتيمع لعدم امكان دفعه في جهتها وان استباحا العبادة بالطهارة وفي الدوسر ان الاستباح لا يجزئ بطهارة المتخاضة والمتيمع مع تعذر المائنة وهو المعتقد والحكم مختص بالواجب ما المندوب فالاقوى عدم اشتراط بالطهارة وان كان اكمل وبرج المص في غير الكتاب ورفع الحجب وطلاقة رايه يقتضي عدم الفرق بين ما يعنى عنه في في الصلوة وغيره وهو يتم على قول من منع من ادخال مطلق النجاسة المحجبة يكون تنبها من العبادة به واختار المصنف المأثورة خاصة فيمكن هناك ذلك وظاهر الدوسر القطع بوقوع هو حسن باقيل العفو عن النجاسة هنا مطاوعا للفتان في العمل مع امكانه فلو تعذر وضاق وقت سقط ولا يقرب في المرأة واما الحنيفة فظاهر البقاء عدم اشتراطه في حبه واعتبار قوي العموم التصلا ما اجمع على خروجه وكذا القول في المصنف وان لم يكن مكفرا كالتطهارة بالنسبة الى

في الطواف يشترط فيه رفع الحدث مقتضاه عدم صحته من المتخاضة والمتيمع لعدم امكان دفعه في جهتها وان استباحا العبادة بالطهارة وفي الدوسر ان الاستباح لا يجزئ بطهارة المتخاضة والمتيمع مع تعذر المائنة وهو المعتقد والحكم مختص بالواجب ما المندوب فالاقوى عدم اشتراط بالطهارة وان كان اكمل وبرج المص في غير الكتاب ورفع الحجب وطلاقة رايه يقتضي عدم الفرق بين ما يعنى عنه في في الصلوة وغيره وهو يتم على قول من منع من ادخال مطلق النجاسة المحجبة يكون تنبها من العبادة به واختار المصنف المأثورة خاصة فيمكن هناك ذلك وظاهر الدوسر القطع بوقوع هو حسن باقيل العفو عن النجاسة هنا مطاوعا للفتان في العمل مع امكانه فلو تعذر وضاق وقت سقط ولا يقرب في المرأة واما الحنيفة فظاهر البقاء عدم اشتراطه في حبه واعتبار قوي العموم التصلا ما اجمع على خروجه وكذا القول في المصنف وان لم يكن مكفرا كالتطهارة بالنسبة الى

صلوة وسر العورة التي يجب منها في الصلوة ويختلف بحسب
 حال الطائفة في الذكورة والانوثة ولوجه البينة المشتملة
 على قصد في النكاح المعين من حج او عمره لئلا ياتي او غير يتبع
 الواحد قسيمة والوجه على ما في القرينة والمقارنة للحركة في الجزء الاول
 من الشوط والبداء بالحجر الاسود بان يكون اول جزء من يديه
 باثنا عشر جزءا من يديه حتى يبر عليه عليه ولو طأ والافضل
 استقبال حال البينة بوجهه للتأنيث ما أخذ في الحركة على اليسار
 عقب البينة ولو جعله على يسار ابتداء جاز مع عدم النية
 والافلا والنصوص مصرحة باستحباب الاستقبال وكذا
 جميع الاحكام والختم ببيان ما اذنيه في اخر شوط كما ابتداء الاول
 يكمل الشوط من غير زيادة ولا نقصان وجعل البيت على يسار حال
 الطواف فلو استقبله بوجهه او ظهر او جعله على يمينه ولو في
 خلق منه بطل والطواف بيمينه وبين المقام حيث هو الان
 مراعى لذلك النية من جميع الجهات فلو خرج عنها ولو قليلا
 بطل ويختب المسافة من جهة الحجر من خارجة وان جعله
 خارجا من البيت والظاهر ان المدة بالمقام فضل الصخرة لا ما عليه
 من البناء حجج الاستعمال الشرعي على العرف لو ثبت وادخال

انزوده بين المندوبين الاحمال المحتمل للزيادة عدا والقطع
 المحتمل للنقصه وانما أقصر عليه مذون القيد لرجوعه الى
 الشك في نقصان واما نقل الطواف فينبغي على الاقل مطلقا
 سواء شك في الزيادة ام نقصان وسواء بلغ الركوع ام لا ههنا
 هو الافضل ولو بني على الأكثر حيث لا يستلزم الزيادة جأ
 ايضا كالصاق **ومنه الفصل** قبل دخول مكة من غير صهيون
 بالابطح او ربح على فرج من مكة بطريق المدينة او غيرها و
 مضغ الاذخير المنة والحاء ودخل مكة من اعانها من
 عقب المدينة للناس سواء في تلك المدة وغير محافيا ونغلاية
 بسكينة وهو الاعتدال في الحركة ووقار وهو الظمانينة
 في النفس واحضار الابل تجشع والدخول من باب بني شيبه
 ليطأ أهل وهو الان في داخل المسجد بسبب تسعة ابارك باب
 السلم عند الاساطين بعد الدماء بالماثور عند الباب والوقوف
 عند الحجر الاسود والديافيه في حال الوقوف مستقبلا لفا
 يلا وفي حال الطواف بالمسفل وقراءة القدر وذكر الله ثم
 والتسكينة في المشي بمعنى الافتقار فيه مطلقا في المشهور والكل
 بفتح الميم وهو الاسراع في المشي مع تقارب الخطا ومن الوثوق

في قوله بين المندوبين الاحمال المحتمل للزيادة عدا والقطع
 المحتمل للنقصه وانما أقصر عليه مذون القيد لرجوعه الى
 الشك في نقصان واما نقل الطواف فينبغي على الاقل مطلقا
 سواء شك في الزيادة ام نقصان وسواء بلغ الركوع ام لا ههنا
 هو الافضل ولو بني على الأكثر حيث لا يستلزم الزيادة جأ
 ايضا كالصاق **ومنه الفصل** قبل دخول مكة من غير صهيون
 بالابطح او ربح على فرج من مكة بطريق المدينة او غيرها و
 مضغ الاذخير المنة والحاء ودخل مكة من اعانها من
 عقب المدينة للناس سواء في تلك المدة وغير محافيا ونغلاية
 بسكينة وهو الاعتدال في الحركة ووقار وهو الظمانينة
 في النفس واحضار الابل تجشع والدخول من باب بني شيبه
 ليطأ أهل وهو الان في داخل المسجد بسبب تسعة ابارك باب
 السلم عند الاساطين بعد الدماء بالماثور عند الباب والوقوف
 عند الحجر الاسود والديافيه في حال الوقوف مستقبلا لفا
 يلا وفي حال الطواف بالمسفل وقراءة القدر وذكر الله ثم
 والتسكينة في المشي بمعنى الافتقار فيه مطلقا في المشهور والكل
 بفتح الميم وهو الاسراع في المشي مع تقارب الخطا ومن الوثوق

والعقد ثلثا وهي الأولى والثاني بعباقبة الطواف على قول الشيخ
 في المبسوط في طواف القدوم خاصة وانما اطلق لان كلامه
 الآتي وانما يستحب على القول بل للرجل الصحيح دون المرأة والمجنون
 والعليل بشرط الا لا يزدى غيره ولا يتأذى به ولو كان مراكبا حرك
 دابته ولا فرق بين الركبتين المائتين وغيرهما ولو ترك في
 الاشواط او بعضها لم يقضه واستلام الحجر بما لم يكن من يديه
 والاستلام بغير هاتين المس من السلام بالكسر وهو المحجج ببعض
 من السلام او من السلام وهو التحية وقيل بالهاتين اللاتين
 وهو المدح كانه التحية حجة وسالحا وتقبل مع الامكان ولا
 استلزامه ثم قبلوا بالاشارة اليه ان تقدر او يكون ذلك
 في كل شوط واقلة الفتح والتحيم واستلام الاركان كلها كما مر
 خصوصا اليما في العراقي وتقبل مع الناس واستلام
 الحجار في الشوط السابع وهو بخلاف الباب وبالكركر اليما في
 تقابل والصاق البطن ببشرته في هذا الطواف لا مكانه و
 تنادي السنته من طواف حجاج ليس المحيط ولو من داخل
 والصاق بثره للمدبة اليه والدعاء وعدة نوبه مفضلة
 فليس من مؤمن تقرب اليه بذنوبه فيه الاغفرها الله

هو من

كلما

عند
 في غير
 الباب
 عند

رواه معاوية بن قمار عن الصادق عليه السلام متى استلم حفظه
 موضعه بان ثبت جليته فيه ولا يقدم بهما حاله خدام الزيادة
 في الطواف والنقصان والتداني من البيت وان قلت الخطأ
 نجاراً شتماً القليلة على غيرة وثواب زائد عن الكثير وان كان
 قد ورد في كل خطوة من الطواف سبعون الف حسنة ويمكن
 الجمع بين تكثيرها والتداني بكثرة الطواف ويكون الكلام في ثبوت
 بغير الذكر والقرآن والدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
 يمكن دخولها في الذكر **سأله** كل طواف واجب كمن يبطله
 النسيء تركه عما غيره من الأركان لا طواف النساء و
 الجاهل عامد ولا يبطل تركه نسياناً لكن يجب تدارك وقوعه
 اليه وجوباً مع المكتة ولو من بلد ومع التعمد والظاهر
 ان المردية المشقة الكثيرة وفاقاً للدرسين ويجتمل الرادة
 الجرح عنه مطلقاً في تنبيهه وتحقيق البطالة تركه عما و
 جهل جرح ذي الحجة قبل فعله ان كان طواف الحج مطلقاً و
 عمرة التمتع يضيق وقت الوقوف الا عن التلبس بالحج والقبول في المفرد
 الجماعه للأفردة عنه اشكال ويمكن اعتبار ثمة الاعراض
 عنه ولو نسي طواف النساء حتى خرج من مكة جازت الاستنابة

رواه معاوية بن قمار عن الصادق عليه السلام متى استلم حفظه موضعه بان ثبت جليته فيه ولا يقدم بهما حاله خدام الزيادة في الطواف والنقصان والتداني من البيت وان قلت الخطأ نجاراً شتماً القليلة على غيرة وثواب زائد عن الكثير وان كان قد ورد في كل خطوة من الطواف سبعون الف حسنة ويمكن الجمع بين تكثيرها والتداني بكثرة الطواف ويكون الكلام في ثبوت بغير الذكر والقرآن والدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله يمكن دخولها في الذكر سأله كل طواف واجب كمن يبطله النسيء تركه عما غيره من الأركان لا طواف النساء والجاهل عامد ولا يبطل تركه نسياناً لكن يجب تدارك وقوعه اليه وجوباً مع المكتة ولو من بلد ومع التعمد والظاهر ان المردية المشقة الكثيرة وفاقاً للدرسين ويجتمل الرادة الجرح عنه مطلقاً في تنبيهه وتحقيق البطالة تركه عما وجهل جرح ذي الحجة قبل فعله ان كان طواف الحج مطلقاً وعمرة التمتع يضيق وقت الوقوف الا عن التلبس بالحج والقبول في المفرد الجماعه للأفردة عنه اشكال ويمكن اعتبار ثمة الاعراض عنه ولو نسي طواف النساء حتى خرج من مكة جازت الاستنابة

رواه معاوية بن قمار عن الصادق عليه السلام متى استلم حفظه موضعه بان ثبت جليته فيه ولا يقدم بهما حاله خدام الزيادة في الطواف والنقصان والتداني من البيت وان قلت الخطأ نجاراً شتماً القليلة على غيرة وثواب زائد عن الكثير وان كان قد ورد في كل خطوة من الطواف سبعون الف حسنة ويمكن الجمع بين تكثيرها والتداني بكثرة الطواف ويكون الكلام في ثبوت بغير الذكر والقرآن والدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله يمكن دخولها في الذكر سأله كل طواف واجب كمن يبطله النسيء تركه عما غيره من الأركان لا طواف النساء والجاهل عامد ولا يبطل تركه نسياناً لكن يجب تدارك وقوعه اليه وجوباً مع المكتة ولو من بلد ومع التعمد والظاهر ان المردية المشقة الكثيرة وفاقاً للدرسين ويجتمل الرادة الجرح عنه مطلقاً في تنبيهه وتحقيق البطالة تركه عما وجهل جرح ذي الحجة قبل فعله ان كان طواف الحج مطلقاً وعمرة التمتع يضيق وقت الوقوف الا عن التلبس بالحج والقبول في المفرد الجماعه للأفردة عنه اشكال ويمكن اعتبار ثمة الاعراض عنه ولو نسي طواف النساء حتى خرج من مكة جازت الاستنابة

في اختياره او ان لم يكن العود لكن لو اتفق عوده لم يجز الاستنابة
 اما لو تركه عمداً وجب العود اليه مع الامكان ولا تجزئ النساء
 بدون مطلقاً حتى العقد ولو كان امرأة حرم عليها تمكين الزوج على
 الاصح والجاهل عامد كما مر ولو كان المنسب بعضاً من غير طواف النساء
 عمداً كمال الاربع جازت الاستنابة في كل طواف النساء **الثانية**
 يجوز تقديم طواف الحج وسعيه بالمقدّم وكذا القادر على الوقوف
 بعرفة واختيار الذكر يجوز ان اثبتية عقيب صلوات طواف كما مر
 وكذا يجوز تقديمها للتمتع عند الفريضة كخوف الحيض والنساء
 المتأخرين وعليه يجزئ التلبية ايضاً وطواف النساء لا يقدم
 لها ولا القادران الا لفريضة وهو اي طواف النساء واجبة على كل
 ذك حجا كان وعمره على كل فاعل للنسك لا عمرة التمتع فلا
 يجب فيها واوجب فيها بعض الاحجاب وهو ضعيف ويشمل
 قوله فاعل الذكر والانثى الصغير والكبير ومن يتقدم على الجماع وضيق
 وهو كذلك لان اطلاق الوجوب على غير المكلف غير مجاز والمرد
 انما ثابت عليهم حتى لو تركه الصبي حرم عليه النساء بعد البلوغ حتى
 يفعلوه او يفعل عنه وهو متأخر عن التمتع فلو قدمه عليه
 اعاد بعد فاسياً يجزئ والجاهل عامد **الثالثة** يجزئ طواف

البرجالة البرجالة بضم الباء والطاء واسكان الراء وتشديد اللام
 المفتوحة وهي فلسفة طويلة كانت تلبس قديما في الطواف لما
 روى من النهي عنها معللا بانها من زي اليهود وقيل والقائل
 ابن ادریس واستقر في المدون فيخص التحريم بموضع تحريم
 الراس كطواف العمرة لضعف مستند التحريم وهو الاقوى ويمكن
 حمل النهي على الكراهة بشاهد التعليل وعلى تقدير التحريم لا يندرج
 في تحريم الطواف لان النهي عن وصف خارج عنه وكذا الطواف
 لابل الخيط **الرابعة** روى عن علي عليه السلام بسند ضعيف
 في إهارة نذر طواف على أربع يديه وأرجله ان عليا
 طوافين بالمعهود وعمل بمضمون الخبر من جهة الله وقيل والقائل
 المحقق يقتصر الحكم على المرأة وقوا فيها خاف الاصل على منع
 النص وبطل في الرجل لان هذه الهيئة غير معتادة بها ثم عافلا
 يعتقد في غير موضع النص وقيل والقائل ابن ادریس رحمه الله بطل
 فيما لم يذكر واستضعاف الرواية والاقرب الصحة فيها للنص
 وضعف السند بخبر بالشهرة واذا ثبتت في المرأة ففي الرجل
 بطريق أولى والاقوى ما اختار ابن ادریس من البطالة مطلقا
 وربما قيل يعتقد النذر دون الوصف ويضعف بعدم قصد المطلق

نسخة
 من
 نسخة
 من
 نسخة

الخامسة يجب كثرة الطواف لكل حاضر بمكة ما استطاع و
 هو افضل من الصلوة تطوعا للوارد مطلقا والمجاور في السنة
 الاولى والثانية قيسا وبيان فيترك بينهما وفي الثالثة نصير
 افضل كما لم يقيم ولكن الطواف ثلثا وستين طوافا فان عجز عنها
 جعلها اشواطا فيكون احداً وخمسين طوافا وتبقى ثلثة اشواط
 يلحق بالطواف الاخير وهو مستثنى من كراهة القرآن في المناقلة
 بالنص واستحب بعض اصحاب الحنابلة ما روي عن ابي بصير مع الزيادة
 طوافا كما ما اخذ من القرآن واستحب اهل الحديث ذلك لا ينافي
 الزيادة واصل القرآن في العبادة مع صحتها لا ينافي الاستحباب
 وهو حسن وان استحب الامان **السادسة** القرآن من المستويات
 بحيث لا يجعل بينهما تراخيا وقد يطلق على الزيادة عن العدد
 مطلقا مبطل في طواف الفريضة ولا بأس به في المناقلة وان كان
 تركه افضل وبه بافضلية تركه على بقاء فضل معه كما هو شأن
 كل عبادة مكرمة وهل يعلق الكراهة بمجموع الطواف ام
 بالزيادة الاجود الثاني ان عرض قصدها بعد الاجمال والآلاف
 وعلى التقديرين فالزيادة يستحب عليها اثنان في الجملة وان قل
القول في السعي والتقصير وقدمت به كل ما مسونة استلام

نسخة
 من
 نسخة
 من
 نسخة

الحجر عند اذلة الخروج اليه والشرب من زعيم وصبا الماء منه
 عليه من الدنيا والمقابل الحجر والافق غير والافضل استقاء ونسبه
 ويقول عند الشرب والصبا اللهم اجعله صلا تافها وزقا
 واسعا وشفاء من كل داء ونسب الطهارة من الحدث على اص
 القولين وقبل شرط من الحدث ايم والخروج من باب الصفا وهو
 الان داخل في المسجد كباب يعني شبيهه الا انه معلّم بأشواطين
 فليخرج من بينهما وفي الدبر من الظاهر استنجاء بالخروج من
 الباب الموازي لهذا ايم والوقوف على الصفا بعد الصعود اليه
 حتى يرى البيت من باب مستقبل الكعبة والدعاء والذكر قبل
 الشروع بقراءة البقرة من سائر الناس وليكن الذكر ما
 تكبره وتسبحه وتحمده وتليله ثم الصلوة على النبي صلعم
 مائة ولجبه النية المتناهية على قصد الفعل المخصوص
 مقارن بالحركة والصفاء بان يصعد عليه فيخرج من اي خزانة
 منه ويلصق عقبه به ان لم يصعد فاذا وصل الى المروة الصق
 اصابع رجليه بها ان لم يدخلها يستوعب سلوك المسافة
 التي بينهما في كل شوط والبدء بالصفا والختم بالمروة فهذا
 شوط وعوده من المروة الى الصفا اخر السابعة يتم على المروة

في كل شوط
 في كل شوط
 في كل شوط
 في كل شوط

وترك الزيادة على السبعة قبل الزاد عنها ولو خلق والتقصير
 فبأنى بها وان طال الزمان اذ لا تجب المولاة فيه او كان دون
 الاربع بل يني ولو على شوط وان زاد سهواً وتجيز بين الاهداء للزائد
 وتكمل اسبوعين ان لم يذكر حتى اكمل التامز والاعتيق هذان
 كالطواف وهذا القيد يمكن استغاضته من التشبيه واطلق في
 الدبر من الحكم وجماعة والا قوى تقيده بما ذكره مع الكمال
 يكون الثاني مستجابا ولم يشرع استحباب التسلي الا هنا ولا يشرع
 ابتدا مطلقا وهو السعي لكن يطل النفسك يتعد تركه وان
 جهل الحكم لا يسيان بل يأتي به مع الامكان ومع التقدير يستيب
 كالطواف ولا يحل له ما يتوقف عليه من المحرمات حتى يأتي به
 كلاً او اياه ولو لم يفعله فواقع بعد ان اخل بالتقصير وقسم الحفرة
 فبين الخطا وان لم يسم السعي اتمه وكفر بقرعة في المشهور استناد
 الى روايات ذلك على الحكم وقوردها طرأ اكل السعي بعد ان سقته
 اشواط والحكم مخالف للاصول الشرعية من وجوب كثرة وجوب
 الكفارة على الناس في غير الصيد والبقرة في تعليم الظفر او
 الاظفار ووجوبها بالجماع مطلقا وسألة العلم وشر
 اسقط وجوبها بعضهم وحملها على الاستحباب وبعضهم وجبها

في كل شوط
 في كل شوط
 في كل شوط
 في كل شوط

في كل شوط
 في كل شوط
 في كل شوط
 في كل شوط

للظن والمخبر على الناس واخرون تلقوها بالقبول مطلقا
 ويمكن توجيهه بتقصير هنا فظن الاكمال فان من سعى ستة
 يكون على الصفا فظن الاكمال مع اعتبار كونه على المروة بتقصير
 بل تفرط وافصح لكن المص وجامعة فرضوها قبل تمام السعي
 مطلقا فتمثل ما تحقق فيه العذر كالحسنه وكيف كان فالأكمال
 واقع ويجوز قطعه الحاجة وغيرها قبل بلوغ الاربعه ^{بها}
 على الشهور وقيل كالطواف والاستراحة في أثناءه ^{ولن}
 لم يكن على راس الشوط مع حفظ موضعه هذا من الزيادة
 والتقصير **ويجب للتقصير** وهو اية الشعر والظفر بحيد
 وتنف وقص وغيرها بعد اي بعد السعي بمائة وهو ما
 يصدق عليه انه اخذ من شعر الظفر وانما يجب التقصير شيئا
 اذا كان سعي العمرة اما في غيرها فيجزي منه وبين الخلق من الشعر
 متعلق بالتقصير ولا فرق فيه بين شعر الرأس واللحية وغيرها
 او الظفر من اليد والرجل ولو طوى بعض الشعر اجزا وانما يحرم
 حلق جميع الرأس او ما يصدق عليه عرفا ويحتمل من احرامها
 فيحلق له جميع ما حرم بالاحرام حتى الوقوع ولو طوى جميع رأسه
 عامدا عالما فاشاة ولا يخفى عن التقصير التي وقيل يخفى ^{له}

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان السعي
 لا يوجب التقصير
 بل يوجب الحلق
 والاعراف

بالشروع والحرم متأخر وهو متجه مع تجدد القصد وناسيا او
 جاهلا لا شيء عليه ويحرم الخلق ولو بعد التقصير ولو جامع قبل
 التقصير عدا فبذرة المور وبقرة المتوسطة واشاة المعص
 المرجع في الملاءة الى العرف بحسب حالهم ومجالتهم ولو كان
 جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه ويستحب التشبه بالحرمين بعده
 اي بعد التقصير بترك لبس الخيط وغيره كما يقتضيه اطلاق النص
 والعبارة وفي الدبر ومن قصر على التشبه بترك لبس الخيط
 وكذا يستحب ذلك لاهل مكة في المومم جمع اي مومم الحج اوله
 وصول الوفود اليهم محرمين واخرها العيد عند حالهم
الفصل الخامس في احكام الحج وهي الاحرام والوقوفات و
 ومناسك منى وطواف الحج وسعيه وطواف النساء ورمى الجمرات
 والمبيت بمنى والاركان منها خمسة الثلثة الاول والطواف الاول
 والسعي **الوقوف في الاحرام والوقوفين** يجب بعد التقصير الاحرام
 بالحج على المتمتع وجوبا موسعا الى ان يبقى الوقوف مقدار ما يمكن
 اذ اكده بعد الاحرام من محله ويستحب ايضا عبود يوم التروية و
 هو الثامن من ذي الحجة سمي بذلك لان الحاج كان يترى والماء
 لعرفة من مكة اذ لم يكن بها ماء اليوم فكان بعضهم يقول البعض

وهذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان السعي
 لا يوجب التقصير
 بل يوجب الحلق
 والاعراف

تروى ثم يخرجوا بعد صلاة الظهر وفي الدرس بعد الظهر من
 المتقين سنة الاحرام الماضية والحكم مختص بغير الامام
 والمضطر وسباني استثنى هما وصفته كما مر في الوجبات
 والمذوبات والمكرهات ثم الوقوف يعني الكون بعرفة من
 ذوالالتاسع الى غروب الشمس ثم زوال النية التامة على قصد
 الفعل المختص مقربا بعد تحقق الزوال بغير فصل والكون من
 ذلك امر كلي وهو جزء من مجموع الوقت بعد النية ولو سائر
 والواجب لكل بعد عرف من بطن عرفة بضم العين المهملة و
 فتح الراء والنون وثوبه بفتح المثناة وكسر الواو وتثنيه
 الياء المثناة من تحت المفتوحة وفتح ثوبه بفتح النون وكسر
 الميم وفتح الراء وهي بطن عرفة فكان يستغنى عن التحديد بها
 الى الاراك بفتح الهاء الذي الحجاز وهذه المذكورات
 حدود لا محدود فلا يصح الوقوف بها ولو افاض من عرفة
 قبل الغروب عامدا ولم يعيد نية فان عجز صام ثمانية عشر
 يوما سافرا وحضر قنابة وغير متتابعة في اربع العولتين
 وفي الدرس لو جاز في المتابعة هنا وجعلها في الصور لحوط
 وهو اولى ولو عاد قبل الغروب فالأقوى سقوطها وان اثم

في قوله عرفة
 في قوله عرفة
 في قوله عرفة

في قوله عرفة
 في قوله عرفة
 في قوله عرفة

في قوله عرفة
 في قوله عرفة
 في قوله عرفة

في قوله عرفة
 في قوله عرفة
 في قوله عرفة

ولو كان ناسيا امجاهلا فلا شيء عليه ان لم يعلم بالحكم قبل الغروب
 ولا وجب العود مع الامكان فان اخل به فهو عامدا وما
 العود بعد الغروب فلا اثر له ويكون الوقوف على الجبل في اسفل
 بالسبع وقاعا الى الكون بها قاعا وبالكابل واقفا وهو الاصل
 في اطلاق الوقوف على الكون طلاقا لا تفصيلا فراه عليه و
 المستحب المبيت على ليلة التاسع الى الفجر احسن بالغاية نعم
 سقوط الوظيفة بعد نصف الليل كبيتها الى التثنية ولا
 يقطع بخبر كبر السنين وهو حدى الى الجهة عرف حتى قطع
 الشمس والامام يخرج من مكة الى منى قبل الصلوتين الظهرين
 يوم التروية ليصلها بمنى وهذا كالقيس لما اطلقه سابقا
 من استحباب اتياع الاحرام بعد الصلوة المستلزم لتأخر
 الخروج عنها وكذا ذوالعذرة كالحج والعليل والمرأة وخائف
 الزحام ولا يتقيد بخروجه بمقدار الامام كاسلف بل بالبقاء
 يومين وثلاثة والبقاء عند الخروج اليها الى منى في
 اثباته وعند الخروج منها الى عرفة وفيها بالماثور والاما
 بعرفة بالادعية الماثورة عن اهل البيت عليهم السلام خصوصا
 دعا الحسين ع وولد زين العابدين ع واكثر الذكر لله تعالى

في قوله عرفة
 في قوله عرفة
 في قوله عرفة

في قوله عرفة
 في قوله عرفة
 في قوله عرفة

في قوله عرفة
 في قوله عرفة
 في قوله عرفة

في قوله عرفة
 في قوله عرفة
 في قوله عرفة

يا وليد كبر اخوانه بالدعاء فاتهم ليعرفون روي الحلي عن
 علي بن ابراهيم عن ابيه قال ما ليت عبد الله بن جندب
بالموقف فلم ازموقعا كان احسن من موقفه ما زال ما اذله
الى السماء ودموعه تبل على خديه حتى تبلغ الارض فلما
صرف الناس قلت يا با محمد ما رايت موقفا قط احسن من
موقفك قال والله ما دعوت فيه الا اخواني وذلك لان
ابا الحسن موسى عليه السلام اخبرني انه من دعا اخيه بظهر الغيب
نودي من العرش ولك ما ية الف ضعف مثله وكهت
ان ادع ما ية الف ضعف لو احب لا اذري شيئا يا ام لاو
عن عبد بن جندب قال كنت في الموقف فلما انفتحت
ابراهيم بن شعيب فسلمت عليه وكان مصابا باحدى
عينيه واذا عينه الصحيحة حمراء كأنها علقه دم فقلت
لقد اصببت باحدى عينيكم وانا والله شفق على الاخرى
فلو قصرت من لي كما قيل لا قال لا والله يا با محمد ما دعوت
نفسى اليوم دعوة قلت فلن دعوت قال دعوت لاخواني
لاني سمعت ابا عبد الله ع يقول من دعا اخيه بظهر الغيب
وكل الله بهلكا يقول ولك مثله فارفعت ان اكون انا احمق

لاخوان

لاخواني والمالك يدعوني لاني في شك من دواعي نفسي ولست في شك
 من دواعي المالك لاني في يقين من دواعي المالك لا انقاع بكثرة الطلوع
 على الخروج من عرفه لما يتوقف من انقاع الجمع الكثير منه كفاضة
 الماء وهو متعدي لا ازم اي يقضي نفسه بعد غروب الشمس والماء
 يذهب بالمشقة بحيث لا يقطع حدود عرفه حتى تغرب الشمس
 الحرام او مقتضاها في سطر دواعيها اذا بلغ الكعب الاحمر
 عن عيين الطريق بقوله اللهم ارحم موقفي وزد في علمي و
 سلم في ديني وقبل مناسكي اللهم لا تجعل آخر العهد من هذا
 الموقف وارزقني ما ابدى ما ابقى من شريف بقا يكون بالشر
 ليل الطلوع الشمس والواجب للكون واقفا كان ام ناما
 ام غيرهما من الاحوال بالنية عند وصوله والا لو اخرج
 بعد طلوع الفجر تغاير الواجبين فان الواجب الركبي منه لحيات
 المستوفى ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس والباقي واجب
 لا غير كالموقف بعرفة ويحب لحياتك الليلة بالعبادة و
 الدعاء والذكر والقرارة فمن احياها الموت قلبه يوم تموت
 القلوب ووطا الصلوة المشعر برجله ولو في نعل وبغيره قال
 المصنف للدهرس والظاهر ان المسجد الموجود الآن والقصور

لا شئ من هذا
 ولا كذا من هذا
 لا شئ من هذا
 ولا كذا من هذا

لا شئ من هذا
 ولا كذا من هذا
 لا شئ من هذا
 ولا كذا من هذا

لا شئ من هذا
 ولا كذا من هذا
 لا شئ من هذا
 ولا كذا من هذا

على قرح بضم القاف وفتح الزاء المججمة قال الشيخ رحمه الله
هو المشعر الحرام وهو جبل هناك يستحب الصعود عليه وذكر
عليه جميع أعم منه **سائر** كل موقف من الوقوفين ركن وهو
مسمى الوقوف في كل منهما يبطل الحج بتركها ولا يبطل تركها
كما هو حكم اركان الحج اجمع نعم لو سعى عنهما معا بطل وهذا الحكم
مختص بالوقوفين وفواتهما واحدهما العذر كالقوة سهول
ولكل من الوقوفين اختياري واضطاري عرف ما بين الزوال
والغروب واختياري المشعر ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس
اضطاري عرف ليلة النحر من الغروب الى الفجر واضطاري المشعر من
طلوع شمس الى زواله وله اضطاري اخر اقوى منه لا تشوب
بالاختياري وهو اضطاري عرف ليلة النحر ووجه شوبه
اختيار المرأة باختياري والاضطاري المصطر والمبتعد مطلقا جميع
بشارة والاضطاري المحض ليس كذلك والواجب من الوقوف
الاختياري الكل ومن الاضطاري الكاكا كركن من الاختياري
اقسام الوقوفين بالنسبة الى الاختياري والاضطاري ثمانية
اربعة مفردة وهو كل واحد من الاختياريين والاضطاريين
واربعة مركبة وهي الاختياريان والاضطاريان واختياري عرف

فان اضطراري

مع اضطاري المشعر وعكس وكل اقسامه تنجز في الجملة
لا مطلقا فان العامين بطل حجة بقوات كل واحد من الاختياريين
الا اضطاري الواحد فانه لا ينجز مطلقا على المشهور
الا قوى اجل اضطاري المشعر وحده بعينه عبد الله بن
سكان عن الكظم عليه السلام اما اضطاريه لا يتوقف في مطلقا
كما عرفت ولم يستثبه هذا لانه جعله من قسم الاختياري
حيث حصل اضطاري بما بعد طلوع الشمس على حكمه فيبقى
وطا من غير قبل الفجر عدا فاشاة وناسيا لا تنبئ عليه وفي الملاق
لجاهل بالعامد كما في نظائره او الناسي قولان وكذا في ترك
احد الوقوفين ونحو ذلك الا فاضة قبل الفجر المرأة والخائف بكل
مصطر كراعي المريض والصبي مطلقا ورفيق المرأة من غير
حبر ولا يخفى ان ذلك مع نية الوقوف لئلا كانه عليه بايضا
التي قلنا عند وصوله وحده المشعر ما بين الحياض والمأز من
بالهمل الساكن ثم كسر الزاء المججمة وهو الطريق الضيق بين الجبلين
وادي محشر وهو طريق منى كما سبق فلا واسطة بين المشعر
منى وليستب التماسا حتى الجارسة لان الرعي تحية لموضع
كما مر فينبغي التماسا من المشعر لئلا يشتغل عند دخوله بعينه

عنه انما هو الذي في قوله انما الله لم يفرق بينه وبين غيره من المشاعر
فانما الله لم يفرق بينه وبين غيره من المشاعر فانه لو كان الاضطاري
الا اضطاري هو الذي في قوله انما الله لم يفرق بينه وبين غيره من المشاعر
فانه لو كان الاضطاري الا اضطاري هو الذي في قوله انما الله لم يفرق بينه وبين غيره من المشاعر

انما الله لم يفرق بينه وبين غيره من المشاعر فانه لو كان الاضطاري
الا اضطاري هو الذي في قوله انما الله لم يفرق بينه وبين غيره من المشاعر
فانه لو كان الاضطاري الا اضطاري هو الذي في قوله انما الله لم يفرق بينه وبين غيره من المشاعر

في كل مكان من المشاعر

وهو سبعون حصاة ذكر الضمير لعوده على الملقوط المذكور
 عليه بالالتقاط ولو التقط ايديها احتياطا حذر من
 سقوط بعضها او عدم اصابته فلا بأس بالهرولة وهي الاربع
 فوق المشي ودون العد كالرمل في وادي محسر لما شئ والراكب
 فيرك دابته وقدمها مائة ذراع او مائة خطوة واستبحارها
 مؤلف حتى لو نسيها رجع اليها وان وصل الى مكة داعيا حالة
 الهرولة بالرسوم وهو اللهم سلم عهدي وقبل تقبلي فاجب
 دعوتي واخطفني فمن تركت بعدى **القول الخامس من**
 جمع سنك واصلا موضع الشك وهو العبادة ثم طلق اسم
 المحل على الحال ولو عبر بالشك كان هو الحقيقة ومنه تكريم
 طالعصر وهو اسم مذكر منصرف قال الجوهري وجوز غير ثمانية
 ستمائة المكان المخصوص لقول جبريل عليه السلام فيه لا يهيم من
 على ربك ما شئت وما سلكها يوم الخلق الثلاثة وهي رمي الجمر
 العقبة التي هي اول الجمرات الثلاث الى مكة وهي حدها من تلك
 الجهة ثم الذبح ثم الحاق من يركبها ذكر فلو عكس عما اتم ولجاء
 ونجيب النية في الرمي المشتملة على تعيينه ويكون في حج الاسلام
 او غيره والقرية والمقارنة لاوله والاولى الغرض للاداء و

فقد مر في هذا الكتاب
 في ذكر من كان له من
 في ذكر من كان له من
 في ذكر من كان له من

العدد ولو تذكره بعد وقته نوى القضا واكمل السبع فلا يجزئ
 بادونه فلو اقر عليه استأفان دخل بالموالات عرفا ولم
 يبلغ الاربع ولو كان قد بلغها قبل القطع كفا بالتمام ميسرة
 للجرمة وهي البناء المخصوص او موضعه وما حوله مما يجتمع
 من الحما كذا عرفها المصنوع الدوس وقيل هي جمع الحصادون
 السائل وقيل هي الارض ولو لم يصبل لم يحتسب ولو شك
 في الاصابة اعاد الاصابة لعدم ويعتبر كون الاصابة
 بفعله فلا يجزئ الاستتابة فيه اختيارا وكذا لو حصلت
 الاصابة بمعونة غيره ولو حصاة اخرى ولو وثبت حصاة
 بها فاصابت لم يحتسب الواحدة بل الدرية ان اصابته ولو وقعت
 على ما هو اعلى من الجمره ثم وقعت فاصابت كفي وكذا لو وقعت
 في غير ارض الجمره ثم وثبت اليها بواسطة صلا الارض شيئا
 واشتراط كون الرمي بفعله اعم من مباشرته بيده واقد
 اقصر هنا وفي الدرر عليه وفي ربه الى الحج اعتبر كونه
 مع ذلك باليد وهو اوجد بما يسمى رميا فلو وضعها
 او طرحها من غير رمي لم يجز لان الواجب صدق اسمه
 وفي الدرر وسبب ذلك اني قول وهو يدل على تميزه

بما يسمى حجرا فلا يخفى الرمي غير ولو لم يجر وجهه عنه الاستحالة
 ولا فوق فيه بين الصغير والكبير ولا بين الطاهر والنجس ولا
 بين المتصل بغيره كقص الخاتم لو كان حجرا حرميا وغيره حرميا
 فلا يخفى من غيره ويعتبر فيه ان لا يكون سجدا محرما اخرج
 الحصانة المقتضية للساد في العبادة بكل غير رمي بها حيا
 صحيحا فلورمي بها بغيره اوله يصيب لم يخرج عن كونها بكر او غير
 مع ذلك كله تلاحق الرمي فلا يخفى الدفعة وان تلاحقت
 الاصابة بل يحتسب منها واحد ولا يعتبر تلاحق الاصابة و
 يستحب البرئ المشتمل على ألوان مختلفة بينها وفي كل واحد منها
 ومن ثم اختارها بها عن المنقطة لكان فعل في غيره ويجمع بين الصغين
 اراد بالبرئ المعنى الاول وبالمنقطة الثاني المنقطة بان يكون
 كل واحد منها مأخوذة من الارض منفصلة واحترز بها عن المكفر
 من حجر وفي الخبر تنقذ الحصاة ولا تكبر منه شيئا بقدر انملة يفتح
 الصخرة وضم الميم رأس الاصبع والطهارة من الحدث حالة
 الرمي في المشهور جمعا بين صحته فحدد سلم الدالة على التبع
 بدقنا ورعاية اي غسان بجوانه على غير طهره كذا علة المص
 غير وفيه نظر لان المجوزة بمجولة الراوي فيكون قول الصحيح

وغيره

من الرمي

لا يجر

لاجلها ومن ثم ذهب جماعة من الاجهاب منهم المفيد والمفتي
 الى انتزاعها والدليل معهم ويمكن ان يرد طهارة الحصاة انه
 مستحب ان يرمي على المشهور وقيل بجوابه وانما كان الاول راجح لان
 سياق واصاف الحصاة ان يقول الطاهر تنظم مع ما سبق منها
 ولما ريد الاثم منها كان اولها والدلالة الرمي وقوله وهي
 بيد بالمأثور والتكثير مع كل حصاة ويمكن كون الظرف
 للتكثير والدفع معا وتباعدا الراعي عن الحجر نحو خمسة عشر ذرا
 الى عشرة ويزيد خذها والمشهور في تفسيره ان يضع الحصاة على
 بطن يدهم اليد اليمنى ويدفعها بنظر الشابة واجبة جماعة
 منهم ابن اديب لهذا المعنى والمفتي لكنه جعل الدفع الذي ينظر الى
 وفي الصحاح الخذف الخذف الرمي بها بالاصابع وهو غير مناف للروي
 الذي فرق بالمعنى الاول لانه قال في رواية الزبيدي على الكاظم
 على السلم خذها خذها وضعها على الانهزام ويدفعها بظفر
 السبابة وظاهر العطف ان ذلك امر يزيد على الخذف فيكون فيه مستأ
 احدهما رميها خذها بالاصابع لا يغيرها وان كان باليد والاخر
 جعلها بالهبة المذكورة وح فتاوى سنة الخذف رميها بالاصابع
 كيف اتفق وفيه مناسبة اخرى للتباعد بالقدم المذكورة فان

وفيه نظر

الكيش والنيس من الضان والمغز وتجب السنة قبل الذبح
 مقارنة له ولتعتبر الجمع بينهما وبين الذكر في قوله قدما عليه
 مقتصر منه على اقله جمع بين الحقيين وتولاها الذابج سواء كان
 هو الحاج ام غيره اذ يجوز الاستباة فيما اختار ويحب
 بينهما ولا يكونية المالك وحده ويستحب جعل يد اى لئلا يملك
 معه مع الذابج لو تغاير وجب قيمته بين الاهداء الى مؤمن
 والصدقة عليه مع فقره والاكل ولا ترتب بينهما ولا الجبوتية
 بل يكفي من الاكل سماء ويعبر فيما ان لا يشترط كل منهما من ثلثه
 ويجب الفية لكل منهما مقارنة للتناول والتسليم الى المحتق او كليه
 ولو اخل بالصدقة ضمن ذلك وكذا الاهداء الا ان يجعله صدقة
 وبالاكل يام خامسة ويستحب تحز الابل قائدة قد ربطت يداها
 بمحتملين من الخف والركبة لتتبع من لا يضربا ويقبل اياها
 يدها اليسرى من الخف والركبة ويتوقفها على اليمنى وكلاهما
 مروء وطعنها من الجانب الايمن بان يقف الذابج على ذلك
 الجانب ويضعها في موضع الشرفاة ثم يحد لها عنده بالماتور
 ولو عجز عن السير فالاقرب الى الهن ولو كان الناقص لعجز
 عن التام الامر بالاتيان بالمستطاع المتقضى استالا الاجزاء

من كفى من الاكل سماء

والحسنة معاوية بن عمار ان لم يحد فائتير كذلك وقيل ينقل
 الى الصوم لان المأمور به هو الكمال فاذا اعتذر انقل الى بدله
 وهو الصوم ولو وجد الثمن دون مطلقا حلفه بخد من يشتره
 ويهديه عنه من الثقات ان لم يقيم بمكة طول ذى الحجة فان
 فيه من القابل فيه ويسقط هتا الاكل فصق الثلثين في وجهها
 ويخير في ذلك الاخير من الامر مع احتمال قيام النايب مقامه
 فيه ولو عجز عن هذا الحكم ولعجز عن تحصيل الثقة او عن
 فعله ولو لا استدانته على ما في بلد والاكتساب لاله يتوكل به
 وينبغي ما عدا المستثنات في الذبيح صام بدله عشرة ايام ثلثة ايام
 في الحج متواليه الا ان استثنى بعد الثلثين الحج ولو من اول ذى الحجة
 ويستحب السابغ والياه واخر وقتها اخذ ذى الحجة وسبعة ادا
 رجع الى اهله حقيقة او حكما من لم يرجع فينتظر من الذهب
 لوصول اهل عاده او حتى شهر ويفهم من تقييد الثلثة بالمواالات
 دون السبعة عدم اعتبارها فيها وهو اوجود القولين وقد تقدم
 ويخير مولى المملوك ما ذور له في الحج بين الاهداء عنه و
 بين امره بالصوم لانه عاجز عنه ففرضه الصوم لكن لو منع
 المولى بالاجزاج اجر الكفاي عن غير لو تبرع عليه متبرع

والنص ورد بهذا التخيير وهو دليل ان لا يملك شيئا والا ليجزى
 وجوب الهدى مع قدرته عليه والجز عليه غير مانع منه
 كالسفيه ولا يجزى الهدى الواحد الا من واحد ولو عند
 الضرورة على اصح الاقوال وقيل يجزى عن سبعة وعن عشرين
 او اربعين واحد وقيل مطلقا وبشرط ان يكون محمولا على المذنب
 جمعا لهدى القرآن قبل تعيينه ولا ضحية فانه يطلق عليها
 الهدى لما الواجب ولو بالشرع في الحج المندوب فلا يجزى
 الا عن واحد فيقتل مع العجزة ولا تغدو الى الصوم ولو ما
 من وجب عليه الهدى قبل اذ اخرج عن حرمته من صلب المال
 اى من اصله وان لم يوص به كغيره من الحقوق المالية الواجبة
 ولو مات فاقد قبل الصوم صام الولي وقد تقدم بيان في الصوم
 عنه العشرة على قول لغوم الادلة بوجوب قضاء ما فاتته
 من الصوم ويقوى ما علمت تمكنه منها في الوجوب فلوله تمكن له
 بغيره من الصوم الواجب فيحقق التمكن في الثالثة بانما
 فعلها في الحج وفي السبعة بوصولها الى اهلها ونفى المدة المشترطة
 ان قام بغيره ونفى مدة يمكنه فيها الصوم ولو تمكن من البعض
 قضاء خاصة والقول الاخر وجوب قضاء الثالثة خاصة وهو

ضعيف ومحل الذبح الهدى المتمتع والمطهر من عيوبها من العقيقة
 وهي خارجة عنها الى وادى محسر ويظهر جعلها حراما خارجا
 عنها ايضا والظاهر من كثرة آياتها وجوب ذبح هدى القرآن عن
 باقة وعقده لحرامه بان شعره اوقد وهذا هو ساقه
 شرعا فالعطف تفسيرى وان كان ظاهر العبادات تغايرها
 ولا يخرج عن ملك سائقه بذلك وان تعين ذبحه فلا يكون
 وشرب لبنه المضر به او بولده وليس له ابداله بعد ساقه
 المتحقق بالاعراب ولو هلك قبل ذبحه او خرمه بغيره لم
 يحيا قامة ببلده ولو فرط فيه ضمه ولو عجز عن الوصول الى محله
 الذى يجب ذبحه فيه ذبحه او خرمه وصرفه في وجوهه في موضع
 عجزه ولو لم يوجد فيه مستحق اعلمه علامة الصدقة بان يمس
 نعله في دمه ويضرب بها صفحة سنامه او يكتب رقعة يضعها
 عنده يؤذن بانه هدى ويجوز التعويل عليها ايضا في الحكم بالثديكة
 واباحة الاكل للنص ويسقط النية المقارنة لتناول المستحق
 ولا يجب اقامته عنده الى ان توحيد وان امكنت ويجوز بيعه
 لو انكسر لم يمنع ومولاه والصدقة تثنى ووجوب ذبحه
 في محله مشروط بانما كان وقد تعدد في سقط والغارق بين عجزه

وهذا هو الوجه في قوله لا يملك شيئا
 وهو دليل على ان لا يملك شيئا
 وهو دليل على ان لا يملك شيئا
 وهو دليل على ان لا يملك شيئا

هذا هو الوجه الثاني في دفع الصدقة
عن صاحبها في محله لاجل عنة للضمان والوجه في غيره او
عن غيره والابنية لغيره ولا يخرى ذبح الهدى التمتع من غير
صاحبه لوضول عدم التقين للذبح اذ يجوز لصاحبه ابداله
قبل الذبح بخلاف هدى القران فان مرتين ذبحه بالاشعار
او التقليد هذا هو المشهور والاقوى وهو الذي اختاره في
الدروس لاجزاء الدلالة الاخبار الصحيحة عليه وح فيقط
الاكل منه ويصرف في الخمين الآخرين ويستحب لولج

هذا هو الوجه الثالث في دفع الصدقة
عن صاحبها في محله لاجل عنة للضمان والوجه في غيره او
عن غيره والابنية لغيره ولا يخرى ذبح الهدى التمتع من غير
صاحبه لوضول عدم التقين للذبح اذ يجوز لصاحبه ابداله
قبل الذبح بخلاف هدى القران فان مرتين ذبحه بالاشعار
او التقليد هذا هو المشهور والاقوى وهو الذي اختاره في
الدروس لاجزاء الدلالة الاخبار الصحيحة عليه وح فيقط
الاكل منه ويصرف في الخمين الآخرين ويستحب لولج

هذا هو الوجه الرابع في دفع الصدقة
عن صاحبها في محله لاجل عنة للضمان والوجه في غيره او
عن غيره والابنية لغيره ولا يخرى ذبح الهدى التمتع من غير
صاحبه لوضول عدم التقين للذبح اذ يجوز لصاحبه ابداله
قبل الذبح بخلاف هدى القران فان مرتين ذبحه بالاشعار
او التقليد هذا هو المشهور والاقوى وهو الذي اختاره في
الدروس لاجزاء الدلالة الاخبار الصحيحة عليه وح فيقط
الاكل منه ويصرف في الخمين الآخرين ويستحب لولج

هذا هو الوجه الخامس في دفع الصدقة
عن صاحبها في محله لاجل عنة للضمان والوجه في غيره او
عن غيره والابنية لغيره ولا يخرى ذبح الهدى التمتع من غير
صاحبه لوضول عدم التقين للذبح اذ يجوز لصاحبه ابداله
قبل الذبح بخلاف هدى القران فان مرتين ذبحه بالاشعار
او التقليد هذا هو المشهور والاقوى وهو الذي اختاره في
الدروس لاجزاء الدلالة الاخبار الصحيحة عليه وح فيقط
الاكل منه ويصرف في الخمين الآخرين ويستحب لولج

وكسر في وجوب ذبحه وبيعه النص ولوضول فدحجه الولج
عن صاحبه في محله لاجل عنة للضمان والوجه في غيره او
عن غيره والابنية لغيره ولا يخرى ذبح الهدى التمتع من غير
صاحبه لوضول عدم التقين للذبح اذ يجوز لصاحبه ابداله
قبل الذبح بخلاف هدى القران فان مرتين ذبحه بالاشعار
او التقليد هذا هو المشهور والاقوى وهو الذي اختاره في
الدروس لاجزاء الدلالة الاخبار الصحيحة عليه وح فيقط
الاكل منه ويصرف في الخمين الآخرين ويستحب لولج
قبل الذبح وبعد ما دام وقت الذبح باقيا ليدفع عن صاحبه
غرامة الابدال ومحلها في محل ذبح هدى القران مكة ان قوته
باحرام العمرة وبني ان قوته بالبحر ويجب فيه ما جئ في هدى
التمتع على الاقوى وقيل الولج ذبحه خاصة ان لم يكن
مندورا للصدقة وجزم به المصنف الدروس ثم جعل الاول
تقريباً وعبارته هنا شعراً الثاني لانه جعل الواجب الذبح و
يجزى الهدى الواجب عن التحية بنعم الهنرة وكسرها واشد
الياء المفتوحة فيها وهو ما يذبح يوم عيد الاضحية تبرعاً وهي
مستحبة استحباباً مؤكداً بل قيل بوجوبها على القادم وروى استحباباً

الاقتراض لها وان اردت مقتضى فان وجب على المكلف هدى اخرها
والجمع بينهما افضل وشرائطها ومنها كالهدي ويستحب التحية بها
وما في حكمه ويكره ما يربيه الذي عنده ولا يزور في القسوة و
ايامها اي ايام الاضحية بمنزلة اربعة اولها الذبح والامصار و
ان كان بمكة ثلاثة اولها الشكر كذلك واقل وقتها من يوم النحر
طلوع الشمس ومضي قدر مائة العيد والخطبتين بعد ولو
فات لم يقض الا ان يكون واجبة منذ اشبهه ولو تقيدت
بصدق شهما ان تقوى في الايمان ما خرى منها ما يريد
اخراجها فان اختلفت فمن موقوف عليها في اخرج قيمة منسوبة
الى القيم المختلفة بالسوية في الاثنين النصف من ثلث الثلث
وهكذا فلو كان قيمة بعضها مائة وبعضها مائة وخمسين
تصدق بمائة وخمسة وعشرين ولو كان ثالث الخمسين تصدق
بمائة ولا يعقد بجمع القيمة مقام بعضها لو كانت
موجودة وروى استحباب الصدقة بالكسرها وقيل الصدقة
بالجمع افضل فلا اشكال في القيمة ويكره اخذ شيء من
جلودها واعطاؤها لغير ارجاء اما صدقة اذ التصدق
بها فلا بأس وكذا حكم جلدها ولا يذبحها ناسياً بالذبح

هذا هو الوجه السادس في دفع الصدقة
عن صاحبها في محله لاجل عنة للضمان والوجه في غيره او
عن غيره والابنية لغيره ولا يخرى ذبح الهدى التمتع من غير
صاحبه لوضول عدم التقين للذبح اذ يجوز لصاحبه ابداله
قبل الذبح بخلاف هدى القران فان مرتين ذبحه بالاشعار
او التقليد هذا هو المشهور والاقوى وهو الذي اختاره في
الدروس لاجزاء الدلالة الاخبار الصحيحة عليه وح فيقط
الاكل منه ويصرف في الخمين الآخرين ويستحب لولج

وكذا يكن معها وشبهه بل يتصدق بها وروى جعله
مصلحة يتفق به في البيت واما المخلوق فيجزيه بين التقصير
 والمخلوق افضل الفدين الواحين تخير خصوصاً الملبس
 شعر وتليد هو ان يأخذ فساداً وصغراً ويجعله في
 رأسه لئلا يقلل ويتبع والمرورة وقيل لا يجزئها الا
 للاخبار الدالة عليه وخلفت على الذب جمعاً وتعين على الم
 التقصير فلا يجزئها المخلوق حتى لو نذر ثياباً لا يجزئ الرجل
 في عمره التمتع وان نذر وحبب فيه لينة المتملة على قصد
 التحلل من النكاح لخصوص منقراً ويجزئ منها كمر و
 لو نذر فعله ومنه في وقته فعل ايها وجوبا ويعت
 اليها ليدفن فيها مستحباً فيما من غير لازم فلو اقتص على
 احدهما تأدت مستحاصة وبمرفا قد الشعر الموضي على رأسه
 مستحبان وجوباً يتقصر منه غيره والا وجوباً ولا يجزئ
 الامر مع امكان التقصير لا بد من المخلوق اضطري و
 التقصير قيم اختياري ولا يفعل اجزاء الاضطري مع المقدرة
 على الاختياري وربما قيل بوجوب الامر على من خلق في
 احرام العرة وان وجب عليه التقصير من تقصير التقصير بفعل

غيره

ويجب تقديم مناسك مني التلذذ على طواف الحج فلو اخرها
 عنه عامداً فاشأ ولا شيء على الثاني ويعيد الطواف كل منهما
 العامداً اتفاقاً والناس على الاقوى وفي الحاق الجاهل بالعامد
 او الثاني قولان اجودهما الثاني في نفي الكفارة وجوباً
 وان فارق في التقصير ولو قدم السجادة اياً على الاقوى
 ولو قدم الطواف وهما على التقصير فذلك ولو قدمه على الذبح
 او الزى في الحاقه بتقديمه على التقصير خاصة وجهاً اجودها
 ذلك هذا كله في غير استثنى سابقاً من تقديم المتمتع لها
 اضطراباً وفيه مطلقاً والمخلوق بعد الزى والذبح يتحلل من
 كل ما حرمة الاحرام الامر النساء والطيب والصيد ولو
 قدمه عليهما او وسط بينهما ففي تحللها او توقفه على قبله
 قولان اجودهما الثاني فاذا طاف طواف الحج وسعى سعيه حل
 الطيب وقيل يحل بالطواف خاصة والا فلا اقوى للخبر
 الصحيح هذا اذا اخر الطواف والسعي عن الوقوفين اما
 لو قدمهما على احد الوجهين ففي حله من حين فعلهما
 او توقفه على افعال بني وجهاً وطلع المص في الذنوب
 بالنساء وبقي من الحرمات النساء والصيد فاذا طاف النساء

منه الطواف والذبح فلهما
 من الامور العادية فلهما
 من غير السعي الطواف والسجادة
 من السجادة فلهما
 من السجادة فلهما
 من السجادة فلهما

حلل له ان كان حيا ولو كان ميتا فالظاهر انه كذلك من
 حيث الخطاب الوضعي وان لم يخرج من عليه من نظر في بعد
 البلوغ بعدة الى ان يأتي به ولما المأثرة فلا اشكال في تحريم
 الرجال عليها بالاحرام وانما الشك في الحلل والاقوى انها
 كالرجال ولو قدم طواف النساء على الوقوف في حلقته به
 او وقفه على بقية المناسك لو حان ولا يتوقف الحلل على
 صلوة الطواف عملا بالاطلاق وبما حكم الصيد غير معلوم من
 وكثير من غيرها والاقوى حلال الا حرام منه بطواف النساء
 ويكره له ليس بالخطأ قبل الطواف الزيادة وهو طواف الحج وقبل المع
 ايض وكذا يكن تغطية الرأس والطيب يطوف للنساء **القول**
في العود الى مكة للطوافين والتبع يستحب قبل العود يوم
التحرر متى فرغ من مناسك منى الى مكة ليومه ويحرم تأخير
الى العدة ثم ياتم الممتع ان اخره بعد في المشهور اما القان
 والمفرد فيحرم تأخيرهما طول ذي الحجة لاعتباره وقيل لا ثم
 على الممتع في تأخير عن الغد ويجزى طول ذي الحجة كعتيمه
 وهو الاقوى لدلالة الاخبار الصحيحة عليه واختار المع
 وعلى القول بالمنع لا يندخ التأخير في الصحة وان اتم وكيفية

في قوله ولو كان ميتا
 في قوله ولو كان ميتا
 في قوله ولو كان ميتا

والله اعلم

الحج كما مر في الواجب والمنسكيات حتى في من دخل مكة من قبل
 والدعاء وغير ذلك ويجزى العسل يعني بل غسل الثياب ليومه والليل
 لليلة ما لم يحدث فيه غير انهما بما اى هذه المناسك
 الى اى كونها مناسك فينوي طواف حج الاسلام حج التمتع او غيرها
 من الاقارب ما لم يأت بالترتيب فيبدأ بطواف الحج ثم بكيفية ثم التبع
 ثم طواف النساء ثم ركعتيه **القول في العود الى منى** ويجب
 بعد قضاء مناسك منى العود اليها هكذا الموجود في النسخ والظاهر
 ان يقال بعد قضاء مناسك بمكة العود الى منى لان مناسك
 مكة متخللة بين مناسك منى ولا وارا ولا يحس تخصيص مناسك
 منى مع ان بعدها ما هو اقوى وما ذكرناه عبارة الذنوس وغيرها
 والامر سهل وكيف كان فيجب العود الى منى ان كان خرج منها
 للبيت به بالليل ليلتين او ثلثا كما سيأتي تفصيله مقررنا بالنية
 المشتملة على قصد في المناسك المعين بالقرية بعد تحقق العزم
 ولو تركها ففي كون من لم يبيت وايام خاصة مع التعبد
 من قبل وجوب ثلثة ايام لم يبيت وهو حاصل بدو النية
 ومن عدم الاعتداد به شرعا بدو بها وروى في الخبر الثالث
 بما اذا في كل يوم يجب بيت ليلته ولو بان غيرها فعلى كل

ومن ثم يكره ما كان قد قدم طوافه وسجده على الوقوف في
 مكة من قبل منى العود الى منى لان كان في الزمان من
 يخرج الى مكة من قبل منى العود الى منى لان كان في الزمان من
 يخرج الى مكة من قبل منى العود الى منى لان كان في الزمان من

ليلة شاة ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين المختار والمضطر
 في وجوب الفدية وهو ظاهر الفتوى والنظر وان جاز خروج
 المضطر من المانع خارجا وعام او حاجة او حفظ مال او ترض
 ويحتمل سقوط الفدية عنه وتباني الوجمان على الشاة هل
 هي كفارة او فدية ويجوز ان يسقط على الاول دون الثاني اما الاول
 واهل سقاية العباس فقد رخص في ترك المبيت من غير فدية
 ولا فرق في وجوبها بين بيته بغيرها للعبادة وغيرها
 الا ان تبيت بمكة مستغلا بالعبادة الواجبة او المندوبة
 مع استيعابه الليلة بالامام يضطر اليه من كل شرب وقضاء
 حاجة ونوم يغلب عليه ومن اتم العبادة الاشتغال بالطواف
 لكن لو فرغ منها قبل الفجر وجب عليه اكمالها بما شاء من العبادة
 وفي جواز جوعه بعد التمسك لا ينظر من استدأه فوات
 جزء من الليل بغير احد للصغار اعني المبيت بمكة بمكة تقبيل
 ومن ارتضا على الواجب ويظهر من اللدوس جواز بعده وارن
 علم انه لا يترك من العبادة تصاف لليل ويشكل بان يطلق
 الشاة على الواجب غير محمود ويكفي في وجوب المبيت بمكة ان
 يتجاوز الكون بها نصف الليل فله الخروج بعده ولو الى مكة وجب

مرتب

في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية
 في وجوب الفدية

في الترتيب من الحجرات يبدأ بالاولى وهي اقربها الى
 التشرىب من الجنب ثم الوسط ثم حجرة العقبة فلو كان قد تم
 مؤخرهما مكانا ناسيا بطل رعيه اي مجموعته من حيث هو
 مجموع واما رعي الاولى فانه صحيح وان تأخرت لصيرورتها الاولى
 فبعد على ما يحصل معه الترتيب فان كان التكرار محضاً
 هو الامر عاد على الوسطى وجرة العقبة وهكذا يحصل
 الترتيب بأربع حصصا بحيث ان اذا رعى الحجرة بأربع واشتغل بها
 بعد ما صح واكل الثاني فبعد ذلك ان كان اقل من اربع اشغال
 التالية وفي الناقصة وجها لوجوبها الاستيفاء ان لم يكن
 لورى الاخيرة دون اربع ثم قطعه لوجوب الولا هذا كله مع الحمل
 او الشيان اما مع العدي فبإعادة ما بعد التي لم يكمل مطلقا للذي
 عن الاشتغال بغيرها قبل اكمالها واعادتها ان لم تبلغ الأربع
 والآن على ما استأنفنا الباقي ويظهر من العبادة عدم الفرق
 بين العام وغيره وبالتفصيل قطع في اللدوس ولو لم يكن
 حجرة اعاد على الجميع ان لم تعين لجواز كونها الاولى فيبطل
 الا خيرا وان ولو نسي حصاة واحدة فاشتبه الناقص
 من الحجرات بما على الجميع لحصول الترتيب باكمال الاربع و

لو في اثنين وثلاثا ولا يجب الترتيب هنا لان الغاية من واحدة
 وجوب الباقي من باب المقدمة كوجوب ثلث فريض عن واحدة
 مشتبهة من الخمس نعم لو فاته من كل حرة واحدة واثنين وثلاث
 وجب الترتيب لقدر المرمى بالاصالة ولو فاته ما دون
 اربع وشك في كونهن واحدة واثنين وثلاث وجب رعي
 ما يحصل من رعيهن الرأفة فربما يجوز التعدد ولو شك
 في اربع كذلك استأنف الجميع وشك في حرة الاولى من
 يمينه اي من الرأى ويأمرها بالانفاضة الى المستقبل والاما
 حالة الرمي وقبلها لما تقرر الوقوف عندها بعد الفراغ من
 الرمي مستقبل القبلة حامدا مصليا ادعيا سائلا القول وكذا
 الثانية يستحب رعيها عن يمينه ويأمرها واقفا بعد ذلك
 ولا يقف عند الثالثة وهي حرة العقبية مستحبا ولو وقف لم يفسد
 فلا بأس واذا بات بمبنى لم يكن حازه النفر في الثانية عشر بعد
 الزوال الا قبله ان كان اتقى الصيد ولتشاء في لحوم الحظ قطعاً
 واحرام العنزة اي ان كان الحظ متعاً على الاقوى والمرايا تقاء
 الصيد عدم قتله واقفاء النساء عدم جماعهن وفي الحاق
 مقدما به وباقي الحرمات المتعلقة بهن كالعقد وجه وهل

في الزوال فانه لا يفسد

يفرق فيه بين العائد وغيره اوجه ثالثا الفرق بين الصيد
 والنساء لسبوت الكهانة فيه مطلقا دون غيرهم ولم تغرب
 عليه الشمس ليلة الثالث عشر يعني ولا يجتمع الامران لانقاء
 عدم الغروب سواء اتفيا ام احدهما وجب الميت ليلة الثالث
 عشر ولا فرق مع غروبها عليه بين من تأخر بالخروج قبله تغرب
 عليه قبل ان يخرج وبغيره ولا بين من خرج ولم يتجاوز حدودها
 حتى غربت وبغيره نعم لو خرج منها قبله ثم رجع بعد الغروب كما خذ
 شئ فسيهلم يجب الميت وكذا لو عاد لتدارك ولجب بها
 ولو رجع قبل الغروب لم يملك فغربت عليه بها فوجب
 الميت قولان لحدودها ذلك وحيث وجب ميت ليلة الثالث
 عشر وجب رعي الحجرات الثلاث فيه ثم يفرق في الثالث عشر
 ويجوز قبل الزوال بعد الرمي ووقته اي وقت الرمي من طلوع
 الشمس الى غروبها في المشهور وقيل اوله الفجر واصله عند الزوال
 ويرمي المعدور كالحائض والمرضى والمرأة والرابع ليلا
 ويقضه الرمي لو فاته في بعض الايام مقدما على الاداء في
 تاليه حتى لو فاته رعي يومين قدم الاول على الثاني وختم
 بالاداء وفي اعتبار وقت الرمي القضا قولان لحدودها

في الزوال فانه لا يفسد

اوجه ثانيا الفرق بين العائد وغيره اوجه ثانيا الفرق بين العائد وغيره اوجه ثانيا الفرق بين العائد وغيره

في الزوال فانه لا يفسد

ذلك ويجب فيه القضاية والاول الى الاداء فيه وفيه و
 الفرق وقوع ما في ذمته او لا على وجهين ^{في ذمته} ذمته ^{في ذمته} ذمته ^{في ذمته} ذمته
 جعل من قبله اي قبل الدماء وقضا جع له في اياه
 فان تعذر عليه العود استجاب فيه في وقته فان فات استجاب
 في القابل وجوبا ان لم يحضر والا وجبت المباشرة ويستحب
 التفرغ ^{في ذمته} الاخير ^{في ذمته} لمن لم يحضر عليه والعود الى مكة لطواف الاداع
 استحبابا ^{في ذمته} باموكدا وليس وليا عندنا وفيه عندنا ^{في ذمته} الخروج
 بحيث لا يمكن بعد الاستغناء ^{في ذمته} باسبابه ^{في ذمته} فلو زاد عنه اعادته
 ولو نسيه حتى خرج استحباب العود له وان بلغ المسافر من غلها
 الا ان يمضيه شهر ولا وداع للمجاور ويستحب الفضل ^{في ذمته} الخطا
 والدخول من باب شبيه والدعا كما في دخول الكعبة فقد
 ان دخولها دخول في رحمة الله والخروج منها خروج من الذنوب
 وعصية فيما بقي من العمر وعقران لما سلف من الذنوب
 خصوصاً القرون وليد خلا بالسكنة والوفاء لحد الحقة
 الباب عند الدخول والصلوة بين الاسطوانتين اللتين
 تليان الباب على الزخامة الحمراء ويستحب ان يقرا في اول الركعتين
 الحمد والحمد وفي الثانية بعد اياها وهي ثلاث اربع و

خسرون والصلوة في زواياها الاربع كل زاوية ركعتين ^{في ذمته} ما
 بالنبي صلعم استلامها الى الدار واليا واللداء والقيام بين الركن
 الغربي واليما ^{في ذمته} واقفا يديه ملتقاة به كركب في الركن اليماني ثم
 ثم الركنين الاخرين ثم يعود الى الزخامة الحمراء فيقف عليها و
 يرفع راسه الى السماء ويطلب الدعاء ويبالغ في التسليم وحضور
 القلب والدعاء عند العظيم سمي به الارض عام الناس عند الدعاء
 واستلام الحجر فخطم بعضهم بعضا ولا يخطم الذنوب ^{في ذمته} عند
 فصيل يعني فاصل ^{في ذمته} ولتوبته الله فيه على ادم عليه السلام فاحطت ذنوبه
 وهو اشرف البقاع على وجه الارض على ما ورد في الخبرين ^{في ذمته} بين القاف
 وولد الباق على علم وهو ما بين الباب والحجر الاسود وعلى الخطم
 في الفضل عند المقام ثم الحجر ثم ما دنى من البيت واستلام
 الاركان كلها والمستجار وتيان زجرهم والشرب منها ^{في ذمته} والا
 فقد قال النبي صلعم ماء زعمتم لا شرب له فينبغي شرب اللهما الدينية
 والذنوبية فقد فعله جماعة من الاجاطم لمطالب مهمة فمالوا
 واهموا بطلب مرضي الله والقرب منه والرفق بدينه ويستحب مع ذلك
 حمله وهداؤه والخروج من باب الخطاين ^{في ذمته} سمي بذلك لبع الخطاة
 عنده الخطوط وهو باب بني جحجج وازاء الركن الثالث داخل في المسجد

العلم في

هذا هو الصحيح في الصوم
 انما هو في شهر رمضان
 من كل سنة مرة واحدة
 في كل شهر من الايام
 التي هي في شهر رمضان
 من كل سنة مرة واحدة

في كل شهر من الايام

ولو فضل منه ما يبلغ مقدرا او مدين وجب دفعه الى مسكين آخر
 وان قل ثم صيام تسعين يوما ان لم يقدر على الفضل منه او فقره
 وظاهر عدم الفرق بين بلوغ القيمة على تقدير إمكان الفضل بين
 وعدمه وفي المدون نسب ذلك الى قول شعرا بترقيقه والافق
 جواز الاقتصار على صيام قدر ما وسعت من الاطعام ولو
 زاد ما لا يبلغ القدر صام عنه يوما كاملا ثم صام ثمانية
 عشر يوما لو عجز عن يومين اثنين وما في معناها وان قدر على صوم
 ازيد من الثمانية عشر لم يجز عن صومها وجب المقدور والفرق
 ورود النص على وجوب ثمانية عشر لم يجز عن التسعين كشامل
 لمن قدر على الازيد فلا يجب حلما المقدور ومن الثمانية عشر
 فيدخل في عموم قاتومته ما استطعم لعدم المعارض وتوقع
 في صوم التسعين قادر عليها فجدد عجز بعد تجا والاثمانية عشر
 اقصر على ما فعل وان كان شرا مع احتمال وجوب تسعة حلها
 بدل عن الشهر المعجور عنه والمدفوع الى المسكين على تقدير الفضل
 نصف صاع مدان في الشهر وقيل مد وفيه قوت في بقرة التوت
 وحرارة بقرة اهلية مستنة فصاعدا الا ان نقص من القوت
 عن سنين فيكفي مماثلة فيه ثم الفضل للقيمة على الراجح عند وضعت

في كل شهر من الايام
 من كل سنة مرة واحدة
 في كل شهر من الايام
 من كل سنة مرة واحدة

في كل شهر من الايام
 من كل سنة مرة واحدة
 في كل شهر من الايام
 من كل سنة مرة واحدة

منه في الاطعام والصيام مع باقي الاحكام في قطع ثلثين ثم
 يصوم ثلثين ومع العجز به تسعة وفي الطبى والغلب والارباب
 شاة ثم الفضل المذكور لو تعدت الشاة ودرس ما مضى
 في قطع عشرة ثم يصوم عشرة ثم ثلثة ومقتضى قساويا في الفضل
 والصوم ان قيمتها انقصت عن عشرة لم يجز الاكمل ولا يقربها
 الصوم وهذا يتم في الوجه خاصة للفضل ما الاخران فالحقهما
 جماعة به تبع الشيخ ولا سند له ظاهر انهم ورد فيها شاة تسعة العجز
 عنها يرجع الى الرواية العامة باطعام عشرة مساكين لمن عجز عنها
 ثم صيام ثلثة وهذا هو الاقوى وفي المدون نسب ثلثيها
 له الى الثلاثة وهو شعر بالضعف ويظهر فائدة القولين في وجوب
 اكمال اطعام العشرة وان لم يبلغها القيمة على الثاني و
 الاقتصار في الاطعام على مد وفي كسر بعض النعام لكل بيضة
 بكن من الابل وفي الفقة منها بنت الخاض فصاعدا مع صدق
 اسم الفقة والاقوى لجواز البكر لان مورد النص البكارة ومن
 جمع لبكر وبكر ان تحرك الفرج في البيضة ولا تحرك ارجل
 فحولة الابل في ثلثيها بعد البيضة الناتج هدى بالغ الكعبة
 لا لغيره من الكفارات وبعبارة في الاثنى صلاحية الحمل وشاهد

في كل شهر من الايام
 من كل سنة مرة واحدة
 في كل شهر من الايام
 من كل سنة مرة واحدة

الطرق وكيفية الفحل الاناث عادة ولا فرق بين كسر البيضة بنفسه
 ودابته ولو ظهرت فاسدة او الفرج ميتا فلا شيء ولا يجب
 تربية الناتج بل يجوز صرفه من حينه وتخييره بين صرفه في مصالح
 الكعبة ومعونة الحاج كغيره من مال الكعبة فان عجز عن الاكساف
 فشاة عن البيضة الصحيحة ثم مع العجز عن الشاة اطعام عشرة
 مساكين لكل مسكين مدونا اطلق لان ذلك ضابط لمصلحة لا
 مضطر على الزايد صرف الشاة والصبغة كغيرها الا كما للمسلم من صيام
 ثلثة ايام لو عجز عن الاطعام وفي كسر كل بيضة من القطا والقبيح
 يكون الباء وهو الحمل والدراج من ضمير الغنم ان تحرك الفرج في
 البيضة كذا اطلق المصنف هنا وجماعه وفي الدوس حمل في الاولين
 مخاضا من الغنم اى من شأنها الحمل ولم يذكر الثالث والاصح
 في كسرها عن ذكر الصغير والموجود في الصحيح منها ان في بيض القطا
 بكاره من الغنم واما المخاض فيكون في مقطوعة والعمل على
 الصحيح وقد تقدم ان المراد بالبكر الفتى وسبب ان في قتل
 القطا والقبيح والدراج حمل منظوم والفتة اعظم منه فيلزم وجوب
 الفداء للبيضة ازيد مما يجب في الاصل الا ان يحمل الفتة على الحمل
 ضارعا وغايتة حشا وبه في الفداء وهو سهل واما

في القبيح والدراج فقال عن النض ومن ثم اختلفت العبارات فيها
 ففي بعضها احتصاص موضع النض وهو بيض القطا وفي بعض
 منها الدوس والقبيح وفي ثالث الحاق الدراج بها ويمكن الحاق القبيح
 بالحمام في البيضة لانه صنف منه ولا يخرج الفرج ارسلا في الغنم
 بالعدد كما تقدم في النعام فان عجز عن الارسال فكيف في النعام
 كذا اطلق الشيخ تعا لظاهر الرواية وتبعه الجماعة وظاهر ان
 كل بيضة شاة فان عجز اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة
 ايام ويشكل بان الشاة لا تجب في البيضة ابتداء بل انما تجب حين
 حين تولد على تقدير حصوله وهو اقل من الشاة بكثير فكيف
 يجب مع العجز وفرض جماعة من المتأخرين منهم المراد المقتض
 المراد وجوب الامر من الآخرين دون الشاة وهذا الحكم هو
 الاجود لا لما ذكره في المصنف كون الشاة اشق من الارسال بل
 هي اسهل على اكثر الناس لتوقفه على تحصيل الاناث ولذلك
 وتترحم من الحمل وعرجتها الى حين النتائج وصرفه
 هديا للكعبة وهذا امر يتقرر على الحاج غالب الضعاف
 الشاة بل لان الشاة تجب ان يكون عجزه هنا بطريق اولي
 لانها على قيمة واكثر منفعة من النتائج فيكون كبيع اولاد

الحاقه

الحكم
 وهو ان
 يكون

والواجب والامر لا اقله ومتى تعذر الواجب اشتمل الى بدله
 وهو هنا الامر لان الاخير من حيث البدل العام لا لا
 لتصوره عن الدلالة لان بليتها ما عن الشاة يقتضي بدليتها
 عما هو دونها قيمة بطريق اول وفي الحاشية وهي المطبوعة
 او ما تعيب اما بالملامة اي يشريه من غير من كان تعيب للدواب
 ولا تأخذ بمقارنة قطرة كالتجاجة والعصا في هذا يمكن
 كونه للتعقيم بمعنى كون كل واحد من النوعين حراما وكونه للمزيد
 لاختلاف الفقهاء واهل اللغة في اختيار كل منهما والمصر في الدين
 اخذوا الاول خاصة واختار الحق والعلامة الثاني خاصة
 والظاهران التقاوت بينهما قليل واشتق وهو يصلح لجعل
 للمصر كلامهما معروفا وعلى كل تقدير فلا بد من اخراج القطا
 والحجل من التعريف لان لهما مكان معينة غير كفارة الحجام
 مع مشاركتها في التعريف كما صرح به جماعة وكفارة الحجام
 باى معنى اعتبر شاة على الحرم والحل ودرهم على الحرم في الحرم
 على المشهور وروى ان عليه فيه القيمة وربما قيل جوب
 اكثر الامر من درهم والقيمة اما الدرهم فليس واما
 القيمة فلا ولا ينبغي ان يجزى المملوك في غير الحرم فدية اولي والاخر

وجوب الدرهم مطلقا في غير الحجام المملوك وفيه الامر ان
 معا الدرهم لله والقيمة للمالك وكذا القول في كل مملوك
 بالنسبة الى فداء وقيته وتجعان الشاة والدرهم على الحرم
 في الحرم الاول لكونه محرما والثاني لكونه في الحرم والاصل عدم
 التداخل خصوصا مع اختلاف الواجب وفي غيرها حمل
 بالتحريك من اولاد الضان ما ستره اربعة اشترضا عدا ونصف
 درهم عليه اي على الحرم في الحرم ويتوزعان على احدهما فيجب الاول
 على الحرم في الحل والثاني على الحل في الحرم بقرينة ما تقدم ترتيبا
 واجبا وفي بعضها درهم ونص على الحرم في الحرم ويتوزعان على
 احدهما وفي بعض النسخ احديهما فيما اى الفاعلين والحالين
 فيجب درهم على الحرم في الحل ونص على الحل في الحرم ولم يفرق
 في البيض من كونه قبل تحريك الفرج وبعد والظاهر ان مراده
 الاول اما الثاني فحكمه حكم الفرج كما صرح به في الدرهم وان
 كان الحاقه ببيع الاطلاق لا يخفى من بعيد وكذلك لم يفرق بين
 الحجام المملوك وغيره ولا بين الحرم وغيره والحق ثبت الفرق
 كما صرح به في الدرهم وغيره فغير المملوك حكمه ذلك ولا يخرج
 منه يشترى بقيته الشاملة للفداء علق الحاميه وليكن

حقيقة
 ان الدرهم
 والقيمة

الشيء نوع من الزينة

تجمل للرواية والمهلوك كذلك مع اذن المالك وكونه المثلث
والاوجب ما ذكر الله والقيمة السوقية للمالك وفي كل
واحد من القطع واللؤلؤ والدراج حمل يقطوم رعي قد كل سنة
اربعة اشهر وهو قريب من صغر الغنم وفي فرجها ^{والجمل} ولا
بعد في تساوي فداء الصغير والكبير كما ذكرناه وهو ان
حمل البصر الخاض الذي اختاره ثم على بنت الخاض لو على ان فيها
هنا مخاضا بطريقا الى الاجتماع على انتقاء الامرين وكذا ما
قبل من ان يسمي ^{بشيء} عننا على اختلاف المتقاة واتقاء المختلطة
فجاز ان يثبت في الصغير زيادة على الكبير والوجه ما ذكرناه
لعدم التنافي في وجه هذا على تقدير اختيار صغير الغنم في الصغير
كما اختاره الميرل وعلى وجوب الفتي كما اختراه وحمله على الحمل و
الابن الاشكال وفي كل من القنفذ والضب واليربوع ^{جدي}
على المشهور وقيل حمل فطيم والروى الاول وان كان التنا
مخزيا بطريقا الى لعل القائل ^{فمن} الجدي وفي كل من القنفذ بالقب
المضمومة ثم الياء المتشدة يعنون بينهما والصعور ^{وهي}
عصفور صغير لذي ذنب طويل يربح به والعصفور يضم العين
هو مادون الحمامة فيشمل الاخرين وانما جمعها تبعاً للصنف ^{والصنف}

يكون

ويمكن ان يريد به العصفور الا اهلي كما سياتي في الاطعمة
فيها من امد من طعام وهو ما يؤكل من الحبوب وفيها
والتمر والزبيب وشبهها وفي الجراد تمة وتمة خير من حلة وقيل
كيف من طعام وهو مري ليس فيخبر بينهما جمعا واختار في الدرس
وفي كثير الجراد شاة والمرجع في الكثرة الى العرف ويحتمل اللغة
فتكون الثلاثة كثيرة ويجب ملأوة في كل واحدة تمة او كف ولو
لم يمكن التميز من قتله بان كان على طريقه بحيث لا يمكن التميز
الا بشقة كثيرة لا يحتمل عادة لا الامكان للحققة فلا شيء ^{لا شيء}
القيمة يليقها عن ثوب او بدنة وما يشبهها او يتماثلها كعصا
ولا شيء في البغوث وان منعنا قتله وجميع ما ذكره الحكم المحرم في
الحل اما الحل فالحرم فعليه القيمة فيما لم يصب على غيرها ويحتمل
على الحرم في الحرم ولو لم يكن له قيمة فكفارة الاستغفار
ولو نزع جام الحرم وعاد الى محله فتاة عن الجميع الاتية في
كل واحدة شاة على المشهور ومستند غير معلوم والظاهر
الحكم يشمل مطلق الصغير ولان ما يخرج من الحرم وقيد المص
بعض تحقيقاته بما لو تجاوز الحرم وظاهرهم ان هذا حكم
الحرم في الحرم فلو كان محلا لمقتضى القواعد وجوب القيمة

ان لم تعد تنزلا لمنزلة الانلاف ويشكل حكمه مع العود
 وكذا حكم الحرم لو فعل ذلك في الحلال ولو كان المنقر واحدة
 ففي وجوب الشاة مع عودها وعدمه تساوى الخايتين
 هو بعيد ويمكن عدم وجوب شئ مع العود وقوفها فيما
 الاصل على موضع اليقين وهو الحمام ان لم يجعله اسم جنس
 يقع على الواحدة وكذا الاشكال لو عاد البعض خاصة وكان
 كل من الذاهب والعايد واحدة بل الاشكال في العايد وان
 كثر لعدم صدق عود الجميع الموجب للشاة ولو كان المنقر جماعة
 ففي تعدد القذا عليهم او اشتركتهم فيه خصوصاً مع كون فعل
 كل واحد لا يوجب المنقر وجهان وكذا في الحاق غير الحمام
 وحيث لا يضر ظاهره ان ينعى القطع بعدم اللحق فلو عاد فلا
 شئ ولو لم يعد ففي الحاقه بالانلاف نظر لاختلاف المحققين
 ولو شك في العدد يبي على الاقل وفي العود على عدمه عملاً
 بالاهل فيها ولو اخلط على حمام وفرخ ويضرك الانلاف
 مع حمل الحلال وعلم التلف فيضمن الحرم في الحلال كل حمامة
 وشاة والفرخ مجمل والبيضه بغيره والمحل في الحرم الحمامة
 بغيره والفرخ بغيره والبيضه بغيره ويختصان على من

ان لم تعد تنزلا

جمع الوصفين ولا فرق بين حمام الحرم وغيره الا على الوجه
 السابق ولو باشر الانلاف جماعة او تسبوا او باشر بعض
 الباقيون فعلى كل هذا لان كل واحد من الفعلين موجب له
 لو باشر واحدا موراة متعددة بحيث يلزم منها القذا كما لو اصابه
 وذبح واكل او كسر البيض وكل او اكل على الصيد وكل ولا فرق
 بين كونهم مجرمين ومخالفين في الحرم والتفريق يلزم كالحكمه
 فيجتمع على الحرم من الحرم الامران وفي كسر قري الغزال نصف
 قيمته وفي غنيته او يديه او رجله القيمة والواحد الحسا
 فيه نصف القيمة ولو جمع بينه وبين آخر من اثنين فتمام القيمة
 وهكذا هذا هو المشهور ومستند ضعيف وزعموا ان
 ضعفه بغير الشرة وفي الدرر من جزم بالحكم في العينين ونسبه
 في المدين والرجلين الى القتل والاقوى وجوب الارش في
 الجميع لانه نقص حدث على الصيد فيجبارشه حيث لا معين
 يعتمد عليه ولا يدخل الصيد في ملك الحرم بجملة ولا
 عقد ولا ارث ولا يغيرها من الاسباب المملكة كذا في هذا
 اذا كان عنده اما الثاني فالاقوى دخوله في ملكه ابتداءً
 كالسنة وغيره كالارث وعدم خروجه بالا حرام والمرجع في ذلك

من الحرم في الحلال والحرام
 وهو كسائر ما عدمه في
 الحرام ان يرجع قيمته

العرف ومن تنف ريشة من حمام الحرم فعليه صدقة بتلك اليد
 الجانية وليس في العيان انه تنفقها باليد حتى يشتر اليها بل هي
 اعم لجوار تنفقها غيرها والرواية وردت بانها تنفق باليد
 الجانية وهي ما لم يقص الايراد ولو اتفق التنفق بغير اليد جازت
 الصدقة كمن شاء ويخزي سبيلها ولا يقيط بنيات الريشة
 لا يخزي بغير اليد الجانية ولو تنفق اكثر من ريشة ففي الرجوع الى الارش
 علام بالفتاوى او بتعدد الصدقة بتعدد وجوه واختلافها
 المص في الدوس وهو حسن ان وقع التنفق على التعاقب والافا لاول
 احسن ان وجب ارشاً والاصدق يشبه لتواتر طريق اولي ولو تنفق
 غير الجامة او غير الريشة في الارش ولو احدث ما لا يرجع الارش
 ضمن ارش ولا يجب تسليمه باليد الجانية للاصل وجاؤه احياء
 الصيد مطلقا يجب اخراجه بمئان وقع في احرار الحج وبكفة في الحرم
 العترة ولو اتفق الى الذبح وجب فيها ايضاً كالصدقة ولا يخزي
 الصدقة قبل الذبح ومستحقة والفقراء والمساكين بالحرم فعلا
 اوقع كوكبه فيه ولا يجوز الاكل منه الا بعد انفق الدار
 المتحق باذنه ويجوز في الاطعام التملك والاكل **الحاشا**
فكهاة باقى الحاشا في الوطاع ما عالما بالتحريم فلا وبرا

من جاز ان يذبح في الحرم
 من جاز ان يذبح في الحرم
 من جاز ان يذبح في الحرم

قبل المشعر وقفت العرف على اصح القولين بكيفية ويتم حجة وياتي به
 من قابل فورا ان كان الاصل ذلك وان كان الجاهلا لا يوقى في ذلك
 بين الزوجة والاجنية ولا بين الحر والامة ووط العالم لذلك في
 اصح القولين دون الدابة في الاشهر وبطل الاول في ضفة والثانية عقوبة
 او بالعكس قولان والروى الاول لان الرواية مقطوعة وقد تقدم
 الدابة في الاجرة تلك السنة او مطلقا وفي كفاة خلف النذر وبشبهه
 لو عين تلك السنة وفي المصدا المصدود اذا تحلل ثم قل على الجاهلية
 او غيرها وعليها مطاوعة مثل كفاة وتقصاء واحترام العامد العالم
 عن الناس ولو لم يكن الجاهل فلا شيء عليها وان كان عليه قتيبة وان
 اكل اخرج الناس من حيث علم كونه محرما في حقه اما الجاهل فانقر
 وينقر فان اذالها موضع الخطية بمصاحبة ذلك تحريم في جميع القضا
 الى اخر المناسك وقبل ينقر فان في القاسم ايضاً من موضع الخطية الى
 تمام مناسكه وهو قوى مروى وفيه قطع المص في الدوس ولو جاز
 في القابل على غير تلك الطريق فلا تنقير وان وصل الى موضع يتفق فيه
 الطريقان كفره مع احتمال وجوب التنقير في المقوق حقه ولو تنفق
 مصاحبة الثالث على الجرة او تنقعه وجب عليها ولو كان مكرها لها
 يحمل عنها البنية لا يخزي لا يجب عليه القضاء لعدم مصادحها

يشترط في النحر والعمرة ان يذبح في الحرم
 بشرط ان يذبح في الحرم
 بشرط ان يذبح في الحرم

فانما يذبح في الحرم
 فانما يذبح في الحرم
 فانما يذبح في الحرم

فانما يذبح في الحرم
 فانما يذبح في الحرم
 فانما يذبح في الحرم

هذا هو الصحيح
في قوله لا يقطع
من أصلها والمرجع في الصغيرة
والكبيرة إلى العرف والحكم بوجوب شيء
والشجرة مطلقا هو المشهور
ومستند رواية عرسلة أو أدھر من مطيب
المطيب فلا شيء فيه وإن ثم وقع ضربه مع عدم الحاجة
إليه في المشهور والرواية مقطوعة وفي الحاق السبب بوجه
وعلى القول بالوجوب لو وقع متعدد فعن كل واحد شاة وإن
اتحد المجلس ونفد بطيه أو حلقها وفي أحدهما طعام ثلاثة
سالكين أما لو وقف بعض كل منهما فأصالة البراءة تقتضيه
وجوب شيء وهو مستثنى من عموم إزالة الشعر الموجب للشاة
لعدم وجوبها لمجموعه فالبعض أولى إذا نفي تقليم الظفر فإدى
المستنفذ والظاهر أنه لا يشترط كون المفتي محرما لإطلاق
النص ولا كونه مجتهدا نعم يشترط صلاحه للافتان من المستنفذ
ليتحقق الوصف ظاهر ولو تعدا المستنفذ لادما فلا شيء على المفتي
وفي قول غيره في حقه نظر وقيل بالنص للدور والقول ولا شيء
على المفتي في غير ذلك الأصل مع احتمال ما وجد بان حلق واحد

كالكل إلا أن يقصد في دفعات مع اتحاد الوقت عرفا فلا يتعد
فديته أو قلع شجرة من الحرم صغيرا غير ما استثنى ولا في ههنا
بين الحرم والمحل وفي معنى قلعها قطعها من أصلها والمرجع في الصغيرة
والكبيرة إلى العرف والحكم بوجوب شيء والشجرة مطلقا هو المشهور
ومستند رواية عرسلة أو أدھر من مطيب المطيب فلا شيء فيه وإن ثم وقع ضربه مع عدم الحاجة
إليه في المشهور والرواية مقطوعة وفي الحاق السبب بوجه
وعلى القول بالوجوب لو وقع متعدد فعن كل واحد شاة وإن
اتحد المجلس ونفد بطيه أو حلقها وفي أحدهما طعام ثلاثة
سالكين أما لو وقف بعض كل منهما فأصالة البراءة تقتضيه
وجوب شيء وهو مستثنى من عموم إزالة الشعر الموجب للشاة
لعدم وجوبها لمجموعه فالبعض أولى إذا نفي تقليم الظفر فإدى
المستنفذ والظاهر أنه لا يشترط كون المفتي محرما لإطلاق
النص ولا كونه مجتهدا نعم يشترط صلاحه للافتان من المستنفذ
ليتحقق الوصف ظاهر ولو تعدا المستنفذ لادما فلا شيء على المفتي
وفي قول غيره في حقه نظر وقيل بالنص للدور والقول ولا شيء
على المفتي في غير ذلك الأصل مع احتمال ما وجد بان حلق واحد

الصغيرين أو مطلقا فلا تصادقا من غير ضرورة إليه كاشحات
حتى ودفع باطل يتوقف عليه فلو نال الصادق من تلك طهر
يحمل التكثير فواحدة عن الجميع ومع تحمله فكل تلك شاة أو
واحدة كاذبا وفي اثنين كل باقرة وفي الثلاثة فصا عدا بدة
أن لم يكن عن السابق فلو كفر من كل واحدة فأشاة أو اثنين
فالبقرة والضابط اعتبار العدد السابق ابتداءا وبعد التكثير فلو
شاة ولا اثنين بقرة وللثلاث بدة وفي الشجرة الكبيرة عرفا بقرة
في المشهور ويكفي فيها وفي الصغيرة كون شيء منها في الحرم سواء
أصلها أم فرعها ولا كفارة في قلع الخشيش وإن ثم في غير الأجزاء
أبنته الأدنى ومحل التحريم فيما لا يخفى ما لا يبرح يجوز قطعه
لأنه إن كان أصله نباتا ولو عجز عن شاة في كفاية الصيد التي لا تض
على بدلهما فعليه طعام عشرة سالكين لكل مسكين مدقان
عشر صام ثلاثة أيام وليس في الرواية التي هي مستند الحكم بقيدها
بالصيد فتدخل الشاة الواجبة بغير من الحرم وتأخير من شاة الحلق
لاذئ وغيره وبين طعام عشرة سالكين لكل واحد وصيام
ثلاثة أيام ما عجزها فلا ينقل إليها إلا مع العجز عنها إلا في
شاة وطأ الأمة فيغير بينها وبين الصيام كما قرئ في شريطة من حيث

على ما ذكره في الأصل
فصله بعد التكثير من شاة أو اثنين
أشأن بعد التكثير من شاة أو اثنين

في قوله فلو كان في الوضوء واجبا
ام مندوبا فلا شيء والحق بان المصلي الذي لم يقبل هو خارج
مورد النص والتعليل بان يفعل واجبا فلا يتعقده فلهذا يجب
الحاق التيمم ولذا لا تجاسة بهما ولا يقول به ويتكر الكفارة
بتكر الصيد وما هو اما التوفيق فوافقا لما اكرهه
عند فوجهم صدق اسم المولى له والاشغال منه غير مناف
لها الامكان للمع بينهما والاقوى عدمه واختار المصنف
الشرح للنص عليه صريحا في صحة ابن خزيمة من قوله الآية وان كان
القول بالتكر راجح وموضع الخلاف العمد بعد العمد اما بعد
الخطأ او بالعكس فتكر قطعا ويعتبر كونه في حرام واحدا وفي
التمتع مطلقا اما الوعيد في غير تكررت وتكر البس للخط في
محال فلما لم يخلو المجلس لتكررت وتكررت البس ام اختلفت لهما
دفعه ام على التعاقب طال المجلس ام قصر وتكررت الحق في اوقات
متكررة عرفا وان اختلف المجلس لا يكره وفي الدرر وجعلنا
تكررها في الحلق واللبر والطيب والقبلة بعد الوقت و
نقل ما هنا عن المحقق ولم يتعرض لتكررت ظهر القدم والراس
والاقوى في ذلك كله تكررها بتكررت مطلقا مع تعاقب

منه في قوله فلو كان في الوضوء واجبا
ام مندوبا فلا شيء والحق بان المصلي الذي لم يقبل هو خارج
مورد النص والتعليل بان يفعل واجبا فلا يتعقده فلهذا يجب
الحاق التيمم ولذا لا تجاسة بهما ولا يقول به ويتكر الكفارة
بتكر الصيد وما هو اما التوفيق فوافقا لما اكرهه
عند فوجهم صدق اسم المولى له والاشغال منه غير مناف
لها الامكان للمع بينهما والاقوى عدمه واختار المصنف
الشرح للنص عليه صريحا في صحة ابن خزيمة من قوله الآية وان كان
القول بالتكر راجح وموضع الخلاف العمد بعد العمد اما بعد
الخطأ او بالعكس فتكر قطعا ويعتبر كونه في حرام واحدا وفي
التمتع مطلقا اما الوعيد في غير تكررت وتكر البس للخط في
محال فلما لم يخلو المجلس لتكررت وتكررت البس ام اختلفت لهما
دفعه ام على التعاقب طال المجلس ام قصر وتكررت الحق في اوقات
متكررة عرفا وان اختلف المجلس لا يكره وفي الدرر وجعلنا
تكررها في الحلق واللبر والطيب والقبلة بعد الوقت و
نقل ما هنا عن المحقق ولم يتعرض لتكررت ظهر القدم والراس
والاقوى في ذلك كله تكررها بتكررت مطلقا مع تعاقب

فلا

الاستعمال

الاستعمال الثياب وطيبا وسترًا وحلقًا وتغطيةً وان اختلف الوقت
والجلس وعدمه مع ايها دفعه بان جمع من الثياب حلق
ووضعها على يديه وان اختلفت اصنافها ولا كفارة على الجالس
والناسي في غير الصلوات ما فيه يجب مطلقا حتى على غير المكلف
بمعنى اللزوم في ماله او على الولي في حق تحلية الاكل وغيرها
من الدواب للتمتع في الحرم وانما يحرم مباشرة قطعه على
المكلف محرما وغيره **الفصل السابع في الاحكام والصلوات**
اصل المحصر المنع والملاذبه هنا منع المناسك بالمرض عن ترك
يفوت الحج والعمرة بقواته مطلقا كما هو قبيح وعن المناسك
للحال على تفصيلها والصلوات بالعدو وما في معناه مع قدرته ان
يحسب ذاته على الاكمال وهما مشتركان في ثبوت اصل التحلل
بهما في الجملة ويفترقان في عموم التحلل فان المصدود يحل
له بالتحلل كما حرمه الاحرام والمحصر ما عدا النساء وفي مكان
ذبح هذه التحلل فالمصدود يذبحه ويغني حيث وجب المانع
والمحصر يبعثه الى محله علة ومضى وفي فائدة الاشتراط تحلل التحلل
فان المصدود المحصر والمصدود الجواز يبدون الشرط وقد
يجتمعان على المكلف بان يمرض ويعد العدو فتخير في اخذ

ونقل من قوله فلو كان في الوضوء واجبا
ام مندوبا فلا شيء والحق بان المصلي الذي لم يقبل هو خارج
مورد النص والتعليل بان يفعل واجبا فلا يتعقده فلهذا يجب
الحاق التيمم ولذا لا تجاسة بهما ولا يقول به ويتكر الكفارة
بتكر الصيد وما هو اما التوفيق فوافقا لما اكرهه
عند فوجهم صدق اسم المولى له والاشغال منه غير مناف
لها الامكان للمع بينهما والاقوى عدمه واختار المصنف
الشرح للنص عليه صريحا في صحة ابن خزيمة من قوله الآية وان كان
القول بالتكر راجح وموضع الخلاف العمد بعد العمد اما بعد
الخطأ او بالعكس فتكر قطعا ويعتبر كونه في حرام واحدا وفي
التمتع مطلقا اما الوعيد في غير تكررت وتكر البس للخط في
محال فلما لم يخلو المجلس لتكررت وتكررت البس ام اختلفت لهما
دفعه ام على التعاقب طال المجلس ام قصر وتكررت الحق في اوقات
متكررة عرفا وان اختلف المجلس لا يكره وفي الدرر وجعلنا
تكررها في الحلق واللبر والطيب والقبلة بعد الوقت و
نقل ما هنا عن المحقق ولم يتعرض لتكررت ظهر القدم والراس
والاقوى في ذلك كله تكررها بتكررت مطلقا مع تعاقب

حكم ما شأنهما واخذ لاخف من احكامهما الصدق لوصفين
الموجب للاخذ بالحكم سواء عرضا دفعا مكاله متعاقبين
ومتى احضر الحاج بالمرض عن الموقفين معا وعن احدهما
مع فوات الاخر او عن المشعر مع ادراك اضطراري عرفه
دون للعكس وبالحاجة متى احضر ما يفوت بفوات الجواحه
عن مكية او عن الافعال بها وان دخلها بعث كل منهما
ما ساق ان كان قد ساق هديا او بعث هديا او ثمنه ان لم يكن
ساق ولا جتر بالموق مطلقا هو المشهور لانه هدي
مستبر والاقوى عدم التداخل ان كان السياق ولما
ولو بالاشعار والتقليد لاختلاف الاسان المتضمنة لقد
السبب نعم لو لم يتعين ذبحه كفي الا ان اطلاق هدي السياق
ح عليه محار واذا بعث واعدا بيه وقتا معينا الذبحه
او اخر فاذا بلغ الهدى محله وهي من ان كان حاجا وكذا
ان كان معتمرا ووقت المواعظ خلق وقصر ويحل زنيه
الامن النساء حتى يحج في القابل ويعتمر مطلقا ان كان الشك
الذي دخل فيه واجبا مستقرا او يطاق عنه النساء مع وجوب
طوافن في ذلك الشك ان كان ندبا واجبا غير مستقر ان

هذا هو الوجه في قوله
فان ادركه ولا تحلل بعيره وان ذبح او اخر هديه على الاقوى
لان التحلل بالهدى مشروط بعدم التمكن من العمرة فانما حصل

استطاع له فوجاهه ولا يقط الهدى الذي تحلل به بالاشتر
وقت الاحرام ان يحله حيث حبسه كما سلف نعم لا تعجل التحلل مع
الاشترط من غير اشتراط بلوغ الهدى محله وهذه فائدة الاشتراط
فيه واما فائدة في المصدود فتشقة نحو ان تعجل التحلل بدون
الشرط وقيل انها سقوط الهدى وقيل سقوط القضاء على تعذر
وجوبه بدونها فالاقوى انه تعذر شرعي ودعا سندوبه اذ دليل
على ما ذكر من من الفوائد ولا يسل التحلل الذي وقع بالمواف
لوظهر عدم ذبح الهدى وقت المواحدة ولا بعد الاستئالة
المأمور بالمقصر لوقوعه غير ما يتب عليه ما شرب وبغته في القابل
لفوات وقته في عام ولا يجب الاساك عند بعثه عما يسكه
الحرم الى ان يبلغ محله على الاقوى لان الاحرام بالتحلل السابق
والاساك تابع له والمشهور وجوبه لصحيته معونه من غير
بعث من قابل وميك ايضا وفي المدوس لقصر على المشهور
ويكن حمل الرواية على الاستحباب كما سلك باعث هديه
من الافاق بترعا ولولا ذلك عند التحق وجوبا وان بعث هديه
فان ادركه ولا تحلل بعيره وان ذبح او اخر هديه على الاقوى
لان التحلل بالهدى مشروط بعدم التمكن من العمرة فانما حصل

اعلم ان هذا هو الوجه في كلام الامام
الاحمد في تعيين الوقت الاساك
من حين البعث وهو مشكل وليس المراد ان يسكه ثم يذبحه

هذا هو الوجه الذي عليه الحكم بكونه محلا لاقبل التمكن وانما
 الامر المقصود به ومنه **بالعدو** كما ذكرناه من الموقنين
 وسكة ولا طريق غيره اي غير المصدود عنه اوله طريق الخرو
 لكن لا نفقة له ببلغه ولم يرج نوال المانع قبل خروج الوقت
 ذبح هديه المسوقا وغيره كما تقرر وقصر وخلق وتحلل حيث
 حرم من النساء من غير تبصر ولا انتظار طوافهن ولو احصر عن
 التمتع فتحلل فالظاهر حل النساء ايضا اذا طوافهن بها حتى تقف
 حلن عليه وجه التوقف عليه اطلاق الاستئذان توقف
 حلن عليه من غير تفصيل واعلم ان المص وغيره اطلقوا
 القول بتحقيق الصد والمهر بقول الموقنين وسكة في الحج
 العمرة واطبقوا على عدم تحققه بالمنع عن البيت بمنع
 رمي الحمار بل يستيب الرمي وقتان يمكن والاقتضاء في
 القابل وبقي لمور منها من الحاج عن مناسك من يوم النحر
 اذ لم يمكنه الاستئذان في الرمي والذبح وفي تحقيقها به
 نظر من اطلاق النحر واصالة البقاء اما لو امكنه الاستئذان
 فيها فاعل وخلق او قصر مكانه وتحلل وانما باقي الانعزال و
 منها المنع عن مكة خاصة بعد التحلل مني والا فاقوى عدم

واقال مني معا واولى بالجواز هنا القول به ثم والا فاقوى تحققة
 هذا للعمور ومنها المنع عن مكة خاصة بعد التحلل مني والا فاقوى
 عدم تحققة فيبقى على احرامه بالنسبة الى الصيد والطيب و
 النساء الى ان يأتية الافعال ويستيب فيها حيث يجوز و
 يحتمل مع خروج ذي الحجة التحلل بالهدى لما في التاخير الى
 الى المقابل من الحج ومنها منع العمرة عن افعال مكة بعد دخولها
 وقد سافنا ان حكمه حكم المنع عن مكة لا استثناء الغاية مجرد
 الدخول ومنها الصد عن الطواف خاصة فيها وفي الحج والظاهر
 انه يستيب فيها كالمريض مع الامكان والا فبقى على احرامه بالنسبة
 الى ما يحلله الى ان يقدر عليه او على الاستئذان ومنها الصد
 عن العمرة خاصة فانه محلل في العمرة مطلقا وفي الحج على بعض
 الوجوه وقد تقدم وحكمه كالطواف واجتمعت في الدروس
 التحلل منه في العمرة لعدم افادة الطواف شيئا وكذا القول
 في عمرة الا واد لو صد عن طواف النساء والاستئذان فيه اقوى
 من التحلل وهذه الفروض يمكن في الحصر مطلقا وفي الصد
 اذا كان خاصا اذا فرق فيه بين العام والخاص بالنسبة
 الى المصدود كالوجس بعض الحاج ولو بحق يجر عنه وانفق

تحققه

عنه لعدم التاكيد والافاضة وتبين ان المصلحة
 في الرمي والذبح لم تكن في جواز الطواف بل في جواز
 النسك والصدقة من غير ان يكون فيهما

عنه لعدم التاكيد والافاضة وتبين ان المصلحة
 في الرمي والذبح لم تكن في جواز الطواف بل في جواز
 النسك والصدقة من غير ان يكون فيهما

فقط

له في تلك المشاعر من مخافة ولو قيل بجواز الاستنابة في كل فعل يقبل النيابة كالتطواف والسعي والرمي والذبح والصلوة كان حسنا لكن يستثنى منه ما اتفقوا على تحقق الصدق والحصرية كمنه الانفعال للعمرة **خاتمة** تجب العمرة على المستطيع اليها سبلا بشرط الحج وان تمكن استطاع اليها خاصة الا ان يكون عمرة تمتع فيشترط في وجوبها الاستطاعة لها معا لا رتا بل كل منهما بالآخر ويجب ان يسهل بالموجبة له لو انقضت لها كالنذر وشبهه والايثار والاقاد ويزيد عنه بقوات الحج بعد الاحرام ويشتركان ايضا في وجوب احدهما بخير الدخول مكة لغير التكرار والداخل لقتال والداخل عقيب احلال من احرام ولما يمتنع شهر من الاحلال لا الاهلال ويؤخرها القادر والمفرد عن الحج سببا لها على الفور وجوبا كالحج وفي المدة من يجوز تأخيرها الى استقبال الحرم وليس تأخيرها للفور ولا تعيين العمرة بالامالة بزمان مخصوص واجبة ومندوبة وان وجب الفور بالواجبة على بعض الوجوه الا ان ذلك ليس بتعيين الزمان وقد عين زمانا بنذر وشبهه وهي مستحبة مع قضاء الفريضة في كل شهر على اجماع الروايات قيل

لا بد من قصد الحج في كل سنة
فان كان في كل سنة فليس عليه
ان يحرم في كل سنة بل عليه ان
يحرم في كل سنة بل عليه ان
يحرم في كل سنة بل عليه ان

لا بد من قصد الحج في كل سنة
فان كان في كل سنة فليس عليه
ان يحرم في كل سنة بل عليه ان
يحرم في كل سنة بل عليه ان

لا بد من قصد الحج في كل سنة
فان كان في كل سنة فليس عليه
ان يحرم في كل سنة بل عليه ان
يحرم في كل سنة بل عليه ان

لا بد من قصد الحج في كل سنة وهو حسن لان فيه جمعا بين الاخبار الدال بعضها على التشرع وبعض على السنة وبعض على عشرة ايام يستبرأ بذلك على مراتب الاستحباب فالافضل الفصل بينهما عشرة ايام واحمل منه شهر واكثر ما ينبغي ان يكون بينهما السنة في التقييد بقضاء الفريضة اشارة الى عدم جوازها بانها مع تعلقها بنية وجوبها لان الاستطاعة للمفردة مذات يقضي الاستطاعة وجوبا غالبا ومع ذلك يمكن تخلفه لمكفها حيث يقتصر الى مؤنة قطع المسافة وهي مفقودة وكذا الاستطاعة اليها والحجها واجبا على كل اشراج فانه لا يحاط به بالواجب وكيف يمنع من المنع اذ لا يمكن فعلها واجبا لا بد فعل الحج وهذا الوجه كونه في المفردة **كما** **الجهاد** وهو اقام جهاد المشركين ابتداء لدعائهم الى الاسلام وجهاد من يذهب على المسلمين من الكفار بحيث يخافون استيلاهم على بلادهم او اخذ مالهم وما اشبهه وان قيل وجهاد من يريد قتل محترمة او اخذ مال او سبي حريم مطلقا ومنه جهاد الاسيرين المشركين المسلمين دافعا عن نفسه وربما اطلق على هذا القسم الدفاع لا الجهاد وهو اول وجهاد البغاة على الامام واليحيى هنا عن الاول واستظهر ذلك النسخ

نفس

من غير استيفاء ذكر الرابع في آخر الكتاب والثالث في كتاب
 الحدود ويجب على الكفاية بغير وجوب على الجمع إلى بقية
 برئتهم من جهة الكفاية فيسقط عن الباقي سقوطاً شرعياً
 باستمرار القائم به إلى أن يحصل الغرض المطلوب بشرط
 وقد يعين بأمر الإمام لأحد على الخصوص وإن قام به من
 كفاية ويختلف الكفاية بحسب الحاجة بسبب كثرة المشركين
 وقتهم وضعفهم وقوتهم وقلة في كل عام لقوله تعالى فإذا
 انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين واجب بعد انسلخها
 الجهاد وجعل شرطاً فيجب كلما وجد الشرط ولا يتكرر بعد ذلك
 بقية العام لعدم أفادة مطلق الأمر التكرار وفيه نظر يظهر
 من التعليل هنا مع عدم الحاجة إلى الزيادة عليها في السنة و
 الأوجب بحسبها وعدم العجز عنها فيها أو رؤية الإمام عند
 صلاحها والاحراز التأخير بحسبه وانما يجب الجهاد بشرط الإمام
 العادل أو أئمة الخاص وهو المصوب للجهاد أو ما هو أهم
 أمّا العام كالنقبة فلا يجوز له قولته حال الغيبة بالمعنى
 الأول ولا يشترط في جوانب بغير من المعنى أو هجوم عند
 على المسلمين يخشى منه على بقية الإسلام وهي أصليته ومجتمعه

في الجهاد بشرط الإمام العادل أو أئمة الخاص وهو المصوب للجهاد أو ما هو أهم
 أمّا العام كالنقبة فلا يجوز له قولته حال الغيبة بالمعنى الأول ولا يشترط في جوانب بغير من المعنى أو هجوم عند
 على المسلمين يخشى منه على بقية الإسلام وهي أصليته ومجتمعه

فيجب حينئذ غير إذن الإمام وأما من القيد كونه كافراً
 أو لا يخشى من الله المسلم على الإسلام نفسه وإن كان مشركاً
 نعم لو خافوا على أنفسهم وجب عليهم الدفاع ولو خيف على بعض المسلمين
 وجب عليه فإن عجز عن ذلك وجب على من يليه مساعدته فإن عجز الجميع
 وجب على من بعدهم وكذلك على الأقرب فالأقرب كفاية ويشترط
 فيمن يجب عليه الجهاد بالمعنى الأول البلوغ والعقل والحرية والبصر
 والسلامة من المرض المانع من الركوب والعجز والعرج
 البالغ حداً لا تقادراً والموجب شقة في السعي لا يتحمل عادة وفي
 حكمه الشيخوخة المانعة من القيام به والفقر الموجب العجز
 عن نفقته ونفقة عياله وطريقه وشمس سلاحه فلا يجب
 على البصر والمجنون مطلقاً ولا على العبد وإن كان مغنياً ولا
 على الأعرج وإن وجد قايماً بوظيفته وكذا الأعرج وإن كان عليه
 أن يترك الذكرية فإنها شرط فلا يجب على المرأة هذا في الجهاد
 بالمعنى الأول المالك فيجب للدفع على القادر سواء الذكر أو
 الأنثى والسليم والأعرج والمريض والعبد وغيرهم ويحرم
 المقام في بلد الشرك لمن لا يمكن من إظهار شعار الإسلام
 من الأذان والصلوات والصوم وغيرها سمي ذلك شعاراً لأنه

عليه علامة عليه او من التبع الذي هو الثوب الملائق
 للبدن فاستعمل الحكم اللاصقة اللازمة للدين واخر
 بغير المتك من عيكة اقامته القوة او عيشة تمنعه فلا يجب
 عليه الحج نعم يستحب لئلا يكون سوادهم وانما يحرم المقام مع
 عليها فلو تعددت ارض وفق ونحوه فلا يخرج والحق المص فيما
 نقل عنه بلاد الشرك بلاد الخلاف التي لا يمكن فيها المؤمن
 اقامة شعار الايمان مع امكان اشغال الدنيا لا يمكن فيه منها و
 للايوين منع الولد من الجهاد بالمعنى الاول مع عدم التعيين عليه
 باحر الامام له او بعض المسلمين عن المقاومة بدونه اذ يجب
 عينه فلا يتوقف على اذنها كغير من الواجبات الغيبة وفي
 الحاق الاجهاد بهما قول قوي فلو اجتمعوا توقف على اذ الجميع
 ولا يشترط احريتها على الاقوى وفي شرط اسلامها قولان و
 ظاهر المص عدمه وكما يعتبر اذنها فيه يعتبر في بيان الانفراد بالباب
 والندوة والواجبة كفاية مع عدم تعيينه عليه لعدم فيه
 الكفاية ومنه السفر طلب العلم فان كان واجبا علينا او كفاية
 كتحصيل الفقه ومقدماته مع عدم قيام من فيه الكفاية وعدم
 امكان تحصيله في بلادها وما كان به لا يقدر سفر على الوجه الذي

مكتوب
 من بلاد
 لا يمكن

يحصل ما فالوقوف على اذنها والوقوف والمدين بضم اوله
 وهو متحقق الدين بضم المدينين الموسر القادر على الوفاء مع الحول
 حال الخروج الى الجهاد فلو كان معسرا او كان الدين مؤجلا وان
 حل قبل وجوبه عادة لكان له المنع مع احتماله في الاخير والرباط
 وهو الارصاد في اطراف بلاد الاسلام للاعلام باحوال
 المشركين على تقدير هجومهم مستحب استحبابا مؤكدا دائما مع حضور
 الامام وغيبته ولو وطن ساكن التفرغ عنه على الاعلام والمخاطبة
 فهو مرابط واقلة ثلاثة ايام فلا يستحق ثوابه ولا يدخل في النذر
 والوقف والوصية للمرابطين باقامة دون ثلثة ولونذره و
 اطلق وجب ثلثة ثلثين بينهما كالاعتكاف واكثره البعوث
 يوما فان زاد الحق بالجهاد في الثواب لا يخرج عن وصف
 الرباط ولو اصاب بغيره او غلامه لينتفع بهما من رباط اثب
 لامانه على البر وهو في معنى الراجعة لمعا على هذا الوجه
 ولونذره ما ائذ المرابطة التي هي الرباط المذكور في العيان او
 نذر صرفا الى اهلها وجب الوفا بالنذر وان كان الامام
 غائبا لانها لا يتضمن جهادا فلا يشترط فيها حضوره وقيل يجوز
 صرف المنذور للمرابطين في الجبال الغيتان لم يخف الشعة من

بضم
 المدينين
 وهو
 المستحب

الامر
 ان
 يكون
 من
 بلاد
 لا
 يمكن

القول
 عليه
 من
 بلاد
 لا
 يمكن

لعلم المخالف بالندر ونحو وهو ضعيف **وهنا فصول الاصل**
 فمن يجب قتاله وكيف القتال واحكام الذمة يجب قتال
 الحربي وهو غير الكتابي من اصناف الكفار الذين لا يتوبون الى الاسلام
 فالكتابي لا يطلق عليه اسم الحربي وان كان يحكمه على بعض الجوه
 وكذا فرق المسلمين وان حكم كفرهم كالحوارج الا ان ينفوا على
 الامام فيقاتلون من حيث البغي وسيحكمه او على غير فداقون
 كغيرهم وانما يجب قتال الحربي بعد الله الى الاسلام باظهار الشهادتين
 والتمزام جميع احكام الاسلام والبايعي هو الامام ونايبيه و
 يقط اعتباره في حق من عرفه بسبق دعائه في قتال اخر وبغير
 ومن ثم غرض النبي صلى الله عليه وسلم من المصطلق من غير اعلام واستاصلهم
 نعم يستحب الدعاء كما فعل علي بن ابي طالب وغيره مع علمه بالحال و
 امتناعه من قبوله فلو اظهر قبوله ولو باللسان كف عنه ويجب قتال
 هذا القسم حتى يسل او يقتل ولا يقبل منه غير الكتابي وهو البغي
 والنظر والجور كذلك فانما يقتل او يقتل الا ان يلتزم بشرائط
 الذمة فيقبل منه وهي بدلة الجزية والتمزام احكامنا وترك
 التعرض للمسلمات بالنكاح وفي حكمه المصباح والمسلمين
 مطلقا ذكورا واناثا بالفتنة عن دينهم وقطع الطريق عليهم

من سب النبي صلى الله عليه وسلم
 او قتله او اصابه او اذله او اهانته
 او افساد دينه او افساد عياله
 او افساد ماله او افساد عياله

انما يقتل
 من سب النبي صلى الله عليه وسلم

سره او امواله وابوا تحيين المشركين وجاسوسهم وللدلالة على عوية
 المسلمين وهو ما فيه ضرر عليهم كطريق اخذهم وعملتهم ولو بالمكان
 واظهار المنكرات في شريعة الاسلام كاكل لحم الخنزير وشرب الخمر
 واكل الربا ونكاح المحارم في دار الاسلام والاولان لا يذب
 منها في عقد الذمة ويخرجون بخالفتهما عنها مطلقا واما ما
 الشريك فظاهر العبارة انها كذلك وبمرح في الدوس قيل
 لا يخرجون بخالفتهما الاع اشترطها عليهم وهو اظهر وقد
 الجزية الى الامام وتغييره وضعها على رؤسهم واقبضهم وعلمها
 على الاقوى ولا يقدر بما فقد على عكسها فانه منزل على اقتضاء
 المصلحة في ذلك الوقت وليكن التقدير يوم الجباية لا قبله لانه
 انب بالصغار ويؤخذ منه صاعرا فيه اشارة الى ان الصغار
 امر اخر غير انهم قد هاجل عليه فقبل هو عدم تقدير هاجل القيص
 ايض باليؤخذ منه الى ان ينهي الى ما يراه صلاحا وقيل التزام
 احكامنا عليه مع ذلك وبدينه وقيل اخذها منه قائما
 والمسلم جالس وزاد في التذكرة ان يخرج الذمي يد من جيبه
 ويخرجه ظهره ويطأ على راسه ويصيب ما معه في كف المذمة
 ويأخذ المستولحيتها ويفرضه في ضربته وهما جميع الحكم

قوله عام من التذكرة ان يخرج الذمي يد من جيبه
 وقوله عام من التذكرة ان يخرج الذمي يد من جيبه

قوله عام من التذكرة ان يخرج الذمي يد من جيبه
 وقوله عام من التذكرة ان يخرج الذمي يد من جيبه

قوله عام من التذكرة ان يخرج الذمي يد من جيبه
 وقوله عام من التذكرة ان يخرج الذمي يد من جيبه

والله اعلم
بما فيه

المانع والاذن ويبدأ بقول الاقرب الى الامام او من نصبه
الامع الخطر البعيد فبدأ بما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالحارث بن ابي
ضاريما بلغه انه يجمع له وكان بينه وبينه عداوة قريبة وكذا فعل
بجاء الدين سفيان الكندي وقتله ما لو كان القريب مماذا ولا يجوز
الفرار من الحرب اذا كان العدو ضعفا للمسلم المأمور بالثبات اي
قد يعثرين واقل الاخرى لقتل الاي المتقتل الى حاله امكن
حالته التي هو عليها كاستبدال الشرس وتسوية الامة وطلب البعة
ومورد الما او تميز او منضم الى فئة يستحق بها في المعونة على
القتال قليلة كانت ام كثيرة مع صلاحيتها او كونها غير بعيدة على
وجه يخرج عن كونه مقابلة واحدة هذا كله للحث اما المظطر
ممن عرض له من اوقفه سلاحه فانه يجوز له الانصراف ويجوز الحث
بطريق الفتح كهدم الحصون والمنجنيق وقطع الشجر حيث يوقف
عليه وان كان قطع الشجر وقطع البنية لمعلم اشجار الطائفة و
خروج على بني النضير وحرب ديارهم وكذا يكره ما راسال الملاء عليهم
ومنعهم عنهم وارسال النار والقتال لهم على الاقوى الا ان
يؤدي الى قتل نفس محرمة فيجوز ان امكروا به او توقفت عليه
الفتح فيجب ورجح المصنف الدوس تحريم القاتل مطلقا

منه

لهذا النبي صلى الله عليه وآله والرواية ضعيفة السند بالسكوني و
لا يجوز قتل الصبا والمجانين والشايطين عاونوا الامع الضرورة
بان ترسوهم وتوقف الفتح على قتلهم وكذا لا يجوز قتل
الشيخ العاني الا ان يعاون برأى او قتال ولا النفس المشكك لانه
بحكم المرأة في ذلك ويقتل الراهب والكبير وهو دون الشيخ العاني
او هو واستدل الجواز بالقيد وهو قوله اذا كان ذا ارأى وقتا
وقد كان يعني احدا من الاعوان وكذا لا يجوز قتل الشرس ممن لا يقتل
كالنساء والصبيان ولو تترسوا بالمسلمين كف عنهم ما امكن ومع
القدر بان لا يمكن التوصل الى المشركين لا يقتل المسلمين فلا
قود وكذا لا يجوز للاذن في قتلهم حشر عانهم بحسب الكفاية وهل في قتل
الخطا والعدو حثا ما اخذها كونه في الاصل غير قاصد للمسلم و
انما مطلوب قتل الكافر والنظر الى صورة الواقع فانه متعمد لقتله
وهو واجبه وينبغي ان يكون من بيت المال لانه للمصالح وهذا
من اهمها ولا بد في الجباية على المسلم اضراى واجب التخاذل
عن الحرب لكثير من التبعيت وهو التزول عليهم ليلا والقتال
قبل الزوال لاجل بعد لان اوليا السماء تنفع عند نزول
الضر وتقبل الرحمة وينبغي ان يكون بعد صلوة الظهر ولو لا

يكن الشرباء كايكبر العالم
كايروا بالاصحاب العامة
الارباب المسلمين

وذكره العلامة
الصغيرة

الى الامر بتركه وان يعترف المسلم بالدابة ولو وقفت به
 او اشرف على القتل ولو راي ذلك صلاحا زلت كما فعل
 جعفر بن محمد ونجى الجود وما دابة الكافر فلا ذرية في
 قتلها كما في كل فعل يؤدي الى الضعيف والظفر والمبارزة بالصفين
 من دون اذن الامام على اصح القولين وقيل يحرم ان منع
 منها ويجب عينا ان انتم بها شخصا معينا وكفاية ان احدهما
 جماعة يقوم بها واحد منهم ويجب اذنب اليها من غير ارجاء
 ويجب موازاة المسلم المقتول في المعركة دون الكافر فان شابه
 الكافر فليؤاثر بيش الكفاية صغيرا لما روي من فعل النبي
 صلعم في قتلى بلية وقال لا يكون ذلك الا في كرام الناس وقيل
 يجب دفن الجميع احتياطا وهو حسن والقرعة وجه واما
 الصلوة عليه فقيل تابعه للدفن وقيل يصلى على الجميع ويفرد
 المسلم بالينة وهو حسن **الفصل الثاني في ترك القتال**
 وترك القتال وجوب الامور **احدها** الايمان وهو الكلام
 وما في حكمه الدال على سلامة الكافر ونفسه والاحابة لسواله
 ذلك ومجمل من يجب جهاده وفاعله البالغ العاقل المختار و
 عقد ما دل عليه من لفظ وكناية واثارة مفهمة ولا يشترط كونه

في قوله
 في قوله

من الامام بل يجوز ولو من احاد المسلمين لاحاد الكفار و
 المراد بالاحاد العدد اليسير وهو هنا العشرة فادون اثنى
 العشرة والامام وانما هو في الجهة التي اذم فيها لليلد وما
 هو اعظم منه ولا احاد بطريق اولي وشرطه اي شرط جوازه
 ان يكون قبل الاسرا اذا وقع من الاحاد اما من الامام فيجوز
 بعده كما يجوز له المن عليه وعدم المسند وقيل وجوب المصلحة
 كاتالة الكافر ليرجع الاسلام وترقية الجند وترتيب
 امورهم وقتلهم ولينقل الامر منه الى دخول اذاهم فطلع
 على عودهم ولا يجوز مع المسند كما لو امن الحاسوس فادلا
 ينفذ وكذا من فيه مضرة حيث محتمل شرط الصحة بترك الكافر
 الى امانه كما لو دخل شبهة الايمان مثل ان يسمع لفظا فيفقد
 امانا او يصحب رفقة فيظنهم كافية او يقال له لا ندرك فيهم
 الاشارات ومثله الدخول بفارق اولي مع كلام الله **ثانيها**
 التزول على حكم الامام او من ينشأه الامام وله يترك شرائط
 المختار اذ لا على عصية المقتضية لاختيارها مع التراضي
 ولما يفتقر اليها من لا يشترط في الامام ذلك فيفقد حكمه
 كما اقر النبي صلعم بني قبيعة حين طلبوا التزول على حكم سعد بن

قوله
 قوله

معاذ فحكم فم يقل الرجل وسي الزلاري وغنيمة المال
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بما حكم الله تعالى من فوق سبعة
 اربعة وثمانين حكما ما لم يخالف الشرع بان يحكم بما اخطأ
 للمسلمين وما ينافي حكم الذمة لاهلها **الثالث والرابع**
 الاسلام وبنو النجدة ففي السلم الكافر حرم قتاله مطلقا حتى
 لو كان بعد الاسلام الموجب للتخيير من قتله وغيره او بعد حكم
 الحاكم عليه فكم عين بالقتل ولو كان بعد حكم الحاكم بقتله واخذ
 ماله وسي ذراريه سقط القتل وبقي البا وكذا اذا بذل الكفار
 ومن حكمه الجزية وما يعتبر معها من شرائط الذمة وكن
 دخوله في الجزية لان عندها لا يتم الا به فلا يحقق مدونه
الخامس المهادنة وهي المعاقدة من الامام او من نصبه
 لذلك مع من يجوز قتاله على ترك الحرب مدة معينة بغير
 وغيره بحسب ما يراه الامام قلده واكثرها عشر سنين فلا
 يجوز الزيادة عنها مطلقا كما يجوز اقل من اربعه اشهر لاجلها والحق
 جواز ما بينهما على حسب المصلحة وهي جارية مع المصلحة للمسلمين
 لقتلهم اوجبا اسلامهم مع الصبر والمحيصل بالاستظهار
 ثم مع الجواز قد يجب مع حاجة المسلمين اليها وقد يباح الجرد

هذا هو الوجه في حكمه
 في قتال الكافر
 في السلم الكافر
 في الجزية
 في المهادنة
 في قتال الكافر
 في السلم الكافر
 في الجزية
 في المهادنة

المصلحة التي لا تبلغ حد الحاجة ولو انتفت انتفت **الفصل**
الثالث في الغنيمة واصلها المالا المكتسب والملاذ هنا
 ما اخذت الغنيمة المجاهدة في سبل الغلبة لا باختلاف من سرقته
 فانه لاخذ ولا بخلاف اهله عنه بغير قتال فانه للامام و
 يملك للنساء والاطفال للبيعه وان كانت الحرب قائمة و
 الذكور البالغون يقتلون حتى ان اخذوا والحرب قائمة الا
 ان يسلموا فيسقط قتلهم ويخير الامام بين استرقاقهم حال الكفر
 والمن عليم والغدا وقبل تعيين المن عليم هذا عدم جواز اقامتهم
 حال الكفر فعلا في لا ينافي الاسترقاق وحيث يجوز قتلهم
 وفيه ان عدم استرقاقهم حال الكفر امانته ومعيه الى ما
 هو اعظم الاكرام فلا يلزم مثله بعد الاسلام ولان لا
 سلام لا ينافي الاسترقاق وحيث يجوز قتلهم تخير الامام
 تخيرية بين ضرب رقابهم وقطع ايديهم وارجلهم و
 تركهم حتى يموتوا ان اتفقوا والاجتز عليهم واخذوا
 بعد ان وضعت الحرب اوزارها اي انقائها من السلاح
 وغيره وهو كناية عن تقييدهم لقتلهم او تخير الامام فيهم
 تخير نظر ومصلحة بين المن عليم والغدا لانفسهم مال حلال

الاسلام

هذا هو الوجه في حكمه
 في قتال الكافر
 في السلم الكافر
 في الجزية
 في المهادنة

من المصلحة والاسترقاق حيا كانوا أم كاسيتين وحيث تعتبر
المصلحة لا يتحقق الخير الا مع اشتراك الثلاثة فيها على السواء
والاعتين الرابع واحد كان أم أكثر وحيث يختار العداوة
الاسترقاق عند ذلك في الغيبة كما دخل من استرقاها فيها
من النساء والأطفال ولو عجز الاسير الذي يجوز للامام
قتله عن المشي لم يجر قتله لانه لا يدرى ما حكم الامام فيه بالنسبة
الى نوع القتل ولان قتله الى الامام وان كان سباح الدم
في الجملة كالزاني المحض وح فان امكن حمله والترك للمجرو
لو بدد مسلم فقتله فلا قصاص ولا دية ولا كفارة وان لم
وكذا لو قتل من غير عجز ويعتبر البلوغ بالانبات لتعذر العلم
بغيره من العلم غالبا والا فلو اتفق العلم به يهاكفي وكذا يقبل
اقراره بالاحتلام كغيره ولو ادعى الاسير استجالاته بالدواء
فالا قرب القبول للشبهة العارضة للقتل وما لا ينقل ولا
يحول من اموال المشركين كالارض والمساكن والشجر لجميع المسلمين
سواء في ذلك المجاهدون وغيرهم والمنقول منها بعد الجعاب الى
يجعلها الامام للمصالح كالهدايا على طريق اموالهم ومالهم الغنية
من مؤنة حفظ ونقل وغيرها والرضخ والمراد به هنا العطا الذي

لا يبلغ سهم من يعطاه لو كان مستحقا للسهم كالمائة والخمسة والعبد
والكافر اذا عا ونوا فان الامام يعطيهم من الغنية بحسب
يراه من المصلحة بحسب حالهم والخمس ومقتضى الترتيب الذي
ان الرضخ مقدم عليه وهو احد الاقوال في المسئلة والاقوى ان
للمؤمن بعد الجعاب وقبل الرضخ وهو اختياره في البدوس وعطفه
هنا بالاول ولا ينافيه بناء على انه لا يدل على الترتيب والنقل
بالجريك واصل الزيادة والمراد هنا زيادة الامام لبعض الغنائم
على نصيبه شيئا من الغنية لمصلحة كدلالة امارته وسريته وتبعية
او حصن او تحبس حال غيرها مما فيه كفاية الكفار وما يصطفيه
الامام لنفسه من فرس فاره وجارية وسيف وخنجرها بحسب
ما يختار والتقييد بعدم الاحتجاف ساقط عندنا وقد قلنا
ويقى عليه تقديم السلب المشروط للقتال وهو ثياب الحديد
لخفف والانتحارب كدرع وسلاح ومركوب ورسج وطام
وسوار ومنطقة وخاتم ونفقة معه وجنيته يقامعه
لاحقيه مشدودة على الفرس بما فيها من الانتعة والدرهم
فاذا اخرج جميع ذلك يقيم الفاضل بين المقاتلة ومن حفظ
ليقاتل وان لم يقاتل حتى يهلك المذكور من الاولاد المقاتلين

دون غيرهم ممن حضرا لصحة او حجة كالسيطار والبقال
 والسائيس والحافظ اذا ارتقا نالوا المولد بعد الحيازة قبل
 القسمة وكذا الممدد الواصل اليهم ليقابل معهم فليدرك القتال
 ح اي حين اذ يكون وصوله بعد الحيازة قبل القسمة للفارس
 سهران في المشهور وقيل ثلاثه وللراجل ومثليين معه فوس
 سواء كان بلا جلام فليكن غير الفرس سهم ولذي الا فراس
 ان كثرت ثلاثه اسم ولو قاتلوا في السفن ولم يجتأحوا
 الى فراسهم لصديق الاسم وحصول الكلفة عليهم بها ولا يسهم
 وهو الذي يجتنب عن القتال ويخوف من لقاء الابطال ولو
 بالشبهات الواضحة والقرائن الواضحة فان مثل ذلك ينبغي ان
 الى الامام او الامير ان كان فيه صلاح لا اظهاره على الناس
 ولا المرجف وهو الذي يترك قوة المشركين ويكثرهم بحيث يوق
 الحذر لان الظاهر انه اخضع من الخذلان واذ الرهيم
 له فاولى ان لا يسهم لفرسه ولا للقم بفتح القاف وسكون القاف
 وهو الكبر للفرس والفرس بفتح الصاد المحمودة والراء وهو
 الذي لا يصل للركوب والضعيف والخطم بفتح الخاء وكسر الطاء
 وهو الذي يترك من اهزال الارزح بالراء المهملة ثم الراء الف

انما
 فتح على
 من

الهيم

ثم الحاء المهملة قال الجوهري هو الهالك في الامر وفي محلة
 ابن فارس رزع أعيا والمراد هنا الذي لا يقوى بصاحبه
 على القتال فخر على الاول واعيا على الثاني الكاين في الاربعة
 من الخيل وقيل يسهم الجميع لصديق الاسم وليس بعيد **الفصل الرابع**
في احكام البغاة من خرج على المعصوم من الائمة فهو باغ
 واحد كان كان بغير اذن الله واكثره كاهل الجبل وثنان يجب
 قتاله اذ انبأ اليه الامام حتى يفي اي يرجع الى طاعة الامام
 او يقتل وقتال الكفار في وجوب على الكفاية وجوب الثبات
 له وباقي الاحكام السالفه فذوالقبة كاصحاب الجبل وموت
 يخرج على جميعهم ويشيع مدبرهم ويقتل سيرهم وغيرهم كالخوارج
 يفرقون من غير ان يسبق لهم مدبر او يقتل لهم اسير ويخرج على
 جريح ولا يشي على نساء الفريقين ولا ذرايعهم في المشهور ولا
 يملك اموالهم التي لم يحوها العسكر اجماعا وان كانت مما ينقل
 ويحول ولا ما حواه العسكر اذ رجعوا الى طاعة الامام و
 انما الخلاف في قسمة اموالهم التي حوها العسكر مع اصرارهم
 والاهم عدم قسمة اموالهم مطلقا على يسيرهم عليه السلام
 في اهل البصرة فانه امر بدم اموالهم فاخذت تحت القيد فكانها

صاحب الماء فيها ولم يصير على اربابها والاكثر ومنهم المص في
 خسر الله وسر عاقبة كسمة الغنية على يد عاقبة
 المذكورة فانه قسمها اولها من المقامين ثم امر بها ولولا جوار
 لما فعلها ولا وظهر الحال ونحو الاخبار ان ردها على طريق المن
 لا الاستحقاق كما من النبي صلعم على كثير من المشركين بل من بعض
 الاصحاب الى جوار ان سرقاهم لمفهوم قوله مننت على اهل البصرة
 كما من النبي صلعم على اهل مكة وقد كان له صلى الله عليه وسلم في هذا الامر
 وهو شاذ **الفصل الخامس في الامس بالمعروف** وهو الحول
 على الطاعة قولاً او فعلاً **والنهي عن المنكر** وهو المنع من فعل المعاصي
 قولاً او فعلاً وهما واجبان عقلاً في اصح القولين وتقتل لاجل
 اما الاول فلا تنما لطف وهو واجب على مفتحي قواعد العدل
 ولا يلزم من ذلك وجوبهما على التبع لال لازم منه خلاف الواقع
 ان قام به او لاختلاف الحكمة تعالى ان لم يتم لاستلزام القيام به
 على هذا الوجه لاجل المتع في التكليف ويجوز اختلاف الواجب
 باختلاف محال خصوصاً مع ظهور المانع فيكون الواجب في حقه
 تعالى لا نداء والنحو في باب مخالفة ليل اجل التكليف وقد فعل
 واما الثاني فيكثر في الكتاب والسنة كقولهم ولكن منكم متبعون

هذا هو الوجه في الامس بالمعروف والنهي عن المنكر
 وهو ما يقتضيه العقل والشرع

الخير ويا مرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقوله صلى الله
 عليه والملتزم بالمعروف والملتزم عن المنكر وليس لغير الله
 شريك على خياركم في عواخيركم فلا يستجاب لهم من طريق
 البيت عليهم فيه ما يتقصد الظهور فليقف عليه من ارادة في الكافي
 وغيره ووجوبهما على الكفاية في احوال القولين بلاية الشا
 ولان الغرض شرعاً وقوع المعروف وتراجع المنكر من غير اعتبار
 معين فاذا حصل ارتفع وهو معنى الكفاية والاستدلال على
 كونه عينا بالعبارة كقاف للتوفيق ولان الواجب لكل مخاطب به
 جميع المكلفين كالعيني وانما يقطع عن البعض بقيام البعض فجاز
 خطاب الجميع به ولا شبهة على القولين في سقوط الوجوب بعد
 المطلوب لفتق شرط الذي منه صدر العاصي وانما تختلف فائدة
 القولين في وجوب قيام الكل بر قبل حصول الغرض وان قام به
 من قبل الكفاية وعدمه ويستحب الاجر بالمندوب والنوع عن
 وتبين ان في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لهما وجهان
 للجملة لاجل عا وهذان غير واجبين فلذا اوردوا عنهما وان
 لتكلف دخول المندوب في المعروف لكونه الفعل الحسن المشتمل
 على وصف زائد على حسنه من غير اعتبار المنع من التقيض اما التي

من غير اعتبار
 من غير اعتبار

كان انما على ما لا بد من ان يكون
 وقابل من وجوبه بالشرعية الامام فصدق
 انفق الكل على وجوبه في الجملة

هذا هو الوجه في كون
الاعتراض من جنس
الاعتراض من جنس
الاعتراض من جنس

عن المكروه فلا يدخل في احدهما اما المعروف فظاهر ولما
المتكسر فانه الفعل القبيح الذي عرف فاعلة فجه او دل عليه
والمكروه ليس بقبيح وانما يجبان مع علم الامر والناهي المعروف
والمكسر جاليليا يامر عنكراويني عن معروف والمراد العلم
هنا المعنى الاعم ليشمل الدليل الظني المنصور عليه شرعا وامر
الفاعل والتارك فلو علم منه الافلاح والندم سقط الوجوب
بل حرم والكفى المص في المدوس وجماعة في السقوط بظهور
امانة الندم والامن الضرر على المباشر او على بعض المؤمنين
نفسا او مالا او عرضا فبدون حريم ايضا على الاقوى ويجوز
التأثير ما لا يكون التأثير عند متمتع بل ممكنا على
يظهر له من حاله وهذا يقتضيه الوجوب ما لم يعلم عدم التأثير
وان ظن عدمه لان التجويز قائم مع الظن وهو حسن اذ لا
يتثبت على فعله ضرر فان نجيع والافتقار في فرضه اذ الفرض
اشفاء الضرر والكفى في سقوطه بعض الاحكام في سقوطه بظن
العدم وليس بجديد وهذا بخلاف الشرط السابق فانه يكفي
سقوط ظنه لان الضرر المستوقع للآخر منه يكفي فيه ظنه ومع
ذلك فالمرتع مع فقد هذا الشرط الوجوب دور الجواز بخلاف

هذا هو الوجه في كون
الاعتراض من جنس
الاعتراض من جنس

السابق ثم يتجه المباشرة في الانكار فيستدعي باظهار الكراهية
والاعراض عن التركيب منه جافيد فان مراد بكثرة ثم القول للذين ان
ليخرج الاعراض ثم الغليظ ان لم يؤيد الذين منه جاف في الغليظ ايضا
ثم الضرب ان لم يؤيد الكلام الغليظ مطلقا ويتدرج في الضرب
ايضا على حسب ما يقتضيه المصلحة ويناسب مقام الفعل بحيث
يكون الغرض تحصيل الفرض وفي التدرج المخرج والقتل حيث
لا يؤيد الضرب ولا غير من المراتب قولان احدهما الجواز ذهب اليه
المرتضى وتبعه العلامة في كثير من كتبه لعموم الامر واطلاقها
وهو يتم في المخرج دون القتل لغوات معنى الامر والقي معه اذ الغرض
ان كتاب المأمورين والظن في شرط تجويز التأثير وهما شيان معه
واستقر في الدوس في توفيقهما الى الامام وهو حسن في
القتل خاصة وجب الانكار بالقلب وهو ان يوجد فيه الكفر
المعروف وكراهة المتكسر على كل حال سواء اجتمعت للشرائط
ام لا سواء امر او نهي غير من المراتب لان الانكار القاطع هنا
للمفسد يقتضيه الايمان والحقيقة مستدرة ومع ذلك لا يدخل في
قصة الامر والقي ولما هو حكم يختص بمن اطاع على ما يخالف الشرع
باجاد الوجوب عليه من الاعتقاد في ذلك وقد يجوز كثير من الاحكام

هذا هو الوجه في كون
الاعتراض من جنس
الاعتراض من جنس
الاعتراض من جنس

في جعل هذا القسم من مراتب الامر والنهي ويجوز للفقهاء حالة
 الغيبة اقامة الحدود مع الامن من الضرر على انفسهم وغيرهم من
 المؤمنين وكذا يجوز لهم الحكم بين الناس واشباط الحقوق بالبينه
 واليمين ويضربها مع اتصافهم بصفا المقتضى وهي الايمان
 والعدالة ومعرفة الاحكام الشرعية الفرعية بالدليل
 التفصيلي والقعدة على رد الفروع من الاحكام الى الامور
 القواعد الكلية التي هي ادلة الاحكام ومعرفة الحكم بالدليل
 يفرض عن هذا الاستلزام له وذكر تأكيد المولد بالاحكام
 العموم بمعنى اليقين لغيرها بالدليل ان لم يجوز تخير الاجتهاد
 والاحكام المتعلقة بما يحتاج اليه من الفتوى والحكم ان
 جوازها ومذهب المص جوازها وهو فتوى ويجب على الناس
 الترفع اليهم فيما يحتاجون اليه من الاحكام فيعصى مؤثر
 المخالف وينسحق ويجب عليهم ذلك مع قيام الرد عليهم
 كالرد على نيتهم وائمتهم وعلى الله نعم وهو على حد الكفر بالله
 على ما ورد في الخبر وقد فهم من تجوز ذلك للفقهاء المستدلين
 عدم جواز لغيرهم من المتأخرين ولهذا المفهوم صرح المص
 وغير قاطعين به من غير نقلا خلافي ذلك سواء قلنا جوام

ميتا لم يجوز لمقلد الفقيه المحيى نقل الاحكام الى غيره وذلك لا
 بعدا من اكمال الحكم فيتمتع مطلقا للاجماع على اشتراط اهلية الفتوى
 في الحاكم حال حضوره لا امام وغيبته ويجوز للزوج اقامته للحد
 على زوجته دولما وسعة مد بحولها وبغيره حريرا وعبد
 او بالتقريب والوالد على ولد وان نزل والسيد على عبد بل فقيه
 مطلقا فيجتمع على الامة ذات الارب المروجة ولاية الثلاثة
 سواء في ذلك الجلد والرحم والقطع كل ذلك مع العلم بحجبه
 مشاهدة او اقرا من اهله لا لانيته فانها من وظائف الحاكم
 وقيل يكفي كونها مما يشهد به ذلك عند الحاكم وهذا الحكم
 في المولى مشهور بين الاصحاب لم يخالف فيه الا الشاذ
 واما الاخران فذكره الشيخ رحمه الله وتبعه جماعة منهم المص
 ودليله غير واضح واصالة المنع تقتضي العدم نعم لو كان المتوفى
 فقيما فلا شبهة في الجواز ويظهر من المخ ان موضع
 النزاع معه لا بدوين ولو اضطره السلطان الى اقامة
 حدا وتصاص فلما اواضطره الى الحكم فخالف المشروع
 حاز لما كان الضرورة الا القتل فلا تقيته فيه ويدخل
 في الجواز الجرح لان المولى له لا تقيته في قتل النفوس فهو

في جواز قتل النفوس في الجوارح
 في جواز قتل النفوس في الجوارح
 في جواز قتل النفوس في الجوارح

خارج والحكمة الشيخ بالقتل مدعيًا أنه لا تقيّة في الدماء وفيه
كتاب الكفارات وهي تنقسم إلى مئة كعبه بعض
كفارات الحج ولرب يدكرها ما كفنا بما سبق وإلى مرتبة وخيرة
وما جمعت الوصفين وكفارة جمع فالمرتبة ثلاث كفارة
الظهار وقيل الخطأ وخصاً لها المرتبة خصاً لكفارة ^{بظن} الظاهر
في شهر رمضان العتق أو لا فالشهران مع تعدد العتق في
لستون أي طعام الستين أو بعتد الصيام والثالثة كفارة
من افطر في قضاء شهر رمضان بعد الزوال وهي طعام عشرة
مساكين ثم صيام ثلاثاً أيام مع العجز عن الاطعام والحجيرة
كفارة شهر رمضان في جود القواين وكفارة خلف اللذو
العهدان جعلناهما كفارة رمضان كما هو اصح الاقوال
رواية وفي كفارة خراء الصيد وهو الثلث الأول من الثلاثة
الأول ما ذكر في الكفارات لا مطلق خراءه خلاف في أنه
مرتبة وأخير المصاخر فيما سبق الترتيب وهو أقوى وفي
الخلاف على دلالة ظاهر الآية العاطفة للفنائ وأدال على
التخيير ودلالة الخبر على أن ما في القرآن بأوفى وعلى التخيير وعلى
روى نصاً من أنها على الترتيب وهو مقدم والتي جمعت الوصفين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳

This image shows a page from a handwritten manuscript in Arabic script. The text is written in a dense, cursive style, typical of classical Arabic calligraphy. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The script is highly stylized and fluid, with many ligatures and variations in line thickness. The text is arranged in several horizontal lines, filling most of the page. There are some marginalia or smaller lines of text at the top and bottom. The overall appearance is that of a historical document, possibly a letter or a page from a book.

كفارة اليامين وهي اطعام عشرة مساكين او تسوية او تحرير
رقبة غير بين الثلاث فان عجز فسيام ثلاثة ايام وكفارة الجمع
لقتل المؤمن عدا ظلم او هي عنق رقبة وسيام شهرين متتابعين
واطعام ستين مسكينا وقد تقدم ان الاضطرار في شهر رمضان
على حرمان مطلقا يوجبها اليه فهذا جملة الاقسام وقبيلها النوع
اختلف في كفارتها ابتغها بما فقالوا لخالف البلاء من الله
ورسوله وسلم والائمة عليهم السلام على الاجتماع والافتراق اياهم
صادقا كان ام كاذبا وفي الخبر انه يؤاخذك منهم صادقا وكاذبا
واختلف في وجوب الكفارة به مطلقا او مع الحث فقول المصنف
قولين من غير ترجيح وكذا في المدونة وهو انه يكفر كفارة بظهار
فان عجز فكفارة يمينين على قول الشيخ رحمه الله في النهاية
وجامعة ولم توقف على مستند وظاهرهم وجوب ذلك مع الحث
وعدمه ومع الصدق والكذب وفي توقيع العسكري م الى
محمد بن الحسن الصفا الذي رواه محمد بن يحيى في الصحيح انه لخث
^{في} نظم فقرة مساكين لكل مسكين عدد ويستغفر الله تعالى والعمل
بعضونها حسن لعدم المعارض مع صحة الرواية وكونها مأكنة
ونادرة لا يتقدح مع ما ذكرناه وهو اختيار العلامة في

سوره کافران و احصایا کفران و مشرک و غیره
 و تحقیق حال البیرون از او و هرگاه عاریت
 کوه و در و صوم و انجمن سلطان
 قتل از کوه و صوم و انجمن سلطان
 و تحقیق حال البیرون از او و هرگاه عاریت
 کوه و در و صوم و انجمن سلطان
 قتل از کوه و صوم و انجمن سلطان

سکونت

المخ وذهب جماعة الى عدم وجوب كفارة مطلقا لعدم
 اليقين ^{في كونها كفارة} الخلف الابان ^{في كونها كفارة} والتقوى ^{في كونها كفارة} على الخيرية مطلقا وفي
 جزالة شعرها في المصائب كفارة ^{في كونها كفارة} ظاهرا على اختاره هنا
 وقبله العلامة في بعض كتبه وابن ابي ليس ولم يفت على ما
 وقبل كبر مخيرة ذهب اليه الشيخ في النهاية استنادا الى رواية
 ضعيفة وفي الدرر وسنن القول للثاني الى الشيخ ولم يذكر الاول
 والا قوى عدم الكفارة مطلقا لامالة البراءة نعم يستحب لصحة
 الرواية لادلة السنن ولا فرق في المصائب بين القرب وغير
 للاطلاق وهل يفرق بين الكل والبعض ظاهر رواية اعتبار الكل
 لافان الجمع المعروف والمضاف للعموم واستقر في الدرر
 عدم الفرق لصديق الشعر وشعرها عرفا بالبعض وكذا
 الاشكال في الحاق الخلق والاحراق بالجز من مساواة له في
 المعنى واختاره في الدرر وسنن عدم النص واصالة البراءة
 وبطلان القياس وعدم العلم بالحكمة الموجبة للاطلاق
 وكذا في الحاق جز في غير المصائب به من عدم النص والتمسك
 الاولوية وهي ممنوعة وفي تغاضي تنف شعرها اوخذ
 وجهها او شق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته كفارة

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

يمين على قول الأكثر ومنهم المص في الدرر وسنن ما بين غير
 نقل خلاف وكذا العلامة في كثير من كتبه ونسبها الى القول
 يشعر بوقفة فيه وهو المناسب لان مستند الرواية التي دلت
 على الحكم السابق والم اعترف بضعفها في الدرر وسنن وليس بين
 المسائلين فولا تحقق الخلاف في الاولى دون هذه والكلام
 في تنف بعض الشعر كما سبق ولا فرق بين الولد الصلب وولد الولد
 وان نزل ذكر او انثى لذكر وفي ولد الانثى قولان احدها عدم
 الحقوق ولا في الزوجة بين الدائم والمستمتع بها والمطلقة حية
 زوجة ولا يلحق بها الإمة وان كانت تتر او ام ولد يتر
 في الخدين لادما كما صحت به الرواية والطلاق لاكثر وصرح
 جماعة منهم العلامة في التحرير بعدم الاشتراط والمعتبر
 سماء فلا يشترط استيعاب الوجه ولا شق جميع الخلد
 ولا يلحق به خدش غير الوجه ولا دمي ولا الطمخ جدا ويعتبر
 في الثوب سماء عرفا ولا فرق فيه بين الملبوس وغيره
 ولا بين شق ملبوسا ومنزوعا ولا بين استيعاب الشق
 وعدمه ولا كفارة بشق على غير الولد والزوجة واجازه
 جماعة على الاب والابن لما نقل من شق بعض الانبياء

والأئمة عليهم السلام فيهما ولا في تنقل المرأة على الميت مطلقا
 ان حرم وقيل من تزوج امرأة في عدتها فادفنها وكفر بحسنة
 اصوع دقيقا نسب ذلك الى القول متوقفا فيه وخبره في
 الدرر ومن مستند رواية ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 مع تسليم سندها لا يخرج فيها بالوجوب فالقول بالاستحباب
 اوجه وفي الرواية يصرح بالعالم والمطلق الاكثر ولا يخفى في
 لفظ الكفارة على اختصاصها بالعالم ولا فرق في القعدة بين
 الرجعية والباين وعدة الوفاة وغيرها وفي حكمها ذات
 البعل وهو مصرح في الرواية ولا ينال المدخول بها وغيرها
 الدقيق في الرواية والفقوى مطلقا وبما قيل باختصاصه
 بنوع يجوز اخرج كفارة وهو دقيق الخطبة والشعر ومن
 نام عن صلوة العشاء تجوز نصف الليل اصح مما ظاهر
 كون ذلك على وجه الوجوب لا مقتضى الامر وفي الدرر
 نسب القول الى الشيخ وجعل الرواية به مقطوعة وخفا
 استحبابا قوي ولا فرق بين انام كذلك عمدا وسهوا وفي
 الحاق السكون بركونه ضعيف وكذا من يتركها او نسيه من
 غير نوم ولا يخطئ ناسيها فطحا ولو افسط ذلك اليوم ففي وجوب

في رواية اخرى
 ان من نسي صلاة العشاء
 لم يكره له ان يتركها
 حتى ياتي بها

الكفارة من حيث يقينه على القول بوجوبه أو لانه على كفارة
 فلا كفارة من تركها وسحبان اجودها الثاني ولو سافر فيه مطلقا
 افسطه وقضاها وكذا لو مرض او حاض المرأة او وافق العبد وليام
 الفشيق مع احتمال سقوطه ولو سافر في صوما متعينا فلا خلا
 مع احتمال قضاءه وكفارة ضرب العبد فوق الحد الذي عليه
 بسبب ما فعله من الذنب او مطلقا عنه متعينا عند الاكثر
 وقيل وجوبا وتردد المصنف الدوس مقتضا على نقل الخلاف
 وقيل المعبر عنه وزحل لانه المتيقن والمتبادر عند الاطلاق
 ولو قتل وكفارة تغير وكفارة الايالة كفارة يمين لا يمين
 خاص ويتعين العتق في الرتبة بوجود الرتبة ملكا او سبيبا
 كما لو ملك الثمن ووجد الماذا له زيادة على اده وثيا لللا
 بحاله وخادمه اللاتيقي بالاحتاج وقوت يوم وليلة له و
 لعياله الواجب النفقة وفادينه وان لم يطالب به نعم لو تكلف
 الغادم العتق اجزاء لا مع مطالبة الديان للنق عن العتق
 ح وهو عبادة والعمر بالعتق عند العتق لا الوجوب بشرط
 فيها الاسلام وهو لا قرار بالشهادين مطلقا على الاقوى
 وهو المراد من الايمان المطلوب في الاية ولا يشترط الايمان

في انفسهم لم يرضوا بالحكم او وافق العبد
 ودينهم انفسهم في الدور كمن يخطئ
 اليهم ان لا ان السوط في اليد كمن يخطئ
 بالخطي بالصدق فيقول ان لم يخطئ
 في عليه سكتان

يقين

ضياء
 من الكفارة

الخاص وهو الولاء على الاظهر وطفل احد المسلمين بحكمه واسلامه
 الآخر من بلا شاة واسلام المسي بالغا بالتهاديدين وقوله
 بانفراد المسلم بعند المص وجماعة ولدانها بهما بعد البلوغ و
 يتبعه الناس على القول وفي تحققة بالولادة من المسلم وجمان
 من اثباته شرعا وتولد منه حقيقة فلا يقصر عن كس
 والاول اقوى والسلامة من العيوب الموجبة للعق
 ها العصى والاقعاد والنجاس والتكيد الصادر عن ولادة
 وهو ان يفعل به فعلا فليعلم بان ينجذ عنه او يقطع ذنبه
 ونحوه لا يقتضيه حصول هذه الاسباب على المشهور فلا
 يتصور ابتاع العتق عليه ثانيا ولا يشترط سلامته من غيرها
 من العيوب فخرى الاعور والاعمى والاقرب والخصي والام
 ومقطوع احد الاذنين والبيدين ولو مع احد الرجلين
 والمريض وان مات في مرضه والهرم والعاجز عن تحصيل
 كفايته من تشبث الحرية مع بقاء على الملك كالمديون
 الولدان لم يخرج بها لحواله تحيل عتقها وفي اجزاء المكاتب
 الذي لم يخرج منه شيء قولان واخرى لا يخرج من بقة دون
 للمرهون الامع اجازة المرتضين والمنذور عتقه والصدقة

في المص
 في المص
 في المص

في المص
 في المص
 في المص

في المص
 في المص
 في المص

به وان كان مولغا بشرط يحصل بعد على قول رجل المص في
 الدروس والخارجين العوض فلو اعتقه وشرط عليه عوضا
 لم يقع من الكفارة لعدم تحض القرية وفي افتاء قبل النظر
 وقطع المص لا بد من وقوعه وكذا لو قال له غيره ما عتقك عن
 كفارة ذلك ولك على كذا واخر في المص ما بعد وقوع العتق
 مطلقا نعم لو امره بقتله عن الامر بعوض او غير اجزا والنية هنا
 من الوكيل ولا بد من ملكه باشقا الى ملك الامر ولو لحظت لقول
 صلح لا عتق الا في ملك وفي كونه هنا قبل العتق وعند الشروع فيه
 او بعد وقوع الصيغة ثم يعق او يكون العتق كاشفا عن ملكه
 بالامر وجهه والوجه انقاله بالامر المقتضى بالعتق والنية
 المشتملة على قصد الفعل على وجه مقتريا والمقارنة للصيغة
 والعيين للسبب الذي يفرغه سواء تعددت الكفارة في
 فتمت ام لا وسواء تغاير المجلس ام لا كما يقتضيه الاطلاق
 وصرح به في الدرر ووجهه ان الكفارة اسم مشترك بين
 افراد مختلفة والمأمور به انما يختص بميزة عن غير مما
 يشترك ويشكل بانه مع اتحادها في ذمته لا اشراك في جري
 نيته عما في ذمته من الكفارة لا في غير فليس ما موراه بل ولا

سئلنا به

علم
 علم
 علم

يتصور وقوعه منه في تلك الحالة شرعا فلا وجه للاختراعه
 كالقصر والتمام في غير موضع التخيير والاقوى ان المتعدد في ذاته
 مع التقادير سببه كافتار يومين من شهر رمضان وخلف
 نذرين كذلك نعم لو اختلفت اسبابه توجب ذلك التحصيل التخيير
 ان اتفق مقدار الكفارة وقيل لا ينقضي اليه مطلقا وعلى ما
 اخترناه ولو اطلق برئت ذمته من واحدة لا يعينها فتعين
 في الباقي الاطلاق سواء كان يعقوب لم يفرغ من الخضال الخيرة
 او المرتبة على تقدير الخيرة ولو شك في نوع ما في ذمته اجزاء
 الاطلاق عن الكفارة على التلطين كالحزب العتق عما في ذمته
 لو شك بين كفارة ونذر ولا يجري ذلك في الاطلاق كالاخري
 العتق مطلقا ولا يثبت الوجوب ومع العجز عن العتق في
 المرتبة يصوم شهرين متتابعين هلايين كان نقصا ان
 ابتداء من اوله ولو ابتداء من اثنائه اكل ما بقي منه تلتين بعد
 الثاني واجزاء الهلال في الثاني ولو اقرهنا على شهر يوم
 تعين العتق فيهما والمراد بالتتابع ان لا يقطعها ولو في
 شهر ويوم بالاftار اختيارا ولو بمسوخة كالسفر ولا
 يقطع غير كالحيض والمرض والسفر الفرضي والواجب بل

انما هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين

انما هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين

يبنى على ما مضى عندنا والاعتد على الفور هذا اذا لم يجد السفر
 اما لو علم بقبول الشرع لم يعد للقدرة على التتابع في غيره كالعلم
 بدخول العيد بخلاف الحيض لزمومه في الطبيعة عادة والتخيير
 سن الياس تعزير بالواجب والضرار بالمكلف ويجب فيه التنية
 والتعين كالعتق وما اعتبر في ذمته ولو فيها الابلاج بها الى
 الزوال فان استمر اليه لم يقطع التتابع على الاقوى ومع
 العجز عن الصيام يطعم ستين مسكينا فيما يجب فيه ذلك لكفارة
 شهر رمضان وقيل للمطأ والظهار والتذلل في مطلق المرتبة فانه
 في كفارة افطار قضاء رمضان وكفارة اليمين اطعام عشرة و
 اطلاق الحكم انما لا يعلل ما علم اما اشباها في كلمة واحدة او تسليم مد
 كل واحد على اصح القولين فتوى وسندا وقيل مدان مطلقا
 وقيل مع القدرة ونيسا وفي التسليم الصغير والكبير من حيث
 القدرة وان كان الواجب في الصغير تسليم الولي وكذا في الا
 شباع ان اجتمعوا ولو اقره الصغير احتسب الاثنان بواحد
 ولا يتوقف على اذن الولي ولا فرق بين كل الصغير والكبير
 ودونه لاطلاق النص وتقدمه والظاهر ان المراد به
 بالصغير غير البالغ مع احتمال الرجوع فيه الى العرف ولو تعدد

عشر الكفارة
 وقيل هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين

انما هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين

انما هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين
 وقيل هو من الشهرين

العدد في البلد وجب النقل الى غيره مع الامكان فان تغذر
 على الموجودين في الايام بحسب المختلف والمراد بالمسكين هنا
 من لا يقدر على تحصيل قوة سنة فعلا وقوة فيشمل الفقير
 ولا يدخل الغارم وان استوعب دينه ماله ويعتبر في الايمان
 وعدم وجوب نفقة على المعطى اما على غيره ففي غنى مع ذلك
 المنفق والافلا والطعام سماه الحنطة والشعير وديقهما
 وخبزها وما يغلب على قوت البلد ويخزي التمر والزبيب مطلقا
 يعتبر كونه سليما من العيب والمزج بغيره فلا يخزي المسوس والتمزج
 بزوان وتزاي غير معتادين والنية متعاقبة للتسليم الى المستحق او
 وكيله وولييه او بعدة صولته اليه قبل التلافا ونقله عن ملكه
 او للشروع في الاكل فلو اجتمعوا فيه ففي الاكتفاء بشروع واحد
 او وجوب تغذها مع اختلاف قيم فيه وجمان ولذا كما
 الفقير قروب في الاصح والمعتبر سماه من ازار ولاء وسراويل
 وقميص ولو غسلا اذ لم يخزق او يشفق تحبا بحيث لا
 ينتفع به الا قليلا وفاقا للدرس وجنسه القطن والكمان
 والصوف والحرير المتمتع ولغا الصل للنساء وغير البالغين دون
 الرجال ولحنا والفر والجلد المعتاد لبعه والقبب والشعر ذلك

انشأه
 من شانه و...

وبكفي ما يسمى ثوبا للصغير وان كانوا من ذرية ولا يتكرر على الموجد
 ولو تغذر العدد مطلقا لعدم النص مع احتمال وكل من وجب صوم
 شهرين متتابعين فخرج عن صومها الجمع صام ثمانية عشر يوما
 ان قدر على صوم ازيد منها فان خرج عن صوم الثمانية عشر اجمع تصدق
 عن كل يوم من الثمانية عشر بمدين طعام وقيل عن السنين ويضعف
 بقوط حكمها قبل ذلك وكونه خلاف للبتارة وعدم صحته في الكفاية
 الخيرة لان القادر على الطعام السنين يحل اصلا لا بدلا بل لا يخير
 الثمانية عشر مع قدرته على الطعام السنين لانها بدلا اضطراري وهو
 بدلا اختياري فان خرج عن الطعام القدر المذكور وان قدر على بعضه
 استغفر الله نعم ولو مرة بنية الكفاية **كتاب النذر وتواضع**
 من العهد واليمين وشرط النذر الكمال بالبلوغ والعقل والا
 خيار والقصد الى مدلول الصيغة والاسلام والحرية فلا يفقد
 نذر الصبي والمجنون مطلقا ولا المكره ولا غير القاصد كوقع
 صغيرة عابثا ولا عابا وسكرانا وعاصيا غصبا ورفع قصد
 اليه ولا الكافر مطلقا تغذر القرية على وجهها منه وان استحب
 له الوفاء به لو اسلم ولا نذر المملوك الا ان يخير المالك قبل القاع
 صيغته او بعد على المختار عند المصل وتزول الرقة قبل الل

ان والمانع واللاقوى وقومهم يدعون الاذن باطلا لئلا يهتبه
 في الجرح لعل على نفى الصحة لانه اقرب المحاذات الى الحقيقة بحيث لا يرد
 فيها وعموم الامر بالوفاء بالنذر مخصوص بنذر المذكور كما
 دل عليه الخبر لا ينفذ مع التهي واذن الزوج كاذن السيد واعتبا
 توقف عليهما سابقا لوجوبها قبل الحمل وان تعاقب الزوجية قبله
 لم يكن توقف نذر الولد على اذن الوالد لعدم النص المدال عليه
 وانما ورد في الميراث فيبقى على صالة الصحة وفي الدرر من الحق بها
 لا مطلق الميراث في الاخبار على النذر بقول الكاظم لما سئل عن
 جارية حلفت منها ميمون فقال الله على ان لا اسمها فقال نعم لله
 بنذر ك ولا مطلق وان كان من كلام السائل الا ان تقر الميمون
 له عليه كلفظ سر والتساوي في المعنى وعلى هذا الوجه اختصاص
 الحكم بالولد لا يوجب الزوجة مثلا لانهما في الدليل نفيًا وإثباتًا
 اما المملوك فيمكن اختصاصه بسبب الجرح عليه والعلامة اقصر عليه
 هنا وهو انبى والحقوق ترك بينه وبين الزوجة في الحكم كما هنا
 وترك الولد وليس بوجه والصيغة ان كان كذا فلله على كذا
 هذه صيغة النذر المتفق عليه بواسطة الشرط ويستفاد من
 الصيغة ان القرية المعبرة في النذر جاعلة لا يشترط كونها غا

قوله لا ينفذ مع التهي
 قوله نذر المذكور
 قوله نذر المذكور

قوله لا ينفذ مع التهي
 قوله نذر المذكور
 قوله نذر المذكور

قوله لا ينفذ مع التهي
 قوله نذر المذكور
 قوله نذر المذكور

للفعل كغير من العبادات بل يكفي تقصير الصيغة لها وهو ما حو
 بقوله الله على وان لم يتبعها بعد ذلك بقوله فترى الى انقائه ونحو
 وهذا صريح في الدرر من وجوب اقرب وهو الاقرب ومن لا ينفذ
 بذلك ينظر الى ان القرية غاية الفعل فلا بد من الدلالة عليها وكونها غا
 للصيغة والشرط مغاير للشرط ويضعف بان القرية كافية بقصد الفعل
 لله في غيره كما اشرناه وهو ما حاصل والتعليل لازم والمعاينة تتحقق
 لان الصيغة يدعيها ان كان كذا فلي كذا فان الاصل في النذر الوعد بشرط
 فتكون اضافة الله خارجة وضابط ايضا بط النذر والمرد منه المنذر
 وهو الملتزم بصيغة النذر ان يكون طاعة ولجبا كان او مندوبا او مباحا
 واجبا في الدين والدنيا فلو كان متساوي الطرفين او مكرها او
 حلما التزم فعلا لما لم يتعد وهو في الاخيرين وفاؤ في
 المتساوي قولان فظاهر هنا بطلانه وفي الدرر من حج
 صحته وهو احول هذا اذا لم يشتمل على شرط ولا نفيًا اشرناه
 كونه طاعة لا غير وفي الدرر من ساوى بينهما في صحة المباح
 الراجح والمتساوى والمشهور ما هنا مقدور الناذر بمعنى
 صلاحية تعلق قدرته بعادة في الوقت المضروب له فلا
 اوقع فان كان وقته معينًا اعتبرت فيه وان كان مطلقا

فالمرء اعتبر بذلك مع كون المتبادر للقدرة الفعلية لانها
غير مرادة لهم كما صرحوا بكثير الحكم بان من هذا الوجه وهو عاجز
عنه بالفعل لكنه يرجح القدره فيعتقد نذره ويتوقفها في الوقت
فان خرج وهو عاجز بطل وكذا لو نذر الصدقة بمال وهو فقير او
نذر بطل الايض الصوم مطلقا او في وقت يمكن فعله فيه بعد الطهارة
وغير ذلك وانما اخرجوا بالقياس المتعارضة عادة كذا الصعود الى
السماء او قتلا كالكون في غير حيزه والجمع بين الصديقين وشركا كما
لا عكاف جنبا مع القدره على الفصل وهذا القسم يمكن دخوله في
كونه طاعة او مباحا يخرج مباحا وبها والاقرب باحتجاج اللفظ فلا
يكفي الضميمة في اعتقاده وان استحب الوفاء به لا يبرهن قبيل الاسباب
ولا اصل فيها اللفظ الكاشف عما في الضمير ولا نذر والاصل في
بشرطه او بدونه والوجه لفظي والاصل عدم النقل وذهب جماعة
منهم الشيخان الى عدم اشتراط اللفظ وجوم الادلة ولحق
صلح انما الاعمال بالنية وانما لكل امرئ انوى وانما الحصر بالاسبابية
فقد علم على صمد السببية فيها واللفظ انما اعتبر في العقوبة
ليكون دالا على الاعلام بما في الضمير والعقد هنا مع الله
العالم بالسرائر وتزدد المص في الدروس والعلامة في المخ

بشرطه او بدونه

رجح في غيره الاول وكذلك الاقرب باعتقاد التبرع به من غير شرط
لما مر من الاصل والادلة المتبادرة وتولد بعض اصل اللغة انه قد
لشرط والاصل عدم النقل معارض بنقله انه بغير شرط ايتم ويتوقف
المص في الدروس في الصحة اقوى ولا بد من كون الجزاء طاعة ان كان
نذرا مجازا بان يجعله احد العبادات المعلومة فلو كان مرجوحا
او مباحا لم يفتقد لقول الصادق ع في جزاء المصباح الكفا ليس
النذر بشي حتى يسمى شيئا تنصيا ما او صدقة او هديا او حجا
الا ان هذا الخبر يشمل المبرع به من غير شرط والمص في قوله
اطلاق الاكثر بشرطه كونه طاعة وفي الدروس استغنى في الشرط
لجزاء جواز نقلهما بالمباح حجة بالخبر السابق في بيع الجارية والبيع
مباح لان يقترن بعوارض مرجحة وكون الشرط وهو معلق بالمستمر
به طرية سائغا سواء كان راجعا لم مباحا ان قصد بالجزاء الشكر لقوله
ان يحث او ذقت ولذا او ملكت كذا فله على كذا من ابواب
الطاعة وان قصد الزجر عن فعله اشترط كونه معصية او
مباحا راجحا فيه المنع كقوله ان زينت او بعت داري مع
مرجوحته فله على كذا ولو قصد في الاول الزجر وقولنا
الشكر لنعقد للمثالك واحدا فاما الفارق القصد والمكرو

الذي يدل على ان النذر في المصباح هو الذي يبرك
بشرطه او بدونه

بشرطه او بدونه

كالمباح المروج وان لم يكن فكان عليه ان يذكر ولو اتفق القيد
 في القسمين لم ينعقد لعقد الشرايط ثم الشرط ان كان من فعل النافذ
 فاعتبار كونها سابقا واضح وان كان من فعل الله كالولد العاقبة في
 اطلاق الوصف عليه يجوز في الدروس اعتبار صلاحية لتعلق الشكر
 به وهو حسن والعهد كالنذر في جميع هذه الشرايط والاحكام وهو
 عاهدت الله او على عهد الله ان افعل كذا او تركه او لم افعل كذا
 او تركه او زدت كذا فعلى كذا على الوجه المفصل في الاقسام و
 الخلاف في اعتقاده بالغير ومجردا عن الشرط مثل والمين وهو اللطف
 بالله اي بذاته ثم من غير اعتبار اسم من سمائه كقوله وتعالى العلو
 والابصار والذي نفسى بيده والذي خلق السموات والارض
 المقسم به فيها ملوك المعبود الحق الذي في السموات والارض
 من غير ان يجعل اسما لله تعالى والخلف باسمه ثم المخصص به كقوله
 والله فتا الله وبالله وايمان الله بفتح الحنة وكسرها مع ضم النون
 وفتحها وكذا ما اقتطع منها القسم وهو سبع عشر صيغة او قسم
 بالله او بالقديم بالمعنى المتعارف اصطلاحا وهو الذي لا الوجود
 او الان لا والذي لا الوجود وما ذكره هنا تبعا للعلامة و
 المحقق قد استضعف في الدروس ان مرجع القسم الاول الى ما لا يد

في القسمين لم ينعقد لعقد الشرايط
 ثم الشرط ان كان من فعل النافذ
 فاعتبار كونها سابقا واضح وان كان من فعل الله كالولد العاقبة في
 اطلاق الوصف عليه يجوز في الدروس اعتبار صلاحية لتعلق الشكر
 به وهو حسن والعهد كالنذر في جميع هذه الشرايط والاحكام وهو
 عاهدت الله او على عهد الله ان افعل كذا او تركه او لم افعل كذا
 او تركه او زدت كذا فعلى كذا على الوجه المفصل في الاقسام و
 الخلاف في اعتقاده بالغير ومجردا عن الشرط مثل والمين وهو اللطف
 بالله اي بذاته ثم من غير اعتبار اسم من سمائه كقوله وتعالى العلو
 والابصار والذي نفسى بيده والذي خلق السموات والارض
 المقسم به فيها ملوك المعبود الحق الذي في السموات والارض
 من غير ان يجعل اسما لله تعالى والخلف باسمه ثم المخصص به كقوله
 والله فتا الله وبالله وايمان الله بفتح الحنة وكسرها مع ضم النون
 وفتحها وكذا ما اقتطع منها القسم وهو سبع عشر صيغة او قسم
 بالله او بالقديم بالمعنى المتعارف اصطلاحا وهو الذي لا الوجود
 او الان لا والذي لا الوجود وما ذكره هنا تبعا للعلامة و
 المحقق قد استضعف في الدروس ان مرجع القسم الاول الى ما لا يد

على صفات الافعال كالمخالق والرازق الذي هو احد من الاسماء الدالة
 على صفات الذات كالرحمن الرحيم التي هي من اسم الذات وهو الله جل
 اسمه بل هو الاسم الجامع وجعل الحلف بالله وهو قوله والله وبالله
 وبالله بالجر وايمان الله وما اقتضى منها وفيه ان هذه التسمية المذكورة
 في القسم الاول لا تتعلق بالاسماء المختصة ولا المشتركة لانها ليست موقوفة
 للعلية وانما هي التي على ذات بواسطة الاوصاف الخاصة بخلاف
 غيرهما من الاسماء فانها موقوفة للاسمية بانها ان كان ما ذكره
 اولى ما تعقب به نعم لو قيل بان الجميع حلف بالله من غير اعتبار انهم
 بين ما ذكرناه وحققه من ان الله جل اسمه هو الاسم الجامع ومن
 ثم رجعت الاسماء اليه ولم يرجع الى شيء منها فكان كالتكليفات كان
 حسنا او يراى باسماء ما يضر فاطلاقها اليه من الالفاظ
 الموضوعات للاسمية وان امكن فيها المشاركة حقيقة او مجازا
 كالقديم والازلي والرحمن والرازق والمخالق والبارى والرازق
 ولا ينعقد بالموجود والقادر والعالى والحي والسميع والبصير
 غيرهما من الاسماء المشتركة بينه وبين غيره من غير ان يغلب عليه
 ان نوى بالحلف سقوط حرمتها بالمشاركة ولا باسماء المخالفا
 الشريفة كالبنى والائمة والكعبة والقرآن لقوله صلعم من كان

حالها فليحلف بها ويذوقها شية اقية نعم للمؤمن منع الانعقاد
 وان علمت شية متعلقة كالواجب والمندوب على الاثر مع
 اتصالها به عادة ونطقه بها ولا يفتح النفس والتعال وقصر
 اليها عند النطق بها وان انتفى عند المؤمنين دون العكس ولا فرق بين
 قصد التبرك والتعلق هنا لاطلاق النص وقصر العلامة على لا
 يعلم شية الله فيه كالمباح دون الواجب والندب وقيل الحرام و
 المكروه والنقض طلق للكلم ناه وتوجيه حسن لكنه غير مبرور
 في مقابل النص والتعلق على شية الغير تحسرها وتوقفها على
 شية ان علق عقدها عليه كقوله لا افعل ان شاذيد فلو جعل الشرط
 لم يقدر ولو اوقف حملها عليه كقوله الا ان يشاء يقدرت لم
 يشأها فلا يبطل الا ان يعلم الشرط وكذا في جانب النفي كقوله
 لا افعل ان شاذيد والا ان يشاء فيتوقف ان شاءه على
 شية في الاول ويشق بدونها في الثاني فلا يحرم الفعل قبل
 شية ولا يحل قبلها وتعلق المؤمنين كمنع النذر في اعتبار
 كونه طاعة او مباحا دينيا او متشاويا الا انه لا اشكال هنا
 لتعلقها بالمباح ومراعاة الاولى فيهما وترجع مقتضى المؤمنين عند التمسك
 وظاهر عبارته هنا عدم انعقاد المتشاوي لاخرجه من ضابط النذر

النفس م
 اتصالها به
 بمنزلة

او ذنبها

مع ان الاختلاف فيه هناك اعترف به في المدوس والا لولوية
 متبوعة ولو طرأ ان عبد المؤمنين فلو كان البراءة في الابتداء ثم صارت
 المخالفة او المتابع وكفارة وفي غور المؤمنين بعودها بعد
 الخلل لها وجهان اما الوجه فيعتد ابتداء المراجعة لم يعد وان
 تحدثت بعد ذلك مع احتمالنا واعلم ان الكفارة تجب بمخالفة
 مقتضى التلازمة عند اختيارها فلو خالف ناسيا او مكرها او جلا
 فلا حرج لرفع الخطا والسيان وما استكرهوا عليه وجب
 بها الكفارة تحمل وهل تحمل في الباقي وجهان واستقر المص
 في قواعد الاختلاف لخصوص المخالفة وهي لا يتكرر كما لو تبدل
 ان اقرت بوجوب الكفارة وعدمها **كيس**
الفتاوى الحكم بين الناس وهو واجب كفاية في حق الصالحين
 لئلا انه مع حضور الامام وطيفة الامام او اياه فيلزمه
 نصب قاض في المناجاة ليقوم به ويجب على من عينه الاجابة
 ولو لم يعين وجبت كفاية فان لم يكن اهلا الا واحد تفت عليه
 ولعلم يعلم به الامام لزمه الطلب وفي استخبا به مع المقدور حين
 قولنا جوب هذا للضعف الوثوق بنفسه بالقيام به وفي الغيبة
 نفذ قضا الفقيه للجامع لشرائط الافتاء وهي البلوغ والعقل والذكورة

في كل ما يتعلق بالدين
 من الفقه والحديث
 والاشعار والادب
 والعلوم الشرعية
 والعلوم الدنيوية
 والعلوم الطبيعية
 والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية
 والعلوم الفلكية
 والعلوم الرياضية
 والعلوم الطبية
 والعلوم الهندسية
 والعلوم الفيزيائية
 والعلوم الكيميائية
 والعلوم البيولوجية
 والعلوم الجغرافية
 والعلوم التاريخية
 والعلوم الفلسفية
 والعلوم الأدبية
 والعلوم اللغوية
 والعلوم الموسيقية
 والعلوم الفنونية
 والعلوم الرياضية
 والعلوم الفلكية
 والعلوم الطبية
 والعلوم الهندسية
 والعلوم الفيزيائية
 والعلوم الكيميائية
 والعلوم البيولوجية
 والعلوم الجغرافية
 والعلوم التاريخية
 والعلوم الفلسفية
 والعلوم الأدبية
 والعلوم اللغوية
 والعلوم الموسيقية
 والعلوم الفنونية

والايمان والعدالة وطهارة المولد الجاه والكفاية والحريز
 البصر على الاشهر والنطق وعلية الذكر والاجتهاد في الاحكام الشرعية
 واصولها ويتحقق بمعرفة المقدمات الست وفي الكلام و
 الاصول والنحو والتعريف ولغة العرب وشرايط الادلة والاصول
 الاربعة وفي الكتاب والسنة والجماع ودليل العقل والمعتبر
 من الكلام ما يعرف به الله تعالى وما يلزم من صفات الجلال و
 الاكرام وعمله وحكمته ونوره ببيان اصل الله عليه واله وعصمته
 وإمامة الائمة عليهم السلام كذلك يحصل الوثوق بخبرهم
 ويتحقق الخشية والتصدق بما جاء به النبي صلعم من احوال الدنيا
 والاخرة كل ذلك بالليل التفصيلي ولا يشترط الزيادة على ذلك با
 لاطلاع على ما حققه المتكلمون من احكام الجواهر والاعراض
 وما اشتملت عليه كتبهم من الحكم والمقدمات والاعراضات
 واجوبة الشك والادان وجب معرفته كفاية من جهة اخرى ومن
 ثم صرح طائفة من المحققين بان الكلام ليس شرطا في الثقة فان
 ما يتوقف عليه منه مشترك بين سائر المكلفين ومن اصول
 ما يعرف بزيادة الاحكام من الاخر التي والعلوم والمفوض
 والاطلاق والتقييد والاحكام والبيان وغيرها مما اشتمك

و

عليه مقاصد ومن النحو والتعريف ما يختلف المعنى باختلاف
 ليحصل بسبب معرفة المراد من الخطاب ولا يعتبر الاستقصاء فيه
 على الوجه التام بل يكفي الوسط منه فادون من اللغة ما يحصل
 به فهم كلام الله وسوله ونوايه عليهم بالنحو والرجوع الى اصل
 معجم يشتمل على معاني الالفاظ المتناوئة في ذلك من شرايط
 الادلة معرفة الاشكال الاثرانية والاستثنائية وما يتوقف عليه
 من المعاني المفردة وغيرها لا يشترط الاستقصاء في ذلك بل يقتصر
 على المجزئ منه وما زاد عليه فهو مجرد تضييع للعلم وترجيح للوقت
 والمعتبر من الكتاب الكريم معرفة ما يتعلق بالاحكام وهو نحو من
 خمسين آية ما يحفظها او فهم مقتضاها ليرجع اليها متى شاء
 ويتوقف على معرفة النافع منها من المنسوخ ولولا الرجوع الى
 اصل اشتمل عليه ومن الشك جميع ما اشتمل منها على الاحكام و
 لو في اصل صحيح رواه عن عدل مبين متصل الى النبي والائمة
 عليهم السلام ويعرف الصحيح منها الحسن والموثق والضعيف و
 الموقوف والمرسل والمتواتر والاحاد وغيرها من الاصطلاحات
 التي دونت في ذلك دراية للحديث المقتضى اليها في استنباط
 الاحكام وفي امور اصطلاحية توفيقية لا مباحث علمية

ارجم الله الامم عز وجل
 في سوره

ويدخل في اصول الفقه معرفة احوالها عند التعارض وكثير
من احكامها من الاجماع والخلاف ان يعرف ان ما يفتي به لا يحا
الاجماع اما الوجود موافق من المتقدمين او بغلبة ظنه على
واقعة متجددة لم يفت بها السابقون بحيث يحصل فيها اختلاف
لا معرفة كل مسألة اجمعوا عليها واختلفوا ودلالة العقل من
الاستصحاب والبراهن الاصلية وغير هذا داخل في الاصول
وكذا معرفة ما يخرج من القياس لا يشتمل كثير من مختصر اصول
الفقه كالتعذيب والمختصر الاصول لا ينال الحاجة على ما يحتاج
اليه من شرائط الدلائل المدونة في علم الميزان وكثير من كتب الفقه على
ما يحتاج اليه من التعريف نعم يشترط مع ذلك كله ان يكون له
قوة يمكن به ان يرد الفروع الى اصولها واستنباطها منها وهذه
هي العمدة في هذا الباب ولا تفصيل تلك المقدمات قد صارت في
زماننا سهلة لكثرة ما حققه العلماء والفقهاء فيها وفي بيان استنباطها
وانما تلك القوة بيد الله تعالى يؤتيها من يشاء من عباده الصالحين
على وفق حكمته وملاذ. ولكثرة المجاهدة والممارسة لاجلها
مدخل عظيم في تحصيلها والذين جاهدوا فينا لنهدينهم
سبلنا ولد الله مع المحسنين واذا تحقق المقتضى لهذا الوصف

عليها

وجب على الناس الترفع اليه وقبول قوله والزام حكمه لانه
مضروب من الامام على العموم بقوله نظر والى رجل منكم قد
روى حديثا وعرف احكامنا فاجعلوه قاضيا فاني قد جعلته
قاضيا فتحاكموا اليه وفي بعض الاخبار فلتضوا به حاكما فاني
قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما حكم الله
استخف وعليا ردد والرد علينا راد على الله وهو على حد الشرع
بالله عز وجل فمن عدل عنه الى قضاء العور كان عاميا فاما
لان ذلك كبره عدنا فني مقبول ^{من حنظلة السابقين من حكمهم} من حنظلة السابقين من حكمهم
الى طاعتهم فحكم له فانما ياخذ سبحانه وان كان حقتا بنا لانه اخذ
بحكم الطاعت وقد علم الله ان يكفر بها وشك كثير ويثبت ولاية
قاضى المضروب من الامام بالشياع وهو اخبار جماعة
يرفع على الظن صدقهم او بشهادة عدلين وان لم يكن بين
يدي حاكم بل يثبت بهما امر عند كل من سمعهما ولا يثبت
بالواحد ولا بقوله وان شهدت له القران ولا بالخط مع
التزوير مع احتمال ولا يثبت في القاضي المضروب من الامام من
الكامل بالبلوغ والعقل وطهارة المولد والعدالة ويدخل
فيها الايمان واهلية الاقضاء بالعلم بالاُمور المذكورة والذكور

والكتابة لعرض الضبط مدونهما الغير التي علم والبصر لا تقار
 الى التميز بين الخصوم وتعد ذلك مع العمى في حق غير النبي
 وقيل انهما ليسا بشرط الاشياء الاولى في النبي علم والثاني
 شعيب م ولا مكان الضبط مدونهما بالحفظ والتمود بقي
 من الشرائط التي اعتبرها المص وغير غلبة الحفظ واشياء الخرس
 والحرية على خلاف في الاجير ويمكن دخول الاول في شرط الكمال
 وعدم اعتبار الاجير هنا مع انه قطع بدني الدروس وليس دخول
 الثاني في الكمال اولى من دخول البصر والكتابة فكان لا لازم
 ذكره او ادخال الجميع في الكمال وهذه الشرائط كلها مقبلة
 في القاضى مطلقا الا في قاضى التكميم وهو الذي يترافى به
 المختار ليحكم بينهما مع وجود قاضى منصوب من قبل الامام ^{او من قبل الامام او من قبل الامام}
 وذلك في حال حضوره فان حكمه قاضى عليهما وان لم يستجمع
 جميع هذه الشرائط هذا مقتضى العبارة ولكن ليس المراد انه
 يجوز خلوه فيها اجمع فان استجبا غير شرائط الفتوى شرط اجماع
 وكذا بلوغه وعقله وطهارة مولده وغلبة حفظه وعدالته
 وانما يقع الاشتياء في الباقي والمص حمد الله في الله وقس قطع
 بان شرط قاضى التكميم هو شرط القاضى المنصوب اجمع من غير

استثناء وكذلك قطع الحق في الشرائع والعلامة في كتبه وولده
 فخر المحققين في الشرح فان قال التكميم الشرعي هو ان يحكم الخصم
 واحدا جامعاً لشرائط الحكم سوى بعض من له توليته شرعا عليه
 بولاية القضاء ويمكن حمل هذه العبارة على ذلك ^{بما لا يخفى} جعل الاستثناء
 من اعتبار جميع الشرائط كلها التي من جعلها توليته المملوك عليه بقوله
 اولا وانما يصح قبوله ونثبت ولاية القاضي له ثم ذكر باقي الشرائط
 فيصير التكميم بشرط في القاضى اجتماع ما ذكره الا قاضى التكميم فلا
 يشترط فيه اجتماعها ^{بما لا يخفى} مدونهما التولية وهذا هو الانسب بقوله
 المص والاصحاب ويمكن على بعد ان يستثنى مع الشرط المذكور امر
 الخبان لا يعتبر المص في هذا فيه البصر والكتابة لان حكمه في القاضى
 او وقائع خاصة يمكن ضبطها مدونهما اولا ^{بما لا يخفى} يجب عليه ضبطها الا في
 قاضى تراض من الخصمين فقد قدما على ذلك ومن ادمنهما
 ضبط ما يحتاج اليه ^{بما لا يخفى} عليه مع ان في الشرطين خلافا في مطلق
 القاضى ففيه اولى بالجواز لا اشتاء المانع الوارد في العام بكتبة
 الوقائع وعرض الضبط مدونهما او اما الذكورية فلم يقل احد فيها
 خلافا وبعد اختصاص قاضى التكميم بعد ما شرطاها وان كان
 محتملا ولا ضرورة بنا الى استثناءها لان الاستثناء هو المجموع

هذا
 الظاهر ان قوله لا استثناء المستثنى من
 تامل قوله هو المجرع من المجرع
 سكون

لا الاول واعلم ان قاضي الحكم لا يتصور في حال الغيبة مطلقا لا
 ان كان مجتهدا نفذ حكمه بغير حكم والا لم ينفذ حكمه مطلقا اجاء
 وانما يتحقق مع جعله لشرائط حال حضوره وعدم نفيه كائنا
 وقد غفر من ذلك ان الاجتهاد شرط في القاضي في جميع الامور
 الاحوال وهو موضع وفاق وهما يشترط في تنفيذ حكم قاضي الحكم في
 الخصمين بغيره قولان اجوبها بعدم علاها لطلاق النصوص ويجوز
 ارتفاق القاضي من بيت المال مع الحاجة الى الارتفاق لعدم المال او
 الوصلة اليه سواء تعين القضاء عليه لم لا ان بيت المال قبل المصلح
 وهو من اعظمها وقيل لا يجوز مع تعينه عليه لوجوبه ويضعفان
 للمع حيث من الاجرة لامن الزرق ولا يجوز للرجل ولا الاجرة
 من الخصم ولا من غيره لان في معنى الرشاء والمزينة من بيت
 المال المؤذن والقاسم والكاتب للامام او ليطبق بيت المال
 او الحج ونحوها من المصلح ومعلم القرآن والاداب كالعربية وعلم
 الاخلاق الفاضلة ونحوها وصاحب الديوان الذي يدير ضبط
 القضاء والخذ والارزاق ونحوها من المصلح والوحيث للمال
 الذي ينفقه ويضبط ويعطي منه ما يؤمر به ونحوه وليس الارتفاق
 مختصا بما ذكر بل يصر في كل مصلحة من مصالح الاسلام ليس الحاجة

في الاجابة على ما ذكره من ان قاضي الحكم لا يتصور في حال الغيبة مطلقا
 قال في المحققين في بيان ما لا يتصور في حال الغيبة مطلقا
 في الاجابة على ما ذكره من ان قاضي الحكم لا يتصور في حال الغيبة مطلقا
 في الاجابة على ما ذكره من ان قاضي الحكم لا يتصور في حال الغيبة مطلقا

غير او قدرت جهتها عنه ويجب على القاضي التسوية بين الخصمين
 في الكلام معها والسلام عليهما ووردة عليهما اذا سلموا والنظر
 اليهما وغيرهما من انواع الاكرام كاللذان في الدخول والقيام والحسن
 وطاعة الوجوه والافاضة لكل منهما اذا وقع ما يقتضيه هذا
 هو المشهور بين الاصحاب وذهب سائر العلامة في الخ الى ان
 التسوية بينهما مستحبة علام باصالة البراءة واستغناء المستند
 الوجوب هذا اذا كانا مسلمين او كافرين ولو كان احدهما مسلما
 والاخر كافرا وكان له ان يرفع المسلم على الكافر في المجلس بغير
 صوريا او معنويا كرفع يده الى القاضي او على عينه كما جاز على المسلم
 يجب شرح في خصوصية لمع يهودي وان يجلس المسلم مع
 الكافر وهل يجب التسوية بينهما في اعداء ذلك نظام العيان و
 غيرها ذلك وتحتل بغيره الى غير وجوب الاكرام ولا يجب التسوية
 بين الخصمين مطلقا في الميل القلي لا افضاضة فيه على الناقص
 ولا ادلال المتصف لعدم الملاعها ولا غيرها عليه نعم يجب
 التسوية فيه يمكن واذا بعد احد الخصمين يدعو مع منه
 وجبا ذلك للدعوى لاجمع ما يريد منها ولو قال لا اكرمت
 انا المدعى لم يلق اليه حتى ينتهي تلك الحكومة ولو اقبلت اعدا

المستند رواية الكوفي عن الصادق عليه السلام
 قال من جلس بين اثنين فجلس بينهما فجلس بينهما
 في المجلس فجلس بينهما فجلس بينهما فجلس بينهما
 في المجلس فجلس بينهما فجلس بينهما فجلس بينهما

انما المدعى لم يلق اليه حتى ينتهي تلك الحكومة ولو اقبلت اعدا

سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من صاحبه دعوى واحدة ثم سمع دعوى اخرى
 لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وقيل يفرع عنهما الورود
 لكل شكل وهذا منه ومثله ما لو تزام الطلبة عند مدبري
 والمستوفون عند المفتي مع وجوب التعليم والافتاء ولكن هنا قد
 الاسبق فان جعل الامور معا اقرع بينهما ولو جمعهم على امر واحد
 مع تقارب افعالهم حازوا الاطلا واذا استكتا فليكن يسكت حتى
 يتكلموا وان شاء فليقل ليتكلم المدعي شيئا او تكلموا او امر من
 يقول ذلك ويكره تخصيص احدهما بالخطاب لما فيه من الترجيح الذي
 اقل مراتب الكراهة ويحرم الرشوة بضم الراء وكسرها وهو اخذ
 مالا من احدهما او منهما ومن غيرها على الحكم او الهداية الى شيء
 من وجوهه سوى حكم لباذنها بحق او باطل وعلى تحريمها لاجماع
 المسلمين وعن الباقر ع انه كفر بالله ورسوله وكما يحرم على
 المرتضى يحرم على المعطي لاعتانة على الاثم والعدوان لان توقف
 عليها تحصيل حق فحرم على المرتضى خاصة فيجب اعادتها مع وجوبها
 ومع تلفها المثل والقيمة وتلقين احد الخصمين حجته وما فيه
 ضرر على خصمه واذا ادعى المدعي فان وضع الحكم لزمه القضاء
 اذا التمس المفتي له فيقول حكمت او قضيت وانقضت وامضت

في رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
 في رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
 في رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام

او الزمت ولا يكفي ثبت عندى اوان دعواك ثابته وفي اخرج
 اليد من حقه وامر باخذ العين والتصرف فيها قولهم به العلامة
 وتوقف المص ويشتب قبل الحكم ترغيها في الصلح فان تعدد حكم
 بمقتضى الشرع فاذا اشتبه ارجح حتى يبين وعليه الاجتهاد في
 تحصيله ويكره ان يرفع الى المستحق في اسقاط حق الى المدعي في
 ابطال دعوى او يتخذ حاجبا وقت القضاة لئلا يبيد علم عنه او
 يقض مع اشتغال القلب بغيره او يتم او يتم او غضب وجوع او
 شح مفطير او مدافع للاختصاص او وجع ولو قضى مع وجود
 احدهما نفذ القول في كيفية الحكم للمدعي هو الذي يترك
 لوزير الخصومة وهو المعبر عنه بانه الذي يحل وسكوت
 قبل هو من يخالف قوله الاصل والظاهر والمنكر مقابلة في
 الجمع ولا تختلف موجبا غالبا كما اذا طالب زيد بدين في
 ذمته او عين في يد فانكر في يد لو سكنت برك وخالف قوله
 الاصل لاصالة براءة ذمته عن من الدين وعدم تعلق زيد
 بالعين ويخالف قوله الظاهر من براءة عمرو عن لا يترك ويعاقب
 قوله الاصل والظاهر فهو مدعى عليه وزيد مدعى على الجميع
 وقد يختلف كما اذا سلم زوجان قبل الدخول وقال الزوج المنة

له

فان جعلت نفي المدعي والمنكر من حيث كونهما
 كمنه المدعي فليس له ان يترك الحكم على منعه
 على وجهين ولو لم يتركه في دعواه كانا المقدمين
 الحكم من منعه من الدعوى

س

معافا لنكاح باق وقال مرتا فلا نكاح فهي على الاول مدعية
 لا بما لو تركت الخصومة لترك واسم النكاح المعلوم وقوم
 والزواج لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح والاصل
 التعاقب لاستدعائه تقدم احد الحائزين على الاخرى والاصل
 عدمه وعلى الظاهر الزوج مدع بعد التنازل وقيل لا والى خلاف
 الزوج ويتم النكاح وعلى الثالث تخلف المرأة ويطلب وكذا لو
 ادعى الزوج الاتفاق مع اجتماعهما وبيان وانكره فبطل
 ومعها الاصل وحيث عرف المدعي فادعى دعوى ملزمة معلومة
 جازمة قبلت اتفاقا وان تخلف الاول كدعوى هبة غير مقبوضة
 او وقف كذلك او دفن عند شرطه لم يسع وان تخلف الثاني
 كدعوى نكاح وثوب وفسخ ففيهما قولان احدهما وهو
 الذي حرم به المص في الدرر والعدم لعدم فائدها وهو
 حكم الحاكم بما لو اجاب المدعي عليه بنعم بل لا بد من ضبط المنطوق
 بصفاته والقيمة بقبضه والايمان بحبها ونوعها وقدرها
 وان كان البيع وشبهه ينفذ طلاقا لا ينفذ بالطلاق
 في الحال وهو غير مختلف والدعوى اخبار عن الماضي وهو
 والثا وهو الاقوى السماع لا طلاق الادلة الدالة على وجوب

الحكم

هذا هو الحكم في النكاح
 وهو ان المدعي عليه
 ان يثبت النكاح
 وان لم يثبت
 فليس له ان يدعي
 النكاح

الحكم وما ذكر لا يصلح للتعبد لكان الحكم بالجهول فيجب حتى يثبت
 كالاقرار ولا المدعي بان يعلم حقه بوجه ما خاصة بان يعلم ان
 له عنه ثوبا او فرسا ولا يعلم شخصها ولا صفتها فلو لم يسمع
 دعواه بطل حقه فالمتقضي له موجود والمنازع مفقود والفرق
 بين الاقرار والدعوى بان المقر لو طوبى بالتفصيل رجوع والمذكر
 لا يرجع لوجود داعي الحاجة فيه ويزعم كاف في ذلك لما ذكرناه
 وان تخلف الثالث وهو الحزم بان مرجح بالظن والوهم ففي
 سماعها او جرحها السماع فيما يعبر الاطلاع عليه كالقتل و
 السرقة دون المعاملات وان لم يتوجه على المدعي هذا الخلاف
 ولا يكتفى ولا مع شاهد بل ان حلف المنكر اقرار وتكفل وتقتنا
 به والا فقتل الدعوى اذا تقرر ذلك فاذا ادعى دعوى مسموعة
 طول المدعي عليه بالجواب وجواب المدعي عليه ما اقرار بالحق
 المدعي بجمع وانكاره لجمع او مركب منهما فيلزمه حكمه او سكوت
 وجعل السكوت جوابا عما شاع في الاستعانة فيكثر اما يقال
 ان الجواب جوابا للمتنال فالأقرار يعنى على المقر مع الكمال
 اي كمال المقر على وجه يسمع اقراره بالبلوغ والعقل مطلقا ورفع
 الحجب فيما يمنع نفوذ به وسياق تفصيله فان التمس المدعي

مع
 هذا هو الحكم في النكاح
 وهو ان المدعي عليه
 ان يثبت النكاح
 وان لم يثبت
 فليس له ان يدعي
 النكاح
 هذا هو الحكم في النكاح
 وهو ان المدعي عليه
 ان يثبت النكاح
 وان لم يثبت
 فليس له ان يدعي
 النكاح

الحكم عليه فيقول الزمان ذلك وقضيت عليك به ولو انكر
 المدعي من الحاكم كتابه اقراره كتب واشهد مع معرفته او شهادة
 عدلين معرفته او اقراره بحالته لا يحرم اقراره وان صادقه
 المدعي حذر من طواطمها على نسب لغيرها يكن ما ذا النسب
 مما لا يستحق عليه فان ادعى الاعسار وهو عجز عن اداء الحق لعدم
 ملكه فمارد عن دانه وثبابة الالفة بحال ودابة وفادته فلكذلك
 وقوت يوم وليلة ولعل الواجي النفقة وثبت صدقة فيه
 بينة مطلعة على باطن امره مراقبة لرفي خلواته واجدة صبر
 على ما لا يصبر عليه واجدا للمال عادة حتى ظهر لها قرين الفقر
 ومخايل الاضاعة مع شهادتها على نحو ذلك مما يتضمن الاثبات
 لا على النفي الضيف او بتقدير خصمه له على الاعسار او كان
 اصل الدعوى بغير مال بل جناية او جناية مالا او اتلاف
 فانه يحيل قوله فيه لاصالة عدم المالا بخلافه ما اذا كان
 الدعوى اصل الذي مالا فان صادقة بقاءه يمنع من قبول قوله وانما
 يثبت احسان باحد الاخرين البينة او بتقدير الغريم و
 ظاهره انه لا يتوقف مع البينة على اليقين وهو لوجود الظنون
 ولو شهدت البينة بالاعسار في القم الثاني فاولى بعد اليقين

في دعوى الاعسار
 انما هو ان يثبت
 ان المدعي قد ادعى
 على المدين
 ان يدين له
 ما ادعى
 من ان يدين له
 ما ادعى
 من ان يدين له
 ما ادعى

وعلى تقدير كون الدعوى ليست مالا وحلف على الاعسار ترك
 الى ان يقدر ولا يكلف التكسب في المشهور وان يجب عليه
 التسع على فناء الدين ولا يتفق ذلك بان لم تقم بينة ولا صدقة
 الغريم مطلقا ولا حلف حيث لا يكون اصل الدعوى مالا احسن
 وبحث عن باطن امره حتى يعلم حاله فان علم حاله مال اعسار الوفاء
 فان امتنع باشر الفكاك ولو بيع ماله ان كان مخالفا للحق وان
 علم عدم المالا ولم يف الموجد بوفاء الجميع اطلق بعد صفة
 الموجد ولما الاكثار فان كان الحاكم عالما بالحق يفتي بعلمه
 مطلقا على اصح القولين ولا فرق بين علمه به في حال ولايته
 ومكانها وغيرها وليس له ارجح طلب البينة من المدعي مع فقدها
 قطعا ولا مع وجودها على الاقوى وان قصد دفع التهمة
 الامع رضا المدعي والمراد بعلمه هذا العلم الخاص وهو
 الاطلاع الحازم لا يتل وجوده بآثاره المبركة الواقعة وان
 امن التزويين فلم يشهد عنده عدلان بحكسه ولم يتذكر
 فالاقوى جواز القضاء كالوشهاد بذلك عنده ووجه
 المنع امكان رجوعه الى العلم لانه فعله بخلاف شهادتها
 عند الحاكم على حكم غيره فانه كفى الظن تنبلا لكل باب على الكف

في دعوى الاعسار
 انما هو ان يثبت
 ان المدعي قد ادعى
 على المدين
 ان يدين له
 ما ادعى
 من ان يدين له
 ما ادعى
 من ان يدين له
 ما ادعى

فيه ولو شهدا عليه ثبوتها بغيره بل يحكم بالظاهر كذلك
 لا يعلم الحاكم بالحق طلب البينة من المدعى ان لم يكن عالما بانه
 موضع المطالبة بها والاحراز للحاكم السكوت فان قال لا ينفق
 عرفان له احاد فان طلبه بطلب احاد حلف الحاكم ولا يرجع
 الحاكم باحلافه لا حتى للمدعى فلا يستوفون مطالبته وان
 كان ايقاعه الى الحاكم فلو ترجع المنكر او استخلفه الحاكم من دون
 التماس للمدعى بقي وكذا لا يستقل برأيه من دون اذن الحاكم
 لما قلناه من ان ايقاعه موقوف على اذنه وان كان حقا لغير
 كونه وظيفته فان حلف المنكر على الوجه المعبر سقطت الدعوى
 عنه وان بقي الحق في ذمته وحرم مقاصده بل لو طرأ المدعى
 بمال وان كان مما لا لحقه الا ان يكذب المنكر نفسه بعد ذلك
 وكذا لا تسمع البينة من المدعى بعد اى بعد حلف المنكر على الصحيح
 الاقوال الصحيحة بن ابي يعقوب عن الصادق ثم اذا رضى صاحب
 الحق بيمين المنكر لحقه فاستخلفه فحلف ان لا يحول قبله وان اقام
 بعد ما استخلفه خمسين قسامة فان اليمين قد ابطلت كمالا
 وغيرها من الاخبار وقيل تمت بنية مطلقا وقيل مع عدم علمه
 بالبينة وقت تخليفه ولا ينيهاها ولا اخبار حجة عليهما وان لم

يخلف المدعى عليه ورد اليمين على المدعى حلف المدعى ان كان
 دعواه قطعية والا لم يتوجه الرد عليه كما هو وكذا لو كان
 المدعى وليا او وصيا فانه لا يمين عليه ولا يعلم بالخالل بل
 يلزم المنكر بالخلف فان ادعى جبر اللان بخلفا ويقضى بنكره
 فان امتنع المدعى من الخلف حيث يتوجه عليه سقطت دعاواه في
 هذا المجلس قطعا وفي غير على قول مشهور الا ان يأتي بنية ولو
 استعمل المبل بخلاف المنكر ولو طلب احضار المال قبل حلفه
 ففي اجابته قولان اجوده العدم ومتى حلف المدعى ثبت حقه
 لكن هل يكون حلفه كافرا للغيرم وكالبينة قولان اجوده الاول
 وتظهر الفائدة في مواضع كثيرة متفرقة في ابواب الفقه وان نكل
 المنكر عن اليمين وعن دها على المدعى بان قال انا اكل او قال
 لا احلف عقيب قول الحاكم له احلف او لا يدين اليمين ايضا عليه
 على المدعى بان يقول الحاكم للمنكر ان حلفت والا جعلتك ناكلا
 ورددت اليمين مرة ويسحب ثلاثا فان حلف المدعى ثبت
 حقه وان نكل فقامر وقيل والقابل بر الشجان والصدوق
 وجاعة يقضى على المنكر بالحق بنكره الصحيحة محمد بن مسلم
 عن الصادق ع انه حكى عن امير المؤمنين ع انه لم يرض من يمين

يشهد به بحيث لو لا لتركه اذ في غيره بل يكن عنه حتى ينهي ما
 عنه وان لم يقبله وتدرج ترتب عليه ما يلزمه او يرغبه في
 الاقامة اذا وجد مترجدا ويزهد او يتوقف ولا يقف
 عزم الغريم عن الاقدام الا في حقه تعالى فستحسب ان يعرض المقر
 عبد الله تعالى بالكن عنه والتاويل المقضية ما غرا من مالك
 عند النبي صلى الله عليه وسلم حين اقرعه بالنافي اربعة مواضع والنبي صلى
 يردده ويوقف عزمه تعريضا الرجوعه ويقول له لعلك تجلكت
 او غرتنا ونظرت قال لا قال افكركم لا كنتي قال نعم قال حتى غاب
 ذلك منك في ذلك منها قال نعم كما يغيب المزود في المحلقة و
 الرشا في البئر قال نعم قال هل تدري ما الذي انا قال نعم ابيت منها
 حراما يا ابا الوليد من اوله حلالا فاستند ذلك امر به وجهه وكل استحب
 تعريضه لا تكاريك لمن علمه من غير الحكم حقه على القدر
 لان هذا قال لما غرا بالمرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان ينزل فيك فقلت
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لما علم به لا شتره بثوبك كان خيلك واعلم ان
 المص رحمه ذكره ولان جواب المدعى عليه اما اقر او انكار او
 سكوت ولم يذكر القسم الثالث ولعله ادرجه في قسم الانكار
 على تقدير النكول لان المراجع حكم السكوت على المختار الى

في قوله لا شتره بثوبك
 في قوله انك لا كنتي
 في قوله ما غرا بالمرسل
 في قوله لما علم به
 في قوله انك لا كنتي
 في قوله ما غرا بالمرسل
 في قوله لما علم به

المكتوبة

تخليف

تخليف المدعى بعد اعلام الساكن بالخالف وفي بعض نسخ الكفا
 نقل ان المص رحمه الله الحق بخط قوله واما السكوت فان كان
 لافه من طرثول وخس توصل الحاكم الى معرفة الجواب بالاشارة
 المفيدة للفتن ولو بترجيم عدلين وان كان السكوت عنادا
 حبس حتى يحسب على قول الشيخ في النهاية لا للجواب حتى يلج
 عليه فاذا امتنع منه حبس حتى يؤديه او يحكم عليه بالنكول بعد
 عرض الجواب عليه بان يقول ان اجبت ولا جعلت ناكلا
 فان اصرحكم بنكوله على قوله من يقضي بحد النكول ولو اشرطنا
 احلاف للمدعى احلف بعد ويظهر من المص التغيير بين الامرين و
 الاول جعلها اشارة الى القولين وفي الدرس اقتص على
 حكايتهما قولين ولم يربح شيئا والاول اقوى **القول في البين**
 لا يقتضي البين الموجبة للحق من المدعى والمستقط للدعوى من المكن
 الابانة بغير واسماء الخاصة مسلم كان الخالف كافر ولا يجوز بغير
 ذلك كالكتب المنزلة والانبياء والائمة عليهم السلام لقول الصادق
 لا يخلف بغيره وقال اليهودي والنصارى والمجوس لا تخلفونهم
 الابانة وفي ترجمه بغيره في غير الدعوى نظير ظاهره التي
 في الخبر وان كان حمله على الكراهة اما بالطلاق والعناق و

كان اسمه قال كلام المص رحمه الله
 في قوله لا شتره بثوبك
 في قوله انك لا كنتي
 في قوله ما غرا بالمرسل
 في قوله لما علم به
 في قوله انك لا كنتي
 في قوله ما غرا بالمرسل
 في قوله لما علم به

في قوله لا شتره بثوبك
 في قوله انك لا كنتي
 في قوله ما غرا بالمرسل
 في قوله لما علم به
 في قوله انك لا كنتي
 في قوله ما غرا بالمرسل
 في قوله لما علم به

والكفر والبراءة فحرام قطعاً ولو اضاف مع الحلالة خالف كل
 شئ في الجحوى كان حسناً اما طاعة لنا ويا له ويظهر من الدين
 تعين اضافة نحو ذلك فيه لذلك ومثل خالق النور والمظلمة
 ولو ادى الحاكم ربيع ^{الربيع النعم} الذي يربيههم فعل الا ان يشتمل على حرم
 كما لو اتمل على الحلف بالاب والابن ونحو ذلك وعليه حمل ما روي
 ان علياً استخلف يهودياً بالتولية وبما اشكل تحلف بعض الكفا
 بالله تعالى لانكارهم له فلا يرون له حجة كالجحوى فانهم لا يعتقدون
 وجوده خلق النور والمظلمة طيس فحلفهم به عليهم كلفة الا
 ان النضر وبدنك ويسعى التخليط بالقرآن مثل والله الذي لا
 اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الصانع المدبر المهيمن
 الذي يعلم السر ما يعلمه من العلانية والزمان كالجنة والعبد
 ويعبذ بالزوال والعمر والمكان كالكعبة والحطيم والمقام والمجيد
 المحرم والحرم والاقصى تحت الصخرة والمساجد في الحج واليوم
 استحباب التخليط ثابت في الحق وكما ان ينقص الما عن
 القطع وهو ربيع دينار ولا يجب على الخالف الاجابة الى التخليط
 ويكفيه قوله والله ما له ضدى حتى ويشتمل على الحاكم وعط الخالف
 قبله وترغيبه في ترك اليمين اجلالة الله تعالى واخوفه من

فقد لم يسمعه
 في قوله لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الصانع المدبر المهيمن الذي يعلم السر ما يعلمه من العلانية والزمان كالجنة والعبد ويعبذ بالزوال والعمر والمكان كالكعبة والحطيم والمقام والمجيد المحرم والحرم والاقصى تحت الصخرة والمساجد في الحج واليوم استحباب التخليط ثابت في الحق وكما ان ينقص الما عن القطع وهو ربيع دينار ولا يجب على الخالف الاجابة الى التخليط ويكفيه قوله والله ما له ضدى حتى ويشتمل على الحاكم وعط الخالف قبله وترغيبه في ترك اليمين اجلالة الله تعالى واخوفه من

عقابه على تقدير الكذب وتبليوا طيه ما ورد في ذلك من الاخبار
 والامثال ما روي عن النبي من اجل الله ان يحلف به اعطاه
 الله خيراً مما ذهب منه وقول الصادق من حلف بالله كاذباً كفر
 ومن حلف بالله صادقاً ثم ان الله عز وجل يقول ولا تجعلوا الله عرضة
 لامايكم وعندهم قال حدثني ابي ان ابا كانت عنده امرأة من الخوارج
 فقضى لادبائه طلقها فادعت عليه صداقاً فجأت به الى امير المدينة
 تستعديه فقال لا امير المدينة يا علي اما ان تحلف ان تعطيها فقال لي
 يا بني قرفا عطاها اربعاً ديناراً فقلت يا ابا جعلت فداك التمتعا
 قال لي ولكن اجعلك الله عز وجل ان احلف بيمين صبر ويكفي
 الحلف على نفي الاستحقاق وان اجاب في انكارها الاخص كما اذا ادعى
 عليه قرضاً فاجاب يا بني ما اقترضت لان نفي الاستحقاق
 يشمل المتنازع وزيادة ولان المدعي قد يكون صادقاً فرفض
 ما يقطع الدعوى ولو اعترف به وادعى المسقط طوبى ^{لنفسه} يا
 وقد يعجز عنها فذعت الحاجة الى قول الجواب المطلق وقيل يلزمه
 الحلف على وفق ذكرناه وبما كان الشائع في الجواب بما لا
 ما اجاب به لانه بزعمة قادر على الحلف عليه حيث نفا ان يخص
 ان طلبه منه المدعي ويضعف بما ذكرناه وبما كان الشائع

ان يمين من صدق ويرى ان الله ان الخالف
 بما يعجز عنها

في الجواب بما لا يتسارع في الميادين والمخالف يخالف ابا على القطع
 في فعل نفسه وتكره فعل غيره لان ذلك لا يقتضي الاطلاق على الحال
 للممكن مع القطع وعلى نفي العلم في نفي فعل غيره كما لو ادعى على
 مؤثره مالا في كفاه الخلف على انه لا يعلم به لانه يصير الوقوف عليه
 بخلاف اثباته فان الوقوف عليه لا يصير القول في الشاهد واليدين
 كلما ثبت شاهد واحد او اثبت بشاهد يمين وهو كما
 كان مالا او كان المقصود منه ما لا كالدين والقرض تخصيص
 بعد التعميم والقصب وعقود المعاومات كالمبيع والصلح و
 الاجارة والهبه المشروطة بالعوض والجنابة الموجبة للدية
 كالخطا وعمل الخطا وقتل والدولة وقطر العبد والمسلم الكافر
 وكسر العظام وان كان عدا وكذا الجايعة والمأمومة والمتقلة لما في
 ايجابها القصاص على تقدير العدم من التعزير ولا يثبت بالشاهد
 واليمين عيوب النساء وكذا عيوب الرجال لا يثبت لهما في عدم
 تضمنهما المال ولا الطلع لانه ازالة قيد النكاح بغدية وفي شرط
 فيلاد اخلت في حقيقته ومن ثم اطلق المص والاكثرة وهذا
 يتم مع كون المدعي المرأة ما لو كان الرجل فدعواه يثبت للمال
 وان انضم اليه امر اخر فينبغي القطع بشيوت المالك لو اشتهت

فيكفيه

في الجواب بما لا يتسارع في الميادين والمخالف يخالف ابا على القطع
 في فعل نفسه وتكره فعل غيره لان ذلك لا يقتضي الاطلاق على الحال
 للممكن مع القطع وعلى نفي العلم في نفي فعل غيره كما لو ادعى على
 مؤثره مالا في كفاه الخلف على انه لا يعلم به لانه يصير الوقوف عليه
 بخلاف اثباته فان الوقوف عليه لا يصير القول في الشاهد واليدين
 كلما ثبت شاهد واحد او اثبت بشاهد يمين وهو كما
 كان مالا او كان المقصود منه ما لا كالدين والقرض تخصيص
 بعد التعميم والقصب وعقود المعاومات كالمبيع والصلح و
 الاجارة والهبه المشروطة بالعوض والجنابة الموجبة للدية
 كالخطا وعمل الخطا وقتل والدولة وقطر العبد والمسلم الكافر
 وكسر العظام وان كان عدا وكذا الجايعة والمأمومة والمتقلة لما في
 ايجابها القصاص على تقدير العدم من التعزير ولا يثبت بالشاهد
 واليمين عيوب النساء وكذا عيوب الرجال لا يثبت لهما في عدم
 تضمنهما المال ولا الطلع لانه ازالة قيد النكاح بغدية وفي شرط
 فيلاد اخلت في حقيقته ومن ثم اطلق المص والاكثرة وهذا
 يتم مع كون المدعي المرأة ما لو كان الرجل فدعواه يثبت للمال
 وان انضم اليه امر اخر فينبغي القطع بشيوت المالك لو اشتهت

الادعى على الاخرين في غير كالتهم فانهم قطعوا بشيوت المالك
 وهذا قوي وبه جزم في الدور والطلاق المجرى عن المالك
 هو واضح والرجعة لان مضمون الادعى اثباتا لزوجيته
 وليست مالا وقيل يثبت بها التقمذ المالك من حيث ان العبد
 مال المولى فهو يدعي زوال المملكية والكفاية والتدين ^{سبيل} ولا
 وان لم يثبت التقمذ لم يجرى جها عن حقيقته والعقود على قولين
 لتقمنه اثباتا للحرية وهي ليست مالا وقيل يثبت بها التقمذ
 المالك من حيث ان العبد مال المولى فهو يدعي زوال المملكية و
 الكفاية والتدين والاستيلاء وظاهر عدم الخلاف فلذا اورد
 فيها مع ان الجبشات فيها وفي الدور ما يبدل على انها بحكمه
 لكن لم يصحوا بالخلاف فلذا اوردتها والنسب وان ثبت
 عليه وجوب الانفاق الا ان خارج عن حقيقته كما قرئ
 الوكالة لانها ولاية على التصرف وان كان في مال والوصية
 اليه كالوكالة لليدين لشاهد واليمين متعلق بالفعل
 السابق لا يثبت هذه المذكورات بهما في النكاح قولان
 احدهما وهو المشهور عدم الشبوت مطلقا لان المقصود
 الكفاية الاحصان وقائمة السنة وكفا النفس عن المحرم

والنقل واما المهر والنقطة فانهما تابعا والثاني القبول
 مطلقا نظر الى تضمنه المال ولا يعلم قائله وفي ثالث قوله من
 المراء قد دون الرجل لا يثبت النقطة والمهر ذهب اليه العلامة
 والاقوى المشهور ولو كان المدعى من جماعة واقاموا شاهدا
 واحدا فعلى كل واحد من كل واحد يثبت حق نفسه ولا
 يثبت مال الا حصصين غير ويشترط شهادة الشاهد ولا يثبت
 والخلف بعد هاتم الحكم يتم بهما لا باحدهما فالورجع الشاهد
 غرم النصف لا يحد جزئ سبب قوت المال على المدعى عليه
 والمدمعى لو رجع غرم الجميع لا عتراه بلزوم المال مع كونه
 قد قبضه ولو فرض تسليم الشاهد المال ثم رجع امكن ضمان الجميع
 ان شاء المالك لا عتراه يترتب يد على المعصوب فيتحيز المالك
 في القيمين ويقضى على الغائب عن مجلس القضاء سواء بعد اقام
 قوب وان كان في المبدأ ولم يقدر عليه حضور مجلس الحكم
 على الاقوى لعموم الأدلة ولو كان في المجلس لم يقض عليه بعد
 علمه ثم الغائب على حجة لوجوده فان ادعى بعد قضاء اولى
 اقام بر البينة والا احلف المدعى وحله حقوق الناس لا
 حقوق الله تعالى لان القضاء على الغائب احتياط وحقوق الله

مبنية على التحقير لغناهم ولو اشتمل على الحقين كالشركة ففى
 بالمال دون القطع ويجب اليقين مع البينة على تمام الحق ان كانت
 الدعوى لنفسه ولو كانت لموكله او لمولى عليه فلا يمين عليه
 ويسلم المال الكفيل الى ان يحضر المالك ويكمل ويحلف مادام
 المدعى عليه غائبا وكنا يجب اليقين مع البينة في المثارة على الميت
 والطفل والمجنون اما على الميت فوضع وفاق واما على الغائب
 والطفل والمجنون فلنشاركهم له في العلة الموعى اليها في القبض
 هو انه لا لسان للجواب فيستظهر الحاكم بها ان يحتمل الوض
 كاملا ان يجب بالاقضاء والابراء فتوجه اليقين وهو من باب القاد
 طريق المسئلةين لا من باب القياس وفيه نظر للفرق مع فقد الخبر وهو
 ان الميت لا لسان له مطلقا في الدنيا بخلاف المتنازع فيمكن مراجعته
 اذا حضر وكل وترتب حكمه على جواب بخلاف الميت فكان اقوى
 في اجاب اليقين فلا يتخذ الطريق والاطلاق يقضى عدم الفرق
 بين دعوى العيين والدين وقيل بالفرق وبثبوت اليقين في الدين
 خالصة لاحتمال الابرأ منه وغيره من غير علم الشهود بخلاف
 العيين فان ملكها اذا ثبت استحقاقه ويضعف بان احتمال التجرد
 نقل المالك من ممكن في الحالتين والاستظهار وعدم اللسان

المراد باليمين ان يكون
 وهذا اصطلاحا

فيها القول في التعارض أي تعارض الدعوى في الأموال
 لو تداعيا ما في أيديهما فادعى كل منهما المجموع ولا يثبت حلفا
 كل منهما على نفي استحقاق الآخر واقترانه بالتسوية وكذا
 لو تكلف عن اليمين ولو حلف أحدهما ونكل الآخر فهو مخالف
 فان كانت يمينه بعد كونه صاحب حلف يميننا واحدة تجمع
 النفي والاثبات والا لا تقتضي يمين أخرى للاثبات وكذا
 يقتضيان أن أقاما بنية ويقضي كل منهما بما في يد صاحبه ^{بأن}
 على يمينه نية الخارج ولا فرق هنا بين تساوي البيتين عددا
 وعدالة واختلاهما ولو خرجا فزوا اليمين بنية من هي يمين
 وعلى المصدق اليمين ^{التي هي} الخارج فان امتنع حلف الآخر وعزم على الجواب
 بينه وبينها باقران الأول ولو صدقهما فخطهما معا ^{أو} حلفا
 ولهما واحدا فإن ادعى عليه ولو أنكرهما قدم قوله بيمينه
 ولو كان لا بنية في جميع هذه الصور في نفي البنية مع
 يمينه ولو أقاما ما خارج العدل فهو فان تساوى في العدالة
 فالأكثر فهو فان تساوى بينهما فالقرعة فمن خرج اسمه
 حلف وأعطى الجميع فان نكل حلف الآخر واخذ فان استغنا
 قسمت نصفين وكذا يجب اليمين على من رجحت بنية وظاهر

هذا هو الوجه في قولنا لو تداعيا ما في أيديهما فادعى كل منهما المجموع ولا يثبت حلفا
 كل منهما على نفي استحقاق الآخر واقترانه بالتسوية وكذا لو تكلف عن اليمين
 ولو حلف أحدهما ونكل الآخر فهو مخالف فان كانت يمينه بعد كونه صاحب حلف
 يميننا واحدة تجمع النفي والاثبات والّا لا تقتضي يمين أخرى للاثبات وكذا
 يقتضيان أن أقاما بنية ويقضي كل منهما بما في يد صاحبه بأن على يمينه نية الخارج
 ولا فرق هنا بين تساوي البيتين عددا وعدالة واختلاهما ولو خرجا فزوا اليمين
 بنية من هي يمين وعلى المصدق اليمين التي هي الخارج فان امتنع حلف الآخر وعزم
 على الجواب بينه وبينها باقران الأول ولو صدقهما فخطهما معا أو حلفا ولهما واحدا

حدهما

العبارة عدم اليمين فيهما والأول مختاره في الدروس ^{في} الثاني
 قطعاً وفي الأول ميلاً ولو تشبث أحدهما أي تعلق بهما
 بأن كان نذيراً عليهما فاليمين عليه أن لا يمكن للآخر بنية سواء
 كان المتشبهت بنية لم لا ولا تكفي بنية عنها أي عن اليمين
 لأنه منكر فيدخل في عموم اليمين على من أنكر وإن كان له
 بنية فلو نكل عنها حلف الآخر واخذ فان نكل أقوت في المتشبهت
 ولو أقاما أي المتشبهت والخارج بنية حتى الحكم لا يما خلافاً
 فيقول يقدم بنية الداخل مطلقاً ما روي أن علياً عليه السلام قضى بذلك
 وتعارض البيتين فيخرج إلى تقديم ذي اليد وقيل الخارج مطلقاً
 علام بظاهر الخبر المستفيض من أن القول قول ذي اليد والبنية
 بنية المدعي الشامل لموضع النزاع وببنية الداخل قدم قيل
 يقدم بنية الخارج إن شهدا بالملك المطلق والمسبب وبنية
 خاصة بالسبب ولو اقررت ببنية الداخل قدم وقيل تقع بينهما
 يقدم بنية الداخل أيضاً ويقف المص هنا وفي اللبس ^{مقتضى}
 على نقل الخلاف وهو في موضع لعدم دليل متين من جميع
 الجهات وفي شرح الارشاد رجع القول الثالث وهو مذهب
 الفاضلين ولا يخس رجحان ولو تشبثا وادعى أحدهما البيع

هذا هو الوجه في قولنا لو تداعيا ما في أيديهما فادعى كل منهما المجموع ولا يثبت حلفا
 كل منهما على نفي استحقاق الآخر واقترانه بالتسوية وكذا لو تكلف عن اليمين
 ولو حلف أحدهما ونكل الآخر فهو مخالف فان كانت يمينه بعد كونه صاحب حلف
 يميننا واحدة تجمع النفي والاثبات والّا لا تقتضي يمين أخرى للاثبات وكذا
 يقتضيان أن أقاما بنية ويقضي كل منهما بما في يد صاحبه بأن على يمينه نية الخارج
 ولا فرق هنا بين تساوي البيتين عددا وعدالة واختلاهما ولو خرجا فزوا اليمين
 بنية من هي يمين وعلى المصدق اليمين التي هي الخارج فان امتنع حلف الآخر وعزم
 على الجواب بينه وبينها باقران الأول ولو صدقهما فخطهما معا أو حلفا ولهما واحدا

والآخر النصف مشاعا ولا يثبت اقتسامها نصفين
بعينين مدعى النصف الآخر من دون العكس لمصادقة
إياه على استحقاق النصف الآخر ولو كان النصف المتنازع معينا
اقتساما بالتوبة عبد الله الفقيت لمدعيه الربع والفرقان
كل جزء من العين على تقدير الاشاعة يدعى كل منهما انقل حقه به
ولا يتبع بخلاف المعين اذ لا نزاع في غيره ولم يذكر وافي
هذا الحكم خلافاً والافلاج من نظر ولو اقاما بنية فني الحاج
على القول بتبعية بنية وهو مدعى الكل لان في يد مدعى النصف
النصف فمدعى الكل خارج عنه وعلى القول الآخر قسم بينهما
نصفين كل واحد بنية لما ذكرناه من استقلال يد مدعى النصف
عليه فاذا رجعت بنية به اخذ ولو اقام احدهما خاصة بنية
حكم بها ولو كانت في يد ثالث وصدق احدهما صار صاحبه
فيرتب عليه ما فصل والآخر احلا فهما ولو اقاما بنية
فلمستوعب النصف وتعارضت البيتان في الآخر فيحكم للآخر
فالآخر فالفرقة ويقضي لمن خرج بيمينه فان امتنع حلف الآخر
فان تكلا قسم بينهما فلمستوعب ثلاثة ارباع والآخر الربع
وقيل يقسم على ثلاثة فلمدعى الكل اثنان ومدعى النصف واحد

لان المنازعة وقعت في اجزاء غير معينة فيقسم على طريق العول
 على حسب سهامها وفي ثلاثة كضرب الدين مع تصور ما بالنسب
 وكل موضع حكنا بتكافؤ البينات وترجيحها باحد الاسباب
 انما هو اطلاقها واتحاد التاريخ ولو كان تاريخ احدهما ^{التي}
 اقدم قدمت لبثت الملك بهما سابقا فيستحب هذا اذا اشتهر
 بالملك المطلق او المسبب او بالتزويج لما اوشهدت احدهما
 باليد والاخرى بالملك فان كان المتقدم هو المبدع للملك
 لقوته وتحققه الآن وان انعكس ففي ترجيحهما قولان الشيخ
 ووقف المصنف في الدوس مقتصر على نقلهما **القوله في التهمة**
 وهي تمييز احد النصبين وضاعدا عن الآخر وليست بعبارة
 عندنا وان كان فيها رد لانها لا ينضم الى صبغة ويدخلها
 الاجزاء ويلزمها ويتقدم احد النصبين بقدر الآخر
 البيع ليس فيه شيء من ذلك واختلاف اللوازم يدل على اختلاف
 الملزومات واشترك كل جزء فيرض قبلها بينهما واخصا
 كل واحد بجزء معين واذا لم يملك الاخر عنه بعد ما يرض
 مقدما البتة ليس هذا البيع حتى يدل عليه وتظهر الفائدة
 في عدم ثبوت الشفعة للمشارك بها وعدم بطلانها بالتزويج

قبل القبض فيما يعرفه التفاضل في البيع وعدم حيا المجلس وغير ذلك
 ويجوز الشراك على القيمة ولو التمس ترك القيمة ولا ضرر ولا ردة الملاء
 بالضرر بقدر قيمة التفضيل بينهما عند منقضاء انقضاء فاحشا على ما
 اختاره للم في الدروس وقيل مطلق نقص القيمة وقيل عدمه
 الا انما به منفردا وقيل عدمه على الوجه الذي كان يتوقع به
 قبل القسمة والاحود الاول ولو تضمنت ردا الى دفع عوض
 خارج عن المال المشترك من احد الجانبين لم يجز المنفعة منها
 لاستلزامه المعاوضة على جزء من مقابلته فمؤثر في المعقوفين
 وهو غير لازم فلذا لا يجز المنفعة لو كان فيها ضرر كالحولاء
 العضائد الضيقة والسيف والضرر في هذه المذكورات
 يمكن اعتبارها بجمع المعاهد الثالث في السيف فانه ينفع
 بقسمته غالبا في غير مع نقص فاحش فلو طلب لحدها المهاداة
 وهي قيمة المنفعة بالاجزاء وبالنمان جاز ولم يجز الجانية
 سواء كان مما يصح قسمته اجبارا ام لا وعلى تقدير الاجابة
 لا يلزم الوفاء بما يلجوز لكل منهما فمضوا استوفى لحدها
 ففسخ الاخر وهو كان عليه حصة الشريك واذا عدت
 السهام بالاجزاء ان كانت في متساويها كالا او وزنا او

في قوله عدم حيا المجلس
 في قوله لا ردة الملاء
 في قوله فمضوا استوفى لحدها

في قوله فمضوا استوفى لحدها
 في قوله فمضوا استوفى لحدها

ذرعا او عقدا بعد الانضاء او بالقيمة ان اختلفت كالارض
 والحيوان واتفقا على اختصاص كل واحد منهم لزم من غير
 قرينة صدق القسمة مع الرضا الموحدة ليمر الحق ولا فرق بين
 قسمة الرد وغيرها ولا يتفقا على الاختصاص لقرع بان يكتب
 اسماء الشركاء والسهام كل في قسمة ويصان ويؤجر من لم يطالع
 على الصورة باخراج احدهما على اسم احد المتقاسمين او احد
 السهام هذا ان اتفقت السهام قدر ولو اختلفت قسم على اقل
 السهام وجعل لها اولوية المتقاسمون والمالك يكتب
 اسماء السهام السهام حذر من التفرق فمن خرج اسماء ولا
 اخذ من الاول واكمل نصيبه منها على الترتيب ثم يخرج الثانيان
 كانوا اكثر من اثنين وهكذا ثم ان اشتملت القسمة على رد اعجزها
 بعد ما والا فلا ولو ظهر غلط في القسمة بنية او باطلاح علم المتقاسمين
 بطلت ولو ادعاهما الى الغلط احدهما ولا بنية حلف الاخر لا صالة
 الصحة فان حلف بقسمة وان نكل عن اليمين حلف للمدعي
 ان لم يقض بالنكول ونقضت ولو ظهر في المعسوم استحقاق
 بعض بالسوية لا يخل الخواجة بالتعديل فلا نقض لان فائدة
 القسمة باقية وهو اذا كل حق على حدة والا يكن متساويا في

ميتا

التهام بالنسبة نقصت القصة لان ما يبقى لكل واحد يكون بقدر
 بل يحتاج احدهما الى الرجوع على الآخر ويعود الانتفاع و
 كذا لو كان المستحق مشاعا لان القصة ح ك لم تقع برضا جميع
 الشراكا **كتاب الشهادات** وفصوله اربعة **الاول** **الشهادة**
 وشرط البلوغ الا في الشهادة على الجراح ما لم تبلغ النفس قبل
 مطلقا ينظر بلوغ العشرين وان يجمعوا على صلاح وان
 لا يتفرقوا بعد الفعل الشهود غير الى ان يودوا الشهادة والملاح
 ان شرط البلوغ يتنى ويبقى ما عدا من الشرايط التي من حلتها
 العدد وهو اثنان في ذلك والذكورية ومطابقة الشهادة
 للدعوى وبعض الشهود لبعض وغيرها ولكن روى هذا الاخذ
 باول قولهم لو اختلف التمسيم على الدماء في غير محل الوفاق ليس
 بجديد واما العدالة والظاهر انها غير محقة لعدم التكليف للقبول
 للقيام بوظيفتها من جهة التقوى والمروة غير كافية واعتبار
 صورة الافعال والترك لا دليل وفي اشتراط اجتماع علم
 المباح تنبيه عليه والعقل فلا يقبل شهادة المجنون
 حالة جنونه ولو دار جنونه قبلت شهادته نصيبا لعلم
 باستكمال فطنة في التحمل والاداء وفي حكمه الا بطل والعقل

في قوله لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل

في قوله لا يتفرقوا بعد الفعل

الغرم على فعلها ثانيا بعد وقوعه وان لم يفعل ولا يقدح ترك
 السن لان يودي الى التماون بها وهل هو مع ذلك من الذنوب
 لم في الفة المروة كل محتمل وان كان كالتا او غير وتبر للمروة
 وهي الخلق بالمشاكل الخلق امثاله في زمانه ومكانه كالاكل في
 السوق والشرب فيها غير سوفي الا اذا خلبه العطش والمشى
 مكشوف الرأس بين الناس وكثرة الخزيه والحكايات المصنعة
 وليس الفقيه لباس الجندى وغير مما لا يمتثل به حيث يحضر
 منه والعكس وهو ذلك ينقطعها مختلف الامور في الاختلاف
 الاحوال والاشخاص والاماكن ولا يقدح فعل السن وان استعملها
 العامة وهيها الناس كالكحل والحنا والحك في بعض البلاد
 انما العزم بغير الملاح شرعا وطهارة المولد فتر شهادته ولذا الزنا
 ولو في اليد على الاثر وانما تر شهادته مع تحقق حاله شرعا
 فلا اعتبار من تناوله الا لمن وان كثرت ما لم يحصل العلم
 وعدم التهمة بضم التاء ونحو الما هو ان يحل اليه بشهادته
 نقولا ويدفع عنه بماضيا فلا يقبل شهادة الشريك
 لشريكه في المشترك بينهما بحيث تقتضي الشهادة
 المشاركة ولا شهادة الوصي في متعلق وصيته ولا يقدح

في قوله لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل

في قوله لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل
 لا يتفرقوا بعد الفعل

في قوله لا يتفرقوا بعد الفعل

ذلك مجرد دعواه الوصاة ولا مع شهادة من لا يثبت بها
لان المانع بثبوت الولاية الموجبة للتممة بأدخال المال تحتها
ولا شهادة الغرماء للمفلس والميت والسيد الجيد على القوم
بملكه للاشتغال بالولاية عليه والشهادة في هذه الفروض
جالبة للنفع واما ما يدل على ان الفرض شهادة العاقلة يخرج شهود
الجنابة خطأ وغرها المفلس يفسق شهود دين اخر لانهم
يدفعون بها ضرر المراجعة ويمكن اعتباره في النفع وشهادة
الموصى والوكيل يخرج الشهود على الموصى والموكل و
شهادة الزوج بناءً زوجته التي قد دفعها الدفوع ضرر الحمل
ولا يندفع مطلق التهمة فان شهادة الزوج على الصديق
لصديقه مقبولة والوارث لم ير فيه دين وان كان مشرفاً
على التلف ما لم ير فيه قبل الحكم بها وكذا شهادة رفقا العاقلة
على الموصى اذا لم يكونا مأخوذين ويتعوضون المذكور ما أخذتم
والمعتبر في الشرط المعبرة في الشهادة وقت الاداء لا وقت التحمل
فلو تخلفا ناقصا شمل حين الاداء تمت وفي شرائط استبرأها
الى حين الحكم قبل ان اختار المص في المدوس ذلك ويظهر
من العبارة عدمه وتمنع العدول الدينية وان لم تضمن

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وتحقق بان يعلم منه السر وبالماسة وبالعكس وبالتناقض
ولو كانت العدوة من احد الجانبين احتضن بالقول الخاطئ
والا لما كان عزمه رتبة شهادة العدل عليه بان يتقدم ويخاصمه
ولو شهد العدل بعد ذلك قبل اذ كانت العدوة لا تضمن فسقا
لا نشاء التهمة بالشهادة له واحترز بالدين ^{الدينية}
فانما يغرب ما قبله بشهادة المؤمن على اهل الاديان دون ^{العكس}
مطلقا ولا قبل شهادة كثير المومنين لا يضبط المشهود به
وان كان عدلا لا يربطه كان وليا ومن هنا قيل ربحوا شفا ^{عه}
من لا يقبل شهادته ولا شهادة المتبرع باقامتها قبل استنطاق
الحاكم سواء كان قبل الدعوى ام بعدها للتهمة بالحرص
على الاداء ولا يصير بالرد مجرما فلو شهد بعد ذلك بغيرها
قبل وفي عادتها في غيره ذلك المجلس وجهان والتبرع ^{بما}
مانع الا ان يكون في حق الله تعالى كالصلوة والزكاة و
الصوم بان يشهد بتركها ويعبر عنها بنية العيسة فلا
ينفع لان استقامتها قائمتها فكان في حكم استنطاق الحاكم قبل
الشهادة ولو اشرع الحق كالعتق والسرقة والطلاق و
العتاق والحلم والعفو عن القصاص ففي ترجيح حواله ^{شبهة}

تعالى والادنى وجهان اما الوقت في العام قبولها فيه قوي
 بخلاف الخاص على الاقوى ولو ظهر الحاكم سبق القادح في
 الشهادة على حكمه بان ثبت كونهما بصيتين واحدهما
 او فاسقين او غير ذلك نقض لثبوت الخطاء فيهما مستند
 الشهادة العلم القطعي بالمشهود به او رتبته فيما يكفي فيه
 الرتبة كالافعال من العصب والشرقة والقتل والرضاع والولادة
 والزنا والوطء وتقبل فيه شهادة الاصل لا تنافي الحاجة الى
 السمع في الفعل او مائة في الاقوال نحو العقود والايضا في
 والقنف مع الرتبة انما لم تحصل العلم بالمقطع الا ان يعرف
 الصوت قطعاً يكفي على الاقوى ولا يثبت الاعلى من يعرف
 بنسبه او عينه فلا يكفي استايله لجواز التزوير ويكفي
 معرفان عدلان بالنسب ويجوز ان تسفر المرأة عن وجهها
 ليعرفها الشاهد عند التحمل والاداء الا ان يعرف صوتها
 قطعاً وثبت بالاستفاضة وهو استفعال من الفيض وهو
 الظهور والكثرة والمراد بها انما شيع الخبز الى حديثه كما
 الظن الغالب المقارب للعلم ولا يخفى في عدد بل يختلف باختلاف
 الخبرين نعم يعتبر ان يزيد وعن عدد الشهود المعدلين لم يحصل

الفرق بين خبر العدل وغيره والمشهور ان ثبت به اسبغة السبب
 والموت والمالك للطلق والوقف والكساح والعنف وولاية
 القتل لمرافعة البينة في هذه الاسباب مطلقاً ويكفي في الخبر
 بهذه الاسباب متأخرة العلم اي مقاربتة على قول قوي وجرم
 في المذموم وقيل بشرط ان يحصل العلم وقيل يكفي مطلقاً حتى
 لو سمع من شاهدين عدلين صارت حجلاً لا فائدة قولهما الظن وعلى المختار
 لا يشترط العدالة كالحرية والذوق لا يمكن استغادته من نقايتها
 واختره المالك المطلق عن المستند الي سبب كالباع فلا يثبت السبب
 به المالك الموجود في ضمنه فلو شهد المالك واسنده الى سبب يثبت
 بالاستفاضة كالاث قبل ولو لم يثبت بها كالباع قبل في
 اصل المالك لا في السبب ومثلي اجتمع في ملك استفاضة وفي
 ونصرفه لا منازع فهو مستحق الامكان فللمشاهد هذا القطع
 بالملك وفي الاكتفاء بكل واحد من الثلاثة في الشهادة بالملك
 قول قوي ويجب التحمل الشهادة على من له اهلية الشهادة اذا ذكر
 اليها خصوصاً او عمومياً على الكفاية لقوله نعم ولا يثبت بها اذا
 ما دعوا فيه بالصادق والتحمل على كل دليل عليه وعلى الاقامة
 فيما تم للجمع والخطا به مع القدرة فلو قدموا به فيما ثبت به واحد

قوله تعالى والادنى وجهان
 قوله تعالى والادنى وجهان

قوله تعالى والادنى وجهان
 قوله تعالى والادنى وجهان

هذا هو الحق في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية

فما كان صنع في الله ورسول كان حسنا ليرتب عليه باقي احكامه فانه
يخص بشيكون جميع الوصية بربكين وارباع ذنوة وشيكون بعضها
بكل واحد في الواحدة الربع والاشتمال النصف بالثالث ثلثه
الارباع من غيرهمين واليمينين مع المراتين ومع الرجل وفي ثبوت
النصف بالرجل والارباع ثمن غيرهمين او سقوط شهادة اصلا او
من مساواة للاشتمال وعدم النص وانما ينقص من المرأة والاكثر
اوسط واسهل منه لثبوتها ولما قلنا المرأة قوى وليس للمرأة تضعيف
المال ليقر اوصى برربع ما غدت بل لا كذب لكن لو فعلت لم يتاح
الموصي له الجميع من طله بالوصية لا بد منه وكذا القول فيما لا
يثبت بشهادة الجميع ومنها ما يثبت بالنسب انتمت الى الرجال
خاصة او الى اليمينين على ما تقدم وهو الديون والاموال وهذا
القسم داخل في الثالث قبل وانما اورد ليعلم احتياج النساء الى
الرجال فيه مريحا وليس يصح لان الانضمام يصدق مع اليمين في
الاول فيخرج بانضمام من الى الرجل مريحا فلو عكس المعتد كان
اولى ولقد كان ابداله بعض ما اشترى اليه من الاقسام سابقا
التي ادرجها وادراجها هو اول ما فعل في طله ورس **الفصل**
الثالث في الشهادة على الشهادة ومحلها حقوق الناس

هذا هو الحق في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية

هذا هو الحق في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية

هذا هو الحق في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية

كافة بل ضابطه كل الركن عقوبة الله ثم غنصة برأجا عا او شتر
على الخلاف سواء كان من الحقوق عقوبة كالتضامن وغير عقوبة
مع كونه حقا غير ما الى الطلاق والذب والحق وما لا كالقرض
وعقود المعاوضات وعيوب النكاح وهذا وما بعده من
الحقوق التي ليست ما لان بها مشوشة والولادة والاستهلال و
الوكالة والوصية بسميها وهما الوصية اليه ولا يثبت في حق الله
تعالى محضا كان ثا واللو الواو والحق او شتر كما لشره والقذف على
خلاف منشاء ومراعاة الحقيين ولم يرجع هنا شيئا وكذا في اللدوس
والوقوف على موضع البعير اولى وهو اختيار الاكثر في ضابط
محل الشهادة على الشهادة ما ليس بمجدول او شتمل الحق على امرين
كالنبا يثبت بالشهادة على الشهادة حوالنا خاصة فيثبت بالشهادة
على الشهادة على اقراره بالاننا شاهدة لانها من حقوق لا يمين
لحد لانه عقوبة لله وانما افقر الى اضافة الشهادة على الشهادة
ليصير من امثلة البحث ما لو شهد على اقراره بالاننا شاهدان
فلحكم كذلك على خلاف لكنه من احكام القسم السابق ومثله
ما لو شهد على اقراره بايتان البيمة شاهدان ثبت بالشهادة
عليهما تحريم البيمة وبيعهما دون الحد ويجب ان يشهد على كل

وله

هذا هو الحق في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية

هذا هو الحق في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية
فانما كان في الولاية
من حق الزوج في الولاية

واحد كلان اثبت شهادتهما ولو شهدا على الشاهدين فما
 زاد كالاربعة في الزنا والنسب جاز لمصلحة الغرض وثبت
 شهادة كل واحد بعدين بل يجوز ان يكون الاصل في الاخر
 ثبتت شهادته مع اخرى وفيما يقبل فيه شهادة النساء يجوز
 على كل امرأة ان مع كالرجال وقيل لا يكون النساء في ماله
 الفرع ثبتت شهادة الاصل لا ما شهد به بشرط في قول
 شهادة الفرع تعد حضور شاهد الاصل كونه ومرض او مرض
 وشبهه وضابطه الشقة في حضور وان لم يبلغ الحد
 واعلم ان لا يشترط تعديل الفرع للاصل وانما ذلك فرض الحاكم
 بغير تعيينه فلا يكفي ائتمنا عنه ان ثمان اشهادها قال لا اشهد
 فلان ان يشهد بكذا فان معها اشهادان جازت شهادتهما
 عليهما وان لم تكن شهادة الاصل عند الحاكم على الاقوى لان
 لا يتسامح بذلك بشرط ذكر الأصل للسبب والافلا لا عيا طلتا
 عند الحاكم به وانما يجوز شهادة الفرع مرة واحدة ولا يقبل
 الشهادة الثالثة على شاهد الفرع فصاعداً **الفصل الرابع**
في الرجوع عن الشهادة اذا رجعا الى الشاهدان فيما
 يعتبر فيه الشاهدان لا اكثر حيث يعتبر قبل الحكم استع الحكم

شهادة

نفسه

ح

لا ينافيه الشهادة وقد تنقبت ولا ينافي صدقوا في الاول
 او في الثاني فلا يبقى ظن الصدق فيها وان كان الرجوع بعد التيقن
 الحكم ان كان مالا وضمن الشاهدان باشهاديه من المال سو كانت
 العين باقية واقففة على اصح القولين وقيل تعدد العاين
 ولو كانت الشهادة على قتل او جرح او قطع او جرح واحد كان قبل
 استيفائه لم يشترط لانها تسقط بالثبوت والرجوع شبهة والمال
 لا يقطبها وهو في الحد في معنى النقض وفي المقصاص قبل مقتل
 الى البينة لانها بدل ممكن عند فوات محله وعليه لا ينقض وقيل لا ينقض
 لانها فرعه فلا يثبت الفرع من دون الاصل فيكون ذلك في
 النقض لغير العادة بل باطلا لاحتها على عدم النقض مطلقا و
 استيفاء معلق الشهادة وان كان حدا والظاهر انه ليس له في
 الدروس لا يربان الرجوع فيما يوجب الحد قبل استيفاء رجل الحد
 سو كان قتل ولا لانتان لقيام البينة الدائرة ولم يرفع من القصاص
 وعلى هذا فاطلاق العبارة اما ليس بجدا ولا في المشهور ولو
 كان الشهادة بعد استيفاء المذكورين تنقوت بوجه بالحد
 ثم رجعوا واعترفوا بالعدا قصصهم اجمع ان شاء وليه وري
 على كل واحد ما زاد عن جنائيه كما لو باثروا او قصص من

ورده عليه ما زاد من جنائيه ويرد الباقيون فيصير منهم من الجنائيه
وان قالوا اخطانا فالدبر عليهم اجمع مؤثقه ولو تفرقوا في
العهود والمخاطات على كل واحد لازم قول فعل المعترف بالعهود القصاص
بعد ما يفضل من دية عن جنائيه وعلى الخطي فيصير من الدية
ولو شهدا بطلا وقتر جعاق الشيخ في النهاية ترد الى الاول
يعرمان المهر للثنا وتعد ابو الصالح استناد الى رواية حسنة
حملت على تزويجها في دعاء السنة لا يحكم الحاكم وقال في الثاني
وان كان بعد الدخول فلا غرم للاول ولا استغفار للمهر في دية
به فلا تقويت والبضع لا يضمن بالتقويت والاجر على الرضي
بالطلاق لان يخرج البضع من ثلث ماله ولا يضمن
له لو قتلها قاتل او قتل نفسا او حرمت نكاحها بضعاع
وهي زوجة الثاني لان الحكم لا ينقض بعد وقوعه وان كان
قبل الدخول غرما للاول نصف المهر الذي غرمه لانه
ان كان ثابتا ما العقد كنبوت الجميع بالدخول الا ان كان مفعلا
للسقوط بوجهها او الفسخ لعيب بخلافه بعد الدخول لا يستقر
مطلقا وهذا هو الاقوى ويقطع في المحل الذي هو من نقله
هنا قولنا لا اخر يدل على تردده فيه ولعله لمعارضته الرولية

هذا هو المهر المسمى بالثنا
وهو الذي يزوج به المرأة
وهو الذي يزوج به المرأة
وهو الذي يزوج به المرأة

الذي لا ينفذ لمن لا الامور والاسلام فلا يقبل شهادة الكافر
وان كان ذميا ولو كان المشهود عليه كافرا على الاصح لا تصافه
بالفسق والظلم المانع من قبول الشهادة خلافا للشيخ رحمه الله
حيث قبل شهادة اهل الذمة للمتم وعلم استناد الى رواية ضعيفة
وللمصدق حيث قبل شهادة تم على علم وان خالفتم في الملة كما
ليهود على المضان ولا يقبل شهادة غير الذي اجابا ولا شهدا
على المسلم اجماع الا في الوصية عند عدم عدو المسلمين بقتلها
الذي في الوصية بها ويمكن ان يراد بشرط فقد المسلمين مطلقا
بناء على تقديم المستورين والفاشرين الذين لا يستند فيهما
الى الكذب وهو قول العلامة في التذكرة ويضعف باستلزام
التعظيم في غير محل الوفاق وفي اشتراط السفر قولنا لا يظهرها
العدم وكذا الخلاف في اخلافها بعد العصا واجبه
العلامة علام بظاهر الآية ولا شهر لعدم فان قلنا به فليكن
بصوره الآية بان يقول لعبد الخلف بالله لا تشري به ثم لا ولو
كان ذا قربة ولا كنتم شهادة اعتقا اذا امن الاعميين والاعيان
وهو هنا الولاء فلا يقبل شهادة غير الاماني مطلقا قلنا
كان ام مستلا والعدالة وهي هيئة نفسانية هداية تبعث

هذا هو المهر المسمى بالثنا
وهو الذي يزوج به المرأة
وهو الذي يزوج به المرأة

هذا هو المهر المسمى بالثنا
وهو الذي يزوج به المرأة
وهو الذي يزوج به المرأة

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

فلم يحصل منه بالتمادة امره **كتاب الوقف** وهو ينسب
الاصلي جعله على حالة لا يجوز التصرف فيه شرعا على وجه
ناقل له عن المالك الا ما استثنى واطلاق المنفعة وهذا ليس
تقريرا بل ذكر شيء من خصائصه او تعريف لفظي موافق للحديث
الوارد عنه صلح حين الاصل وسئل الترمذي واللائق بـ
بالسكنى واختياره وليس وهو خارج عن حقيقة كاستيثار
اليه وفي الدرر من مائة الصدقة الجارية بما ورد عنه
اذا مات ابراهيم اقطع عملا لاسمك صدقة جارية للحديث
ولفظ الصريح الذي لا ينفك في دلالته عليه الى شيء اخر وقعت
خاصة على اصح القولين واما اجبت وسئل وعمره
تصدقت نفقة القرينة كالنابذ ونفي البيع والهبة والارث
فيصير بذلك صريحا وقيل الا لان صريحا ان ينفك عن المالك
ويضعف باشتراكهما بينه وبين غيره فلا يدل على الخاص
بذاته فلا بد من ان تمام قوته تعينه ولو قال جعلته وقفا
او صدقة مؤبدة محرمة كفي وفاقا للدرر ولا يصح كالصريح
ولو نوى الوقف فيما ينفك الى القرينة وقع باطنا وبشرعية
لولداه او ادعى غيره ونظيره من عدم اشتراط القول مطلقا

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

والوقف

ولا القرينة اما الثاني واضح الوجهين لعدم دليل صالح على اشتراطها
وان توقف عليها الثواب ولما الاول فهو احد القولين وظاهر
نظامه الاكثر لهالة عدم الاشتراط ولا نازا له ملك فيمكن فيه
الاجاب بالعتق وقيل بشرط ان كان الوقف على من يمكن في
القبول وهو ايجاد وبذلك دخل في باب العقود لان ادخال
شيء في ملك الغير يتوقف على رضاه ولشك في تمام السبب بل
فيستحب فعلى هذا يعتبر فيه ما يعتبر في العقود اللازمة من
اتصاله بالاجاب طاعة ووقوعه بالبرية وغيرهما فلو كان على جهة
عامه او قبلا للفقراء لم يشترط ان امكن قبول الحاكم له وهذا هو
الذي قطع به في الدرر وسد بما قيل باشتراط قبول الحاكم فيها
له ولايته وعلى القولين لا يعتبر قبول البطل الثاني ولا رضا
لتمامية الوقف قبله فلا ينقطع وان قبوله لا يقبل بالاجاب
فلو اعتبر لم يقبل ولا يلزم الوقف بعد تمام صنعته بل ينقض
وان كان في حقه عامة بفضها الناظر فيها والحكم الحاكم او القيم
المضوب من قبل الواقف ليقضه ويعبر وقوعه باذن الواقف
كغيره لاستناع التصرف في مال الغير غير اذنه ولما لا ينقل الى
راية الوقف عليه بدونه ولو لم يات الواقف قبله اي قبل قبضه

طها

القبض

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

هذا هو الوقف الذي لا ينفك عن المالك

المستعما الى ان يبطل ورواية عبيد بن ربيعة صريحة فيه و
يظهر ان لا يعتبر فوريته والظاهر ان موثوق الموقوف عليه كذلك
مع احتمال قيام وارثه وقامه ويقوم من نفيه اللزوم بدون ان
العقد صحيح قبله فيقتل الملاءة انتقالا لا يمتنع بالقبض وصرح
غير وهو ظاهر في الدرس ان شرط الصحة يظهر الفائدة في الملاءة
المختل بينه وبين العقد ويمكن ان يريد بها باللزم الصحة
بقريته حكمه بالبطالان لومات قبله فان ذلك من مقتضى عدم
الصحة لا اللزوم كما صرح به في هبة الدرس واحتمل ارادة
من كلام بعض اصحاب فيها ويدخل في وقف الحيوان لمبته
وصحة وما شاكله الموجود ان حال العقد لم يستثنى
كما يدخل ذلك في البيع لا يملك الجرح من الموقوف بملكه العرق وهو
الفارق بينهما وبين الثمرة فانها لا تدخل بان كانت طلعا لم يوجب
ولذا تم الوقف على الجميع فيلزم من العقود الدائمة وشرط
مضافا الى ما سلف التبرع فلو علقه على شرط او صفة يبطل الا ان
ان يكون واقعا والواقف عالم بوقوعه كقوله وقفت لكان
اليوم الجمعة وكذا في غيره من العقود والدوام فلو قرئ عبدة
او جعله على من يرضى غالب المكن وقفا ولا أقوى صحته

هذا هو الوجه في صحة الوقف على من يرضى غالب المكن
فان الوقف على من يرضى غالب المكن لا يوجب بطلان العقد
بل هو صحيح وانما يبطل بان كان الموقوف عليه
موتيا او غير قادر على التصرف في نفسه
فان الوقف على من يرضى غالب المكن لا يوجب بطلان العقد
بل هو صحيح وانما يبطل بان كان الموقوف عليه
موتيا او غير قادر على التصرف في نفسه

هذا هو الوجه في صحة الوقف على من يرضى غالب المكن
فان الوقف على من يرضى غالب المكن لا يوجب بطلان العقد
بل هو صحيح وانما يبطل بان كان الموقوف عليه
موتيا او غير قادر على التصرف في نفسه

حبا يبطل بانقتضائهما وانقضاه فيرجع الى الواقف او وارثه
حين انقراض الموقوف عليه كالملاءة ويحتمل الى وارثه عند موته
ليترسل فيه الى ان يصادف الانقراض ويسمي هذا منقطع الاخر
ولو انقطع اوله او وسطه او اخره فالأقوى بطلان ما بعد
القطع فبطل الاول والاخر ويصح اول الاخر والاخضر
وهو تليط الواقف القاض عليه ورفع يد عنه له وقد يباين
الاذن في القبض الذي اعتبر سابقا بان ما ذن فيه ولا يقع يد عنه
واخرجه عن نفسه فلو وقف على نفسه يبطل وان عقده بما يقع
الوقف عليه لا يصح منقطع الاول وكذا لو شرط لنفسه الخيار في
نقصه متى شاء او في مدة معينة نعم لو وقفه على قبل موته
ابتدا او ما رتبهم شارك او شرط عوده اليه عند الحاجة
فالمرى والمشهور اتباع شرطه ويعتبر بطلان قصور ماله
عن مؤنة سنة فعود عندها ويورث عنه لومات
وان كان قبلها ولو شرط الكل اهل منه في الشرط كما فعل النبي
بوقفه وكذلك فاطمة ولا يقدح كونهم واجبي النقصه فقط
تقدمت نفقتهم ان كفتوا به ولو وقف على نفسه وغيره في
نفسه على الاقوى ان كان له تعدد فحسبه فلو كان جمعا كالفقرا

هذا هو الوجه في صحة الوقف على من يرضى غالب المكن
فان الوقف على من يرضى غالب المكن لا يوجب بطلان العقد
بل هو صحيح وانما يبطل بان كان الموقوف عليه
موتيا او غير قادر على التصرف في نفسه

هذا هو الوجه في صحة الوقف على من يرضى غالب المكن
فان الوقف على من يرضى غالب المكن لا يوجب بطلان العقد
بل هو صحيح وانما يبطل بان كان الموقوف عليه
موتيا او غير قادر على التصرف في نفسه

هذا هو الوجه في صحة الوقف على من يرضى غالب المكن
فان الوقف على من يرضى غالب المكن لا يوجب بطلان العقد
بل هو صحيح وانما يبطل بان كان الموقوف عليه
موتيا او غير قادر على التصرف في نفسه

هذا هو الوجه في صحة الوقف على من يرضى غالب المكن
فان الوقف على من يرضى غالب المكن لا يوجب بطلان العقد
بل هو صحيح وانما يبطل بان كان الموقوف عليه
موتيا او غير قادر على التصرف في نفسه

بطل في رعيه ويحتل النصف لاطلان رأسا وشط الموقوف
 ان يكون عينا فلا يصح وقف المنفعة ولا الدين والمبتاع لعدم
 الاشفاق بدم ثباته وعدم وجود صارجا والمقبوض و
 المعين بعد غيره موكا ان يد بالملوكية صلاحته له
 بالنظر الى الواقع يخرج عن وقف غولم والختم من المسلم
 فهو شرط الصحة وان اراد به الملك يخرج عن وقف مالا يملك
 وان صلح له فهو شرط للزوم والافان يراد به الامع وان
 ذكر بعض تفصيله بعد يتفق بهامع بقائها فلا يصح وقف
 مالا يتفق به الامع ذهاب عينه كالخمر والطعام والفاكهة
 ولا يعتبر في الاشفاق به كونه في الحال بل يكفي المتوقع كما
 لعبد والمجنون الصغير والزمن يرجي زوال زمانه وهل
 يعتبر لزمان المنفعة اطلاق العبارة ولا كثر يتفق عدمه
 فيصح وقف ربحان يسرع فساده ويحتل اعتباره لفظة المنفعة
 وسافاتها للتأيد المطلوب من الوقف وتوقف في الدار
 ولو كان مزرعا صح وكذا ما يطول كسك وغيره
 اقباضا فلا يصح وقف الطير في الهواء ولا السمك في
 ماء لا يمكن قبضه عادة ولا الابق والمغصوب ونحوها

في وقف المنفعة
 في وقف الدين
 في وقف المبتاع
 في وقف الموقوف عليه
 في وقف الموقوف
 في وقف الموقوف على
 في وقف الموقوف من
 في وقف الموقوف من
 في وقف الموقوف من

نفعه صح

في وقف المنفعة
 في وقف الدين
 في وقف المبتاع
 في وقف الموقوف عليه
 في وقف الموقوف
 في وقف الموقوف على
 في وقف الموقوف من
 في وقف الموقوف من
 في وقف الموقوف من

ولو وقفه على من يمكن قبضه فالظاهر الصحة لان الا
 المعبر من المالك هو الاذن في قبضه وتسلطه عليه والمعتبر
 من الموقوف عليه تملكه وهو ممكن ولو وقف مالا يمكن بملكه
 وقف على الاجازة للمالك كغيره من العقود لانه عقد صدقة
 صحح العبارة قابل للتقل وقد اجاز المالك فيصح ويحتل عدما
 هتا وان قيل به في غيره لان عبارة الفضولي لا اثر لها وناشر
 الاجازة غير معلوم لان الوقف فاء ملك في كثر من هو وارده ولا اثر
 لعبارة التقييد وتوقف المصنف في الذم ومن لا نسب عدم الصحة
 الى قول ولم يثبت شي وكذا في المذكورة وذهب جماعة الى المنع هنا
 لو اعتبرنا فيه التقرب قوي المنع لعدم صحة التقرب بملك الغير وقف
 المشاع جائز كما لمقسم بحصول الغاية المطلوب من الوقف
 من الوقف وهو تحصيل الاصل والاطلاق التزم به ويتقنه كقبض
 البيع في وقفه على اذن المالك والشريك عند الممن مطلقا والافاق
 ان ذلك في المنقول وغيره لا يوقف على اذن الشريك لعدم
 استلزام التولية التقرب في ملك الغير وشرط الواقف الحيا والبلوغ
 والعقل والاختيار ورفع الحجر ويجوز ان يجعل النظر على الموقوف
 لنفسه ولغيره في مثل الصفة فان اطلق ولم يشترط احد فالنظر

في وقف المنفعة
 في وقف الدين
 في وقف المبتاع
 في وقف الموقوف عليه
 في وقف الموقوف
 في وقف الموقوف على
 في وقف الموقوف من
 في وقف الموقوف من
 في وقف الموقوف من

في الوقف العام الى الحاكم الشرعي وفي غير وهو الوقف على
 معين الى الموقوف عليهم والواقف مع الاطلاق كالاجنبي
 ويشترط في المشرط النظر العادلة والاعتناء بالتصرف ولو
 عرض له الفسق انزل فان عارضه ان كان كاشفاً من الوقف
 ولا يجب على المشرط القبول ولو قيل له يجب عليه الاستمرار
 في معنى التوكيل بحيث يظل النظر بصير كالموشرط وظففة
 الناظر مع الاطلاق العامة والاجارة تحصيل الغلة وتمتعا
 على الملتحق ستمها ولو فوض اليه بعضها لم يتعد ولو جعله
 لاجنين واطلق لم يستقل احدهما بالتصرف وليس للواقف
 عزل المشرط في العقد وعزل المصوب من قبل الوشرط
 النظر لنفسه في الالة لا توكيل ولو اخرج النظمه فزادت الاجرة
 في المدة او ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد لان جريها
 لقبطه في وقتها لان يكون في زمن خياره فيتعين عليه
 الفسخ ثم ان شرطه شيء عوضا عن عمله لم يفسخ وغيره
 الاطلاحة المثل عن عمله مع قصد الاجرة بشرط الموقوف
 عليه وجوده وصحة ملكه واجابة الوقف عليه فلا يصح
 على المعدم ابتداء بان يبداه ويجعله من القبطه الاولى

فيوقف على من يجرد من ولد شخص مثلاً ويصح تباعاً بان يوقف
 عليه وعلى من يجرد من ولد وانما يصح تبعية المعدم المكنون
 عاقه كالولد اما لا يكن ويجرد كذلك كالميت لم يصح طلاقاً
 ابتداءً بطل الوقف وان اخرج كان مطلقاً من الاخر والوسطا
 ان ضمنه الى موجود بطل في ما يخصه خاصة على الاقربى ولا
 على من لا يصح ملكه شرعاً مثل العبد وان تشبث بالحرية كان
 الولد وجبرئيل وغيره من الملائكة والجن والبهائم ولا يكون وقفاً
 على سيد العبد ومالك الدابة عندنا وينبغي ان يستثنى من ذلك
 العبد المخذوم الكعبة والشهد والمجد ونحوها من المصالح
 العامة والدابة المعدة لنحو ذلك ايضا لان الوقف على تلك المصلحة
 والمكان اشترط اهلية الموقوف عليه للملك يومه عدمه
 على ما يصح ملكه من المصالح العامة كالسجد والتمتد والقطر
 بنه على محنة ويان وجهه بقوله الوقف على المساجد والفتا
 في الحقيقة وقف على المسلمين وان جعل متعلقاً بحسب النظمه
 اذ هو موقوف على المصالح وانما افاض تخصيصه بذلك تخصيصه
 ببعض مصالح المسلمين وذلك لا ينافي الصحة ولا يردان ذلك
 يستلزم جواز الوقف على البيع والكايس كالجواز الوقف على

انشأ ربنا تعال الى هذا السؤال يرد على الوقف
 الموقوف على من يشاء من المصالح العامة كالمسجد والتمتد والقطر
 لان الوقف على من يشاء من المصالح العامة كالمسجد والتمتد والقطر
 لان الوقف على من يشاء من المصالح العامة كالمسجد والتمتد والقطر

ايضا لان المذهب لا يشترط هذا اجتناب الكبار اتفاقا
وقيل به في المؤمنين ورعا اوقم كلامه في الدوس ورود
هذا ايضا طيس كذلك ودليل القليل يرشد الى اختصاص الخاد
بالمؤمنين والهاشمية من ولد هاشم بابيه اى يقبل اليه
بالاب وان علاهون لام على الاقرب وكذلك قيله كا
لعوية والحسنية يدخل فيها من يقبل بالنسب اليه بالاب
دون الام ويستوى فيه الذكر والاناث والطلاق الوقت
على متعدد يقتضي التسوية بين فزاده وان اختلفوا بالكون
والافقية لامتواء الاطلاق ولا استحقاق بالنسب الى الجمع
ولو فصل بعضهم على بعض لزم بحسب ما عين جملة بمقتضى
الشرط **هنا سبيل الاولى** نفقة العبد الموقوف والموقوف
الموقوف على الموقوف عليهم ان كانوا معينين لا انتقال الملك
اليهم وفي تاجله ولو كان على غير معين ففي كسبه مقدمة على
الموقوف عليه فان قصر الكسب ففي بيت المال ان كان ولا يجب
كفاية على المكففين كغيره من المحتاجين اليها ولو مات العبد
فموت تجهيزه كنفقته ولو كان الموقوف عتارا فنفقته
حيث شرط الواقف فان اشق الشرط ففي غلته فان قصر

في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف

في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف

لحسب الكمال ولو عدت له عمارته بخلاف الحيوان
لوجوب صيانة روحه ولو عصى العبد او جرد او قعد
انفق كما لو لم يكن موقوفا وبطل الوقف بالعتق وسقطت النفقة
من حيث الملك لا بما كانت تابعة له فاذا قال قلت **الثانية** لو وقف
في سبيل الله اضر في كل قرية لان المراد من السبيل الطريق الى الله
اي الى ثوابه ورضوانه فيدخل في ذلك ما يوجب الثواب من دفع
الحاوي وعمارته الساجدة واصلاح الطرقات وتكفين الموقوف
قبل يختص الجهاد وقيل باضافة الحج والعمرة اليه والاول اشر
وكذا لو وقف في سبيل الله الخير وسبيل الثواب لاشتركان الثلثة
في هذا المعنى وقيل بسبيل الثواب الفقراء والمساكين ويبدأ باقارب
وسبيل الخير الفقراء والمساكين وابن السبيل والغلامون الذين
استدانوا المصحاتهم والمكاتبون والاول اقوى لان يقصد
الواقف بغيره **الثالثة** اذا وقف على اولاده اشترك اولاد
البنين والبنات لاستعمال الاولاد دفما مثل اولادهم استعمالا
شايعا وشرعا كقولنا بنى ادم يا بني اسرائيل ويوصيكم الله في
اولادكم والاجماع على تحريم حليلة ولدا ولد ذكر وانثى ممن
قوله وحلال انباكم وقوله صلح لا ترفعوا ابني يعني الحسن

في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف

في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف
في نفقة العبد الموقوف

اولا تقطعوا عليه بولما بال في حجره والاصل في الاستعمال
 الحقيقة وهذا الاستعمال كما دل على دخول اولاد الاولاد في
 الاولاد دل على دخول الاولاد الاناث ايضا وهذا احد القوي
 في المسئلة وقيل لا يدخل اولاد الاولاد مطلقا في اسم الاولاد
 لعدم فهمه عند الاطلاق ولصحة السلب صدقها ولد الولد
 ليس ولدي بل ولد ولي واجاب المصنف في الشرح عن الدالة
 الدالة على الدخول بانه من دليل خارج وان اسم الولد لو
 كان شاملا للجميع لزم الاشتراك وان عوض بلزوم المجاز
 فهو أولى وهذا الظهور نعم لو دلقت قوتية على دخولهم كقوله
 الاعلى فالاعلى اتجه دخول من دل على عليه ومن خالف في
 دخولهم كالفاضلين فوضوا المسئلة فيما لو وقف على اولاد
 اولاده فانه يحل اولاد البنين والبنات بغير اشكال
 وعلى تقدير دخولهم بوجه فاشتركهم بالسوية لان ذلك مقتضى
 الاطلاق والاصل عدم التفاضل الا ان يفضل بالبرص او بغيره
 على كتاب الله ونحوه ولو قال على من انتسب الى الميراث اولاد
 البنات على اشر القولين عملا بدلالة اللغة والعرف ولا تعمال
الرابعة اذا وقف مسجد الرقيق وقفه بخراب القرية للزوم

في قوله
 على من انتسب الى الميراث
 اولاد البنات بغير اشكال
 وعلى تقدير دخولهم بوجه
 فاشتركهم بالسوية لان ذلك مقتضى
 الاطلاق والاصل عدم التفاضل
 الا ان يفضل بالبرص او بغيره
 على كتاب الله ونحوه

على من انتسب الى الميراث
 اولاد البنات بغير اشكال
 وعلى تقدير دخولهم بوجه
 فاشتركهم بالسوية لان ذلك مقتضى
 الاطلاق والاصل عدم التفاضل
 الا ان يفضل بالبرص او بغيره
 على كتاب الله ونحوه

في قوله
 على من انتسب الى الميراث
 اولاد البنات بغير اشكال
 وعلى تقدير دخولهم بوجه
 فاشتركهم بالسوية لان ذلك مقتضى
 الاطلاق والاصل عدم التفاضل
 الا ان يفضل بالبرص او بغيره
 على كتاب الله ونحوه

في قوله
 على من انتسب الى الميراث
 اولاد البنات بغير اشكال
 وعلى تقدير دخولهم بوجه
 فاشتركهم بالسوية لان ذلك مقتضى
 الاطلاق والاصل عدم التفاضل
 الا ان يفضل بالبرص او بغيره
 على كتاب الله ونحوه

الوقف وعدم صلاحية الخراب لهذا الجواز عودها او
 اشباع المارة به ولذا لو خرب المسجد خلا فالبعث العامة
 قيا على عود الكفن الى الورثة عند الياس من الميت بجماع
 المسجد من المصلين كما استقنا الميت عن الكفن والفرق واضح
 لان الكفن ملك للوارث وان وجب بذله في الكفن بخلاف
 المسجد بوجه بالوقف على وجه فاك الملك كالتحرير ولا مكان
 الحاجة اليه بعمارة القرية وصلو للمار بخلاف الكفن واذا وقف
 على الفقير او العيلة انصرف الى من يلد الواقف منهم ومن حضر
 بمحض جواز الاقتصار عليهم من غير ان يتبع غيرهم من مثل الوصف
 فلو تتبع جاز وكذا لا يجب انظار من غاب عنهم عند التسمية وهل
 يجب استيعاب من حضر ظاهر العبارة ذلك بناء على ان الموقوف
 عليه يستحق على جهة الاشتراك الاعلى وجه بيان المصنف بخلاف
 الزكوة وفي الزكوة دليل عليه ومحمول جواز الاقتصار على بعضهم
 نظر الى كون الجهة المعينة مصرفا وعلى القولين لا يجوز الاقتصار
 على اقل من ثلثة مراعاة لصيغة الجمع نعم لا يجب التسوية بينهم
 خصوصاً مع اختلافهم في الزمة بخلاف الوقف على المخبرين
 فيجب التسوية والاستيعاب واعلم ان الموجود في نسخ الكتاب

الا في قوله العبارة الاستقناء المصلين
 عن المسجد كما في الفصل هو هذا الاستقناء
 الميت عن الكفن في كل
 سلطان

بلد الواقف والذي دل عليه الرواية وذكره الاصحاب و
منهم المصنف في الدرر اعتبار بلد الوقف كبلد الواقف وهو
الخامسة اذا اجر المبطر لاول الواقف ثم انقضوا تينا بطلا
الاجارة في المدة الباقية لاشغال الحق الى غيرهم وحققهم وان
كان ثابنا عند الاجارة الا انه مقيد بحقوقه لا مطلقا فكانت
الصحة في جميع المدة مراعاة باستحقاقهم فالحق لو اجرها
مدة يقطع فيها بعدم بقاها الميا عادة فانما يابطل من الاثبات
ولا يباح لهم اخذ قطعة من الاجرة وانما يقع في الممكن استحقاقا
لا استحقاقا بحسب الامكان ولا مبالاة البقاء وحيث تبطل في
بعض المدة فيرجع الستاجر على ودية الجبر بقبض المدة الباقية
ان كان قد قبض الاجرة ويختلف تركه فلوله يخلف مالا كالحق على
الوارث الوفا من مال غيرهها من الدين هذا اذا قد
اجرها المصلحة او لم يكن ناظر واجرها المصلحة البطلان لم
تبطل الاجارة وكذا لو كان الموجر هو الناظر في الوقف
مع كونه غير مستحق **كتاب العطيّة** وهي العطيّة باعتبار
الجذب اربعة **الاول** الصدقة وهي عقد ينتقل الى الجاني وقبول
الطلاق العقد على العطيّة لا يخفى من جاهل بل في الطلاق

في ذواته

نفس

على جميع المفهومات المشهورة من البيع والاجارة وغيرها وانما
هو بدو العلم بها ويعتبر في اجاب الصدقة وقبولها ما يعتبر في غيرها من
العقود اللازمة وقبض باذن الموجب باذن المالك فانزله وكل
في الاجاب لم يكن للموكل الا قباض ومن شرطها القرينة فلا يصح بدونها
وان حصل الاجاب والقبول والقبض للروايات الصحيحة الدالة
عليها فلا يجوز الرجوع فيها **كتاب القرض** تمام للملك و
حصول العوض وهو القرينة كما لا يصح الرجوع في الهبة مع قبض
وفي تعريفه بالفاء اشارة الى ان القرينة عوض بل العوض الاخر في
اقوى من العوض الديني ومفروضها محرم على بني هاشم من
غيرهم الامع قصور خشمهم لان الله قد جعل لهم الخمس عوضا عنها
وحرّم ما عليهم معللا بانها اوساخ الناس والاقوى لخصاص
التحرّم بالزكوة المفروضة دون المنذورة والكفارة وغيرها
والتقليل بالاوساخ يرشد اليه ويجوز الصدقة على الذي
رحا كان نام غيره وعلى المخالف للحق كالحربي والناصب وقيل
بالمنع من غير المؤمنين وان كانت ثوبا وهو بعيد وصحة
السرا فضل اذا كانت مندوبة للنفس عليه في الكتاب و
السنة الا يتم بالركاء فالأظهر افضله فمما يجعل عقره

ان

بعد

وذكر انه من الغرض من العلم من علمه السلام
في ان يبين له ما في الحديث في العلم من
منه من ان يبين له ما في الحديث في العلم من
ان يبين له ما في الحديث في العلم من
ان يبين له ما في الحديث في العلم من

عُرْضَةً لَّتَمَّ فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ شَرَعًا حَتَّى لِلْعَصُومِ وَكَأَنَّ
 وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ وَكَذَا الْأَفْضَلُ لَهَا أَرْهَافُ لَوْ قَصَدَ بِهِ
 مَتَابَعَةُ النَّاسِ لَيْفَ مَا يَفِيدُ مِنَ التَّخْرِصِ عَلَى نَفْعِ الْفُقَرَاءِ
الثاني المعينة وتسمى مُعِينَةً وَعُطِيَتْ وَتَقْتَضِي إِلَى الْإِجَابِ وَهِيَ
 كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى تَمْلِكِ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ غُرُوضٍ كَوَهْبِكَ وَمَلِكِكَ
 وَأَعْطَيْتِكَ وَخَلَقْتُكَ وَأَهْدَيْتُكَ إِلَيْكَ وَهَذَا لَكَ مَعْنَاهَا وَخِي
 ذَلِكَ وَالْقَبُولُ وَهُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الرِّضَا وَالْقَبْضُ إِذْنُ الْوَلَا
 أَنْ لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا بِيَدٍ مِنْ قَبْلِ وَلَوْ وَهَبَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّ الْفَقِيهُ
 إِلَى قَبْضٍ جَدِيدٍ وَلَا إِذْنٍ فِيهِ وَلَا مَقْبُوضٌ زَمَانٌ يُمْكِنُ فِيهِ قَبْضُهُ
 لِحْصُولِ الْقَبْضِ الْمَشْتَرِكِ فَأَعْنَى عَنْ قَبْضٍ آخَرَ عَنْ مَقْبُوضٍ زَمَانٍ
 بَسْعُهُ إِذَا مَدَّخَلَ الزَّمَانُ فِي ذَلِكَ مَعَ كَوْنِهِ مَقْبُوضًا وَإِنَّمَا
 كَانَ مُعْتَبَرًا مَعَ عَدَمِ الْقَبْضِ لِفَرْقِهِ أَمْتِنَاعِ حَصُولِهِ بِدُونِ
 وَإِطْلَاقِ الْعِبَارَةِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِيَدٍ أَوْ بِإِلَاعٍ
 أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ غَضَبٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَالْوَجْهُ وَاحِدٌ وَقِيلَ بِالْفَرْقِ
 بَيْنَ الْقَبْضِ بِإِذْنٍ وَغَيْرِهِ وَهُوَ حَسْرَةُ إِذَا لَيْدًا لِمَا غَابَتْ عَنْهَا
 وَكَذَا إِذَا وَهَبَ الْوَلِيُّ الصَّبِيَّ وَالْعَبْدِيَّةَ مَا فِي يَدِ الْوَلِيِّ كَمَا لَا
 يَحَابُّ وَالْقَبُولُ مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ الْقَبْضِ لِحْصُولِهِ بِيَدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ

يَدٍ وَلَا مَقْبُوضٍ زَمَانٍ وَقِيلَ بِعَدَمِ قَصْدِ الْقَبْضِ عَنِ الطِّفْلِ لِأَنَّ الْمَالِ الْمَقْبُوضَ
 يَبْدُو لَوَلِيًّا فَلَا يَنْتَفِيهِ إِلَى الطِّفْلِ الْأَبْصَارِ وَهُوَ الْقَصْدُ كَلَامُ
 الْأَصْحَابِ مَطْلُوقٌ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْأَبْرَاءِ وَهُوَ اسْقَاطُ مَا فِي يَدِهِ
 الْغَيْرِ مِنَ الْحَقِّ الْقَبُولِ لِأَنَّهُ اسْقَاطُ حَقِّ لَانْتِقَالِ مَالِكَ وَقِيلَ يَشْتَرِطُ
 لَأَسْمَاءَهُ عَلَى الْمُنَّةِ وَلَا يَجْعَلُ عَلَى فَوْقِهَا كَهَيْبَةِ الْعَيْنِ وَالْفَرْقِ وَاضِحٌ
 كَذَا لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمُنَّةِ الْقَرِيبَةِ لِلْأَصْلِ لَكِنْ لَا يَبْثَابُ عَلَيْهَا بِدُونِهَا
 وَمَعْنَاهَا يَصِيرُ عَرْضًا كَالصَّدَقَةِ وَيَكُونُ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْوَلَدِ عَلَى بَعْضِ
 وَأَنْ لَخْتَلَفُوا فِي الْأَكُوفَةِ وَالْأَنْفُسِ مَا فَيَدُ مِنْ كَسْرِ قَلْبِ الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ
 وَتَقْرِضُهُمُ لِلْعَدَاوَةِ وَرَوَى ابْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمْ يَنْعَمْ بَعْضُ
 أَوْلَادِهِ شَيْئًا أَكَلَ وَلَدًا عَطَيْتُ شَيْئًا قَالَ قَالَ فَاتَّقُوا اللَّهَ
 وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فَرَجَعَ فِي ذَلِكَ الْعَطِيَّةَ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى
 لَا تَهْدِي عَلَى جَوْدٍ وَحَيْثُ يَفْعَلُ يَسْتَحِبُّ الْفَسْحَ مَعَ اسْكَانِ الْخَيْرِ
 ذَهَبَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَى التَّحْرِيمِ وَفِي الْمَخَصَرِ الْكِرَاهِيَّةَ لِلْمَرْضِ
 وَالْأَعْسَارِ لِلدَّلَالَةِ بِبَعْضِ الْأَخْبَارِ عَلَيْهِ وَالْأَقْوَى لِكِرَاهِيَّةِ مَطْلَقًا
 وَاسْتَنْتَفَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اشْتَمَلَ الْمُفَضَّلُ عَلَى مَعْنَى يَقْتَضِيهِ كَحَاجَتِهِ
 دَائِمَةٍ وَوَمَانَةٍ وَاسْتَعْلَا يَعْلَمُ أَنْفَعُ الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ لِسَفْكَوْفِي
 أَوْ بَدْعَةٍ وَخَوْدُ ذَلِكَ وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ فِي الْجَبَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ مَا لَمْ يَنْتَفِ

فَأَمَّا اسْقَاطُ الْمَالِ مِنَ الْمَقْبُوضِ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَفِيهِ إِلَى الطِّفْلِ الْأَبْصَارِ وَهُوَ الْقَصْدُ كَلَامُ
 الْأَصْحَابِ مَطْلُوقٌ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْأَبْرَاءِ وَهُوَ اسْقَاطُ مَا فِي يَدِهِ
 الْغَيْرِ مِنَ الْحَقِّ الْقَبُولِ لِأَنَّهُ اسْقَاطُ حَقِّ لَانْتِقَالِ مَالِكَ وَقِيلَ يَشْتَرِطُ
 لَأَسْمَاءَهُ عَلَى الْمُنَّةِ وَلَا يَجْعَلُ عَلَى فَوْقِهَا كَهَيْبَةِ الْعَيْنِ وَالْفَرْقِ وَاضِحٌ
 كَذَا لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمُنَّةِ الْقَرِيبَةِ لِلْأَصْلِ لَكِنْ لَا يَبْثَابُ عَلَيْهَا بِدُونِهَا
 وَمَعْنَاهَا يَصِيرُ عَرْضًا كَالصَّدَقَةِ وَيَكُونُ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْوَلَدِ عَلَى بَعْضِ
 وَأَنْ لَخْتَلَفُوا فِي الْأَكُوفَةِ وَالْأَنْفُسِ مَا فَيَدُ مِنْ كَسْرِ قَلْبِ الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ
 وَتَقْرِضُهُمُ لِلْعَدَاوَةِ وَرَوَى ابْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمْ يَنْعَمْ بَعْضُ
 أَوْلَادِهِ شَيْئًا أَكَلَ وَلَدًا عَطَيْتُ شَيْئًا قَالَ قَالَ فَاتَّقُوا اللَّهَ
 وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فَرَجَعَ فِي ذَلِكَ الْعَطِيَّةَ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى
 لَا تَهْدِي عَلَى جَوْدٍ وَحَيْثُ يَفْعَلُ يَسْتَحِبُّ الْفَسْحَ مَعَ اسْكَانِ الْخَيْرِ
 ذَهَبَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَى التَّحْرِيمِ وَفِي الْمَخَصَرِ الْكِرَاهِيَّةَ لِلْمَرْضِ
 وَالْأَعْسَارِ لِلدَّلَالَةِ بِبَعْضِ الْأَخْبَارِ عَلَيْهِ وَالْأَقْوَى لِكِرَاهِيَّةِ مَطْلَقًا
 وَاسْتَنْتَفَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اشْتَمَلَ الْمُفَضَّلُ عَلَى مَعْنَى يَقْتَضِيهِ كَحَاجَتِهِ
 دَائِمَةٍ وَوَمَانَةٍ وَاسْتَعْلَا يَعْلَمُ أَنْفَعُ الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ لِسَفْكَوْفِي
 أَوْ بَدْعَةٍ وَخَوْدُ ذَلِكَ وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ فِي الْجَبَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ مَا لَمْ يَنْتَفِ

والمراد بها هنا التكيب بما هو اعم من البيع ففقد الباب بعد ذلك
 الاقسام للبيع خاصة بعينه وكان اولها ما يتبادر بذكر البيع
 في كتاب غيره مما يحصل به الاكتساب كاصنع في الدهن والخبز
 وفيه فصول **الاول** يتقسم موضوع التجارة وهو ما يكتب به
 بحث فيما نحن عوارضه لاحقة له من حيث الحكم الشرعي الى
 محرم ومكروه ومباح ومجبر للمفسر الثلاثة ان المكتب به اما
 ان يتعلق به نهي ولا والثاني للبائع والاول المان يكون النهي عنه
 مانع من التيقض والاول واللام واللام والمكروه ولم يذكر
 الحكمين الاخرين وهما الوجوب والاستحباب لانها من عوارض
 التجارة كاسيئات في اقسامها فالتميز في الاعيان النجسة كالخمر
 المتخذ من الغنم والنبذة المتخذ من التمر وغيرها من الانبذة
 كالتبغ والمنزعة والحبة والفضة والتبغ وضابطها المكسب
 وان لم يكن ما يباع كالخشيشة لم يفيض لها نفع اخر وقصد
 بيعها المنفعة المحللة والفقاع وان لم يكن مسكولا لانه خمر
 استغفر الناس والمنايع النجس غير القابل للطهارة اما لكون
 نجاسته ذاتية كاليان المسنة والمبانة من الحي او عرضية كالو

والمراد بها هنا التكيب بما هو اعم من البيع ففقد الباب بعد ذلك
 الاقسام للبيع خاصة بعينه وكان اولها ما يتبادر بذكر البيع
 في كتاب غيره مما يحصل به الاكتساب كاصنع في الدهن والخبز
 وفيه فصول **الاول** يتقسم موضوع التجارة وهو ما يكتب به
 بحث فيما نحن عوارضه لاحقة له من حيث الحكم الشرعي الى
 محرم ومكروه ومباح ومجبر للمفسر الثلاثة ان المكتب به اما
 ان يتعلق به نهي ولا والثاني للبائع والاول المان يكون النهي عنه
 مانع من التيقض والاول واللام واللام والمكروه ولم يذكر
 الحكمين الاخرين وهما الوجوب والاستحباب لانها من عوارض
 التجارة كاسيئات في اقسامها فالتميز في الاعيان النجسة كالخمر
 المتخذ من الغنم والنبذة المتخذ من التمر وغيرها من الانبذة
 كالتبغ والمنزعة والحبة والفضة والتبغ وضابطها المكسب
 وان لم يكن ما يباع كالخشيشة لم يفيض لها نفع اخر وقصد
 بيعها المنفعة المحللة والفقاع وان لم يكن مسكولا لانه خمر
 استغفر الناس والمنايع النجس غير القابل للطهارة اما لكون
 نجاسته ذاتية كاليان المسنة والمبانة من الحي او عرضية كالو

والمراد بها هنا التكيب بما هو اعم من البيع ففقد الباب بعد ذلك
 الاقسام للبيع خاصة بعينه وكان اولها ما يتبادر بذكر البيع
 في كتاب غيره مما يحصل به الاكتساب كاصنع في الدهن والخبز
 وفيه فصول **الاول** يتقسم موضوع التجارة وهو ما يكتب به
 بحث فيما نحن عوارضه لاحقة له من حيث الحكم الشرعي الى
 محرم ومكروه ومباح ومجبر للمفسر الثلاثة ان المكتب به اما
 ان يتعلق به نهي ولا والثاني للبائع والاول المان يكون النهي عنه
 مانع من التيقض والاول واللام واللام والمكروه ولم يذكر
 الحكمين الاخرين وهما الوجوب والاستحباب لانها من عوارض
 التجارة كاسيئات في اقسامها فالتميز في الاعيان النجسة كالخمر
 المتخذ من الغنم والنبذة المتخذ من التمر وغيرها من الانبذة
 كالتبغ والمنزعة والحبة والفضة والتبغ وضابطها المكسب
 وان لم يكن ما يباع كالخشيشة لم يفيض لها نفع اخر وقصد
 بيعها المنفعة المحللة والفقاع وان لم يكن مسكولا لانه خمر
 استغفر الناس والمنايع النجس غير القابل للطهارة اما لكون
 نجاسته ذاتية كاليان المسنة والمبانة من الحي او عرضية كالو

والمراد بها هنا التكيب بما هو اعم من البيع ففقد الباب بعد ذلك
 الاقسام للبيع خاصة بعينه وكان اولها ما يتبادر بذكر البيع
 في كتاب غيره مما يحصل به الاكتساب كاصنع في الدهن والخبز
 وفيه فصول **الاول** يتقسم موضوع التجارة وهو ما يكتب به
 بحث فيما نحن عوارضه لاحقة له من حيث الحكم الشرعي الى
 محرم ومكروه ومباح ومجبر للمفسر الثلاثة ان المكتب به اما
 ان يتعلق به نهي ولا والثاني للبائع والاول المان يكون النهي عنه
 مانع من التيقض والاول واللام واللام والمكروه ولم يذكر
 الحكمين الاخرين وهما الوجوب والاستحباب لانها من عوارض
 التجارة كاسيئات في اقسامها فالتميز في الاعيان النجسة كالخمر
 المتخذ من الغنم والنبذة المتخذ من التمر وغيرها من الانبذة
 كالتبغ والمنزعة والحبة والفضة والتبغ وضابطها المكسب
 وان لم يكن ما يباع كالخشيشة لم يفيض لها نفع اخر وقصد
 بيعها المنفعة المحللة والفقاع وان لم يكن مسكولا لانه خمر
 استغفر الناس والمنايع النجس غير القابل للطهارة اما لكون
 نجاسته ذاتية كاليان المسنة والمبانة من الحي او عرضية كالو

وقع فيه نجاسته فلو لم يعدم قوله للطهارة كما هو اصح القولين
 في غير الماء النجس الا الدهن يجمع اصنافه للزوم تحت السماء لا
 تحت الظلال في المشهور والنصوص مطلقة تجاوز مطلقا متجه
 والاختصاص المشهور بقوله النجاسة دخان فان دخان النجس
 ظاهر لا يتحالك ويعر قد يعلل بتصادم شيء من اجزاء مع الدخان قبل
 حاله التناول بسبب النجاسة الى ان يلقى الظلال قبالة نجاسته فيه
 عدم صلاحية مع تسليمه للنفع لان تجنيس مالك العين لما خسر
 محرم والمراد الدهن النجس بالعرض كالنوت يموت في الغارة و
 نجس لا بالذات كالسنة الميتة فان استعماله محرم مطلقا للزوم استعماله
 كذلك والميتة داخلها التي تجلها الحيوان دون ما لا يتحلل مع طهارة
 اصله بحسب ذاته والدم وان فرض له نفع حكمي كالصنع وارتط
 وابو الخيل المأكول وان فرض لهما نفع اماهما او لكل منهما فحوز
 مطلقا لطهارةهما ونفعهما او قبل النفع مطلقا الاول الا لئلا
 للاستشفاء والغتري والكلب البريان مطلقا الا لطلب الصيد
 والماشية والزرع والحائط كالبلستان والجرو والقبال للتعليم
 لو خرجت الماشية عن ملكه او حصدا للزرع او اشعل الحائط
 لم يحرم اقتاؤها رجاء لغزها ما لم يطل الزمان بحيث يلحق

والمراد بها هنا التكيب بما هو اعم من البيع ففقد الباب بعد ذلك
 الاقسام للبيع خاصة بعينه وكان اولها ما يتبادر بذكر البيع
 في كتاب غيره مما يحصل به الاكتساب كاصنع في الدهن والخبز
 وفيه فصول **الاول** يتقسم موضوع التجارة وهو ما يكتب به
 بحث فيما نحن عوارضه لاحقة له من حيث الحكم الشرعي الى
 محرم ومكروه ومباح ومجبر للمفسر الثلاثة ان المكتب به اما
 ان يتعلق به نهي ولا والثاني للبائع والاول المان يكون النهي عنه
 مانع من التيقض والاول واللام واللام والمكروه ولم يذكر
 الحكمين الاخرين وهما الوجوب والاستحباب لانها من عوارض
 التجارة كاسيئات في اقسامها فالتميز في الاعيان النجسة كالخمر
 المتخذ من الغنم والنبذة المتخذ من التمر وغيرها من الانبذة
 كالتبغ والمنزعة والحبة والفضة والتبغ وضابطها المكسب
 وان لم يكن ما يباع كالخشيشة لم يفيض لها نفع اخر وقصد
 بيعها المنفعة المحللة والفقاع وان لم يكن مسكولا لانه خمر
 استغفر الناس والمنايع النجس غير القابل للطهارة اما لكون
 نجاسته ذاتية كاليان المسنة والمبانة من الحي او عرضية كالو

بالهراش والأت الله من الدف والمنهار والقصب وغيرها
 والضم المتخذ لعبادة الكفار والصلب الذي يتدعى الضارب
 والأت القمار كالزبد يفتح النون والسطنج بكر التين فسكون
 الطاء ففتح الراء والبقري يضم الراء الموحدة وتشديد القاف
 مفتوحة وسكون الياء المشددة من تحت وفتح الراء المهملة قال
 الجوهري هي لغة للصبيان وهي كومة من تراب حولها خطوط
 وعن الحسن رحمه الله إنها الأربعة عشر ربيع السلاح بكر التين
 السيف والرجم والقوس والهام ونحوها لأعداء الدين
 مسلمين كانوا أم كفارا ومنهم قطاع الطريق في حال الحرب والهدوء
 لكلا مطلقا ولو أرادوا الاستغانة على قتال الكفار لم يحرم ولا
 يلحق بالسلاح ما يبعد جنة للقتال كالبرج والبيضة وإن كان
 واجبا للمساكن والمجولة ففتح الحاء في الحيوان الذي يصلح
 للحمل كالابل والبغال والحمر والنفوس داخلة فيه تبعاً للحرم
 كالخنزير وكوب الظلمة واسكانهم لأجله ونحوه وبيع العنب
 والتمر وغيرها مما يعمل منه المسكر ليعمل مسكرا سواء شرطه
 في العقد أم حصل الاتفاق عليه أو الخشب ليضع ضمنا
 أو غيره من الآلات المحرمة ويكون بعد من يعلم من غير أن يبيع

لذلك أنه يعلم أنه يعلم والآلة الجود التحريم وغلبة النظر كالعلم
 وقيل يحرم من يعلم مطلقا ويحرم عمل الصور المحزنة ذوات الأرواح
 واختار المحضة عن الصور المنقوشة على نحو الوسادة والوقت
 والأقوى تحريمه مطلقا ويمكن أن يزيد ذلك بحمل الصفة
 على المثل لا المثل والغناء بالمد وهو مد الصوت الممثل على
 الترتيب المطرب وما سمي في العرف غناء وإن لم يطرب سواء
 كان في شعر أم قرآن أم غيرها واستثنى منه المص ويغنى الكواء
 للابل واخرون ومنهم من في الدروس فعلة للملكة في الأعراس
 إذا لم تكن بباطل ولم تعمل بالملاهي ولم ينف في صبيحة
 لا بدونه ولم يبيع صوتها اجانب التجال ولا بأس به ويقع
 الظالمين بالظلم كالكتابة لهم واحضار المظلوم ونحوه
 معونتهم بالأعمال المحللة كالخياطة وإن كان التكسب بماله
 والنوح بالباطل بان تصف الميت بما ليس فيه ويجوز بلحق
 إذا لم يسمعها الاجانب وهما المؤمنون بكر الهاء والمد
 وهو ذكر معايبهم بالشعر ولا فرق في المؤمن بين الفاسق و
 غيره ويجوز هجاء غيرهم كما يجوز لعنه والغيبة بكر العجمة
 وهو القول وما في حكمه في المؤمن بما يسيء لوسمعه مع

انضاف به وفي حكم القول الاشارة باليد وغيرها من الجوارح
والتي هي بقول او فعل كشيء الاعرج والتعريض بقوله انا
لست متفابكنا والحمد لله الذي لم يجعلني كذا مع ضامن بفعله
ولو فعل ذلك بحضوره او قال فيه ما ليس به فهو غلط
تحريما واعظم تاثيرا وان لم يكن غيبة اصطلاحا واستثنى منها
صح المستشير ورجح الشاهد والنظم وسماعه ورد من
ادعي نسب اليه والقدر في مقالة او دعوى باطلة في الدين
والاستعانة على رفع المنكر ورد العا الى الصالح وكون القول
فيه مستحالا لا مستحقا لتظاهره بالقسوق والشهادة على
فاعل المحرم حسبة وقد افرغنا تحقيقها رسالة شريفة من اراد
الاطلاع على حقايق احكامها فليقف عليها وحفظت
الضلال عن التلذذ وعن ظن الغلب ونسها ودرها
قراءة ومطالعة ومذاق لغز النقص لها او الحجة على اهلها
بما ائتملت عليه بما يصلح دلالة لاثبات الحق ونقص
الباطل ان كان من اهلها او التقية وبدون ذلك يجب
ان لا فيها ان لم يكن او اذ مواضع الضلال والا اقتص عليها
وتعلم الشرح وهو كلام او كتابة يحدث بسببه ضرر على من

عمل له في بدنه او عقله ومنه عقد الرجل عن جليته و
القاء البغضاء بينهما واستخدام الخبز والمللثة واستنزال الشياطين
في كشف الغايبات وعلاج المصائب وتلييم بيدهن صبي وامرأة
في كشف امر على البانة ونحو ذلك فاعلم ذلك كله وتعليمه حرام
والكذب به تحت ذمتك مستحله والعون له اثار حقيقيا و
هو امر وجب ان لا يجر الخيل كازعم كثير ولا بأس بتعليمه ليتوقى
بها ويدفع سحر المتنبى به وربما وجب على الكفاية لذلك كما
اختار المم في الدروس والكفاية بكر الكاف وهو على
طاعة بعض الخان له فيما امر به وهو قريب من البحر والحض
منه واللياقة وهي الاستناد الى علامات وامارات
يترتب عليها الخاف حسب ونحو وانما يحرم اذا رتب
عليها محرم او جرم بها والتعبد وهي الافعال العجيبة
المرتبة على رغبة اليد بالبركة فيلقب على الحسنة في المم
وتعليمها كغيرها من العلوم والصناعات المحرمة والتميز
بالالامات المعدلة له حتى اللعب بالمخاترة والجور والبعض
لا يملك ما يترتب عليه من الكذب وان وقع من غير المكلف
فوجب ردّه على ما اكده ولو قبضه غير مكلف فالمخاطب ردّه

الاصابة الضعيف والضعف

فان جعل مالكة تصدق به عنه ولو انصرف في محصورين وجب
التخلص منهم ولو بالصلح والعقرب كبر الغنم الخفي كسب اللبن بالماء
ووضع الحبوب في البرودة ليكتسب ثقلها ويكنى بما لا يخفى كمنح
الحنطة بالتراب والشبن وجدها برية ما قد ليس لما شطط الظاهر
في المرأة عانس لم يمت فيها من تخمير وجهها ووصل شعرها ونحو
ومثل فعل المرأة له من غيرها شطة ولو انشئ التديس كالكواكبت
زوجة فلا تحرم وتزين كل من الرجل والمرأة بما يحرم عليه
كل من الرجل السوار والخنثى والشياب المختصة بها عادة وتختلف
ذلك باختلاف الامان والاصطاع ومنه تنبأ بالذهب وان
قل والحرب الاما استثنى وكل من المرأة ما يختص بالرجل كالمطقة
والعامامة والاجرة على تفصيل الموقوف وتكفيهم وحملهم الى
الغسل والماء المقيرة وحرق قورهم ودقهم والصلوة عليهم
وغيرها من الافعال الواجبة كفاية ولو اشتملت هذه
الافعال على مندوب كتفسيهم زيادة على الوجيب تنظيمهم
ووضوئهم وتكفيهم بالمط لقطع المندوبة وحرق الغنم زيادة
على الواجب الجامع لوصفي كتم الربح وحراسة الحبة الى ان يبلغ
القائمة وشق الحد ونقله الى ما يدفن فيه من مكان زايد

اجرة

على ما يمكن دفعه فيه لم يحرم التكسب به والاجرة على الانفاق
الحالية من غرض حكمي كالعتق مثل الذهاب الى مكان بعيد
او في الظلمة او دفع حجرة وعوذ ذلك مما لا يعتد بقايدته
عند العقلاء والاجرة على الزنا واللواط وما شاكلهما
ودشا القضاة بضم اوله وكرم مقصورا جمع رشوة بهما وقد تقدم
والاجرة على الاذان والامامة على ائمة القولين وكما سأل الرزق
من بيت المال والفرق بينهما ان الاجن يقتصر على تقدير العمل و
العوض والمدن والصيغة الخاصة والرزق موطئ نظر الحاكم
ولا فرق في تحريم الاجرة بين كونها من معين ومن اهل البلد
والحيلة وبيت المال ولا يلحق بها الخدم اعدا للمؤذين من اوقاف
مصلح المسجد وان كان مقدرا وباعثا على الاذان بغير اشارة
فاعله الامع تحصل الا خلاص به كغيره من العبادات و
القضاة بين الناس لوجوبه سواء احتاج اليها ام لا وسواء عين
عليه القضاة ام لا ويجوز الرزق من بيت المال وقد تقدم
في القضاة انه من جملة المرتبة منه والاجرة على تعليم الولي
من التكليف سواء وجب عينيا كالفاخرة والسورة والحكام
العبادات العينية ام كفاية كالشفقة في الدين وما يوقف

عليه من المقدمات علما وحلا وتعليم المكلفين منع العقود
والايقاعات ونحو ذلك وأما المكروه فكما عرفت وعلل بأنه
لا يسلّم فاعلم من الزاوية الكفان لا ينهى كثر الموت
والإيقاع فخر الناس من باع الناس واحتكار الطعام وهو
جلسه يتوقع زيادة السعر والاقوى تحريمه مع استغناء غيره
وحاجة الناس إليه وهو اختيان في الدرر من قول المصنف
الحال من رزق والمحتكر ملعون ومثاقيل الكلام في بنية
الحكامه والديانة لافضائها إلى قسوة القلب وسلب الرحمة
وأنما يكون إذا اتخذها حرفة ومنفعة لا مجرد فعلها كما لو احتاج
المصرف دينارا وبيع كغرا أو ذبح شاة ونحو ذلك والتعليل
بما ذكرناه في الاخبار يرشد إليه والنتيجة والمراد بها ما
يعلم الحياكة والاختيار متطافرة بالنهي عنها والمبالغة في ضعفها
ونقصان فاعلموا حتى تخرج من الصلوة خلفه والظاهر لخصا
النساجة والحيكة بالمعزول ونحو فلا يكون عمل الخوص ونحو
بل روى أنه من أعمال الانبياء عليهم السلام والاولياء والحجّة
مع شرط الاجرة لا بدونها كما قيد المصنف في غيره وفيه دلالة عليه
الخبر فظاهر هنا الاطلاق وضرب الفحل بأن يباح ذلك

مع ضبط بالمرّة والمرة المعينة والمدة ولا كراهة فيما
يدفع اليه على جهة الكرامة لأجل وكسب الصبيان المحجور
أصله لما يدخله من البنية الناشئة من احتراق الصبي على ما لا
يجل يحمله أو علمه بارتفاع العلم عنه ولو علم الكتاب من محفل
فلا يكون وإن أطلق الأكثر كما أنه لو علم تحصيله أو بعضه من محفل
وجب اجتنابه واجتناب ما علم منه واشتبه به وعمل الكراهة
تكتب الوثيقة أو أخذ منه أو البصير بعد نزع الحجر عنه وكذا
يكون كب من لا يجنب المحرم في كسبه والمباح ما خلاصه عن
وجه رجحان من الطرفين بأن لا يكون راجحا ولا مرجوحا ليحقق
الاباحة ثم التجارة وهي نضرتك تقسم بانقسام الاحكام
الجنسية فالواجب منها ما توقف تحصيل مؤنته ومؤنة عماله
الواجب التفتد عليه ومطلق التجارة التي يتم بها نظام النوع
الانسان فان ذلك من الواجبات الكفائية وإن زاد على
لؤنة والمسح ما يحصل به المحب وهو التوسعة على
العيال ونفع المؤمنين ومطلق الحاجج غير المضطر
المباح ما يحصل به الزيادة في المال من غير الجهات المأجدة
والمرجوة والمكروه والحرام التكب بالاعيان المكروهة

والحرمة وقد تقدمت الفصل الثاني عقد البيع والملك

وهو أي عقد البيع الإيجاب والقبول الدالان على نقل الملك
بعوض معلوم وهذا كما هو تعريف العقد يصلح تعريف البيع
نفسه لأنه عند المصير وجازة عبارة عن العقد المذكور واستنادا
إلى أن ذلك هو المتبادر من معناه فيكون حقيقة فيه ويمكن
أن يكون الضمير عايدا إلى البيع نفسه وإن يكون صائفاً للبيع
ويؤيد أنه في الدرر من عرف البيع بذلك خبراً في التراضي جعل
جلب التعريف الإيجاب والقبول أولى من جعله اللفظ الدال
صريحاً لأنها جنس قريب واللفظ بعيد وباقي القبول خاصة
مركبة يخرج بها من العقود لا نقل فيه كالوديعة والمضاربة
والوكالة وما تضمن نقل الملك بغير عوض فالوصية بالمال أو
مثل ما كان ملكاً للعاقدة غير فدخل بيع الوكيل والولي وخروج
بالعوض المعلوم الهبة المشروطة فيها مطلق الثواب بيع للكن
بيع صحيحاً إذ لم يعتبر التراضي وهو وارد على تعريفه في الدرر
وبيع الآخرين بالإشارة وشراؤه فانه يصدق بالإيجاب و
القبول ويرد على تعريف أخذ اللفظ جنساً كالشرايع وفيه
دخول عقد الإجارة إذ الملك يشمل العين والمنفعة والهبة المشروطة

كالهبة

هذا هو البيع الصحيح الذي هو انتقال الملك بغير عوض
أو بعوض معلوم أو بغير عوض أو بعوض معلوم
أو بغير عوض أو بعوض معلوم

فيها

عوض معين

فيها أو الصلح المشتمل على نقل الملك بعوض معلوم فانه ليس بمعاقد
المص والمساخرين وحيث كان البيع عبارة عن الإيجاب والقبول
المذكورين فلا يكفي المعاوضة وهي إعطاء كل واحد من المتبايعين
ما يريد من المال عوضاً عما يأخذ من الآخر فتعاقبهما على
ذلك بغير العقد المخصوص سواء في ذلك الجليل والخير على
الشهوين أصحابنا بل كما يكون أجازاً نعم سباح بالمعاوضة التقدير
من كل منهما فيما صار إليه من العوض لاستلزام دفع ما لك له على هذا
الوجه لأن في التصرف فيه وهما في الإجارة عقد متراكم الظاهر الجائز
أولاً لأن الإجارة ظاهرة فيها ولا ينافيه قوله ويجوز الرجوع
فيها مع بقاء العين لأن ذلك لا ينافي الإجارة وربما ظهر من بعض
الأصحاب الثاني لتغيره بجواز فسخها الدال على وقوعه من جهة
ونظير الغايد في التيماء فعلى الثاني هو القابض متى تحقق
الذوم بعد وجب الأول بحمله وعدمه وفيه من جواز
الرجوع مع بقاء العين عليه مع ذهابها وهو كذلك ويصدق
بلفظ العينين وأحدهما وبعض كل واحد منهما ونقلها على ملكه
وتغيرها على الخط فان عين المنقول غير باقية مع احتمال عدم
أما ليس الثوب مع عدم تغيره ولا أثر له في صغيره وتفصيله في محله

هذا هو البيع الصحيح الذي هو انتقال الملك بغير عوض
أو بعوض معلوم أو بغير عوض أو بعوض معلوم
أو بغير عوض أو بعوض معلوم

هذا هو البيع الصحيح الذي هو انتقال الملك بغير عوض

عنه

نقصه

فصل في

ونحو ذلك من التصرفات المغير للصفة مع بقاء الحقيقة نظر على
 تقدير الرجوع في العين وقد استعملها من شققت اليه ياخذها
 بغير حجة لاذن في التصرف تحايلا ولو تمت وتلف الثمن فلا رجوع
 بك لا اصل والا فالرجحان وهل يصير مع ذهاب العين بها
 او معاوضة خاصة وجهان من حصرهم معاوضات وت
 احدها ومن قاطعهم على انها ليست بغيرها باللفاظ الدالة على
 التراضي فكيف يصير بغيرها باللفاظ التالف ومقتضى المعاوضة انها
 معاوضة من الجانبين فلو تمت قبض احد العوضين خاصة بغير
 الاخر على وجه دفع الجاهل في الحق حكما هنا نظير علم تحققها
 وحصول التراضي وهو اختيار في الدرر من على تقدير دفع الساحة
 دون الثمن ويشترط وقوعهما الايجاب والقول بلفظ الماضي الخ
 كبيع من البايع واشترى من المشتري ويشترط منهما الابد
 مشترك بين البيع والشراء وتملك بالتحديد من البايع والتعريف
 من المشتري وتملك وتكفي الاشارة الدالة على الرضا على
 الوجه المعين مع العجز عن النطق بغيره ولا تكفي مع القدرة
 نعم تفيد المعاوضة مع الانضمام الصحيح ولا يشترط تقديم الايجاب
 على القول وان كان تقديمه احسن بل قيل بعينه ووجه عدم

الاشارة

الاشتراط اصاله الصحة وظهور كونه عقدا فحيا الوفاة وانما
 وبما في الدلالة على الرضا وتساوي المالكين في نقل ما يملك
 الى الآخر ووجه التعيين التمسك في رتب الحكم مع تاخر وعما لفته
 للاصل والدلالة مفهوم القبول على ترتيبه على الايجاب لا يرد
 بيومنه يظهر وجه الحسن ومحل الخلاف ما لو وقع القبول
 بلفظ اشترى كما ذكره او ابتعت وتملك الخ لا يقبلت وبشبهه
 وان اضاف اليه باق الا ان كان لا يصح في البناء على المرام لتع
 ويشترط في المتعاقدين الكمال برفع الجاهل الجامع بالبيع والعقل
 والرشد والاختيار الا ان يرضى المكن بعد ذوالا كراهية لانه
 بالغ رشيد قاصد الى اللفظ دون مدلوله وانما منع عدم الرضا فان
 زالا المانع ان العقد كعقد الفضولي حيث انتفى العقد اليه من
 مع تحقق العقد الى اللفظ في الجملة فلما حققت احوال المالكين
 ولا يعتبر مقارنة العقد لاصل الخلاف للعقد المسلوب بالاصل
 كجاءه الصبي فلا يغير احواله والولي ولا رضاه بعد بلوغه
 القصد فلو وقع الغافل والنايم والهازل لغا وان لم يفت
 الاجان لعدم القصد الى اللفظ اطلاقا بخلاف المذكور وبما
 اشكل الفرق في الهازل من ظهور قصد الى اللفظ من حيث كونه

فانه محقق قصد غير المالك الى اللفظ
 الصادر منه لان الغرض من البيع
 للزابط العبرة بالملك ولا يفتقد
 منه قصد له ان يرضى بالملك
 وانما يرضى به الفرق لان ذلك
 لا يفتقد الامر بالملك ملكا

عاقلا مختارا وانما تختلف قصد مدلوله والحق المسمى بذلك المكن
 على وجه يتنوع قصد اصلا فلا يؤثر فيه الرضا المتعقب
 الغافل والسكران وهو حسن مع تحقق الاكراه لهذا المعنفان
 النظام من معناه حمل المكن للكن على الفعل خفيا على نفسه
 او ما في حكمها مع حضور عقله وتميزه واعلم ان بيع المكن
 انما يقع موقوفا مع وقوعه بغير حق ومن ثم جاز بيعه في موضع
 كيشتم كمن اجبر الحاكم على بيع ماله لوفاء دينه ونفقة ولغيره
 وتقويم العبد على مقتضى نفسه منه وفك من الرق ليرث واذا
 اسلم عبد الكافر واشتراه وسوغناه او اشترى المصحف وبيع الحوان
 اذا امتنع مالكه من القيام بحقوقه والطعام عند الحاجة
 يشترط خايف التلف والمحتك مع عدم وجود غيره ولينساج
 الناس اليه ونحو ذلك ويشترط في المزوم الملك لكل من البايع
 والمشتري لما ينقل من العوض واجازة المالك قد ونفع العقد
 موقوفا على اجازة المالك لا باطلا من اصله على ثمر القولين وهو
 ان الاجازة اللاحقة من المالك كاشفة عن صحة العقد من حين
 وقوعه لا نافية له من حينها لان السبب الناقل للملك هو العقد
 المشروط بشرط وكلها كانت حاصلة الارضا المالك فانها

حصل الشرط عمل السبب التام على العموم الامر بالوفاء بالعقد
 فلو توقف العقد على امر اخر لم يكن الوفاء بالعقد خاصة
 بل هو مع الآخر وجه الثاني توقف التأثير عليه فكان كجزء
 ونظم الفائدة في التواء فان جعلها اجلاها كاشفة فالتماء
 المنفصل المتخلل بين العقد والاجازة الما من البيع للمشتري
 ونماء الثمن المعين للمبايع ولو جعلنا ما ناقله فتم المالك بالخير
 ثم ان ائخذ العقد الحكم ذكر وان تربت العقود على الثمن او
 الثمن اوها واجاز للبيع صح ايها واجازا حدها فان كان الثمن
 صح في المجاز وما بعد من العقود والتمن صح ما قبله والفرق ان
 اجازة المبيع توجب ائقاله عن ملك المالك الخير الى المشتري
 فصح العقود المتاخمة عنه وبطل السابقة لعدم الحاجة
 واجازة الثمن توجب ائقاله الى ملك الخير في بطل التفرقات
 المتاخمة عنه كحسب لم يخبرها وقص السابقة لان ملك
 الثمن المتوسط يتوقف على صحة العقود السابقة والا
 لم يمكن ذلك الثمن هذا اذا بيعت الاثمان في جميع العقود
 اما لو تعلقت العقود بالثمن الاول ملأ كان كالثمن في
 صحة ما اخبر وما بعد وهذا القيد وارد على ما اطلقه للبيع

تلك

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو ان يبيع بثلثي ثمنه
 ويشتري بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه

هذه المسئلة كما فصلنا اولنا لئلا يبيع مال المالك بثوب ثم
 يبيع الثوب بمائة ثم يبيع المشتري بمائتين ثم يبعده بثمن ثمانية
 فاجاز المالك العقد الاخر فانه لا يفتقر اجازة ما سبق بالبيع
 سواء ولو اجاز الوسيط وماعده كما لم يفتقر لو كان قد باع الثوب
 بكتاب ثم باع الكتاب بسيف ثم باع السيف بفجر فاجاز البيع
 بالفرس يقتضي اجازة ما سبق من العقود لانه انما يملك السيف اذا
 ملك العوض الذي اشترى به وهو الكتاب ولا يملك الكتاب الا اذا
 ملك العوض الذي اشترى به وهو الثوب فهنا يصح ما ذكره ولا
 يكفي في الاجازة السكوت عند العقد مع علمه به وعند غيرها
 اى الاجازة عليه لان السكوت عام من الجهتين فلا يملك عليه بل لا بد من
 لفظ صريح فيها كالعقد ويكفي كعقد العقد والبيع او انعقدت او
 اتممت او رقيت وشبهه كاقربته واقبته والتمت به
 فان لم يجزنا اشترى من المشتري لانه عين ماله ولو تصرف المشتري
 فيه بماله ليجزى كمن يبيع الدار ويكوب الدابة بجمع بهما عليه بل
 الرجوع بعوض للمنافع وان لم يفتقر فيما مع وضع يده عليها
 لانح كالعاصب وان كان جاهلا ولو نفي كان التام للمالك
 متصلا كان ام منفصلا باقيا كان ام هالكا فيرجع عليه بعوضه

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو ان يبيع بثلثي ثمنه
 ويشتري بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو ان يبيع بثلثي ثمنه
 ويشتري بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه

وان كان جاهلا وكذا يرجع بعوض المبيع نفسه لو هلك في
 يده او بعوضه مع تلف بعضه بفريط وغيره والمعتبر في القبيحة
 يوم التلصص كان التقاوت بسبب السوق ولا على ان كان
 زيانا عينه ويرجع المشتري على البائع بالثمن ان كان باقيا لما
 كان او جاهلا لانه ماله ولم يحصل منه ما يوجب نقله عن ماله
 فانه انما دفع عوضا عن شيء لم يملكه وان تلف قبل والقابل به
 لاكثر بل ادعى عليه في الذم كونه الاجازة لا يرجع به مع العلم بكونه
 غير مالك ولا وكيل لانه ساطع على التلصص مع علمه بعدم استحقاقه
 له فيكون بمنزلة الاباحه بل ظاهر كلامهم عدم الرجوع به مطلقا
 لما ذكرناه من الوجه وهو مع بقاء العين في غاية العدم مع
 تلفه بعيد مع توقع الاجازة لانه لم يفتقر له مطلقا بل دفعه
 متوقفا لكونه عوضا عن المبيع فيكون مضمونا له ولتصرف البائع
 فيه تصرفا مموعا منه فيكون مضمونا عليه واما مع بقاءه فهو
 عين مال المشتري ومع تسليم الاباحه لم يحصل ما يوجب
 فيكون القول بجواز الرجوع به مطلقا قويا وان كان نادرا ان
 ثبت الرجوع على خلافه والواقع خلافه فذهب المحقق الى
 الرجوع به مطلقا وكيف يجمع تحريم تصرف البائع فيه مع علمه

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو ان يبيع بثلثي ثمنه
 ويشتري بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه
 فانه اذا اشترى بثلثي ثمنه

رجوع المشتري به في حال فانه لا يحال غاصب كل المال
 بالبطل ولا فرق في هذا الحكم بين الغاصب محضاً والبائع فضولاً
 مع عدم الحاق المالك ويرجع المشتري على البائع بما اغترم للمالك
 حتى بزيادة القيمة من الثمن لو تلفت العين فيرجع بها عليه على الاقوى
 لدخوله على ان يكون له مجازاً اما ما قال بالثمن من القيمة فلا يرجع
 به لرجوع عوضه اليه فلا يرجع من العوض والمعوض وقيل لا
 يرجع بالقيمة مطلقاً لدخوله على ان يكون العين مضمونة عليه
 كما هو شأن البيع الصحيح والغاصب كما لو تلفت العين وفيه ان
 ضمانه للثمن والقيمة امر زائد على فوات العين الذي قدم على
 ضمانه وهو مغرور ومن البائع يكون المجموع له بالثمن فالزيادة
 ما يرجع عليه به وقد حصل له في مقابلته نفع اولى هذا اذا كانت
 الزيادة على الثمن موجوداً حال البيع اما لو تبددت بعد تحكيمها
 حكم الثمن فيرجع بها اليه بغيرها ما حصل له في مقابلته نفع على الاقوى
 لغروره ودخوله على ان يكون ذلك له بغير عوضا ما انفقته
 عليه ونحو مما لم يحصل له في مقابلته نفع فيرجع به قطعاً ان كان
 جاهلاً بكونه مالاً او ما ذاقا بان ادعى البائع ملكه والاذن فيه
 اوسكت ولم يكن المشتري عالماً بالمحال ولو باع غير المملوك مع ملكه

فان كان المشتري جاهلاً بالمال فانه لا يحال غاصب كل المال بالبطل ولا فرق في هذا الحكم بين الغاصب محضاً والبائع فضولاً مع عدم الحاق المالك ويرجع المشتري على البائع بما اغترم للمالك حتى بزيادة القيمة من الثمن لو تلفت العين فيرجع بها عليه على الاقوى لدخوله على ان يكون له مجازاً اما ما قال بالثمن من القيمة فلا يرجع به لرجوع عوضه اليه فلا يرجع من العوض والمعوض وقيل لا يرجع بالقيمة مطلقاً لدخوله على ان يكون العين مضمونة عليه كما هو شأن البيع الصحيح والغاصب كما لو تلفت العين وفيه ان ضمانه للثمن والقيمة امر زائد على فوات العين الذي قدم على ضمانه وهو مغرور ومن البائع يكون المجموع له بالثمن فالزيادة ما يرجع عليه به وقد حصل له في مقابلته نفع اولى هذا اذا كانت الزيادة على الثمن موجوداً حال البيع اما لو تبددت بعد تحكيمها حكم الثمن فيرجع بها اليه بغيرها ما حصل له في مقابلته نفع على الاقوى لغروره ودخوله على ان يكون ذلك له بغير عوضا ما انفقته عليه ونحو مما لم يحصل له في مقابلته نفع فيرجع به قطعاً ان كان جاهلاً بكونه مالاً او ما ذاقا بان ادعى البائع ملكه والاذن فيه اوسكت ولم يكن المشتري عالماً بالمحال ولو باع غير المملوك مع ملكه

شعير
 ريش
 عود
 شجرة

وله تجر المالك صح البيع في ملكه ووقف فيما لا يملك على الجان
 مالكه فان اذن صح البيع ولا خيار وان رد تخير المشتري مع
 جهله بكون بعض المبيع غير مملوك للبائع لبعض الصنفه او الثمن
 فان فتح رجوع كل مال الى مالكه وان رضى صح البيع في المملوك للبائع
 بحصته من الثمن ويعلم مقدار الحصة بعد تقويمها جميعاً
 ثم تقويم احدها منفرداً ثم ينسب قيمته الى قيمة المجموع فيخصه
 من الثمن مثل تلك النسبة فاذا قوما جميعاً بعشرين واحدها بعشرة صح
 في المملوك بنصف الثمن كما يما كان وانما اخذ بنسبة القيمة ولم
 يخصه من الثمن قدر ما قوما به لاحتمال زيادتها عنه ونقصانها
 فربما جمع في بعض الفروض بين الثمن والتمش على ذلك التقدير كما لو
 كان قد اشترى المجموع في المثل بعشرة وانما يعبر بقيمتها مجتمعين
 اذ لو يكن لاجتماعهما مدخل في زيادة قيمة كل واحد كقوله ما
 لو استلنا ذلك كصراعي باب لم يقوما مجتمعين اذ لا يفتق
 مالك كل واحد ماله الا منفرداً ورجع فيقوم كل منهما منفرداً
 ينسب قيمة احدها الى مجموع القيمتين ويؤخذ من الثمن تلك
 النسبة نعم لو كان للمالك واحد فاحد في احدها دون الاخر
 امكن فيه ما اطلق مع احتمال ما قيدناه وكذا لو باع

مع
 ريش
 عود
 شجرة

لا يجوز للمالك ما يجره الا بالزيادة فيه وادعائه
 من اذ كان الثمن بزيادة من منفرد من ثمنه
 الى ثمنه المنفرد ومن ثمنه المنفرد الى ثمنه
 كما هو الحال في علم المشتري كغيره من العلمين
 مغرور من المسئلة فلا يفسد الثمن بزيادة ثمنه منفرداً
 ووجود من الثمن بنسبة الى الثمن بزيادة ثمنه منفرداً
 بنسبة ثمنه الى ثمنه المنفرد والقيمة الاضحية غير من الثمن على ثمنه
 للثمن واعطاء البائع ان يترجى حقه كما لو كان الثمن منفرداً
 ثمنه منفرداً من ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد
 لثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد
 ومن ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد
 مجتمعين وبقية ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد من ثمنه المنفرد

فان كان المشتري جاهلاً بالمال فانه لا يحال غاصب كل المال بالبطل ولا فرق في هذا الحكم بين الغاصب محضاً والبائع فضولاً مع عدم الحاق المالك ويرجع المشتري على البائع بما اغترم للمالك حتى بزيادة القيمة من الثمن لو تلفت العين فيرجع بها عليه على الاقوى لدخوله على ان يكون له مجازاً اما ما قال بالثمن من القيمة فلا يرجع به لرجوع عوضه اليه فلا يرجع من العوض والمعوض وقيل لا يرجع بالقيمة مطلقاً لدخوله على ان يكون العين مضمونة عليه كما هو شأن البيع الصحيح والغاصب كما لو تلفت العين وفيه ان ضمانه للثمن والقيمة امر زائد على فوات العين الذي قدم على ضمانه وهو مغرور ومن البائع يكون المجموع له بالثمن فالزيادة ما يرجع عليه به وقد حصل له في مقابلته نفع اولى هذا اذا كانت الزيادة على الثمن موجوداً حال البيع اما لو تبددت بعد تحكيمها حكم الثمن فيرجع بها اليه بغيرها ما حصل له في مقابلته نفع على الاقوى لغروره ودخوله على ان يكون ذلك له بغير عوضا ما انفقته عليه ونحو مما لم يحصل له في مقابلته نفع فيرجع به قطعاً ان كان جاهلاً بكونه مالاً او ما ذاقا بان ادعى البائع ملكه والاذن فيه اوسكت ولم يكن المشتري عالماً بالمحال ولو باع غير المملوك مع ملكه

المجهول

ما يملك مبنيا للمجهول وما لا يملك كالصديق الموهوب والخير مع
 الشاة فانه يصح في المملوك نسبة قيمته الى مجموع القيمتين من
 الثمن ويقيم له لو كان عبدا على ما هو عليه من الاوصاف و
 الكيفيات والخير من عند مستغله اما باخبار جماعة منهم كشيخ
 يوم من اجتماعهم على الكذب ويحصل قولهم العلم والحق المتأخر
 له او باخبار مدلين مسلمين يطلعان على حاله عندهم لانهم
 مطلعا لا يشترط عدالة المقوم هذا مع جعل المشتري بالحال
 ليم قصده الى شرايها ويعتبر العلم بين الموهوب لا الافراد فوقع
 لا يتم له ما مع علمه بفساد البيع فيشكل محتمه لا فضائه الى الجهل
 بشئ المبيع على البيع لان في حق بقاء العبد بما يخصه من الالف
 اذا وزعت عليه وعلى شئ اخر لا يعلم مقدار الان ما مع
 جملة نقصه الى شئ المجموع ومعرفة مقدار ثمنه كاف في ذلك
 لم يعلم مقدار ما يخص كل جزء ويكره جريان الاشكال في البيع
 مع علمه بذلك ولا يعتد في بطلانه من طرف احدهما دون
 هذا اذا لم يكن المشتري قد دفع الثمن او كانت عينه باقية
 او كان جاهلا ولا جأفة مع علمه بالفساد ما تقدم في
 الفضولي بالنسبة الى المجموع بالثمن وكما يصح العقد من المالك

يصح من القائم مقامه وهم اي القائم جميعه باعتبار معنى الموصول
 يجوز توحيد نظر الى لفظة ستة الارب والحادية وان علا والوصف
 من احدهما على الطفل والمجنون لاصل وصطلح جنونه قبل البلوغ
 والوكيل عن المالك ومن له الولاية حيث يجوز له التوكيل والمالك
 الشرعي حيث يفقد الربعة وامينه وهو منصوب بذلك او
 ما هو اعلم منه وبحكم الحاكم المقاص وهو من يكون له على غيره
 مال فيجوز اولا يدفع اليه مع وجوبه فلا الاستقلال باخذ
 من المالك من غير حق له وجوبه والا فمن غير القيمة فيجوز ان
 يبيعه من غيره ومن نفسه ولا يشترط اذن الحاكم وان امكن له وجوبه
 ووجود البنية المقبولة عنده في الاشهر ولو تعدد اخذ الا بزيادة
 جاز وتكون في يد امانة في قولنا الى ان يتمكن من رد ما يجب على
 الفور ولو توقف اخذ الحق على تقبيل جدار او كسر قفل جاز ولا يخفى
 على الظاهر ويعتبر في المأخوذ كونه زائدا على المستثنى في
 قضا الدين ولو تلف من المأخوذ شئ قبل تملكه ففي ضمانه قولان وكفى
 في التملك النية سواء كان بالقيمة ام بالمثل وفي جواز المقاصه
 من المودعة قولان والمرى بعدم وجعل الكراهة وفي جواز
 مقاصه الغائب من غير مطالبة وجها ان جودها لعدم الامع

وقيل بعض الافعال لا يرد
 وتقدر الفاعلة حيث لو تقي
 الزيادة

يجوز المقاصه المذمومة من الموهوب كراهية
 ويشترط ان يكون العلم بفساد الفاعلة لا الضمان
 وانما انما كان في حال الاضرار لا في حال
 سبب انما كان في حال الاضرار لا في حال
 لا في حال الاضرار لا في حال الاضرار
 لا في حال الاضرار لا في حال الاضرار

هذا هو الحق
في البيع والشراء
والا فليس هو
الذي هو الحق
في البيع والشراء

طولها بحيث يؤدي الى الضرر ولو امكن الرجوع هنا الى الحاكم
فالا فري توقفه عليه ويجوز للجميع اي جميع من له الولاية ^{تقف}
قولاً في العقد بان بيع من نفسه ومن له الولاية عليه الا الوكيل
والمقاص فلا يجوز قوله ما طر فيه بل يبيعان من الغير والاقوي
كونها كغيرها وهو اختيار في الدرر وسعوم الادلة وعدم ^{خروج}
ما يصلح للتخصيص ولو استاذن الوكيل جاز لا شفاء المانع عند
ويشترط كون المشتري مسلماً اذا اتبع مصحفاً او مسلماً لما
ملكه الاول من الاهامة والثاني من الادلال واثبات التيسيل
له عليه ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وقيل يصح
ويؤمر بالانتماء وفي حكم المسلم ولد الصغير والمجنون و
مسبيبه المنفعة ^{ان} الحق بانه فيه ولقيط يحكم باسلامه ظاهرها
الا فممن يعتق عليه ^{فلا} يمنع لا شفاء التيسيل بالعتق وفي حكمه شرط
العتق عليه في البيع ومن اقر بحريته وهو في يد غيره وضابطه جواز
شراؤه حيث يعتقه العتق قهراً وفي حكم البيع ملكه له اختياراً
كالهبة لا بغيره كالارث واسلام عبد بل يجرى عليه من
سلم على الفور مع الامكان والاحيل بينهما بوضعه على يد مسلم
الى ان يوجد راعب وفي حكم بيعه من مسلم منه اجارة له

الواقعة على عينه لا على زمته كما لو استدان منه وفي حكمه
المحققا بعبادته وفي الحاق ما يوجب منه في كتاب غيره شاهداً
ونحوه نظر من الجزئية وعدم صدق الاسم وفي الحاق كتب الحديث
النبوية بروجه **في ههنا مسائل** الاولى يشترط كون البيع
مما يملك اي يقبل الملك شرعاً فلا يصح بيع الحر وما لا تنفع فيه غالباً
كالخسرات فبيع الثين كالحبات والعقارب والغيران والخناسر
والتمل ونحوها اذ لا تنفع فيها يقابل بالمال وان ذكر لها منافع في
الخواص وهو الخارج بقوله غالباً وفضلت الانسان وان كان
ظاهرة الابن المارة فيصع بيعه والمعاوضة عليه مقداراً بالمقدار
المعلوم او المدة لعظم الاشعاع به ولا المباحات قبل الحيابة
لا شفاء الملك منها والمبايعات فيما يشيان وكذا بعد الحيابة قبل
نية التملك ان اعتبرها فيه كما هو الاجود ولا الارض المفتوحة
عنق بفتح العين اي قهر كارض العراق والشام لانها للمسلمين
قاطبة لا تملك على الخصوص الا بعت الاثر المنصرف من بناء وشجر
فيصع في الاقوى وتبقى باقية مادامت الاثر فاذا زالت جعت
الى اصلها والمراد منها الحياة وقت الفتح اما الموات فيملكها
المحلي ويصع بيعها كغيرها من الاملاك والا قرب عدم جواز

في بيع مملوك

بيع مملوك أي دورها زادها الله شرفا لنقل الشئ في الجاهل
 الإجماع على عدم جواز ما ذكركم أنها تحت عتق لاسواء الناس
 فيها ح ولو قلنا أنها تحت صلح جاز وفي تقييد المنع بالقول بفتحها
 عتق مع تعليله بنقل الإجماع المقبول بخبر الواحد نافلا الإجماع
 أن ثبت لم يتوقف على العاخر وإن لم يثبت افتقر إلى التعليل بالفتح
 عتق وغيره وبقي فيه لا أمر على ما اختار سابقا من ملكه
 تبعاً للآثار ينبغي الجواز للقطع بتعدد الآثار في جميع دورها
 عما كانت عليه عام الفتح وربما علل المنع بالرواية من البيع سلم
 بالتمسك عنه وبكونها في حكم المجدلية الأسراء مع أنه كان
 من بيت أم هانئ والخبر لم يثبت وحقيقته المسجدة مشفية
 ومجاز المجاورة والشرف والحرمة ممكن والإجماع غير متحقق
 فلجواز منتهى **الثانية** يشترط في البيع أن يكون مقدوراً على
 تسليمه فلو باع الحام الطائر أو غيره من الطيور المملوكة لم يصح
 إلا أن تقتضي العادة بعبود فيصح لبيع كالعبد المتخذ في
 الحوايج والدابة المرسلة ولو باع المملوك الأبق المتخذ لتعليم
 صح مع الضميمة إلى ما يصح بعده منفرداً فإن وجد المشتري
 وقد راعى إثباته عليه والأركان الثمينة بالضميمة ونزل

لكن

الأبق بالنسبة إلى الثمن منزله المعلوم ولكن لا يخرج بالتقدي عن ملك
 المشتري فيصح عقد عن الكفان ويعد لغيره مع الضميمة والخيار
 للمشتري مع العلم بأبائه لقدمه على النقص ما لو جمل جاز
 الضميمة أن كان البيع صحيحاً ويشترط في بيعه ما يشترط في غيره من كونه
 معلوماً موجوداً عند العقد وغير ذلك سوى القدر على تسليمه
 فلو ظهر تلفه حين البيع أو استحقاقه لغير البائع مخالفاً للوصف بطل
 البيع فيما يقابل في الأولين وتخير المشتري في الاختيار على الظاهر ولو قد
 المشتري على تحصيله دون البائع فالأمر بعدم اشتراط الضميمة
 في صحة البيع لحصول الشرط وهو القدر على تسليمه ووجبه الاشتراط
 صدق الأبق معه الموجب للضميمة بالنسبة وكون الشرط التسليم
 وهو أمر آخر غير التسليم ويضعف بان الغاية المقصودة من التسليم
 حصوله بيد المشتري بغير مانع وهي موجود والموجبة للضميمة العجز
 عن تحصيله وهي مفقودة وعدم الحق في حكمها الوضوح فوضع
 الثمن عليها لولم يقدر على تحصيله أو تلف قبل القبض ولا يتخير
 لولم يعلم بأبائه ولا يشترط في الضميمة صحة فلهذا ما بالبيع لأنه
 ح بمنزلة المقبوض وغير ذلك من الأحكام ولا يلحق بالأبق في
 تمامي معناه كالغير الشارء والغير الغاير على الأقوى بل المملوك

في تحصيله فانه على خلافه

لخراب نظر الى تعليله بتلف المال فان الظاهر ان المراد بالمال الوقف
اذ لا دخل لغيره في ذلك ولا يجوز بيعه في غير ما ذكرناه وان احتاج
الى بيعه ارباب الوقف ولم يكن لهم عليه او كان بيعه يعود او غير ذلك
مما قيل لعدم دليل صالح عليه وحيث يجوز بيعه يشتري بثمنه
ما يكون وقفا على ذلك الوجه ان امكن مراعي الاقرب الى الصفة
فالاقرب والمتولى لذلك الناظر ان كان والا الموقوف عليهم ان
انحصر والا فالناظر العام ولا يبيع الامة المستولة من المولى
وتحقق الاستيلاء المانع من البيع متعلق بها في ملكه وان لم يعلبه
الروح كاشيا فقول ما دام الولد حيا مبني على الاغلب وعلى التجوز
لان قبل ولوج الروح لا يوصف بالحياة المعجزة والموات
صارت كغيرها من امارة عندنا اما مع حيوتها فلا يجوز بيعها
الا في ثمانية مواضع وهذا الجمع من خواص هذا الكتاب **باب**
في ثمن رقبتيها مع اعمار مولاهما سواء كان حيا او ميتا اما مع
الموت فوضع وفاة واما مع الحيوة فعلى اصح القوانين لا طلاق
النس والميراث باعسا وان لا يكون له من المال ما توفي عنها زائلا
على المستثنيات في وفاء الدين **باب** اذا جئت على غير مولاهما
في دفع ثمنها في الحياة او رقبتيها ان دفعي المحني عليه ولو كانت طمانيمة

على مولاهما لم يخرج لانه لا يثبت له على ما له مال وثالثا اذا عجز مولاها
عن تقبيلها ولو امكن تأديتها ببيع بعضها وجب الاقتصار عليه وقفا
فيما خالف الاصل على موضع الضرورة ولبيعها اذا ماتت في بيها ولا
ورثته سواها لتعلق ورثته وهو تجيل عتق اولي الحكم من رقبتيها
لتعقوبه واولاها وخامسها اذا كان علوقها بعد الان تان فقل
حق المرتبة تسبقه وقيل يقدم حق الاستيلاء على الحق على التليب
وليعوم النبي عن بيعها وسادسها اذا كان علوقها بعد الافلاس
اي بعد الحجر على المفلس فان مجرد ظهور الافلاس لا يوجب عتق
حق الدين بالمال والخلاف هناك اربعين وسابعها اذا مات
مولاهما ولم يخلع سواها وعليه دين مستغرق وان لم يكن ثمنها
لها لانها انما تعق بموت مولاهما من نصيب ولدها ولا
نصيب له مع استغراق الدين فلا تعق فقص في الدين و
ثامنها بيعها على من يتفق عليه فانه في قوة العتق فيكون
تجيل خير يتفاد من مفهوم الموافقة حيث ان المانع من البيع
لاجل العتق وفي حواشيها بشرط العتق نظر في الجواز لما
ذكر فان لم يفسد المشتري بالشرط فتح البيع وجوبا فان لم يفسد
المولى احتمل انفساخه بنفسه وفيه الحكم ان تعق وهذا

موضع تاسع وسابعه الاول من هذه المواضع غير مضمون
 بخصوصه والنظر فيه مجال وقد حكاه في الدرر من باقيل
 وبعضها جعله احتمالا من غير ترجيح لشيء منها وزاد بعضهم
 مواضع اخرها شرها في غير سببها اذا اختلفت سواها ولم
 يمكن بيع بعضها فيه والا فصر عليه وعاد عشرها اذا اختلفت
 قبل مولاهما الكافرون في عشرها اذا كان ولدها غير وارث لكونه
 قاتلا او كافرا لا يمتنع بوجوب مولاهما اذا اختلفت لولدها
 وثالث عشرها اذا جئت على مولاهما جناية يستغرق قيمتها و
 رابع عشرها اذا اختلفت خطأ وخمس عشرها اذا اختلفت في دين
 خيار البائع والمشتري ثم وضع البائع بخيان وسادس عشرها
 اذا خرج مولاهما عن الذمة ومكنت لواله التي هي فيها وسابع
 عشرها اذا اختلفت في يد الحرب ثم استرقت وثامن عشرها
 اذا كانت ملكا ب شرط ثم فسخ كتابته وتاسع عشرها اذا
 شرط اذا ائتمان منها قبل الاستيلاء لثقل ولدها فان حق
 المضمون له اسبق من حق الاستيلاء كالرهن والعقل السابقين
 والعشرون اذا سلم ابوها او جدوها وهي مجنونة او صغيرة
 ثم استولوا الكافر بعد البلوغ قبل ان يخرج عن ملكه وهذه

في موضع تاسع وسابعه الاول من هذه المواضع غير مضمون بخصوصه والنظر فيه مجال وقد حكاه في الدرر من باقيل وبعضها جعله احتمالا من غير ترجيح لشيء منها وزاد بعضهم مواضع اخرها شرها في غير سببها اذا اختلفت سواها ولم يمكن بيع بعضها فيه والا فصر عليه وعاد عشرها اذا اختلفت قبل مولاهما الكافرون في عشرها اذا كان ولدها غير وارث لكونه قاتلا او كافرا لا يمتنع بوجوب مولاهما اذا اختلفت لولدها وثالث عشرها اذا جئت على مولاهما جناية يستغرق قيمتها و رابع عشرها اذا اختلفت خطأ وخمس عشرها اذا اختلفت في دين خيار البائع والمشتري ثم وضع البائع بخيان وسادس عشرها اذا خرج مولاهما عن الذمة ومكنت لواله التي هي فيها وسابع عشرها اذا اختلفت في يد الحرب ثم استرقت وثامن عشرها اذا كانت ملكا ب شرط ثم فسخ كتابته وتاسع عشرها اذا شرط اذا ائتمان منها قبل الاستيلاء لثقل ولدها فان حق المضمون له اسبق من حق الاستيلاء كالرهن والعقل السابقين والعشرون اذا سلم ابوها او جدوها وهي مجنونة او صغيرة ثم استولوا الكافر بعد البلوغ قبل ان يخرج عن ملكه وهذه

دم زكي

في حكم اسلامها عنده وفي كثير من هذه المواضع **نظر الرابعة**
 لو جنى العبد خطاء لم تقع جناية منه ^{منه} لانه لا يخرج عن ملك
 مولاه بما والحق في فكه للمولى فان شاء فكه باقل الامرين من ارش الجناية
 وقيمته وان شاء دفعه الى الجاني عليه او وليه ليستوفي من رقبته
 ذلك فاذا ابعده بعد الجناية كان التزاما بالعدا على اصح القولين ثم
 ان فداء والاحكام للجاني عليه استرقا ففسخ البيع ان استوعبت
 قيمته لان حقه اسبق ولو كان المشتري جاهلا بعيده بخلاف
 ولو جنى عدا فالاقرب ان ياتي البيع موقوف على رضى الجاني عليه
 او وليه لان التخيير في جناية العبد للمولى وان لم يخرج عن ملكه
 سيد فالثاني صحيح البيع والاول شئت التخرق فضعف قوله
 بطلان البيع فيه نظرا الى تعلق حق الجاني عليه قبله ورجوع
 الامر اليه فان ذلك لا يفسد بطلان ولا يقصر عن بيع
 الفضولي ثلثان اجاز البيع ورضى بقائه المالك وفكه للمولى
 لزم البيع وان قتله واسترقه بطل ويغير المشتري قبل التقابل
 حال بيع حمله للعيب المعرض للقوات ولو كانت الجناية في
 غير النفس واستوفى بقياته بيع والمشتري الجاني مع حمله
 للتبعيض مضافا الى العيب سابقا **الخامسة** يشترط علم

عمر تفرغ من البيع ودم
 من كانت يده منه ومنه ومنه ومنه
 في موضع تاسع وسابعه الاول من هذه المواضع غير مضمون بخصوصه والنظر فيه مجال وقد حكاه في الدرر من باقيل وبعضها جعله احتمالا من غير ترجيح لشيء منها وزاد بعضهم مواضع اخرها شرها في غير سببها اذا اختلفت سواها ولم يمكن بيع بعضها فيه والا فصر عليه وعاد عشرها اذا اختلفت قبل مولاهما الكافرون في عشرها اذا كان ولدها غير وارث لكونه قاتلا او كافرا لا يمتنع بوجوب مولاهما اذا اختلفت لولدها وثالث عشرها اذا جئت على مولاهما جناية يستغرق قيمتها و رابع عشرها اذا اختلفت خطأ وخمس عشرها اذا اختلفت في دين خيار البائع والمشتري ثم وضع البائع بخيان وسادس عشرها اذا خرج مولاهما عن الذمة ومكنت لواله التي هي فيها وسابع عشرها اذا اختلفت في يد الحرب ثم استرقت وثامن عشرها اذا كانت ملكا ب شرط ثم فسخ كتابته وتاسع عشرها اذا شرط اذا ائتمان منها قبل الاستيلاء لثقل ولدها فان حق المضمون له اسبق من حق الاستيلاء كالرهن والعقل السابقين والعشرون اذا سلم ابوها او جدوها وهي مجنونة او صغيرة ثم استولوا الكافر بعد البلوغ قبل ان يخرج عن ملكه وهذه

الثمن قدر اجسا ووصفا قبل انقاع عقد البيع فلا يصح البيع
 بحكم احد المتعاقدين واجبي اتفاقا وان ورد في رواية شاذة
 جواز تحكيم المشتري فيلزمه الحكم بالقيمة فإزاد ولا يشترط محمول
 القدر وان شوهه بقاء الجمالة وثبوت الغر وانفى معها
 خلافا للشيخ في المودعة والمختفي في مال السلم ولا في الجعدي في
 المحمول مطلقا اذا كان البيع صبرة مع اختلافها اجسا
 ولا محمول الصفة بكنية درهم وان كانت مشاهدة لا يعلم فيها
 مع تعدد التقل الموجود ولا محمول الجنس وان علم قدره
 لتحقيق الجمالة في الجميع فلو كان كذلك كان فاسدا وان اتصل به
 القبض ولا يكون كالمعاطاة لا شرطها اجتماع شرط الصفة
 البيع سوى العقد الخاص فان قبض المشتري البيع والحال
 هذه كان معنونا عليه لان كل عقد يقضي بصحة يقاس
 وبالعكس في بيع بربو وايد متصله ومنفصلة وبناضه
 المستوفاة وغيرها على الاقوى ويعتبره ان تلف بقبضه يوم
 التلف على الاقوى وقيل يوم القبض وقيل الا على منه اليد و
 هو حسن ان كان التفاوت بسبب نقص في العين او زيادة
 اما باختلاف السوق فالاول الحسن ولو كان مثليا ضمنته

في البيع بالاجسا والوصف قبل انقاع العقد
 لا يصح البيع بالاجسا والوصف قبل انقاع العقد

في البيع بالاجسا والوصف قبل انقاع العقد

في البيع بالاجسا والوصف قبل انقاع العقد

بمثله فان تعدد قيمته يوم الاقرار على الاقوى **السادس**
 اذا كان العوضان من المكيل او الموزون والمعدود فلا بد
 من اعتبارهما بالمعاد من الكيل والوزن والعدد فلا يكتفى
 المكيل بالمجهول كقفوعة خاطرة وان تراصيا به ولا الوزن
 بالمجهول كالاستعداد على حجرة معينة وان عرفا قدرها تخمينيا
 ولا العد بالمجهول بان عملا على مل اليد والقياس بما يشتمل عليه
 ثم اعتبر القدر الغر الممتني عنه في ذلك كله ولو باع المعدود
 ونما صح الاتفاق الجمالة به وربما كان ضبط ولو باع الموزن
 كيلا او بالعكس امكن الصحة فيهما للانضباط ورواية وهب عن
 الثموم ونحوه في سلم الدرهم ويجوز صحة العكس وهو بيع
 المكيل وزنا لا الطرد لان الوزن اصل الكيل واضبط منه
 وانما عدل الى الكيل سهلا ولو شق العد في المعدود لكثرة
 او لخرقة اعتبره كمال ونسب الباقي اليه واعتقد التفاوت
 الحاصل بسببه وكذا القول في المكيل والموزون حيث يثيق
 وزنها ويكلمها او غير كثير من الاصحاب في ذلك بتعدد اليه
 والاكتفاء بالمشقة والعمر كما فعل المص اولى بل لو قيل بجواز
 مطلقا ان والغر وحصول العلم واعتقاد التفاوت وكان

لا يجوز تحكيم

حسا وفي بعض الاخبار دلالة عليه **التابعة** بحوزة ابتياع
 جزء معلوم النسبة كالنصف والثالث شاعتا وتلحق
 كالجوب ولادها ان اختلفت كالجواهر والحيوان اذا
 كان الاصل الذي يبيع جزءا معلوما باعتبار فيه من كيل او وزن
 او قدا ومشاهدة فيصير بيع نصف المبرم المعلوم المقدار
 الوصف ونصف الشاة المعلوم بالمشاهدة او الوصف ولو كان
 شاة غير معلومة من قطع بطل وان علم عدد ما اشتمل عليه
 من الشاة وتساوت اثمانها الجمالة غير المبيع ولو كان قفيل
 من صبر صح وان لم يعلم كمية الصبر لان المبيع مضبوط المقدار
 وظاهر القيمة وان لم يعلم اشمال الصبر على القدر المبيع فا
 نقصت تجزئتها المشتري من الاخذ الموجود منها بالحصصة اى محصة
 من الثمن وبين الفسخ لتعوض الصفة واعتبر بعضهم العلم
 باشمالها على المبيع او اخباره بالبيع واللا يبيع وهو حسن نعم
 لو قيل بالاكتمال بالنظر الغالب باشمالها عليه كان بيعها وتفرع
 عليه ما ذكره ايضا واعلم ان اقسام بيع الصبر عشرة ذكر المص
 بعضها منظوقا وبعضها مفهوما وجملة انها اما ان تكون
 معلومة المقدار او مجهولة وان كانت معلومة صح بيعها الجمع

يجوز ان يبيع بغير علمه
 او بغير علمه فيكون
 او بغير علمه فيكون
 او بغير علمه فيكون

وبيع جزء منها معلوم شاع وبيع مقدار كقيل يشتمل عليه
 كل قفيل بكذا البيع كل قفيل منها بكذا والمجهولة بطل بيعها في الاقسام
 الخمسة الا الثالث وهو بركة القدر المعلوم في الصورين على
 الاشاعة او يكون المبيع ذلك المقدار في الجملة وجمان جودها
 الثا وتظهر في الغاية فيما لو توفت بعضها فعلى الاشاعة تباين
 من المبيع بالنسبة وعلى الثاني يبقى المبيع ما بقي ما قدن **الثا**
 يكفي المشاهدة عن الوصف ولو غاب وقت الابتاع بشرط
 ان لا يكون مما يتغير عادة كالارض والاواني والحديد والثا
 او لا يقضى مدته تغيرها عادة ويختلف باختلاف زيارته و
 نقصا كما في الفاكهة والطعام والحيوان وفلومضت المدة كذلك
 لم يصح لتحقيق الجمالة المرتبة على تغيره عن تلك الحالة نعم لو اخل
 الامر من صح علا بما لا يبقا فان ظهر المحالفة بزيادة او نقصا
 فان كان يسيرا يباح بمثله عادة فلا خيار ولا اختيار المضمون
 منهما وهو البايع ان ظهر زائدا والمشتري ان ظهر ناقصا
 ولو اختلفا في التغير قدم قول المشتري مع عينه ان كان هو المبيع
 للتغير الموجب للخيار والبايع يكن لان البايع يدعي عليه هذه
 الصفة وهو ينكر ولان الاصل عدم وصوله اليه فيكون

جميعه
 لا يكونون
 النسبة كذا في مهور ولا
 لا في مهورها ولا في مهورها
 فلم ان السج فاشتمل منكم

في معنى المنكر ولا صلة بتأيد على الثمن ودر ما قبل بتقديم
قول البائع لتحقيق الاطلاق للمخوذ للبيع واصله عدم التغير ولو
انكر الغرض بان ادعى البائع تغيره في جانب الزيادة وانكر المشتري احتمال
تقديم قول المشتري ايضا كما يقتضيه اطلاق العارية لاصله
عدم التغير ولو عدم البيع والظاهر تقديم قول البائع لغير ما ذكر في
المشتري وفي تقديم قول المشتري فيما جاع بين متباينين مدعى
ودليلا والمشهدود في كلامهم هو القليل لا ولخلنا اطلق المعنى
هنا لكن نأخر تعميم الخيار للقبول منهما قبل وعطفه عليه بطلنا
ولو انتقنا على تغيره لكن اختلفا في تقديمه على البيع وتأخر فان شئت
القرابين باحد ما حكم به وان احتمل الامران فالوجهان وكذا لو وجدنا
تالفوا كان مما يكفي في قبضه التخلية واختلفا في تقديم التالف
عن البيع وتأخر اوله لاختلافنا في تعارض اصل عدم تقديم كل
منهما فيفسا ويزان ويتساقطان ونجبه تقديم حق المشتري لاصله
بقايد ومملكة للثمن والعقد لنا قل قد شك في تأثير متعارض
للأصلين **الناحية** بغير ما يرد طعمه كاللبس ونجبه كما مسك
او يوصف على الاولى ولو اشترام من غير اختبار ولا وصف بناء
على الاصل وهو الصحة كما نرى مع العلم من غير هذه المحجة

في قوله لا يوصف على الاولى ولو اشترام من غير اختبار ولا وصف بناء على الاصل وهو الصحة كما نرى مع العلم من غير هذه المحجة

كالقيام واللون وغيرها مما يختلف قيمته باختلاف وقيل
يصح معه الا بالاعتبار والوصف كغير الغرض والظاهر جواز
البناء على الاصل حاله على مقتضى الطبع فانه امر مضمون عرفا لا يتغير باليا
الا لغيره فيجوز الاعتماد عليه لا في الغرض بل لاكتسابه بوقت
ما يدل بعضه على بقاءه غالبا كظواهر البصرة وانما خرج المتماثل
وتغير النقص بالخيار فان خرج معيبا تخير المشتري بين الرد والار
ان لم يعرف فيه تفرقا لئلا على اختبار وتعيين الارش ولو عرف
فيه كما في غيره من انواع المبيع وان كان المشتري المتصرف في
لنا اول الادلة خلافا للسلار والله حيث خير الاجم بين الرد
والارش وان تعرف والمغ في الجواز من غير اعتبار ما يفسد باختار
كالبيع والمخوذ والبض لمكان الضرر والرجح فان اشترى وظهر
صحفا فذال وان ظهر فاسدا بعد كسره رجع ما رشه وليس له
الرد للعرفان كان له قيمة ولو لم يكن المكسور قيمة كالسفر الفا
رجع بالثمن اجمع لطلان البيع حيث لا يقابل الثمن مال وهل
يكون العقد منسوخا من اصله نظر الى عدم المبالاة من حين العقد
فيقع باطلا ابتداء او يطرأ عليه الفسخ بعد الكسر وظهور الفساد
التقانا الى حصول شرط الصحة حين وانما يتبين الفساد بالكفر

القدرة

كالقيام

هو المفسر من وجهان الاول واضح لان ظهور الفساد كشف
عن عدم المالية في نفس الامر بين البيع لا الحادث عدمها حينه
والقصة مبنية على الظاهر وفي الله وسر جزم بالثاني وجعل الاول
احتمالا وظاهر كلام الجماعة ونظير الفائدة في مونة نقله عن الموضع
الذي اشتراجه الى موضع اختبار فعلى الاول على البايع وعلى
الثاني على المشتري لو وقع في ملكه ويشكل بانه وان كان ملكا
للبايع لكن نقله بغير امر فلا يتجه الرجوع عليه بالمؤنة وكون
وكون المشتري هنا كجامل استحقاق المبيع حيث يرجع بما
عزم ان يتجه مع الغرور وهو منفي هنا لانته الكساف في الجمل ولو
او لم يكن مؤنة نقله من موضع الكساف كان مملوكا وطالب الكساف
او ما في حكمه انفس الحكم وانته كونه على البايع مطلقا بالطلان
البيع على التقديرين واحتمال كونه على المشتري لكونه من فعله و
زوال المالية عنهما مشترك ايضا بين الوجهين وكيف كان فيناء
حكمها على الوجهين ليس بواجب وربما قيل بظهور الفائدة ايضا
فيما لو تبرأ البايع من عبه فيجبه كون لفين المشتري على الثاني
دون الاول في كل صحة الشرط على تقدير ضمان الجميع لمنافاة
المقتضى العقد لا شيء في مقابلة الشئ فيكون كل مال بالباطل

وهو

وفيما لو رضي المشتري بعد الكسوف فيه ان ينظر لان الرضا بعد الحكم
بالطلان لا اثر له **المعاشرة** يجوز بيع المسك في قان بالهبة
جمع قان ان كالفان في غيره وهي الحادة المشتملة على المسك فلو
لم يفتق با على اصل السلامة فان ظهر بعد فتنه معينا بخرو
فقته بان يدخل فيه خطا بانه ثم يخرج ويشتم احوط ان يقع
الجمله **رأى** لا يجوز بيع مسك الاجام مع ضميمه
القصب وغيره للجمله ولو في بعض المبيع ولا اللبن في الضرع
نفع الضاد وهو الذي كل ذات ثقب وطفل كذلك اي وان
ضم اليه شيئا ولو لم يمسحوا بالان ضميمه المعلوم الى الجمل يصير المعلوم
محمولا اما عدم الجواز بدون الضميمة فوضع وفاق واما معها
فالمشهور بان كذلك وقيل يصح استناد الى رواية ضعيفه
وبالغ الشئ فحوز ضميمه ما في الضرع الى ما يتجدد من معلومه
والوجه المنع نعم لو وقع ذلك بلفظ الصلح اتجر الجواز وقصل
لخزون فحكوا بالصحته مع كون المقصود بالذات المعلوم كون
المجهول لتابعها والطلان مع العكس وتساويهما في القصد لذل
وهو حسن وكذا القول في كل محمول ضم الى معلوم ولا الجلود
والاصواف والاشعار على الاتفاق وضم اليه غير ايضا للجمله

مسح من غير بيان ما في الضرع من مضاف
الى ما يتجدد منه وهو مضاف الى مضاف
للمسح من غير بيان ما في الضرع من مضاف
الى ما يتجدد منه وهو مضاف الى مضاف

مقدار مع كون غير الموزون فلا يباع جزا فالان يكون
 الصوف ومثله مستحق الوشرط جرح فالاقرب الصحة لان
 البيع ح شلح والوزن غير معتبر مع كونه على ظاهرها وان
 استجرت كالتمر على الشجرة وان استجرت ونسقى على هذا عدم
 اعتبار الشرط جرح لان ذلك لا يدخل له في الصحة بل غاية مع
 ان ينتج ما بالبيع وهو لا يقتضي بطلان البيع كما لو استجرت
 لقطر الخضر بغيرها فيرجع الى الصلح ولو شرط تاخير مدة معلومة
 وتبعية المتجدد على القاعدة السابقة فان كان المقصود
 بالذات هو الموجود صح والافلا **الثانية عشر** يجوز بيع
 دودة القز لانه حيوان ظاهر يتغير به منفعة مقصودة محالة
 ونفس القز وان كان الدودة قبلا لانه كالتوى في التمر فلا يمنع من
 بيعه ودر بالتمتع لان ان كان حيا عرضة للفساد وان كان
 ميتا دخل في عموم النوى عن بيع الميتة وهو ضعيف لان عرضة للفساد
 لا يقتضي المنع والدودة لا يقصد بالبيع حتى يمنع ميتة والى جوابه
 اشار اليه المصنف بقوله لانه كالتوى وقد يقال ان في شفعة متقنة
 كعلف الدواب بخلاف العود الميت وكيف كان لا يمنع من صحة
 البيع **الثالثة عشر** اذا كان المبيع في ظرف جاز بيعه مع وزنه

النوى

معه واستطاعت اجرت العادة في الظرف سواء كان ما جرت به
 زايدا عن وزن الظرف قطعا ام ناقصا ولو لم يطرده العادة لغير
 استقاط ما يزيد الامع التراضي ولا فرق بين استقاطه بغير التراضي
 ويشتر مفاير للظرف ولو باع مع الظرف من غير وضع جازا لا يجوز
 الظرف والمظروف سيعا واحدا بوزن واحد فالاقرب للجواز
 لحصول معرفة الجملة الرافعة للجملة لا يتدح الجمل بمقدار كل
 منها منفردا لان المبيع هو الجملة لا كل فرد بخصوصه وقيل المبيع
 حتى يعلم مقدار كل منهما لانهما في نوعين متباينين وهو ضعيف **القول**
في الاداب وهو اربعة وعشرون **الثقة** هي ما يتولا من
 التكتيب يعرف صحيح العقد من فاسد ويسلم من الربا ولا يشترط
 معرفة الاحكام بالاستدلال كما يقتضيه ظاهر الامر بالثقة
 باليكفي التقليد لان المراد به ما عرفته على وجه صحيح وقد
 قال على تسليم من اجبر غير علم فقدرت نظم في الربا ثم ارتطم
 في التسوية بين المعاملين في الانصاف فلا يفرق بين
 المالكين وغيرهم ولا بين الشريف والخبير نعم لو فاقوا في فضيلة
 ودين فلا بأس لكن لا يمكن للاخذ بقول ذلك ولقد كان السلف
 يوكفون في الشراء من لا يعرف هربا من ذلك ج اقالة النادم

تختلف في الركن واليمين من الضميمة
 لعدم حصولها من غير التمسك

الاولى

انظر الى هذا الواق من كلام
 المصنف والظاهر من كلامه انه

مراد من الظرف هو ما جرت به
 عادة نظم ونظم عليه ان لم يطرده
 العادة يخرج منه في
 بيعه

المراد بالثقة هنا الثمارة التي هي
 ركن البيع وادارة الركن لا ركن البيع
 بل ركنه ياتي من غير ركنه

فقد قال الصادق عليه السلام اقل سلما في بيع اقاله الله
 عشرته يوم القيمة وهو مطلق في التادم وغيره الا ان ترتب الفاء
 لشعريه وانما يقتضي الاقالة اذا تقام من المجلس وشطاعدم
 الخيار فلو كان للمشتري خيار فسخ لم يكن محتاجا اليها وهل يشترط
 الاقالة في زمن الخيار الاقرب نعم لشوا الأذلة له خصوصا
 للمدين السابق فانه يتقيد بوقف المطلوب عليها ولا يكاد يحقق
 الفائدة في الاقالة الا اذا قلنا هي بيع فبين عليها الحكم
 البيع من الشفعة وغيرها بخلاف الفسخ وقلنا بان الاقالة من ذي
 الخيار اسقاط للخيار والالتزام على الالتزام بالبيع واسقاط للخيار
 لا يختص بل يفتى بل يحصل بكل ما دل عليه من قول وفعل وتظهر الفائدة
 ح فيها لو بين بطلان الاقالة فليس له الفسخ بالخيار ويحتمل
 سقوط خيار بنفس طلبها مع علمه بالحكم كما ذكرنا من الوجه
 ومن ثم قيل بسقوط الخيار لمن قال لصاحبه اختر وهو في
 ايضه والاقوى عدم السقوط في الخيارين لعدم دلالة على
 الالتزام حتى بالالتزام ويجوز ان يكون مطلوب من الاقالة
 تحصيل الثواب بها فلا ينافي امكان فسخه بسبب اخوه وهو بيع
 الفوائد عدم تزيين المتاع ليغيب فيه الجاهل مع عدم

غاية اخرى للزينة اما تزيينه لغاية اخرى كما لو كانت الزينة
 مطلوبة عادة فلا بأس في ذكر العيب الموجود في متاعه ان كان
 فيه عيب ظاهر كان له حقه في الخيار لان ذلك تمام الايمان
 والنعية **في** ترك الخلف على البيع والشراء قال صلعم ويل
 للتاجر من لا والله ويلي والله وقال صلعم من باع واشترى
 وقال الكاظم عليه السلام تلك لا ينظر فليحفظ خمس خصال والا فلا يشترى
 ولا يبيع الربا والخلف وكتمان العيب والمدا فباع والدغم اذا
 اشترى وقال الكاظم عليه السلام لا ينظر الله اليهم احد هم رجل اتخذ
 عز وجل بضاعة لا يشترى الا يمين ولا يبيع الا يمين وموضع
 الادب الخلف صادق انما الكاذب فعليه لعنة الله في المسامحة
 فيما وخصوصا في شرا الات الطاعات فان ذلك موجب للبركة
 والزيادة وكذا يستحب القضاء والاقضاء المخرج تكبير المشتري
 ثلثا وثم ثلثا ثمانين بعد الشراء وليقل بعدها اللهم في اشترى
 التمس فيه من فضلك فاجعل له فيه فضلا اللهم في اشترى
 التمس فيه رزقا فاجعل له رزقا طيبا ان يتبع باقتضائهم
 راجح اقتضانا ورجحانا لا يؤدي الى الجمالة بان يزد ثلثا
 بحيث يحصل مقداره تقريبا ولو تنازع في تحصيل الفضيلة

ترك الصوم وهو الاستغفار بالحقان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
 التي التي لم علم عند ولا وقت دعا وسئل الله تعالى لا وقت تحاة
 وفي الجوز الدعاء فيها بلغ في طلب الرزق من الغرب في البلاد **ج**
 ترك دخول المؤمن في سوم اخيه المؤمن بغير شراء بان
 يطلب ابتاع الذي يريد ان يشتره ويند زيادة عن ثمنه
 البائع او يملك المشتري متاعا غير ما اتفق هو والبائع عليه لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يوم الرجل على سوا اخيه وهو خير معناه التي
 ومن ثم قيل بالتحريم لانه الاصل في التي وانما يكون او يحرم بعد
 التراضي او قبله فلو علم له ما يد على عدمه فلا كراهة ولا تحريم
 ولو كان الصوم بين اثنين سواء دخل احدهما على التي ام بالانباء
 فيه معا قبل على التي ام جعل نفسه بديلا عن احدهما لصدق الدخول
 في الصوم ولا كراهة فيما يكون في الدلالة لانها موضوعه عفا
 لطلب الزيادة مادام الدلالة يطلبها فاذا حصل الاتفاق بين
 الدلالة والغريم تعلقت الكراهة لانه لا يكون ح في الدلالة
 وان كان بيدا الدلالة وفي كراهة طلب المشتري من بعض الطالبيين
 الترك لم ينظر من عدم صدق الدخول في الصوم من حيث
 الطلب منه ومن سائر في المعنى حيث اراد ان يخرج منه

الذي هو من الصوم

مطلوبه والظاهر القطع بعدم التحريم على القول به في الصوم و
 انما الشك في الكراهة ولا كراهية في ترك الملتزم منه لا بضرر
 لانيه وربما استجبت اجابته لو كان مؤثرا ويجعل الكراهة لو كان
 بكرهه طلبه لاعتنه له على فعل المكروه وهذه الفرع من
 خواص الكتاب **ب** ترك جمل الباد دعوا الناس يترك الله
 بعضهم من بعض وحل بعضهم النبي على التحريم وهو حسن لوجه
 الحديث والا فالكراهة اوجه للتسامح في دليلها وشرط ابتداء
 الحضي من قبل التسامح منه الغريب فلا بأس به وحل الغريب
 البلد فلو علم به لم يكن بلكا كانت مساعدة محض الخير ولو باع مع
 التي لعقد وان قبل تجرعه ولا بأس بشراء البلد على الاصل
ك ترك التلقي وهو الزوج الى الكرك القاصد الى البلد الباع
 عليهم او الشراء منهم وحده اربعة فراسخ فما دون فلا يكون
 ما زاد لانه سفر للتجارة وانما يكون اذا قصد الخروج لاجله فالتحقق
 مصادفة الكرك في خرج مبدل لغرض لم يكن به بأس ومع جعل
 البائع والمشتري القادم بالسر في البلد فلو علم به لم يكن كما
 يشعر بتعليقه صلى الله عليه واله في قوله لا يتأتوا احدكم من حارة
 خارجا من المصر والمسلمون يترزق الله بعضهم من بعض و

وهو من خواص الكتاب

الجواز المقضية لجل النبي الاخبار الصحيحة على ظاهر **الفصل**
الثالث في بيع الحيوان وهو ثمان ناسي وغيره واما كان الحيث
 عن البيع موقوف على الملك كان يملك الاول موقفا على شرط
 ببيعها او لا ثم عتقها بحكام البيع والثاني وان كان كذلك
 الا ان لم يذكر ما يقبل الملك منه محلا لم يجز **باصطلاح**
 عليه فقال والانس يملك بالبيع مع الكفر الاصل كونهم غير
 ذمة ولحقه نيل الصلح عن الارتداد فلا يجوز البس وان كان المرتد
 يحكم الكافر في جملة من الاحكام وحيث يملكون بالبيع يري
 الرق في عقابهم وان اسلموا بعد الاسر بالمعوض لم يمس
 محرر من عتق او كتابة وتكيل او دم على وجه الملقوط
 في دار الحرب قد اذوا لكون فيها مسلم صالح التولد منه بخلاف
 لقط دار الاسلام فانه حر ظاهر الا ان يبلغ ويرشد على الاقوى
 وغيره على نفسه بالرق فيقبل منه على اصح القولين لان اقرار القتل
 على انفسهم جائز وقيل لا يقبل البس الحكم بحرية شرعا فلا
 يتعقبها الرق بذلك وكذا القول في لقط دار الحرب اذا كان
 فيها مسلم وكل مقر بالرق بعد بلوغه ورشده وجمالة فيه
 مسلما كان ام كافرا لمسلم اقراره كافر ولم يبع على الكافر لو كان

ربيع
 ثمان ناسي
 غير

في
 دار الحرب
 قد اذوا لكون
 فيها مسلم صالح
 التولد منه بخلاف
 لقط دار الاسلام
 فانه حر ظاهر
 الا ان يبلغ ويرشد
 على الاقوى

للمقر مسلما والسبي حال الغيبة يجوز تملكه ولا يخرجه من الاسلام
 ولا يفرقه وان كان حقه ان يكون املا امام خاصة لكونه
 مغنوا بغير اذنه الا انهم طمطم لم اذوا لثاني تملكه كذلك خاصة
 منهم لنا وامام غيرنا فقريده عليه ويحكم نظام الملك للشبهة تملك
 الخراج والمقامه فلا يؤخذ منه بغير رضاه مطلقا ولا يستقر
 للرجل ملك الاصول وهم الابواب وابوابها وان علوا والفرج
 وهم الاولاد يذكروا وانما وان سفلين والاناث المحرمات
 كالعمة والحالة والاخت نسا اجماعا ورضا عا على القولين
 الخبر الصحيح معللا فيه بان يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 ولان الرضاع يحكم بالنسب كما يستقر للمرأة ملك العودين
 الاباء وان علوا واولاد وان سفلوا وينتفع على غيرها وان
 حرم نكاحه كالاخ والعم والحالة وان استحب لها العاق
 المحرم وفي الحاق الخنثى هنا بالرجل والمرأة نظر من الشك في
 الذكورية التي هي سبب عتق غير العودين فيوجب الشك
 في عتقهم والتسك باصالة بقاء الملك ومن امكانها
 فيفتقون لبنائه نحو غير اليهودين فيوجب على التقلب
 وكذا الاشكال لو كان مملوكا والمقامه بالانثى في الاول

له

المحرم
 من الرضاع
 ما يحرم من النسب

بالذكر في الثاني لا يخفى من قوع تمسكا بالاصل فيهما والمراد بعدم
استقرار ملك من ذكر كانه ملك ابتداء بوجود سبب الملك انا قليلا
لا يقبل خبر القوت ثم يفتقون اذ لولا الملك لما حصل العتق
ومن ثم عرفت ان الاحكام بانها لا يمكن ان يكون ذلك تجوز في
الطلاق على المستقر ولا فرق في ذلك كله بين الملك القوي
الاختياري ولا بين الكل والبعض فيقوم عليه باقيد ان كان
مختارا على الاقوي وقاية الشبهة بحكم الصحيح بخلاف قرابة
الزنا على الاقوي لان الحكم الشرعي يتبع الشرع لا اللغة ويظهر
من اطلاقه كغيره الرجل والمرأة ان الصبي والبسة لا يتق
عليهم ذلك لو ملكوا ان يبلغوا والاخبار مطلق في الرجل
والمرأة كذلك وبعض اصالة البراءة وان كان خطاب
الوضع غير مقصور على المكلف ولا يمنع الزوجية من الشراء
فتبطل الزوجية ويتبع الملك فان كان المشتري الزوج
استباحا بالملك وان كانت الزوجة حرم عليها وطأها
مطلقا وهو موضع وفاق وعلى ذلك بان التفصيل في
حال الوطئ يقطع الاشتراك بين الاسباب واستلزام اجتماع
علتين على معلول واحد ويضعف بان مغلل الشرع معوقات

وملك البعض كالكل لان البضع لا يتبع والحمل يدخل في
بيع الحامل مع الشرط اي شرط دخوله لا بد منه في اصح القولين
للمغايير كالشرع والقابل بدخوله مطلقا ينظر الى ان كالحريم من
الام وخرج عليه عدم جواز استثناء كالايجز استثناء الجزء
المعين من الحيوان وعلى المختار لا يمنع جماله من دخوله مع
الشرط لا يتابع سوا قال بتملكها وحملها وشرط تلك حملها
ولو لم يكن تعلمها واريد اذالة العاين الثانية ونحوها
لا ولو لم يشرط واحتمل وجوده عند العقد وعدمه فهو
المشتري لا صاحبه عدم تقدمه فلو اختلفا في وقت العقد
وقدم قول البائع مع اليقين وعدم البينة للاصل والبعض
تابع مطلقا كالحمل كالاثر الاجزاء وما يحق به البطن ولو
شرط فسقط قبل القبض وجع المشتري من الثمن بنسبة لقوات
بعض المبيع بان تقوم حاملا ومجهضا او مستقطا لا يلا
الاختلاف وطاعة الاول للواقع ويرجع بنسبة التقاوت
بين القيمتين من الثمن ويجوز ابتاع خنزير من الحيوان
كالنصف والثالث لا مضمين كالراس والجلد لا يكون شركا
بنسبة قيمته على الاصح لضعف مستند الحكم بالشركة وتحقق

عدم انتقل الى الشرع وتعارض
احكام عدم التقدم بالنسبة الى كل
منها
والكل الحكم لو كان
المعقود بالذات الحكم

للمجالة وعدم قصد الا شاعره فيبطل البيع بذلك لان
 يكون مذمومًا او يرد ذنبه فيقوى صحة الشرط ويجوز النظر
 الى وجه المملوك فاذا اراد شراؤها الى محاسنها وهي موافق
 الزينة كالكنز والجليل والشعر وان لم ياذر المولى ولا يجوز
 الزيادة عن ذلك الا باذنه ومعه يكون تخليلا يبيع ما دل
 عليه لنظر حتى العورة ويجوز من ماله ان ينظر مع الحاجة قبل
 يباح له النظر الى ما على العورة بدون الاذن وهو بعيد
 ويستحب تغير اسم المملوك عند شرائه اي بعد وقوى في
 الدوس لحادثة في الملك الحادثة مطلقا والصدقة بارادة
 دراهم شرعية واطعامه شيئا حلوا او يكن وطا الامة
 المولودة من ان تملك الملك والعقد الذي عنه في الخمر والاعتاب
 ولد الزنا لا يبيع والعار وقيل يحرم بناء على كفره وهو ممنوع
 والعبد لا يملك شيئا مطلقا على الاقوى على ظاهر الآية ولا كثر
 على انه يملك في الجمله فيقول فاضل الضريرة وهو مروي وقيل
 ارش الجنانية وقيل ما ملكه مولاه معهما وقيل مطلقا لكنه
 محجور عليه بالبرق استنادا الى الاخبار يمكن بحملها على اباحة
 تصرفه في ذلك بالاذن جمعا وعلى الاول فلو اشتراه ومعه

عنه

هذا هو الوجه في بيع المملوك
 وهو ان يملك شيئا مطلقا على الاقوى
 على ظاهر الآية ولا كثر

ماله فلما بيع لان البيع مال المولى فلا يدخل في بيع نفسه لعدم
 دلالة عليه الا بالشرط فإرعى فيه شرط البيع من كونه معلوما
 لهما او ما في حكمه وسلامته من الربا وان يكون الترخيضا
 لنفسه الربوي او ثانيا عليه ويقض مقابل الربوي في المجلس ^{هنا}
 ولو جعل العبد لغيره خبالا على شرائه لم يلزم لعدم صحة تصرفه
 بالحق وعدم الملك وقيل يلزم ان كان له مال يباع على القول بملكه
 هو ضعيف ويجب على البائع استبراء الامة قبل بيعها ان كان قتل
 وطبها وان غرل بحضرة ومضى خمسة واربعين يوما فمن لم يتخض
 وهي من من يتخض ويجب على المشتري ايضا استبراءها الا ان
 يخبره التقضا لا استبراء والمراد بالثقة العبد وانما عبر به
 تبعا للولاية مع احتمال الاكتفاء بمسكن النفس الى خبر
 وفي حكم اخيان له لا استبراء اخيان بغير وطبها او يكون
 لامرأة وان امكن تخليتها الرجل لاطلاق النفس ولا يلحق
 بها العنين والمجبوب والصغير الذي لا يمكن في حقه
 الوط وان شارك فيما طعن كونه عليه لبطان القياس وقد
 يحل بيعها عن امرأة ثم شراؤها منها وسيلة الى انتقال
 الاستبراء نظر الى اطلاق النص من غير التفات الى التقليل بالاس

لو قال العبد لغيره شراؤني فذلك باطل
 لم يرد له الا ان يملك شيئا مطلقا على الاقوى
 على ظاهر الآية ولا كثر

هذا هو الوجه في بيع المملوك
 وهو ان يملك شيئا مطلقا على الاقوى
 على ظاهر الآية ولا كثر

من وطئها لانها ليست مضمومة ومنع العلة المستقيمة
وان كانت مناسبة او تكون بالية او صغيرة او حايضا
الازمان حيضها وان بقي منه لحظة واستبراء الحامل لموضع
الحمل مطلقا لاطلاق النطفة عن وطئها في بعض الاخبار
حتى تنقضي ولدها واستثنى في الدوس ما لو كان الحمل عن
زنا فلا حرمة له والا قوى الا كذا في بعض اربعة اشهر وعشرة
ايام للحملها وكراهة وطئها بعدها الا ان يكون من زنا
فيحوز مطلقا على كراهية جميعا بين الاخبار الدالة بعضها
على المنع مطلقا كالسابق وبعض على التحديد بهذه الغاية بحمل
الزنايد على الكراهة ولا يحرم في مدة الاستبراء غير الوطء قبله
وغيره من الاستمتاع على الاقوى للخبر الصحيح وقيل يحرم
ولو وطئ في زمن الاستبراء ثم غرر مع العلم بالتحريم فيكون
به الولد لا ينزاع كوطئها حايضا وفي سقوط الاستبراء
وجبر لاغناء فائدة حيث قد اختلط المان والا قوى وجوب
الاجتناب بقية المدة لاطلاق النطفة فيها ولو وطئ الحامل
بعد مدة الاستبراء غلب فان لم ينفك كان بيع الولد واستحل
قسط من ماله يعيش بالخبر معللا بتعذيره بنطفته وانه

وكما شارك في مقامه وليس في الاخبار تقدير القسط في
بعضها انه يعقده ويجعل له شيئا يعيش به لانه غذاء بنطفته
وكما يجب الاستبراء في البيع بحيث كل ملك زائل وحادث يغير
من العقود وبالسبب والذات وقصره على البيع ضعيف ولو
باعها من غير استبراء ثم وصع البيع وغيره وتعيين حنبلها
الى المشتري ومن في حكمه اذا اطلها الصبر ورثها ملكا
له ولو امكن ابقاؤها برضاه مدة الاستبراء ولو اوقع
في يد عدل وجب ولا يجب على المشتري الاجابة ويمكن
التفريق بين الطفل والام قبل سبع سنين في الذكر
الانثى وقيل يكفي في الذكر حولان وهو احول بثبوت ذلك
في حضانه الحرة وفي الامة اولى باقتناء النصفين منها وقيل
بحر التفريق في المدة لتطافر الاخبار بالبنى عنه وقد قال
من فرق بين والدته ووالدها فرق الله بينه وبين اجنته و
التحريم احوط بالا قوى وهل يزول التحريم والكراهة بزمانها
او رضاي الام وجمان لمجودها ذلك ولا فرق بين البيع وغيره
على الاقوى وهل يقدر الحكم المجرى الام من الارحام
المشاركة لها في الاستئناس والشفقة كالاخت والعم

والحالة قولان لاجورهما ذلك المالكه بعض الاخبار عليه ولا
يعدى الحكم الى البهيمه الاصل فيجوز التفرقة بينهما بعد استيفائه
عن اللبن مطلقا وقبله ان كان مما يقع عليه الذكاة او كان له
ما يؤخر من غير ان يمد بموضع الخلاف بعد ستة ايام للسا
اما قبله فلا يجوز مطلقا لما فيه من التسبب الى هلاك الولد فانه
لا يعشرون ومنه على ما صرح به جماعة **سائل** لو حدثت
في الحيوان عيب قبل القبض فلامشترى الرد والارش اما
الرد فوضع وفاق لما الارش فوافق القولين لان عوض
عن جربها فلو كانت الجملة مضمومة على البائع قبل القبض
فكذا اجرؤها وكذا لو حدث في زمن الخيار المختص بالمشترى
او المشترك بينه وبين بائنه فلا خيار للمشتري هذا اذا كان
العيب من قبل البائع ولو كان من اجنبى فالمشترى
عليه الارش خاصة ولو تفرط المشتري فلا شيء وكذا الحكم
في غير الحيوان بل في تلف المبيع اجمع لان الرجوع فيه بجميع
فان كان التلف من قبل الله تم والخيار للمشتري ولو بمشركه غيره
فالتلف من البائع والاخر المشتري ولو كان التلف من البائع
او من اجنبى والمشتري خيارا واختار الفسخ والرجوع بالثلثين ولا

فان كان التلف من قبل الله تم والخيار للمشتري
ولو كان من اجنبى فالمشترى عليه الارش
فان كان التلف من قبل الله تم والخيار للمشتري
ولو كان من اجنبى فالمشترى عليه الارش
فان كان التلف من قبل الله تم والخيار للمشتري
ولو كان من اجنبى فالمشترى عليه الارش

فان كان التلف من قبل الله تم والخيار للمشتري
ولو كان من اجنبى فالمشترى عليه الارش
فان كان التلف من قبل الله تم والخيار للمشتري
ولو كان من اجنبى فالمشترى عليه الارش

رجع على المتلف بالمثل او القيمة ولو كان الخيار للبائع والمثل
اجنبى او المشتري فخير ورجع على المتلف **سائل** لو حدث
في الحيوان عيب من غير جهة المشتري في زمن الخيار فله الرد اصل
الخيار لان العيب الحادث من غير ما يقع عليه هذا لا منصوص على
البائع فلا يكون مؤثرا في منع الخيار والاخر يجوز الرد بالعيب
ايضا لكونه مضمونا وتظهر الفائدة لو سقط الخيار الاصل والمشتري
فله الرد بالعيب وتظهر الفائدة ايضا في ثبوت الخيار بعد انقضاء
الثلاثة وعنده فعلى اعتبار خيار الحيوان خاصة يسقط الخيار
وعلى المختار المصطفى لا يتقيد خيار العيب بالثلاثة
وان اشترط حصوله في الثلاثة فاقبلها وغايتها بقوة فيها يسير
وهو غير خارج فانما يعرف ما يمكن اجتماع كثير منها في وقت واحد كما في
خيار المجلس والحيوان والشرط والغير اذا جمعت في غير واحدة
قبل التفرق وقال الفقيه المدين ابو القاسم جعفر بن سعيد في
الرد من على ما نقلت عنه لا يرد الا بالخيار وهو ما في حكمه في
الشرائح ان الحدث الموجب لنقص الحيوان في الثلاثة من مال
البائع وكذا التلف مع حكمه فيها بعد ذلك لا فصل بعد
الارش فيه فانه اذا كان مضمونا على البائع كالجمل لزمه الحكم

عيب

فان كان التلف من قبل الله تم والخيار للمشتري
ولو كان من اجنبى فالمشترى عليه الارش
فان كان التلف من قبل الله تم والخيار للمشتري
ولو كان من اجنبى فالمشترى عليه الارش

بالاثر لا معنى لكون الحجة معنوية الاثبات اشتهر لان
 الاثر عوض الجبر الفاعل والتخير بينه وبين الرضا كان
 ضمان الجلبة يقتضي الرجوع بمجموع عوضها وهو الثمن والقوى
 التخيير بين الرد والاثر كما تقدم لاشترطهما في ضمان المبيع
 وعدم الممانعة من الرد وهو المنقول عن شيخنا بغير دليلين من غايات
 ولو كان حدوث العيب بعد التمسك بالرد والعيب السابق لكان
 غير مضمون على المبيع مع تغير المبيع فان ردده شرط بقاءه على مكان
 فثبت في السابقة الاثر خاصة **ان** لو ظهر ثلثة مستحقة
 فاعترض المشتري الواطي العشر ان كانت بكرا او بصفه ان كانت
 ثيبا لما تقدم من جواز رجوع المالك على المشتري حالما كان
 ام جاهلا بالعين ومنافعها المستوفاه وغيرها وان ذلك هو
 عوض بضع الامة للنقص الدال على ذلك ومن المثل لا تقابل القاعد
 الكليه في عوض البضع بمنزلة قيمه المثل في غيره والمطلوب للنقص
 الدال على التقدير بالعتق ووضعه وهذا الترتيب يوقف من المع
 في الحكم واسان الى القولين لا تخير بين الامرين والمنهوضها
 الاول فاعترض الاجرة عما استوفاه من منافعها او فوات
 تحت يده وقيمة الولد يوم ولادته لو كان تاجلها وولدت

لا تخير
 بين الامرين والمنهوضها
 الاول فاعترض الاجرة عما استوفاه من منافعها او فوات تحت يده وقيمة الولد يوم ولادته لو كان تاجلها وولدت

حارج بها اي هذه المذكور لك جمع على المبيع مع جملته
 مستحقة لما تقدم من رجوع المشتري للجمل فساد البيع على البا
 بجميع ما يترتب منه والعرض من ذكر هذه هنا التنبه على مقدار
 ما يرجع به المالك الامة على شترها الواطي مع استلادها
 ولا فرق في ثبوت العقر بالوطي بين علم الامة بعدم صحة البيع
 وجملتها على اصح القولين وهو الذي يقتضيه اطلاق العبات
 لان ذلك حق للولد لا تزهر ولا تزهر ولا يخرى ولا تصير ذلك
 له ولا لانه في نفس الامر ملك غير الواطي وفي الدرس لا يرجع عليه
 بالمهر المبيع الا كراه استناد الى انه لا مهر لغيره ويضعف بما مر وان
 المهر المنفي من الحره بظاهر الاستحقاق وليست المهر من ثم يطلق
 عليها المهرية ولو نقصت بالولادة ضمن نقصها مضافا الى ما
 تقدم ولو ماتت ضمن القيمة وهل يضمن مع ما ذكره من البكارة
 لو كانت بكرا ام يقتصر على احد الامرين وسجلان باجود ما عدم
 النداخل لان احد الامرين عوض الوطى وارش البكارة عوض
 خباية فلا يدخل الجدها في الاخر ولو كان المشتري عالما باستحقاقها
 حال الاغناع لم يرجع بشي ولو علم مع ذلك بالتخيير كان ثانيا
 والولد روة وعليه المهر مطلقا ولو اختلفت حاله بان كان جاهلا

يج

استفتى عن صحة المهرية

المهرية المهرية الدار

عند البيع ثم يتجدد له العلم رجع بما غره حال الجهل وسقط
الرابعة لو اختلف مولى الماذون وغيره في عبده اعتق الماذون
 عن الغير ولا يثبت لمولى الماذون ولا للغير خلف المولى مولى الماذون
 واسترق العبد المقتولان يدين على ما يدين الماذون فيكون قوله
 مقدما على من خرج عندهم البينة ولا فرق بين كونه ابا العبد
 الذي اعتقه الماذون ابا الماذون ولا وان كانت الرواية تقتضيه
 اياه لا شريكها في المعنى المتفق عليه في قول ذي اليد ولا بين
 دعوى مولى الاب شراء من ماله بان يكون قد دفع الماذون
 مالا يتجر به فاشترى اياه من سيد بماله ^{وهو ماله المورث} وقيد به لانه على تقدير
 الاول يدعي فساد البيع ومدعي صحته مقدم وعلى الثاني
 خارج لمعارضته القديمة بيل الماذون الحادثة فيقدم
 الرواية تقتضيه الاول ولا بين استحسان على حجج وعنده لان
 ذلك لا مدخل له في الترجيح وان كانت الرواية تقتضيه الاول
 والاصل في هذه المسئلة رواية على بن ابي نعيم عن الباقر عليه السلام
 فبين دفع الى ماذون العا ليعتق عنه منه ويخرج عهدها
 فاعتق اياه واحمد بعد موت الدافع فادعي وان في ذلك
 ونزع كل من مولى الماذون ومولى العبد اشتراه بماله فقال

كونه
 روى في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

الاب

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

ان

ان الحجج تنفي ويرد المولاه حتى يقيم الما قون بنية و
 عمل بعضوها الشيخ فمن تبعه وقال اليه في الدهور والمص
 هنا وجامعة اطرحوا الرواية لضعف سندها ومخالفتها لادب
 المذهب رد العبد الى مولاه مع اخراجه يبيع ودعواه فساد
 ومدعي الصحة مقدم وهي شركة بين الآخرين لان مولى الما ^{دون}
 اقوى بها فيقدم واعتذر في الدهور عن ذلك بان الماذون
 يدين مال المولى الاب وغيره ويتصادم الدعوى المتكافئة
 يرجع الى الصلة بقا الملك على ماله قال ولا عار منه فوافقه مقدم
 دعوى الصحة على الفساد لانها مشتركة بين متقابلين متكافئين
 فتساقطا وفيما نظر المنع تكافؤهما مع كون من عدا مولاه خا ^{في نسخة اخرى}
 والداخل مقدم فستطادونه ولم يتم الاصل ومنه يظهر عدم
 تكافؤ الدعوى بين الآخرين لخرج الامر وورشته عا في يد الما ^{دون}
 التي هي بمنزلة يد سيد والحاجة لانكا في الدخلة فيقدم و
 اقر الماذون بما في يد الغير المولى غير مبيع فلم يلزم الطرح الرواية
 ولا شتمها على مولى الحجج مع ان ظاهر الامر حجة بنفسه لم يفعل
 وجامعة صحة الحج لعوده رقا وقد حج بغير اذن سيد فالخاتمة
 هنا اوضح ونبه بقوله ولا بين دعوى مولى الاب شراء من ماله

على يد

وعنده على خلاف الشيخ ومن تبعه حيث حكموا بما ذكر مع
 اعترافهم بدعوى مولى الاب فساد البيع وعلى خلاف العلامة
 حيث حملها على كبر مولى الاب لبيع لا فساد به فقام تقديم
 مدعى الفساد والتجاء الى تقديم منكر بيع عبد وقد عرفت ضعف
 تقديم مدعى الفساد ويضعف الثاني بما فاسد مطلق والولاية
 الدالة على دعوى كونه اشترى بما له هذا كله مع عدم البينة و
 معها يقدم ان كانت لواحد ولو كانت لاشين بالبيع في كل
 تقديم بنية الداخل والخارج عند التعارض فعلى الاول الحكم
 كذا ذكر وعلى الثاني تعارض الخارج ويقوى تقديم ورثة الام
 بمرجحة الصحة واعلم ان الاختلاف يقتضي تعدد المختلفين ولم
 انقرض على نسبه الى مولى المازون وكان حقه ايضا غير معه
 وكانه انقرض عليه لدلالة المقام على الغيرة وعلى ما اشتهر من
 في هذه المادة **الثالث** لو تنازع المازون ان بعد شراؤه كل من
 صاحبه في الاسبق منهما البطلان مع المتأخر لجلاد ان الاذن
 بزوال الملك ولا ينسب لهما ولا لاحدهما بالتقديم قبل
 يفرغ والقبائل بها مطلقا غير معلوم والذي فعله المصنف
 عن الشيخ رحمه الله القول بما مع تساوي الطرفين عملا برواية

وردت بذلك وقيل بهما مع اشتباه الشافعي والسيوطي وقيل مع
 الطريق التي حكمها كل واحد منهما الى مولى الآخر ويحكم باليقين
 طريقه اقرب مع تساويهما في المشتري فان تساوى باطل البيعان المظهر
 الا ان هذا اذا لم يحز المولى ان ولو اجزع عقدها فلا اشكال
 في صحة ما ولو تقدم العقد من احدهما صح خاصة من غير توقف على
 اجازة الامع الاجازة الاخر فيصح العقدان ولو كانا وكيلين صحا
 والفرق بين الاذن والوكالة ان الاذن ما جعلت تابعة للمالك
 والوكالة لما باحت الشرف المازون فيه مطلقا والفرق بينهما
 مع اشتراكهما في مطلق الاذن اما تصريح المولى بالخصوصيتين
 او دلالة القرابين عليه ولو تجرد اللفظ عن القرينة لاحدهما فالت
 حمله على الاذن لدلالة العرف عليه واعلم ان القول بالقرينة مطلقا
 لا يتم في صور الاقتران لانها لاظهار المشتبه ولا اشتباه
 واول ما يمنع تخصيصها بهذه الحالة والقول بجميع الطريقين
 الى رواية ليت سليمة الطريق والحكم السابق مع عدم الاشكال
 فيه كان القول بوقوفه مع الاقتران كذلك ومع الاشتباه
 يجبه القرعة لكن مع اشتباه السابق يستخرج برهنتين الاخر
 ومع اشتباه السابق والاقتران ينبغي ترك دفع في احديهما الاقتران

لا يحق للمولى ان يشترى من نفسه
 انما هو من لم يملكه لغيره
 بعد ما يملكه في ذاته فليس مستحق

ولو كانا وكيلين لم يملكوا
 ما كانا لغيرنا فليس مستحق
 لا يحق للمولى ان يشترى من نفسه

ليحكم بالوقوف معه هذا اذا كان شراها المولاهما اما لو كان لاقتها
 كما يظهر من الرواية فان لعلنا ملك العبد بطلان وان لم يكن صحيح
 السابق وبطل المقادير واللاحق حتى اذا لا يتصور ملك العبد
 سيد **السادسة** الامة المروية من ارض الصلح لا يجوز شراؤها
 لان ما اهلها محترم به فلو اشتراها احد من السارق جاهلا
 بالسرقة ردّها على بايعها واستعاد ثمنها منه ولو لم يوجد الثمن
 بان عسر البايع او امتنع من رده ولم يكن لجبان او بغير ذلك من
 الاسباب ضاع على دافعه وقيل تنعى الامة فيه لرواية مسكين
 التماسا عن الصادق ١٤ ويضعف بحالة الروي ومخالفة الحكم
 للاصول حيث ان ملك الغير وسعيها كذلك وما كان لا يظلم
 في الثمن فكيف يشتق فيه من سعيها مع ان ظالمه لا يتحققها و
 لا كسبها ومن ثوبه المص الى القول بزياله ولكن يكمل حكمه
 بردها الا ان يحمل على ردّها على ما كلفه الاعلى البايع طحال الرواية
 الدالة على ردّها عليه وفي الدرر وس استقر العمل بالرواية
 المثبتة على ردّها على البايع واستعفاها في ثمنها الوتعد على
 المشتري اخذ من البايع ووارثه مع موته واعتذر عن الرد
 اليه بانه تكليف له ليردها الى اهلها اما لانه سارقا ولانه

هذا هو الوجه في ردّها على البايع
 ولو كان لا يظلم في الثمن
 فلو كان لا يظلم في الثمن
 فلو كان لا يظلم في الثمن

او الحكم

في ردّها
 على البايع

ترتب مدد عليه وعن استعفاها بان فيه جمعا بين حق المشتري
 وحق صاحبه انظر الى مثال الحق في الحقيقة وانما صار محترما بالصلح
 احترامه ايضا فلا يعارض ذهاب مال المحرم في الحقيقة ولا
 يخفى ان مثل ذلك لا يصلح للتأسيس مثل هذا الحكم وتقريبه
 للنظر غايته لو كانت الرواية مما يصلح للحجة وهي صيد عنه فكيف
 البايع بالرد لا يتقضى جواز دفعها اليه كما في كل غاصب وقدم
 لا اذله في هذا الحكم والا كان الغاصب من الغاصب يحول عليه
 الرد اليه وهو باطل والفرق في المال بين المحرم بالاصل والغاصب
 لا مدخل له في هذا النجس مع اشتراكهما في التحريم وكون المتلف
 للثمن ليس هو مولى الامة فكيف يستوفى من ماله ويتقضى مال
 اهل الذمة فان تحريمه عارض ولا يرجع عليه مال المسلم المحرم
 بالاصل عند التعارض والاقوى لطرح الرواية بواسطة
 مسكين وشهرته المبلغ حد وجوب العمل بها او بما عمل بها
 الشيخ على قاعدة فاشتهرت بين اتباعه وودّها المستنبطون
 لمخالفتها للاصول والاقوى وجوب رد المشتري لها على ما كلفه
 او وكيله او وارثه مع التعذر على الحاكم واما الثمن فيطالب
 به البايع مع بقائه مطلقا ومع تلفه ان كان المشتري جاهلا

في ردّها

لا
 لبرقتها ويستع الاله مطلقا **التابعة** لا يجوز بيع عبد
 عبيد من غير اثنين سواء كانا متساوين في القيمة و
 الصفات لم يختلف لجهالة المبيع المقتضية للطلاق ولا
 عيب كذلك للعلة وقيل يصح مطلقا استنادا الى ظاهر ولاية
 ضعيفة وقيل يصح مع تساويهما من كل وجه كما يصح بيع قفيز
 من صبرة متساوية الاخر اضعف يمنع تساوي العبد على
 وجه يعلق بالمثلي وضعف الصحة مطلقا واضح ويجوز شراؤه
 اي شراء العبد موصوفا على وجه ترتفع لجهالة تسليما لان مخاطبة
 المسلم فيه بما يمكن ضبطه كذلك وهو منه كغيره من الحيوان
 ما يشتق والاقرب حوانه موصوفا حال التاويهما في المبيع
 المصحح للبيع فلو باع عبدك ذلك ودفع اليه عبيد للتيقز اي
 ليخيرا ما شائهما فابو احدهما من يدع ضمان الابن على ضمان
 المقبوض بالسوم وهو الذي قبضه ليشتره فلف في دين
 بغير تقييد فان قلنا بجهالة كما هو المشهور ضمن هذا الاله في
 معناه ان الخصومة ليست لقبض السوم بل العموم قوله صلعم
 على اليد اخذت حتى تودي وهو مشترك بينهما وان قلنا
 بعدم ضمانه لكونه مقبوضا باذن المالك والحال انه لا يقر بيط

لا يجوز بيع عبد
 عبيد من غير اثنين
 سواء كانا متساوين
 في القيمة و الصفات

يكون كالودعي لم يضمن هائل يمكن عدم الضمان هنا وان قلنا
 به ثم لان المقبوض بالسوم بيع بالقوة ومجاها يؤول اليه ويصح
 المبيع وفاسدة مضمون بخلاف صورة الفرض لان المقبوض ليس
 كذلك كوقوع البيع سابقا وانما هو محض استيفاء حق كمن يدفع
 ذلك بان المبيع لما كان امر اكليا وكان كل واحد من المدفوع صالحا
 لكونه فردا له كان في قوة المبيع بل دفعهما للتيقز حصلا فيهما فلو
 بمنزلة المبيع حيث اشترى منهما فالحكم هنا بالضمان ولو منه
 والروى عن الباقر ع بطريق ضعيف ولكن به عمل الاكثر
 انحصار حقه فيما على سبيل الاشاعة لا كون حقه احدهما
 في الجملة وعدم ضمانه اي الا بقر على المشتري فينصف نصف المبيع
 تنزيلا للابق منزلة الثالث قبل القبض مع ان نصفه يبيع بربع
 المشتري بنصف الثمن على البايع وهو عوض الثالث ويكون العبد
 الباقي بينهما بالنصف الا ان يجد الابن يوما فليخيرا في اخذها ما شاء
 وهو مبني على كونها الوصف المطابق للبيع وتساويهما في القيمة
 ووجه انحصار حقه فيما كونه عتقهما للتيقز كما لو حصل الحق في واحد
 وعدم ضمانه لا بقر اما لعدم ضمان المقبوض بالسوم او كون
 القبض على هذا الوجه بخلاف قبض السوم للوجه الذي ذكرناه

او غيره او ينزله لهذا التخيز منزلة الحيوان الذي لا يرضى الحيوان
 التالف في وقته ويشكل بالحق الكمال قبل يقينه في فرض
 ومنع شوب الفرق بين حصص في واحد بقائه كذا وشوب البيع
 في نصف الموجود المتقضي للمشارك مع عدم الموجب لها ثم الرجوع
 الى التخيز لو وجد الا بقاء وان دفعه لاثنتين ليس تشخيصا فان حصص
 الامر في المصالح بقاء الحق في الذمة التي ان يثبت الزيل شرعا كما
 لو حصص في عشرة ثلثه هذا مع ضعف الرواية عن اثبات مثل هذا
 الاحكام لمخالفة الاصول وفي نسخا في الزيادة على اثنين ان
 قلنا به في الاثنين وعلمنا بالرواية تردد من صدق العبدية
 الجلية وعدم ظهورها في الزيادة مع كون محل التخيز زائدا على
 الحق والمخرج عن المخصوص المخالف للاصل فان سجدنا الحكم
 وكانوا ثلاثة فاقبوا واحد فان ثلث البيع وان يتبع ثلث الثمن الى غير
 ما ذكر ويحتمل بقاء التخيز وعدم فوات شيء سواء حكمنا بصحان الاقب
 ام لا لبقاء محل التخيز الزايد عن الحق وكذا لو كان البيع غير عيكامة
 فدفع اليك اثنين او ما قطع في الدروس بشوب الحكم هنا بل في
 انصار الحكم في اعيان كانت كقوت وتمايز اذا دفع اليه
 اشترى او اكثر للتردد من المشاركة فيما ذكره من علم الحكم وطلبا

في البيع والقبول
 في البيع والقبول
 في البيع والقبول
 في البيع والقبول

في البيع والقبول

في البيع والقبول

في البيع والقبول

القياس والذي ينبغي القطع ما بعد الانسحاب لانه قياس محض لا يفتق
 به ولو هلك احد العبدين ففي انسحاب الحكم الوجهان من ان ينزل
 الا باق من ثلث الثلث يتقضي الحكم مع الثلث بطريق اولي وضعفه
 يتخير التصديق من غير رجاء العود للتخيز بخلاف الا باق والا فقول علم
 الحاق هذا كله على تقدير العمل بالرواية نظر الى ان تخيها وضعفها
 بما نعو من الشهرة والذي اياه منع الشهرة في ذلك وانما حكم الشيخ
 في هذه ونظايرها على قاعدة والشهرة بين اتباع خاصة كما
 اشترى اليه في غيرها والذي يناسب الاصل ان العبدية ان كانا
 مطابقين للبيع تخير بين اختيار الاقب والباقي فان اختار الاقب
 رد الموجود ولا شيء له واختار الباقي اخضعه فيه ونبي همان
 الاقب على ما سبق ولا فرق بين العبدية وغيرها من الزايد والمخالف
 وهذا هو الاقوى الفصل الرابع في الفاسد ولا يجوز بيع الثمرة قبل
 ظهورها وهو برودها الى الوجود وان كانت في طلع اكمام
 عاما واحدا بمعنى ثمر ذلك العام وان وجدت في ثمر او
 اقل سواء في ذلك ثمر الثقل وغيرها وهو موضع وفاق وسواء
 ضم اليها شيئا ام لا ولا يبعد اقبل ظهورها ان يرد من عام
 على الاصح للفرد ولم يخالف فيه الا الصدوق لصحجة يعقوب

في البيع والقبول
 في البيع والقبول
 في البيع والقبول

لاستقرار البيع بالقبض فعلة البايع من ذلك بعد كان قويا و
 هذا القول المعنى في الله عز وجل جازما به وهو من ان لم يكن الاحتياط
 قبل القبض فغرض المشتري والا فعدم الخيار والافضل لان العيب محتمل
 فلا يكون مضمونا على البايع وحيث ثبت الخيار للمشتري بوجه لا
 يسقط بهذا البايع له ما شاء ولا الجميع على الاقوى لاصالة بقا الخيار
 وان اشقت العلة الموجبة له كالرهبة للمغبون المتفاوت وما في
 قبول المبيع من المنفعة ولذا يجوز بيع ما يخرج اصل الخمر ان
 يقبض باليد على اقل القصب ثم يرفعها عليه الى اسفله لياخذ
 عنه الوريق ومنها مثل التار وخرط القتاد والمرادها
 ما يقصد من ثمرة وورق كالخنا والتوت بالتأين المتأين
 من فوق خرطة وخرطات وما يخرج كالرطب بفتح الراء وسكون
 الطاء وهي الفستق والقصب والبقل كالغناخ خرة خربت
 ولا تدخل الثمرة بعد ظهورها في بيع الاصول مطلقا ولا غيره
 من العقود الا في ثمة الخلل فانها تدخل في بيعها مضمونة بشرط
 عدم التأين ولو نقل اصل الخلل بغير البيع فكيف من الشجر
 ويجوز استثناء ثمرة شجرة معينة او شجرات معينة وخرشاع
 كالنصف والثلث والاربع معلومة وفي هذين الفردين

هذا القول المعنى في الله عز وجل جازما به وهو من ان لم يكن الاحتياط قبل القبض فغرض المشتري والا فعدم الخيار والافضل لان العيب محتمل فلا يكون مضمونا على البايع وحيث ثبت الخيار للمشتري بوجه لا يسقط بهذا البايع له ما شاء ولا الجميع على الاقوى لاصالة بقا الخيار وان اشقت العلة الموجبة له كالرهبة للمغبون المتفاوت وما في قبول المبيع من المنفعة ولذا يجوز بيع ما يخرج اصل الخمر ان يقبض باليد على اقل القصب ثم يرفعها عليه الى اسفله لياخذ عنه الوريق ومنها مثل التار وخرط القتاد والمرادها ما يقصد من ثمرة وورق كالخنا والتوت بالتأين المتأين من فوق خرطة وخرطات وما يخرج كالرطب بفتح الراء وسكون الطاء وهي الفستق والقصب والبقل كالغناخ خرة خربت ولا تدخل الثمرة بعد ظهورها في بيع الاصول مطلقا ولا غيره من العقود الا في ثمة الخلل فانها تدخل في بيعها مضمونة بشرط عدم التأين ولو نقل اصل الخلل بغير البيع فكيف من الشجر ويجوز استثناء ثمرة شجرة معينة او شجرات معينة وخرشاع كالنصف والثلث والاربع معلومة وفي هذين الفردين

وهما استثناء الجزء المشاع والارطال المعلومة يسقط من الثمن
 وهو المستثنى بحجابه اي نسبة الى الاصل لو خاست الثمرة بامر
 من الله تعالى بخلاف المعين كالشجرة والشجرات فان استثنى لها
 بيع الباقي منفردا فلا يسقط منه بالتلف من المبيع شي لا يحتاج
 كل واحد منهما من صاحبه بخلاف الاول لا يحتاج شي في
 الجميع فيوزع الناقص عليها اذ كان التلف بغير تعريض كاللحم
 في الدرهم وقد يغرم من هذا التوزيع نزيل اشراع في الصبر
 على الاشاعة وقد تقدم ما يرجع منه ففيه سؤال للفرق و
 طريق توزيع النقص على الحصة المشاعة جعل للناهب عليها و
 الباقي لها على نسبة الجزء واما في الارطال المعلومة فيغير الجمل
 بالتحجير وينسب اليها المستثنى ثم ينظر الناهب فيسقط عنه
 تلك النسبة لا يجوز بيع الثمرة بغيرها اي نوعها الخا
 كالعب بالعب والزبيب والرطب بالرطب والتمر على اهلها
 اما بعد جمعها فيبيع مع التساوي بخلاف ان كان المبيع ثمرا يخرج
 من الثمار اجماعا في الاول وعلى المشهور في الثاني مقدية للعللة
 المنصومة في المنع من بيع الرطب بالتمر وهي نقصانه عند الخبز
 ان بيعت بياض ونظر فاحتمال الزيادة في كل من العوضين

بالحقين

هذا القول المعنى في الله عز وجل جازما به وهو من ان لم يكن الاحتياط قبل القبض فغرض المشتري والا فعدم الخيار والافضل لان العيب محتمل فلا يكون مضمونا على البايع وحيث ثبت الخيار للمشتري بوجه لا يسقط بهذا البايع له ما شاء ولا الجميع على الاقوى لاصالة بقا الخيار وان اشقت العلة الموجبة له كالرهبة للمغبون المتفاوت وما في قبول المبيع من المنفعة ولذا يجوز بيع ما يخرج اصل الخمر ان يقبض باليد على اقل القصب ثم يرفعها عليه الى اسفله لياخذ عنه الوريق ومنها مثل التار وخرط القتاد والمرادها ما يقصد من ثمرة وورق كالخنا والتوت بالتأين المتأين من فوق خرطة وخرطات وما يخرج كالرطب بفتح الراء وسكون الطاء وهي الفستق والقصب والبقل كالغناخ خرة خربت ولا تدخل الثمرة بعد ظهورها في بيع الاصول مطلقا ولا غيره من العقود الا في ثمة الخلل فانها تدخل في بيعها مضمونة بشرط عدم التأين ولو نقل اصل الخلل بغير البيع فكيف من الشجر ويجوز استثناء ثمرة شجرة معينة او شجرات معينة وخرشاع كالنصف والثلث والاربع معلومة وفي هذين الفردين

هذا هو الوجه الثاني في بيان الفرق بين البيع والشراء وهو ان البيع هو انتقال المالك من شخص الى شخص اخر على وجه التبرع او على وجه المعاوضة والشراء هو انتقال المالك من شخص الى شخص اخر على وجه المعاوضة فقط

الربويين ولا فرق في المنع بين كون الشئ متاعا من غيرها وان كان
 الاول اظهر متعا ويسمى النخل مزانية وهي معايله من الزبيب هو
 الدفع الزبانية سميت بذلك لبنا على النخل المتعق للغبين
 فيريد الغبون دفعه والغابن خلافه فيتم فغان ونخل التعريف
 بالنخل المض عليه مخصوصه مفسرا به المزانية في صحيح عبد الله بن
 ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام في قوله في النخل والمزانية
 وجه والطرف نظر ولا بيع السبل يجب منه او من غيره من حطب
 ويسمى محاقله ما خرد من النخل جمع حقله وفي الساحة التي
 تزرع سميت بذلك لتعلقها بزراعة في حقله وخرج بالسبل بيع
 قبل ظهور الحب فان جاز لا يربح غير مطعوم الا العترة هذا
 استثناء من ترتيب بيع المزانية والمراد بها النخلة يكون في دار
 الانسان او بستانه فيشتري مالهما او متاجرهما او
 سعيهما رطبها بالخمرها ثم من غيرها مقدار ما هو صافا خلا
 وان لم يقص في المجلس اوسق ولا يجوز تبرعها لئلا يتجدد
 العوضان ولا يغير طابقة ثم لها حاقلة لشها في الواقع بل يكفي
 المطابقة طافوا زادت عند الجفاف عنه ونقصت لم يندرج
 في الصحة ولا عترة في غير النخل فان الحقن بالمزانية والاعتقيد

هذا هو الوجه الثالث في بيان الفرق بين البيع والشراء وهو ان البيع هو انتقال المالك من شخص الى شخص اخر على وجه التبرع او على وجه المعاوضة والشراء هو انتقال المالك من شخص الى شخص اخر على وجه المعاوضة فقط

هذا هو الوجه الرابع في بيان الفرق بين البيع والشراء وهو ان البيع هو انتقال المالك من شخص الى شخص اخر على وجه التبرع او على وجه المعاوضة والشراء هو انتقال المالك من شخص الى شخص اخر على وجه المعاوضة فقط

هذا هو الوجه الخامس في بيان الفرق بين البيع والشراء وهو ان البيع هو انتقال المالك من شخص الى شخص اخر على وجه التبرع او على وجه المعاوضة والشراء هو انتقال المالك من شخص الى شخص اخر على وجه المعاوضة فقط

يقودها يجوز بيع الزرع قائما على اصوله سواء اصد
 ام لا فصله ام لا لانه قبل العلم بمولك فتمت ولما لا دلالة
 خلا فالصحة حيث شئوا كونه سبلا والقصل وحيدا اي
 محصورا وان لم يعلم مقدار ما فيه لان بيع غير مكمل ولا مورد
 بل يكفي في معرفته المشاهدة وقصلا اي مقطوعا بالفق
 بان شرط قطعه قبل ان يحصل لعلف الدواب فاذا باعه
 كذلك ويباع المشتري فصله بحسب الشرط قوله بفصله المشتري
 فليبيع فصله وتفرغ ارضه منه لان بيعه ظاهر ولا حق له في ظاهره
 له المطالبة باجر ارضه عن المدة التي بقي فيها بعد مكان فصله
 الاطلاق وبعد المدة التي شرط فصله فيها مع التعيين ولو كان ثلثه
 قبل وان فصله وجب على البائع الصبر الى وان يزرع الاطلاق وكل
 لوياع هو الثمرة والزرع للحصاد ومقتضى الاطلاق وجوب البائع
 قطعه صحيح مع امتناع المشتري منه وان قدر على المالك وكذا
 اطلاق جاعته والا قوى توقفه على ان حيث يبيع المشتري مع
 امكانه فانه تعذر جازله ح مباشرة القطع دفعا للضرر المتحقق
 له باقائه والمطالبة باجر الارض عن زرع العدوان وارث الارض
 ان نقصت بسببه اذا كان التأخير بغير رضاه يجوز ان

يتقبل الحد الذي يكون بحصة صاحبه من الثمن بخبر معلوم وان كان
 منها ولا يكون ذلك بيعا ومثلهم يتنيط فيه شروط البيع بالعاملة
 مستقلة وفي الدبر وان ينوع من الصلح ويشكل بان يلزم بشرط السلامة
 فلو كان صلحا للزم مطلقا وظاهر النص والظاهر ان الصيغة بلفظ القبا
 وظاهر الاخبار تاديه بما دل على ما اتفق عليه ويماء المتقبل الزائد
 ويان به لو نقص وامام الحكم بان قرآن شرط السلامة فوجهه
 غير واضح والنص خال عنه وتوجيه بان المتقبل المارضي بحصة معينة
 في العين صار غير له الشريك فيه ان العوض غير لازم كونهما وان جاز
 ذلك فالرضا بالقد لا يشترط الا ان يرد على الشاعه كما تقدم و
 لو كان النقصان لا ياقبل التحلل في الخوض ليرتفع شيء كما لا ينقص لو كان
 بتقريب المتقبل وبعض الاححاب سد باب هذه المعاملة لمخالفتها
 للاصول الشرعية وللقوانين اصلها ثابت ولزومها مقتضى العقد وباقي
 فروعهما لا دليل عليه ^{بجواز الكل مما يميزه من غير التحلل}
 والفواكه والنوع بشرط عدم القصد وعدم الانسداد اما اصل الجواز
 فعليه الاكثر ورواها بنسب عبيد بن عمير عن الصادق ورواه
 غيره واما اشتراط عدم القصد فلا لظاهر المروى عليه والمراد
 كون الطريق قربة منها بحيث يصدق المروى عليها عرفا لان يكون

هذا هو الذي
 في الخبرين
 من انما
 في الخبرين
 من انما

طريقه على نفس الشجرة واما الشرط الثاني فروله عبد الله بن سنان
 عن الصادق ع قال ياكل منها ولا يبيعه والمراد به انه ياكل كثيرا بحيث
 يؤثر فيها اثرا يسيرا ويصدق معه الاضاد عرفا ويختلف ذلك بكمية
 الثمرة والماء وقليتها وادبعضهم عدم علم الكراهة ولا طهيها
 وكون الثمرة على الشجرة ولا يجوز ان يحل محل مع شيئا منها وان قل الذي
 عندهم حيا في الاختيار ومثل ان يطعم اصحابه وقوا فاما خالف
 الاصل على موضع المرحضة وهو كطبخ بالشرط وتركه بالكلية اولى
 بالخلاف فيه ولما روى ايضا من المنع منه مع اعتضاده بعض
 الكتاب الدال على التي عن كل اموال الناس بالباطل وبغير رض
 ولقيج التصرف في مال الغير وباشتمال الاخبار التي على الخطر وهو
 مقدم على ما تضمنت الاباحة والرخصة ولمنع كثير من العمل بخبر
 الواحد فيما وافق الاصل فكيف فيما خالفه
 وهو بيع الاثمان وهي الذهب والفضة
 بمثلها ويشترط فيه زيادة على غير من اقلد البيع التفاضل
 في المجلس الذي وقع فيه العقد واصطحا بهما في المشي عرفا وان
 فارقا الحسين القبض وهو يصدق الاصطحاب بعدم زيادة
 المسافة التي بينهما عن وقت العقد فلون ذلك ولو خفق بطل

او رضا اي رضا الغريم الذي هو المشتري كما يدل عليه الخبر المثلث
 بما في ذمته اي ذمة المدينون الذي هو البائع قبض اي قبض
 اقام المصدر مقام المفعول بكونه اياه في القبض لما في ذمة
 وذلك فيما اذا اشترى من له في ذمته من النقد نقدا اخر فان
 ذلك يصير بمنزلة المقبوض مثال ان يكون له في ذمته عمودين
 فيشترى زيد من عمه بالدينار عشرة دراهم في ذمته ويؤكل في قبضها
 في الذمة بعض رضا بكونها في ذمته فان البيع والقبض صحيحان
 لان ما في الذمة بمنزلة المقبوض بدين هو في ذمته فاذا جعله
 وكلا في القبض صار كانه قابض لما في ذمته فصدق التقاض قبل
 الفرق والاصل في هذه المسئلة ما روي فيمن قال لمن ذمته درهم
 حوّلها الى دناير اريد ذلك صحيح وان لم يتقيا بضامعا لان التقدين
 من واحد والمصرف عدل عن ظاهر الرواية الى الشراء بدل
 التحويل والتوكيل صحيحا في القبض والرضا فيكون في ذمة الوكيل
 القابض لاحتياج الرواية الى تكلف اعادة هذه الشروط لجعل
 الامر بالتوكيل بالتحويل بكونه في قبض في العقد وبنائه على
 صحة وصحة القبض اذا توقف البيع عليه عجز التوكيل في البيع
 نظر الى ان التوكيل في شيء اذن في الامانة التي توقف عليها

في قبض
 من قبض

لما كان ذلك امرا خفيا عدلا المتدبر الى المبرج بالشروط ولو قبض البعض
 خاصة قبل التفرق صح فيه اي في ذلك المقبوض وبطل في الباقي
 تحرا معا في اجازة ما صح فيه ونسخ لقبض الصفقة اذا لم يكن
 من احدهما تقرير في تاخير القبض ولو كان تاخير بغير طمها فلا
 خيار لهما ولو اختلف احدهما بسقط خيار دون الاخر فلا بد
 من قبض الوكيل في القبض منهما او عن احدهما في مجلس العقد
 قبل تفرق المتعاقدين ولا اعتبار بتفرق الوكيل واحدهما او
 او الوكيلين وفي حكم مجلس العقد ما تقدم وكان نفعي قوله ان
 المتعاقدين منه اشهر الثاني لما في حكم المجلس هذا اذا كان
 وكيله دون الصرف ولو كان وكلا في الصرف سواء كان مع ذلك
 وكلا في القبض ام لا فالعبرة بمناقشة من وقع العقد معه
 دون المالك والضابط ان الاعتبار بالتقاض قبل تفرق المتعاقدين
 سواء كانا مالكين ام وكيلين ولا يجوز التفاضل في المجلس الواحد
 سواء اتفقا في الجودة والرداء لا يبرح حكم الربا والعرف في غير
 فيه التقاض في المجلس نظر الى الصرف وعدم التقاض نظر
 الى الربا سواء اتفقا في الجودة والرداء والصنعة ام لاختلافها وان
 كان احدهما مسكورا او رديا والاخر صحيحا او جديا فهو رديا

في القبض

معدت احدهما يباع بالآخر ويجنس غيرها لا يجنس لاحتمال زيادة
 احد العوضين عن الآخر فيدخل الربا ولو علم ولو علم زيادة الثمن ما في
 التراب من جنسه لم يبيع هنا وان صح في المفسوش بغيره لان التراب
 لا قيمة له يصلح في مقابلة الزايد وتساويها اذا جمعا او اريد بهما
 معا يباعان بهما فيصرف كل الى مخالفته ويجوز بيعهما باحدهما
 مع زيادة الثمن على محاسنه بما يصلح عوضا في مقابلة الآخر ولو
 منهما يبيعهما بغيرهما ولا عبرة باليسير من الذهب في الخامس يقيم الثمن
 واليسير من الفضة في الرصاص يفتح الرء فلا يمنع من صحة البيع بذلك
 الخبث وان لم يعلم زيادة الثمن عن ذلك اليسير ولم يقبض المجلس
 ما يبا ويؤلفه من محال وتابع غير مقصود بالبيع وشبه المفسوش بهما
 على السوق والمحدود لا يجتنب لا يحصل منه شيء يعتد به على نزعه
 ولا فرق في المنع من الزيادة في احد المتجانسين بين العينة وهي الزايدة
 في الوزن والحكمة كالبيع المتساويان وشرط مع احدهما عطا وان كان
 صنعة وقيل يجوز ان شرط صياغة خاتم في ثلثة هم بديهم للرواية
 التي رواها ابو الصباح الكاظمي عن الصادق قال ما تده من اجل
 يقول المصانع في هذا الخاتم وابدلكه خاتمها طارعا بديهم عليه
 قال لا باس ولا تخلفوا في تنيل الرواية فقل ان حكمها مستثنى من

في البيع بالثمن
 في البيع بالثمن
 في البيع بالثمن
 في البيع بالثمن

تقديم

ضرة

الزيادة المنوعة فيجوز بيع درهم بدينارهم مع شرط صياغة الخاتم
 ولا يعتد في غيره اقتصارهما على الاصل على موضع النص وهو
 الذي حكاه المصنف وقيل يعتد في كل شرط لعدم الفرق وقيل الى
 كل شرط حكيم والاقوال كلها ضعيفة لان بناها على دلالة الرواية
 على اصل الحكم وهي غير صحيحة في المطلق لانها تضمنت بديا درهم طارح
 بدينارهم طارح شرط الصياغة من جانب الفلانة وقد ذكر لاهل اللغة
 ان الطارح هو الخارج والفلانة غيره وهو المفسوش وح فان الزيادة للحكمة
 وهي الصياغة في مقابلة الفس وهذا الامتناع منه مطلقا وعلى هذا
 يصح الحكم ويقتضى لا في مطلق الدينار كما ذكره ونقله عنهم المصنف مع
 مخالفتها الى الرواية الاصل لوجوبه على الاطلاق كما ذكره لان الاصل
 المطرود عدم جواز الزيادة من احد المتجانسين حكمية كانت ام عينية
 فلا يجوز الاستناد فيها خالف الاصل الى هذه الرواية مع ان
 طريقها من لا يعلم حاله والاولى المنوعة من التثنية اذا بيعت
 بهما معا جاز مطلقا وان بيعت باحدهما خاصة اشترطت زيادة
 على جنسه لتكون الزيادة في مقابلة الخبث الاخر بحيث يصلح ثمنه له
 وان قل ولا فرق في المتساويين بين العلم بتبدل كل واحد منهما وعدمه
 ولا بين امكان تخليص احدهما عن الآخر وعدمه ولا بين بيعهما

على ذلك ولكن لا يثبت ان مطلق الدينار هم مفسوش
 بل هو قيد من حيث اذا كان احد المتجانسين والآخر مفسوشا

بالاقل ما فيها من التقديرات والاكثر ويكفي غلبة الظن في زيادة الثمن
على محاسن من الجوهر لغير العلم اليقيني بقيد غالباً وشك الخلق
الموجب له وفي الدرر من اعتبار القطع بزيادة الثمن وهو احول
السيف والمركب يعتبر فيهما العلم ان اريد بها اي الحلية بحسبها والملا
بيع الحلية والمخالي لكن لما كان الغرض التخلص من ارباب والعرف حص
الحلية ويعتبر مع بيعها بحسبها زيادة الثمن عليها لتكون الزيادة في
مقابلة السيف والمركب ان جعلها اليها فان تعد العلم في المظن الغالب
بزيادة الثمن عليها والاحود اعتبار القطع وفاقا للدرر وسقط
الاكثر فان تعد ربيعاً فيجبها بل يجوز بيعها بغير الثمن مطلقاً
كيفها وانما حصل المم موفع الاشتباه ولو لم يعد نصف دينار
ففسق اي نصف كامل شاع لان النصف حقيقة في ذلك الان
ما ينصف صحيح غرماً بان يكون هناك نصف مضروب بحيث ينصف
الاطلاق اليه او نطقاً بان يصرح بزيادة الصحيح وان لم يكن
الاطلاق محمولاً عليه فينصرف اليه وعلى الاول وهو باعده بنصف
دينا واخر تخيير بين ان يعطيه شقي دينارين ويصرف بصيرتها فيها
وبين ان يعطيه ديناراً كاملاً عنهما وعلى الثاني لا يجب قبول
الكامل وكذا القول في نصف درهم واكثرها غير النصف حكم

هذا هو الوجه في زيادة الثمن
في الجوهر لغير العلم اليقيني
بغلبة الظن في زيادة الثمن
على محاسن من الجوهر

في زيادة الثمن
في الجوهر لغير العلم اليقيني
بغلبة الظن في زيادة الثمن
على محاسن من الجوهر

تراب الذهب والفضة عند الصياغة بفتح الصاد وتشديد
الياء جمع صايغ حكم تراب المعدن في جواز بيعه مع احتما
بها وبغيرها وابطالها مع العلم بزيادة الثمن عن محاسنها ومع
الافتراء بغير جنبه ويجب على الصايغ الصدقة برجم مع حمل
ارباب بكل وجه ولو علمهم في محصورين وجب التخلص منهم ولو
بالصلح مع حمل حق كل واحد بخصوصه وتخير مع الحمل بين الصدقة
بيعت وقيمتها والا قرب الضمان لو ظهر واو لم يرضوا بها الى الصدقة
لعموم الادلة الدالة على ضمان ما اخذت اليد خرج منه ما اذا
نقوا او استر الاستثناء في الباقي ووجه العدم اذن الشارع له
في الصدقة فلا يتعقب الضمان ومصرف هذه الصدقة الفقراء
المساكين ويلحق بها ما شا بهما من الصنایع الموجبة لتخليتها
المالك للمادة والطحن والخياطة والخباز ولو كان بعضهم
معلوماً وجب الخروج من حقه وعلى هذا يجب التخلص من كل
غيره بعلمه وذلك يتحقق عند الفراغ من عمل كل واحد فلو خشي
حتى صار مجتمولاً اثم بالتأخير ولو لم يمسك ما سبق
الدهام والذباير تعينان بالتعيين عندنا في المرفق وغيره
لعموم الادلة الدالة على التعيين والوفاء بالعقد وقيام المقصود

بغيره فهو عند المطلق الى حقيقته
بغيره فهو عند المطلق الى حقيقته
بغيره فهو عند المطلق الى حقيقته

في غيرها فلو ظهر عيب للمعين ثم كان له ثمنا من غير قبضه بان
ظهرت له ابرام نحاسا او صلبا بطل البيع فيه لانها وقع عليه
العقد غير مقصود بالشراء والعقد تابع له فان كان بازا لم يجانه
بطل البيع من امله ان ظهر الجميع كذلك والا فلا نسبة كذا ابرام
وان كان بازا لم يجانه في الجنس صح البيع في التسليم وما قابله
ويجوز لكل منهما التصح مع الجهل بالعيب لبعض الصفقة ولو
كان العيب من الجنس كخشونة الجوهر واضطراب السكة وكان اذا
محاذي فلا ريب في ان يلزم زيادة جانب المغيب المتعدي
الى الراب لان هذا التقص حكى في حكم الصحيح وفي الخالف
بأن المغيبان كان صراهما كالمبايعين فبعضه فظهر احدهما
معيبا من الجنس فله الارش في المجلس والرد اما ثبوت الارش
فالمعيب ولا يضره زيادة عوضه للاختلاف واعتبر كونه
في المجلس للمرف ووجه الرد ظاهر لانه متفق على ان العيب
وبعد التفرق له الرد ولا يجوز اخذ الارش من التقدير ليل
يكون صرا بعد التفرق ولواخذ الارش من غيرها قبل والقبول
العلامة جاز لان ح كالمعاوضة بغير الايمان فيكون حله العقد
بمنزلة بيع صرف والبيع ما اخذ عوضه بعد التفرق ويكفي ان الارش

في غيرها فلو ظهر عيب للمعين ثم كان له ثمنا من غير قبضه بان
ظهرت له ابرام نحاسا او صلبا بطل البيع فيه لانها وقع عليه
العقد غير مقصود بالشراء والعقد تابع له فان كان بازا لم يجانه
بطل البيع من امله ان ظهر الجميع كذلك والا فلا نسبة كذا ابرام
وان كان بازا لم يجانه في الجنس صح البيع في التسليم وما قابله
ويجوز لكل منهما التصح مع الجهل بالعيب لبعض الصفقة ولو
كان العيب من الجنس كخشونة الجوهر واضطراب السكة وكان اذا
محاذي فلا ريب في ان يلزم زيادة جانب المغيب المتعدي
الى الراب لان هذا التقص حكى في حكم الصحيح وفي الخالف
بأن المغيبان كان صراهما كالمبايعين فبعضه فظهر احدهما
معيبا من الجنس فله الارش في المجلس والرد اما ثبوت الارش
فالمعيب ولا يضره زيادة عوضه للاختلاف واعتبر كونه
في المجلس للمرف ووجه الرد ظاهر لانه متفق على ان العيب
وبعد التفرق له الرد ولا يجوز اخذ الارش من التقدير ليل
يكون صرا بعد التفرق ولواخذ الارش من غيرها قبل والقبول
العلامة جاز لان ح كالمعاوضة بغير الايمان فيكون حله العقد
بمنزلة بيع صرف والبيع ما اخذ عوضه بعد التفرق ويكفي ان الارش

جرائم التقيد والمعتبر فيه التقيد الغالب فاذا اختار الارش لزم التقيد
ح وانما هما على غير معاوضة على التقيد الثابت في الزمة ارضا
لاقتل الارش وس يمكن دفعه ان الثابت وان كان هو التقيد كما
لم يتعين الاختيار لا بد ان لا يكون الارش ثابتا كان ارضا
تعلقه بالزمة الذي هو بطلان المعاوضة اختيار فيعبر قبضه
قبل التفرق لمعاوضة المرف ويكفي في لزوم معاوضة المرف في
تصل الثمن قبل التفرق كذا يكفي دفع عرضيه قبله بل مطلقا
زمة من طلب منه فاذا اتفقا على جعله من غير التقدير جاز
كانت المعاوضة كائنا الواقعة بوفيهان ذلك يقتضيه جازا
في مجلس اختيار من التقدير ايض ولا يقولون به ولزومه
ولان كان موقفا على اختيار الا ان سببه العيب الثابت
لزم بطلان حالة العقد صدق التفرق قبل اخذه وان
لم يكن مستقرا والحق ان ان اعتبرنا في ثبوت الارش السبب لزم
بطلان البيع فيما قابله بالتفرق قبل قبضه مطلقا وان اعتبرنا
حالة اختيار او جعلنا تمام السبب على وجه النقل لزم جواز
اخذ في مجلسه مطلقا وان جعلنا ذلك كاستفاد من ثبوت العقد
لزم البطلان فيه ايض وعلى كل حال فالمعتبر منه التقيد الغالب

قلت لا يخفى ان كلام المصنف لا ينافي مع ما
اورد في غير التقيد من غير ان الارش يوقع الارش
بغير التقيد فبطلان العقد لا ينافي مع ما
بمنزلة بيع صرف والبيع ما اخذ عوضه بعد التفرق ويكفي ان الارش

وما انتقا على اخذ احدى الوجه الاخر اوضح فيجده مع لختنا
الطلان فما قابله مطلقا وان بقي بالمندفع لم فان قيل
للمدفع ان يشاء ليس هو احد عوضي الصرف وانما هو عوض صفة
فأبينة في احد العوضين وترتب استحقاقها على صحة العقد وقد
حصل التقابض كل من العوضين فلا مقتضى للبطلان اذ وجوب
التقابض انما هو في عوضي الصرف لا فيما وجب بينهما قلنا الاش
ولن لم يكن احد العوضين لكنه كالحز من الناقص منهما ومن ثم
حكموا بانجز من الثمن في كسبة قيمة الصحيح الى المعيب والتقابض
الحاصل في العوضين وقع شذوذا لا يحتمل رده راسا واخذ
ارش النقصان الذي هو كتمه العوض الناقص فكان بمنزلة بعض
العوض والتغيير بين اخذ والعقود ودد المبيع لا ينافي في شذو
غايته التغيير بينه وبين اخر فيكون ثابتا بثبوت التغيير بينهما وبين
ما ذكر ولو كان العيب الجنس في غير صرف بان كان العوض الاخر
عرضا فلا شك في جواز الرد والارش عطا للعيب حكمه شرعا و
لما منع منه هنا مطلقا سواء كان قبل التفرق قام بعده ولو كانا
اي العوضان غير معنيين فلهذا لا بد من ظهور العيب جنسيا
كان ام خارجا لان العقد وقع على اكل والمقبوض غير فاذا

في كسبة قيمة الصحيح الى المعيب والتقابض الحاصل في العوضين وقع شذوذا لا يحتمل رده راسا واخذ ارش النقصان الذي هو كتمه العوض الناقص فكان بمنزلة بعض العوض والتغيير بين اخذ والعقود ودد المبيع لا ينافي في شذو غايته التغيير بينه وبين اخر فيكون ثابتا بثبوت التغيير بينهما وبين ما ذكر ولو كان العيب الجنس في غير صرف بان كان العوض الاخر عرضا فلا شك في جواز الرد والارش عطا للعيب حكمه شرعا ولما منع منه هنا مطلقا سواء كان قبل التفرق قام بعده ولو كانا اي العوضان غير معنيين فلهذا لا بد من ظهور العيب جنسيا كان ام خارجا لان العقد وقع على اكل والمقبوض غير فاذا

لم يكن مطابقا لمعنيين لوجوده في ضمنه لكن لا مبدل ما دام
في المجلس الصرف اما بعد فلا لا يتحقق عدم الرضا بالمقبوض
قبل التفرق وان الاحكام في باقي الذمة فيؤدي الى فساد
العرف هذا اذا كان العيب من الجنس اما غير فالمقبوض ليس ما
وقع عليه العقد مطلقا فيلزم التفرق لعدم التقابض في العوضين
المجلس ويحتمل قويا مع كون العيب جنسيا جوازا اذ لا بعد التفرق
لصدق التقابض في العوضين قبله والمقبوض محسوب عينا
وان كان عيبا لكونه من الجنس فلا يخرج عن حقيقة العوض المعين
غايته كونه موقوفا لبعض الاوصاف فاستدركه ممكن بالخيار ومن
ثم لو رضى به استقر ملكه عليه موقوفا له على التقديرين بخلاف
غير الجنس وحيث فاذا اخرج الحق الى الذمة فتعين ح عوضا صحيحا
لكن يجب قبض البدل في مجلس الرد بنا على ان الفسخ دفع العوض
فاذا الرقيح في الصحة سابقا يتعين القبض الصحيح لتحقيق التقابض
ويحتمل قويا سقوط اعتبار اي لصدق التقابض في العوضين
الذي هو شرط الصحة والملك بصحة الصرف بالقبض السابق
فليس تعبها الى اثبت خلافا وما وقع غير كاف في الحكم بوجوب
التقابض لا حكم طال بعد ثبوت البيع وفوض اي غير الصرف

في كسبة قيمة الصحيح الى المعيب والتقابض الحاصل في العوضين وقع شذوذا لا يحتمل رده راسا واخذ ارش النقصان الذي هو كتمه العوض الناقص فكان بمنزلة بعض العوض والتغيير بين اخذ والعقود ودد المبيع لا ينافي في شذو غايته التغيير بينه وبين اخر فيكون ثابتا بثبوت التغيير بينهما وبين ما ذكر ولو كان العيب الجنس في غير صرف بان كان العوض الاخر عرضا فلا شك في جواز الرد والارش عطا للعيب حكمه شرعا ولما منع منه هنا مطلقا سواء كان قبل التفرق قام بعده ولو كانا اي العوضان غير معنيين فلهذا لا بد من ظهور العيب جنسيا كان ام خارجا لان العقد وقع على اكل والمقبوض غير فاذا

له الابدان وان تفرق الاشياء المانع منه مع وجود المقتضاه
وهو العيب في عين لم يتعين **الفصل السادس في التلف**
وهو بيع مضمون في الذمة مضبوط بما لا معلوم مقبوض في المجلس
الحبل معلوم بصيغة خاصة وينعقد بقوله اي قوله المشتري
اسلمت اليك واسلفتك واسلفتك بالتعريف وفي ملكك
وجه كذا في هذا الى كذا وقيل مخاطب وهو المسلم اليه
هو البائع بقوله فقلت وشبهه ولو جعل الاجاب منه جاز
بلفظ البيع والتملك واسلمت منك واسلفوت وتلفت
وتحرم ويشترط فيه شروط البيع بابهها وذكر المجلس والمراد
ببها الحقيقة التسمية كالخطة والشعر والوصف المرافع
للمهالة الفارق بين اصناف ذلك النوع لا مطلق الوصف بل
الذي يختلف لاجله الثمن اختلافا ظاهرا لا يتسامح بملازمة
فلا يقدح الاختلاف في البير غير المؤدى اليه والمرجع في الاوصاف
الى العرف وربما كان العامي اعرف بهما من الفقيه وخط الفقيه
منها الاحكام والمعبر من الوصف ما يتناوله الاسم المزبور
لاختلاف اثنان الافراد الداخلة في المعين ولا يبلغ فيه
الغاية فان بلغها وانضت الى حرة الوجود بطل والاتع واشترط

المسلم
وهو

الجيد والردى جائز لا يمكن تحصيلهما بسهولة والواجب اقل
ما يطلق عليه اسم الجيد فان زاد عنه زاد خيرا وما يصدق عليه
اسم الردى وكلما قلل الوصف فقد احسن وشروط الاجود
والاردى متمنع لعدم الانضباط اذ ما من جيد لا يمكن وجود
اجود منه وكذا الاردى وكلهم في الاجود وفاقا وما الاراد
فلا اجودا بذلك وبما قيل بصحته والاكثفاء بكونه في المرتبة
الثانية من الردى لتحقيق الافضلية ثم ان كان للفرد المدفع
اردى فهو الحق والافضل الجيد عن الردى جائز وقوله لازم
فيمكن التخصيص بخلاف الاجود ويشكل بان ضبط المسلم فيه محتمل
على وجه يمكن الرجوع اليه عند الحاجة مطلقا ومن جملة ما
ما لا يمنع المسلم اليه من دفعه فيؤخذ من ماله بما هو المالك فيه
وذلك غير ممكن لان الجيد في مرتبة عين عليه فلا يجوز لغيره دفعه
فيقتضى التخصيص بعدم الصحة اوضح وتردد المصنف في الردى وكما
لا يضبط وصفه يمنع السلم فيه كالحكم والخبر والنيل المنعوت
يجوز قبله لا مكان ضبطها بالعدد والوزن وما يتوقف من الاختلاف
غير قادر لعدم اختلاف الثمن بسببه بخلاف المعجول والجلود
لعدم ضبطها وبالوزن لا يفيد الوصف المعبر لانهم

يجب على البائع وضع اقل ما يطلق
او وصفه كاسم من عند كاتبه لا بغير
المصنف باقل درجته الكتاب به
كذلك الجيد هو الردى

المسلم اليه

فصل في الردى

والمراد من الردى اسم او صفة او اجزاء
بجملتها وحقها وهو ما بين سلكها
سلكها الى حرة الوجود بطل والاتع واشترط
انه لا يعلم بالوزن سقط

الشك في مكان الزمان

هذا هو الوجه في كونها لا تكون
باعتبار الزمان بل باعتبار المكان
فإنها لا تتغير بتغير الزمان
بل بتغير المكان

أوصافها التام ولا يحصل به بقل يجوز لا مكان ضبطه بالمشاهدة
وتدبانه خروج عن السلم لا بد من ويمكن الجمع بمشاهدة
جملته داخل السلم فيه في ضمنها من غير تعيين وهو يخرج عن
وصفه كاستلزام من غير تعيين معينة لا يحسن عادة وخرج فيكون مشاهدا
لجوان عن الاعيان في الوصف والمشهور المنع مطلقا و
الجواهر والوالى الكبار تعذر ضبطها على وجه يقع به
اختلاف الثمن وتفاوت الثمن فيما تنا وتا باعتبار ان لا يحصل
بدون المشاهدة اما الوالى الصغار التي لا تشمل على اوصاف كثيرة
تختلف القيمة باختلافها فيوزع ضبط ما يعبر في سواء في ذلك
المتخذ للدوا وغيرها وكذا القول في بعض الجواهر التي لا يتفاوت
الثمن باعتبارها تنا وتا بينا بعض العقيق وهو خيرة الدوس
ويجوز في السلم في المحبوب والفقوكة والخضر والشحم والطيب والميو
كلها طافا وصفا شاخت في شاة لبون لا مكان ضبطها وكثير
وجود شاتها وحالة مقدار اللبن غير مانع على تقدير وجود
لا يتابع ويلزم تسليم شاة يمكن ان تحلب في مقارب زمان
السلم فلا يكون الحامل وان قرب زمان ولادتها ولا يشترط
ان يكون اللبن حاصل بالفعلا فلو حلبها وسلمها اجزأت

لهذا اسم الشاة لبون عليها بعد اما الجارية الحامل
او ذات الولد والشاة كذلك فالقرب المنع لا حصار وصف
كل واحد منهما في غير اجتماعهما في واحد وطهارة الحمل وعدم
امكان وصفه وقيل يجوز في الجميع لا مكان من غير عرق واعتبار
الجملته في الحمل لا يتابع وفي الدوس يجوز في الحامل مطلقا
وفي ذات الولد المقصود بها الخدمة دون الشرى والاحود
الجواز مطلقا لان عرقه وجود ذلك غير واضح وعموم الامر بالوفاء
بالعقد يقتضيه ولا بد من قبض الثمن قبل التفرق والمجاسية به
مرددين عليه اي على السلم اذا لم يشترط ذلك في العقد بان يحصل
المن نفس ما في الذمة ولو شرط كذلك عطل الانبيع دين بدين
اما كون السلم فيه دينا فواضح واما الثمن الذي في الذمة فلا بد
دين في ذمة المسلم فاذا جعل عوضا للسلم فيه صدق بيع الدين
بالدين لان نفس الدين قد فتن بالباقيصار ثم لا يخلاف المجاسية
عليه قبل التفرق اذ الشرط لا يستفاد من قبل التفرق مع عدم
ورود العقد عليه فلا يقتصر على اطلاقه ثم احصره قبل التفرق
وانما ينتقل الى المجاسية مع تعاقبها اجسا او وصفا اما لو تفق
ما في الذمة والثمن فيما وقع التماس فيه ما يلزم العقد

هذا
الصفحة من السلم يكون السلم الا انه كغيره السلم
بغير العلم او فلهذا لا يستلزم استلزام

هذا هو الوجه في كونها لا تكون
باعتبار الزمان بل باعتبار المكان
فإنها لا تتغير بتغير الزمان
بل بتغير المكان

الركن الثاني من ركوز في السلم

لكن الملم في الدم واستشكل على هذا صحة العقد استنادا الى انه
 يلزم فيه كون مورد العقد شيئا مدين ويندفع بان بيع الدين لا
 يتحقق الا اذا اجلا معا في نفس العقد متقابلين في المعاوضة
 قصده للبا وهي مشقة هذا لان الثمن هنا مكي وبعينه بعد العقد
 فيتحضر لا يتحقق كون هو الثمن الذي جرى عليه العقد ومثل
 هذا التقاض والتعاقب استيفاء المعاوضة ولو ارش مثل ذلك
 لا يرفع الحلا ثم دفعه في المجلس لصديق الدين بالدين عليه
 ابتداء قبل يجوز الصورة الثانية اي هو الوجه الذي يثبت
 في العقد نظر الى ان ما في الذمة بمنزلة المقبوض وتقدر به
 اي السلم فيه او ما يعم الثمن بالكيل والوزن المعلومين فيما يكيل
 او يوزن وفيما لا يضبط الا به وان جاز بيعه جزا فاك الحطب
 الحجاز لان المشاهدة ترفع الغرر بخلاف الدين ولحقه بالمقنن
 عن الاحالة على مكيال وصحة مجهولين قبطل والعدة في المظنة
 مع قلة التقاضات كالصنف الخاص من الجوز واللوز ما مع كثرة كمالها
 فلا يجوز تغير الوزن والظاهر ان بعض ملحق بالجوز في جواره
 مع تعيين الصنف في الدموس قطع بالحق بالبرهان المتع
 فيه وفي مثل الثوب يعتبر ضبطه بالوزن وان جاز بيعه ببدنه

مشهد

في بيع الثوب

مع المشاهدة كما وكان عليه ان يذكر ان يخرجه عن الاعتبار
 المذكور ولو جعلت هذه الاشياء ثمانية فان كان شاهد الحق
 حكم البيع فيكفي مشاهدة ما يكفي مشاهدته فيه واعتبار ما يعتبر
 وتعيين الاجل المحرم من التقاضات بحيث لا يحتمل الزيادة في القضا
 ان اريد وضوحه ولو ان يدر مطلق البيع لم يشترط وان وقع بلفظ
 السلم والا قرب جواز اي السلم حاله مع عموم الوجود اي وجود
 السلم فيه عند العقد يكون مقدرا على تسليمه حيث يكون متحدا
 ووجه القربان السلم بعض جزا بان البيع وقد اسعمل لفظه فيقول
 الملك على الوجه المخصوص فجاز استعماله في الخبر لانه عليه حيث
 يصرح بامارة المعنى العام وذلك عند قصد الحلولة كما ينقصد
 البيع بملكه كذا بل كما مع ان التملك موضع معنى آخر الان
 قريبة العوض المقابل بعينه للبيع با هذا اولى لا بعض افراد
 بخلاف التملك المستعمل شرعا في الهبة بحيث لا يتبادر عند
 الاطلاق غيرها وانما صفر عنها القيد الخارجية ومثله القول
 فيما لو اسعمل السلم في بيع عين شخصية واولى الجوز لانها
 ابعد عن الغرر والحلول الا دخل في اسكان التسليم من التأجيل
 ومن التعليل بلوح وجه المنع فيما حيث ان بناء على البيع الموقوف

المطلق

مثله الثابت في الذمة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اسلف فلان فليسلف في كل
 معلوم او وزن معلوم واجل معلوم واجب تسليمه حيث يقصد
 السلم الخاص والبحث فيما لو قصد البيع الحاد واعلم ان ظاهر عبارة
 السلم هنا وفي الله وس كتمان التلاقي مع قصد السلم وان
 المختار جواز مؤجل وحال مع التقيح بالجلول ولو قصد البيع ^{المطلق}
 اي ويجل على الحال الذي يرشد اليه التعليل والجواب ان التلاقي
 فيما لو قصد البيع المطلق واستعمل السلم فيه بالقرين لما اذا
 اريد به السلف المطلق اشتراط ذكر الاجل ولا يميز كونه عام الوجود
 عند من الاجل في البلد الذي شرط تسليمه فيه او بلد العقد حيث
 يطلق على راي المبيع هنا وفيما قارب بحيث ينقل اليه عادة ولا
 يكنى وجوده فيما لا يتبادر نقله اليه الا ناصرا كما يشترط وجوده
 العقد حيث يكون مؤجلا ولا فيهما بينهما ولو عين على بلد لم يكف
 وجوده في غيره وان اعتد بنقله اليه ولو انعكس بان عين
 غيره مع لزوم التسليم بشارط نقله اليه فالوجه الصحة وان
 كان يبطل مع الاطلاق والفرق ان بلد التسليم حيزا بشرط
 اخر والمعتبر هو بلد السلم فيه والشهور بجمل اطلاقها على الامكنة
 مع امكانها كما اذا وقع العقد في اول الشهر ولو وقع في اثنائه ففي

اذا شرط الاجل

عند هلاكي لا يجزم مقدار ما مضى منه واكمله ثلثين واكتساب الجميع
 لو كان معد خرم وعدها ثلثين او بعد اوسطها الوسط وقوله في الله
 ويظهر من العبارة الا قبله ولو شرط تاجيل بعض الثمن بطل في الجميع اما
 في المؤجل فظاهر لا يشترط قبض الثمن قبل التفرق المناقيل وعلى تقدير
 عدم منافاة لقهر الاجل يمنع من وجه اخر لا يمنع الكا الى الكا
 فقد فر اهل اللغة بان بيع مضمون مؤجل بمثلها واما البطون
 في الحال على تقدير بطلان المؤجل فلحق القطر من الثمن وان
 جعل كل منهما قد اعلوا ما كاتيل حينئذ لان المحل تقابل
 من الميع قطا اكثر مما يقابله المؤجل القسيط الثمن على الاجل اي
 والنية عند العقد غير معلومة وربما قيل بالصحة للعلم بحالة
 الثمن والقسيط غير مانع كما لا يمنع لوباع ماله وما له غيره فلم يجز
 المالك بل لوباع الحر والعبد ثمن واحد مع كون بيع آخر باطلا
 من حين العقد كما لمؤجل هنا ولو شرط موضع التسليم لم يلزم
 الوفا بالشرط السابق والاشترط الاقضي الاطلاق في التسليم في
 موضع العقد كنظام من الميع للمؤجل هذا الحد الاقوى
 في المسئلة والقول الاخر اشترط تعيين موضع مطلقا وهو
 اختيار في الله وس لاختلاف الغرض باختلاف المؤجل

لاختلاف الثمن والرخبة والمهالة موضع الاستحقاق لا يشاء
 على موضع الحلول المجهول ولهذا فارق القرض المجهول على وضع
 كونه معلوما وأما النسبة فيخرج بالإجماع على عدم اشتراط تعيين
 عمله وفصل ثالث باشرطه ان كان في حله مؤثمة وعدمه بعدمه
 وبما يمكن ان يكون في مكان قصد ما مفاقته وعدمه وغايب باشرطه
 بينهما وجه الثلاث ثم كبر من الاولين ولا يبين التبيين مطلقا
 اولى ويجوز اشتراط السايغ في العقد لا اشتراط حمل الى موضع
 معين وتسلمه كذلك ورهن وضمين وكونه من غلارض
 او بل لا يفسد فيها غالبا ويجوز ذلك وكذا يجوز بيعه
 بغد حوله وقبل قبضه على الغريم وغيره على كراهية للمني
 عن ذلك في قوله عالم لا يتبع شيئا حتى يقبضه ويجوز المجهول على
 الكراهة وحضها بعضهم بالمكيل والموزون واخرون با
 ما يطعام وحره اخرون فيها وهو الاقوى جلالا وصحفا
 من المنى على ظاهره لضعف المعارض الدال على الجواز للمامل
 للمني على الكراهة وحديث المنى عن بيع مطلق ماله يقبض له
 يثبت وأما بيعه قبل حوله فلا لعدم استحقاقه نعم لو صالح
 عليه فالاقوى الصحة واذا دفع المسلم اليه فوق الصفة

خبير
 الزاوي

يتبع

وجب القول لا بخير واحسان فالامتناع منه عند ولان
 الجود صفة لا يمكن فصلها هي تابعة بخلاف ما لو دفع ازيد
 قدرا يمكن فصله ولو في ثوب وقيل لا يجب فيه من المنة وذلك
 اي دون الصفة المشترطة لا يجب قوله وان كان احو من وجيز
 لا ليس حقه مع قصره به ويجب تسليم الحنطة ونحوها عند الا
 طلاق بنية من الزوان والتراب والعش غير المعتاد وتسليم الثمن
 والزبيب جافين والعنب والروطب صحيين ويعفى عن اليسير المحتمل
 عادة ولو دفع المسلم برأى بالادون صفة لازم لانه اسقط حقه
 من الزايد برضاه كما يلزم لو دفع في غير جنبه ولو انقطع المسلم فيه
 عند الحلول حيث يكون مؤجلا ممكن الحصول بعد الاجل عادة
 فانفق عدمه تخير المسلم بين الفسخ فيرجع برأسه الملتزم ولو لم
 الى حقه واشتبا الضمير وبين الصبر الى ان يحصل وله ان لا يفسخ
 فلا يصبر بل يؤخذ قيمته لان ذلك هو حقه والاقوى ان
 الخيار ليس فوريا فله الرجوع بعد الصبر الى احد الامر من ماله
 يصرح باسقاط حقه من الخيار ولو كان الانقطاع بعد بدله الله
 ورضاه بالتأخير سقط خياره بخلاف ما لو كان بعدم المطالبة
 او بيع البايع مع امكانه وفي حكم انقطاعه عند الحلول موت المسلم

الزاوي
 الزاوي
 الزاوي

فان الاجرة تنضم حينئذ الى الثمن للتيقن بها واعلم ان دخول
 المذكوران ليس من جهة الاخبار بل بقاينة اعلام المشتري بذلك
 ليحصل في قوله بعتك بما اشتريته او بما قلم على او بما اشتريته و
 استلجرت وبيع كذا وان طرأ غيب وجب ذكره لنقص المبيع
 عما كان حين شرائه وان اخذنا بسببه اسقطه لان الارش
 جزء من الثمن فكانه اشتراه بماعداه وان كان قوله اشتريته مطلقا
 حقا لطلبه والتقضاء الذي هو غلبة الجزء ولو كان الارش بسبب
 جناية لم يسقط من الثمن لانها حق متبدل لا يقتضي العقد كتاب
 الدابة بخلاف الغيب وان كان حادثا بعد العقد حيث يضمن
 لان مقتضى العقد ان يضمن كالموجود حاله ويضم من العانة
 اسقاط مطلق الارش وليس كذلك وبما قيدناه صرح في ذلك
 كغيره ولا يقوم بعض الجملة ونحوه بما يقتضيه التقسيط من
 الثمن وان كانت متساوية واخره لانه لان المبيع المقابل
 بالثمن هو المجموع لا الافراد وان تنقسم الثمن عليها في بعض
 الموارد كما لو تلف بعضها او ظهر مستحقا ولو ظهر كذبه في الاخبار
 بقدر الثمن او ما في حكمه او جنبه او وصفه او غلطه فيه
 بينة او اقرار بخبر المشتري بين رده واخذ بالثمن الذي وقع

انما هو في قوله بعتك بما اشتريته او بما قلم على او بما اشتريته و
 استلجرت وبيع كذا وان طرأ غيب وجب ذكره لنقص المبيع
 عما كان حين شرائه وان اخذنا بسببه اسقطه لان الارش
 جزء من الثمن فكانه اشتراه بماعداه وان كان قوله اشتريته مطلقا
 حقا لطلبه والتقضاء الذي هو غلبة الجزء ولو كان الارش بسبب
 جناية لم يسقط من الثمن لانها حق متبدل لا يقتضي العقد كتاب
 الدابة بخلاف الغيب وان كان حادثا بعد العقد حيث يضمن
 لان مقتضى العقد ان يضمن كالموجود حاله ويضم من العانة
 اسقاط مطلق الارش وليس كذلك وبما قيدناه صرح في ذلك
 كغيره ولا يقوم بعض الجملة ونحوه بما يقتضيه التقسيط من
 الثمن وان كانت متساوية واخره لانه لان المبيع المقابل
 بالثمن هو المجموع لا الافراد وان تنقسم الثمن عليها في بعض
 الموارد كما لو تلف بعضها او ظهر مستحقا ولو ظهر كذبه في الاخبار
 بقدر الثمن او ما في حكمه او جنبه او وصفه او غلطه فيه
 بينة او اقرار بخبر المشتري بين رده واخذ بالثمن الذي وقع

عليه العقد اخذ به وقيل له اخذ بخط الزيادة وبجها الكثير
 مع كون ذلك هو مقتضى المصلحة شرعا ويضعف بعدم العقد
 على ذلك فكيف ثبت مقتضاه وهل شرط في ثبوت خيار المشتري
 على الاول بقاؤه على ملكه وجمان احواله لعدم لاصالة
 بقاءه مع وجود مقتضى وعدم صلاحية ذلك للمبايع وقع التلف
 او اشتقاه عن ملكه اشتقا لا زما او وجود مانع من رده كالاشتغال
 برده مثله وقيمته ان اخذنا الفسخ واخذنا الثمن وعوضه مع فقد
 ولا يجوز الاخبار بما اشتراه من غلامه الحرة او ولد او غيرها حيلة
 لانه خديعة وتدليس فلو فعل ذلك ثم وصح البيع لكن تغير المشتري
 اذا علم بين رده واخذ بالثمن كما لو ظهر كذبه في الاخبار نعم لو
 اشتراه من ولد او غلامه ابتداء من غير ما يبيع عليهما ولا
 مواطاة على الزيادة وان لم يكن سبق منه بيع حاز لا اشتاء
 المانع اذا لامانع من معاملة من ذكر وكذا لا يجوز الاخبار
 بما قوم عليه التاجر على ان يكون له الزايد من غير ان يعقد
 مع المبيع لانه كاذب في اخباره اذ مجرد التقوير لا يوجب
 والتمس على تقدير بيعه كذلك الى المتأخر وللدلالة الاجرة
 لانه عمل علام المصلحة عادة فاذا مات المشتري رجع الى الاجرة

انما هو في قوله بعتك بما اشتريته او بما قلم على او بما اشتريته و
 استلجرت وبيع كذا وان طرأ غيب وجب ذكره لنقص المبيع
 عما كان حين شرائه وان اخذنا بسببه اسقطه لان الارش
 جزء من الثمن فكانه اشتراه بماعداه وان كان قوله اشتريته مطلقا
 حقا لطلبه والتقضاء الذي هو غلبة الجزء ولو كان الارش بسبب
 جناية لم يسقط من الثمن لانها حق متبدل لا يقتضي العقد كتاب
 الدابة بخلاف الغيب وان كان حادثا بعد العقد حيث يضمن
 لان مقتضى العقد ان يضمن كالموجود حاله ويضم من العانة
 اسقاط مطلق الارش وليس كذلك وبما قيدناه صرح في ذلك
 كغيره ولا يقوم بعض الجملة ونحوه بما يقتضيه التقسيط من
 الثمن وان كانت متساوية واخره لانه لان المبيع المقابل
 بالثمن هو المجموع لا الافراد وان تنقسم الثمن عليها في بعض
 الموارد كما لو تلف بعضها او ظهر مستحقا ولو ظهر كذبه في الاخبار
 بقدر الثمن او ما في حكمه او جنبه او وصفه او غلطه فيه
 بينة او اقرار بخبر المشتري بين رده واخذ بالثمن الذي وقع

والزبيب واللحم فالتمحيص لجميع اصنافه والزبيب جنس كذلك
والحنطة والشعير هما جنس واحد في المشهور وان اختلفا
لفظا واشتملا على اصناف لدلالة الاخبار الصحيحة على اتحاد
الحالية عن المعارض وفي بعضها ان الشعير من الحنطة ^{فان}
اختلافهما نظر الى اختلافهما موقوت وتكلا ولونا وطعما و
ادراكا وحسا واسما غير مسموع نعم هو في غير ارباكا ان كونه جنسا
اجاميا واللحم تابعة للحيوان فليما الصان والمتمحيص لثقل
الغنى لهما والبق والجواميس جنس والعرايب والنجاسات و
الاربا في العدد ومطامير على اصح القولين نعم يكون ولايين
الوالدتين فيجوز لكل منهما اخذ الفضل على الاصح والاجود
اختصاص الحكم بالنسبي مع الاب فلا يتعدى اليه مع الام
ولامع الجد ولولا اب ولا الى ولد الرضاع اقتضار بالاختصاص
على مورد اليقين مع احتمال التعدي في الاجيرين لا لطلاق
اسم الولد عليهما شرعا ولا بين الزوج وزوجه ^{وحيثما كان} وما
وسعه على الاظهر ولا بين المسلم والحربي اذا اخذ المسلم الفضل
والا ثبت ولا فرق في الحربي بين المعاهد وغيره ولا بين كونه
في دار الحرب والاسلام ويثبت بينه اى بين المسلم وبين الذي

على الاثر وقيل لا ثبت كالحربي للرواية المخصصة له كما
خصصت غيره وموضع الخلاف ما اذا اخذ المسلم الفضل
اما اعطاه اياه في ايم قطعها ولا في القيمة لانها لا تثبت
ولا معاوضة بل هي تميز الحق عن غيره ومن جعلها ايماعا مطلقا
اوسع اشتمالا على المداشبت فيها الربا ولا يشتر عقد البتة
والزوان بضم الزا وكسرها وبالفتح عند اليسير في احد
العوضين دون الاخر وزيادة عنه لذلك لا يتضح في الملاق
المفلية والمساواة قد لا يخرجها عن المعتاد ضرر وشاها
بيل التراب وغيرهما لا ينكض الضيف عنه غالبا كالدري في
اللبس والزيت ويخلص منه اى من الرابا اذا اراد بيع احد
المتجانسين بالآخر متفاضلا بالقيمة الى التاقص منها
او القيمة اليهما مع اشتياصا لهما لكون القيمة في مقابل
الزيادة ويجوز بيع متعجق ودرهم عدين ودرهمين و
عدين ودرهمين وامداد ودرهم ويصرف كل الى مخالفه
وان لم يقصد وكذا الوضغ غير ربوي ولا يشترط في القيمة
ان تكون ذات وقع في مقابل الزيادة فلو ضم دينار الى الف درهم
ثمنا لافى درهم جاز للرواية وحصول التعاوت عند المقابلة

والزبيب ما خفف من الزبيب والاربا والفرق
بالعلم الربوي في
الربا لا في

الجمعة نوع من الزبيب في دار الحرب
يجوز ان يروا درهمين الى درهمين

بالحيوان مع التماثل كل الغنم بالشاة ان كان مندوبا لان في
 قوت اللحم فلا بد من تحقق المساواة ولو كان حيوانا لمواز قوت
 لانج غير مقدر الوزن ويجوز بيعه بدم مع الاختلاف قطعا
 لاشقاء المانع مع وجود المعجج **الفصل التاسع في الخيار**
 وهو ان يقرض قوما وجهه لهذا القدر من خواص الكتاب خيار
 المجلس اضاف الى موقع المجلس مع كون غير معتبر في ثبوتها وانما
 المعبر بهم التفرق ما يجوز في اطلاق بعض اقسام الحقيقة او
 حقيقة عرفية وهو مختص بالبيع بانواعه ولا يثبت في غيره
 من عقود المعاوضات وان قام مقامها كالمصلح وثبت المتبايعين
 ما لم ينفقا ولا يزولا بل يحال بينهما غلظا كانا مقيما مانعا
 من الاجتماع لم يغير مانع له عدم التفرق عنه ولا يفارق
 كل واحد منهما المجلس مصطحيين وان طال الزمان ما لم يتبايعا
 ما بينهما عن حال العقد او لم يعدم زوالا لوقفا وبالله
 عنده ويسقطا بشرط سقوطه في العقد عنهما او عن احدهما
 بحسب الشرط واسقاطه بعد ان يقولوا اسقطنا الخيار
 او اوجبنا البيع او التزنا او اخترنا ما وما دى ذلك و
 بمفارقة احدهما صاحبه ولو بخطوط اختيارا فلو اكرها او

الاول

احدهما عليه لم يقطع مع منهما من الخيار فاذا اذنا الاكراه فلهما
 الخيار في مجلس الزوال ولو لم ينعما من الخيار لزم العقد ولو التزم
 به احدهما سقط خيار خاصة اذا اراد بلط حتى احدهما بالآخر
 ولو فسخ احدهما واختار الآخر قدم الفاسخ وان اخرج عن الاجازة
 لان ايجاب الخيار انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاجازة لصلها
 وكذا يقدم الفاسخ على المخير في كل خيار مشترك لاشتراك الجميع في العلة
 التي اشرنا اليها ولو خيره فمكت خيارهما باق اما الساكن فظاهر انه
 لم يحصل منه ما يدل على سقوط الخيار واما المخير فلا يغير صاه
 اعم من الختان العقد فلا يدل عليه وقيل يسقط خيار استنادا الى
 رواية ثبتت عندنا ب خيار الحيوان وهو ما ثبت للمشتري خاصة
 على المشهور وقيل لها وب رواية صحيحة ولو كان حيوانا لمحيوان
 قوي بوثها كما يقوى بوثه للبايع وحده لو كان القر خاصة
 وهو ما قرى بالبا حيوانا ومدة هذا الخيار ثلثة ايام مبدؤها
 من حين العقد على الاقوى ولا يقدر اجتماع خيارين فصاعدا
 وقيل من حين التفرق بناء على حصول الملك به ويسقطا بشرط
 سقوط في العقد واسقاطه بعد العقد كما تقدم او بقرينة اخرى
 في الخيار سواء كان لازما كالبيع ام لم يكن كالمدة قبل القبض بالطلاق

واعلم ان خيار الخيار يترتب بان ينع من الفسخ الذي هو الزمان
 المستند واستناده لا يتوقف على الكلام بل هو قوت
 ساكنين لزم وانما يتوقف عليه الفسخ فلفسخ
 المتغير من الزمان في الخيار بوجه
 للمراد بان خيار
 الفسخ والبقاء على خيار
 المتغير او البقاء او الفسخ
 المتغير او البقاء او الفسخ
 المتغير او البقاء او الفسخ

هذا هو الوجه الثاني في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه الثالث في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه الرابع في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه الخامس في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه السادس في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه السابع في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

الاشتغال ككوب الدابة ولو في طريق الرد ونفعلها وحكي ما ليحك
ولو قصد به الاستعداد وليتجاوز مقدار الحاجة ففي معناه
من الرد وجهان اما مجرد سوق الدابة الى منزله فان كان قريبا
بحيث لا يعدل بغيره فاعرف ان لا اثر له وان كان بعيدا فمقطر احتمال
قويا منعه وبالحاجة فكل ما يعدل بغيره فافتنع والافلاج خيار
الشرط وهو بحسب الشرط اذا كان الاجل مضبوطا متصلا بالعقد
ام منفصلا فلو كان منفصلا صاد العقد جازا بعد ان يمتد مع
تأخر من المجلس ويجوزنا اشتراط الاحدما وكل منهما ولا يجزيهما
او من احدهما ولا يجزي مع احدهما عند ومن الاخر ومعهما واشترط
الاجنبى بحكم التوكيل بمن جعل عنه فلا احتياط له بغير واشترط
الموارة وهي مفادله من الامر بمعنى اشتراطهما او احدهما ايتما
من تيماء والرجوع الامر مدق مضبوطة فيلزم العقد من
جهتهما ويوقف على امر فان امر بالفسخ كان المشروط له ايتما
الفسخ والظاهر انه لا يتعين عليه لان الشرط مجرد ايتما لا
الاتزام قوله وان امر بالالتزام لم يكن له الفسخ قطعا و
ان كان الفسخ اصله مالا بالشرط ولا لم يجعل الفسخ خيارا
فالحاصل ان الفسخ يوقف على امره لا ينافي مقتضى العقد فيرجع

هذا هو الوجه الثاني في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

الى الشرط واما الاتزام بالعقد فلا يتوقف وظاهره معنى الموارة
وكلام الاضمان المستأجر يفتح المبيع ليس له الفسخ ولا الاتزام
واما اليه الامر والراء خاصة فقوله الملم فان قال المستأجر
فحسبنا او اجزى ذلك وان سكنت فالاقرب للزوم فلا يلزم
المستأجر الاختيار ان قري المستأجر بالفتح ميتا للجهول اشكل
بما ذكرناه وان قري بالكسرية للفاعل بمعنى المشروط له الموارة
ليتم فنه ان قال فحسبنا بعد اعرامه بالفتح واجزى يعلم
له بالاجابة لزم وان سكنت ولم يلتزم لم يفسخ سواء فعل
ذلك بغير ايتما راد بعد ولم يفعل مقتضاه لزم لكن كلامه
ظاهر العبارة على الاول الرجوع خصوصا لما بيناه من انه لا يجب
عليه امتثال الامر وانما يتوقف فحسبنا على موافقة الامر وهذا
الاحتمال انبى بل الحكم لكونه لا ينافي العبارة على الاول الرجوع
خصوصا بقرينة قوله ولا يلزم الاختيار فان للزوم المنفي
ليس الاغمس جيل الموارة وقوله وكذا كل من جعل الخيار
فان المجعول له هذا الخيار هو الاجنبى المستأثر ولا المشروط له
الا ان المشروط له خطأ من الخيار عند الاجنبى بالفسخ وكيف
كان فلا قوي ان المستأثر بالفسخ ليس له الفسخ ولا الاجابة و

هذا هو الوجه الثاني في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه الثالث في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه الرابع في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه الخامس في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

والوجه السادس في كون الشرط
لا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له
فلا ينافي الالتزام بل هو شرط له

انما اليه الامر وحكم استماله ما فصلناه وعلى هذا الفرق
 بين اشتراط المعاوضة لا يضيء وجعل الخيار له واقع لان الغرض من
 المعاوضة الانتهاء الى امره لا جعل الخيار له بخلاف من جعل له
 الخيار وعلى الاول شكل الفرق بين المعاوض وشرط الخيار والمراد
 بقوله وكذا كل من جعل الخيار ان ان فسخ او اجاز فنفذ وان سكت
 الى ان انقضت مدة الخيار لزم البيع كما ان المتأخر هنا لو سكت
 عن الاخر والمتأخر بالكره لو سكت عن الاستمرار لزم العقد
 الاصل فيه اللزوم الا بالام خارج وهو متلف ويجوز اشتراط
 مدة المعاوضة بوجه مضبوط خذ من الغرض خلافه في البيع
 حيث جوز الاطلاق خيار التأخير اى تأخير قبض الثمن
 والممن عن ثلاث ايام فيمنع بيع ولا قبض الثمن ولا قبض البيع
 ولا شرط التأخير اى تأخير الاقباض والمقبض فللبيع الخيار
 بعد الثلاث في الفسخ وقبض البعض ولا قبض البعض مع قبض
 الثمن واقباض الثمن مجتهدا وسفرا ولو قبض الجميع او قبضه
 فلا خيار وان عاد اليه بعد وشرط القبض لما منع كونه باذن
 المالك فلا اشتراط بدونه وكذا الوضوئان مستحقا او قبضه
 ولا يسقط بمطالبة البائع الثمن بعد الثلاث وان كان قوته

الفرق في زمان

في رواية اخرى ان خيار التأخير لا يبيح للمشتري ان يفسخ العقد
 قبل قبض الثمن ولو قبض الثمن لم يفسخ العقد ولو قبض الثمن
 قبل قبض البيع لم يفسخ العقد ولو قبض الثمن قبل قبض البيع
 لم يفسخ العقد ولو قبض الثمن قبل قبض البيع لم يفسخ العقد
 ولو قبض الثمن قبل قبض البيع لم يفسخ العقد

الرضا بالعقد ولعند المشتري الثمن بعدها قبل الفسخ في سقوط
 الخيار وجهان منشأوهما الاستصحاب وزوال الضرر
 تلفه اى البيع من البائع مطلقا في الثلاثه وبعدها لا يغير
 مقبوض وكل من قبض قبل قبضه فهو من مال بائعه وبغيره
 بالاطلاق على خلاف بعض الاصحاب حيث زعم ان تلفه في
 الثلاثه من المشتري لا اشتراك البيع اليه وكون التأخير لمصلحة
 وهو غير سموع في مقابلة القاعدة الكلية الثانية بالضرر
 الجماع كخيار ما يفسد يومه وهو ثابت بعد دخول الليل
 هذا هو الموافق لمذلول الرواية ولكن يشكل بان الخيار يدفع
 الضرر واذا توقف ثبوته على دخول الليل مع كون الفساد
 يحصل في يوم لا يدفع الضرر وانما يدفع الفسخ قبل الفناء
 وقبض المم في المدة من خيار ما يفسد المبيت وهو حسن
 وان كان فيه خروج عن الضرر لا فيه بخلافه واستقر
 نعتيه الى كل ما يتسارع اليه الفساد عند خوفه ولا يقيد
 بالليل والكفر في الفساد يقبض الوصف وقوات الرضا كما
 في الخفوات واللم والغيب وكثير من الفواكه واستشكل فيما
 لو استلزم التأخير قوات السوق فعلى هذا لو كان مما يفسد

ممن قبضه فلو فسخ قبل القبض
 من البائع ومنه الاقوال في ذلك

استند في كل ما يفسد من الفساد ولو كان
 عديم الفساد من غير الفساد ولو كان
 فان ما به باليمن كما يفسد من الليل
 ولا خلاف في ذلك

خيان به مع الحمل بالغبن او بالخيار والضرر من غير الخربيل
 هو مستند خيار الغبن اذا لاقض فيه بخصوصه وح فيمكن الصنع
 مع بقره كذلك والزيادة بالقيمة ان كان قيميا والمثل ان
 كان شيئا عجميا من الحقيق وكذا لو تلفت العين او استولت الامة
 كما ثبت ذلك لو كان المضرعا المشتري والمغبون البايع
 فانه اذا فسخ فلم يجد العين يرجع الى المثل والقيمة وهذا
 الاحتمال متوجه لكن لم اقف على قابل به نعم لو عاد الى ملكه
 بفسخ او قالة او غيرها او سوت الولد جازله الفسخ ان لم يوافق
 الفوتية واعلم ان التصرف مع ثبوت الغبن اما ان يكون
 في المبيع المغبون فيه او في ثمنه او فيها ثمنه اما ان يخرج
 عن الملك او يمنع من الرد كالاستيلاء او يرد على المفعلة
 خاصة كالاجارة او يوجب تغير العين بالزيادة العينية
 كغير الارض والحكبة كقصان الثوب والمغشوة كصغر
 او نقصان بعيب ونحوه وايضا راجعا بطلانها بما يوجب التكرار
 بالمشاوي والاحود والاردي وبغيرها او بهما على وجه لا
 يتحلا كما ان يتعمل صابونا ولا يوجب شئ من ذلك فشر
 اما ان ينزل المانع من الرد قبل الحكم بطلان الخيار ويقتل

في البيع المضرع
 ان كان المضرع
 بائعا او مشتريا
 او مضرعا
 او مضرعا
 او مضرعا

في البيع المضرع
 ان كان المضرع
 بائعا او مشتريا
 او مضرعا
 او مضرعا
 او مضرعا

في البيع المضرع
 ان كان المضرع
 بائعا او مشتريا
 او مضرعا
 او مضرعا
 او مضرعا

اولاي زول والمغبون ما البايع او المشتري او هما فذلك حمله
 اقسام المسئلة ومضربا يزيد من ماتي مسئلة وفي مما تم
 منها البلوى وحكمها غير مستوفي في كلامهم وجمل الكلام فيه
 ان المغبون ان كان هو البايع لم يفسد خياره بغيره المشتري
 مطلقا فان فسخ وجعل العين باقية على ملكه لم يتغير ثوابه
 زيادة القيمة ولا يمنع من ردها اخذها شيعة بصفة محضة
 كالطهي والقصان فالمشتري اجتمع له ولولا دقت قيمة العين بها
 شاككة في الزيادة بنسبة القيمة وان كان صفة من وجهه
 عينيا من اخر الصنع حاشيكما يستبكر ما واولها ولو كانت
 الزيادة عينيا محضة كالغرس اخذ المبيع وتخير بين قطع الغرس
 والارسل او بقاءه بالاجرة لانه وضع تحت ولو ضيقت له
 بها واختار المشتري قلعة فالظاهرة لا ارسله وعليه تسوية
 المخرج ولو كان رزعا وجب اقاؤه الى وان بلغه بعد الاجرة
 وان وجدها ناسا وصفتها خذها بما كان كذلك ان شاء وان
 ممتنحز بغيرها فان كان بمساوي او زدي صار شيكا ان
 شاء وان كان باجور ففي سقوط خياره او كونه شيكا بنسبة
 القيمة او الرجوع الى المصلح او جبر ولو مزمجا بغير الجبر

وان وجدها

في البيع المضرع
 ان كان المضرع
 بائعا او مشتريا
 او مضرعا
 او مضرعا
 او مضرعا

في البيع المضرع
 ان كان المضرع
 بائعا او مشتريا
 او مضرعا
 او مضرعا
 او مضرعا

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الفقهاء
في بيع العيب وهو ان العيب لا يفسد البيع
بل هو من قبيل العيوب التي لا تفسد البيع
بل هي من قبيل العيوب التي لا تفسد البيع
بل هي من قبيل العيوب التي لا تفسد البيع

التفاوت وهو الثلث واخذت نصف الصحيحين ونسبته الى
المعيب وهو الثلث ايم وعلى الثاني يكون التفاوت ربعا وخمسين
فصفه وهو ثلث وخمسين فعلى الثلث نصف خمس وعلى
هذا القياس ويسقط الرد بالتصرف في البيع سواء كان قبل
علمه بالعيب ام بعد وسواء كان التصرف ناقلا للملك ام
لامغير للعين ام لا عاد اليه بعد وجب بعض ملكه ام لا و
ما تقدم في تصرف الحيوان ات هنا اوجود عيب بعد القبض
مضمون على المشتري سواء كان حدوثه من جهة المشتري فانه
ح لا يمنع من الرد ولا الارش لانه مضمون على البائع ولو بشي
البائع بركه مجبورا بالارش او غير مجبور جاز في حكم ما لو اشترى
صفقة مقيدة وظهر فيه عيب وتلف احداهما واشترى اثنين
صفقة فاستع احدهما من الرد فان لاخر يمنع منه وله الارش و
ان اسقط الاخر سواء اتخذت العين ام تعدت قسمتها
ام لا والاولى بالمنع من التفريق الا ان كان من احد لان العقد
هنا طاري على العقد سواء في ذلك خيا والعيب وغيره و
الحكم لو اشترى شيئين فصاعدا فظهر احدهما عيب فليس له
بل ردهما او اسلكهما ارش المعيب وكذا يسقط الرد دون الارش

ام لا وحرزنا بالمعروف عليه ان كان
مضمونا لو حدث فيه العيب في الثلثة
من غير جهة الشراء

اذا اشترى من يتحقق عليه الانفاذ بنفس الملك ويمكن رده
الى المتصرف وكذا يسقط الرد باسقاطه مع اختيار الارش ولا
معه وحيث يسقط الرد يبقى الارش ويسقطان اي الرد والارش
معاً بالعلم بداء العيب قبل العقد فان قدومه عليه علمه
رضاه بالعيب والرضا بعد غير مقيد بالارش والى منه و
استقاط الخيار وبالبراءة اي براءة البائع من العيوب ولو اجمالا
كقولنا يثبت من جميع العيوب على اصح القولين ولا فرق بين علم
البائع والمشتري بالعيوب وجهلها والتفريق ولا بين الحيوان
وضمه ولا بين العيوب الباطنة وغيرها ولا بين الموجودة حالة
العقد والمحمدة حيث تكون مضمونة على البائع لان الخيار بها
ثابت باصل العقد وان كان السبب غير مضمون والابق
عند البائع وعدم الحيض ممن شأنها الحيض بحسب سنها
عيب ويظهر من العبا ان الاكتفاء بوقوع الا باق مرة
قبل العقد وبصرح بعضهم والا فولى اعتبار اعتياده اقل
ما يتحقق بمرتين ولا يشترط اباقة عند المشتري بل متى تحقق ذلك
عند البائع جاز الرد ولو تجدد عند المشتري في الثالثة من
غير تصرف فهو كما لو وقع عند البائع ولا يعتبر في ثبوت عيب

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الفقهاء
في بيع العيب وهو ان العيب لا يفسد البيع
بل هو من قبيل العيوب التي لا تفسد البيع
بل هي من قبيل العيوب التي لا تفسد البيع
بل هي من قبيل العيوب التي لا تفسد البيع

الحوض مضي ستة اشهر كما ذكره جماعة بل ثبت بمضي مدة
 تحضرفيه اسنانها في تلك البلاد وكذا الثقل بالضم وهو
 ما استقر تحت المايح من كدنه في الزيت وبشبهه غير المعتاد
 اما المعتاد منه فليس يعيب لا فتقاء طسعة الزيت وبشبهه
 كون ذلك فيه غالبا ولا يشكل وجهه المبيع مع زيادته عن
 المعتاد بحسبها لثقل المبيع المقصود بالذات فيحصل مقدار
 ثمنه لان مثل ذلك يفرح مع معرفة مقدار الجدة كما تقدم في
 نظاير طخيار الدليس وهو تعجيل من الدليس محركا وهو ^{الظلمة}
 كان الدليس يظلم الامر فيهم به يؤخر غير الواقع ومنه اشراط
 صفة تقوت سواء من البائع لم المشتري فلو شرط صفة كمال
 كالبيان او توهمها المشتري كما اذا تبا تخير الوجه ووصل
 الشر فظهر الخلاف تخير بين الفسخ والامضاء بالتمس ولا
 ارش لا خصاصة بالعيب والواقع ليس يعيب بل فوائد امر زايد
 ويشكل ذلك في البكارة من حيث انها تقتض الطسعة وفوائدها
 نقص يحدث على الامة ويؤثر في نقصان القيمة ناشرا بينا فيفسد
 بين الرد والارش بل يحتمل ثبوتها وان لم يشترط لما ذكرناه خصوصا
 في الصغيرة التي ليست محل الوط فان اصل الخلقة والغالب طاقها

الذي ذكره

هذا هو الوجه الذي ذكره في
 البكارة من حيث انها تقتض
 الطسعة وفوائدها نقص يحدث
 على الامة ويؤثر في نقصان القيمة
 ناشرا بينا فيفسد بين الرد والارش
 بل يحتمل ثبوتها وان لم يشترط لما ذكرناه
 خصوصا في الصغيرة التي ليست محل الوط

في مثلها على البكارة فيكون فوائدها عيبا وهو في الصغيرة قوى
 وفي غيرها مجتهد لان الغالب لما كان على خلافه في المالكات
 الثبوتية فيمن بمنزلة الخلقة الاصلية وان كانت عارضة و
 انما ثبت الحكم مع العلم بسبق الثبوتية على البيع بالنية او اقرار
 البائع او قريب زمان الاختيار الى زمان البيع بحيث لما يمكن
 تجديد الثبوتية فيه عادة والا فلا خيار لانها قد تذهب بالعلم
 والزرع وغيرها نعم لو تجددت في زمن خيار الحيوان او
 خيار الشجر ترتب الحكم ولو انعكس الغرض بان تشترط الثبوتية
 كما اظهرت بكرا فالقوى تخير ايضا بين الرد والاسك
 بغير ان يجوز ان تعلق غرضه بذلك فلا يقدح فيه كون الحكم
 غالبا وكذا القبر وهي جمع لبر النشاة وما في حكمها في غيرها
 بتركها بغير جلب ولا رضاع فيفضل للجاهل بحالها اكثر ما
 تحلبه في عيب في شراها بزيادة وهو ليس محرم وحكمه
 ثابت للنشاة احكاما والقرة والناقة على المشهور بل قيل
 انما اجماع فان ثبتت فهو الحجة والا فالمنصوص الشافعي
 والمخالف فيه ما يهايمها قياسا لان يعلل بالدليس العام
 فيلحقان بها وهو مجتهد وطريق بعض الاصحاب الحكم في سائر الحيوانات

حتى آدم في الدروس ان ليس بذلك البعد للتدليس
 ثبت التصريح ان لم يعترف بها البائع ولم تقم بها بينة
 بعد اختيارها ثلاثة ايام فان اتفقت فيها الخبايا عادة او
 ثابته للاحقه فليست مقرر وان اختلفت في الثلاثة فكان
 بعضها ناقصا عن الاولى نقصا فاحارها عن العادة وان
 زاد بعضها في الثلاثة ثبت الخيار بعد الثلاثة بلا فصل على
 الفور ولو ثبتت بالاقرار او البينة جاز الفسخ من جميع البحوث
 مدة الثلاثة ما لم يتصرف بعد الاختيار بشرط النقصان فلو
 تساوت وذاذت هيئة من الله تم فالاقوى ذواله
 وشك ما لو لم يعلم بالعيب حتى ذاك ويرد معها ان يختار
 ردها الكائن الذي حلت بها حتى المتجدد منه بعد العقد
 او شك لو تلف ما ارد الموجود فظاهر لانه جزء من المبيع واما
 المتجدد فلا تعلق للمنفرد الشامل له وبشكل بانه غناء
 للمبيع الذي هو ملكه والعقد انما ينفع من حينه والاقوى
 عدم رده واستشكل في الدروس ولو لم يتلف اللين لكن
 تغير في ذاته او صفته بان عمل خبثا او خبيثا ونحوها ففي
 رده بالارشاد نقص او عجانا والاشكال الى بدله او جبه

اجودها الاول واعلم ان الظاهر من قوله بعد اختيارها ثلثه
 ثبوت الخيار المستند الى الاختيار بعد الثلاثة كما ذكرنا سابقا
 ولهذا يظهر الفرق بين مدة التصريح وخيار الحيوان فان
 الخيار في ثلثة الحيوان فيما وفي ثلثة التصريح بعدها ولو ثبت
 التصريح بعد البيع بالاقرار او البينة فلهيئة ثلاثة ولا فرق
 فيما وفي ثلثة التصريح بعدها ولو ثبت التصريح بعد على الاقوى
 هو اختيار في الدروس ويشكل الفرق بل بما قيل باشتاء فائدة
 خيار التصريح للحيوان الفسخ في الثلاثة بدونهما ويندفع بحجوز
 الاسباب ونظم الفانيه فيما لو اسقط احدهما ويظهر من الدروس
 تفيد خيار التصريح بالثلاثة مطلقا وتعل عن الشيء انما كان خيار
 الحيوان وبشكل المطلق توقفت على الاختيار ثلاثة فاحتملها
 حيث لا ثبت بدونه والحكم بكونه يخير في اخيرتها يوجب الخيار
 في الثلاثة خيارا لا اشتراط حيث لا يسلم الشرط المشترط باعيا
 وشتر با ويصح اشتراط سابع في العقد اذا لم يرد الى جهة الفرق
 احد العوضين او يمنع منه الكتاب والسته جعل ذلك
 شيئا بعد قيد السابغ مكلف كالوشرطناخير المبيع في البيع
 او الثمن في البيع شترى ما شاء كل واحد منهما هذا ما لا يردى

مكان

بان يرد بالفسخ الرخصة او خيار
 سوسر حرمه ٥٥٥

الى جملة في احدهما فان الاجل لم يقط من الثمن فاذا كان محلا
 يحتمل الثمن وكذا القول في جانب المعوض وعدم وط الأثر
 أو شرط وط البايع اياها بعد البيع مرة او ايدا ومطلقا
 هذه امثله ما يمنع منه الكتاب والسنة وكذا يبطل الشرط
 باشرط غير المقدور بشرط عليه كاشترط المحل الدائم ^{باعتد}
 او ان الزرع يبلغ السبل سواء شرط عليه ان يبلغ ذلك ^{وغيره من الزرع} يجعله
 ام فعل الله لا بشرط لهما في عدم المقدورية ولو شرط ببقية
 الزرع في الارض ذابيع احدهما دون الاخر الى ان السبل
 جاز لان ذلك مقدور له ولا يعتبر تعيين مدة البقايل ^{الزمن والزرع} المحل
 على المقدور من البايع لانه من قبيل ولو شرط غير السبل يبطل
 الشرط ويبطل العقد فيصح القولين لا امتناع بقاءه بدون
 كذا غير مقصود بافراجه وما هو مقصود لم يعلم ولان الشرط
 قسطا من الثمن فاذا بطل يحتمل الثمن وقيل يبطل الشرط خاصة
 لانه المتع شرعا دون البيع ولتعلق الزاخر بكل منهما ^{بغيره}
 بعدم قصد منفرد او هو شرط الصحة ولو شرط عتق المملوك الذي
 باعه منه جاز لانه شرط سائر ^{بغيره} لا محسوبة شرط عتقه من المشتري
 ام اطلق ولو شرط عليه حتى يهتبه قولان احولها المنع اذا

بل

عتق الا في ملك فان عتقه فذاك ولا اختيار البايع بين فسخ البيع
 وامضائه فان فسخ استره وان استقر قبله عن ملك المشتري
 كذا يخبر لومات قبل العتق فان فسخ رجع بقيمته يوم التلف
 لانه وقت الامثال الى القيمة وكذا لو انعتق قهر او كذا كل شرط
 لم يسلم المشروطه فان يفيد تخيم بين فسخ العقد المشروط فيه و
 امضائه ولا يجب على المشتري عليه فعله لاثالة العدم وانما
 فائدة جعل البيع عرضة للزوال بالفسخ عند عدم سلامة الشرط
 ولزومه اى البيع عند الاتيان به وقيل يجب الوفاء بالشرط ولا
 يتسلط المشروط له على الفسخ الا منع تقدر وموله الى شرط لمعق
 الامر بالوفاء بالعقد الدال على الوجوب وقوله اصلع الموصوف
 عند تروطهم الامن عطى الله فعله هذا الواقع المشروط عليه
 من الوفاء بالشرط ولم يمكن لجان رفع اعرام الحاكم ليحجم عليه
 ان كان مذهبه ذلك فان تعذر فسخ ان شاء والمصر
 في بعض تحقيقاته تفصيل وهو ان الشرط الواقع في العقد
 اللازم ان كان العقد كليا في تحقيقه ولا يحتاج بعده
 صيغة فهو لازم لا يجوز الاعطال لانه كشرط الوكالة في
 العقد وان احتاج بعده الى امر اخر وراى ذكره في العقد

ان شرطه الرهن وقوله
 كما يعلم من قوله ان الزرع

كثر العقد فليس لازم بل ينقلب العقد لللازم جائزا وجعل القرض
 ان اشترطوا العقد كاف في تحققه كجزء من الخياط والقبول
 فهو تابع لها في الزوم والجواز واشترط ما لم يوجد من فصل
 من العقد وقد علق عليه العقد والمعلق على الممكن يمكن
 هو معنى قلب اللازم جائزا والا قوى الزوم مطلقا وان
 كان تفصيله اجود مما اختار هنا خيار الشركة سواء كانت
 العقد كما لو اشترى شيئا فظهر بعضه مستحقا وابتاعه بعد
 قبل القبض كما لو اشترى المبيع بعير بحيث لا يتميز فان المشتري
 يتخير بين الفسخ لعيب الشركة والبقاء فيصير شركا بالنسبة وقد يطلق
 على الاول قبض الصفقة ايضا وقد يسمى هذا عيبا مجازا المناهضة
 للعيب في قبض المبيع بسبب الشركة لا لشركتهما في قبض وصف
 فيه وهو هنا منع المشتري من التصرف في المبيع كيف شاء بل يتوقف
 على اذن الشريك فالسلط عليه ليس تام فكان كالعيبات
 وصف فيجب بالخيار وانما كان الملاحق للعيب في مثل ذلك
 على وجه المجاز لعدم وخروجه من خلقته الاصلية
 لانه قابل بحسب ذاته للتملك منفردا وشركا فلا نقض
 خلقته بل في صفته على ذلك الوجه يسب خيار نقض السلم

فلو اشترى شيئا لمكان تسليمه بان كان طائلا ليعاد عوده او
 عبدا مطلقا او دابة لمهلة ثم يخرج بغيره بان ابق وشردت
 ولم يعد الطائر ويحوز ذلك بخلاف المشتري لان المبيع قبل القبض
 مضمون على المبيع ولما انزل ذلك منزلة التلف لا مكان الانتفاع
 به على بعض الوجوه جبر بالخيار فان اختار التزام البيع صح وهل
 له الرجوع بشيء يتحمل لان فوات القبض يفرض حدثا على المبيع
 قبل القبض فيكون مضمونا على المبيع ويغفر بان لا يشترط
 مقابلة المطلق النقص لصالفة البراءة وعلا بمقتضى العقد بل
 في مقابلة العيب المحقق بنقص الخلفه وزيادتها كما ذكر وهذا
 منفي بجمع خيار تبعض الصفقة كما لو اشترى سلعتين
 فيستحق احدهما فانه يتخير بين التزام الاخرى بقسطها من
 الثمن والفسخ فيها ولا فرق في الصفقة المتبعضة بين كونها
 متاعا واحدا يظهر استحقا وبعضه كما مثل هنا لان اصل
 الصفقة المبيع الواحد هو المبيع بذلك لا يتم كايضا يتضافر
 بايديهم اذا تابعا ويجعلونه دالة على الرضا به ومنه قول
 النبي صلى الله عليه وسلم لما اشترى المشاة باريك الله لك
 في صفقة يمينك وانما خسر تبعض الصفقة هنا بالسلفين

او امعة

في الثمن بان قال بعتك حالا بمائة وموجلا الى شهرين
 او موجلا الى شهرين مائة والى شهرين مائة بطل الجاهل
 الثمن بترده بين العري وفي المسئلة قول ضعيف بلزوم اقل
 الثمنين الى العبد الاجير استناد الى رواية ضعيفة و
 لو اجل البعض الموعين من الثمن واطلق الباقي وجعله الاصح
 لانضباط مثلها ولو ابعده ساعتين في عقد ثمن لحدتهما
 نقد والاخرى نية وكذا لو جعله او بعضه مخوما معلومة
 ولو اشترى البائع في حاله كون بعيه الاول فبيعه الثاني
 قبل الاجل وبعد ان يجسر الثمن وغيره بزيادة عن الثمن الاول
 ونقصان عنه لا يشاء المانع في ذلك كله مع عموم الادلة
 على جواز وقيل لا يجوز بعيه بعد حلوله بزيادة عن ثمنه الاول
 او نقصان عنه مع اتفاقهما في الجنس استناد الى رواية قامة
 السند والدلالة الا ان يشترط في بعيه الاول ذلك ما يبيح
 من البائع في بطل البيع الاول سواء كان حالا ام موجلا ولو
 شرط بعيه من البائع بعد الاجل ام قبله على المشهور ومثله
 غير واضح فقد عمل باستلزامه الدوران بعيه له توقف
 على ملكه له المتوقفة على بعيه وفيه ان المتوقف على حصول

في البيع بالاجل
 ان يبيح البائع
 ان يبيع الباقي
 ولو اجماع
 في البيع بالاجل
 ان يبيح البائع
 ان يبيع الباقي

في البيع بالاجل
 ان يبيح البائع
 ان يبيع الباقي

الشرط هو ان يبيع لا انتقاله الى ملكه كغيره لا يشترط
 الى ملك البائع من المشتري مستلزم لا انتقال اليه فانه
 ان يملك البائع موقوف على ثمنك المشتري ولما ان يملك
 المشتري موقوف على ثمنك البائع ولا يرد في باقي الشروط
 خصوصا شرط بعيه للغير مع صحته لجاها وادفع الملك للمشتري
 ما وجب له شرط بعيه من البائع بعد الاجل لخلل ملك المشتري فيه
 وعلى عدم حصول القصد الى نقله عن البائع وينتفع بان
 الغرض حصول القصد الى ملك المشتري وانما رتب عليه نقله
 ثانيا بل شرط النقل ثانيا يستلزم القصد الى النقل الاول
 عليه ولا ينافيهم على انهما لو لم يشترط الخلف في العقد صح وان كان
 من قصد ما رده مع ان العقد يتبع القصد والمصحح له ما ذكرناه
 من ان تصدده بعد ملك المشتري للغير مناف لقصد البيع
 وانما المانع عدم القصد الى نقل الملك الى المشتري اما بحيث
 لا يترتب عليه حكم الملك ويحجب قبض الثمن لو دفعه الى البائع
 مع الحلول مطلقا وفي الاجل اي بعد لا قبله لا يغير مستحق
 وجاز نقله غرض البائع بتأخير القبض الى الاجل فان الغرض
 لانضباط فلو امتنع البائع من قبضه حيث يجب قبضه

في البيع بالاجل
 ان يبيح البائع
 ان يبيع الباقي

الحاكم ان وجد فان تعذر قبض الحاكم ولو بالمشقة الباعث
 الوصول اليه او امتناعه من القبض فهو اما في المشتري لا
 يضمنه لوقوعه بغير قبضه وكذا كل من امتنع من قبض حقه ومقتضى
 العبات ان المشتري يقيمه بيد ميمز على وجه الامانة و
 ينبغي مع ذلك ان لا يجوز له التصرف فيه وان يكون ماعا للمبايع
 تحقيقا لتعينه له وبما قيل ببقاءه على ملك المشتري وان كان
 تافه من البايع وفي الله وس ان المشتري التصرف فيه فيبقى في
 ذمته ولا يخرج في زيادة الثمن ونقصانه على البايع والمشتري
 اذا عرف المشتري العتمة وكذا اذا لم يعرف لجواز بيع الغبن لهما
 وكانا رادين في البيع ولا يترتب عليه خيار فحوز بيع المتاع
 بدون قيمته واضعافها الا ان يؤدي الى السفس من البايع
 او المشتري فيطل البيع ويرتفع السفس بغير عرض صحيح
 لزيادة والنقصان ما قلتهما او لغيره من غير خرقا لملك
 لصريدين حال ونحو ولا يجوز تباعل الحاكم لزيادة فيه
 ولا بد منها الا ان يشترط الاجل في عقد لا يترتب فيلزم الوفاء
 ويجوز تباعل ببيعان منه بابراء او صلح ويجب على المشتري
 ان يابع ما اشتراه مؤجلا ذكر الاجل في غير المساومة فيحجز المشتري

ان المشتري يضمن ما يشتريه من البايع
 ولو كان له خيار فحوز بيع المتاع
 بدون قيمته واضعافها الا ان يؤدي الى السفس من البايع
 او المشتري فيطل البيع ويرتفع السفس بغير عرض صحيح
 لزيادة والنقصان ما قلتهما او لغيره من غير خرقا لملك
 لصريدين حال ونحو ولا يجوز تباعل الحاكم لزيادة فيه
 ولا بد منها الا ان يشترط الاجل في عقد لا يترتب فيلزم الوفاء
 ويجوز تباعل ببيعان منه بابراء او صلح ويجب على المشتري
 ان يابع ما اشتراه مؤجلا ذكر الاجل في غير المساومة فيحجز المشتري

بدون اي بدون ذكره بين الفسخ والرضا به حال التلليس وروى
 ان المشتري من الاجل مثله الثاني في القبض طلاق
 العتد تجزئ عن شرط تاخير احد العوضين او تاخيرها اذا كانا
 عينين واحدهما تقبض قبض العوضين فتقايضان معا لو تمانعا
 من التقدیم سواء كان الثمن عينيا او دينا وان لم يكن احدهما او
 بالتقديم لتساوي الثمنين في وجوب تسليم كل منهما الى مالكه قبل
 تباعل البايع على الاقباض والا لان الثمن تابع للمبيع ويضعف
 باستواء العقد وفائدة الملك لكل منهما فان استغاب احدهما الحاكم
 معامع امكانه كما يجزئ الممتنع من قبض باله ويجوز اشتراط تاخير
 اقباض المبيع مدة معينة كما يجوز اشتراط تاخير الثمن والاستغاء
 به منفعة معينة لانه شرط سابع فيدخل تحت العموم و
 القبض في المنقول كالحيوان والاقمشة والمكيل والموزن
 والمعدود نقله وفي غير الخلية بينه وبينه بعد رفع اليد
 عنه وان كان القبض مختلفا كذلك ان اشاع حكم تباعل في بيع
 فيه الى العرف وهو العلى ما ذكر وفي المسئلة اقوال هذا
 لوجودها معا فاما ما اختار في الله وس من ان في القبض
 الخلية وفي الحيوان نقله وفي المعتبر كذا او وزنه او عدل نقله

الطلاق لا يفسد قبض المشتري
 ما يفسد بالطلاق في الزمان قبل اتمامه او قبضه من المالك
 ما يفسد بالقبض في الزمان قبل اتمامه او قبضه من المالك
 ما يفسد بالقبض في الزمان قبل اتمامه او قبضه من المالك

آخره

فصدق عدم قيامها الذي هو ساطق بتدبير قول البائع ولو
 لم يبرح بيزنه فان بقي الثمن وان غلب الخلع فالعين قائمة ولا
 فوجها وعلوه او جبر عدم صدق القيام عرفا فان ظاهر
 انه اخص من الوجود ولو اختلفا في تجهيل اي الثمن قد اجل
 على تقدير اتفقا عليه في الجملة وشرط رهن وضمين على البائع
 يحلف البائع لاصالة عدم ذلك كله وهذا مبني على الغالب
 من ان البائع يدعي التجهيل وتقليل الاجل حيث يتفقان
 على اصل الاجل فلو اتفق خلافه فادعي هو الاجل وطوله
 لغرض غلق تباعه القبض قدم قول المشتري للاصل وكذا
 يقدم قول البائع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي
 مثله في قدر الثمن بالنسبة الى المشتري لولا الرواية ولا فرق بين
 كونه مطلقا ومعينا لهذا الثوب فيقول هو بل هو والآخر
 هذا اذا لم يتضمن الاختلاف في الثمن كعتك هذا الثوب
 بالثمن فقال بل هو والآخر بالثمن والآخرى الخالف اذا اشترك
 هنا يمكن الاختيار وفي تغيير البيع كما اذا قال عتكت هذا
 الثوب فقال بل هذا الخالفان لادعاء كل منهما ما يتبعه الآخر
 بحيث لم يتفقا على امر وتخليا فيما زاد وهو ضابط التحالف

فيحلف كل منهما بما واحد على نفي ما يدعيه الآخر لاصل ايجاب
 ما يدعيه ولا حاجة معه بينهما فاذا حلفا انفسح العقد ورجع
 كل منهما الى عين ماله او بدلها والباقي منهما باليمين من ادعى
 عليه ولا فان حلف الاول ونكح الثاني وقضيا بالنكاح اثبت
 ما يدعيه الحالف والاحلف بينهما ثمانية على اثبت ما يدعيه ثم اذا
 حلف البائع على نفي ما يدعيه المشتري بقي على ملكه فان كان
 الثوب في يده والا انتم من قول المشتري واذا حلف المشتري على
 نفي ما يدعيه البائع وكان الثوب في يده لم يكن للبائع مطالبة
 بل لا يدعيه وان كان في يد البائع لم يكن له الصرف فيه
 لاعتراف بكونه للمشتري وله ثمنه في ذمته فان كان قد قبض
 رده على المشتري وله اخذ الثوب قصاصا وان لم يكن قبض
 الثمن اخذ الثوب قصاصا اليه فان زادت قيمته عن قيمته
 لا يدعيه احد وفي بعض نسخ الاصل وقال الشيخ والقاسم
 يحلف البائع كالاختلاف في الثمن وفرب عليه بعض النسخ
 المرفوع على المهرن وحيث يتحالفان يبطل العقد وحيث
 اي حين التحالف لا من ماله فناء الثمن المنفصل المتخلل بين
 العقد والتحالف للبائع واما البائع فيشكل حيث لم يتبعين

نعم لو قيل في مسألة الاختلاف قدر الثمن بوجه حكمه
 المبيع واختلافهما في شيء فبطلت بقدر مدحه المصلحة لانهما
 الاصل في تصرفات المسلم ولو اختلف الورثة في كل واحد من ثلث
 مورثة فبطلت ورثة البايع لو كان الاختلاف في قدر المبيع و
 الاصل واصله وقد ثبت مع قيام العين وورثة المشتري مع
 تلفها وقيل بعدم قوله ورثة المشتري في قدر الثمن مطلقا لانه العمل
 وانما خرج عنه مورد ثم بالبيع فيقتصر فيه على مورد الخلاف
 الفصل وله جبر غير ان قيام الورثة مقام المورث مطلقا
 لانه بمنزلة ولو قلنا بالخلاف ثبت بين الورثة قلنا الخاص
 اطلاق الكيل والوزن والتقدير يفرق في المعتاد في بلد العقد
 لذلك المبيع ان اختلفت فان تعدد فالأغلب استعمالا واطلاقا
 فان اختلفا في ذلك ففي ترجيح ايها نظر ويمكن حرج ووجوب
 كما لو لم يغلب فان تساوت في الاستعمال في المبيع الخاص
 القيين لاستعمال الترجيح بدونه واختلاف الافراض ولو لم
 يبين بطل المبيع لما ذكر واجرى اعتبار المبيع بالكيل والوزن
 او التقدير على البايع لانه لمصلحة واعتبار الثمن على المشتري
 واجرة الدلال على الامر ولو امره بالسابق كان من كل منهما

انما هو في قدر الثمن
 في قدر الثمن

في قدر الثمن
 في قدر الثمن

المماكة معه ولو اختلف بقول الطرفين الايجاب والقبول فليهما
 اجرة واحدة بالتصنيف سواء اقترنا ام تلاحقا ولو منعنا
 من قول الطرفين من الواحد صنع اخذ اجرته لكونه لا يتبعه حمل
 كلام الاحكام بالاجماع بينهما عليه الواحد على لانه قد يترتب من
 يرى جوانب كل المزايا لا يجمع بينهما في واحد وان امر البايع
 بالبيع والمشتري بالشراء بالشرع واحد عليهما او على احدهما
 كما مضى ولا يصح الدلال ما ينفك بيده من الامتعة الا بتفريط
 والمراد به ما يشبه التقدير بمجانة الشراء كما قيلت على عدمه لو
 ادعى عليه التفريط لانه ما بين في قول في عدمه فان ثبت
 التفريط في حقه ومن القيمة حلف على مقدار القيمة لو قال
 البايع فادعى انها اكثر مما اعترف به لاصالة البراءة من الزائد
 ولا ينافيه التفريط وان وجب الاثم كما يقبل قول الغاضب
 على اصح القولين خامسة الاقالة فمنع لا بيع عندنا سواء
 وقعت بلفظ الفسخ ام الاقالة في حق المتعاقدين والشع
 وهو الشريك اذا لا شفعة هنا بسبب الاقالة وحيث كانت
 فمخا لايها فلا يثبت بها شفعة للشريك لاختصاصها
 بالبيع وبه يقول في حق المتعاقدين على خلاف بعض القائلين

يرى على حجب عليها الاجرة من ولم يبار
 لغيره الا من يترتب بها على جواز قول
 الواحد الطرفين

يعمل

حيث جعلها بيعا في حقها وقبوله والشفيع على خلاف الخزين
حيث جعلوها بيعا في حقها وقبوله والشفيع على خلاف الخزين
يسقط اجرة الدلال على البيع بها لانها استحققت بالبيع السابق
فلا يطله الفسخ الا لاحق وكذا اجرة الوزن والكيال ولما قد
بعد هذه الافعال لوجود سبب الاستحقاق ولا يصح
زيادة في الثمن الذي وقع عليه البيع سابقا ولا ينقصه
لانها فسخ ومعناه رجوع كل عوض الى ملكه فاذا شرط فيها
ما يخالف مقتضاها عند الشرط وصحت بغيره ولا فرق
بين الزيادة العينية والمكينة كالانظار بالثمن ويرجع بالثمن
كل عوض الى ملكه ان كان باقيا ونحوه المتصل تابع له اما
المنفصل فلا يرجع به وان كان حلا لم ينفصل فان كان
تالعا فمثل ان كان مثليا او قيمته يوم التلف ان كان قيميا
او قد المثل ولو وجد معيار يرجع ما يشهد لان الجزأ أو
الوصف الغائيت بمنزلة التالف والفاظها تفاسخا و
تفاسخا معا او متلاخطين من غير فصل يعتد به ويقول احدهما
اقتلتك فيقبل الآخر وان لم يسبق التماس واحتمل المص في
الدروس لاكتفاء بالقول **كتاب الدين** وهو

ما ينافي مقتضاها عند الشرط

المقبول

الاول القرض فتح القاف وكسرهما وفضل عظيم
والدم سبعة مائة عشرة درهم مع ان درهم الصدقة بعشرة قبل
والترفيه ان الصدقة تنفع في يد المحتاج وغيره والقرض لا يقع
الا في يد المحتاج غالبا وان درهم القرض يعود فقرض ودرهم
لا يعود واعلم ان القرض لا يتوقف على قصد القرية وهو مطلق القاب
يتوقف عليها فليس كل قرض يرب عليه الثواب بخلاف الصدقة
فان القرية معتبرة فيها فاطلاق كون درهم القرض سبعة مائة عشرة
اما شرط بقصد القرية او تغفل من الله نعم من غير اعتبار الثواب
بواسطة الوجهين وقد يقع الفضل على كثير من فاعلي البر من غير اعتبار
القرية كالكرم ويفقر القرض الى الجواب وقبول والصدقة
او وصتك وان تنفع به او تفرق فيه او ملكتك واسلفتك او
خذ هذا او اصرق وعليك عوضه وما ادى هذا المعنى لانه
من العقود الجائز وهي لا تختص في لفظ بل يباي بما افاده
معناها وانما يحلج الى الضميمة وعليك عوضه ما عدا الصدقة
الاولى فانها صريحة في معناها لا يتفرق الى انضمام امر اخر فيقول
المقرض قبلت وشبهه مما دل على انضمامه الى الجواب واستقر في
الدروس لاكتفاء بالقول لان مرجعها الى الاذن في التفرقة وهو

قوله القرض سبعة مائة عشرة درهم
وهو قوله في القرض سبعة مائة عشرة درهم
على القرض سبعة مائة عشرة درهم

حسن من حيث اباحة القرفا ما افادته الملك المترتب على صحة
 القرض فلا دليل عليه وما استدله لا يؤدي اليه ولا يجوز
 اشتراط المنفعة للمقرض عن قرض يجر نفعاً فلا يفيد الملك لو شرط
 سواء في ذلك الربوي وغيره وزيادة العين والمنفعة
 تحت لو شرط الصحاح عوض للكسرة خلافاً لاجل الصالح الحلي
 وجماعة حيث جوزوا هذا العزم من النفع استناداً الى رواية
 لا تدل على مطلوبهم وظاهرها اعطاء الزائد الصحيح بدون الشرط ولا
 خلاف فيه بل لا يمكن وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ربا عيا وقال ان خير الناس من قضا دينه واما يصح اقراض الكامل
 على وجه يرتفع عنه الجور في المال واداء كمال المتعاقدين معا يضاف
 المصدر الى الفاعل والتقابل وكما يتساوى اجزاء في القيمة و
 المنفعة وتقارب صفاته كالحبوب والادهان ثبت في الذمة
 ماله مثله لا يتساوى اجزاء كالحبوب ان ثبت قيمته يوم القبض
 لانه وقت الملك ويرى بالقبض عليك المقرض على المشهور لا
 بالتعرف قيل لانه فرع للملك فيمنع كونه شرطاً فيه والاداء
 فيه منع تبعيته للملك مطلقاً اذ يكفي فيه اذن المالك وهو
 حاصل بالعقد بل الاحتياط وحيث قلنا ان ملكه بالقبض فلا بد

هذا هو الوجه في صحة القرض
 ولو شرط له من ثمنه ما لا يملكه
 من ثمنه لم يفسد القرض
 ولو شرط له من ثمنه ما لا يملكه
 من ثمنه لم يفسد القرض

القرض

مثله مع وجود عينه وان كره المقرض لان العين تفسد كغيرها
 من اموال الحق يتعلق بذمته فيتخير في جهة القضا ولو قلنا
 يتوقف للملك على التصرف وجب دفع العين مع طلب الكفا
 ويمكن القول بذلك وان ملكناه بالقبض بناء على كون القرض
 عقداً بائناً ومن شأنه رجوع كل عوض الى المالك اذا فسخ كالمدة
 والبيع بخيار ولا يلزم اشتراط الاجل فيه ماله ولا غيره لانه
 جائز فلا يلزم ما بشرط فيه الا ان شرطه يخرج عن لو شرط احل
 القرض في عقد لازم لزم على ما سبق ويجب على المدين عيه
 القضا سواء قدر على اداء ادم لا ينعى العزم وان عجز على الاداء
 اذا قدره سواء كان صاحبه المدين حاضراً غائباً لان ذلك
 من مقتضى الايمان كالحجب العزم على اداء كل واجب وترك كل
 محرم وقد روي ان من غرم على قضاء دينه ادين عليه وان
 ينقص من معونته بقدر قصور دينه وعزله عند وفاته ولا
 يمارة لو كان صاحبه غائباً لتمييز الحق وتيسر من تصرف الوارث
 فيه ويجب كون الوفاء بالثقة لانه تسليط على مال الغير وان
 قلنا يجوز الوفاء الى غيره في الجملة ولو جملة وليس من مقتضى
 به حقه في المشهور وقيل تعيين دفعه الى الحاكم لان الصدقة

فغير انه ليس من مقتضى الصورة المطالبة
 به ان القرض من يملكه نفس العقد ان كان
 على شرطه وعقد الوفاء بما يملكه
 مال غير القرض

نصف في مال الغير فرائده ويضعف بانما احصا محض الميلا
ان ظهر ولم يرش بها ضمن له عوضها والا فهي انتفع من بقاء
العين المعزولة العرفه لتلها بغير تقييد المسقط لحقه والاقوف
التجزئة بين الصدقة والذرع الى الخاتم والبقا في يد ولا يصح قسمة الدين
المشرك بين شريكين فضا عدل على المشهور بل الحاصل منه لها
والثاوي بالاشارة وهو لها لك منها وقد يحتمل القسمة بان
يحيل كل واحد على صاحبه بحصة التي يريها عطاها صاحبه ^{تصرفه} في
الآخر باعلى حصة للوالقمن البرئ وكذا الواسط على ما في
الذم بعضا ببعض وفاقا للمص في الدروس ويصح بيعه بحال
وان لم يقبض من المديون وغيره حال كان الدين ام حولا
ولا يصح تعذر قبضه حال البيع من صحته لان الشرط امكان في
الجملة حاله البيع ولا فرق بينه بالجملة من كونه متحضا ومحل
على الاقوى للحصل وعدم صدق اسم الدين عليه لا يجوز
لان بيع دين بدين وفيه نظر لان الدين المنوع منه ما كان
عوضا حال كونه دينيا فيقتضي تعاقب البايه والمضنون عند انعقد
ليس بدين وانما يصير دينيا بعد فلم يتحقق بيع الدين به ولانه
يلزم مثل في بيعه بحال والفرق في البيع ودعوى طلاق اسم

الدين عليه ان اراد اية قبل العقد فتمنع او بعد فتمسك و
اطلاقهم له عليه عن اذابيع فيه فيقولون باع فلان
ماله بالدين مجاز يقضدان التمسك في ذمته ديناً بالبيع
ولو اعتبر هذا الاطلاق جاء مثله في الحال اذا لم يقبضه خصوصاً
اذا امله له بن غير تأجيل وزيادة عن قدره وقبضه لا
ان يكون ديوناً تغير المساواة ولا يلزم المدين ان يدفع الى المشتري
الا ما دفع المشتري الى البائع على رواية محمد بن الفضل عن ابي الحسن
الرضا عليه السلام وقريب منها رواية اخرى عن الباقر وعليها
اقصر على الاولى لانها اصح وعمل بمضمونها الشيخ وجماعة
ويظهر من المم الميل اليه وفي اللبس لا معارضة لها لكن
المستند ضعيف وعموم الدالة تدفعه وتحمل على الفحاش
مجازاً لشيء البيع في المعاوضة وعلى فساد البيع للربا وغيره
فيكون الدفع ماذوناً فيه من البائع في مقابلة ما دفعه ويقول البا
لما كرهه والا أقوى مع صحة البيع لزوم دفع الجميع ويجب معاودة
شروط الرابا والعرف ولو وقع صحاً اغتفر التفاضل وضعه ابن
ادريس من بيع الدين على غير المدين استناداً الى دليل قاصر
نقسم غير حاصر والمشهور الصحة مطلقاً للعموم الدالة ولو

انشاء وضرب النقص مع الغرم مانع فليس في نسبة النقص الى الثمن
 بان ينسب قيمة الناقصة الى القيمة الصحيحة ويضرب من الثمن الذي
 باعه به تلك النسبة كما هو مقتضى قاعدة الارش وليلا جمع
 بين العوض والمعووض في بعض الفروض وفي استفادة ذلك
 من نسبة النقص الى الثمن خفا ولو كان النقص بفعل غيره فان
 وجب ارش ضربه بقطعا ولو كان من قبل الله تعالى فالقوى
 ان ذلك سوا وكان الغاية مما يشتط عليه الثمن بالنسبة
 كعبد من عبيد ام لا كيد العبد لان مقتضى عقد المعاوضة
 عند فسخه رجوع كل عوض الى صاحبه او بدله واعلم ان
 تخصيص النقص بفعل المفلس لا يظهر كونه لانه امانة او
 علم يحدث من الله تعالى ولا يجنب على تقدير الفرق وحكم الجمع
 سواء على القول القوي ولا يقبل قراره في حال التفسير بعين
 لتعلق حق الغرماء باعيان تلك قبله فيكون اقراره بما في قوة
 الاقرار بالغير والحرج من النقص للمالي المانع من نفوذ الاقرار
 ويصح اقراره بدينه لانه عاقل محتار فيدخل في عموم اقراره
 العقلاء على انفسهم جازئ والمانع في العين متصف هذا لان في
 العين منافق الحق الذي ان المتعلق بها وهما يتعلق بدينه

في هذا القول القوي ولا يقبل قراره في حال التفسير بعين
 لتعلق حق الغرماء باعيان تلك قبله فيكون اقراره بما في قوة
 الاقرار بالغير والحرج من النقص للمالي المانع من نفوذ الاقرار
 ويصح اقراره بدينه لانه عاقل محتار فيدخل في عموم اقراره
 العقلاء على انفسهم جازئ والمانع في العين متصف هذا لان في
 العين منافق الحق الذي ان المتعلق بها وهما يتعلق بدينه

فلا يشارك المقر له جميعا من الحقين وقوى الشيخ وتبعه العلامة
 في بعض كبده المشاركة للغير ولعموم الذين في قيمة ما يبيعونه
 والفرق بين الاقرار والانشاء ان الاقرار اخبار عن حق سابق
 والحج انما يطل احداث الملك ولا كالبينة ومع قيامها لا انك
 في المشاركة ويشكل بان رد اقراره ليس لنفسه بل للغير فلا
 ينافي للغير ونحن قد قلنا ان على نفسه بالزامه بالمال بعد الحج
 ومشاركة المقر له للغير ما هو المانع من النفوذ الموجب لمساواة
 الاقرار بالانشاء في المعنى وكونه كالبينة مطلقا ممنوع فالخفا
 المص اقرى ومنع الخلاف ما لو اسند الى ما قبل الحج اما بعد
 فانه لا ينفذ بجلا قطعا لو لم يمسد الى ما يلزم ذمته كماله
 مال او جناية شاركه لوقوع السبب في اختيار المستحق فلا تقير
 بخلاف المعامل ويمنع المفلس من التصرف المستد في اعيان
 امواله المنافي لحق الغير بالامر مطلق النصف واخرنا بالمتبا
 عن التصرف في ما يملك الفسخ بخلافه لانه ليس بمتبا تصرفه بل
 هو اثر امر سابق على الحج وكذا لو ظهر له عيب فيما اشتراه سابقا
 فله الفسخ به وهل يقير في جوان الفسخ الغبطة ام يجوز اقراره
 الاقوى الثاني نظر الى اصل الحكم وان تخلف الحكمة وقبل تعتبر

في هذا القول القوي ولا يقبل قراره في حال التفسير بعين
 لتعلق حق الغرماء باعيان تلك قبله فيكون اقراره بما في قوة
 الاقرار بالغير والحرج من النقص للمالي المانع من نفوذ الاقرار
 ويصح اقراره بدينه لانه عاقل محتار فيدخل في عموم اقراره
 العقلاء على انفسهم جازئ والمانع في العين متصف هذا لان في
 العين منافق الحق الذي ان المتعلق بها وهما يتعلق بدينه

في هذا القول القوي ولا يقبل قراره في حال التفسير بعين
 لتعلق حق الغرماء باعيان تلك قبله فيكون اقراره بما في قوة
 الاقرار بالغير والحرج من النقص للمالي المانع من نفوذ الاقرار
 ويصح اقراره بدينه لانه عاقل محتار فيدخل في عموم اقراره
 العقلاء على انفسهم جازئ والمانع في العين متصف هذا لان في
 العين منافق الحق الذي ان المتعلق بها وهما يتعلق بدينه

الغبطة في التادون الاول و الفرق الممنون بينهما بان الخيار
 ثابت باصل العقد لا على طريق الصلحة فلا يتقيد بهما بخلاف
 العيب وفيه نظر بان لان كلاهما ثابت باصل العقد على غير
 جهة الصلحة وان كانت الحكمة المتوقعة له هي الصلحة والاطمئنان على
 جواز الفسخ بالعيب وان زاد القيد فصلا عن الغبطة فيه وشمل
 القرض في اعيان الاموال مكان بعض وغيره وما تعلق بقول
 العين والمنفعة وخرج به التصرف في غيره كالنكاح والطلاق
 واستيفاء القصاص والعفو عنه وما يفيد تحصيله كالاحتفاظ
 والتهاب وقول الوصية والتمتع من بعدة والمناعة منه
 وتدمير فانها يخرجان من الثلث بعدد الدين فتصرف في
 ذلك بخلاف جاز ان لا تصرف على الغرماء فيه وبيع اعيان امواله
 القابلة للبيع ولو لم تقبل بالمنفعة وخرجت وصح عليها و
 اضيف العوض الى ثمن ما يباع ويقسم على الغرماء ان فاء
 الافعال نسبة اموالهم ولا يدخل في الموجبة التي لم تحل حال
 القسمة شي ولو لم يعد قسمة البعض شارك في الباقي في ضرب
 بجميع المال وضرب باقي الغرماء ببقية ديونهم ويحضر كل
 متاع في حصة وجوبه مع رجاء زيادة القيمة ولا استغناء

لا بد من ان يكون الدين قد تم في وقت البيع
 لان الدين اذا لم يتم في وقت البيع لم يكن
 له اثر في البيع ولا في القسمة
 وان كان الدين قد تم في وقت البيع
 وكان له اثر في البيع والقسمة
 فلا بد من ان يكون الدين قد تم في وقت البيع

لان بيعه فيه اكثر لطلبه واخبط قيمته ويجوز لو ادعى
 الاعيان حتى يتجده باعتراف الغريم او بالنية المطلقة على اقر
 امره ان شهدت بالاعسار مطلقا او بتلف الما حيث لا
 يكون شخص في اعيان مخصوصة والاكتفى اطلاقها على
 تلفها ويعتبر في الاول مع الاطلاع على باطن امره بكثرة مخالطة
 وجهه على الايعار عليه في المسار عادت ان تشهد بانثبات يقين
 التفت لا بالتقري فان يقول انه مضر لا يملك الاقوت يومه
 وثياب بدنه ونحو ذلك وهل توقف ثبوت نية
 مطلقا على العين قولان وانما يحبس مع دعوى الاعسار قبل
 اثباته لو كان اصل الدين بالاكراه او عوضا عن مال كمن
 البيع فلوا شئ الامر ان كالحناية والافلاف قبل قوله في الاعسار
 يمينه لاهالة جميع المال وانما الطلقة المصانكا لا على مقام الدين
 في الكتاب فاذا ثبتت اعسار حلي سلبه ولا يجب عليه الكتاب
 لقوله ثم وان كان دفعة فطرة الى ميسرة وعن علي عليه السلام
 بطريق السكوني انه كان يجلس للدين في نظر فان كان له مال اعطى
 الغرماء ولم يكن له مال دفعوا الى الغرماء فيقول اصعوا بما شئتم
 ان شئتم واخرجوا وان شئتم استعملوا وهو يدل على وجوب الكتاب

من يشترط في ذلك دعوى بغير العلم به
 جعل قيام البينة بالاعسار من غير ما في
 حصة هذه يغلب على باطن الحكم

لا بد من ان يكون الدين قد تم في وقت البيع
 لان الدين اذا لم يتم في وقت البيع لم يكن
 له اثر في البيع ولا في القسمة
 وان كان الدين قد تم في وقت البيع
 وكان له اثر في البيع والقسمة
 فلا بد من ان يكون الدين قد تم في وقت البيع

المولى فيلزمه كالمولى يفتقر وان كانت الاستدانة للمولى فهو عليه
 قول واحد ويقصر المملوك في التجان على محل الاذن فان عين
 له نوبه او مكانا او زمانا معين وان اطلق تخير وليس له الاستدانة
 بالاذن في التجان لعدم فلا يتا عليها الا ان تكون لغرضها
 كقتل المتاع وحفظه مع الاحتياج اليه فيلزم ذمته لو قبل
 الماذون نطقا او شرعا لو تلف تبع تعد عتقه وبيان
 على الاقوى والاصح ولو كانت عينه باقية رجع للمالك
 لغضاد العقد وقيل ينعى فيه العمد مع الاستناد الى الملاق
 رواية ابي بصير وحلت على الاستدانة للتجان لان الكتب للمولى
 فاذ لم يكن له ففعله لا يدفع من ماله والاقرى ان استدانة لغرضه
 التجان اما تلزم مما في يد فان قصر استسعى في الباقي ولا يلزم
 المولى من غيرها في يد وعليه تحمل الرواية ولو اخذ المولى ما اقتصر
 المملوك بغير رتبة او ما في حكمه تخير المقرض بين رجوعه
 على المولى كترتب يده على ماله مع فساد القرض ويبرأ بتابع
 العبد بعد العتق والبيان لان كالفصل ايضا ثم ان رجع على
 المولى قبل ان يفتق المملوك لم يرجع المولى عليه لانه لا يثبت له في
 ذمه عيب مال فان كان عبدا وكان عند اخذ المال مالما بان

قرض فلا يرجع له على المملوك ايضا لقرضه وان كان قد عتق
 بالمال لا للغير رجوعه عليه لمكان الغرور وان رجع المقرض على
 العبد بعد عتقه وبيان فله الرجوع على المولى لاستقرار التملك
 فيه الا ان يكون قد عتق المولى فلا يرجع له عليه **كتاب**
الرهن وهو وثيقة الدين والوثيقة فصلة بمعنى المفعول
 اي موثوق به لاجل الدين والتا فيها لفظ اللفظ من الوصية
 الى الامة كما الحقيقة لا التاينث فلا يرد علم المطابقة بين المتباد
 والخبر في التذكير والتاينث واقى الدين مع فامن غير نسبة الى الدين
 حذر من الدور باعتبار اخذه في التعريف وفي بعض النسخ لدين
 الرهن ويمكن تخلصه منه بكشفه بصاحب الدين او من له الوثيقة
 من غير ان يؤخذ الرهن في تعينه والتخصيص بالدين ما يبنى على عدم
 جواز الرهن على غيره وان كان مضمونا كالفصل لكن فيه ان العلم
 قابل لجواز الرهن عليها انما هو الاستيفاء الدين على تقدير ظهور
 الحلل بالاستحقاق ولو عتق الدين وفيه شك مع انه قد يفتى بحاله
 فلا يكون رهنيا وفيه على تقدير عدم الاضافة الى الرهن امكان
 الوثيقة بدون الرهن بل بالوديعة والغارية ومطلق وضع
 اليد في حقه مقاصدة عند حجب المدينون الدين وهو وثيق

الرهن لغة الشئ والاداء يقال رهن
 او رهنيت واداء رهنه رهنه واداءه رهنه
 سبب كان قالوا رهنه رهنه رهنه رهنه
 رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه

عليه ان يكون له ضمانه كالمال
 في حقه لا ضمانا له استقامت ان
 نفسا قد رهنه رهنه رهنه رهنه

في الحيلة وتيقن الرهن في الحجاب وقبول كغيره من العقود و
 الاجاب رهنك او وثقتك بالتعريف وارهنك بالهنة
 او هذا رهن عندك او على مالك او وثقة عندك او على
 مالك وبمالك وامسك حتى اعطيتك مالك بقصد الرهن
 مما ادى المعنى وانما يخص هذا العقد في لفظك العقود الثلاثة
 ولا في الماخذ لانها من طرف المدين الذي هو المقصود التاكيد
 منه فغل في حجاب الجازم مطلقا وجوزه المضم الدون في
 العربية وفاقا للتذكير ويكفي الاشارة في الاخرى وان كان
 عارضا او الكتابة معها اي مع الاشارة بما يدل على قصد
 لا مجرد الكتابة لا مكان العتق وادارة امر اخر فيقول المدين
 قبلك وبشبهه من اللفاظ الدالة على الرضا بالاجاب وفي اعتبار
 المخير والمطابقة بين الاجاب والقبول ومجان ولو لم
 بالجواز هنا الوقوع من هو ليس بالارز من طرفه ويشترط
 دوام الرهن بمعنى عدم توقيته بمدة ويجوز تعليق الاذن
 في المرفق على انقضاء اجل واطلاقه فيسقط عليه من حين
 القبول والقبض ان اعتبرناه فان ذكر اجل للتصرف في شرط
 ضبطه بما لا يحتمل الزيادة والنقصان ما لو شرط للرهن بطل

العقد ويجوز ان شرط الوكالة في حفظ الرهن وبعبه وصرفه في
 الدين للمدين وغيره والوصية له ولو اشر على تقدير موت الرهن
 قبله وانما يتم الرهن بالقبض على الاقوى للالة والرواية ومعنى
 عدم تمامته بدون كونه سببا للسبب لزومه من قبل الرهن
 كالقبض في الهبة بالنسبة الى الممتنع وقيل يتم بدون الاصل و
 ضعف سند الحديث ومعلوم الوصف في الالة واشترط بالقبض
 فيها وعدم الكاتب يرشد الى كونه الارشاد ويؤيد كونه استدا
 ليست غير بطل قبض المدين لجواز توكيله الراهن فيه وهذا
 اقوى وعلى اشرطه فلو جرح الراهن او مات واعفى عليه او
 رجع فيه قبل اقباضه بطل الرهن كما هو شان العقد طابق
 عند عرف هذه الاشياء وقيل لا يبطل الرهن منه من قبل
 الراهن فكان كاللزام مطلقا فيقوم عليه مقامه لكن
 ولي المجنون مصلحته فان كان الخط في الزامه بان يكون
 شرطا في بيع يتصرف فيه بقبضه ولا يبطله ويضعف بان
 لزومه على القول بشرط بالقبض فقبله جاز مطلقا في بطل
 كالهبة قبله ولو عرض ذلك للمدين فاولى بعدم البطلان
 لو قيل بتمه ولو قيل في طرف الراهن فالاقوى عدمه هنا

ان زاد
 اي عدم القبض اقوى

على الاقوى ولو كان الرهن مشاعا فلا بد من اذن الشريك في
 القبض او ضامه بعد سواء كان مما ينقل ام لا لاستلزامه التصرف
 في مال الشريك وهو منى عنه بدون اذنه فلا يقيد بها ويشكل فيها
 يكفي فيه مجرد الغاية فانها لا تستدعي رفع يد الراهن عنه
 وتكفي فيه وعلى تقدير اعتباره ولو قبضه بدون اذن الشريك
 وفعل محرما قبل تمام القبض فلا بد من اشتاؤها التي المانع كما لو وقع
 بدون اذن الراهن وهو اختيار المصنف وان انتهى عما هو حق الشريك
 فخطا لا بد من قبل الراهن الذي هو المعبر شرعا وهو اوجود ولو
 اتفاقا على قبض الشريك جاز في غير سماعه الاذن فيه والكلام
 اما في الشروط او الواح او الاول شرط الرهن ان
 يكون عينيا مملوكا يمكن قبضها ويصح بيعها هذه الابطانها ما
 هو شرط الصحة وهو الاكثر ومنها ما هو شرط في اللزوم كالمملوكة
 باعتبار رهن ملك الغير ولا يضر ذلك لانها شرط في الجملة و
 لان المملوكة تشتمل على شرط الصحة في بعض محتملها فلا
 يصح المنفعة كسكنى الدار وضمانة العبد لعدم امكان قبضها
 اذ لا يمكن الا بالانها ولقد حصل المطلوب في الرهن منها
 وهو استيفاء الدين منه في انما استوفى شيئا قسما وكلما حصل

رهن

منها شيء عدم ما قبله كذا قيل وفيه نظر ولا الدين بناء على ما قلنا
 من اشتراط القبض لان الدين امر كلي لا وجود له في الخارج يمكن
 قبضه وما يقبض بعده للدين نفسه وان وجد في ذمته ضمنه وحقل
 جوازها على هذا القول ويكتفى بقبض ما عينه المدينون لصدق
 قبض الدين عليه عرفا كعبه ما في الذمة وعلى القول بعدم اشتراط
 القبض لا مانع من صحة رهنه وقيل صرح العلامة في التذكرة
 بالحكم على القول باشتراط القبض وعدمه فقال لا يصح رهن الدين
 ان شرطنا في الرهن القبض فلا يمكن قبضه لكنه في القواعد جمع
 بين الحكم بعدم اشتراط القبض وعدم جواز رهن الدين فتجوز
 منه الملم في الدوس وتجب في موضعه ولا اعتذر له عن ذلك
 بعدم المناقاة بين عدم اشتراطه واعتبار كونه مما يقبض
 مثله مع تصريحه بالبناء المذكور غير يسوع ورهن المدين
 ابطال التدبير على الاقوى لان من الصيغ الجائز فاذا تقبض
 ما ينافيه باطله لكونه رجوعا اذ لا يتم المقصود من عقد الرهن
 الا بالرجوع وقيل لا يبطل به لان الرهن لا يقبض نقله عن ملك
 الراهن ويجوز فكه فلا يتحقق التناجز به بل بالتصرف وح
 فيكون التدبير مراعيا فبكه فيستقر او باخذ في الدين فيظل

وهو المظهر لغيره استيفاء الدين من عين الرهن ليس شرطاً بل
 من شرطه ولو لم يرد من الرهن شيء كان الرهن باطلاً
 والدين الفاسد وقبضه المنفعة يمكن فيها ذلك بان يرد
 العين ويجوز الاذنه رهن وقبض من الرهن في الرهن
 لا مكانه من الرهن ليس من قبض المنفعة ويكفي في
 رهنه الا كمن يملك ذلك من رهنه عن المتنازع لان رهنه
 لا يرد به جازم انما الكلام في المنفعة نفسها التي هي
 عين ما يرد من الرهن في المكان رهنه والمنفعة
 عين في خلق المنفعة فانه كونه

بينا

وهو الصحيح ان كان عدم القبض
 شرطاً في رهن الدين فلهذا
 فلهذا

واستحسنه في الدروس ولا رهن الخ والغير اذا كان الرهن
 مسلما او المرهون وان وضعهما على يد ذي لان يد الودعي
 كيد المستودع خلافا للشيخ حيث اجاز ذلك مجتمعا بان حق الوفا
 الى الدفوق فيصير كالوابعهما واما في ثمنها والفرق واضح ولا رهن
 المرهون مطلقا من سلم وكاف عند سلم وكافا لثمنه في عدم ملكه
 لو رهن ما لا يملك الرهن وهو مملوك لغيره وقف على الاجازة من
 مالكه فان اجاز بيعه على اشهر الاقوال من كون عقده الفضولي موقفا
 مطلقا وان رده بطل ولو استعار للرهن مع ثمن سوغ للمالك
 الرهن كيف شاء اجاز مطلقا وان اطلق في حوزة غيره كولو
 عثم او المنع للغير قولان اختار اولهما في الدروس وعلى الثاني
 فلا بد من ذكر قد الدين وجبه ووصفه وحلوله او تاجيله
 وقد الاجل فان غطى كان فضولا الا ان يرهن على الاقل فيجوز طريق
 اولى ويجوز الرجوع في العارية ما لم يرهن على الاصل ويلزم
 بعقد الرهن فليس للرجوع فيها بحيث يفسخ الرهن وان اجاز
 مطالبة الرهن بالثمن عند الحلول ثمنه بطل ووجه ما يرى
 يفهم الرهن لو تلف وان كان بغير شرط ابيع بمثل ان كان مثليا
 وقيمه يوم التلف ان كان قيميا هذا اذا كان التلف بعد الرهن

تختار

في
 في
 في

قبله فلا قوي ان يغير من الاعيان المعارة وعلى تقدير بيعه
 لما كده ثمنه ان بيع بمن المثل ولو بيع ما يزيد فله المطالبة بما بيع
 به وبيع رهن الارض للرأبنة كالمفتوحة عنق والتي صالح
 الامام اهلهما على ان يكون ملكا للمسلمين ورضي عنهم الخراج
 كما بيع بهما بغير اللابنية والشجر لا منفردة ولا رهن الطريق
 الهواء لعدم امكان قبضه ولو لم يشترط امكان الحواز لا مكان
 الاستيفاء منه ولو بالصلح عليه الا اذا اعتد بعبوده كالجم
 الاهلي فيصح لان كان قبضه عادة ولا التملك في الماء الا اذا كان
 محصورا مشاهدا بحيث لا يتعد قبضه عادة ويمكن العلم به
 ولا رهن المصحف عند الكافر والعبد المسلم لا قبضاء الاستيفاء
 عليها السبل على بعض الوجوه بيع ونحوه والا ان يوصفا
 على يد سلم لا قضاء السبل بذلك وان لم يشترط بيعه للمسلم
 لانح لا يتحقق الاستيفاء من قيمته الا ببيع المالك او من
 يامر او الحاكم مع تعذر ومثله لا يقد سبيلا لتحقيقه و
 ان لم يكن هناك رهن ولا رهن الوقف لتعذر استيفاء
 الحق منه بالبيع وعلى تقدير حوازه بعه بوجه حبال شري
 ثمنه ملكا يكون وقفا فلا يتجه الاستيفاء منه مطلقا

لا

انفق الاستدانة بلفظه ولصاح عقان ولم يكن بيع شيء
 من مال العود او لم يكن وتوقفت على الرهن ويجب كونه على يد
 ثقة يجوز ايداعه منه وكذا يبيع اخذ الرهن كمالا سلفا له
 مع ظهور الغبطة او خيف على مال الرهن غرقا او نهب والرد
 بالحنة هذا الجواز بالمعنى الاصح والمقصود منه الوجوب بغير
 كون الرهن مساويا للحق واذا زيد عليه لم يكن استيفاؤه منه
 وكويزيد الولى او يد عدل يتم التعوق والاشهاد على الحق
 لمن يثبت به عند الحاجة اليه عادة اخل ببعض هذه ضمن مع
 الامكان ولو تعدد الرهن هنا وهو في موضع الخوف على
 مال القرض من ثقة عدل غالبا هكذا انققت الشئ والجمع بين
 والثقة تأكيد واحاول تفسير الثقة بالعدل لو روده كثيرا في
 الاخبار وكلام الاصحاب محتملا لما هو اعلم منه ووصف الغلبة
 للثقة على ان العدالة لا تعتبر في نفس الامر ولا في الدوام لان
 عروض الذنب ليس بقادح على بعض الوجوه كما عرفته في باب الشاكا
 والمعتبر وجودها غالبا **واما الحق** فيشرط بثبوت في الذمة
 اى استحقاقة فيها وان لم يكن مستقرا كالقرض فتمن المبيع و
 لوفى من الخيار والذي بعد استقرار الخاتبة وهوانتها واما

قوله من مال العود او لم يكن
 والمراد من مال العود هو مال
 العود الذي هو من مال العود
 الذي هو من مال العود الذي هو
 من مال العود الذي هو من مال
 العود الذي هو من مال العود

في

الى الحد الذي لا يتغير موجبها لاقبله لان ما حصل ما في مرض
 الزوال بالاشغال التي ختمت ان كانت حاله او لازمه للبقاء
 كسبه العمدان الرهن عليها مطلقا وفي الخطاء المحض لا يجوز
 الرهن عليها قبل الحل لان المستحق عليه غير معلوم اذ المعبر
 من وجوده من عند حلولها مستجعا للشرائط بخلاف الدين المؤجل
 لاستقرار الحق والحق المستحق عليه ويجوز الرهن عند الحل على قسط
 وهو الثلث بعد جوار كل حول من الثلاثة ومال الكفاية وان كانت
 مشروطة على الاقرب لانهما الاثمة للكاتب مطلقا على الاصح
 والقول الاخر ان المشروطة جائزة من قبل الكاتب فيجوز له تغيير
 نفسه ولا يبيع الرهن على مالها الاثما فاذا نزل اسقاط متى
 شاء وهو على تقدير تسليم غير مانع منه كالرهن على الثمن في مدة
 الخيار وفي قول ثالث ان المشروطة جائزة من الطرفين والمطلقة
 لازمة من طرف السيد خاصة ويتوجه عدم صحة الرهن ايضا
 كالتابع ومال الثعبان بعد الرجوع في الذمة ح لاقبله
 وان شرع فيه لانه لا يستحق ثبوتها الا بتمامه وقيل يجوز
 بعد الشرع لانه يقول للذمة كالتن في مدة الخيار وهو
 والفرق واضح لان البيع يكفي في لزومه ابتداء على حاله يقتضي

قوله في الرهن
لا بد من مكان
استيفاء

قوله في الرهن
لا بد من مكان
استيفاء

الملق والاصل عدم الفسخ عكس الجعالة ولا بد من مكان استيفاء
الحق من الرهن لتحصل الفائدة المطلوبة من التوثيق به فلا يصح
الرهن على منفعة للموثر عتقة مدة معينة لان تلك المنفعة
الخاصة لا يمكن استيفائها الا من العيون المحصورة حتى لو قلنا
الاستيفاء منها بوث ونحو بطلت الاجارة فلو اجر في الدعة
جاز كالواستأجره على تحصيل خياطة ثوب نفسه او غيره لا مكان
استيفاءها من الرهن فان الواجب تحصيل المنفعة على وجه اتفق
وبيع زيادة الدين على الرهن فاذا استوفى الرهن بقي الباقي متعلقا
بنفسه وزيادة الرهن من الدين وفائدة سعة الوثيقة ومع
الراهن من التصرف في المبيع فيكون اعطاءه على الوفاء لا مكان يلف
بعضه فيبقى الباقي حافظا للدين **واما اللواحق فمسائل**
اذا شرط الوكالة في الرهن لم يملك غزله ما على ما ذكر جماعة
منهم العلامة لان الرهن لازم من جهة الرهن وهو الذي شرطها
على نفسه فيلزم من جهةه ويتحققان المشروط في اللزوم يوثق
جواز الفسخ لما اخل بالشرط لا وجوب الشرط كما تقدم من الشرط
في العقد اللزوم بغيره جازيا عند المص وجماعة في انما يفيد خلافا
الراهن بالوكالة تسلط المرهن على فسخ العقد وذلك لا يمتنع في عقد الرهن

لان دفع ضرر الرهن يرقى وانما تظهر الفائدة فيما لو كان قد شرطها
في عقد لازم كبيع فيجوز دفع الراهن الوكالة فسخ المرهن المبيع فسخه
بالرهن والوكالة ان كان هناك بيع مشروط فيه ذلك والافات
الشرط على المرهن بغير فائدة ويشكل بما تقدم من وجوب الوفاء
الشرط على منعه الامر خصوصاً فيما يكون العقد المشروط فيه
كافي في تحققه كالوكالة على ما حققه المص من انه يصح كونه من
الانجاب والقبول يلزم حيث يلزم ان ولما كان الرهن لازماً
من جهة الراهن فالشرط من قبله لك خصوصاً ما هنا فان فسخ الشرط
فيه وهو الرهن اذا لم يكن في بيع لا يوجب له ضرراً فلا
يؤثر فسخها وان كانت حايث تجب اصلها الا انها قد صارت
لازمة بشرطها في اللزوم على ذلك الوجه **الثانية**
يجوز للمرتهن ان يساعد من نفسه اذا كان وكيله في البيع ويتولى
طرف العقد لان الغرض بعد ثمن المثل وهو حاصل وخصومة
المشترى ملغاة حيث لم يتعرض لها او بما قبل بالمنع لان ظاهر
الوكالة لا يتناول له وكذا يجوز بيعه على ولده بطريق اولى قيل
لا وهو مقدم على الغرماء كما كان الراهن ام مينا مفلسا كان
احد السابقين لحقه ولو اعوز الراهن ولم يف بالدين ضرب

قوله في الرهن
لا بد من مكان
استيفاء

الباقي مع القرض على نسبة الثالثة كجوازها التقري
 فيه باشتغال ولا نقل ملك ولا يرضى اذ لم يكن المرص وكلا
 والاحراز التقري بالبيع والاستيفاء خاصة كما هو لو كان لبيع
 كالدابة والدار او جربا بانقضاءهما والاحراز الحاكم وفي كون
 الاجرة رهنا كالاصل قولان كما في التمسك مطلقا ولو لقتاح
 الى مؤنة كما اذا كان حيوانا فعلى الراهن مؤنة لانه المالك فان
 كان في يد الميراث وبذلها الراهن وامره بما انفق وجع بما غرم
 ولا استاذنه فان امتنع او تعذر استينافه لغيبة وجوهها منع
 امره الى الحاكم فان تعذر انفق هو بنسبة الوجع واشهد عليه
 استحقاقه غير يمين ورجع فان لم يشهد فلا قوى بقوله في قوله
 المعروف منه يمينه ورجوعه ولو اشفع المرص به باذنه على
 وجه العوض او بدونه مع الائم لزمه الاجرة او عوض لما خفي
 كاللبن وقفا ايضا ورجع ذو الفضل بفضل وقيل تكون النفقة
 في مقابلة الركوب واللبس مطلقا استنادا الى رواية جعلت على
 الاذن في التقري والافتاق مع تساوي الطرفين ورجع في
 الدرر وحوار الانتفاع بما يخاف فوته على المالك عند تعذر
 استينافه الحاكم وهو حسن الرابع ته يجوز للمرص

في بيعه من بين
 من لم يرضه من بين
 من لم يرضه من بين

استينافه ورجع

الاستقلال بالاستيفاء اذ لم يكن وكلا لو خاف حجب الوارث
 ولا يمين له على الحق اذ القول قول الوارث مع مینه في عدم
 الدين وعدم الرهن لو ادعى المرص الدين والرهن ولم يرجع
 في الخوف لا القريب الموجبة للظن الغالب بحجوه وكذا يجوز
 له ذلك لو خاف حجب الرهن ولم يكن وكلا ولو كان له
 بنية مقبولة عند الحاكم بخرجه الاستقلال بدون اذنه
 لا يلحق بخوف الحجب ولحقابه الى اليمين لو اعترف بعدم التقري
 باليمين الصادق وان كان تركه تعظيما للشاوي الخاصة
 لو باع احدهما بدون الاذن توقف على اجازة الاخر فان كان
 البائع الراهن باذن المرص او اجازة بطل الرهن من اليمين
 واليمن الا ان يشترط كون اليمن رهنا سواء كان الدين حالا
 او مؤجلا فيلزم الشرط وان كان البائع المرص لك بقي
 اليمن رهنا وليس له التقري فيه اذا كان حقه مؤجلا الى ان
 يحل ثمنه وانفق حبا او وصفا ^{فيما كان يملكه من حقه} والا كان كالرهن وكذا
 عتق الراهن يتوقف على اجازة المرص في بطل بده ويلزم
 باجازة او سكوتة الى ان تقام الرهن باحد اسبابه وقيل يقع العتق
 باطلا بدون الاذن السابق نظر الى كونه لا يقع موقفا لا

في اذني الراهن من المرص يوم
 من الوارث من العتق وقيل كغيره

في الميراث ما لا يجب تسليمه الامع المطالبة لا يتقوض
 باذنه وقد كان وثيقته وامانة فاذا اشترى الاقل بقول القائل ولو كان
 الخوارج من الميراث بابر الميراث من غير علم الراهن وجب عليه
 اعلامه به او رد الرهن بخلاف ما اذا علم ولو شرط كونه مبيعا
 عند الاجل بطل الرهن والبيع لكن الرهن لا يوقف والبيع لا يعلق
 ولو قبضه بك ضمنه بعد الاجل لان بيعه فاسد وصحته
 ففاسده كذا لا قبله لان بيعه فاسد وصحته غير مضمون ففاسده
 كك قاعدة مطرقة ولا فرق في ذلك بين علمها بالفساد وجهلها
 والتعريف السابعة يدخل فيها المتجددة المفضل
 كالولد والميراث في الرهن على الاقرب باقيل الزمان لان من
 شأن النماء تبعه الاصل الامع شرط عدم الدخول فلا اشكال
 ح في عدم دخوله بالشرط كما ان لو شرط دخوله ارتفاع الاشكال
 وقيل لا يدخل بدونه للاصل وينبع الاحكام والتبعة في الملك
 لافي مطلق الحكم وهو الظاهر ولو كان متصلا كالطول واليمن
 دخل اجزاء الثامنة شتغل حق الزمان بالمولد لانه
 مقتضى لزوم العقد من طرف الراهن ولا يثبته على الدين
 فيبقى ما بقي ما لم يسقط الميراث الا لو كاله والوصية لانهما

في الميراث ما لا يجب تسليمه الامع المطالبة لا يتقوض باذنه وقد كان وثيقته وامانة فاذا اشترى الاقل بقول القائل ولو كان الخوارج من الميراث بابر الميراث من غير علم الراهن وجب عليه اعلامه به او رد الرهن بخلاف ما اذا علم ولو شرط كونه مبيعا عند الاجل بطل الرهن والبيع لكن الرهن لا يوقف والبيع لا يعلق ولو قبضه بك ضمنه بعد الاجل لان بيعه فاسد وصحته ففاسده كذا لا قبله لان بيعه فاسد وصحته غير مضمون ففاسده كك قاعدة مطرقة ولا فرق في ذلك بين علمها بالفساد وجهلها والتعريف السابعة يدخل فيها المتجددة المفضل كالولد والميراث في الرهن على الاقرب باقيل الزمان لان من شأن النماء تبعه الاصل الامع شرط عدم الدخول فلا اشكال ح في عدم دخوله بالشرط كما ان لو شرط دخوله ارتفاع الاشكال وقيل لا يدخل بدونه للاصل وينبع الاحكام والتبعة في الملك لافي مطلق الحكم وهو الظاهر ولو كان متصلا كالطول واليمن دخل اجزاء الثامنة شتغل حق الزمان بالمولد لانه مقتضى لزوم العقد من طرف الراهن ولا يثبته على الدين فيبقى ما بقي ما لم يسقط الميراث الا لو كاله والوصية لانهما

اذن في القرف يقر بهما على من اذن له فاذا مات بطل كذا طائفة من
 الاعمال المشروطة منها شرعا من الاعمال المشروطة بان يكون المورث بعد
 او غير فان لم يعلم بالشرط والمراهن الامتناع من استيمان المورث
 وان شرطه وكاله البيع والاستيفاء لان الرضا بتسليم المورث لا
 يقتضيه ولا خلاف في الاستحاضة فيه وبالعكس للمورث الامتناع
 من استيمان الراهن عليه فليتقيا على امين بضاعة تحت يد
 وان لم يكن عدلا للميراث لا بعد ثبوتها فيقيد برضاها ولا يتقيا فافا
 الحكم يعين له صلا يقضه لها وكذا الوصية المورث فلو رثته
 الامتناع من ابقائه في الميراث لانه في القبض بمنزلة الوكيل
 يبطل موت الموكل وان كانت مشروطة في عقد لازم الا ان بشرط

التاسعة

استمر الوضع بعد موت فيكون بمنزلة الوصي الحفظ التاسعة
 لا يضمن الميراث من الرهن اذا تلف في يد الميراث ولا يسقط
 بتلفه من شيء من حق الميراث فان تعدد فيه او فطر ضمنه
 فيلزمه قيمته يوم تلفه ان كان قيميا على الامع اعتبار قيمته
 لا بوقت الاقباض اليه القيمة والحقوق قبله كان مضمنا في العين
 وان كانت مضمونة ومقابل الامع اعتبار قيمته يوم القبض
 او اعل القيمة من يوم القبض الى يوم التلف ومن حين التلف

على وضع الرهن في الميراث من الميراثين او في الميراثين
 على من كان شرطه في عقد الرهن من الميراثين
 فعلى حسب ما يتفقان عليه فاذ كان في
 الميراثين بالاشهاد او بالاشهاد فافا
 على الراهن ابقائه في الميراث فافا
 الميراثين ولا يضمن المورث وكذا الميراث
 الامتناع من تسليم الراهن فافا
 احد من يجوز توكيله في الميراث فافا
 تسليم الحاكم به

لان الحق قبله كان مضمونا
 العين فهو

الرهن من الحكم على القيمة كالعاصب ويضعف ما قبل التقرُّط
 غير مضمون فكيف تغبر قيمته فيه وبان المطالبة لا تدخل لها في ضمان
 القتي هذا اذا كان الاختلاف بسبب التوق ^{قبل التقرُّط} ونقص في العين
 غير مضمون ما لو نقصت العين بعد التقرُّط ^{بعد التقرُّط} فزال ونحو تلف
 اعتبر على القيمة المنصوبة الى العين من حين التقرُّط الى التلف
 ولو كان مثليا ضمنه مثله ان وجد والا فقيمة المثل عند الاداء
 الاقوى لان الواجب عنده انما كان المثل وان كان مقدرا واشتقا
 الى القيمة بالمطالبة بخلاف القتي لا استقرارها في الذمة من حين
 التلف مطلقا ولو اختلفا في القيمة حلف المتهن ^{لانه المنكر} لانه المنكر
 الاصل بانه من الرائد ^{سواء كان ام لا} وقيل الراهن ^{نظر الى كون المتهن صار}
 خائنا بتقرُّطه فلا يقبل قوله ويضعف بان قول قوله من جهة
 ان كان لا من حيث كونه امينا او خائنا **العاشرة** ^{ولم يختلف}
 في قدر الحق للمرهون به حلف الراهن على الاقرب لاصالة عدم
 الزيادة وعبارة ذمته منها ولا ينكر والرواية وقيل قول المتهن اذا
 الى رواية ضعيفة ولو اختلف في الرهن والبيعة بان قال المالك
 هو وديعة وقال الممسك هو رهن حلف المالك لامانة
 عدم الرهن ولا ينكر والرواية الصحيحة وقيل يحلف الممسك

فان قوت الرهن مطلقا

في الرهن من الحكم على القيمة كالعاصب ويضعف ما قبل التقرُّط
 غير مضمون فكيف تغبر قيمته فيه وبان المطالبة لا تدخل لها في ضمان
 القتي هذا اذا كان الاختلاف بسبب التوق ونقص في العين
 غير مضمون ما لو نقصت العين بعد التقرُّط فزال ونحو تلف

استنداد الى رواية ضعيفة وقيل الممسك ان عرق المالك بالذمة
 والمالك ان انكر جمعا بين الاخبار والقرينة وضعف المقابل منع
 من تخصيص الاخر ولو اختلفا في غير الرهن فقال رهنك العبد
 فقال بل الجارية حلف الراهن خاصة وبطلان لا شفا ما يدعيه
 الراهن بانكار المتهن لانه حاي من قبله فبطل بانكار لو كان
 حقا وانما ما يدعيه المتهن بحلف الراهن ولو كان الرهن
 شروطا في عقد لازم تخالفان لانكار المتهن هنا يتحقق
 الراهن حيث انه يدعي عدم الوفاء بالشرط الذي هو ركن من
 اركان ذلك العقد لازم فيرجع الاختلاف الى تعيين الشئ
 لان شرط الرهن من مكالاته فكل يدعي شئا غير ما يدعيه الاخر
 فاذا تخالفنا بطل الرهن ونفي المتهن العقد بشرط فيه انشاء
 ولم يمكن استنداد ذلك الى مضي الوقت المحدود ولم يقل يقدم قول
 الراهن كالقول **الحادية عشرة** لو ادعى ديني وعين به
 رهن بان كان عليه ديون وعلى كل واحد من خاص فقصده
 بالموذي احد الدينين بخصوصه ليترك رهنه فذاك
 هو المتعين لان مرجع التعيين الى قصد الموذي وان الملقى
 ولم يتم احدهما لفظا لكن قصدت فخالفا في القصد فادعى

واشتداد

كل منهما قصد الدافع دينا غير الاخر خلف الدافع على ما ادعى
قصد لان الاعتناء بقصد وهو اعلم به وبما انما يرجع اليه
مع ان مرجع النزاع الى قصد للدافع ودعوى الغير العلم به
غير معقول لان اطلاقه عليه باقرار القاصد ولو تخالفا
فيما تلفظا بآراءه فذلك ويمكن رده الى ما ذكر من التخالف في
اذا العبرة به واللفظ كما شئت عنه وكذا لو كان عليه دين خالف
عن الزمير واخر من فادى الدافع عن الموهون به بلفظ الزمير
وادعى العزم الدافع عن الخالي لبق الزمير فالقول قول الدافع
مع يمينه لان الاختلاف يرجع الى قصد الذي لا يعلم الا قبله
كالاول **الثانية عشرة** لو اختلفا فيما يبيع به الزمير
فاداد المرفق بعه بنقد والزمير بغيره بعتن الغالب هو
وافق مراد احدهما ام خالفهما فلكل باع المرفق ان كان وكذا
والغالب وافق لم يرد او يجمع الى الحق والافلح الحكم فان غلبت
ان يبيع بمشايير الحق منهما ان اتفق فان بايها عتير الحكم ان
امتنع من التيقين واطلاق الحكم بالرجوع الى تعيين الحكم
يشمل ما لو كان احدهما اقرب الى الصرف الى الحق وعدمه وفي
الدور لو كان احدهما وعنى به المتباينين اسهل صرفا الى الحق

تعيين وهو حسن وفي الخبر بآراءه ببيع با وقرها حظا وهو حسن
فاندر بما كان غير الصرف اصلح للمالك وحيث يبيع بغيره او يبيع
مراعاة الحظ له كغيره ممن يبيع عليه الحاكم **كتاب الحجر** و
اسبابه ستة بحسب ما جرى العادة بذلك وفي هذا الباب والا
فهي ازيد من ذلك متفرقة في تصانيف الكتاب كالحجر على الزمير في
الموهون وعلى المشتري فيما اشترى قبل دفع الثمن وعلى البايع
في الثمن المعين قبل تسليم البيع وعلى الكاتب في كسبه لغير الاداء
والثقة وعلى المرتد الذي يكرهه الى الاسلام والستة المذكورة
هنا في الصغير والجنون والرق والفلس والسفه والمرض المقتل
بالموت ويمتد حجر الصغير يبلغ باطلا لأمور المذكورة في كتاب الصوم
ويرشد بان يصلح ما له بحيث يكون له ملكة نفسانية تفقه اصلاحه
وتتبع افصاه وصره في غير الوجوه اللابقة بافعال العقلاء
لامطلق الاصلاح فاذا تحققت الملكة المذكورة مع البلوغ
ارتفع عنه الحجر وان كان فاسقا على المشهور لاطلاق الام ببيع
اموال التياح الى يد بائس الرشد من غير اعتناء اخر مع والفقير
من الرشد عرفا هو اصلاح المالك على الوجه المذكور وان كان
فاسقا وقيل تعبير مع ذلك العدالة فلو كان مصليا الماخر عدل في

ديه لم يرتفع عنه ^{من} الذي من ابتداء الشها المال وما روي في شها
 الخمر صغير ولا قابل بالفرق وعن بن عباس ان ارشده هو الوارو
 الحلم والعقل وانما يعبر على القول بما في الابداء الا في الاستدانة فلو
 عرض الفسق بعد العدالة قال الشيخ الاحوط ان يحرم عليه مع ان يحرم
 ابتداء ويتوجه على ذلك انما لو كانت شرط في الابتداء لا غيرت بعده
 لوجود المتقن ويختص من يرايه معرفته ^{بما لا يملكه من المتقن} بملايمه من المتقن
 والاعمال يظهر انصافه بالملك وعدمه فمن كان من اولاد النجاشين
 اليه البيع والشراء فعنه ما كتبهما على وجهها ويراعى الى ان يتم
 مساوته ثم تولاه الولي ان شاء فاذا تكرر منه ذلك وسلم اليه
 والتفيع في غير ^{بما لا يملكه} فهو رشيد وان كان من الاولاد من بطن
 عن ذلك اختبر بما يناسب حاله اما بان يسلم اليه فتقوده
 فليفتقها في مصالحه او مواسمها التي عيت له وان لم يتوفى ^{بما لا يملكه} الحاشا
 على معاملته او نحو ذلك فان وقاما لانفال الملامية فهو رشيد
 ومن تقصيره انفاقة في المحرمات والاطعمة النفيسة التي لا تليق
 بحال الجسدية وطلد وشرف وضعته والامعة واللباس
 كذلك واما صفة في وجع اليقين الصدقة وبناء المساجد او
 الضيف فلا يفي ان غير فادح مطلقا فلا يفي في الخير كما لا يفي

الرق وان كانت اختبرت بما يناسبها من الاعمال كالنقل والخطبة
 وشرا الاثما المعتادة لامثالها غير من وحفظ ما يحصل في يدها
 من ذلك والمحافظة على اجرة مثلها ان عك الفير وحفظ ما تليه
 من اسباب البيت ووضعه على وجهه وصور الطمعة التي
 تحت يدها من مثل الحرمة والنفاد ونحو ذلك فاذا تكرر ذلك على وجه
 الملكة ثبت الرشدا ولا فلا ولا تدح قها وتوقع ما يناسبها من
 القاط والاختداع في بعض الاحيان ولو فوعه كثر من الكاملين ^{وقته}
 الاختيار قبل البلوغ علام بظاهر الامة وبثباته لا تدل على اختبرته
 النساء في النساء لا غير له وله اطلاع عن عيها غالبا عكس الرجال و
 بشهادة الرجال مطلقا ذكر كان المشهور عليه ان اني لان شهادة الرجال
 غير مقبولة والمعبر في شهادة الرجال اثنان وفي النساء اربعة وثبت
 رشدا لاثني بشهادة رجل وامرأتين ايضا وفي شهادة اربع خنا ولا يصح
 اقرار السفه بمال ويصح بغيره كالنسيوان وجبا الفتنة وفي الاختفاق
 عليه من ماله وببيت المال قولان اجوده الثا وكالاقرار بالجناية
 الموجبة للقصاص وان كان نكسا ولا يفرق في المال وان نال افعال
 العقلاء ويصح بغيره فالاخمين اخراج المال كالطلاق والظواهر
 الخلع ولا يسلم على الخلع اليه لا تصرف مالي موع منه ويجوز ان

ان لا يصح تصرف الصغير في المال ويصح تصرفه فيما لا يتصل
 بالمال فيكون تصرفه تصرفا في نفسه لا يتصل
 له بمال فيكون تصرفه تصرفا في نفسه لا يتصل
 له بمال فيكون تصرفه تصرفا في نفسه لا يتصل

ان يتوكل الغير في سائر العقود اي جميعها وان كان قد ضعف لطلقة عليه
بعض هل العربي حتى عد في ذلك الفواص من اوهاام الخواص جعله
مختصا بالباقي اخذ المهر من النسوة وهو البقرة وعليه اقول النبي صلى الله عليه
وسلم لما سلم على عزة بن قاسم عليك السلام وبارك فيك ما يرضى لكن قد
اجاب بعضهم وانما تجازي بغيره لان عابته ليست مسلويا مطلقا
بل مما يقتضيه التصرف في ماله ويمتدح المحنون في التفقات المأثورة
غيرها حتى يتيق ويكمل عقله والولاية في ماله الى الصغير والمحنون
للادب واللين وان علا فيشتركان في الولاية لو اجتمعا فان اتفقا على
امر فقد ان تعاضا قدم عقدا سابقا فان اتفقا في بطلان او صحيح
الادب واللين او جزم الوصي لاحدهما مع فقد هاتم الحاكم مع فقد الوصي
والولاية في مال السفينة الذي يسبق وشدة ملك الادب واللين الى النوا
ذكر عاديا بالاستصحاب فان سبق رشده وانفع الحجة عنه بالبلوغ
معه ثم تحق السفرة فللحاكم الولاية ومنهم لا ترفع الولاية عند الرشده
فلا يعود اليهم الا بديل وهو منصف والحاكم لا يحتاج الى دليل
وان تخلف في بعض الموارد وقيل الولاية في مال الحاكم مطلقا في المال ^{الخاص}
سواء احلنا حكمه لظهور توقف الحجة عليه ورغبة على حكمه في كون النظر اليه
والعبد موع من التقضي مطلقا في المال وفيه سواء احلنا ملكه ام قلنا

علا الطلاق فان لم يقع وان كان المولى والمرضى ممنوع مما زاد
عن الثالث اذا تبرع بما لو طامض عليه ثمن مثله فله ان يخرج ما
تبرع به في ضمانه وهبه او وقفه وتصديق به او حبا به في
بيع واجارة على الاقوى للاخبار الكثيرة الدالة عليه منطوقا
ومفهومها وقيل غرض من الاصل للاصل وعليه شواهد من الاخبار
ويثبت الحجر اعلى السيد بظهور سقوطه وان لم يحكم الحاكم بلان المحقق
له هو استنفذ فيجب تحققة تحققه واطراف قوله ثم فان كان الذي عليه
الحق فيها حيث اثبت عليه الولاية بغيره ولا يزول الحجر عنه
الا بحكمه لان زوال السفر يقتضي الاحتياط وقام الامارات
لان امر حتى في الامانة للحاكم وقيل يتوقفان على حكمه لذلك وقيل
لا فيهما وهو الاقوى لان المحقق في السفر فيجب ان يثبت بثبوت
وينزل بزواله ويطاهر قوله فان انتم منهم رشدا فانفعوا اليهم
او لم يحسبوا على الامر بالرفع على اناس الرشدة فان توقف على امر
اخر ولو عامل العالم بحاله استعاد ماله مع وجوده لطلان المعاملة
فان تلف فلا ضمان لان المعامل قد تصبغ ما لم يبدى حيث سلمه الى
من نهى الله ثم عن ائتماره ولو كان جاهلا بحال فلا الرجوع مطلقا
لعدم تقصير وقيل لا ضمان مع التلف مطلقا التقصير من

عامله قبل اجتنابه وفصل ثالث تحكم بذلك مع قبض السفيه
 المال باذن مالكه ولو كان يغير اذنه ضمنه مطلقا لان المعاملة
 الفاسدة لا ترتب عليها حكم فيكون قابضا للمال يغير اذنه فيضمنه كما
 لو ائلف مالا او غصبه يغير اذنه مالكه وهو حسن وفي يد امه
 او اعارته او اجارته فلف العين نظر من تغريط تسليمه وقدره
 الله نعم عنه لقوله ولا تؤثروا السفهاء اموالكم فيكون بمنزلة
 من لقي بالفي البحر ومن جدم تسلطه على الانفاق لان المالك
 في هذه المواضع امانة يجب حفظه والائلاف حصل من السفيه
 يغير اذنه فيضمنه كالغصب والحال انه بالغ عاقل وهذا هو الاقوى
 ولا يرتفع الحجر بابو غنما وعشرين سنة لجا عاقل والموجود في
 الحجر وعدم صلاحية هذا السر لرفعه وبه بذلك على خلاف بعض
 العامة حيث زعم انه متى بلغ غنما وعشرين سنة فيك حرم وان
 كان فيها ولا يمنع من الحجر الواجب مطلقا سواء زادت نفقته عن
 نفقة الحضر ام لا وسواء يجب بالاصل ام بالمفاوض كالمندور قبل
 السفر ليعينه عليه ولكن لا يلزم النفقة بل يتولاها الولي او وكيله
 ولا من الحجر المندوب اذا استوفى نفقته حضرا وسفرا وفي
 حكم استواء النفقة ما لو تمكن في السفر من كسب بحبل الزيد حيث

عنه

لا يمكن فعله في الخبر وتنفذ يمينه لو حلف ويكفر بالصوم لو حلف
 من التصرف للمالي ومثله العهد والتذرع ولما ينفذ ذلك حيث
 لا يكون متعلقا بالمال يمكن الحكم بالصحة ولو حلف او نذر ان يتصدق
 بمال لم ينفذ ذلك لانه تصرف مالي هذا مع تصدقه اما لو كان مطلقا
 لم يبعد ان يراد في انفاذه الرشد وله العفو عن القصاص لانه
 ليس بمال لا يملكه لانه تصرف مالي ولا الصالح على المال لم يملك اليه
كتاب الضمان والمراد به الضمان بالمعنى الاخص فيتم
 الحوالة والكفالة لا الاثم الشامل لها وهو التقيد بالمال الى الاستلزام
 من يدي من مال مماثل لما ضمنه المضمون عنه وبقيد المال حيث
 الكفالة فانما تعهد بالنفس والبري الحوالة بناء على اشتراطها شغل
 ذمة المحال عليه للرجل بما حال به وبشرط كماله في كل الضامن
 المدلول عليه بالمصدر واسم الفاعل والمفعول وحرية فلا
 يبيع ضمان العبد في المشور لانه لا ينفذ على شيء وقيل يصح ويبيع
 به بعد العتق لان باذن المولى فيثبت المال في ذمة العبد
 لا في مال المولى لان المالك الضمان اعم من كل منهما فلا يدل على
 وقيل يتناول كسبه حلا على المهر ومن الضمان الذي يستعقب لاداء
 وبما قيل متعلق بمال المولى مطلقا كالواحدة بالاستدانة وهو متعلق

من الضمان

الضامن

عنه
 وضمانه المضمون الى المولى لانه
 وضمانه المضمون الى المولى لانه
 وضمانه المضمون الى المولى لانه

نقلت وفيه من هو من اطلاق الضمان على الضامن كما في الضمان
 بالاولى كمن تضمن الضمان بالغير لا ضمان
 بضمانه المضمون الى المولى لانه

الا ان يشترط كونه من مال المولى فلازم بحسب ما شرط ويكون
 ح ك لو كمل ولو شرط من كسبه فهو كالمو شرط من مال المولى لا
 من جلته ثم ان وفي الكسب بالحق المضمون والاضاع ما قصر ولو
 اعتق العبد قبل المكان تجلده شيء من الكسب ففي بطلان الضمان
 بقله التعلق به وجهان ولا يشترط علمه بالمشق للمال المضمون
 وهو المضمون له بنسبه وصفه لان الغرض ايقان الدين وهو
 يتو لا يتوقف على ذلك وكذا لا يشترط معرفة قدر الحق المضمون
 لم يكن المم ويمكن اذ من العيان يجعل المشق منيا للجو
 فلو ضمن ما في ذمته صح على اصح القولين للاصل والطلاق الغرض
 وان الضمان لا ينافيه الغرض ليس معاوضة لجواز من المتبرع
 اذا امكن العلم به بعد ذلك كالمثال فلو لم يكن كصفت الاشياء
 مما في ذمته لم يصح قطعا وعلى تقدير الصحة يلزم ما تقوم به
 البتة ان كان لا مال المضمون عنه وقت الضمان لا لا يتجدد او يولد
 في وقت ايقانه بالمضمون عنه او يحلف عليه المضمون له برد اليه من
 المضمون عنه لعدم دخول الاول في الضمان وعدم ثبوت الثاني وعدم
 نفوذ الاقرار في الثالث على الخيرة وكون المضمون مع الضامن
 والمضمون عنه فلا يلزم ما يشئ بمنازعة غيره كالا يشئ ما يقرب

هذا هو الوجه
 في وجهه
 في وجهه
 في وجهه
 في وجهه

الغرض

في الرابع نعم لو كان الحلف برد الضامن ثبت ما حلف عليه وكذا
 لا يشترط علمه بالغرض وهو المضمون عنه لانه وفادين عنه و
 هو جائز عن كل مدين ويمكن ان يريد بالاعم منه ومن المضمون
 له ويريد بالعلم بالاجابة معبره حاله من نسب او وصفه
 الاقتضاء وما شأ وطال ان الغرض ايقان الدين وذلك لا يتوقف
 على معرفته كذا لا يميزهما الى المستحق والغرض يمكن توجه القصد
 اليهما اما الحق فيمكن اداء واما المضمون فيمكن ايقان واما
 المضمون عنه فيمكن القصد اليه ويشكل بان المعبر القصد
 الى الضمان وهو الذي لم المثال الذي يكون المضمون له وذلك غير
 متوقف على معرفته من عليه الدين فلو قال شخص في
 استحق فذمته لم يأت درهم مثلا فقال اخر فذمتها لك كان
 قاصدا الى عقد الضمان عن كانه عليه الدين مطلقا ولا دليل على
 اعتبار العلم بخصوصية ولا بداهة من الحجاب وقبول مخصوصين
 لان من العقود لا زمة لان اقله المال من صفة المضمون عنه
 الى ذمة الضامن والاحباب ضمنت وكفلت وتميز عن مطلق
 الكفالة بجعل مقلتها المال وتقبلت وبشبهه من الفا الالفاظ
 الدالة عليه بحا ولو قال مالك عندى وعلى او ما على على

ذمة

والله

فليس يصح لمجوزا رادته ان للغريم تحت يد مالا واذا قادر
 على تخليصه وان عليه السعي والمساعدة ونحن وقيل ان على
 ضمان لاقتضا على الالتزام ومثله في ذمتي وهو تحججه ما ضمانه
 على كفا لا شفا الاحتمال مع نضجه بالمال فيقبل المستحق
 وهو المضمون له وقيل يكفي رضاه بال ضمان وان لم يصح بال
 بال قول لان حقه يتحول من ذمته الى اخرى والناس يتحولون
 في حسن المعاملة وسهولة القضا فلا بد من رضاه به ولكن
 لا يعتبر الضول الاصل لانه وفادين والاقرى الا قول لانه عقد
 لازم فلا بد من ايجاب وقبول القطبين صريحين متطابقين
 عربيين فعلى ما اختار من اشتراطه يعتبر فيه ما يعتبر في العقود
 اللازمة على القول الاخر فلا يشترط فورية القول الاصل وحصول
 الغرض وقيل لا يشترط رضاه مطلقا لما روي ضمان على يد الميت
 الذي استغنى عنه صلح من الصلوة عليه مكان دينه ولا غيره
 بالغريم وهو المضمون عنه لما ذكرناه من انه وفاء عنه وهو غير
 متوقف على اذنه نعم لا يرجع عليه مع عدم اذنه في الضمان والاذن
 في الاداء متبرع والضمان هو الاقل للمال من الذمة ولو اذن
 له في الضمان رجع عليه باقل العرب مما اذاه ومن الحق فلان ادى

ان يد منه كان تبرعا بالزايد وان ادى اقل لم يرجع بغيره سواء سقط
 الزايد عنه يصلح ام ابراه ولو وهبه بعد ما ادى الجميع البعض او
 الجميع جاز رجوعه به ولو ادى بعضا رجع باقل الاخرين من قيمته ومن
 الحق سواء رضي المضمون له برهن الحق من غير عقد وصلح ويشترط فيه
 اي في الضامن الملاءمة بان يكون مالا كما لا يوفي بالحق الضمن
 فاضلا عن المستشفيات في وفاء الدين او علم المستحق باصيان
 حين الضمان فلو لم يعلم حتى ضمن تخير المضمون له في الفسخ وانما
 تعتبر الملاءمة في الابتداء لا الاستدامة فلو تجدد اعيان بعد
 الضمان لم يكن له الفسخ لتحقيق الشرط حاله وكل لا يتحد تجدي
 اعيان فكذا تعذر الاستيفاء منه لو جدد اخر ويجوز الضمان حالا
 ومؤجلا عن حاله وموكل سواء مضافا الى الموكلان في الاصل ام
 تفاديا للاصل ثم ان كان الدين حالا رجع مع الاداء مطلقا وان
 كان مؤجلا فلا رجع عليه الا بعد حلوله وادائه مطلقا والمال
 المضمون ماحاذا خذله من عليه وهو المال الثابت في الذمة
 وان كان مؤجلا لا ولو ضمن المشتري عهد الثمن لا يرد عليه
 احتياجا الى رد ذمته ضمانا في كل موضع سطر فيه البيع من رأس
 كالاستحقاق للبيع المعين ولم يجز للمالك البيع واجاره ولم يجز

على

قبض المبيع الثمن ومثلتين خلل في البيع اقتضى فساد من ركن
 كتحلف شرط او اقتران شرط فاسدا ما تجدد فيه البطلان كالفسخ
 بالتقابل والمجلس والجوان والشرط وتلف المبيع قبل القبض لعدم
 ذمته المضمون عنه حين الصمان على تقدير طرأ الانقضاء بخلاف
 الباطل من اصله ولو فسخ الامر ولو ضمن له اي المشتري ضمان
 عن البائع درك ما يحقده المشتري في الارض من بناء او غرس
 على تقدير ظهورها مستحقة لغير البائع وقبضه لها واخذ اجرة
 الارض فالأقوى جواز لوجود سبب الصمان حال العقد وهو
 كون الارض مستحقة للغير وقبل البيع الصمان هنا لا ضمانا
 لم يجب لعدم استحقاق المشتري الارض على البائع ح وانما استحق
 بعد القلع وقيل انما يصح هذا الصمان من البائع لانه ثابت عليه
 بنفس العقد وان لم يضمن فيكون ضمانا تأكيدا وهو ضعيف
 لا لا يلزم من ضمانه كونه بايعا مسلطا على الاشياء مما لا يملكها
 بعقد مع عدم اجتماع شرائط التي من جعلها كونه ثابتا حال الصمان
 ويظهر الفائدة فيما لو اسقط المشتري عنه حق الرجوع بسبب
 البيع فيبقى له الرجوع بسبب الصمان لو قلنا بصحته كما لو كان له
 خيارا فاسقط احدهما ونظير ضمان غير البائع ذلك لغير ضمانه

عهدة البيع لو ظهر معيبا فطال المشتري بالارض لا يخرج من الثمن
 ثابت وقت الصمان ووجه العدم هنا ان الاستحقاق لما انما حصل
 بعد العلم بالعيب واختيار اخذ الارض والموجود من العيب حالة
 العقد ما كان يلزمه تعيين الارض بالتعيين وبغير الرد فالتعيين
 الارض لا بعد الصمان ولكن انما حصل للذين الثابتين بخير حالة
 البيع فيوصف بالتثبت قبل اختياره كافراد الوجه الجهر ولو انكر
 المسمى القبض من الضامن شهد عليه الغريم وهو المضمون عنه
 قيل لانه ان كان له الصمان فشهدا بتمتة عليه شهادة على نفسه
 باستحقاق الرجوع عليه وشهادة لغيره فتمنع وان كان الضامن مباحا
 عنه فهو اجنب فلا يمنع من قبولها لانه من الدين ادى لم يؤد
 لكن انما تقبل مع عدم التهمة بان تقيده الشهادة فائدة زائدة
 على ما يغرمه لولم يثبت الادا فترد والتهمة صور منها ان يكون
 الضامن معصرا ولم يعلم المضمون له باعسان فان له الفسخ حيث
 لا يثبت الادا ويرجع على المضمون عنه فيدفع بشهادة عود الحق
 التي منه ومنها ان يكون الضامن قد تجدد عليه الحجر للفسخ و
 المضمون عنه عليه دين فانه يوفى بشهادة مال المغلس فيراد
 ما يضرب به ولا فرق في هاتين بين كون الضامن مبرها وبسبب

ما يغرمه الضامن لو لم يثبت الادا فترد الشهادة
 بمصر انما بسبب الشهادة ولو اقررت الشهادة
 فانه يوفى بدينه كما ذكر في غير ذلك من المضمون عنه
 كوضع عود المضمون الضامن اليه كانت تسمى

لان من ضمان يوجب العود على المدينين على التقديرين
 مع الاقل لا يظهر وجعل بعضهم من صور التهمة ان يكون الضامن
 قد صالح على اقل من الحق فيكون وجوده على تقدير كونه بوالغنا
 هو بالمدفوع فخر شهادة المضمون عنه تهمة بتجفيف الدين
 وفيه نظر لا يكفي في سقوط الزائد عن المضمون عنه اعتراف الضامن
 بذلك فلا يرجع به وان لم يشته فتدفع التهمة وتقبل الشهادة
 كانه على المضمون بقوله ومع عدم قبول قوله للتهمة او لعدم العداء
 لو غرم الضامن رجوع على المضمون عنه في وضع الرجوع وهو
 ما لو كان ضامنا بذمة بما اداه او لا لتصادقهما على كونه
 هو المستحق فذمة المضمون عنه واعتراف بان المضمون
 له ظالم بالاختصاصا هذا مع ما وايا الاول الحق وقصود
 والارجع عليه باقل الامر من منه ومن الحق لا يستحق
 الرجوع بالزائد عليه ومثله ما لو صدقة على الدفع وان لم يشهد
 ويمكن دخوله في عدم قبول قوله ولو لم يصدق على الدفع الذي
 اداه رجوع عليه بالاقل مما اداه الاول ولا اداه اجر لان
 الاقل ان كان هو الاول فهو يعترف بانه لا يستحق سواء وان
 المضمون له ظالم فلا يثبت ان كان الثاني فلم يثبت ظاهرا سواء وعلى

ما بيناه يرجع بالاقل لهما ومن الحق كتاب الحوالة
 وهي العهد بالمال من المشغول مثله الحيل هذا هو القدر المشفق
 عليه من الحوالة والا فلا قوى جوارها على البري الاصل لكنه
 يكون شبه الضمان لا اقتضاء نقل المال من ذمة مشغولة الى ذمة بري
 فكان المحال عليه بقوله لها عن الحيل ولكننا لا يخرج بهذا التهمة
 عن اصل الحوالة فيلحقها احكامها بشرطها في الثلاثة اما
 رضا الحيل والمحال فوضع وفاق ولان من عليه الحق فخر في حيا
 القصاص ماله ودينه المحال به من مجلتها والمحال حقيقة ثابت
 في ذمة الحيل فلا يلزمه نقل الى ذمة اخرى بغير رضاه واما
 المحال عليه فاشترط رضاه هو المشهور ولا يراى احد كان الحوالة
 واختلاف الناس في الاقتضاء بهولة ومعبودية وفيه نظر لان الحيل
 قد افاد المحال مقام نفسه في القبض بالحوالة فلا وجه للقبض
 الى رضى من عليه الحق كما لو وكل في القبض منه واختلاف الناس
 الاقتضاء لا يمنع من مطالبة المستحق ومن نصبه خصوصا
 مع اتفاق الحقاين جنبا ووصفا فعدم اعتبار اقوى نعم
 لو كانا مختلفين وكان الغرض استيفاء مثل حق المحال فوجه
 اعتبار رضى المحال عليه لان ذلك لا يجدي فلا بد من رضى المتعاقب

خاص من الدين المحال

بمنزلة المداومة

ولو فرضي المحتال باخذ خبر ما على الحال عليه زال المحذور
 وعلى تقدير اعتبار رضا الغير هو على حد ضاهي الان
 الحوالة عقد لازم لا يتم الا بالتخاب وقول فلا تخاب من المحيل
 والقبول من المحتال ويعتبر في غيرهما من اللفظ العربي والمطابقة
 وغيرها واما رضى الحال عليه فيكفي كفاية تقضى مقدما و متاخرا
 ومكانا ولو جرت الحوالة على البرى اعتبر رضا قطعا في شتى
 من اعتبار رضى المحيل ما لو تبرع الحال عليه بالوفاء فلا يعتبر رضا
 المحيل قطعا لان وفاء دينه بغير اذنه والعبان عنه حان يقول
 الحال عليه للمحتال احلكت بالدين الذي لك على فلان على
 تفسير فيقبل فيقومان بركن العقد وحيث يتم الحوالة تلزم
 فيتحول فيها المال من ذمة المحيل الى ذمة الحال عليه كالضمان
 عندنا وبرى المحيل من حق المحتال بجزءها وان لم يبرأ المحتال
 لدلالة القول عليه في المهور ولا يجب على المحتال قبولها على الله
 لان الواجب اذا الدين والحوالة ليست ادا واعاها فيلزم من ذمة
 الى اخرى فلا يجب قبولها عندنا وما ورد من الامر بقبولها
 على المال على تقدير صحة محول على الاستحباب ولو ظهر اعيان
 حال الحوالة بعد ما فتح المحتال ان شاء سوا شرط بيان ام

فيها ما يعتبر
 في الاول
 والقبول

فيها ما يعتبر
 في الاول
 والقبول

لا وسوا نجد له الياء قبل الضمخ ام لا وان زال الضمخ عاذا
 لاستحباب ولو انكسر ان كان مؤسرا حالها فيجد اعيان
 فلا خيار لوجود التقط ويصح تزامي الحوالة بان يحيل الحال عليه
 المحتال على اخرى يحيل الحال عليه بعض المراتب على المحيل الاول
 وفي صورتين المحتال محذور انما تعدد الحال عليه وكذا الضمان
 يصح تزاميه بان يضمن ايضا من آخر ثم يضمن الآخر ثالث وهكذا
 ودوره بان يضمن المضمون عنه الضامن ثم يضمن المراتب ومنه
 الشيخ رحمه الله لا تلزمه جعل الفزع اصلا ولعدم الفائدة
 ويضعف بان الاختلاف في ما غير مانع وقد ظهر الفائدة في
 ضمان الحال وموجلا وبالعكس وفي الضمان باذن ومعه
 فكل ضامن يرجع مع الاذن على مضمونه لا على الاصل وانما
 يرجع الضامن الاول ان يضمن باذنه واما الكفالة فيصح تزاميها
 دون دورها لان حصن المكفول الاول لا يطل ما تاخر منها
 وكذا تقع الحوالة بغير خبر من حق الذي للمحتال على المحيل بان
 يكون عليه درهم فيحمله على اخرى بانه سوا جعلنا الحوالة استيفا
 ام اعتبارا لان ابقاء الدين بغير جسد حايئز مع التراضي وكذا
 المعاوضة على الدائم بالذات ولو انكسر فالحالة لا يوجب عليه

الآخر ضاهي على ثالث وكذا
 في الحال عليه في كل مرتبة
 كالاول ودرهما بان يحيل الحال

المراد خلاف ذلك في حصة الاصل
 في ذمة الاصل في حصة الاصل
 في ذمة الاصل في حصة الاصل

بأنه لا يبرأ من الدين
 في ذمة الاصل في حصة الاصل
 في ذمة الاصل في حصة الاصل

يخالف صح ايضا با على شرا الى رضى الحال عليه سوا جعلناها
 استيفاء ام اعتبارا تقريبا التقرير ولا يغير التقاضي المجلس
 حيث يكون من لان المعاوضة على هذا الوجه ليست بغير
 لم يعتبر رضا الحال عليه مع الاول والثاني فلا يجب على المولى
 الا اذا من غير جنس ما عليه وخالف الشيخ في وجوبه فيما فاشتهروا
 تساوى المال الحال به وعليه جفا وصفا استنادا الى ان الحالة
 تحوّل ما في ذمة المحيل الى ذمة الحال عليه فاذا كان على المحيل
 درهم مثلا وله على الحال عليه دينار كيف يصير حق الحال على
 الحال عليه درهم ولم يتبع عقد يوجب ذلك لان جعلناها
 استيفاء كان الحق لا يغيره من استودينه واقضه الحال عليه
 وحقه الدرهم لا الثاني وان كانت معاوضة فليست على
 حقيقة المعاوضات التي يقصد بها تحصيل ما ليس بمحصل من
 حسن الى امانة قد لا وصفه وانما هي معاوضة ارفاق وصحة
 الحاجة فاعتبر فيها التفاضل والتساوى وجوابه بغير ما ذكرناه
 وكذا تصح الحوالة بين عليه لواحد على دين المحيل على اثنين
 اى قد ضمن كل منهما ما في ذمة صاحبه دفعة واحدة او تارة
 مع ارادة التضمن ما في ذمة الاول في الاصل لا مطلقا فلا

لا يغير التقاضي المجلس
 حيث يكون من لان المعاوضة على هذا الوجه ليست بغير
 لم يعتبر رضا الحال عليه مع الاول والثاني فلا يجب على المولى
 الا اذا من غير جنس ما عليه وخالف الشيخ في وجوبه فيما فاشتهروا
 تساوى المال الحال به وعليه جفا وصفا استنادا الى ان الحالة

لا يغير التقاضي المجلس
 حيث يكون من لان المعاوضة على هذا الوجه ليست بغير

يصير للمال ذمة القاتل ووجه حوا الى الحوالة عليها ما ظاهره وجوب
 المقتضى للصحة واشتغال المانع اذ ليس الاكويهما متكافئين وذلك
 لا يصلح ما تفاونه بذلك على خلاف الشيخ من حيث منع منه
 محتجا باستلزامها زيادة الاتفاق وهو متنع في الحوالة لوجوب
 موافقة الحق الحال بالحال عليه من غير زيادة ولا نقصان قد لا
 وصفا وهذا التعليل لما توجه على مذهب من يجعل التضمن
 ذمة الى ذمة فيخرج في مطالبة كل منهما مجموع الحق ما على مذهب
 اصحابنا من انه نافي للمال من ذمة المحيل الى ذمة الحال عليه فلا اتفاق
 بل غاية اشتغال ما على كل منهما الى ذمة صاحبه فيقع الامر كما كان مع
 تسليمه لا يصلح للمنافعة لان مطلق الاتفاق بما عزم اجماعا
 لو اجماعا على اولى منه ولحسن وفاء ووادع الحال عليه فطلب الرجوع
 بما اداءه على المحيل لان كان الدين وزعم الحوالة على الذي يما على
 حوا الى الحوالة عليه وادعاه المحيل فالحال الاصل وهو زيادة ذمة
 الحال عليه من دينه والظاهر وهو كونه مشغول للذمة اذ الظاهر
 انه لو لا اشتغال ذمة ما يحيل عليه والاول وهو الاصل ارجح من
 الثاني حيث تعارضت غالبا وانما تختلف في مواضع نادرة تختلف
 الحال عليه على دينه من دين المحيل ويبيع عليه بما عزم سوا كان العقد

الاول وسأبدى المحيل الى الدين
 الظاهر ان المقتضى للصحة واشتغال المانع اذ ليس الاكويهما متكافئين وذلك

لا يغير التقاضي المجلس
 حيث يكون من لان المعاوضة على هذا الوجه ليست بغير
 لم يعتبر رضا الحال عليه مع الاول والثاني فلا يجب على المولى
 الا اذا من غير جنس ما عليه وخالف الشيخ في وجوبه فيما فاشتهروا
 تساوى المال الحال به وعليه جفا وصفا استنادا الى ان الحالة

الواقع بينهما بلطف الحوالة والتمان لان الحوالة على الرأى شبه
 بالتمان فصح بلفظه وان هو يطلق على ما يشاء بالحق الا ان
 فيصح التفسير بها ويحتمل الفرق بين الصفتين فقبل مع التفسير
 بالتمان والحوالة على بالظاهر ولو اشتطنا في الحوالة اشتغلا
 ذمنا لعلنا عليه بمثل الحق تعارض اصل الصحة والبراهة فيساقطان
 ويقتضي مع المحال عليه اداين المحيل باذنه فيرجع عليه ولا يجمع
 وقوع الاذن في ضمن الحوالة المبطله المتضمنه بطلانها بالبطلان
 تابعها لانها تعاملا على الاذن وانما اختلفا في امر اخر فاذا لم يثبت بقي
 ما انفقا عليه من الاذن في الوفاء المتضمن للرجوع ويحتمل عدم الرجوع
 ترجيح الصحة المستلزم من اشتغال الذمة **كتاب**
الكفالة وهو التعهد بالنفس الى التزام احضار المكفول
 من طلبه المكفولة وشروطها هي الكفيل والمكفول والدون المكفول
 لوجوب حضوره عليه متى طلبه صاحب الحق ولو بالدعوى **فصل**
 بنفسه او وكيله والكفيل فبشره الوكيل حيث يامر به وتقتصر
 الى الجواب بقوله ايرى الاولين ما يدين على الوجه المتغير العقل الا ان
 يقع حاله وصحة ما التا فوضع وفاق واما الا وفاق القولين
 لان الحضور حتى شرع لا ينافيه الحول وقيل الاصح الاموجه الى

والواقع بينهما بلطف الحوالة والتمان لان الحوالة على الرأى شبه بالتمان فصح بلفظه وان هو يطلق على ما يشاء بالحق الا ان فيصح التفسير بها ويحتمل الفرق بين الصفتين فقبل مع التفسير بالتمان والحوالة على بالظاهر ولو اشتطنا في الحوالة اشتغلا ذمنا لعلنا عليه بمثل الحق تعارض اصل الصحة والبراهة فيساقطان ويقتضي مع المحال عليه اداين المحيل باذنه فيرجع عليه ولا يجمع وقوع الاذن في ضمن الحوالة المبطله المتضمنه بطلانها بالبطلان تابعها لانها تعاملا على الاذن وانما اختلفا في امر اخر فاذا لم يثبت بقي ما انفقا عليه من الاذن في الوفاء المتضمن للرجوع ويحتمل عدم الرجوع ترجيح الصحة المستلزم من اشتغال الذمة **كتاب الكفالة** وهو التعهد بالنفس الى التزام احضار المكفول من طلبه المكفولة وشروطها هي الكفيل والمكفول والدون المكفول لوجوب حضوره عليه متى طلبه صاحب الحق ولو بالدعوى **فصل** بنفسه او وكيله والكفيل فبشره الوكيل حيث يامر به وتقتصر الى الجواب بقوله ايرى الاولين ما يدين على الوجه المتغير العقل الا ان يقع حاله وصحة ما التا فوضع وفاق واما الا وفاق القولين لان الحضور حتى شرع لا ينافيه الحول وقيل الاصح الاموجه الى

والواقع بينهما بلطف الحوالة والتمان لان الحوالة على الرأى شبه بالتمان فصح بلفظه وان هو يطلق على ما يشاء بالحق الا ان فيصح التفسير بها ويحتمل الفرق بين الصفتين فقبل مع التفسير بالتمان والحوالة على بالظاهر ولو اشتطنا في الحوالة اشتغلا ذمنا لعلنا عليه بمثل الحق تعارض اصل الصحة والبراهة فيساقطان ويقتضي مع المحال عليه اداين المحيل باذنه فيرجع عليه ولا يجمع وقوع الاذن في ضمن الحوالة المبطله المتضمنه بطلانها بالبطلان تابعها لانها تعاملا على الاذن وانما اختلفا في امر اخر فاذا لم يثبت بقي ما انفقا عليه من الاذن في الوفاء المتضمن للرجوع ويحتمل عدم الرجوع ترجيح الصحة المستلزم من اشتغال الذمة **كتاب الكفالة** وهو التعهد بالنفس الى التزام احضار المكفول من طلبه المكفولة وشروطها هي الكفيل والمكفول والدون المكفول لوجوب حضوره عليه متى طلبه صاحب الحق ولو بالدعوى **فصل** بنفسه او وكيله والكفيل فبشره الوكيل حيث يامر به وتقتصر الى الجواب بقوله ايرى الاولين ما يدين على الوجه المتغير العقل الا ان يقع حاله وصحة ما التا فوضع وفاق واما الا وفاق القولين لان الحضور حتى شرع لا ينافيه الحول وقيل الاصح الاموجه الى

لجل معلوم لا يحتمل الزيادة والتقصان بغير من الاحوال المتشعبة
 وبير الكفيل بتسليمه تليما تاما بان لا يكون هناك مانع من
 تكملة كغلب وحيل ظلم وكونه في مكان لا يتكبر من وضعه
 عليه لقول المكفول وضعه المكفول وفي المكان المتغير
 ببناء في العقد ولابد العقد مع الاطلاق وعند الاجل اي بعد
 ان كانت حيلة وفي الحول متى شاء ان كانت حاله ونحو ذلك
 فاذا سلمه كذلك برى فان لم يملكه الحاكم وبرى ايضا فان
 لم يكن شهد عدلان باحضار المكفول له واستاع من قبضه
 ولو استع الكفيل من تسليمه الى الحاكم برى فان لم يملكه الحاكم
 من الحاكم حتى يحضر او يؤدى ما عليه ان لم يكن داوم عنه
 كالدين فلو لم يكن الكفيل باحضار الزوجة والدعوى يعقوب
 فوجب حدا وتقرير الزم باحضار حتما مع الامكان
 وله عقوبته عليه كفي كل منع من اد الحق مع قلادة فان لم
 يمكنه الاحضار وكان له بدل كالدية في القتل وان كان عملا
 ومهر مثل الزوجة وجب عليه البدل وقيل يعين الزامه
 باحضار اذا طلبه المستحق مطلقا لعدم احضار الاغراض
 في اداء الحق وهو قوي شرعا على تقدير كون الحق بالاداء

والواقع بينهما بلطف الحوالة والتمان لان الحوالة على الرأى شبه بالتمان فصح بلفظه وان هو يطلق على ما يشاء بالحق الا ان فيصح التفسير بها ويحتمل الفرق بين الصفتين فقبل مع التفسير بالتمان والحوالة على بالظاهر ولو اشتطنا في الحوالة اشتغلا ذمنا لعلنا عليه بمثل الحق تعارض اصل الصحة والبراهة فيساقطان ويقتضي مع المحال عليه اداين المحيل باذنه فيرجع عليه ولا يجمع وقوع الاذن في ضمن الحوالة المبطله المتضمنه بطلانها بالبطلان تابعها لانها تعاملا على الاذن وانما اختلفا في امر اخر فاذا لم يثبت بقي ما انفقا عليه من الاذن في الوفاء المتضمن للرجوع ويحتمل عدم الرجوع ترجيح الصحة المستلزم من اشتغال الذمة **كتاب الكفالة** وهو التعهد بالنفس الى التزام احضار المكفول من طلبه المكفولة وشروطها هي الكفيل والمكفول والدون المكفول لوجوب حضوره عليه متى طلبه صاحب الحق ولو بالدعوى **فصل** بنفسه او وكيله والكفيل فبشره الوكيل حيث يامر به وتقتصر الى الجواب بقوله ايرى الاولين ما يدين على الوجه المتغير العقل الا ان يقع حاله وصحة ما التا فوضع وفاق واما الا وفاق القولين لان الحضور حتى شرع لا ينافيه الحول وقيل الاصح الاموجه الى

والواقع بينهما بلطف الحوالة والتمان لان الحوالة على الرأى شبه بالتمان فصح بلفظه وان هو يطلق على ما يشاء بالحق الا ان فيصح التفسير بها ويحتمل الفرق بين الصفتين فقبل مع التفسير بالتمان والحوالة على بالظاهر ولو اشتطنا في الحوالة اشتغلا ذمنا لعلنا عليه بمثل الحق تعارض اصل الصحة والبراهة فيساقطان ويقتضي مع المحال عليه اداين المحيل باذنه فيرجع عليه ولا يجمع وقوع الاذن في ضمن الحوالة المبطله المتضمنه بطلانها بالبطلان تابعها لانها تعاملا على الاذن وانما اختلفا في امر اخر فاذا لم يثبت بقي ما انفقا عليه من الاذن في الوفاء المتضمن للرجوع ويحتمل عدم الرجوع ترجيح الصحة المستلزم من اشتغال الذمة **كتاب الكفالة** وهو التعهد بالنفس الى التزام احضار المكفول من طلبه المكفولة وشروطها هي الكفيل والمكفول والدون المكفول لوجوب حضوره عليه متى طلبه صاحب الحق ولو بالدعوى **فصل** بنفسه او وكيله والكفيل فبشره الوكيل حيث يامر به وتقتصر الى الجواب بقوله ايرى الاولين ما يدين على الوجه المتغير العقل الا ان يقع حاله وصحة ما التا فوضع وفاق واما الا وفاق القولين لان الحضور حتى شرع لا ينافيه الحول وقيل الاصح الاموجه الى

الكفيل فان كان قد ادى باذنه رجع عليه وكذا ان ادى بغير
 اذنه رجع كفالته باذنه وتعد احضان والا فلا رجوع
 الفرق بين الكفالة والضمان في رجوع من ادى بالاذن
 وان كفيل بغير الاذن بخلاف الضمان فان الكفالة لم تتعلق بالمالك
 بالذات وحكم الكفيل بالنسبة اليه حكم الاجنب فاذا اداء
 باذن المدين فله الرجوع بخلاف الضمان لا شئ للمالك
 الذي منه بالضمان فلا يمنع بعد الاذن في الاداء كاذن
 البري للمدين في ادايته واما اذنه في الكفالة اذا تعد احضانا
 واستندنا في الاداء فذلك من اذنه الكفالة والاذن فيها
 اذن في لوازمها ولو علق الكفالة بشرط متوقع او صفة متوقفة
 بطلت الكفالة وكذا الضمان ولو اداء كغيرها من العقود
 اللازمة نعم لو قال انما احضر الى كذا كان على كذا صحته الكفالة
 ابدا ولا يلزمه المالك المشروط ولو قال على كذا ان لم احضر لم
 ما شرط من المال لم يحضر على المشهور ومستند الحكمين روية
 داود بن الحصين عن ابي العباس عن الصادق عليه السلام
 في الفرق بين الصفتين من حيث التركيب العربي نظر ولكن المقام
 والمجاعة علوا غنصون الرواية حامدين على النص مع ضعفه

وربما تكلف الفرق بما لا يميز ولا ينفذ من رجوع وان اردت التوقف
 على تحقيق الحال فراجع ما حزنه في ذلك شرح الشرايع وغيره
 وحصل الكفالة ان حكم الكفالة باطلاق الغريم من المستحق
 قهر فيلزمه احضان او اداء عليه ان يمكن وعلى ما اخبرنا مع
 تعد احضان لكن هنا حيث لو خذ منه المال لا رجوع له على
 الغريم اذ لم يامر به فعدا لم يحصل من الاداء في ما يقتضيه الرجوع
 فلو كان الغريم قتلنا عما كان لم يشبهه من احضان والدية
 ولا يقتضيه منه في العمد لا يجب على غير المباشرة ان ستم القاتل
 هان باذهب المال على الخليل وان نكر الولي منه في العمد وجب عليه
 رد الدية الى الغارم وان لم يقتض من القاتل لانها وجبت له مكان
 الجبولة وقد زالت وعدم القتل الا ان مستند الى اختيار المحقق
 ولو كان تخليص الغريم عن يد كفيله وتعد استيفاء الحق من قصاص
 او مال واخذ الحق من الكفيل كان له الرجوع على الذي خله
 كخلفه من يد المستحق ولو غاب للمكفول غيبة يعرف موضعه
 انظر الكفيل بعد مطالبته المكفولة باحضان وبعد الحلول
 ان كانت مؤجلة بمقدار الذهاب اليه والاداء فان مضت
 ولم يحضر حبس والزم ما تقدم ولو لم يعرف موضعه لم يكفله

لو كان المالك
 يفرار وهو المدين
 وهو المدين
 وهو المدين

في كل ما كان له من المال ولم يقرضه
 في كل ما كان له من المال ولم يقرضه
 في كل ما كان له من المال ولم يقرضه
 في كل ما كان له من المال ولم يقرضه

لعدم اكتمال ولا شيء عليه لانهم يكفل المال ولم يقرضه
 ويصرف الاطلاق الى التسليم في موضع العقد لانه المفهوم عند
 الاطلاق ويشكل لو كان في بئر او بئر غزيرة قصد ما فارقته
 سريعا لكان لم يذكر وانما خلافا كالكسب والاشكال يندفع بان
 ولو عين غيره اى في موضع العقد لم يشرط وحيث يغير اطلاق
 ويحصر في غيرها عين شرا لا يجب تملكه وان اشترى الضر ولو قال
 الكفيل لا تخلك على المكفول حاله الكفالة فلا يلزم من احضان
 فالقول قول المكفول المرجوع الدعوى الى صحة الكفالة وفادها
 يقدم قول مدعى الصحة وحلف المحقق وهو المكفول له ولزمته
 احضاره فان لم يثبت الحق بخلاف السابق لانه لا يثبت حق
 يعبر الكفالة ويكفي فيه توجه الدعوى نعم لو اقام منه بالحق
 واشتبه عند الحكم الزم به كانه ولا يرجع في حق المكفول
 لا اعتراض به لانه ذنبه ووجهه مظالم وكذا لو قال
 الكفيل للمكفول له ابرأته من الحق او افاكه لاصالة بقاءه
 ثم ان حلف المكفول له على قيام الحق برئ من دعوى الكفيل
 ولزمه احضاره فان حالف المكفول فادعى البراءة ارضاه
 يكف باليمين التي حلفها الكفيل لانها كانت لا يثبت الكفالة

يتبين قول

تعذر

وهذه دعوى اخرى ولا يثبت تلك الغرض فلو حلف وادى
 اليمين عليه اى على الكفيل فحلف برئ من الكفالة والمال بحاله
 لا يبرأ المكفول منه لاختلاف الدعوى بين كانه ولا يبرأ غيره
 غير نعم لو حلف المكفول لليمين المبررة وادى على البراءة برأه مع سقوط
 الكفالة بسقوط الحق كالأداء وكذا لو نكل المكفول عن الكفيل
 فحلف براءة معا ولو نكل اثنان بواحد في تسليم أحدهما المأدب
 تاما لم يحصل الغرض لو سلم نفسه او سلمه اخصيه وهذا شرط
 تسليمه عنه وعن شركه لم يكفى الاطلاق قولان انا جوده التا وهو
 الذي يقتضيه اطلاق العيان وكذا القول في تسليم نفسه وتسليم
 الاجنبى له وقيل لا يبرأ مطلقا لغير الحاقين وضعف ظاهر
 ونظير الفائدة لو هرب بعد تسليم الاول ولو نكل بواحد
 لا يبرأ فلا بد من تسليمه اليها معا لان العقد الواحد هنا
 بمنزلة عقدين كما لو نكل كل واحد على انفراد ومنه يبين
 اشخصين فادى دييرا لهما فانه لا يبرأ من ديير الاخر بخلاف الثاني
 فان الغرض من كفالاتهما الواحد احضاره وقد حصل ويصح
 التبرير عند الكفالة بالبدن والاراس والوجه فيقول كفالتك
 بدن فلان وراسه او وجهه لان يبرأ من كل من الجمل بل عن

يتبين قول

اليمينين

عرفا والكذب والكذب والقلب وغيرهما من الاجزاء التي لا تبقى للحيث
 بدونها طمنا الشائع ككلمته وربر استناد الى انه لا يمكن احضار
 المكفول الا احضار اجمع وفي غير البدن نظر اما الوجه والراس
 فانهما وان اطلقا على الجملة لكن يطلقان على انفسهما اطلاقا
 متعارفا ان لم يكن اشتهر من اطلاقهما على الجملة وحمل اللفظ المحتمل
 للعنين على الوجه الصحيح مع التاكيد في حصوله واصل اللفظة
 من مقتضى العقد غير جيد لو صرح بارادة الجملة من غير ان
 الجهة كإرادة احد معنى الشريك كما لو قصد للرجل بعينه فكف
 الجزء الذي يمكن الحيوة بدونها واما ما لا يقع للحيث بدون مع
 اطلاق واسم الجملة على حقيقة تفاديه ان اطلاقه عليها يحتاج
 وهو غير كاف في اثبات الاحكام الشرعية ويلزم مثله في كل جزء
 من البدن فالجمع في الجمع اوجبه والحاق الرأس والوجه مع
 الجملة بهما دون اليد دون الرجل وان قصد لهما بهما مجازا
 لان المطلوب شرعا كمال المجموع باللفظ الصحيح الصحيح كغيره من
 العقود اللازمة والتعليل بعدم امكان احضار الجمل للمكفول
 بدون الجملة فكان في قول كفاية الجملة ضعيفا لان المطلوب
 لما كان كفاية للحيث لم يكن البعض كفايا في صحته وان توقف

فبد

في قوله لا يمكن احضار
 المكفول الا احضار اجمع
 وفي غير البدن نظر
 اما الوجه والراس
 فانهما وان اطلقا على
 الجملة لكن يطلقان على
 انفسهما اطلاقا متعارفا
 ان لم يكن اشتهر من
 اطلاقهما على الجملة
 وحمل اللفظ المحتمل
 للعنين على الوجه
 الصحيح مع التاكيد في
 حصوله واصل اللفظة
 من مقتضى العقد غير
 جيد لو صرح بارادة
 الجملة من غير ان
 الجهة كإرادة احد
 معنى الشريك كما لو
 قصد للرجل بعينه
 فكف الجزء الذي
 يمكن الحيوة بدونها
 واما ما لا يقع للحيث
 بدون مع اطلاق واسم
 الجملة على حقيقة
 تفاديه ان اطلاقه
 عليها يحتاج وهو غير
 كاف في اثبات الاحكام
 الشرعية ويلزم مثله في
 كل جزء من البدن
 فالجمع في الجمع اوجبه
 والحاق الرأس والوجه
 مع الجملة بهما دون
 اليد دون الرجل وان
 قصد لهما بهما مجازا
 لان المطلوب شرعا
 كمال المجموع باللفظ
 الصحيح الصحيح كغيره
 من العقود اللازمة
 والتعليل بعدم امكان
 احضار الجمل للمكفول
 بدون الجملة فكان في
 قول كفاية الجملة
 ضعيفا لان المطلوب
 لما كان كفاية للحيث
 لم يكن البعض كفايا
 في صحته وان توقف

احضار عليه لان الكلام ليس في مجرد الاحضار بل على وجه
 الكفاية الصحيحة وهو متوقف ولو لمات المكفول قبل احضار
 طلت الكفاية لغيره متعلقا بها وهو النفس وقوات الغرض واليد
 البدن ويمكن الفرق بين التعبير بكلمات فلا توكيد بدنه
 فيجب احضار مع طلبة الثاني دون الاول بناء على ما اختار
 المحققون من ان الانسان ليس هو الجسد المحسوس ويضعف
 بان مثل ذلك منزل على المتعارف ولا على الحق عند الاصل فلا يجب
 على التقديرين الا في الشهادة على عيبه يحكم عليه بان لا يقر والمعامل
 لاذ كان قد شهد عليه من لا يعرف فبطلت بيده على صورته فيجب
 احضاره متى حيث يمكن الشهادة عليه بان لا يكون قد تغير
 بحيث لا يعرف ولا فرق بين كونه قد تغير وعنده لان ذلك
 مستثنى من تحرير نفسه كما في كتاب الصلح
 وهو جائز مع الاقرار والاكثار عند اجمع سبق قوله
 لاسمه ثم ان كان المدين مضافا لاشباح ما دفع اليه المنكر
 صلحا والادب وحرام باطنا عينا كان ام دينا حتى لو صالح العن
 العين على غرض باجمعه حرام ولا يستثنى له منها مقدار ما
 دفع من العوض لصاد المعاوضة في نفس الامر نعم واستدل

في قوله لا يمكن احضار
 المكفول الا احضار اجمع
 وفي غير البدن نظر
 اما الوجه والراس
 فانهما وان اطلقا على
 الجملة لكن يطلقان على
 انفسهما اطلاقا متعارفا
 ان لم يكن اشتهر من
 اطلاقهما على الجملة
 وحمل اللفظ المحتمل
 للعنين على الوجه
 الصحيح مع التاكيد في
 حصوله واصل اللفظة
 من مقتضى العقد غير
 جيد لو صرح بارادة
 الجملة من غير ان
 الجهة كإرادة احد
 معنى الشريك كما لو
 قصد للرجل بعينه
 فكف الجزء الذي
 يمكن الحيوة بدونها
 واما ما لا يقع للحيث
 بدون مع اطلاق واسم
 الجملة على حقيقة
 تفاديه ان اطلاقه
 عليها يحتاج وهو غير
 كاف في اثبات الاحكام
 الشرعية ويلزم مثله في
 كل جزء من البدن
 فالجمع في الجمع اوجبه
 والحاق الرأس والوجه
 مع الجملة بهما دون
 اليد دون الرجل وان
 قصد لهما بهما مجازا
 لان المطلوب شرعا
 كمال المجموع باللفظ
 الصحيح الصحيح كغيره
 من العقود اللازمة
 والتعليل بعدم امكان
 احضار الجمل للمكفول
 بدون الجملة فكان في
 قول كفاية الجملة
 ضعيفا لان المطلوب
 لما كان كفاية للحيث
 لم يكن البعض كفايا
 في صحته وان توقف

في قوله لا يمكن احضار
 المكفول الا احضار اجمع
 وفي غير البدن نظر
 اما الوجه والراس
 فانهما وان اطلقا على
 الجملة لكن يطلقان على
 انفسهما اطلاقا متعارفا
 ان لم يكن اشتهر من
 اطلاقهما على الجملة
 وحمل اللفظ المحتمل
 للعنين على الوجه
 الصحيح مع التاكيد في
 حصوله واصل اللفظة
 من مقتضى العقد غير
 جيد لو صرح بارادة
 الجملة من غير ان
 الجهة كإرادة احد
 معنى الشريك كما لو
 قصد للرجل بعينه
 فكف الجزء الذي
 يمكن الحيوة بدونها
 واما ما لا يقع للحيث
 بدون مع اطلاق واسم
 الجملة على حقيقة
 تفاديه ان اطلاقه
 عليها يحتاج وهو غير
 كاف في اثبات الاحكام
 الشرعية ويلزم مثله في
 كل جزء من البدن
 فالجمع في الجمع اوجبه
 والحاق الرأس والوجه
 مع الجملة بهما دون
 اليد دون الرجل وان
 قصد لهما بهما مجازا
 لان المطلوب شرعا
 كمال المجموع باللفظ
 الصحيح الصحيح كغيره
 من العقود اللازمة
 والتعليل بعدم امكان
 احضار الجمل للمكفول
 بدون الجملة فكان في
 قول كفاية الجملة
 ضعيفا لان المطلوب
 لما كان كفاية للحيث
 لم يكن البعض كفايا
 في صحته وان توقف

في قوله لا يمكن احضار
 المكفول الا احضار اجمع
 وفي غير البدن نظر
 اما الوجه والراس
 فانهما وان اطلقا على
 الجملة لكن يطلقان على
 انفسهما اطلاقا متعارفا
 ان لم يكن اشتهر من
 اطلاقهما على الجملة
 وحمل اللفظ المحتمل
 للعنين على الوجه
 الصحيح مع التاكيد في
 حصوله واصل اللفظة
 من مقتضى العقد غير
 جيد لو صرح بارادة
 الجملة من غير ان
 الجهة كإرادة احد
 معنى الشريك كما لو
 قصد للرجل بعينه
 فكف الجزء الذي
 يمكن الحيوة بدونها
 واما ما لا يقع للحيث
 بدون مع اطلاق واسم
 الجملة على حقيقة
 تفاديه ان اطلاقه
 عليها يحتاج وهو غير
 كاف في اثبات الاحكام
 الشرعية ويلزم مثله في
 كل جزء من البدن
 فالجمع في الجمع اوجبه
 والحاق الرأس والوجه
 مع الجملة بهما دون
 اليد دون الرجل وان
 قصد لهما بهما مجازا
 لان المطلوب شرعا
 كمال المجموع باللفظ
 الصحيح الصحيح كغيره
 من العقود اللازمة
 والتعليل بعدم امكان
 احضار الجمل للمكفول
 بدون الجملة فكان في
 قول كفاية الجملة
 ضعيفا لان المطلوب
 لما كان كفاية للحيث
 لم يكن البعض كفايا
 في صحته وان توقف

الدعوى الى قرينة كمالو وجد بخط مورث ان له حقا على اجد
 فانكر وصالحه على اسقاطها بما لا فالمتجه صحة الصلح ومثله
 ما لو توجت الدعوى بالتمتة لان المدين حتى يصح الصلح على
 اسقاطه الا ما حل حراما او حرم حلالا كذا ورد في الحديث
 النبوي وفي تحليل الحرام بالصلح على استرقاق حر استباحة تبضع
 لا سبب لا باخذ غرة او ليشرب الخمر ونحوه وتحريم الحلال بان لا
 يطأ احداهما حليمة ولا يشفع بما له ونحوه والصلح على مثل هذه اطل
 باطنا وظاهرا ونزول تصليح المتكسر على بعض المدعي او منفعة او بدله
 مع كون احدهما عالما بابطال الدعوى لكنه هنا صحيح ظاهر او
 ان قصد باطنا وهو صالح للغيرين معا لانه محل الحرام بالنسبة
 الى الكاذب ومحرم للحلال بالنسبة الى المحق ويجب ان عقد
 جائز في الجملة فيلزم بالاجاب والقبول الصادرين من الكامل
 بالبلوغ والرشد الجازم بقرينة برفع الحجر وبيع وتبعية كل من
 الاجاب والقبول من كل منهما بلفظ صاغت وقبلت وتقرير اللزوم
 على ما تقدم غير حسن لانه اعم منه ولو عطفه بالواو وكان اوضح
 ويمكر التقانة الى انه عقد الاصل في العقود اللزوم الا ما
 اخرج الدليل للاعتراف او فاقها في الية المقتض له وهو اصل في

في الدعوى الى قرينة كمالو وجد بخط مورث ان له حقا على اجد

في الدعوى الى قرينة كمالو وجد بخط مورث ان له حقا على اجد

نفسه على اصح القولين واتهم في الاصل عدم الفرعية لافزع البيع
 والهبة والجانة والعارية والامراء كما ذهب اليه الشيخ رحمه الله
 فجعله فرع البيع اذا افاد نقل العين بعوض معلوم ووقع الاجابة
 اذا وقع على منفعة معلومة بعوض معلوم ووقع العارية اذا
 تضمن ابا حرة منفعة بغير عوض ووقع الهبة اذا تضمن ملك العين
 بغير عوض ووقع الامراء اذا تضمن اسقاط دين استنادا الى القادة
 فانتهى بحيث يقع على ذلك الوجه في حقه حكم المحقق بوفيه ان اقاله
 عقدا فاقن آخر لا تقتضي الاتحاد كما لا يقتضيه الهبة بعوض
 معين البيع ولا يكون طلبا قارا الصحة مع الاقرار والانكار
 ونبه على خلاف بعض العامة الداهية لعدم صحته مع الانكار
 حيث فرع عليه ان طلبا قارا لان الملاحقة ينصرف الى الصحيح وانما
 يصح مع الاقرار فيكون مستلزما له ولو اصرح الشريك على
 اخذ احدهما اذ اسر المال والبا لا يخرج اوضح عند انقضاء
 الشركة واذا فسخها التكون الزيادة مع من هي معه بمنزلة الهبة
 والشركة على من هو عليه بمنزلة الامراء ولو شرط بقاؤه على ذلك
 بحيث يكون ملتجدا ومن البيع والشركة لا احدهما دون الآخر
 ففقد نظر من مخالفه لوضع الشركة حيثما تقتضيه كونهما على

قائلة منهن

حسب رأس المال من اطلاق الرواية بجواز تعدد ظهور البيع
 من غير تقييد بآراء القسمة صريحاً فيكون مع ظهوره أو ظهور
 الخسائر مطلقاً ويمكن ان يكون نظراً في جواز الشرط مطلقاً
 وان كان في ابتدا الشريعة كما ذهب اليه الشيخ وجأه زاعمين
 ان اطلاق الرواية يدل عليه وعموم المسلمون عندنا وطعنهم
 الاقوى للمنع وهو مختان في الدوس وبيع الصلح على كل من العين
 والمنفعة بمثل وجبته ومخالفة لانه بافائدة فائدة البيع على
 العين وبافائدة فائدة الاجازة صريحاً على المنفعة والحكم في الجائز
 والمباطل والمخالف فرع ذلك والاصل والعموم يقتضيان صحة
 الجمع بالوقوع منها كالصلح على حق الشفعة والخيار ولو في
 الخبز والسوق والمجديعين ومنفعة وحق آخر للعموم ولو ظهر
 استحقاق العوض المعين من احد الجانبين بطل الصلح كالبيع
 ولو كان مطلقاً رجع بيده ولو ظهر في المعين عيب فله الفسخ و
 في تخيير بينه وبين الارش وجبر قوى ولو ظهر غيب لا يتسارع بمثله
 فثبتت الخيار كالبيع وجه قوى دفعا للضرر المنفي الذي ثبت
 بمثله الخيار في البيع ولا يعتبر في الصلح على التقدير القبض والحمل
 لاختصاص العرف بالبيع واصالة الصلح ويجوز على قول الشيخ

منه

وهو قول
 على الصلح
 ان يثبت بين
 المسلمين

اعتباراً وأما من حيث الربا كما كان من جنس واحد فان الاقوى ثبوته
 فيه بل في كل معاوضة لاطلاق التحريم في الآية والخبر ولو اختلف عليه
 ثوبانياً وى صريحين فضال على أكثر أو أقل فالمنتهى الصحة
 لان مورد الصلح الثوباني الدهرمان وهذا انما يتم على القول
 بضمان القبيح بمثله لكونه ثابتاً في الذمة ثباً فيكون متعلق
 الصلح اما على القول الاصح من ضمانه بقيته فاللازم لذمته
 انما هو الدهرمان فلا يفسد الصلح عليها بزيادة عنها ولا تنقضان مع
 اتفاق الجسر ولو قلنا باختصاص الربا بالبيع توجه الجواز ان لم يكن
 الجواز لا يقول به ولو صلح منكر الدار على سكنى المذبح سنة
 فيها صلح كالحاصل ويكون هذا مفيداً فائدة الغارية ولو اقر بها ثم
 صلحه على سكنى المقرح ايضاً ولا يجوز في الصورتين لما تقدم
 من انه عقد لازم وليس فرعاً على غيره وعلى القول بغير عمية العائن
 له الرجوع في الصورتين لان متعلقه المنفعة بغير عوض فيهما و
 العين الخارجية من يد المقر ليست عوضاً عن المنفعة الرجعة
 اليه لشئها المتعلق بالاقراء قبل ان يتبع الصلح فلا يكون في
 مقابلة المنفعة عوض فيكون عارية يلزمه حكمها من جواز الرجوع
 فيه عند الثابتان بها او لما كان الصلح مشروطاً لقطع التجاذب و

ذلك مع ضبطه بمدة معلومة ولو تعلو لشيء مضبوط دائما
 او بالسقي بالماجم دائما وان حمل السقي لم يبعد الصلة خالف
 الشيخ في الجمع محجبا لجملة المانع انه يجوز بيع ما العين في
 بيع خرشاع منه وجعله عوضا للصالح ويمكن تخصيص المانع
 هنا بغير المضبوط كما اتفق مطلقا في عيان كونه كذا ويطلع على
 على الحر الماء على سطحه او ساحة جاعلا له عونا وموردا بعد
 العلم بالموضع الذي يخرج منه الماء بان يتدفق بجراه طولاً وعرضاً
 لترفع الجاهل عن الحل المصالح عليه ولا يترتب فيه القولان من
 ملك شيئا ملك غيره مطلقا كقوله في مشاهد الماء او وصفه
 لاختلاف الحال بقلته وكثرتة ولو كان ما مطر اختلف ايضا
 يكبر ما يقع عليه وصغره فمعرفة تحصل بعرفة محله ولو سطر
 السطح بعد الصالح واحتاجت الساقية الى اصلاح فعلى مالكها
 لتوقف الحق عليه وليس على المصالح مساعدة **الثالثة**
 لو تنازع صاحب السفلى والعلو في جدار البيت حلف ما تحفل
 لان جداران البيت كالجزء منه فيحكم بهما صاحب الجملة وقيل
 يكون بينهما لان حاجتهما اليه واحدة فلا تميز الاول ولو تنازعا
 في جدار الغرفة يحلف صاحبها المذكوراه من الجزئية ولا اشكال

لو تنازع صاحب
 الغرفة في جدار
 البيت حلف ما
 تحفل

هذا لان صاحب البيت لا يتعلق له بالاكوز موضوعا على ملكه
 وذلك لا يقطع الملكية مع معاوضة اليد وكذا يقدم قول
 الغرفة لو تنازعا في سقفها الذي هو فوقها لاختصاص صاحبها
 بالاشغال به كالجدار واولى ولو تنازعا في سقف البيت المتوسط
 بينهما لالحاق الغرفة ارفع بينهما لاسواءهما في الحاجة والاشغال
 به والغرفة لكل امر مشتبه ويشكل بان مورد الغرفة المحل الذي
 يحفل لانه كانه بين لمتنازعين بل هو حق لاحدهما شبيه وهذا لير
 لك لانه كما يجوز كونه لاحدهما يجوز كونه لهما معا لاسواءهما فيه
 لانه سقف لصاحب البيت وارض لصاحب الغرفة فكان كل واحد
 من كل منهما ورضه الدور وس قوتها شرا كجاءه مع حلفها او
 نكولها والاختصاص بالخالف لما ذكر من الوجه وقيل يقضي بصاحب
 الغرفة لانها لا يتحقق بدونه لكونه ارضها والبيت يتحقق بدونه
 وهما متبادقان على ان هذا غرض فلا بد من تحقيقها ولان قصره
 فيما عليه من قصر في الاخر واليمين يمينه موضع الخلاف في سقف
 الذي يمكن احدهما شرا ببناء البيت اما لا يمكن كالارض الذي لا
 يعقل احدهما شرا بعد بناء الجدار الاسفل لاحتياجه الى اخراج بعض
 الاجزاء عن بيت وجدار قبل انتهائه ليكون حاملا للعقد فيل

صاحب

اليه

لو تنازع
 صاحب
 الغرفة
 في جدار
 البيت
 حلف ما
 تحفل

المسلك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل

والبرق

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

[illegible][illegible]

ترجمین کا ان الذریعہ کا استفادہ منوط ہے

المستوفى عليه السلام في تاريخه
في تاريخه المستوفى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

فانما هذا هو الذي قاله في قوله تعالى
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي دَرَجَاتٍ
كَثِيرَةٍ لَّنُؤْتِيَ الْمُتَّقِينَ هَٰذَا الَّذِي قِيلَ لَهُمْ
أَنْ يَخْلُقُوا كَمَا خَلَقَ الْأَوَّلَ فَلَوْ تَأَخَّرُوا
لَآتَيْنَهُم مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ أَوْ يُنَادُوا بِهِمْ
فَيَسْتَكْبِرُونَ فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ
الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ فَيُعَذِّبُهُمْ فِي النَّارِ
عِدَّةَ السُّعْيَةِ وَهُوَ الَّذِي لَا يُغْنِي عَنْهُمْ
كِبَارُهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا عَذَابٌ مُّشْتَبِهٌ

شرعا كونه فرعاً وتعرفاً للمعنى والمنكر منطبق عليهما وهو قوي
 فيختلف كل منهما صاحباً ليدلكن بغيره وأما الجاه فمقتضى لمن
 هو في يد والرجح الزاكية ولو تنازعا في يد احدهما اكثر منهما سوا
 لا شريكهما في اليد ولا ترجيح لقوتها والتعرف هنا وإن اختلفت
 وفلة لكنه من واحد ولا خلاف في الركوب وقبض الجاه نعم كان
 احدهما ممسكاً والاخر لا يمسك فمسألة الركوب والقابض لزيادة
 نص في الامس على اليد المشتركة وكذا لو تنازعا في العبد وعليه ثبات
 لاحدهما ويدها عليه فلا يرجح صاحب الثياب كما يرجح الركاب زيادة
 ذلك على من ادخل في القس الملك بخلاف الركوب فانه قد يمسك
 بفراشه ما لكما او يتولى بالعبادة ولا يرده مثله في الركوب لان
 الركاب ذو يد بخلاف العبد فان اليد المدعى له وتفرغ عليه لو كان
 لاحدهما عليه يد والاخر ثبات خاصة فالعبرة بصاحب اليد
 يرجح صاحب الحمل في دعوى اليمة الحاملة وان كان للاخر عليها
 يد ايضاً يقبض زمام ونحوه وللا لالة الحمل على كل الاستلزام
 عليها فخرج وكذا يرجح صاحب البيت في دعوى العزة الكائنة عليه
 وان كان ما بها مفتوحاً الى المذهب الاخر لانها موضوعة في ملكه
 وهو هو ايته ومخرج الباب الى الغير لا ينفذ اليد هذا اذا لم يكن

وهو هو ايته ومخرج الباب الى الغير لا ينفذ اليد هذا اذا لم يكن

من اليد الباب محترفاً فهايكس وغيرها والاقدام لان يد عليهما بالثبات
 لاقتضائه التفرق ليد يد الكاهن والبقية والذاتة اقوى مع
 احتمال التساوي لثبوت اليد من الجانبين في الجملة وعدم تأثير قوة
 اليد السادة لثبوتها ليد احداً لا غير متصل ببناء احدهما او
 متصلة ببناءهما مع اتصال في ضعف وهو تدخل الحجار ونحوها على
 وجوبه بعد كونه عندنا بعد وضع الحائط المتصل به فان حلفا الوكلاء
 فهو لها والابان حلف احدهما وكل الاخر فهو للحالف ولو اتصل باحد
 خاصة حلف وقضى له به ولو كان احدهما عليه عزة او عزة
 او ترم لمصر ورتب جميع ذلك فاذا فعله اليدين مع فقد البنية
 وكذا لو كان لاحدهما خاصة عليه حلف فانه يقضى له به جميعاً او
 فلها ولو اتصل باحدهما وكان للاخر عليه حلف تساوياً على الاقوى
 وكذا لو كان لاحدهما واحد من المرحجات ومع الاخر الباقية
 اذا لا اثر لزيادة اليد كما سلف اما التواضع من احد الجانبين او انها
 من نقش وورق ونحوها والوازون كالطافات فلا
 ترجح بها الامكان احداً لها من جهة واضعها من غير شعور الاخر
 الاما قد لفظ بالكر وهو الحمل الذي يشد به الحصى وبالضم جمع
 قنط وهو شدة الحصى من ليف وخوص وغيرها فانه يقضى بما فرج

وهو هو ايته ومخرج الباب الى الغير لا ينفذ اليد هذا اذا لم يكن
 وهو هو ايته ومخرج الباب الى الغير لا ينفذ اليد هذا اذا لم يكن
 وهو هو ايته ومخرج الباب الى الغير لا ينفذ اليد هذا اذا لم يكن

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

مراله معاقلة القطع لوتنازا في الخضم والقسم وهو المصلحة الذي
يعمل من القصب ويغن على المهورين بالاصحاب منهم من جعل
حكم الخضم كالحبار من المالكين وهو الموافق للأصل كتاب
الشركة بفتح الشين فكذا المراء وحكي فيها كالمشترين فكون
المراء وسبب ما قد يكون انما لعين او منفعة او حق بان يرثا مالا
او منفعة او استاجرا مودتهم او حصة او خيار وعقدان
يشترى ادا لا يقدر واحدا ويشترى كل واحد منهما حرا شاعنا او
على التعاقب او يتاجرا او يفرزها بخيار لها وخيار البعض للمباحات
دفعه بان يشتركا في نصف حاليهم هم مثبت فيشتركا في ملك
الصيد ولو كان كل واحد شيئا من المباح يتقدرا على صاحبه فكل
بما كان ان لا يكون عمل كل واحد من المالكين عن صاحبه فكل
مساخرين ولا اشتركا ايضا على الاقوى فلهما قد تولى الاشتركا
مع التعاقب وقد لا توجه في الدفعة ومزاجا لاحدا لهما بالاشتركا
لا يميز كل منهما من الآخر بان يكونا متفقين جنسا ومضافا لاشتركا
بحيث يمكن التميز وان عرقل خطه بالاشتركا والاشتركا من الخطية غيرها
بوكية الحب الصغيرة ونحو ذلك فلا اشتركا كقولهم انما
اختيارا وتعاقا والشركة فتكون عينا في عين كالموافق

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

الاشتركا باحد الوجوه السابقة فيشتر من اعيان الاموال ومنفعة
كالاشتركا في منفعة دار استاجرها او عبدا او مقي لها بخدمته
وحقا كمنفعة وخيار وبيع وهذه الثلاثة تحرى في الاصل ولما
الاخير فلا يتحققان الا في العين فيمكن فرض الاستراج في المنفعة
بان يستاجر كل منهما دارهم للذين يباحث بخونه متميزة ثم
اقترحت بحسب لاشتركا في المنفعة من الشركة شرعا عند اشتركا العنان
بشر العين وهي شركة الاموال نسبت الى العنان وهو سائر الحجام
الذي شمسك به الدابة لاستواء الشريكين في ولاية الفسخ والتصرف
واستحقاق الربح على قدر ما مالكا سواء في طرفي العنان وتساوي
العاديين فيها فاشتركا في السيرة وان كل واحد منهما يمنع الآخر
من التصرف حيث يشاء كما يمنع العنان الدابة ولان لاخذ
بعنانها بحبس احدهما عليه ويطلق الاخرى كالشريك بحبس
يد عن التصرف في المشترك مع بطلاق يد في سائر ماله وقيل
من عن اذا ظهر لظهور مال كل من الشريكين لصاحبه ولا لهما
لظهور انواع الشركة وقيل من المعانة وهي المعاينة لمعاينة
كل منهما بما اخرجها لاشتركا الاعمال بان يعاقدا على ان يعمل
كل منهما بنفسه ويشتركا في الحاصل سواء اتفق عليهما قبل او بعد

فصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة
والأصل في معرفة ما هو المصلحة
والضرر في الشركة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

رسیدہ اعلیٰ و جلیل القدر
و فاضل الذہن علیہ السلام

لعموم الامر بالوفاء بالعقود والمؤسسون عند شروطهم واجباله الا
 وبناء الشركة على الارفاق ومنه موضع النزاع وليس لاحد الشركاء
 التفرق في المال المشترك الا باذن الجميع ليجتمع التفرق في مال الغير
 اذ من عقلا وشرفا ويقصر عن التفرق على الماذون على تقدير حصول
 الاذن فان تقدي الماذون فمن واعلم ان الشركة كما تطلق على
 اجتماع حقوق الملاك في المال الواحد على احد الوجوه السابقة
 كذلك تطلق على العقد المشترك في المالك في المال المشترك
 لهذا المعنى اذ رجت الشركة في قسم العقود وقيل الحكم بالصحة
 والفساد لا بالمعنى هذا الاول والمعبر اشار الى المعنى الاول بما
 افصح من الانقسام والى الثاني بالاذن المجوئ عنه ما وكل من
 الشركة المطالبة بالقيمة عرضا بالسكون وهو ما عدا التقدير كان
 المال وتقدا والشريك من على ما احتيد من المال المشترك
 الماذون له في وضع يد عليه لا ينضم لا بغيره وهو فعل ما لا يجوز
 فعله في المال وتقرير هو التفسير حفظه وما يتم بها صلاحه
 ويقبل بيمينه في التلف لو ادعى بتزويره وغيره وان كان السبب
 ظاهرا كالخرق والغرق وانما حصة لا مكان فامة البينة عليه
 فغبا الاحتمال عدم قبول قوله فيه كما ذهب اليه بعض العامة اما

انما هو في الشركة
 انما هو في الشركة
 انما هو في الشركة

دعوى تلفه بامر خفي كالسرقة فقبول احكاما ويكره مشاركة الغير
 وبضاعة وهو ان يدفع اليه ما لا يتغيره ولا يبيع لصاحب المال خاصة
 واذا علقه لقول الصادق لا ينبغي للرجل المسلم ان يشارك الذي لا
 يضمن بضاعة ولا يودعه ويصدق له بضاعة المودة ولو باع
 الشريك سلعة صفقة وقبض لهما من ثمنها شيئا شاركه الاخر
 على المشهور وبه اخبار كثيرة ولان كل خير من الثمن مشترك بينهما
 فكل ما حصل منه بينهما كقول الاشارة لجواز ان يري في الغرض
 وفيما حقه عليه من غير ان يري الى الاخر فكذا الاستفاء ولان
 متعلق الشركة هو العين وقد ذهبت والعوض كل لا يتغير الا
 بقض المال الكبر القابض شاركه بل يتغير بينهما وبين المطالبة الغير
 بحقه ويكون قد حصصه الشريك في بدل القابض كقبض الفضولي
 الرخاء ملكه وتبعه المالك وان رده ملك القابض ويكون مقبولا
 عليه على التقديرين ولو اراد الاحتصاص بالمقبوض بغير شكل
 فليس حقه المدينون على وجه يسلم من الزايتين معنيين فيحقق به
 فاقول منه الصالح عليه او يبرئ من حقه ويذهب عوضه او يحل
 به على المدينون او يضمن له ضمان وموضع الخلاف مع حلول
 المعين فلو كان احدهما مؤجلا لم يشارك فيما قبضه الاخر قبل

دعوى تلفه بامر خفي كالسرقة فقبول احكاما ويكره مشاركة الغير

حلول الاجل واخر زيمهما صفقة عما لو باع كل واحد نصيبه بقدر
واين كان الواحد الاذن في الصفقة بين كون المشتري واحداً وتعد
لان الموجب للشركة هو العقد الواحد على المال المشترك وتكلم
الصفقة ما لم يندسب شركته كالميراث والائلاف والافراض
من المشترك ولو ادعى المشتري من الشريكين المادونين شراشي
لنفسه او لها حلف وقيل يمينه لان مرجع ذلك الى قصد و
هو العلم بالاشتراك لا يعين التعريف بدون العقد وانما الزم
الحلف مع ان القصد من الامور الماخضة التي لا تقبل الا من قبله
لا يمكن الاطلاع عليه باقران **كتاب الضمان**
وهو ان يدفع مالا الى غير ليعمل فيه بحصة معينة من ربحه
ما خوزه من الربح في الارض لان العامل يضرب فيها السعر على
التجارة وبقائه الربح يطالب صاحب المال فكان الربح سبباً بينهما
فتحققت المعاوضة لذلك ومن ضرب كل منهما في الربح بهما او لما
فيه من الضرب للمال وتقليبه واهل التجار يسمونها فراضاً
من القرض وهو القطع كان صاحب المال قطع منه قطعة و
سلمها الى العامل واقطع له قطعة من الربح في مقابلته او من
المقارضة وهي المساواة ومنه قايض الناس ما قايضوا في

فان تكلم لم يتركوك ووجه التساوي هذا ان المال من جهة
والعمل من اخرى والربح فيهما باهما فقد تساوى في تمام العقد
او اصل الشقاق الربح وان اختلفا في كميته وفي جارية العمل
سواء في المال ام كان مدبر ومن يجوز لكل منهما فتحها من لوازم
حوادثها وقوع العقد بكل الغط يد عليه وفي شرط وقوع
قبوله لفظياً وجواز الفعل اي قولان لا يوجب ثابتهما من قوت ولا
يصح شرط الزوم والاجل فيها غنى انه لا يجب الوفاء بالشرط ولا
تصير لزمته بذلك ولا في العمل بل يجوز تخفيفه عملاً بالاهل ولكن
اشرط الاجل يثمر المنع من التعريف بعد الاجل الا باذن جليد لان
من التعريف تابع للاذن ولا اذن بعده وكذا لو اجل بعض التعريف
كالبيع او الشراخا صمماً وبقولاً خاصاً ويقوم من تشريكه بشرط
اللزوم والاجل تساويهما في الصفقة وعدم لزوم الشرط **كتاب**
ان اشرط الزوم مبطل لانه مناف لخصه العقد فاذا فسد
تبعه العقد بخلاف شرط الاجل فان مرجعه الى تعييد التعريف
بوقت خاص وهو غير مناف ويمكن ان يزيله ذلك وانما
شريك بينهما في عدم صحة الشرط مطلقاً وان افرقا في امر اخر
وتيقن العامل من التعريف على ما اذن المالك من نوع

التجارة ومكانها وزمانها ومن يشتري منه ويبيع عليه وغير
 ذلك فان خلف ما عتق له من المال كان يورج كان بينهما معتق
 الشرط للاختيار الصحيحة ولو لاها كان الثمن باطلا او موقفا
 على الاجارة ولو اطلق له الاذن تصرف بالاسترجاع في كل انظر
 فيه حصول الرجوع من غير ان يتقدم يورج او زمانا ومكانا ويتولى
 ايضا بالاطلاق ما يتولد المالك في التجارة بنفسه من عرض القماش
 على المشتري ونشره وطيه واحراجه وسيره وقصره ولا اجرة له على
 مثل ذلك مما لا يطلق على المتعارف ولا الاستيجار على ما جرت
 العادة به كالدلالة ووزن الامتعة الثقلية التي لا تجزأ عاده
 بمباشرة مثلها ونفق في السفر كالحصية نفقت من اصل المال
 والمراد بالنفقة ما يحتاج فيه اليه من مأكول وملبس وشرب
 مكرور والاث ذلك واجرة المسكن ونحوها ويراعى فيها ما
 يلقى به عادة بقصد فان اسرف حب عليه وان لم يحب
 له واذا اعد من السفر فابتقى من اعيانها ولو من الزاد يجب
 الى التجار او تركه الى ان يوافيه ان كان من يعود اليه قبل
 فساد ولو شرط عدمها لزم ولو اذن له بعد فهو ترجع محض
 ولو شرطها فهو تأكيد ويشترط تعيينها لئلا تجهل الشرط بخلاف

السفر
 بجيدته

في السفر
 كالحصية
 نفقت من اصل المال

ثابت باصل الشرع ولا يعتبر في ثبوت حصول الرجوع بل ينفق ولو
 من الاصل ان لم يورج والا كانت منه وثقة الموصى في السفر
 على الغامل وكذا سفره يؤذن فيه وان اشق الحصة والمراد
 بالسفر العرفي لا الشرعي وهو ما اشتمل على المسافة فينفق وان
 كان قصيرا واتم الصلوة الا ان يخرج عن اسم المسافر او يزيد
 عما يحتاج التجار اليه فينفق من ماله الى ان يصدق الوصف واخره
 بكامل الثقة عن النقد الزائد عن نفقة الحضر فتدقيل ان لا ينفق
 فيه سواء ونية باصل المال على انه لا يشترط حصول الرجوع كما مر
 ليشترط نقد النقد الملبس من المثل فادون فلو اشترى نسيئة او غير
 نقد الملبس او بزيادة من ثمن المثل كان فضوليا فان اجاز المالك
 صح والابطال لما في النسيئة من احتمال الضرر بثلث رأس المال
 فينفق عهد الثمن متعلقا للمالك وقد لا يتقدر عليه ولا يكون له
 غرض في غير ما دفع وحلا في الاخرين على المتعارف وما فيه
 الغبطة كالوكيل وبيع لك بقدر البلد بقدر الثمن المشا فافهم
 لما في النسيئة من التغير بعمال المالك وحلا لاطلاق على
 المتعارف وهو نقد البلد كالوكالة وقيل يجوز بيعه وبالعرض
 الا قضي منها ذلك بخلاف الوكالة وفيه قبح ولو اذن المالك

ان يكون مملوكا لرجوعه الى

فشي من ذلك خصوصا وعموما كصرف برأيك وكيف شئت
 جاز بالعرض قطعا ما التقدر وتنت المثل فلا يخالفهما الامع
 التصريح نعم فيستثنى من مثل مقتضات تسامح برعادة وليست
 بعين المال لا بالذمة الامع الاذن في الذمة ولو بالاجاز
 فان اشترى فيها بدينه ولو بدينك المالك لفظا ولا يتبعه ولو
 ذكر لفظا فهو فصولي هيته ويخرج عنه يتبع للعامل ظاهره
 موقوفا باطنا فيجب التخلص من حق البائع ولو تجاوز ما حمله
 المالك من الزمان والمكان والصف من البيع على الشرط
 كما راما لو تجاوزا العين والمثل والتقدر وقف على الاجاز
 فان لم يخرج بطل وانما يجوز المضاربة بالدهام والذمان لاجا
 وليس بطله مقتضى غيره فلا تصح بالعروض ولا الفلوس ولا
 الدين وغيرها ولا فرق بين المعين والمتاع وتكتم الحصة بالشرط
 دون الشرط لاجاز لانها معاملة صحيحة فيلزم مقتضاها وهو
 شرط للعامل من الحصة وفوقه اذا دارن الا لازم اجرة المثل وان
 المعاملة فاسدة لجهالة العوض والنصوص الصحيحة على صحتها
 بل اجماع المسلمين يدفعه والعامل امير لا يصير الابتداء بشرط
 ومعهما يبقى العقد ويستحق ما شرطه وان ضمن المال ولو دفع المالك

هذا هو الوجه في صحة البيع بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين

هذا هو الوجه في صحة البيع بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين

فللعامل اجرة مثله الى ذلك الوقت الذي فتح فيه ان لم يفتح
 ربح والا فله حصة من الربح ودعا اشكال الحكم بالاجرة على تقدير
 الربح بان مقتضى العقد استحقاق الحصة ان حصلت لغيرها و
 تسلط المالك على الفسخ من مقتضياتها فالعامل قادم على ذلك
 فلا شيء له سوى ما عين ولو كان المالك عرضا عند الفسخ فان كان به
 ربح فللعامل بعده ان لم يدفع المالك اليه حقه منه واللامحج
 الا باذن المالك وان ربح الربح حيث لا يكون بالفعل ولو طلب
 المالك تصافه في اجاز للعامل عليه قولان احدهما العدم ولو
 انسخ العقد من غير المالك ما يعارض بفسد العقد الجاز ولو قيل
 العامل فلا اجرة له بل الحصة ان ظهر ربح وقيل لاجرة ايضاً
 القول قول العامل في قلده ان المال لا ينسلك للرايد والاصل معد في
 قد لا ربح لانه من قبيل قوله فيه وينبغي ان يكون رأس المال معلوما
 عند العقد لترفع الجهالة عنه ولا يخفى بمشاهدة وقيل يكون الثابت
 وهو ظاهر احتياان هنا وهو من ذهب الشيخ والعلامة في الخبر وال
 معظم الغرض بالمشاهدة والاصل وقوله صلح المؤمن عند
 شروطهم فان قلت اية باختلاف في قدره فالقول قول العامل
 كما تقدم للاصل والاقوى المنع ولير للعامل ان يشترى ما فيه

هذا هو الوجه في صحة البيع بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين

هذا هو الوجه في صحة البيع بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين
 والدين بالدين والدين بالدين

منه على المالك من يفتق عليه على المالك لانه يفتق من
العرض من هذه المعاملة الاستراج فان اشتراه بدون اذنه
كان فضوليا مع علمه بالنسب والحكم امامه عليه جملة بها او باحدا
ففي صحة وعقده عن المالك والحاقه بالعالم وجمان ما اخذها انصار
الاذن الى ما يمكن بعه والاستراج به فلا يدخل هذا فيه مطلقا
ومن كون الشئ بحسب الظاهر لا يستحال توجه الخطا الى الفاعل
كالواشترى معيبا لا يعلم بعيبه فلف به وكذا كثر من المال
شيئا لان المال لا يشتري مال الانسان بماله ولو اذن في ثمة انية
وغيره من يفتق عليه صح وانفق كمالوا اشتراه بنفسه او وكيله
وبطلت المضاربة في ثمة لانه بمنزلة التالف وصاحب المال
ان كان وللعامل الاجر سواء ظهر فيه ربح ام لا امامه عدمه
فظاهر الاحتمال السابق فيما وقع المالك بنفسه ولما
مع ظهوره فبطلان المضاربة بهذا الشراء لعدم كونه من
شعاع الاذنين متعلقه ما فيه ربح ولو باطنه لمظنه وهو
هنا كونه متعقبا للعقد فاذا صرف الثمن فيه بطلت ويحتل
ثبوت الحصة ان قلنا بملكها بالظهور لتحقيقه ولا يندح عقده
القهرى لصدور باذن المالك كمالوا اشترا طائفة من المال

فحص

معدون وح قهرى على العامل مع ياد المالك ان قلنا بالبرية
في العقد القهرى ومع اختيار الشريك السبب ولو اشترى العامل
ابانفسه وغيره من يفتق اليه صح اذ لا ضرر على المالك فان
ظهر فيه ربح حال الشراء او بعد انفق يصيبه اي نصيبه
لاختيان السبب المقضي اليه كمالوا اشتراه بماله ويصح المعق وهو الاب
في الباقي وان كان الولد مؤسرا للصحة محمد بن ابي عمير عن الصم
الحاكمة باستعانة من غير استفعال وقيل يشرى على العامل
مع بيان لاختيان السبب وهو موجب لها كاشيا في انشاء الله
وحلت الرواية على عسان جميعا من الادلة ودر باقر في بين
ظهور ربح حالة الشراء ويجده قهرى في الاول دون الثاني
ويمكن حمل الرواية على اليه وفي وجبة ثالث بطلان البيع لان مناف
لمقصود القراض والفرص هو السعي للربح التي تقبل التقلب
لاستراج والشراء المتعقب للعقد بنا فيه والوسط قوى ولا
معارضه اطلاق الصريح كتاب **الودعية**
وهي استنابة في الحفظ اي استنابة فيه بالذات فلا يرد مثل
الوكالة في بيع شئ او شرائه مع اثبات اليد عليه فانها تستلزم
الاستنابة فيه لا انها بالعرض والقصد بالذات الاذن فيما

فحص

وكل فيه ثم الاستنابة انما يكون من المودع والوديعة لا تتم الا
 بالمعاقدين فلا يكون الوديعة في الاستنابة بل هي وقولها
 وان اكتفينا بالقول الفعلي وكان التعريف لما كان لعقدها كما
 علم من مذهب الملم وكان المعبر منه الايجاب تسامح في الملاء
 عليه اولان الاستنابة تستلزم قبولها فانها لو تجزئت عنه لم
 تؤثر وتفتقر الى ايجاب وقبول كغيرها من العقود ولا حصر في
 الانماط الدالة عليها هو كما شأن العقود للجائزة من الطرفين
 في كل لفظ دل عليها بل التلويح والاشارة المفهمة لمعناها
 اختيارا ويكتفي في القول بالفعل لان الغرض منه الرضا بها وبها
 كان الفعل وهو قبضها اقوى من القول باعتبار دخولها في
 ضمانه والتمتع بحفظها بواسطة القبض وان لم يحصل
 الايجاب فيه اولى الان فيه خروجا عن باب العقود التي لا
 تتم الا بصيغة من الطرفين ومن ثم قيل انها اذن مجردة لا
 عقد وكيف كان لا يجب مقارنة القول للايجاب قوليا كان
 ام فعليا ولو طرعا عندك ولم يحصل منه ما يدل على الرضا
 او اكرهه على قبضها لم يضر وبيعه لا شفاء القول الشرعي فيها
 ولما الايجاب قد يحصل بالطرح بان يقيم اليه قولاً او ما

ولا قبضها

حكمه يفيد وقد لا يحصل بان يقتصر على مجرد الطرح وفي الثاني
 لا تميز وبيعة وان قبل قولاً او فعلاً لكن في الثاني يجب عليه
 الحفظ لليلة للوديعة وفي الاول تتم بالقول بهما فيجب عليه
 الحفظ وحيث لا يجب لعدم القول قد يجب لغيره كما لو غاب
 للمالك وتركها وضيقت عليها الذهاب فيجب من باب المعاونة
 على البركة فيكون له ضمان بتركه وامامه الاكره فلا يجب حفظها
 مطلقا بل يجوز تركها وان قبضها به في حضور المالك وغيبته
 الا ان يكون المكرم مضطرا الى الابداع فيجب امانته عليه كما
 سابق فتقوله فلا يجب حفظها مطلقا في الثاني من حيث الوديعة
 ومع عدم القول والقبض في الاول على افضل ولو قيل ان الوديعة
 قولاً او فعلاً وجب عليه الحفظ مادام مستودعا وكذلك بعد
 الى ان يؤدي الى المالك ومن في حكمه هذا لا يظهر عدم المناقاة
 بين وجوب الحفظ وعدم وجوب البقاء على الوديعة من حيث انها
 عقد جائز ولا ضمان عليه لو تلفت او غابت الا بالتعدي فيما بان
 ركب الداية او ليس الشوبان وفتح الكيس المحقوم او المستودع او
 التفریط بان قصر الحفظ عادة فلو اخذت منه قبل اقله ان
 ان لم يكن سببا في اخذ القهرى بان سعى بها الى الظالم او الظاهر

عدم القبض في صورة الاختصاص على الطريقة فانه
 لم يقبل من هذا المعنى في هذه الصورة لانها لا تفرق بين
 الحفظ كما لو قبضت من شخص الحكم به وهو
 الحفظ عدم القبض لا اقباضه الى عدم القبض
 المطلق في الصورة الاولى

فوصل اليه خبرا مع منطته وشكها والواخبرها بالصرقها
ولا فرق بين اخذ القاهر لها بين وامره له بدفعها اليه كرها
لاشياء التفرط فيها فيحظر الرجوع على الظالم فيها على الاقوي
قبل تحويله الرجوع على المستودع في الشئ وان استقر الضمان
على الظالم ولو تمكن المستودع من الدفع عنها بالوسايل
الموجبة لسلامتها وجب ما يؤد الخلل الضرر كالحرج الكثير
اخذ المال مخوفا تسليمها وان قدر على تحمل الموضع في الكثرة و
الثقل الى حال الكثرة فقد تعد الكلمة اليسيرة من الاذى كشيء في
حقه لو نجلا لا يلبق بحاله ذلك ومنهم من لا يقدر بمثله
واما اخذ المار فان كان مال المستودع لم يجب بذله مطلقا وان
كان من الوديعة فان لم يستوعبها وجب الدفع عنها ببعضها
ما يمكن فلو ترك مع القدرة على سلامة البعض فاخذ الجميع
ضمن ما يمكن سلامته وان لم يمكن لا ياخذها اجمع فلا تقصر ولو
امكن الدفع عنها ثلث من ماله لا يستوعب قيمتها اجمع ودفع مع
ولو امكن حفظها عنه بالاستئذان منه وجب فيضمن بتركه نعم
عليه اليه ولو وقع بها الظالم فوحي بما يخرج منه عن الكذب بان يحلف
انه ما استودع من فلان ويخصه بوقت او جلس في مكان او نحوها

في وجوبه نظره

معاينتها استودع وانما يجب التوبة عليه مع علمها والاستطقت
لا تكذب مستغفلة للضرورة ترجيح الاخف القبحين حيث عاينا
ونبطل الوديعة بموت كل منهما المودع والمستودع كغيرها العقود
للمجانبة وجنونه واغائه وان قصرت فيهما فيقف في يد المستودع على
تقديره ومن ذلك المودع او يدوان ثبوته او يده بعد صحت
على تقديره ووضعه له امانة شرعية اى ما ذونا في حفظها من قبل
الشارع لا المالك لاطلاق اذنه بذلك ومن حكم الامانة الشرعية
وجوب المباداة اليه وان لم يطل بها المالك ولا يقبل قول
الوديعة وغيره ممن هي في يده في ردّها الا بئسة بخلافه
المستند الى المالك فانه لا يجب ردّها له وان الطلب لهما في
حكمه كاتقضاء المدة المأذون فيها وقد يقبل قوله في ردّها كالوديعة
وقد لا يقبل كما اذا قبضها المصلح كالعارية والمضاربة ومن الامانة
الشرعية ما يطل من الامانة المالكية كالشركة والمضاربة بموت وخوف
وما نظير الربح الى دار الغير من الاشياء وما ينزع من الغاصب بطريق
الحسبة وما يؤخذ من العبي والمجنون من مال الغير ولا كان كبا
من قار كلون والبيض وما يؤخذ من الماهما وديعة خفية
تلقه بايديها وما يتسلمه منها شيئا وما يؤخذ فيما يشترى من

This image shows a detail from a manuscript, specifically a page of text written in a cursive script, likely Hebrew or Arabic. The text is arranged in horizontal lines, with some words appearing to be written in a larger, more decorative hand. A decorative border is visible on the left side of the page, featuring a repeating pattern of small, stylized floral or geometric motifs. The overall appearance is that of an old, possibly illuminated, manuscript.

[illegible]

قال الله عز وجل استودع رجلا ماله ما لا القيمة والرجل
 الذي عليه المال جعل من العرب يثبته لا يعطيه شيئا والمودع رجل
 خارجي شيطان فلم ادع شيئا فقال قل لا يرفع عليه فانه ائتمنه عليه
 بامانة الله وعن الصادق ادوا الامانة الى اهلها وان كان الخوفا
ويعضن لاهل الدرع المطالبة وامكان الرد على الوجه الثاني
 لانه من اسباب التقصير ولو كان التأخير لعنه وجب اولا وقا
 امكانه او ودعها الغير ولو تزوجته او فقه من فرضه الى الادب
 فلو اضطر اليه بان خاف عليها من حرق او سرق او نهب لو بقيت في يد
 وتقدر ردها الى المالك والمالك او دعها العدل وفي حكم ايداعها اختيارا
 اشترك الغير في اليد ولو زوجة ولد ولو وضعتها في محل مشترك في
 التصرف بحيث لا يلاحظها في سائر الاوقات او ما في يدها لكلى غير
 ضرورة الى استحقاقها في التفران امسكه عند رادة التفران بها
 الى المالك او وكيله عاما او خاصا او ايداعها العدل تركه
 اخذها معه فيضمن امام الضرورة بان تعذر جميع ما تقدم وخاف
 عليها في المبدأ واضطر الى السفر فلا ضمان بل قد يجب لانه من ضرر
 المفظ والمعتبر في تعذر التوصل الى المالك من بحكمه المشقة
 الكثير عرفا وفي السفر العرفي ايضا فما قصر عنه كالتردد الى الحدود

في رد المأذون
 في رد المأذون
 في رد المأذون

اليد وثق لا يطلع على الدنيا الى السفر يجوز فيه مصاحبتهما مع امن
 الطريق ولا يجوز ايداعهما في مثل ذلك مع امكان استحقاقها واستثنى
 منه ما لو اودعه مسافرا او كان المستودع متجعا فانه ليسا وفيها
 من غير ضمان لقدم المالك عليه وانظر حهما في موضع يتعفن فيه
 وان كان حزن ثلثها لما عرفت من ان الحزن شرط بامور اخرى فانها
 وفي حكم العفن الموضع المفسد كالنبي للكف وضابطه لا يصلح
 لتلك الوديعة عرفا بحسب مدق اقامتها فيه او ترك سعي الدابة او
 تلفها ما لا يتضرر عليه عادة وبشأن المبالون والمعتبر السقي والعلف
 بحسب المعتاد لا ثلثها فانفق ان عنه تفریط وهو المعبر عنه بعد
 صبرها عليه فيضمنها وان ماتت بغيره ولا فرق في ذلك بين ان
 يلزم بها ويطلق وينها لوجوب حفظ المالك عن التلف هذا هو الذي
 يقتضيه اطلاق العبارات وهو احد القوامين في المسئلة والاقوى
 انه مع التليخيص بالترك لان حفظ المالك عما يجب على المالك لا على
 غيره نعم يجب الحيوان مطلقا لانه ذوق كلك لا يضمن بتركه كغيره
 واعلم ان مستودع الحيوان ان امره المالك بالاتفاق انفق ورجع
 عليه بما غرم وان اطلق توصل الى استدانه فان تعذر دفعه غرم
 الى الحاكم فان تعذر انفق هو وانما عليه ورجع به ولو تعذر الا

النجس النجس على المالك
 النجس النجس على المالك

انظر على نية الجمع ان لده وقيل قوله فيها وفي القدر بالمعرف
 وكذا القول مع نية المالك لصد وفي حكم الثقة ما افتقر اليه
 الدعا وغيره وفي حكم الحيوان الشجر المقتدر الى الثمر والسقي وغيرها
 او ترك الشرايب الذي يفسد طول مكثه كالصوف والابرص
 للرجح حتى لو لم ينفذ بشر وجب التمسر بمقدار ما ينفع الضربة
 عنه وكذا عضره على البرد ومثله توقف نقل الدابة الى الحزن والعلف
 او السقي على الركوب والكتاب على تعليقه وانظر فيه فيجب ذلك كله
 ويحرم بدونه واشتغ بها لانه لا وفاء بها بالاولا وغيره بحيث
 لا يتميز سواء من حيا بالحيوان بل دون بل الوضوح اخرى للوديعتين
 بالاخرى ضمنهما معا وان كانا الواحد ومثله خلطها بما لا يمكنها غير
 مودع عند اللقطة في الجمع واكثر الوديعه حيث يومر بها ويريد هو
 المالك او وكيله المتناول وكله مثل ذلك غيرهما فان اعتذر
 المالك او وكيله بالحكم الشرعي عند الضرورة الى دها لا بدونه
 لان الحاكم لا ولاية على من له وكيل والودعي غير ملزم وانما جاز الدفع
 اليه عند الضرورة دفعا للحرج والضرر وتزويلا له من ملزمه
 وكيله ويتحقق الضرر بالتجزع الحفظ وعرض خوفه فيفتقر
 معالي الشتر للمنافاة في اعيانها والوقوف على اخذ المغالب للماله او استغلا
 لها

والخوف عليها من الرق والرقا والهب وبخودك فان فقد الحاكم
ح او دعها الفقه ولو دفعها الى الحاكم مع القدرة على المال ضمن كما ضمن
لو دفعها الى المشتري مع القدرة على الحاكم او المال ولو اقل الوديعة حلف
لاضالة البراة ولو اقام المالك بها بنية قبل حلفه ضمن ^{لانه تعد}
بجوره لها الا ان يكون جوابه لا يستحق ضدي شيئا وبعبارة كقوله
ليس لك عندي وديعة يلزمني ردها ولا عوضها فلا يضمن بالهلاك
با يكون مكسبي التلف يقبل قوله يمينه ايضا لان كان تلفها يتعذر
فلا تكون محقة عنه ولا يناقض قوله البنية ولو اظهر لان كان
الاولى وبما كقولك عندي وديعة يلزمني ردها او ماله او فحواك
فالاقوى القبول ايضا واكتفى المص في بعض تحقیقاته والقول قول المص
في القبول وفي الاضالة عدم الزيادة عما يعرف به وقيل قول المالك
خرج وجهه بالتعريف عن الامانة ويضعف بان يتركها خالدا للقبول واذا مات
الموعد سلمها المستوعب الى ولده ان اتحد والى من يقوم مقامه
فكيل وولي فان تعدد سلمها الى الجميع ان تقضى في الاهلية فلا في العمل
وقيل الناقص ولو سلمها الى البعض من ذين اذن الباقي من ضمن الباقي
بنسبة حصصهم لعديدها تسليمها الى غير المالك وتجب المبادرة
الى ردها اليهم ح كما سلف سواء علم الوارث بها ام لا ولا يلزم التسليم

[illegible]

منه

بإعادتها إلى المولى لتنفذ فأخرجها وأوقفها بتركه غير متعلق ثم قلنا ونحن
 لأنضمامه بمنزلة الغاصب فيستحق حكم الضمان إلى أن يحصل من
 المالك ما يقتضيه زواله بوجه عليه ثم تجرد له الوديعة أو يجرد له الانتفاع
 بغيره كأن يقول له أودعته لك أو استأنتك عليها ونحن على الحق
 وقيل لا يعود بذلك كإزالة الضمان عن الغاصب ما يدعيه أو يبرهنه
 الضمان على قول قوي وقيل قوله يمينه في الرد وإن كان مذهبنا بكل
 وجه على المشهور لأن محسن وقاض لمحض مصلحة المالك والاصل براءة
 ذمته هذا إذا ادعى ردّها على من اتهمه أمّا لو ادّعى على غيره فكيف من
 الإمتناع لصلته عدمه وهو لم يأتمنه فلا يكلف تصديقه ودعوى ردّها
 على الوكيل كدعواه على الموكل لأن يد يد **كتاب العارية**
 بتسديداً إليها وتختلف نسبتها إلى العار لأن طلبها عاراً وإلى العاقبة صدق ثبات
 لاخره عارة كالجارية للجاهلية أو من عاراً إذا حوّلها وذهب نحوها من يد
 الأخرى أو من التقاور وهو التداول وهو من العقود الجارية ^{فيما لا يملكه} بتسديدها
 القرف في المعين بالانتفاع مع بقاء الأصل غالباً ولا حصر أيضاً
 عوداً إلى ما ذكر في الوديعة في الفاظها الجارية وقولنا بل على اللفظ
 من المعين فهو إيجاب ويكفي الفعل القبول بل لو استغنى بقاءه
 من غير الانتفاع كالكتابة والاشارة ولو مع القدر على النطق كقول

كذلكهم

فيما لا يملكه
 في العارية
 في العارية
 في العارية

نحوه

ما لو

لنفسه

ما لو دفع إليه ثوباً حيث وجد عارياً واحتجاً إلى السارقين فاشا
 أو لقي إليه وسادة أو حذاء واكتفى في التذكر بحسن الظن بالصديق
 في جواز الانتفاع بمقتضاه ويقتضي قيد يكون منفعة مما يتناول
 الاذن الوارد في الآية بجواز الاكل من شجرة يفهم الموافقة وتعد
 إلى من تناول من الارحام لا مطلق حسن الظن لعدم الدليل في
 المساوي قياسه ولا ضعف يمنع بطريق أولى ويشترط كون المعير
 كمالاً جازياً القرف ويجوز إعارته الصبي باذن المولى لما لنفسه ولما يملكان
 المعير باذن المولى وهو كاف في تحقق هذا العقد هذا إذا علم المستعير باذن
 المولى ولا لا قبل قول الصبي في حقله لأن يتم إليه قارن تقيد الظن
 المتأخر للعلم به كما إذا جلد من المولى فجاءها الصبي والخبر أن رسلها
 ونحو ذلك كما قبل قوله في الهدية والاذن في دخول الدار والقارن
 مدع اذن المولى في إعارته ما لم ين وجود المصلحة بهما بان تكون يد
 المستعير خطاً من يد المولى فذلك الوقت ولا انتفاع الصبي بالمستعير
 بما ينعدم منفعة ماله أو يكون العين منفعة الاستعمال ويضربها
 الاموال ونحو ذلك تكون العين مما يصح الانتفاع بهما مع بقائها فلا
 يصح إعارته ما لا يتم الانتفاع به الا بذهاب عينه كالطعم ويستثنى
 من ذلك المنفعة وهي الشاة المستعان للحلب للنهر وفي تعديدها غيرها

التمه بذكر إرادة الاستعارة
 في العارية

من الحيوان المتحد للقلب وجهاً والانتصار فيما خالف الأصل على
موضع اليقين لجود المالك الرجوع فيها متى شاء لا يقتضاه جواز
العقد ذلك الا في الاثبات للدفن أي في الميت المسلم ومن يحمله
فلا يجوز الرجوع فيه بعد العلم بخبره في نفسه وهناك حرمة الى ان
تندرس عظامه ولو رجع قبله جاز وان كان الميت قد وضع على
الاقوى الا في قوة الحرف لانه لو لم يمت لتقدمه على ذلك الا
ان يتقدم عليه غيره مما لا يرد عوضه عنه فيقوى كونه من مال الميت
لعدم التقير ولا يلزم ولا يثبت له الا في نفسه ويستثنى اخوانه ايضا
احدهما اذ حصل الرجوع ضرر على المستعير لا يستدركه كالمواهب
لو كان وقع في سفينة ورجع في البحر فلا رجوع للمعير الى ان يمكنه الخروج
الى الشاطئ او اصلاحها مع نزعه من غير ضرر ولو رجع قبل دخوله
السفينة او بعد خروجهما فلا اشكال في الجواز مع احتمال الجواز
مطلقا وان وجب الصبر بقضيه الى ان يزول الضرر والتا الاسكان
للرهن بعد وقوعه وقد تقدم وهي امانة في يد المستعير لا يفتقر الى
بالقدي والتفريط الا ما يستثنى واذ استعار ارضا صالحا للزراعة
والقمر والبناء عهدها ورزعه او بني غيره فيها مع الاطلاق والبيع
بالنعييم وله الجمع بينهما بحسب الامكان لان ذلك كله اشغاع بتلك

الرجوع ولو لم يمت

العين يدخل في الاطلاق او النعييم وشبهه ما لو استعار ارضه صلح
للكوثر والجل ولو عين له جهة لم يجرها ولو لم يمسها ولو الادوية
على مقتضى النعييم واقتضاها على الماذون وقيل يجوز الخطي الى المساوي
والاقل ضرر وهو ضعيف ودخل الماذون بطريقا ولو منع
لاختلاف الغرض في ذلك نعم لو علم اشغاف الغرض المعين لا يجوز
الخطي الى الاقل ما المساوي فلا مطلقا كما ان منع النبي عن الخطي
يحرم مطلقا وحيث يتعين المعين فتقدي الى غيره ضمن الارض
ولزمه الاجرة لمجموع ما فضل من غير ان يقطع منه ما قابل المانف
على الاقوى لكونه تصرفا بغير اذن المالك فيوجب الاجرة والقدر ينحصر
الماذون فيه لم يفعل فلا معنى لاسقاط قدره نعم لو كان الماذون فيه
داخل في ضمن المنفعة كما لو اذن له في تحصيل الدابة قد راعى معناه
فجاءه او في كونهما بنفسه فاراد في غيره تعين اسقاط قدر الماذون
لانه بعض ما استوفى من المنفعة وان ضمن الدابة راجع ويحجب به بيع
غيره وشبهه واشبهه ولو طرأ على المالك على المشهور لانه مالك يترشح
من التصرف فيه فيبيعه من شاء وقيل لا يجوز بيعه على غير المذرم
استقر ملكه برجوع المعير وهو غير مانع من البيع كما يباع المشرك
على التلغف وسحق القتل فضلا عما ان كان المشتري جاهلا بحال

القلع م

فله الفسخ العيب لا ان كان عالما بالثبوت المستعير ولو اتفقا
 على بيع ملكهما معا بمن واحد صح وورخ الثمن عليهما فقط
 على ارض مشغولة به على وجه الاعان مستحق للقلع بالادش
 او الابقاء بالاجرة او التملك بالقيمة مع التراضي وعلى ما فيها
 مستحق للقلع على احد الوجهين فكذلك يقطع ما يملكه ولو نقصت العين
 المعان بالاستعمال لم يضمن المستعير القرض لاستناد التلف الى فعل ماذ
 فيه ولو من جهة الاطلاق وتعيين بالتقصير ^{فيما} انما ولو لم
 به ضمها وهو احد القولين في المسئلة لعدم تناول الاذن للاستعمال
 المتلف عرفا وان دخل في الاطلاق فيضمن الخرم الا ان التقدير وقيل
 لا يضمن ايضا كالتقصير لما ذكر من الوجه وهو الوجه وتضمن الجارية
 باشرط الضمان علام بالشروط المأمور بالكون معه سواء شرطها
 العين ام الاجزاء ام هي فتنع شرطه ويكونها ذميا او قرضه سواء
 كانا ذائرا ودراهما ام لا على اصح القولين لا في فيه جمعا بين النصوص
 المختلفة وقيل يختص التقدير استنادا الى البيع ايضا الى الحكمة
 الباعثة على الحكم وهي ضعف المنفعة المطلوبة منهما بدون الاتفاق
 فكانت غايتها موجبة بالذات لما يوجب التلف فيضجبان
 بها ويضعف بان الشرط لا ينعزم بهما مع بقاها وضعف المنفعة

في قول من قال ان المستعير لا يضمن التلف
 في قول من قال ان المستعير لا يضمن التلف
 في قول من قال ان المستعير لا يضمن التلف

فيه

ح لا مدخله في اختلاف الحكم وتقدير منفعة الاتفاق حكم بغير
 الواقع ولو ادعى المستعير التلف جلف لانه امين فيقبل قوله فيه
 كغيره سواء ادعاه بامر ظاهر ام خفي ولا مكان صدق فلو لم يقبل
 قوله لزم تخلفه للحبس ولو ادعى ان كلفا للمالك لاضالة عهده
 وقد قبضه لمصلحة نفسه فلا يقبل قوله بخلاف الودعي وصفي عدم
 قوله للحكم بهما في المثل والقيمة حيث تنوز العين لا الحكم بالعين
 مطلقا لما تقدم في دعوى التلف والمستعير الاستقلال بالشجر الذي
 غرسه في الارض المعان للغرس وان استلزم التصرف في الارض
 بغير الغرس لقضاء العادة به كما يجوز له الدخول اليها سقيده وحرثه
 وحراسته وغيرها وليس له الدخول اليها غرض بغير الشجر كالفتح و
 كذا يجوز للمعير الاستقلال بالشجر المذكور وان كان ملكا لغيره لانه
 جالس في ملكه ولو جلس غيره من املاكه فاتفقوا للتطلل بشجر غيره او
 في المباح لك وكذا يجوز له الاشغال بكل ما لا يضر التصرف بالشجر
 ولا يجوز للمستعير اعادة العين المستعارة الا باذن المالك لان
 الاعان امانة وتناول الاذن لخاصة بغير يجوز الاستيفاء بالمنفعة
 بنفسه وكليلا لكر لا يرد ذلك اعان لعود المنفعة اليه لا الى
 الوكيل وحيث يغير يضمن العين والمنفعة ويرجع المالك على شيء

منها فان رجع على المستعير الاول الرجوع على الباشا الجاهل الا
 ان تكون العارية معنونة فيرجع عليه ببدل العين خاصة ولو كان
 على المستعير الضمان عليه كالفاسد وان رجع الثاني رجع على
 الاول بما لا يرجع عليه به ولو رجع عليه لغيره ولو شرط سقوط
 الضمان في الذهب والفضة صح على بالشرط ولو شرط سقوطه مع
 التقدي والتعريض احتمل الجواز لانه في قوة الاذن في الاختلاف
 فلا يستعقب الضمان كما لو اعمر بالقائمة في البحر ويحمل على صحة
 الشرط لانها من اسباب الضمان فلا يعقل استقاطه قبل وقوعه
 لان كماله مما لم يجب والا فاقوى ولو قال الراكب اعرضها
 وقال المالك اجر كما خلف الراكب لا تقاها على ان تلف
 المنافع وقع على ملك المستعير وانما يختلفان في الاجرة والاصل
 براءة ذمته بها وقيل يخلف للمالك لان المنافع اموال كالاخصا
 في بلاصالة المالك العين فادع الراكب ملكتها بغير عوض على
 خلاف الاصل واصالة براءة ذمته انما يصح من خصوص ما ادعاه
 المالك من مطلق الحق بعد استيفاء منفعة ملك غيره وهو اقوى
 ولكن لا يقبل قوله فيما يدعيه من الاجرة لانه فيها مدع كان الراكب
 بالنسبة الى العارية مدع بالخلف على نفق العارية وشبهت بالرجوع الى المثل

في العارية
 انما يرجع على المستعير
 انما يرجع على المستعير
 انما يرجع على المستعير

لثبوت ان الراكب تقرب في ملك غيره بغير تبرع منه الا ان تبرع له في
 المثل على ما ادعاه المالك من المستعير ثبت المستعير لا على ما ادعاه
 سواء ويشكل بان المالك يدعي الزائد من الاجرة على تقدير زيادتها
 يدعيه عن اجرة المثل والراكب يتفيه فلا بد من وجه شرعي يقتضي
 تعفيه وحلفه على نفق الاعانة لم يدل على نفق الاعانة كما لم يدل على
 اثباتها وانبات اقل الامر بين اليمينين مسلم لكن بقي التعلل في الزائد
 على تقديره لا ينفع الاجل الراكب على نفق الاعانة او كونه يخلف
 المالك عليها واماخذنا زيادة فالا قبح انما يخلفان لان كلاهما مدع
 ومدع عليه فيخلف المالك على نفق الاعانة والراكب على نفق الاعانة و
 يشترط الامر من لا يشاء الزائد من المستعير بين المستعير والزائد من اجرة
 المثل باعتداف المالك وهذا هو الذي اختار المصنف في بعض تحقیقاته
 هذا اذا وقع الاختلاف بعد انقضاء مدة اجرة عادتها وما يدعي
 كونه مدة الاجارة اما قبل فالقول قول الراكب فنفق الاعانة ويدعي
 العين **كتاب المزارعة** وهي لغة فاعلة
 من الزرع وهي تقتضي وقوعه منهما معا لكتبا في الشرع صارته عاملة
 على الارض بحصة من حاصلها الى اجل معلوم ونسب الفعل اليها
 بفعل الحدا مع طلب الآخر فكانه لذلك فاعل كما لمضاربة وخرج

المستعير كان الزائد من طرف المستعير
 بين المستعير والمالك كان من طرف المالك
 انما سقطت باعتراف
 المالك

بالمعاملة على الأرض المسافة قائما بالذات على الصور والمصلحة
اجارة الأرض للزراعة والاعم لا يصح حصته من المأصل
وقيد الاجل لبيان الواقع وتخصيص الصحبة واستطرد لبعض
الشرايط التي يحصل بها الكشف عن الماهية وان لم يكن ذكرها
من وظائف التعريف وبيانها زرعك وعاملتك وسلمتها
اليك وتبهمه كقبلك هذه الأرض ونحن من صيغ المالك
الدالة على انتفاء العقد من غير المشهور وجازها بصيغة زرع
هذه الأرض استنادا الى رواية قاصرة الدلالة عن اخرج هذا
اللازم عن نظائره فالمنع اوجه فيقبل الزرع لفظا على الاقوى
كغيره وعقد لازم لعموم الامر بالوفاء بالعقود الا ما اخرج به
الدليل وليس هذا من باب ما جاء ويصح التحاليل لانه معاوضة
حصته فيقياسا كالبيع ولا يبطل بموت احدهما لان ذلك
من مقتضى اللزوم ثم ان كان المثل العامل قام وانه مقامه في
العمل والاستاجر الحاكم عليه من ماله وعلى ما يخرج حصته
وان كان المالك بقيت بحالها وعلى العامل القيام بتمام العمل
واستثنى من الاول ما لو شرط عليه العمل نفسه فمات قبله وبشكل
لومات بعد خصوصا بعد ظهور الثمرة وقبل تمام العمل لانه

قد ملك الحصة ولا بد من كون التماشاها بينهما ذوايا فيه لوقفا
فلو شرط لاجل حدها شي معين وان كان السيد والآخر الباقي والها
بطل سواء كان الغالبان يخرج منهما ما يندي على المشرط وعدمه و
لو شرط لاجلها على الآخر بضمته مضافا الى الحصة من ذهب او
فضة او غيرهما صح على المشهور ويكون قولهم مشروطا بالسلامة
كاستثناء ابطال معلومه من الثمرة في البيع ولو تلف البعض سقط
من الشئ بحسب ما لا يترك الشريك وان كانت حصته معينة مع احتمال
ان لا يسقط شي من ذلك على ما طلق المشرط ولو مضت المدة والزرع
باق فوالعامل الاجرة لما بقي من المدة والمالك قلعه اذا لاحق
للزرع بعدها فتخير المالك بين القلع والابقاء بالاجرة ان ربح
العامل بها والاقلع ولا اجرة للمالك على منفي من المدة لولم
ينتفع بالمفروع لان مقتضى العقد قصر الحق على الحصة مع احتمال
وجوبها على الزرع لو كان التاخير تفرطه لتضييعه منفعة الأرض
بتأخير ولا فرق في كون المفروع بينهما من كون السيد ومالك
الأرض والزرع وهل يستحق المالك قلعه بالأرض او بحالها
قولان وظاهر العباد لكثير عدمه وعلى القول به فظن بغيره
ان يقوم الزرع قائما بالاجرة الى وان حصاده ومفروع ولا بد

نشاء

من امكان الاشباع بالارض في الزراعة المقصودة منها وفي نوع
منها مع الاطلاق بان يكون لها ما من نفع او اثر او منفعة او نفعها
الغنيث غالباً او الزيادة كالنيل والضابط امكان الاشباع بزهرها
المقصود عادة فان لم يكن بطول المزارعة وان ربحي العامل ولو
انقطع الماء في جميع المدة مع كونه معتاد لها قبل ذلك انقصت
المزارعة وفي الاثنا تيجر العامل بطر القيب ولا يبطل العقد بسبق
الحكم بيمينه فيستحب والضرر ينفع بالخيار فان فسح فله من
الاجر بنسبة ما سلف من المدة لا شفاعه بارض الغير يعوض له
يسلم له وزواله باختيار الفسخ ويشكل بان فسحه لعدم مكان
الاكمل وعمله الماضي مشروط بالحصة لاجل فاذافات بالا
نقطع ينبغي ان لا يلزم من اخرج نعم لو كان قد استاجرها للزراعة
توجب ذلك ولذا اطلق المزارعة ربح العامل ما شاء ان كان البذر
منه كما هو الغالب او بذل المالك ما شاء ان شرط عليه وانما
يختص مع الاطلاق للدلالة المطلق على الماهية من حيث
هي وكل فرد من افراد الزرع يصلح ان يوجد المطلق في ضمنه
واولي منه لو علم المالك على كل فرد فرد وما فوق في الاطلاق
والتعظيم بناء على ان الاطلاق انما يقتضى تجويز القدر المشترك

الزمن

بين الافراد ولا يلزم من الرضا بالقدر المشترك الرضا بالاقوى بخلاف
التعظيم ومما ذكرناه يظهر ضعفه ولو عين شيئاً من الزرع لم
يتجاوز ما عين له سواء كان المعين شخصياً لهذا الوجه ام صغياً
كالخطة القلانية لم نوعياً ام غيره الاختلاف في الاعراض لاختلاف
قيمته ما تعلق به فلو خالف ونزع الا فيقول بخير المالك بين
الفسخ فله اجره المشترك عازعه ومن لا يوافق المسمى مع الارش
وجه التميز مقدار المنفعة المعقود عليها قد استوفى بزيادة
وفيمن نزع الاخر فيختار بين الفسخ للملك في اخذ الاجر لما ربح
لوقوعه اجمع بغیر اذ لا يغير المعقود عليه وبين اخذ المسمى في
مقابلته مقدار المنفعة المعينة مع اخذ الارش في مقابلته الزائد
الموجب للضرر ويشكل بان الحصة المسماة انما وقعت في مقابلته
زرع المعين ولم يحصل والذي نزع لم يتناول العقد ولا الاذن
فلا وجه لاستحقاق المالك لغيره الحصة ومن ثم نسب اليه القيل تنبها
على تميزه والاقوى وجوب اجرة المثل خاصة ولو كان
الزرع اقل اضراراً من المعين جاز فيستحق ما سماه من الحصة
ولا يرضى ولا خيار لعدم الضرر ويشكل بان غير معقود عليه
فكيف يستحق فيه شيئاً مع انه نمائيد للعامل الذي لا دليل على

الاخر من
ضمه

اشتغالهم عن ملكه والاقوى ثبوت اجرة المثل اي كالتأجير ويجوز
 ان يكون من احدهما الارض حسب ومن الآخر البذر والعلل والعلل
 وهذا هو الاصل في المرافعة ويجوز جعل اثنين من احدهما والباقي
 من الآخر وكذا واحد وبعض الآخر ويشعب من الاركان الاربعة صور
 كقوله لا حصصا اعيب شرط بغيرها من احدهما والباقي من الآخر وكل
 واحدة من الصور الممكنة جائزة متى كان من احدهما بعضها ولو
 جزا من الاربع ومن الآخر الباقي مع ضبط ما على كل واحد ولو اختلفا
 في المدة حلف انكر الزيادة لاصالة عدمها فان بقي الزرع بعد
 ثبت منها في السابق ولو اختلفا في الحصة حلف صاحب البذر لان
 التماثل لا يقدح في قول مالكه وحصة الآخر لاصالة عدم خروج
 ما زاد عن ملكه وعدم استحقاق الآخر له وانفاهما على عقد
 تضمن حصة انما نقل عنه في اصل الحصة المعينة فيبقى حكم انكار
 الزائد بخلافه يخرج عن الاصل ولو اقاما بنية قدمت بنية
 الآخر في المستأين وهو العامل في الاولى لان مالك الارض
 يدعي تقليل المدة فيكون القول قوله والبنية بنية غيره للعامل
 ومن لم يزر البذر في الثانية من العامل ومالك الارض لانه
 الخارج بالنظر الى السابق حيث قدم قوله مع عدم البنية

لا في حصة

بشكل

وقيل يقرع لانه الكل امر بشكل وبشكل مائة لا اشكالها فان لم يكن
 القول قوله فالبنية بنية صاحبه فالقول بتقديم بنية المدعي فيها
 اقوى وللمزارع ان يزارع غيره لو يشاء بحزم لان ملك منفعة الارض
 بالعدل لا بد من يجوز له نقلها او مشاركتها غيره عليها لان الناس سلطان
 على اموالهم نعم لا يجوز له تسليم الارض للباذن ماله لكها او يماه
 اشترط كون البذر منه ليكون تملك الحصة موطأة به وبغيره بينه
 وبين عامل المساقاة حيث لم يخبر له ان يزارع غيره وهو يتم في المزارعة
 غيره لا في مشاركتها ويمكن الفرق بينهما بان على الاصول في المساقاة
 مقصود بالذات كالثمرة فلا يتسلط عليه من لا يسلطه المالك
 بخلاف الارض في المزارعة فان الغرض فيها ليس الحصة فلا
 ان ينقلها الى من يشاء لان يتسلط عليه المالك الزرع بنفسه فلا
 يجوز له ادخال غيره مطلقا علا بقتض الشريط والمزارع على المالك
 لانه موضوع على الارض ابتداء على الزرع الامع الشريط فيبيع له
 في جميعه وبعضه مع العلم ببذره او شرط قدر معين منه ولو
 شرط المزارع على العامل قراض السلطان فيه زيادة ففيه على صاحب
 الارض لان الشريطين ولها واذا بطلت المزارعة والحاصل
 لصاحب البذر وعليه الاجرة الباقي فان كان البذر من صاحب الارض

لكها

فعلية ليرة مثل العامل والعوامل ولو كان من الزارع فعليه
 لصاحب الارض اجرة مثلها وما شرط عليه من الآخرين ولو كان
 البند منهما فالحاصل بينهما وكل منهما على الآخر اجرة مثل ما
 يخصه من الارض وباقي الاعمال ويجوز لصاحب الارض ان يرضى
 على الزارع بان يقدر ما يخصه من الحصة تخمينا ويقبله ^{بغير}
 ولو يشته بما خرمه بمرعى الرضى وهذه معاملة خاصة متناهية
 من المحاقلة ان كانت بيعا او صلحا فيستقر ما اتفق عليه ^{سلامة}
 فلو تلف الزارع اجمع من قبل الله تعالى فلا شيء على الزارع ولو تلف
 البعض سقط منه بالنسبة ولو تلفه متلف ضامن لم يتغير المعاملة
 وطالب المتقبل بالتلف بالعرض ولو نادى فالزائد للمتقبل ولو نقص
 بسبب الخرص لم يسقط بسببه شيء هذا اذا وقعت المعاملة بالتقبل
 ولو وقعت بلفظ البيع اشترط فيه شرطه مع احتمال كون ذلك
 ولو وقع بلفظ الصلح فالظاهر ان كل بيع وقفا فيما خالف
 الاصل على موضع التين وقد تقدم الكلام على هذه القبالة
كتاب المساقات
 وهي لغة معاملة من السنة واشتق منه دون باقي اعماله لانه
 انشأها واظهرها في اصل الشرعية وهي غل الحجاز الذي سقى

بغير قبضه
 لا يجرى به بغير قبضه
 لا يجرى به بغير قبضه

الزراعة
 لا يجرى به بغير قبضه
 لا يجرى به بغير قبضه

الزراعة
 لا يجرى به بغير قبضه
 لا يجرى به بغير قبضه

من الارواح كثره مؤنثه وتر عاملة على الاصول بحسبة من
 غيرها فخرجت بالاصول للزراعة وبالحسبة الاجارة المتعلقة بها
 فانها لا تقع بالحسبة والمراد بالفترة معناها المتعارف لترده في
 العاملة على ما يقصد في قوله ولو لو خط او حاله اريد بالفترة
 هذا الخبر لا يخلو فيه الوقت المقصود والورد ولم يقيد الاصول بكونها
 ثابتة كما فعل غيره لان ذلك شرط لها وذكره في الترفيع غير لازم او
 فيكون من يقد بجعله وصفا للشيء يخصها لموضع البحث لا شيئا او
 هي لازمة من الطرفين لا تنفخ اختيار الا بالقبول واليجاباها ساقية
 او عاملتك وسلمت عليك وما اشبهه من الالفاظ الدالة الكثرة
 بالنقض على انشاء هذا العقد صريحا لقبلك عملكنا وعقدت
 معك عقدا مساقاة ونحو من الالفاظ الواقعة بلفظ المساقاة
 في المذكور تعهدت على او اعمل فيه واخراج هذا العقد عن نظام
 من العقود اللازمة بوقوعه بصيغة الامر من غير بعض مخصوص
 شكل وقد فوض في امر المزارعة مع النقص عليه فكيف هذا القبول
 الرضى به وظاهره الاكتفاء بالقبول للفعل اذ الرضى يحصل بدون
 القول والاجود الاقناع على اللفظ الدال عليه لان الرضا امر
 لا يعلم الا بالقول الكاشف عنه وهو الشرع اعتبار الالفاظ الصريحة

كأنه قول المزارعة

الدالة على الرضا بالعقود مع ان المعتبر هو الرضا لكنه امر بالاعلم
 الابره ويمكن ان يريد هنا ذلك ويصح المساقاة اذا بقي العامل عمل
 تزيد به الثمرة سواء ظهرت قبل العقد او لا والمراد بما فيه مستزاد
 الثمرة نحو الحوت والسمك ورفع اعطى الكرم على الحش وقاير ثمرة الخيل
 واحترز به عن نحو الجراد والحفظ والقتل وقطع الحطب الذي
 يعمل به البهيمن من الاعمال التي لا تستزاد بها الثمرة فان المساقاة لا تخرج
 اجماعا عن نفع الاخراج على بقية الاعمال يخرج من الثمرة والمجالة و
 الصالح ولا بد في صحة المساقاة من كون الشجر المساقى عليه ثابتا بالنون
 او بالثنا المتلفذ ويخرج على الاول والمساقاة على الوتر غير المغروس او
 المغروس الذي لم يعلق بالارض والمغارسه وبالثنا ذلك والابقي
 غالبا كالخفراوات ويمكن حرجها بالشجر فيجد المعين بفتح ثمرته
 مع بقاء عينه بقاء ثمرته من سنة غالبا واحترز به عن نحو البطيخ
 والبادنجان والقطن وقصب السكر فانما لبت لك ولت قد دنت
 اللقطات مع بقاء عينه ذلك الوقت وبقي القطن ان يدين سنة
 لانه خلاف الغالب وفيما له ورق ولا يقصد من عمله بالذات
 الادوية كالحشائش من انه في معنى الثمرة فيكون مقصود المساقاة
 حاصله ومن ان هذه المعاملة على خلاف الاصل لانها

على جملة العوض فيقتصر على ما بموضع الوفاق وشبهه ما يقصد
 ورده واما التوت فله ما يقصد ورقه وحله كالحناء ومنه
 ما يقصد ثمره ولا يشبهه في الحاقه بغيره من شجر الثمر والقول بال
 الحوان في الجميع مجتهد ويشترط تعيين المدة بما لا يتحمل الزيادة
 والقصان ولا حد لها في جانب الزيادة وفي جانب القضا
 ان يغلب فيها حصول الثمرة ويلزم العامل مع الاطلاق اي
 اطلاق المساقاة بان قال ساقيتك على البستان الغلابي
 سنة نصف حاصله فيقبل كل عمل مكر وكل سنة ما فيه صلاح
 الثمرة او زيادتها كالخوت والحفر حيث يحتاج وما يتوقف
 عليه من الالات والموامل ولهذا ذهب الجوزي بقطع ما يحتاج
 الى قطعه منه وشبهه اعطى الشجر المخرقاؤها بالثمرة والاصل
 والسمك ومقدماته المتكثرة كالذو والرشاء واصلاح طريق الماء
 واستقاية وادان الدولاب وفتح ناسر الساقية وسدها عند
 الفراغ وقيل للثمة باذالة ما يضرها من الاعضان والورق
 ليعمل اليها الهواء وما يحتاج اليه من الشمس وليتقطعا
 عندهما الادراك ووضع الحشيش وغنم فوق العناقيد
 لها من الشمس لغيرها وورقها عن الارض حيث تضرها و

المشهور انه لا بد في المساقاة من الاعمال المعينة وقال
 ابن الجوزي لا بأس بمساقاة النخل ومان لم يمس
 ولا شجرة كالحشيشة الحرة او لم يجر كما انه مساقاة
 على شجرة ينشتر ان الاعمال فلا بد من جعله صحيحا بان
 يشبه الثمرة كغيره من الاعمال لا يقصد ذلك وما
 يتوقف عليه من شجيرة او الصبيح عن الهمم قال
 عمر الزميلي على الرجل من شجره الرمان والنخلة
 العاكة فيقول اسقي هذا شجرة الماء هو المحرق ذلك
 نصف ما العرق قال لا بأس به بل هو الرمان في
 عمر الحديث ان غير ذلك من الاشجار لا يسلم للزوم

الحصة
التي
تكون
للمالك
في
ما
يجل
بشأن
الشيء
الذي
هو
موضوع
التشريع
في
مقتضى
العرف
والعرف
هو
العرف
الذي
هو
العرف
الذي
هو
العرف

ولقاطها تجري العادة بحسب وإصلاح موضع التشريع ونقل
الثمر اليه ونقلها ووضعها على الغير وغير ذلك من الأفعال ولو شرط
بعضه على المالك صح بعد ذلك كون مضبوطا للجميع لأن الحصة لا
يستحقها العامل إلا بالعمل فلا بد أن يقر عليه شيء فيه متناهية الثمرة
وان قل وتبين الحصة بالجزء المشاع كالنصف والثلث لا يمكن
كما به رطل والباقي لاخر بينهما ويجوز اختلاف الحصة في الأنواع
كالنصف من العنب والثلث من الرطب والنوع الغلات إذا طماها
أي الأنواع حذرا من وقوع أقل الغزنيين لأكثر الجنبين مع الحمل
بهما فيحصل الغرر ويكون أن يشترط رب المال على العامل مع الحصة
ذهبا أو فضة ولا يكون غيرها للأصل فلو شرط أحدهما وجب
ما شرط بشرط سلامة الثمرة فلو تلفت أجمع أو لم يخرج لم يلزم له
أكل مال المالك فان العامل يحصل له عوض ما عمل فكيف يتصور
مع عمله الغايت شيئا آخر ولو تلف البعض فالأقوى عدم سقوط
شيء إلا بالشرط كما لا ينفك من العاشر تلف بعض الثمرة وكما أفند
العقد فالثمر للمالك لأنها تابعة لأصلها وعليها جرة مثل
العامل لا يشرع ببله وله يحصل له عوض المشرط فيرجع
إلى الأجر هذا إذا لم يكن عالما بالفساد ولم يكن الفساد بشرط عدم

للحصة للعامل والأفلاحي لا يدخل على ذلك ولو شرط عقد مساقاة في
عقد مساقاة فالأقرب الصحة لوجود المقصود واشتاء المانع أمّا
الأول فهو بشرط عقد سابق في عقد سابق لازم فيدخل في عموم المقصود
عند شرطه وأما الثاني فلأن المانع لا يفيصل إلا كونه لم يرض له يعطيه
من هذا الحصة إلا أن يرضى منه من الأجر بالحصة الأخرى ومثل هذا
لا يصح للمنع كغيره من الشروط السابعة الواقعة في العقود والقول المانع
للشئ نعم الله استناد إلى وجه ضعيف يظهر مع ضعفه مما ذكر في وجه
الصحة ولو تنازعا في خيانة العامل حلف العامل لأدين فيقبل قوله
بيمينه في عدمها وإلا صالته وليس للعامل أن يساق في غير ذلك في المساقاة
تسليطا على أصول الغير وعلمها والناس يختلفون في ذلك باختلاف
كثيرا فليس لمن يرضى المالك بعمله وأما أنت أن يقول من لم يرضه المالك
بخلاف المزارعة فان عمل الأرض غير مقصور وحصة المالك محظوظ
على التقديرين وأما الفرق باب التنازع للأصل وهو من مالك
الأصول في المساقاة ومن الذئع في المزارعة فلذلك الأصل تسليط
من شاء دون غيره فانما يتم مع كون اليد من العامل والمسألة
مفروضة في كلامهم أم منه ومع ذلك فان العقد لازم
بوجوب الحصة المخصوصة لكل منهما فلا يقلها إلى من شاء وإن لم

المالك

يمكن البذر منه وكونها غير موجودة حين المراجعة الثانية غير مانع
 لان المعاملة ليست على نفس المستبد بل على الارض والعمل والعوامل و
 البذر بالحصه في استحقاق العقد لا يتم شيئا ساط على نقله مع اشتاء
 المانع والخارج على المالك لان موضوع على الارض والشجر فيكون على
 مالكهما الا مع الشرط بان يكون على العامل او بعضه فيضع ضغط
 المشروط ويملك الفأيد بظهور التفرع فلا يشترط فان العقد افق
 ان يكون بينهما فحق تحقق ملكك كذلك ونجيب الزكوة على كل مبلغ
 نصيبه المصاب من المالك والعامل لوجود شرط الوجوب وهو تعلق
 الوجوب بها على ملكه ولو كانت المساقاة بعد تعلق الزكوة وجوزها
 بان يقسم العمل ما يفد مستزاد التفرع حيث جوزناها مع ذلك
 فلا زكوة على المالك لتعلق الوجوب بها على ملكه وان ثبت السيد ابو
 المكارم حرم ابن زهر رحمه الله الزكوة على المالك في المراجعة و
 المساقاة دون العامل مطلقا بحيث بان حصه الاجرة وهو ضعف
 لان الاجرة اذا كانت ثمة او زعم قبل تعلق الوجوب وجب الزكوة
 على الاجير ولو ملكها لك ابي وجه كان وان رادك الاجرة بعد
 ذلك فليس محل النزاع الا ان يذهب الى ان الحصه لا يملكها
 العامل بالظهور بل بعد بدو الصلاح وتعلق الزكوة لكنه خلاف

هذا هو الوجه في ان الزكوة على المالك في المراجعة
 لان المعاملة ليست على نفس المستبد بل على الارض والعمل والعوامل و
 البذر بالحصه في استحقاق العقد لا يتم شيئا ساط على نقله مع اشتاء
 المانع والخارج على المالك لان موضوع على الارض والشجر فيكون على
 مالكهما الا مع الشرط بان يكون على العامل او بعضه فيضع ضغط
 المشروط ويملك الفأيد بظهور التفرع فلا يشترط فان العقد افق

هذا هو الوجه في ان الزكوة على المالك في المراجعة
 لان المعاملة ليست على نفس المستبد بل على الارض والعمل والعوامل و
 البذر بالحصه في استحقاق العقد لا يتم شيئا ساط على نقله مع اشتاء
 المانع والخارج على المالك لان موضوع على الارض والشجر فيكون على
 مالكهما الا مع الشرط بان يكون على العامل او بعضه فيضع ضغط
 المشروط ويملك الفأيد بظهور التفرع فلا يشترط فان العقد افق

الاجماع ومعه لا يتم التقليل بالاجرة بل يتاخر ملكه عن الوجوب
 والمغارة باطله وهي ان يدفع ارضا الى غيره لغيرها على ان الغرس
 بينهما ولصاحب الارض قلعه والاجر عن الارض لطول
 بقائه فيها ولو نقص النخل فخر ارشه وهو تفاوت ما بين
 قيمته مقلوعا وباقي في الارض بالاجر ولو كان الغرس من
 مالك الارض وقد شرط على العامل غرسه وعده بالحصه فهو المالك
 وعليه اجر الغارس وما عمل فيه من الاعمال وعلى تقدير كونه
 من العامل لو طبل كل منهما مال صاحبه فطلب الغارس من الارض
 بالاجر على ان يبقى الغرس فيها وان يكون ملكه بعوض او
 طلب صاحب الارض الغرس بقيته لم يجب على الاخر اجابته
 لان كلاهما مسلط على ما له وحيث يقلعه الغارس يجب
 عليه طم الخضر وارث الارض لو نقصت به وتلف العروق
 المتخلفة عن المقلوع في الارض ولم يفرق المص
 رحمه الله كالاكثر في اطلاق كلامه
 بين العالم بالفساد والجاهل في استحقاق الارش
 وثبت اجرة لو كان الغرس لمالك الارض وليس
 بعيد الفرق لتبرع العالم بالعمل ووضع الغرس

يدعي الاخر من الزيادة

بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ نَقِلْهُ مِنِّي



A	11	12	0
	1	5	7
1	12	10	12

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with a diagonal line drawn across it. The text is partially obscured by the line and the binding of the book.

چند روز بعد از این که

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل النفع
والنفع من أجل العلم



